

تصنيف
الشيخ الإمام العلامة المحقق
ابن حجر الهيتمي
المتوفى ٩٧٤ هـ

تحقيقه وتمحيضه وتعليقه
الشيخ أحمد فريد المزني

الأحاديث من ١١٥٩ - ١٥٩٧



دار الكتب العلمية

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

DKI

أسستها وتم تمويلها بيروت سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الكتاب :فتح الإله
في شرح المشكاة

Title : FATH AL-ILĀH
FĪ ŠARĤ AL-MIŠKĀT

التصنيف : شرح حديث

Classification: Prophetic hadith explanation

المؤلف : العلامة المحقق ابن حجر الهيتمي (ت 974 هـ)

Author : Ibn Hajar Al-Haytami (D 974H)

المحقق : الشيخ أحمد فريد المزيري

: Al-Sheikh Ahmad Farid Al-Mazidi

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات (10 مجلدات) 5728 Pages (10 Volumes)

قياس الصفحات 17x24 cm Size

سنة الطباعة 2015 A.D - 1436 H. Year

بلد الطباعة : لبنان Printed in : Lebanon

الطبعة الأولى (لونان) Edition : 1st (2 Colors)

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut-Lebanon No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت-لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تضيق الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

**Dar Al-Kotob
Al-ilmiyah**

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbali,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg
Tel +961 5 804 810/11/12
Fax +961 5 804813
P o Box 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة - مبنى دار الكتب العلمية
هاتف +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠ / ١١ / ١٢
فاكس +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب. ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩١

ISBN-13: 978-2-7451-7813-8

ISBN-10: 2-7451-7813-X

90000

9 782745 178138

(باب السنن وفضلها)

السنة والنفل والتطوع والمندوب، والمستحب والمرغب فيه والحسن، ألفاظ مترادفة معناها واحد، وهو ما رجَّح الشارع فعله على تركه وجاز تركه، وفرق بينهما بعض أئمتنا بما يعلم منه أنه لا خلاف في المعنى، فإن بعض المسنون أكد من بعض اتفاقاً، وإنما الخلاف في التسمية.

واعلم أنه ينبغي الاعتناء بالنوافل والمواظبة عليها لا سيما الرواتب، فقد أئمتنا: إن من داوم على تركها وترك تسييحات الركوع والسجود ردت شهادته؛ لتهاونه بالدين، ومن أهم المؤكدات في ذلك الحديث الصحيح: «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته، فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر، فإن انتقص من فريضته، قال الربُّ سبحانه: انظروا هل لعبدي من تطوع فيكمل به ما انتقص من الفريضة» ثم يكون سائر عمله على ذلك.

قال النووي: تصح النوافل وتقبل وإن كانت الفريضة ناقصة؛ لهذا الحديث، وخبر: تقبل نافلة المصلي حتى يؤدي الفريضة» ضعيف، ولو صحَّ حمل على الراتبة البعدية لتوقف صحتها على صحة الفرض. انتهى.

وقول غيره: لا تصح النافلة ممن عليه فائتة لزمه قضاؤها فوراً ضعيف؛ بصلاة غير الفائتة الواجب عليه قضاؤها، فإثمه لأمر خارج وهو يقتضي

(١) أخرجه الترمذي (٤١٣) وقال: حسن غريب، والنسائي (٤٦٥)، وابن ماجه (١٤٢٥).

(٢) أخرجه البيهقي (٣٨١٧)، وابن عساكر (٤٠١/٣٧)، والرامهرمزي في «أمثال الحديث» (٥٥).

(الفصل الأول)

[عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ - رَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ: أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: إِنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يُصَلِّيَ لِلَّهِ كُلَّ يَوْمٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً تَطَوُّعًا غَيْرَ فَرِيضَةٍ إِلَّا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ، أَوْ إِلَّا بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ]

(عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ: أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) وذكره هنا لكون فيه بَيَانًا واتِّضاحًا أَجْمَلُ مِنَ الزَّمَنِ فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ الْمُرَادُ بـ«يَوْمٍ» الْآتِي فِيهِ الْيَوْمُ بِلَيْلَتِهِ وَمِنَ الْعَدَدِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَفْضَلَةَ هِيَ الْجُمْلَةُ فِيهِ، وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ.

(وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: إِنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يُصَلِّيَ لِلَّهِ كُلَّ يَوْمٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً تَطَوُّعًا غَيْرَ فَرِيضَةٍ) صِفَةُ مُؤَيَّدَةٍ لِلتَّطَوُّعِ، وَهُوَ لُغَةٌ: الزِّيَادَةُ، وَشَرْعًا: مَا عَدَا الْفَرَائِضَ، سَمِيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ زَادَ عَلَى مَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى (إِلَّا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ، أَوْ إِلَّا بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ) وَهُوَ صَرِيحٌ فِي رَدِّ قَوْلِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَبَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ بِوُجُوبِ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ، وَفِي رَدِّ قَوْلِ الْحَسَنِ أَيْضًا بِوُجُوبِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ.

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي حَفْصَةُ أَنَّ

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤١٥) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالطَّبْرَانِيُّ

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧٢٩)، وَأَحْمَدُ (٢٧٥٣٢).

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].
 (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ) عائد ويوافقه الخبر الصحيح: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» .

(قَالَ: وَحَدَّثَنِي حَفْصَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وهذه الثماني مع ركعتين بعد العشاء في المؤكدات عندنا؛ لمواظبته ﷺ عليها أكثر من غيرها مما يأتي، روي: «إنه ﷺ كان لا يدع أربعاً قبل الظهر» وكان يقتضي مداومة عرفاً، ومن ثم اختار بعض أئمتنا أن الأربع هذه كلها مؤكدات، وهو قضية سياق الحديث فإنها أدرجت مع المؤكدات في الشواب الحاصل عليها.

واستفيد من قولها: «خفيفتين» أنه يسن تخفيفهما، وبه صرح أئمتنا قالوا: للاتباع كما صحَّ من طرق منها قول عائشة: «كان ﷺ يخفف فيهما حتى أقول: هل قرأ فيهما أم القرآن» .

وحكمة ذلك: أنه كان يحبي ثلث الليل أو أكثر، فقصده بتخفيفهما يتوفر نشاطه للفرض، ولا يشكل على ذلك قراءة الوارد فيهما من آيتي البقرة عمران؛ لأن المراد تخفيف نسبي أو بالنسبة للأركان عند القيام.

وقول عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ذلك إمّا مبالغة ذلك وقع في بعض الأحيان، فمن قال: لا يقرأ فيهما بغير الفاتحة أخذاً من كلامها فقد غفل عما صحَّ

(١) أخرجه البخاري والترمذي (٤٣٥)، وأحمد (٢٧١٨٠)، والبيهقي في «سننه» (٣١٦٣).

(٢) تقدم تخرجه.

(٣) أخرجه البخاري (١١٨٢)، وأبو داود (١٢٥٥)، والنسائي (١٧٦٩)، وأحمد (٢٥٠٧٢)، والدارمي (١٤٩٠)، والطيالسي (١٦٠٣).

(٤) أخرجه مسلم (١٧١٧)، وأبو داود (١٢٥٧)، وأحمد (٢٦٠٥٧)، والحميدي (١٨٩)، وأبو عوانة (١٧١٥)، وابن حبان (٢٤٦٦).

ﷺ كان يقرأ فيهما بتينك الآيتين.

[وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ) شيئاً (حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيُصَلِّي)

عطف جملة على جملة «حتى ينصرف» لا على «ينصرف» وحده لفساد المعنى؛ إذ بغير التقدير «لا يصلي حتى يصلي» وليس مراد الفساد، وإنما المراد فبعد انصرافه يصلي **(رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)** ومنه يؤخذ أنها كالظهر في أن لها ثنتين بعدها مؤكدتين.

١١٦٢ [وَعَنْ عَبْدِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

عَنْ تَطَوُّعِهِ، فَقَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي فِي بَيْتِي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، وَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الْعِشَاءَ، وَيَدْخُلُ بَيْتِي فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، وَكَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ تِسْعَ رَكَعَاتٍ فِيهِنَّ الْوُثْرُ، وَكَانَ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا، وَلَيْلًا طَوِيلًا قَاعِدًا، وَكَانَ إِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَكَانَ إِذَا قَرَأَ قَاعِدًا رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَكَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ: ثُمَّ يَخْرُجُ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْفَجْرِ].

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ

تَطَوُّعِهِ) بدل بإعادة حرف الجر (فَقَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي فِي بَيْتِي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ) هذا ظاهر في المختار السابق المؤكد قبلها أربع.

(وَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي بِالنَّاسِ

الْعِشَاءَ، وَيَدْخُلُ بَيْتِي فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، وَكَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ تِسْعَ رَكَعَاتٍ) أي: في بعض

(١) مالك (٤٠٣)، والبخاري (٩٣٧)، ومسلم (٢٠٧٧)، وأبو داود (١٢٥٤)، والنسائي (٨٨١)،

والبيهقي (٦١٥٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٣٣)، وأبو داود (١٢٥٣)، وأحمد (٢٤٧٤٧)، والبيهقي (٤٦٥٤).

الليالي؛ لأنه صبح عنه أنه كان تارة يصلي إحدى عشرة، وتارة يصلي أنقص من (فِيهِنَّ) أي: عقبتن (الْوُتْرَ) أي: ركعتيه.

(وَكَانَ يُصَلِّي لَيْلًا) أي: زمنًا من الليل (طَوِيلًا قَائِمًا، وَلَيْلًا طَوِيلًا قَاعِدًا، وَكَانَ إِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ) أي: وهو منتقل إليهما من قيام - سجد - يقعد قبل الركوع وإن جاز له (وَكَانَ إِذَا قَرَأَ قَاعِدًا رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَاعِدٌ) أي: منتقل إليهما من قعوده بالأول يقوم قبل الركوع وإن جاز له، ويؤخذ من ذلك الأولى لمصلي النفل رعاية ذلك للتتابع.

(وَكَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ) أي: سنة الصبح (رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ: ثُمَّ يَخْرُجُ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْفَجْرِ)

[وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّوَاتُفِ أَشَدَّ مِنْهُ تَعَاهُدًا عَلَى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ) أي: محافظة (مِنَ التَّوَاتُفِ أَشَدَّ) خبر «يكن» ويجوز خلاف لكن حاجة إليه (تَعَاهُدًا عَلَى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

١١٦٤ [وَعَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا

(وَعَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا) من الجمادات ونحوها و«خير» أفعل تفضيل إن قوبلت بما فيه خير كالذكر، وليست أفعل تفضيل إن قوبلت بما لا خير فيه كإعراضها وزهرتها.

(١) البخاري (١١٦٩)، ومسلم (١٧١٩)، وأبو داود (١٢٥٦)، وأحمد (٢٥٠٣)، وأبو (١٦٨١).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٢١)، والترمذي (٤١٨)، والنسائي (١٧٧٠)، وأحمد (٢٧٠٤٠)، وأبو عوانة (١٧٠٧)، والبيهقي في «سننه» (٤٦٤٤).

فتح الإله في شرح المشكاة/ الجزء الخامس

ومن هذين الحديثين مع الخلاف في وجوبهما أخذ أئمتنا أنهما أفضل من بقية الرواتب المؤكدة، بل وأفضل من ركعتين في جوف الليل، وحملوا خبر مسلم: «أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل» .

وفي رواية: «الصلاة في جوف الليل» على النفل المطلق، ويليها في الفضل بقية الرواتب السابقة، فهي في مرتبة واحدة، لكن قال كثيرون: إن أفضلها بعد سنة الصبح سنة المغرب البعدية؛ لما مر عن الحسن من أنها واجبة، ولقول سعيد بن جبير: لو تركتها لخشيت ألا يغفر لي.

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: لِمَنْ شَاءَ، كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ) أي: ركعتين كما في رواية صحيحة، وكرر ذلك ثلاثاً كما دلّ عليه السياق (ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ) أي: عقبها (لِمَنْ شَاءَ، كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً) أي: عزيمة لازمة متمسكين بقوله: فإنه أمر والأمر للوجوب، فتعليقه بالمشيئة يدفع حمله على الحقيقة.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فيه دليل لندب ركعتين قبل المغرب، بغير مندوب، وهو ممتنع؛ إذ الأمر هنا لا يتصور كونه لمجرد الإباحة، وهو ممتنع معتمد مذهبنا، وقد ابن حبان خبر: «إنه ﷺ» .

(١) (٢٨١٢)، والترمذي (٤٤٠)، وأحمد (٨٧٦٠)، والنسائي (١٦٢٤).

(٢) أخرجه مسلم (١١٦٣)، وأبو داود (٢٤٢٩)، والترمذي (٤٣٨) وأحمد (١٠٩٢٨) والنسائي (١٦١٣) وابن ماجه (١٧٤٢)، وابن حبان (٢٥٦٣) وابن خزيمة (١١٣٤) والبيهقي (٨٢٠٦)، وأبو يعلى (٦٣٩٥).

(٣) أخرجه البخاري (١١٨٣)، وأحمد (٢١٠٩٣)، والبيهقي (٤٦٦٦).

(٤) أخرجه أحمد (٢٠٥٧١)، وأبو داود (١٢٨١)، وابن خزيمة (١٢٨٩)، وابن حبان (١٥٨٨).

تمة كتاب الصلاة/ باب السنن وفضلها

وخبر الشيخين: «بين كل أذانين صلاة» يشملهما أيضًا كركعتين قبل العشاء؛ إذ المراد الأذان والإقامة اتفاقًا.

وسأتي في الفصل الثالث حديث أنس في البخاري وحديثه في مسلم: «إن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يبتدرون السواري لهما» .

وقول ابن عمر، رضي الله عنهما: ما رأيت أحدًا يصلي الركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله ﷺ، نفي لما لم يعلمه وغيره يثبت مع أنه أكثر وأتقن وحديثه أصح وأشهر، فوجب تقديمه وإن سلم ما زعمه بعضهم أن هذا نفي محصور، ثم عذره فيه يغيب وقت صلاة المغرب أو لا يأتي بعد الإقامة، أو لم يصح ذلك عنه.

وإن قيل: إنه بسنده حسن؛ لكثرة المثبتين وصحة رواياتهم ويسن تخفيفهما؛ أي: نحو ركوعهما وسجودهما وألا يزيد في قراءتهما على «الكافرون» و«الإخلاص» بخلاف البعيدتين يسن تطويلهما للاتباع، ويسن ألا يشتغل بهما عن إجابة المؤذن، بل يصبر لفراغه فإن كان قبل الإقامة ما يسعه فعلهما، وإلا أخرهما عن الفرض حرصًا على إدراك فضيلة التحرز ما أمكن.

ولا يخالف ذلك خبر مسلم: «كانوا يصلونها عند أذان المغرب» .

مع رواية ابن حبان: «لم يكن بين الأذان والإقامة شيء» لأن «عند» بمعنى والمراد: شيء زائد على ما يسعهما مع خفتها ليوافق خبر: «إذا أقيمت الصلاة، فلا

أخرجه البخاري (٥٩٨)، ومسلم (٨٣٨) والترمذي (١٨٥)، وأحمد (٢٠٥٦٣)، والنسائي (٦٨١) وابن ماجه (١١٦٢) وابن أبي شيبة (٧٣٨٣) وأبو داود (١٢٨٣) والدارقطني (٢٦٦/١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٥)، ومسلم (١٩٧٦)، وأحمد (١٤٣٤٧)، والنسائي (١٦٥٨)، وابن خزيمة (١٢٨٨).

(٣) أخرجه مسلم (١٩٧٥).

(٤) أخرجه البخاري (٦٢٥)، وابن حبان (٤٥٩).

صلاة إلا المكتوبة» وبهذا اندفع قول مالك وكثيرين: يندبان؛ لئلا يؤخر المغرب عن أول وقتها، على هذا تأخير يسير يؤثر، ومن ثم قيل: هذا قول منابذ للسنة الصحيحة الصريحة.

١١٦٦ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي أُخْرَى: قَالَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا] .

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي أُخْرَى: قَالَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا) وأخذ من هذا بعض أئمتنا أنه لا سنة لها قبلها، وتساهل بعضهم فقال: الصلاة قبلها بدعة، كيف وقد جاء بإسناد جيد كما قاله الحافظ العراقي: «إنه ﷺ كان يصلي قبلها أربعًا» .

وصحَّ خير: «بين كل أذانين صلاة» .

وصحَّ عن ابن عمر «إنه كان يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين في بقيته» ويحدث أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك.

(١) أخرجه مسلم (٧١٠)، وأبو داود (١٢٦٦)، والترمذي (٤٢١)، والنسائي (٨٦٥)، وابن ماجه (١١٥١)، وعبد الرزاق (٣٩٨٧)، وابن عساكر (٤١/٣٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٧٥)، والترمذي (٥٢٥)، والدارمي (١٦٢٧)، والحميدي (١٠٢٣)، وابن

(٣) أخرجه مسلم (٢٠٧٣)، وأحمد (١٠٧٦١)، والنسائي (١٤٣٧)، وابن حبان (٢٢٩)، والبيهقي

(٤) أخرجه البغوي في مسند ابن أبي الجعد (٦٥١).

(٥) أخرجه البخاري (٥٩٨)، ومسلم (٨٣٨)، والترمذي (١٨٥)، والنسائي (٦٨١)، وابن ماجه (١١٦٢)، وأحمد (٢٠٥٦٣)، وابن أبي شيبه (٧٣٨٣)، وأبو داود (١٢٨٣)، والدارقطني (٢٦٦/١).

أخرجه أبو داود (١١٣٠)، وابن حبان (٢٢٧)، والبيهقي في «سننه» (٦١٥٤).

وصحَّ أيضًا خبر: «ما من صلاة مكتوبة إلا وبين يديها ركعتان» .
 وروى الترمذي أن ابن مسعود كان يصلي قبلها أربعًا وبعدها أربعًا والظاهر
 بتوقيف.
 وبهذا كله يتضح قول أئمتنا: إن الجمعة كالظهر في أن قبلها أربعًا مؤكدين وغير
 مؤكدين وبعدها كذلك.

(الفصل الثاني)

- [عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
 مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ . رَوَاهُ
 أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

(عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ
 حَافَظَ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ) أي: على الخلود
 فيها، فيكون ذلك علامة على الموت على الإسلام أو على دخولها بأن يوفقه للعمل
 الصالح أو يرضى عنه خصماؤه (رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ).
 - [وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ
 لَيْسَ فِيهِنَّ تَسْلِيمٌ تَفْتَحُ لَهُنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

(وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ
 فِيهِنَّ تَسْلِيمٌ) يصلين بتسليم واحد (تُفْتَحُ لَهُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ) كناية عن عظيم
 ثوابهن.

(١) أخرجه ابن حبان (٢٤٥٥)، والطبراني (٨٢)، والدارقطني (٢٦٧/١)، والرويانى (١٣٣٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٥٢٥).

(٣) (٢٧٥٢٩)، والترمذي (٤٣٠)، وأبو داود (١٢٧١)، والنسائي (١٨٢٧)، وابن ماجه (١٢١٥).

(٤) أخرجه أبو داود (١٢٧٠)، والترمذي في «الشمال المحمدية» (٢٩٤)، وابن ماجه (١١٥٧)، وابن خزيمة (١٢١٤)، والطحاوي (٣٣٥/١).

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه) فيه إن أريد بهذه الأربع سنة الزَّوال، وهي غير سنة الظهر التأييد لما أفتى به النووي أنه يصح صلاة سنة الظهر الأربع قبلية أو البعدية بتسليمة واحدة بتشهد أو تشهدين كالظهر، والرد على جماعة آخرين قالوا: لا يجوز؛ أعني: الوصل، وكسنة الظهر فيما ذكر سائر الرواتب، بل صحَّ الوصل في الوتر إلا التراويح فلا يجوز فيها على المقيد، وفرق النووي بينها وبين غيرها بمشابهة التراويح للفرض بطلب الجماعة فيها، فلا يعبر عما ورد مع جواز الوصل في غير التراويح، الفصل أفضل منه؛ لأنه أكثر عملاً وللخلاف في الوصل.

وأما قول الغزالي: الوصل في أربع قبل الظهر أفضل لحديث فيه مردود بأن الحديث ضعيف وفيه نظر، الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال ما لم يشتد ضعفه جداً.

١١٦٩ - [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي أَرْبَعًا بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَقَالَ: إِنَّهَا سَاعَةٌ تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ فَأَحِبُّ أَنْ يَصْعَدَ لِي فِيهَا عَمَلٌ صَالِحٌ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي أَرْبَعًا بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَقَالَ: إِنَّهَا سَاعَةٌ تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ فَأَحِبُّ أَنْ يَصْعَدَ لِي فِيهَا عَمَلٌ صَالِحٌ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) ومنه أخذ أئمتنا أنه يسن أربع ركعات وأقلها ركعتان.

وروى خبر: «راقبوا زوال الشمس، فإذا زالت فصلوا ركعتين، فلكم أجر بعدد كل كافر وكافرة» وكان وجه تخصيص الكفار بذلك وقوع هذه الصلاة عقب تسجيل

- [وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَجِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ

(١) أخرجه الترمذي (٤٨٠)، وقال: حديث حسن غريب.

(٢) ذكره ابن علان في دليل الفالحين (٥٩٣/٦).

أَرْبَعًا . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا.

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ) وحسنه (وَأَبُو دَاوُدَ) وصححه خزيمة وابن حبان وإن أعله

ابن القطان.

١١٧١ [وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ

يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ، وَمَنْ [تَبِعَهُمْ] مِنَ الْمُسْلِمِينَ
وَالْمُؤْمِنِينَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ يَفْصِلُ

بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ)

البغوي: المراد بـ«التسليم» التشهد؛ أي: وسمي تسليماً على من ذكر لاشتماله عليه.
انتهى.

وفيه نظر والظاهر الذي فهمه أئمتنا أن المراد بـ«التسليم» سلام التحلل فإنه

يسن ينوي به السلام على من ذكروا كما أخذوه من هذا الحديث (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ)

[وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ . رَوَاهُ أَبُو

دَاوُدَ].

(وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) بإسناد

والحديث الأول ظاهر في دوام فعله للأربع بناء على المتعارف في «كان» والثاني

(١) في الأصل: «الظهر».

(٢) أخرجه أحمد (٦١٢٣)، والترمذي (٤٣٢)، وأبو داود (١٢٧٣)، والبيهقي (٤٦٦٣).

(٣) في الأصل: «معهم».

(٤) أخرجه الترمذي (٤٣١).

(٥) أخرجه أبو داود (١٢٧٢)، والضياء (٥٢٩).

ظاهر في ركعتين منهن، وحينئذٍ فقول أصحابنا: إنهن غير مؤكدات فيه نظر بالنسبة لهذين الخبرين المقتضي أولهما لتأكد الأربع والثاني لتأكد ثنتين منهن، وبه قال بعض أصحابنا.

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهَا بَيْنَهُنَّ بِسُوءٍ عُدِلْنَ لَهُ بِعِبَادَةِ ثِنْتَيِ عَشْرَةِ سَنَةٍ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ أَبِي حَتْمٍ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: هُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَضَعَفَهُ جَدًّا].

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهَا بَيْنَهُنَّ بِسُوءٍ) سلم من كل ركعتين (عُدِلْنَ لَهُ بِعِبَادَةِ ثِنْتَيِ عَشْرَةِ سَنَةٍ) وجهه أن القليل قد ينضم له مغايرة نوع أو انضمام وقت أو حال فاصل فيه يعادل الكثير، ويصح أن يراد بهذا ما قالوه في خبر: «إِنْ قَرَأْتَ سُورَةَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] مَرَّةً تَعْدِلُ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ» أي: بلا تضعيف حتى لا يتساوى ثواب من عمل قليلاً ومن عمل كثيراً، فتقصر همم الناس عن ذلك الكثير، والقول بأن هذا وأمثاله إنما هو للحث والتحريض فقط فيه نظر ظاهر.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ أَبِي حَتْمٍ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ) البخاري (يَقُولُ: هُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَضَعَفَهُ جَدًّا) وفي رواية غريبة أيضاً كما قاله ابن منده: «غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد

(١) أخرجه الترمذي (٤٣٥)، وابن ماجه (١١٦٧)، وأبو يعلى (٦٠٢٢)، والطبراني في «الأوسط»

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٦٧)، ومسلم (٨١١)، وأبو داود (١٤٦١)، وأحمد (١١١٩٧)، والترمذي (٢٨٩٩)، والنسائي (٩٩٥)، وابن حبان (٧٩١)، والطبراني (٤٠٢٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٤٤)، وابن ماجه (٣٧٨٧).

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٤٥٣)، وابن عساكر (٣٥٣/٤٣).

- [وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ عِشْرِينَ رُكْعَةً بَنَى لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].
 (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ عِشْرِينَ رُكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) - جمع من أصحابنا: وفيها حديث آخر وهو: «إنه ﷺ كان يصليها عشرين ويقول: هذه صلاة الأوابين، فمن صلاها غفر له» وكان السلف الصالح يصلونها.

قال بعضهم: والأظهر عندي أنها دون صلاة الضحى في التأكد.
 قال جمع: ورويت أربعاً ورويت ركعتين فأقلها ركعتين وأكثرها عشرون.
 لكن قال بعضهم: لا أحسب فيها خبراً ثابتاً ولم يذكرها جمهور العلماء، وروي فيها أحاديث وآثار كثيرة، ذكر الحافظ عبد الحق منها جملة.
 - [وَعَنْهَا قَالَتْ: مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ قَطُّ [فَدَخَلَ] عَلَيَّ إِلَّا صَلَّى أَرْبَعَ رُكْعَاتٍ أَوْ سِتَّ رُكْعَاتٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].
 (وَعَنْهَا قَالَتْ: مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ قَطُّ فَدَخَلَ عَلَيَّ إِلَّا صَلَّى أَرْبَعَ رُكْعَاتٍ أَوْ سِتَّ رُكْعَاتٍ) منها ركعتان سنة العشاء للبعدية والباقي تنفل مطلق وليس من الوتر (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ).

١١٧٦ - [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا بَارَأَ النُّجُومَ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَإِذَا بَارَأَ السُّجُودَ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ . رَوَاهُ

- (١) أخرجه الترمذي (٤٣٧).
- (٢) ذكره المناوي في فيض القدير (٢٢٥/٥).
- (٣) في الأصل: «فصل».
- (٤) أخرجه أبو داود (١٣٠٥).
- (٥) أخرجه الترمذي (٣٢٧٥) وقال: غريب. ومن غريب الحديث: «إدبار النجوم» هي تفسير لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾ [الطور: ٤٩] الإدبار والدبور: الذهاب، يعني: عقيب ذهاب النجوم. «وَأِدْبَارُ السُّجُودِ» هي تفسير لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحْهُ وَأِدْبَارَ السُّجُودِ﴾

الترمذي].

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا بَارَ التَّجُومِ) الهمة؛ أي: غيبوبتها المذكور آخر سورة «الطور» المراد به (الرَّكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَأَذْبَارُ السُّجُودِ) بفتحها؛ أي: عقبه المذكور آخر سورة «ق» المراد به (الرَّكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ) فإطلاق السجود على الصلاة من إطلاق الجزء على الكل والنصب فيهما هنا على الحكاية (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) وفيه حث أكيد على هذه الأربع ركعات، وقد سبق الخلاف في وجوبها المقتضي لمزيد تأكدها.

١١٧٧ - [عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ بَعْدَ الزَّوَالِ تُحْسَبُ بِمِثْلِهِنَّ فِي صَلَاةِ السَّحَرِ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ يُسَبِّحُ اللَّهَ تِلْكَ السَّاعَةَ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾ [النحل: ٤٨] . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» .

(عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: أَرْبَعٌ) من الركعات (قَبْلَ الظُّهْرِ بَعْدَ الزَّوَالِ) يحتمل أنهن سنة الظهر القبلية أو سنة (تُحْسَبُ) خبر أربع المتخصص بالطرفين بعده (بِمِثْلِهِنَّ) الكائن (فِي صَلَاةِ السَّحَرِ) أي: تعدل في الفضل أربعاً مماثلة لهن من جملة صلاة السحر المشهور لها بالأفضل الأعظم (وَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ يُسَبِّحُ) أي: ينزهه تنزيهاً خاصاً (تِلْكَ السَّاعَةَ) فلا ينافي ﴿وَأَنْ مِّنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤] المقتضي لكونه كذلك في سائر الأوقات، والتسبيح في كلا الآيتين بلسان المقال أو الحال.

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ (يَتَفَيَّأُ)﴾ أي: يتمايل ويدور

=

ويرجع؛ التفيؤ الرجوع **(«ظلاله عَنِ اليمينِ وَالشَّمالِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ»)** صاغرون خاضعون؛ أي: أولم يروا ما خلق الله من الأجرام التي لها ظلال متمايلة عن أيمانها وشمائلها، كيف تنقاد لله غير ممتنعة مما سخرت له من التفيؤ، ومع ذلك هي في غاية الذلة والصغار لله تعالى؟

إذ الشمس وإن كانت أعظم وأعلى منظور في هذا العالم إلا أنها عند الزوال يظهر هبوطها وانحطاطها وأنها آيلة إلى الفناء والذهاب، ومن ثم لما بزغت لإبراهيم عليه السلام وعلم أمرها قال لقومه المعتقدين لإلهية الكواكب: هذا - أي: هذا الفاني الزائل - ري ثم ذكر لهم أفولها أيضًا دون زوالها؛ لأنهم لبلادتهم لا يفهمون الدقائق بخلاف من خاطبهم عليه السلام فإنهم أئمة اللسان وفرسان البرهان، يفهمون المقصود منه وإن خفيت الإشارة إليه، بين بذلك سبب ذلك العدول والمساواة، وهو أن المصلي حينئذ موافق لسائر الكائنات في الخضوع والذلة لخالقها، فهو وقت خضوع وافتقار فساوى وقت السحر الذي هو وقت تجلّ وغفلة **(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»)**

[وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ عِنْدِي قَطُّ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةِ للبُخَارِيِّ: قَالَتْ: وَالَّذِي ذَهَبَ بِهِ مَا تَرَكَهُمَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ]

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ عِنْدِي) أي: في شيء (قَطُّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةِ للبُخَارِيِّ: قَالَتْ: وَالَّذِي ذَهَبَ بِهِ) أي: توفاه الله (مَا تَرَكَهُمَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ) مع

الفصل الأول من باب أوقات النهي، وكأن المصنف قصد بذكره هنا بيان النوافل المؤقتة إذا فاتت تقضى وإن تحرى قضاءها في وقت الكراهة، من خصائصه عليه السلام التي لا يجوز لأحد أن يتأسى به فيها، ومن ثم عذر عمر رضي الله عنه من صلى بعد العصر كما

[وَعَنْ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَقَالَ: كَانَ عُمَرُ يَضْرِبُ الْأَيْدِيَ عَلَى صَلَاةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَكُنَّا نُصَلِّي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهِمَا؟ قَالَ: كَانَ يَرَانَا نُصَلِّيهِمَا فَلَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(وَعَنْ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْعَصْرِ فَقَالَ: كَانَ عُمَرُ يَضْرِبُ الْأَيْدِيَ) لكونها ترفع عند عقد الصلاة (عَلَى صَلَاةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ) أي: يعذر من صلى صلاة محرمة بعد العصر بأن تحرأها أولم سبب كما مرَّ بيانه في ذلك الباب (وَكُنَّا نُصَلِّي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهِمَا؟ قَالَ: كَانَ يَرَانَا نُصَلِّيهِمَا فَلَمْ يَأْمُرْنَا) من يصلها (وَلَمْ يَنْهَنَا) أي: من صلاها.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) فيه أوضح دلالة على ندب ركعتين قبل المغرب، وعلى الرد على من منعهما، وعلى بطلان تعليله بأن الاشتغال بهما يؤدي إلى تأخير المغرب عن أول وقتها ومرد ذلك مع غيره.

[وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فَإِذَا أَدْنَى الْمُؤَدَّنُ لِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ ابْتَدَرُوا السَّوَارِي، فَارْكَعُوا رَكَعَتَيْنِ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ الْغَرِيبَ لَيَدْخُلُ الْمَسْجِدَ فَيَحْسِبُ أَنَّ الصَّلَاةَ قَدْ صَلَّيْتُ مِنْ كَثْرَةِ مَنْ يُصَلِّيهِمَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فَإِذَا أَدْنَى الْمُؤَدَّنُ لِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ ابْتَدَرُوا السَّوَارِي) بالتشديد، سارية وهي الأسطوانة؛ أي: وقف كل من سبق خلف أسطوانته (فَارْكَعُوا رَكَعَتَيْنِ حَتَّى) عاطفة لما بعدها على جملة «ابتدروا» (إِنَّ الرَّجُلَ الْغَرِيبَ لَيَدْخُلُ الْمَسْجِدَ فَيَحْسِبُ أَنَّ الصَّلَاةَ) التي هي المغرب (قَدْ صَلَّيْتُ مِنْ كَثْرَةِ مَنْ يُصَلِّيهِمَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) فيه الدلالة على ذلك وزيادة، وهي بطلان قول من زعم أنهما

(١) أخرجه مسلم (١٩٧٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٧٦)، والبيهقي (٤٦٧٤)، والدارقطني (١٠٥٨).

إنما كانتا قبل الهجرة ثم تركتا.

١١٨١ [وَعَنْ مَرْثِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَتَيْتُ عُقْبَةَ الْجُهَنِيِّ، فَقُلْتُ: أَعْجَبُكَ مِنْ أَبِي تَمِيمٍ يَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ؟ فَقَالَ عُقْبَةُ: إِنَّا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: فَمَا يَمْنَعُكَ الْآنَ؟ قَالَ: الشُّغْلُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(وَعَنْ مَرْثِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَتَيْتُ عُقْبَةَ الْجُهَنِيِّ، فَقُلْتُ: أَلَا أَعْجَبُكَ مِنْ أَبِي تَمِيمٍ يَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ؟ فَقَالَ عُقْبَةُ: إِنَّا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: فَمَا يَمْنَعُكَ الْآنَ؟ قَالَ: الشُّغْلُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ)

[وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى مَسْجِدَ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، فَصَلَّى فِيهِ الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا قَضَوْا صَلَاتَهُمْ رَأَوْهُمْ يُسَبِّحُونَ بَعْدَهَا، فَقَالَ: هَذِهِ صَلَاةُ الْبُيُوتِ، وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ: قَامَ نَاسٌ يَتَنَفَّلُونَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ].

(وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى مَسْجِدَ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، فَصَلَّى فِيهِ الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا قَضَوْا صَلَاتَهُمْ رَأَوْهُمْ يُسَبِّحُونَ بَعْدَهَا) أي: يصلون سنتها وحدها أو مع سنة الغفلة السابقة (فَقَالَ: هَذِهِ صَلَاةُ الْبُيُوتِ) أي: من جملة النوافل التي يسن فعلها في البيت ووافقه الخبر السابق: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» واستثنى منه نوافل يسن فعلها في المسجد للنص فيها، ككل نفل سنت فيه الجماعة وكصلاة الضحى.

(وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ: قَامَ نَاسٌ يَتَنَفَّلُونَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ) أي: لتعود بركتها على ومن فيها من أهليكم

(١) أخرجه البخاري (١١٨٤)، وأحمد (١٧٨٧٨).

(٢) أخرجه أبو داود (١٣٠٢).

(٣) أخرجه الترمذي (٦٠٤) وقال: غريب، والنسائي (١٦٠٠)، والطبراني (٣٢٠)، وابن خزيمة

(٤) تقدم تخريجه.

وأموالكم، فإن البيت الذي يصلّى فيه خير فيه؛ ولأن الخشوع والإخلاص يتوفران في البيت بالنسبة لهذه النوافل أكثر منهما في البيت.

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُطِيلُ الْقِرَاءَةَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ حَتَّى يَتَفَرَّقَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُطِيلُ الْقِرَاءَةَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ حَتَّى يَتَفَرَّقَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) ظاهره أنه كان يصلّيهما في المسجد فيحمل على فعلهما فيه لعذر منعه من دخول البيت، فقد صرح الأئمة بأن هذا من أَعذار فضلها في المسجد، ويحتمل أنه كان يفعلهما في البيت، عباس علم بذلك، وعلى كلٍّ فهو صريح في قول أصحابنا: يسن تطويلهما، ولا ينافيه قولهم أيضًا: يسن يقرأ في سنة المغرب بسورة الكافرون والإخلاص؛ لأن هذا محله في السنة القبلية.

وقولهم: يسن تخفيفها؛ أي: يخفف تخفيف نحو ركوعها وسجودها كذا قيل، وليس كذلك، فقد روى ابن ماجه: «إنه كان يقرأ في البعدية الكافرون والإخلاص» فالصواب أنه لا يلزم من التخفيف والتطويل قراءة هذين ولا عدمه.

[وَعَنْ مَكْحُولٍ يُبَلِّغُ بِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ رَكْعَتَيْنِ - وَفِي رِوَايَةٍ: أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ - رُفِعَتْ صَلَاتُهُ فِي عِلَّيْنِ مُرْسَلًا]

(وَعَنْ مَكْحُولٍ يُبَلِّغُ بِهِ) أي: الحديث للنبي ﷺ لإسقاطه الصحابي منه (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ رَكْعَتَيْنِ) يحتمل أنهما سنتان البعدية، ويحتمل أنهما من صلاة الغفلة وهو الذي فهمه بعض أئمتنا.

(وَفِي رِوَايَةٍ: أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ) يحتمل أن منهما ركعتين سنتها البعدية وركعتين من

(١) أخرجه أبو داود (١٣٠٣)، والبيهقي (٣١٦٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٤٣٣)، والنسائي (١٠٠٠)، وأحمد (٤٨٦٧)، وابن ماجه

(٣) أخرجه ابن أبي شعبة (٥٩٣٥)، والبيهقي في «الشعب» (٢٩٣٢).

صلاة الغفلة، وأن الكل من صلاة الغفلة وهو الذي فهمه ذلك الإمام أيضًا **صَلَاتُهُ فِي عِلِّيَّيْنِ** كناية عن غاية قبولها والرضا بها وعظيم ثوابها، رواه مكحول **(مُرْسَلًا)** لأنه تابعي أسقط الصحابي والتابعي إذا أسقط الصحابي يكون حديثه مرسلًا، والإرسال هنا لا يضر؛ لأن المرسل كالضعيف الذي لم يشتد ضعفه يعمل بهما في الفضائل.

[وَعَنْ حُذَيْفَةَ نَحْوَهُ وَزَادَ: فَكَانَ يَقُولُ: عَجَّلُوا الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فَإِنَّهُمَا يُرْفَعَانِ مَعَ الْمَكْتُوبَةِ. رَوَاهُمَا رَزِينٌ، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ الزِّيَادَةَ عَنْهُ نَحْوَهَا فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»].

(وَعَنْ حُذَيْفَةَ نَحْوَهُ وَزَادَ: فَكَانَ يَقُولُ: عَجَّلُوا الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ) فيه إيماء إلى أنهما سنتها البعدية فيخالف ما مرَّ عن ذلك الإمام **(فَإِنَّهُمَا يُرْفَعَانِ مَعَ الْمَكْتُوبَةِ)** ظاهر المعية المقتضية أنهما يرفعان لمحل واحد أنه يثاب عليهما حينئذٍ ثواب الفرض، فهو فضل عظيم لهما **(رَوَاهُمَا رَزِينٌ، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ الزِّيَادَةَ عَنْهُ نَحْوَهَا)** بدل؛ أي: روى نحو هذه الزيادة عن حذيفة **(في «شُعَبِ الْإِيمَانِ»)** فيقوي بذلك رواية رزين.

[وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: إِنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَرْسَلَهُ إِلَى السَّائِبِ يَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ رَأَاهُ مِنْهُ مُعَاوِيَةُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: نَعَمْ، صَلَّيْتُ مَعَهُ الْجُمُعَةَ فِي الْمَقْصُورَةِ، فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قُمْتُ فِي مَقَامِي فَصَلَّيْتُ، فَلَمَّا دَخَلَ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَقَالَ: لَا تَعْدُ لِمَا فَعَلْتَ إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ، فَلَا تُصَلِّهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ أَلَّا نُوَصِّلَ صَلَاةً بِصَلَاةٍ حَتَّى نَتَكَلَّمَ أَوْ نَخْرُجَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: إِنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَرْسَلَهُ إِلَى السَّائِبِ يَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ رَأَاهُ مِنْهُ مُعَاوِيَةُ فِي الصَّلَاةِ) فأنكره عليه **(فَقَالَ: نَعَمْ)** رأى مني شيئًا وأنكره على هوانه **(صَلَّيْتُ مَعَهُ الْجُمُعَةَ فِي الْمَقْصُورَةِ، فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قُمْتُ فِي مَقَامِي فَصَلَّيْتُ)**

سنتها من غير أن أفصل بينهما بشيء.

(فَلَمَّا دَخَلَ) معاوية إلى بيته **(أَرْسَلَ إِلَيَّ فَقَالَ: لَا تَعُدْ لِمَا فَعَلْتَ إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ)** هي مثال؛ إذ غيرها كذلك كما مر، ويؤيده ما يأتي من حكمة ذلك **(فَلَا تُصَلِّهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلَّمَ)** أي: تتكلم **(أَوْ تَخْرُجَ)** من المسجد؛ أي: أو تتحول إلى مكان آخر كما يعلم مما يأتي.

(فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ) أي: **(أَلَّا نُوصِلَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ بِصَلَاةٍ حَتَّى نَتَكَلَّمَ أَوْ نَخْرُجَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ)** وبه أخذ أئمتنا فقالوا: يسن الفصل بين الفرض وراتبته بسلام أو تحول أو نحوهما حتى يتوهم أنهما منه.

ومرّ في الفصل الثالث من باب الذكر بعد الصلاة أن عمر رضي الله عنه أخذ بمنكب من أن يصلي عقب سلامه فنهزه، ثم قال: اجلس فإنه لن يهلك أهل الكتاب، إلا أنه لم يكن بين صلاتهم فصل؛ أي: فأشبه عليهم الفرض بغيره فضيعوه، فرفع النبي ﷺ بصره، فقال: «أصاب الله بك يا ابن الخطاب» .

[وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ بِمَكَّةَ تَقَدَّمَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَيُصَلِّي أَرْبَعًا، وَإِذَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ صَلَّى الْجُمُعَةَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَلَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ]

(وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ بِمَكَّةَ تَقَدَّمَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ)

يفصل بين الفرض وراتبته بالتحول من محل لمحل آخر **(ثُمَّ تَقَدَّمَ فَيُصَلِّي أَرْبَعًا)** يفصل بين النوافل بالتحول أيضًا كما هو السنة عندنا أن ينتقل المصلي من محل كل ركعتين إلى غيره بكثير المواضع بالصلاة فإنها تشهد له يوم القيامة.

(وَإِذَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ صَلَّى الْجُمُعَةَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ) كان وجه الاستكثار في مكة أن الصلاة فيها الفرض والنفل مضاعفة أضعافًا مضاعفة على

الصلاة بالمدينة، وقد صح كما مرَّ عن ابن عمر عن أبيه عمر - رَضِيَ عَنْهُمَا «صلاة بالمسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة بمسجد النبي ﷺ» .

(وَلَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهُ) صليت ستًّا في مكة وثلثين في المدينة، ولم فصلت في مكة بالتحول محل آخر من المسجد وفي المدينة بالتحول إلى البيت؟ (فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ) وحكمة الست والثلثين تقرر.

الآخر فالظاهر أنه ﷺ لم يكن له بمكة بيت كبيته بالمدينة ففصل في مكة بمجرد التحول وفي المدينة بالانتقال إلى بيته الذي هو الأفضل كما صرح به خبر: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» .

(باب صلاة الليل)

(الفصل الأول)

- [عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ، فَيَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدْرَ مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَتَبَيَّنَ لَهُ الْفَجْرُ قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلْإِقَامَةِ فَيَخْرُجُ مَعَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ) فيه أن أقل الوتر ركعة فردة والتسليم من كل ركعتين، وبهما قال الأئمة الثلاثة وأن أكثره إحدى عشرة ركعة، وفيه الحجة على قول أبي حنيفة رحمته الله ببطلان ما زاد على الثلاثة بنية الوتر مطلقاً، وببطلان الواحدة أو الثلاث المفصولة، وفيه من أوتر بأكثر من واحدة فالأفضل له الفصل صلى في جماعة يسلم من كل ركعتين، ويجوز من كل أربع ومن ست مثلاً.

وسياتي في باب الوتر لذلك مزيد بسط، وفيه أكثر الوتر إحدى عشرة وهو معتمد مذهبنا، فلا يجوز ولا تنعقد الزيادة عليها بنية الوتر وأن الوتر هو التهجد؛ لأنها بينت أنه ﷺ لم يكن يصلي بالليل غير هذه الإحدى عشرة، وفي ذلك خلاف في مذهبنا، والأصح أن بينهما عموماً وخصوصاً وَجْهِيًّا، فيجتمعان في صلاة بعد النوم

أخرجه البخاري (١١٢٣)، ومسلم وأبو داود (١٣٣٨)، والنسائي (٦٩٣)، وأحمد (٢٦٨٦٠)، والبيهقي (٤٩٦٩)، والدارقطني (١٥٦٤).

تتمة كتاب الصلاة/ باب صلاة الليل

بنية الوتر والتهجد بصلاة بعد النوم لا بنية الوتر، وفيه وقت الوتر ما بين الثلاثة من العشاء وطلوع الفجر، فيجوز تقديمه على نية العشاء على فعل العشاء، ولو بان فسادها وقع نفلاً مطلقاً.

(فَيَسْجُدُ) الفاء لتفصيل بعض ذلك المجل الذي هو الإحدى عشرة ركعة **(السَّجْدَةُ مِنْ ذَلِكَ)** أي: التي هي بعض ذلك العدد الذي هو إحدى عشرة ركعة **(قَدَرُ مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ)** وحمل الشارح الفاء على التعقيب؛ ليفيد أنه كان فراغ الوتر سجدة، وأن التقرب إلى الله بسجدة واحدة من غير وجود سبب سجدة الشكر جائز. انتهى.

وليس هذا الحمل بصحيح؛ لأن معتمد مذهبه يحرم التقرب بسجدة لم يوجد فيها شروط سجدة الشكر، ومما يبطل جعله الفاء لما ذكر قوله: «من ذلك» وتأويله له بما يوافق ما قاله بعيد متكلف فلا يعول عليه، قيل: التاء في السجدة ليست للوحدة الشخصية بل النوعية، فيفيد أنه كان يطول جميع سجرات تلك الإحدى عشرة كذلك وطول زمن قيامه، وهو ثلث الليل فأكثر قد يدل لذلك.

(فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ) أي: من أذانها **(وَتَبَيَّنَ لَهُ الْفَجْرُ)** أي: ظهر واتضح **(فَامَ فَرَكَعَ رُكْعَتَيْنِ)** فعلم أن لقولها: «وتبين له الفجر» فائدة هي تبينها أنه ﷺ كان لا يصلي ركعتي الفجر عقب فراغ المؤذن من الأذان الثاني، بل يمكث هنيهة حتى يتضح الفجر، ولم يصرح أصحابنا في ذلك بشيء فيما علمت لكن قضية قولهم: يندب ألا يطول الفصل بين الراتب والفرص أنه يندب هذا التأخير؛ لأنه به يقع قصر الفصل بين الراتبة والفرص، وهذا التأخير منه ﷺ يدل لذلك.

وحكمته أن الراتبة القبلية إنما شرعت لتهيئ في الدخول إلى الفرض على الوجه الأكمل، وكلما قرب الفصل كانت أدعى إلى حصول ذلك الكمال من الخشوع وفراغ القلب.

المشكاة/ الجزء الخامس

وأفاد الحديث ندب التغليس وحكمته اتساع الوقت؛ لئتم تهيؤ الناس للدخول في الصلاة، وعلم بهذا الذي قررته رد قول من قال: لا فائدة لقولها ذلك مع ما قبله إذا كان التبيين ليس بالأذان فيكون قبل الفجر وهو مشكل، وقول: من سلم له ذلك ثم أجاب عنه بأن سكت ليس بالفوقية بل بالموحدة مستعار للإفاضة في الكلام فلا يتقدم الأذان على الفجر.

(خَفِيفَتَيْنِ) مر أنه يندب تخفيف سنة الفجر **(ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلْإِقَامَةِ)** أي: يستأذنه فيها؛ لأنها منوطة بنظر **(فَيَخْرُجُ مَعَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).**

- **وَعَنْهَا قَالَتْ:** كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ، فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَيْقِظَةً حَدَّثَنِي، وَإِلَّا اضْطَجَعَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ، فَإِنْ) **إِذَا** وجوابها محذوف؛ أي: أتاني قبل أن يأتيه المؤذن فإن **(كُنْتُ مُسْتَيْقِظَةً حَدَّثَنِي، وَإِلَّا)** أكن كذلك **(اضْطَجَعَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ).**

- **[وَعَنْهَا قَالَتْ:** كَانَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ. **مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)** ومن هذه الأحاديث أخذ الشافعي رحمه الله أنه يندب لكل أحد المتهجذ وغيره يفصل بين سنة الصبح وفريضة بضجعة على شقه الأيمن، ولا يترك الاضطجاع ما أمكنه بل في حديث صحيح على شرطهما أنه ﷺ مر بذلك، وأن المشي إلى المسجد لا يجزئ عنه.

(١) التغليس: ظلمة آخر الليل إذا اخلطت بضوء الصباح.

(٢) أخرجه البخاري (١١٦٨)، ومسلم (١٧٦٦)، والبيهقي (٥٠٨٦)، والحميدي (١٨٥).

(٣) أخرجه البخاري (١١٦٠)، ومسلم (١٧٥٢)، وأحمد (٢٦٩٢٣)، وابن ماجه (١٢٥٤).

وأما قول مالك رحمه الله: إن ذلك بدعة فلعله لم يبلغه هذه الأحاديث،
عنده كأحمد حيث قال: ليس فيه حديث ثبت إلا باعتبار علمه، وإلا فقد علمت أنه
ثبت فعله من رواية الشيخين، والأمر به من رواية غيرهما على شرطهما، ودعوى أحمد
تفرد أحد رواته به لا يؤثر؛ إذ لم يوجد هنا شروطاً لشذوذه، وبفرضه فإن كان المنفرد به
راوي الأمر نفي الفعل أو الفعل نفي الأمر، وكذا قوله لما ذكر له سنده الموصول الصحيح
رواه بعضهم مرسلاً؛ يُوافق قاعدة «الصحة»؛ إذ الوصل مقدم على
اتفاقاً.

وأما زعم عياض أنه لم مقصوداً؛ لأنه جاء في بعض الروايات: «إنه كان
قبل ركعتي الفجر» فهو لا يجدي أيضاً؛ لأن هذا لا يبقى عدم قصده سيما مع صحة
مر به.

وأما ما جاء عن ابن عمر أنه بدعة فلم يثبت، ولو ثبت حمل على نظر ما مر منه
في سنة المغرب القبلية.

وأما قول ابن حزم بوجوبه وفساد صلاة الصبح بتركه فهو مصادم للأحاديث
الصحيحة، فإنه رحمه الله كثيراً ما تركه بياناً للجواز.

وأما قول عائشة: «لم يكن ﷺ يضطجع لسنة، ولكنه كان يدأب ليله
فيسترجح» فهو باعتبار ما فهمته؛ إذ الظاهر أنه لم يبلغها أمره به وإلا لم يقل ذلك،
وبهذا الأمر يرد حث المتأخرين تخصيص ندبه بالتهجد، فحكمته ليست للاستراحة
من تعب التهجد؛ لأنه كان خفيفاً جداً، وإنما الذي يظهر فيها مع كونه يفصل به
الفرض عن سنة يتذكر به ضجعته لذلك في القبر، فيعينه ذلك على الدأب طول نهاره في
العمل الصالح استعداداً لذلك.

وأخذوا من خبر مسلم المذكور أنه إن تعذر عليه الاضطجاع سنَّ يفصل

بحديث غير دنيوي لكرهته الدنيوية أو يتحول من مكانه لآخر

وعين البغوي الاضطجاع، وكأنه للحكمة التي ذكرتها ولك أن تنازع في أخذهم المذكور بأن قولها: «وإلا اضطجع» صريح في أنه يقدم محادثتها على الاضطجاع، وأنه كان لا يضطجع إلا إذا لم تكن مستيقظة؛ فيستفاد منه تقديم الفصل بالكلام حيث تيسر مع إنسان في حين علمه بالاضطجاع، وهو محتمل وإن كان خلاف مقتضى ما صرحوا به فتأمل!

١١٩١ [وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنْهَا الْوُتْرُ وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنْهَا الْوُتْرُ) إحدى عشرة (وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ) ^(١). رَوَاهُ مُسْلِمٌ

١١٩٢ [وَعَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ

فَقَالَتْ: سَبْعٌ وَتِسْعٌ وَإِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً سِوَى رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَتْ:

سَبْعٌ) تارة (وَتِسْعٌ) أخرى (وَإِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً سِوَى رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ) أخرى (رَوَاهُ

الْبُخَارِيُّ) ومن هذين الحديثين ونحوهما أخذ أكثر أصحابنا أكثر الوتر إحدى

ركعة، فإن زاد عليهن بإحرام واحد بطل الكل، وإلا بطل غير هذا علم

وإلا انعقد به نفلاً مطلقاً.

وقال جمع من أصحابنا: أكثره ثلاث عشرة، وفيه أخبار

الأكثرون بأن من ذلك ركعتين سنة العشاء.

قال النووي: وهو تأويل ضعيف مباعد للأخبار؛ أي: كالخبر الصحيح عن

(١) البخاري (١١٤٠)، والبيهقي (٤٨٦١)، ولم أقف عليه عند مسلم بلفظه.

(٢) في الأصل: «ركعتان».

(٣) أخرجه البخاري (١١٣٩).

سلمة: «كان ﷺ يُوتر بثلاث عشرة، فلما كبر وضعف أوتر بسبع» ومن ثم قال البيهقي: الطريق عند أهل العلم جواز الإيتار والاختصار، وعليه الشافعي رحمه الله. وقال السبكي: أنا أقطع بحل الإيتار بذلك وصحته، لكن أحب الاختصار على إحدى عشرة فأقل؛ لأنه غالب أحواله ﷺ انتهى .

وأما رواية: «خمس عشرة» فمحمولة على أنه ﷺ كان يفتتح صلاة بركتين خفيفتين، ومن ثم كانتا سنة غير الوتر كما دلّ عليه قوله.

١١٩٣ [وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ لِيُصَلِّيَ افْتَتَحَ صَلَاتَهُ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ لِيُصَلِّيَ) تهجده (افْتَتَحَ صَلَاتَهُ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) يقعان صدقة بين يدي نجواه ووتره؛ ليكون على أتم الأحوال وأكملها، وهذا يصلح أن يكون من حكم تقديم الرواتب على الفرائض، ويؤيده أن بعض الفرائض لا بعدية له وليس منها شيء لا قبلية له.

١١٩٤ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلْيَفْتَحِ الصَّلَاةَ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ) أي: من النوم (أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ) أي: بعضه (فَلْيَفْتَحِ الصَّلَاةَ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) التكليف أولاً بالتخفيف (رَوَاهُ مُسْلِمٌ)

١١٩٥ [وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَثُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ لَيْلَةَ وَالنَّبِيِّ ﷺ عِنْدَهَا، فَتَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً ثُمَّ رَقَدَ، فَلَمَّا كَانَ ثُلُثُ

(١) أخرجه الترمذي (٤٦٠)، وأحمد (٢٧٤٩٥)، والنسائي (١٧٣٨).

(٢) انظر: أسنى المطالب (١٩٩/٣)، وتحفة المحتاج (٢٦٨/٧).

(٣) أخرجه الطيالسي (٥٩٠).

(٤) أخرجه مسلم (١٨٤٢)، وأحمد (٢٤٧٤٥).

المشكاة/ الجزء الخامس

اللَّيْلِ الْأَخِيرُ أَوْ بَعْضُهُ قَعَدَ فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْقُرْبَةِ فَأَطْلَقَ شِنَاقَهَا، ثُمَّ صَبَّ مِنْهَا فِي الْجَفْنَةِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءًا حَسَنًا بَيْنَ وَضُوءَيْنِ، وَلَمْ يُكْثِرْ وَقَدْ أَبْلَغَ، فَقَامَ فَصَلَّى فَقُمْتُ وَتَوَضَّأْتُ، فَقُمْتُ فَأَخَذَ بِأُذُنِي فَأَدَارَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَتَنَامَت صَلَاتُهُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ، فَآذَنَهُ بِلَالٍ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، وَكَانَ فِي دُعَائِهِ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي بَصَرِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا وَعَنْ يَسَارِي نُورًا، وَفَوْقِي نُورًا وَتَحْتِي نُورًا، وَأَمَامِي نُورًا وَخَلْفِي نُورًا، وَاجْعَلْ لِي نُورًا، وَزَادَ بَعْضُهُمْ: وَفِي لِسَانِي نُورًا، وَذَكَرَ: وَعَصِي وَلَحِي وَدَمِي وَشَعْرِي وَدَشْرِي . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا: وَاجْعَلْ فِي نَفْسِي نُورًا وَأَعْظِمْ لِي نُورًا، وَفِي أُخْرَى لِمُسْلِمٍ: اللَّهُمَّ أَعْطِنِي نُورًا.]

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَثُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةٌ) أخت

لبابة بنت الحارث الهلاليتين، قيل: وكان ذلك بأمر أبيه العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - بعد أن علم أن ميمونة حائض، فلا حاجة له ﷺ فيها حتى يمتنع عنها لأجل ابن عباس، وبفرض عدم ذلك فالعباس يقدم على إرسال ابنه، مع تمييزه للبيات مع رسول الله ﷺ بزوجه بإذنه ﷺ.

وقال شيخ الإسلام البلقيني: لم يجرى ابن عباس إلا لتقاضي، وعد كان ﷺ وعده للعباس. انتهى.

فإن صح ذلك فواضح، فهو خلاف الظاهر من ابن عباس، فإنه لم ينم في تلك الليلة وإنما كان ﷺ من أولها إلى آخرها حتى حفظ جميع ما وقع منه حتى قوله ظن نومه: «نام الغليم» والتصغير فيه للشفقة والدلالة على صغر سنه عن الغلام؛ إذ

أخرجه البخاري (٥٩٥٧)، ومسلم (٧٦٣)، والطيالسي (٢٧٠٦)، وأحمد (٣٣٠١)، والنسائي (١١٢١)، وابن أبي شيبة (٢٩٢٣١)، وابن حبان (٢٦٣٦).

أخرجه البخاري (١١٧)، وأحمد (٣٢٢٥)، والدارمي (١٣٠٢)، والبيهقي في «سننه» (٤٦٨٥).

هو المقارب للبلوغ، وإنما أمره أبوه بذلك؛ ليخبره عن أحواله ﷺ في خلواته المتعلقة بصلاة الليل وتوابعها؛ ليتأسى به كل منهما في ذلك.

(لَيْلَةٌ وَالتَّيَّ ﷺ عِنْدَهَا) في ليلتها المختصة بها من قسمته ﷺ بين أزواجه (فَتَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً) فيه دليل لقولهم: يكره الكلام بعد صلاة العشاء ما لم في خير، وإن منه الحديث مع الزوجة إيناساً لها (ثُمَّ رَقَدَ، فَلَمَّا كَانَ) هي تامة (تُلْتُ اللَّيْلَ الْأَخِيرَ) جميعه (أَوْ بَعْضَهُ) أي: فلما بقي من الليل ذلك (قَعَدَ فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ) يتفكر في عجائب الملكوت؛ ليستغرق في عالم الجبروت والرحموت حتى يفاض عليه من خزائنها، ويفتح لسانه بطلب غايتها.

(فَقَالَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ آيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾) ووجه ذكرهم هنا بعد ذكر اثنين فقط، وذكر أصحاب العقول بعد ثمانين آيات في آية البقرة: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤] مع أن الفعل أعم واللب أخص والمعارف تزداد بزيادة المشاهدة إن كبرنا الأدلة، إنما يحتاج إليها في الابتداء حتى يقوى اليقين، فناسب ختم آيتها بمطلق العقل، وأمّا في الانتهاء فالشهود الأعظم حاصل بنظره أي: دليل كان لوجود الجمع الأكبر المنافي لكثرة التعدد، فناسب ختم هذه بـ«أولي الأبواب».

وكان هذا هو حكمة إشارته ﷺ بقراءة هذه على تلك مع ما اشتملت عليه من دوام، الذي هو أعظم أسباب الوصول وعجائب الفكر وحقائق الخضوع، والاعتراف بالتقصير وجوامع الدعاء والتشفع بالرسول المقرون بالإجابة، ومدح المطيعين وذم غيرهم والأمر بالصبر وما معه الذي لا يطيقه إلا خواص الكمل من المؤمنين.

(حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ. ثُمَّ قَامَ إِلَى الْقَرْيَةِ فَأُطْلِقَ) أي: حل (شَنَاقَهَا) أي: وكأها وحده أو مع تعلق به (ثُمَّ صَبَّ مِنْهَا فِي الْجَفْنَةِ) إناء كبير يعد لغسل الشياب ونحوها (ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءًا حَسَنًا بَيْنَ وَضُوءَيْنِ) أي: إسراف وتقصير كما بينه قوله: (وَلَمْ يُكْثِرْ) (و) يقلله (قَدْ أَبْلَغَ) الوضوء مبالغة وأتمه (فَقَامَ فَصَلَّى)

فَقُمْتُ أي: نهضت **(وَتَوَضَّأْتُ)** نحو وضوءه كما في رواية أخرى **(فَقُمْتُ)** إلى الصلاة **(فَأَخَذَ بِأُذُنِي فَأَدَارَنِي عَنْ يَمِينِهِ)** مر الكلام عليه قريباً في باب الموقف، قيل فيه: الجماعة في النوافل سنة، وإن العمل القليل مفتقر، وإن للصبي موقفاً كالبالغ. انتهى.

والأولى ممنوع، وإنما الذي يدل عليه جوازها لا غير، وأمّا السنة فهي خاصة ببعضها كلها، وفيه ندب العمل القليل لمصلحة التعليم **(فَتَتَأَمَّتْ)** أي: تكاملت **(صَلَاتُهُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً)** فيه دليل لما مر أن أكثر الوتر ثلاث عشرة، ويحتمل ركعتي افتتاح صلاة الليل فلا دليل فيه حينئذٍ **(ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ)** أي: من أنفه، ومن ثم عبر عنه في رواية أخرى: «الغطيظ» وهو صوت الأنف المسمى بـ«النخير» والخطيظ بفتح المعجمة، وهو الممدود من الصوت، وقيل: هما بمعنى وهو صوت يسمع من تردد النفس أو النفخ عند الخفقة؛ أي: تحريك الرأس.

(وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ) فيه بيان أن نفخه ﷺ لم يكن لأمر عارض بل كان جبلياً ناشئاً عن عيالة البدن كما هو الغالب، نعم تلك العيالة حصلت له ﷺ في آخر عمره لما أتاه الله جميع سؤله وأراحه من عناء أمته، وكان حكمته ما أشار إليه بعض علماء الظاهر من التابعين وعلماء الباطن من المتأخرين بقول الأول وقد قيل له: ما هذا السمن؟ كلما تذكرت أمة محمد ﷺ وما اختصهم الله تعالى به مما لم يؤته لغيرهم ازدادت سمناً، ويقول الثاني: كلما تذكرت أني عبد الله تعالى وأنه أهلي ترون زاد

(فَأَذَنَهُ) بالمد؛ أي: أعلمه **(بِلَالٍ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ)** لأن من

النبي والأنبياء أن أعينهم تنام ولا تنام قلوبهم لعصمتها، غير أن يعتريها غفلة عن الله تعالى وليلتقي الوحي لو أتاه حينئذٍ، ومن ثم كانت رؤيا الأنبياء وحياً ولم ينتقض وضوءهم بالنوم، ولا ينافي ذلك نومه ﷺ في قصة الوادي عن الصبح

طلعت الشمس؛ لأن رؤيتها كالفجر من وظائف البصر القلب، وزعم نومان: نوم تنام فيه عينه ونوم لا، ليس في محله لعدم ثبوت ما يدل

(وَكَانَ فِي) جملة (دُعَائِهِ) تلك الليلة الذي حمّله عليه ما لوحث تلك الآيات التي قرأها من الأدعية المتعددة فيها، ومعنى الفاء في: ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١] إنك: ﴿مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١] بل للدلالة على معرفتك الواجبة؛ لبذل الوسع في طاعتك للفوز برضاك وجنتك ونحن كذلك أو نسألك أن نكون كذلك، فقنا عذاب النار، نار سخطك وبعذك، أو ونحن لسنا كذلك فعاملنا بجلّمك وقنا حر نارك التي أعددتها لأعدائك.

(اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا) بدأ به؛ لأن نوره هو المقصود الذي يتبعه نور ما عداه «إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله» .

(وَفِي بَصَرِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا وَعَنْ يَسَارِي نُورًا، وَ) اجعل **(فَوْقِي نُورًا وَتَحْتِي نُورًا، وَأَمَامِي نُورًا وَخَلْفِي نُورًا)** خص ما قبل هذه الأربعة بـ«في وعن» لأن القلب مقر العلوم والمعارف الإلهية، وكل من السمع والبصر يحمل له من أسبابها كنظر المصنوعات وسماع الآيات حفظًا وافرًا، ومن اليمين واليسار فيجاوز إليه أنوار القلب والسمع والبصر؛ لهداية من في تلك الجبهتين من الخلق، ثم حذف الجار من فوق والثلاثة بعده إشارة لطلب نور يعم تلك الجهات الأربعة؛ لأن «فوق» جهة رفع الأعمال، و«أمام» جهة مواجهة الحق «إن المصلي يناجي ربه»، و«خلف» جهة الشيطان؛ إذ لا يأتي للإنسان إلا من خلفه، و«تحت» جهة جهنم؛ إذ الأصح أنها الأرض.

وقيل بالوقف، وهو المختار؛ إذ لم يصح في ذلك قاطع ولا قريب منه.

(وَاجْعَلْ لِي نُورًا) أجمل بعد ذلك التخصيص والتعميم مبالغة وتوكيدًا **(وَرَادَّ)**

بَعْضُهُمْ أي: الرواة **(وَفِي لِسَانِي)** ذكره؛ لأنه أعظم الأعضاء آفة، ومَرَّ خبر: «أمسك هذا»

(نُورًا، وَذَكَرَ: وَعَصِي) لأن به قوام البدن **(وَلَحْمِي)** لأن به نموه وزيادته
لأن به حياته **(وَشَعْرِي)** لأن به جماله **(وَنَشْرِي)** لأنه الذي امتاز به الإنسان على بدن
سائر الحيوانات.

(مُتَّقٍ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا: وَاجْعَلْ فِي نَفْسِي نُورًا وَأَعْظِمْ لِي نُورًا، وَفِي أُخْرَى
لِمُسْلِمٍ: اللَّهُمَّ أَعْظِمْنِي نُورًا) سأل ﷺ النور المكني به عن الهداية الإلهية والمعارف
الوهابية والقوة على الطاعات، والسلامة من المخالفات لغالب الأعضاء بطريق
الخصوص، ثم أكملها بطريق العموم وأن يخاطبه من جهات الست تعليمًا للأمة
وإرشادًا لهم، إلى أن الكمال المطلوب من كل مكلف إنما يحصل أو يتم بأن يشغل
أعضاءه بعبادة ربه حتى لا يبقى منها بقية لغيره.

فحينئذ يتحلى بأنوار طاعته ثم بأنوار معرفته، ويتخلى عن ظلمة معصيته ثم
ظلمة جهالته؛ إذ ما من عضو منه إلا وللشيطان منه حظ وافر، لا سيما القلب
والمبدوء به، فكانت كلها مشمولة بمكره وحيلته المعقودة عليه من فوقه إلى قدمه،
فحينئذ يأتيه من جهاته الست ويسومه هوان كل مخالفة وقبيح الأذى [ونحوها] تلك
المانعة لحومه حول حِمَى بدنه، فضلاً عن قلبه، فحينئذ يصير هاديًا مهديًا عاونًا بالله
وله وليًا، حقق الله لنا ذلك بجوده ومنه وكرمه آمين.

وأخذ أثمتنا أنه يسن للمستيقظ وقع بصره إلى السماء وقراءة تلك الآيات
والدعاء بما ذكر، ثم صلاة ما تيسر تأسيًا به واتباعًا له ﷺ.

١١٩٦ [وَعَنْهُ أَنَّهُ رَفَدَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَيْقَظَ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، وَهُوَ
يَقُولُ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾
عمران: ١٩٠] حَتَّى حَتَمَ السُّورَةَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فَأَطَالَ فِيهِمَا الْقِيَامَ وَالرُّكُوعَ

وَالسُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ سِتَّ رَكَعَاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يَسْتَاكُ وَيَتَوَضَّأُ وَيَقْرَأُ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ، ثُمَّ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(وَعَنْهُ أَنَّهُ رَقَدَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) هذا معنى قوله: «رقدت... إلى آخره»

(فَاسْتَيْقَظَ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، وَهُوَ يَقُولُ) ظاهر هذا يخالف الذي قبله الصريح في أن قراءة ذلك قبل الوضوء لله، أنه يحمل على تعدد القراءة أو الواقعة وهو الظاهر؛ إذ لا يلتئم الجمع بين رواياته إلا بذلك، وإن حمل ثم في الأولى على أنها بمعنى الواو.

(«إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...» حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فَأَطَالَ فِيهِمَا الْقِيَامَ وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ سِتَّ رَكَعَاتٍ) بدل من ثلاث، وقيل: ليست «ثم» للعطف وإلا لم يقل: «ثلاث مرات» لتراخي الأخبار تقريراً وتأكيذاً، ويرده ما تقرر أن ست بدل من ثلاث المذكور بعد ذكر الركعتين الأولتين فالمجموع أربع بثمان.

(كُلُّ) معمول سارٍ وما بعده (ذَلِكَ) أي: كل مرة من تلك المرات (يَسْتَاكُ وَيَتَوَضَّأُ) تكريره الوضوء ليس لانتقاضه النوم لما مر أنه لا ينتقض به، بل تجديداً أو لانتقاضه بغير النوم (وَيَقْرَأُ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ) فيه ندب تكرير السؤال والقراءة كلما قام من النوم وإن قصر (ثُمَّ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ) فيه إيماء إلى أن الثماني كانت غير وتر، ويحتمل أن مراده أوتر بثلاث موصولة، فلا ينافي كون الثماني من الوتر، وعلى كل تقدير فلا حجة فيه لقول أبي حنيفة: إنه لا يجوز زيادة على ثلاثة، وإنه يتعين وصلها؛ لأنه مخالف لصرائح الأحاديث التي لا تقبل تأويلاً (رَوَاهُ مُسْلِمٌ)

١١٩٧ [وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا زَمَانَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اللَّيْلَةَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَهُمَا

(١) أخرجه مسلم (١٨٣٥)، وأبو داود (١٣٥٥).

(٢) الظاهر أن هذا الحديث محمول على حال حكاية المنام وإلا يشكل تعدد الوحي في أمر واحد، فإن منام الأنبياء وحي رواه أبو داود عن عائشة. [مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣١٠/٢)].

المشكاة/ الجزء الخامس

دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ أَوْتَرَ، فَذَلِكَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً . رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَهُمَا دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا» أَرْبَعُ مَرَّاتٍ، هَكَذَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» وَإِفْرَادِهِ فِي «كِتَابِ الْحُمَيْدِيِّ، وَفِي «مَوْطَأَ» مَالِكٍ، وَ«سُنَنِ» أَبِي دَاوُدَ وَ«جَامِعِ الْأَصُولِ»].

(وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا زُمْقَنَ) أي: لأنظرن وأتأملن، أصل الرمق: النظر للشيء شزراً نظر العداوة، فاستعير هنا لمزيد التأمل بجامع أن كلاً فيه قوة أعمال للنفس يبلغ منه مطلوبها، وعبر عن الماضي بالمضارع استحضاراً لتلك الحالة الماضية لتصورها في ذهن السامع أبلغ تصوير، ومن أكبر المؤكدات كذا قيل، وفيه نظر ظاهر والظاهر أنه قال ذلك لأصحابه نهائراً ثم رmqه فصلی... آخره، وحينئذٍ فالمضارع على حاله.

(صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اللَّيْلَةَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) مرَّ أنهما مقدمة الوتر؛ لأنه (ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ) مبالغة في طول هاتين الركعتين (ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَهُمَا دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ أَوْتَرَ) بواحدة لا بثلاث خلافاً لمن وهم فيه لما يأتي أنه كرر «دون اللتين قبلهما» أربع مرات، فهذه بثمانٍ وقبلها طويلتان وخفيفتان.

(فَذَلِكَ) جملة (ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً) منها ركعتان مقدمة الوتر كما مرَّ، والإحدى عشرة أكثره على ما مرَّ (رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَهُمَا دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا» أَرْبَعُ مَرَّاتٍ، هَكَذَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» وَإِفْرَادِهِ فِي «كِتَابِ الْحُمَيْدِيِّ، وَفِي «مَوْطَأَ» مَالِكٍ، وَ«سُنَنِ» أَبِي دَاوُدَ وَ«جَامِعِ الْأَصُولِ»).

١١٩٨ - [وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا بَدَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثَقُلَ كَانَ أَكْثَرُ صَلَاتِهِ جَالِسًا]

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٠)، وأبو داود (١٣٦٨)، وأحمد (٢٢٣٠٦)، وابن حبان (٣٤٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٤٥)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (١٥٧٦).

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: لَمَّا بَدَنَ) بالتشديد (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)

أي: صار بادئاً؛ أي: مستأً، ويروى بالتخفيف؛ أي: حمل اللحم، وداله مفتوحة أو مضمومة **(وَتَقَلَّ)** أي: ضعف لكبر سنه وكثرة لحمه كما في روايات أخر، فذكر كل من هذين في رواية اعترض عليه خلافاً لمن وهم فيه؛ لأن الشيء إذا كان له سببان يجوز ذكرهما وذكر أحدهما، وذلك قبل موته بنحو سنة **(كَانَ أَكْثَرُ صَلَاتِهِ) النفل (جَالِسًا)** ومن خصائصه أن ثواب تطوعه جالساً كهو قائماً؛ الكسل المقتضي لكون أجر القاعد على النصف من أجر القائم كما في «الصحيح» مأمون في حقه ﷺ.

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: لَقَدْ عَرَفْتُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرُنُ بَيْنَهُنَّ، فَذَكَرَ عَشْرِينَ سُورَةً مِنْ أَوَّلِ الْمُفْصَلِ - عَلَى تَأْلِيلِ ابْنِ مَسْعُودٍ - سُورَتَيْنِ سُورَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، آخِرُهُنَّ: ﴿حَم﴾ [الدخان: ١] وَ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١]. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: لَقَدْ عَرَفْتُ النَّظَائِرَ) جمع: نظورة أو نظيرة، وهو الخيار أو المثل والشبه في الشكل وصفاته، وهي هنا السور المتقاربة طولاً أو قصرًا (الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرُنُ) أي: يجمع (بَيْنَهُنَّ) في صلاته (فَذَكَرَ عَشْرِينَ سُورَةً مِنْ أَوَّلِ الْمُفْصَلِ - عَلَى تَأْلِيلِ ابْنِ مَسْعُودٍ سُورَتَيْنِ سُورَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، آخِرُهُنَّ: ﴿حَم﴾ وَ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وبينتها رواية أبي داود أنه أتاه رجل فقال: إني أقرأ المفصل في ركعة، فقال: هَذَا كَهَذَا الشَّعْرِ وَنَثَرًا كَثُرَ الدَّقْلُ لكن النبي ﷺ كان يقرأ النظائر السورتين في كل ركعة: «الرحمن» و«النجم» في ركعة و«اقتربت» و«الحاقة» في ركعة و«الطور» و«الذاريات» في ركعة و«إذا وقعت» و«النور» في ركعة و«سأل سائل» و«النازعات» في ركعة و«ويل للمطففين» و«عبس» في ركعة و«المدثر» و«المزمل» في ركعة

(١) أخرجه البخاري (٧٧٥)، ومسلم (١٩٥٠)، والنسائي (١٠١٣)، وأحمد (٤٣٧)، والبيهقي في «الشعب» (٢١٠٩)، والطبراني (٩٧٣٨).

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي (٢٧١)، والشاشي في «مسنده» (٣٠٠).

المشكاة/ الجزء الخامس

و«هل أتى» و«لا أقسم بيوم القيامة» في ركعة و«عم يتساءلون» و«المرسلات» في و«الدخان» و«إذا الشمس كورت» في ركعة.

قال أبو داود: وهذا تأليف ابن مسعود، وكذا في «تصحيح» ابن خزيمة تشبيهاً لكن بنقص ومخالفة في الترتيب.

قال عياض: وهذا موافق لرواية عائشة: «إن قيامه ﷺ كان إحدى عشرة بالوتر» وإن هذا قدر قراءته غالباً، وتطويله بسبب التدبر، وتطويل الأركان وقراءة «البقرة» و«النساء» نادر، وإنكار ابن مسعود على الرجل ليحضه على التأمل، إلا أنه لا تجوز قراءة المفصل في ركعة والهدّ بفتح فتشديد للمعجمة الإسراع، وأول المفصل «الحجرات» على الأصح من عشرة أقوال فيه، وتأليف ابن مسعود المذكور أجمع الصحابة في زمن الصديق على خلافه وهو بالمصاحف اليوم، وهو في يات قطعي وفي السور ظني، فمن ثم حرم عندنا بعكس الآي وكره بعكس السور.

[عَنْ حُدَيْفَةَ ؓ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَكَانَ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ - ثَلَاثًا - ذُو الْمَلَكُوتِ وَالْجَبْرُوتِ وَالْكِبَرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ، ثُمَّ اسْتَفْتَحَ فَقَرَأَ الْبَقْرَةَ، ثُمَّ رَكَعَ فَكَانَ رُكُوعُهُ نَحْوًا مِنْ قِيَامِهِ، وَكَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، فَكَانَ قِيَامُهُ نَحْوًا مِنْ رُكُوعِهِ، يَقُولُ: لِرَبِّي الْحَمْدُ، ثُمَّ سَجَدَ فَكَانَ سُجُودُهُ نَحْوًا مِنْ قِيَامِهِ، فَكَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَكَانَ يَقْعُدُ فِيمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ نَحْوًا مِنْ سُجُودِهِ، وَكَانَ يَقُولُ: رَبِّ اغْفِرْ لِي، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَرَأَ فِيهِنَّ «الْبَقْرَةَ» وَ«آلَ عِمْرَانَ» وَ«النِّسَاءَ» وَ«الْمَائِدَةَ» أَوْ «الْأَنْعَامَ» شَكَّ شُعْبَةُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.]

(عَنْ حُدَيْفَةَ ؓ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَكَانَ يَقُولُ) في صلاته؛

تمة كتاب الصلاة/ باب صلاة الليل

أي: في محل دعاء الافتتاح كما أفاده السياق **(اللَّهُ أَكْبَرُ - ثَلَاثًا ذُو الْمَلَكُوتِ)** فعلوت مبالغة في الملك **(وَالْجَبْرُوتِ)** فعلوت أيضًا مبالغة في الجبر وهو القهر؛ لأنه تعالى يقهر عباده على ما أراد من أمر ونهي وقضاء وقدر وهو غاية العظمة والجلال ومن ثم شبهت الأولى بالرداء والثانية بالإزار «الكبرياء ردائي والعظمة إزاري، فمن نازعني واحدًا منهما قصمته» .

(ثُمَّ اسْتَفْتَحَ قَرَأَ) الفاتحة كما علم من أحاديث أخر فحذفت للعلم بها، ثم قرأ **(الْبَقْرَةَ، ثُمَّ رَكَعَ فَكَانَ رُكُوعُهُ نَحْوًا)** أي: قريبًا **(مِنْ قِيَامِهِ، فَكَانَ يَقُولُ)** حكاية لصورة الماضية؛ ليستحضرها السامع في ذهنه وكذا نظائره الآتية **(فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَكَانَ قِيَامُهُ نَحْوًا مِنْ رُكُوعِهِ)**

وفي نسخ: «من قيامه» وفيه تطويل صح قصير عندنا، ومن ثم اختار النووي أنه طويل بل جزم به جزم المذهب في كتبه **(يَقُولُ: لِرَبِّي الْحَمْدُ، ثُمَّ سَجَدَ فَكَانَ سُجُودُهُ نَحْوًا مِنْ قِيَامِهِ)** أي: اعتداله.

(فَكَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَكَانَ يَفْعُدُ فِيمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ نَحْوًا مِنْ سُجُودِهِ) **(وَكَانَ يَقُولُ: رَبِّ اغْفِرْ لِي، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَرَأَ فِيهِنَّ «الْبَقْرَةَ» وَ«آلَ عِمْرَانَ» وَ«النِّسَاءَ» وَ«الْمَائِدَةَ» أَوْ «الْأَنْعَامَ» شَكَّ شُعْبَةُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ)** فيه بيان ما كان عليه ﷺ من تمام الاجتهاد في الطاعة وبذل الوسع فيها، ومن ثم قيل له في نظير ذلك: أتفعل هذا يا رسول الله؟ وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؛ أي: أعطاك ما لم يعطه أحدًا من خلقه قال:

أخرجه أحمد (٩٣٤٨)، وأبو داود (٤٠٩٠)، وابن ماجه (٤١٧٤)، وابن حبان (٥٦٧١)، وهناد في «الزهد» (٨٢٥).

أخرجه مسلم (١٨٥٠)، وأبو داود (٨٧٤)، والنسائي (١١٤١)، وأحمد (١٤٧٩١)، والبيهقي في «سننه» (٣٨٣٧).

«أفلا أكون عبداً شكوراً»

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَامَ بِعَشْرِ آيَاتٍ لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ، وَمَنْ قَامَ بِمِائَةِ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ الْقَانِتِينَ، وَمَنْ قَامَ بِأَلْفِ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ الْمُقَنْطَرِينَ].

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَامَ بِعَشْرِ آيَاتٍ) يقرأها في ركعتين أو أكثر وظاهر السياق أن المراد غير الفاتحة (لَمْ يُكْتَبْ) عند الملائكة (مِنَ الْغَافِلِينَ) لأنه وجد منه إحياء الليل وإن قل فيه انتفت عنه وصمة الغفلة، وتفسيري قام يصلي في هذا المقام هو الموافق للاستعمال الشرعي، وفسره شارح: من تفوه وعزم، كمن قام بالأمر وقامت الحرب على ساقها، فيكون كناية عن حفظها ودوام درسها وتأملها وامتنال ما فيها. انتهى

وفاته، الحديث مسوق في باب صلاة الليل وهذا التفسير يخرج عن ذلك إلى أن مقصود الحديث يحصل بمجرد قراءتها ولو في غير الصلاة، وكذا فعل في المائة والألف وليس ذلك مراداً وأن المراد: قراءة ذلك في خصوص الصلاة (وَمَنْ قَامَ) أي: صلى من الليل (بِمِائَةِ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ الْقَانِتِينَ) أي: المطيلين القيام في صلواتهم على حد ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فهم قائمون لأمر الله ملازمون لطاعته (وَمَنْ قَامَ) أي: صلى من الليل (بِأَلْفِ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ الْمُقَنْطَرِينَ) أي: أصحاب القناطر لبلوغه في حيازة الخواب مبلغ المقنطرين في حيازة الأموال، وهم الذين

أخرجه البخاري (١١٣٠)، ومسلم (٧٣٠٣)، والترمذي (٤١٤)، وأحمد (١٨٦٩٠)، والنسائي (١٦٥٥)، وابن ماجه (١٤٨٤)، وابن حبان (٣٨٧)، والبيهقي في «سننه» (١٣٦٥٤)، والحميدي (٧٩٥)، والطيالسي (٧٢١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٣٩٨)، وابن حبان (٢٥٧٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٩٤)، وابن خزيمة (١١٤٤).

(٣) انظر: «مرقاة المفاتيح» (٣١١/٤).

يزنوه بالقناطر لبلوغه في حيازة الشواب مبلغ المقنطرين، وحقيقة القنطار اليوم لم العرب تعرفه.

بل قيل: إن عندهم ذهبٌ بلا جلد الثور.

وقيل: ذهب كثير مجهول القدر.

وقيل: أربعة آلاف دينار.

وقيل: ثمانون ألف دينار.

وقيل: سبعون.

وجاء في حديث: «ألف ومائتان أوقية، والأوقية خير ما بين السماء والأرض» .

١٢٠٢ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ يَرْفَعُ طَوْرًا وَيَخْفِضُ طَوْرًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ يَرْفَعُ) صوته بها، أو مبني للمجهول (طَوْرًا) أي: تارة وحالة (وَيَخْفِضُ) فيه ما ذكر في يرفع (طَوْرًا) أي: تارة وحالة أخرى (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) وبفرض أن هذه القراءة في صلاة الوتر فهو يخالف إلا أن يجاب بأنه لغرض التعليم أو الجواز قول أئمتنا الستة في الوتر في غير الجماعة الإسرار مطلقًا، وفي نافلة الليل المطلقة التوسط بين الجهر والإسرار.

واختلفوا في المراد بالتوسط فقيل: هو أن يكون قراءته بين السر والجهر ورد بأنه لا واسطة بينهما؛ إذ السر ما أسمع نفسه فقط والجهر ما أسمع غيره، ورد بأن هذا لا ينفي الواسطة؛ إذ قد يجاوز الرفع إسماع نفسه ولا يصل إسماع غيره، ولما كان في هذا ما فيه اختيار بعضهم تفسيره بأن يسر تارة ويرفع أخرى، وهذا الحديث يوافقه لولا أن الظاهر أنه في صلاة الوتر لا في نفل مطلقًا.

- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى

قَدَرِ مَا يَسْمَعُهُ مَنْ فِي الْحُجْرَةِ وَهُوَ فِي الْبَيْتِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَدَرِ مَا)

أي: صوت أو رفع (يَسْمَعُهُ مَنْ فِي الْحُجْرَةِ وَهُوَ فِي الْبَيْتِ) وهو جهر يسير متوسط لتقارب البيت والحجرة (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) والظاهر أن هذا حد يهجره الذي كان يقع منه في بعض الأحوال كما أفاده الخبر السابق.

١٢٠٤ [وَعَنِ أَبِي قَتَادَةَ ؓ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ لَيْلَةً فَإِذَا هُوَ بِأَبِي بَكْرٍ يُصَلِّي وَخَفِضَ مِنْ صَوْتِهِ، وَمَرَّ بِعُمَرَ وَهُوَ يُصَلِّي رَافِعًا صَوْتَهُ، قَالَ: فَلَمَّا اجْتَمَعَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تُصَلِّي تَخْفِضُ صَوْتَكَ، قَالَ: قَدْ أَسْمَعْتُ مَنْ نَاجَيْتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَقَالَ لِعُمَرَ: مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تُصَلِّي رَافِعًا صَوْتَكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْقِظَ الْوَسْطَانِ وَأَطْرَدُ الشَّيْطَانَ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، ارْفَعْ صَوْتَكَ شَيْئًا، وَقَالَ لِعُمَرَ: اخْفِضْ صَوْتَكَ شَيْئًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ.]

(وَعَنِ أَبِي قَتَادَةَ ؓ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ لَيْلَةً فَإِذَا هُوَ) مارًا (بِأَبِي بَكْرٍ يُصَلِّي وَخَفِضَ مِنْ صَوْتِهِ وَمَرَّ بِعُمَرَ وَهُوَ يُصَلِّي رَافِعًا صَوْتَهُ قَالَ: فَلَمَّا اجْتَمَعَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تُصَلِّي) حال كونك (تَخْفِضُ صَوْتَكَ قَالَ: قَدْ أَسْمَعْتُ مَنْ نَاجَيْتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ) أي: أسمعته ربي الذي أناجيه؛ إذ هو سميع يحتاج لرفع وفيه إشارة لمقامه وهو غلبة شهود مقام الجمع المجمع عليه.

(وَقَالَ لِعُمَرَ: مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تُصَلِّي رَافِعًا صَوْتَكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ) أَوْقِظَ (الْوَسْطَانِ) أي: الذي في مبادئ النوم؛ إذ الوسن والسنة أول النوم (وَأَطْرَدُ الشَّيْطَانَ) لأنها تعين على الهمة والحضور والتأمل أكثر، وفيه إشارة لمقامه أيضًا وهو غلبة شهود مقام الفرق عليه (فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، ارْفَعْ صَوْتَكَ شَيْئًا) قليلاً لينتفع بك سامع ومتعظ مهتد (وَقَالَ لِعُمَرَ: اخْفِضْ صَوْتَكَ شَيْئًا) قليلاً؛ لئلا يتشوش بك نحو مصلي أو

(١) أخرجه أبو داود (١٣٢٩)، وأحمد (٢٤٩٠) والبيهقي في «الكبرى» (٤٨٨٥) والطبراني (١١٣٨٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٤٤٩)، وأبو داود (١٣٣١)، والبيهقي في «سننه» (٤٨٨٧).

نائم معذور.

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ) فيه أمرهما بالتوسط في القراءة امتثالاً لقوله: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسراء: ١١٠] أي: بقراءتك ﴿وَلَا تُخَافُتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ أي: الجهر والإسرار الخارجين عن حدهما ﴿سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠] أي: طريقاً وسطاً؛ لأن خير الأمور أوسطها، وهذا أيضاً يرد على قواعدها؛ لأنه إن كان في صلاة الوتر ونحوه نافي طلبهم الإسرار أو في نافلة مطلقة نافي طلبهم للتوسط بين المعنيين السابقين، نعم حمل أمره ﷺ لكل منهما ما علمه الأصلح في حقه لم يرد ذلك عليهم.

١٢٠٥ رَوَعَنَ أَبِي ذَرٍّ ﷺ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ بِآيَةٍ، وَالْآيَةُ: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨] رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

(رَوَعَنَ أَبِي ذَرٍّ ﷺ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) في صلاته ليلاً من حين قيامه (حَتَّى أَصْبَحَ بِآيَةٍ) يكررها متفكراً في معانيها (وَالْآيَةُ) قوله تعالى: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ أي: القوي القادر الذي لا نظير له ولا يدرك كنه شيء مما تعززت وتفردت به (رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ)

ووجه ذلك اشتماهما من القدرة القاهرة والعزة الباهرة والحكمة البالغة على ما لا تحتمله النفوس ولا تجده العقول، فحين قرأها ﷺ خاف على أمته أن يقع منهم نحو ما وقع من قوم [عيسى] من اتخاذها إلهاً كأمه فيهلكون، فكررها متأملاً معانيها طالباً من جود ربه وكرمه أن يوقن أمته من بوائق غيرهم، ثم لم يزل مكرراً لها ملحاً في طلب ذلك تارة؛ لأن الله يحب الملحين في الدعاء كما ورد مستغرقاً في مشاهدتها الثلاثة: القدرة والعزة والحكمة تارة أخرى، وهكذا كلما فتح له باب يعرف من تلك

ارتقاء إلى أعلى منه ولم يزل كذلك إلى الصباح.

فإن قلت: قياس السياق: «وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم» فلم عدل

«العزیز الحکیم»؟

قلت: لأنهم لما أتوا ذلك الأمر الذي لا أقبح منه وهو اتخاذه وأمه إلهين كان ذنبهم أقبح من أن يزيل وصمته غير قدرة قاهرة نشأت عن عزة باهرة وحكمة بالغة، اقتضت أنه تعالى لا يحول حول حمى عزته وحكمته فهم عاقل ولا علم عامل؛ أي: إن فرض وقوع مغفرة لهم فليست إلا ناشئة عن محض عزتك المانعة لحجر أحد عليك فيما شئت، وعن خفي حكمتك؛ أي: لا يفهمها غير من أطلعه عليها.

وأيضاً ففي تعليل العذاب بعبوديتهم المقتضية لمملوكيتهم قطع لمادة الجور والظلم من كل فوجه، مع أنه لا يجوز بتعذيبهم لوقوع المغفرة لهم لا تنشأ إلا عن غاية عزة وحكمة تبين أن فعله يقال: ليس على قوانين عقولنا القاصرة.

١٢٠٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رُكْعَتِي

الْفَجْرِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رُكْعَتِي الْفَجْرِ

فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ) ومرر أنه حديث صحيح خلافاً لمن

طعن فيه، وأنه واضحة على من خالف في سنته ذلك لكل أحد وإن لم يقم من

(الفصل الثالث)

[عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: أَيُّ الْعَمَلِ الَّذِي كَانَ أَحَبَّ إِلَى

رَسُولِ اللَّهِ؟ قَالَتْ: الدَّائِمُ، قُلْتُ: فَأَيُّ حِينَ كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَقُومُ إِذَا

سَمِعَ الصَّارِخَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

أخرجه الترمذي (٤٤٢)، وأبو داود (١٢٦٣)، وابن حبان (٢٢٠).

أخرجه البخاري (١١٣٢)، ومسلم (١٧٦٤)، وأحمد (٢٥٥٣٠)، والنسائي (١٦٢٧)، والبيهقي في

(عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: أَيُّ الْعَمَلِ الَّذِي كَانَ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ؟

قَالَتْ) العمل (الدَّائِمُ) الذي يستمر عليه عامله؛ لأنه لا يزال في بركته حتى يفتح عليه بسببه باب من معرفة الحق وجوده، وفعل تلك الاستقامة التي هي خير من الذكر، وقد دل على حصولها بسبب الإدامة وجود حرف التراخي المشعر بالدوام في قوله عز قائلًا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ [فصلت: ٣٠].

(قُلْتُ: فَأَيُّ حِينَ كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ) أي:

وقت سماع الديك؛ لأنه كثير الصراخ في (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

١٢٠٨ [وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا كُنَّا نَشَاءُ أَنْ نَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي اللَّيْلِ

إِلَّا رَأَيْنَاهُ، وَلَا نَشَاءُ أَنْ نَرَاهُ نَائِمًا إِلَّا رَأَيْنَاهُ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا) نافية (كُنَّا نَشَاءُ أَنْ نَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي اللَّيْلِ مُصَلِّيًا

إِلَّا رَأَيْنَاهُ، وَلَا نَشَاءُ أَنْ نَرَاهُ نَائِمًا إِلَّا رَأَيْنَاهُ) أي: فما أردنا منه ﷺ واحدًا من الصلاة

وتركها وجدناه عليه كناية عن كون أمره قصدًا لا إفراطًا ولا تفريطًا (رَوَاهُ

النَّسَائِيُّ)

١٢٠٩ [وَعَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ

ﷺ قَالَ: قُلْتُ وَأَنَا فِي سَفَرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: وَاللَّهِ لَا رُقْبَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَرَى

فِعْلَهُ، فَلَمَّا صَلَّى صَلَاةَ الْعِشَاءِ - وَهِيَ الْعَتَمَةُ - اضْطَجَعَ هَوِيًّا مِنَ اللَّيْلِ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ

فَنَظَرَ فِي الْأُفُقِ فَقَالَ: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١] حَتَّى بَلَغَ ﴿إِنَّكَ لَا

تُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] ثُمَّ أَهْوَى ﷺ إِلَى فِرَاشِهِ فَاسْتَلَّ مِنْهُ سِوَاكَ، ثُمَّ أَفْرَغَ

فِي قَدَحٍ مِنْ إِدَاوَةٍ عِنْدَهُ مَاءً فَاسْتَنْ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى حَتَّى قُلْتُ: قَدْ صَلَّى قَدْرَ مَا [نَامَ]

ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى قُلْتُ: قَدْ نَامَ قَدْرَ مَا صَلَّى، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَفَعَلَ كَمَا فَعَلَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَقَالَ مِثْلَمَا قَالَ فَفَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ الْفَجْرِ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

(وَعَنِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ) يضر جهله؛ لأن الصحابة كلهم عدول، رضوان الله عليهم (قُلْتُ وَأَنَا فِي سَفَرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: وَاللَّهِ لَأَرْقُبَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى) الصلاة ليلاً (أَرَى فِعْلَهُ) فيها قلت أو كثرت، فاللام للتعليل ويصح كونها ظرفية؛ أي: أرقب بقوة صلاته لأعرفه مع ما يفعله فيه (فَلَمَّا صَلَّى صَلَاةَ الْعِشَاءِ، وَهِيَ الْعَتَمَةُ) احترازًا عن صلاة المغرب، فإنها كانت تسمى عشاء وكأنه لم يبلغه نهيه ﷺ عن تسمية العشاء عتمة ولم يقصد بذلك تسميتها بل الاحتراز كما تقرر.

(اضْطَجَعَ هَوِيًّا) بالتشديد؛ أي: زمنا طويلاً (مِنَ اللَّيْلِ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَنَظَرَ فِي الْأَفْقِ) أي: نواحي السماء (فَقَالَ: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾) يحتمل أنه قرأ من أول: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ [البقرة: ١٦٤] إلى آخر السورة، وأن هذا الرجل لم يسمع إلا ما ذكر، وحينئذ فيوافق هذا ما مر في خبر ابن عباس، ويحتمل أنه اقتصر في هذا الوقت على ما ذكر؛ لأنه المقصود بالشهود المناسب للنظر في الأفق.

(ثُمَّ أَهْوَى ﷺ) بيده (إِلَى فِرَاشِهِ فَاسْتَلَّ مِنْهُ سِوَاكَ) أي: انتزعه منه (ثُمَّ أَفْرَعُ فِي قَدَحٍ مِنْ إِدَاوَةٍ عِنْدَهُ مَاءً) بل السواك منه كما هو السنة (فَاسْتَنَّ) أي: استاك افتعال من الأسنان؛ لأنه يمره عليها (ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى حَتَّى قُلْتُ: قَدْ صَلَّى قَدْرَ مَا نَامَ ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى قُلْتُ: قَدْ نَامَ قَدْرَ مَا صَلَّى ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَفَعَلَ كَمَا فَعَلَ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَقَالَ مِثْلَمَا قَالَ فَفَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ الْفَجْرِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ) ومَرَّ، ويأتي عنه ﷺ أحوال قد تخالف هذا ولا مخالفة؛ لأن قيامه وصلاته جاء على

أنواع متعددة بحسب ما يرد عليه من الحق في ذلك الوقت والاعتداء به في الكل مما لم يختص به شائع.

١٢١٠ [وَعَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلُوكٍ أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَلَاتِهِ، فَقَالَتْ: وَمَا لَكُمْ وَصَلَاتُهُ؟ كَانَ يُصَلِّي ثُمَّ يَنَامُ قَدَرًا مَا صَلَّى، ثُمَّ يُصَلِّي قَدَرًا مَا نَامَ، ثُمَّ يَنَامُ قَدَرًا مَا صَلَّى حَتَّى يُصْبِحَ، ثُمَّ نَعَتَتْ قِرَاءَتَهُ فَإِذَا هِيَ تَنَعَّتْ قِرَاءَةً مُفَسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ].

(وَعَنْ يَعْلَى بْنِ مَمْلُوكٍ أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَلَاتِهِ) فِي (فَقَالَتْ: وَمَا لَكُمْ) وقراءته (وَصَلَاتُهُ) أي: أي شيء يحصل لكم مع وصف قراءته وصلاته وأنتم تستطيعون أن تفعلوا مثله؟ ففيه نوع تعجب ذكرت ذلك تلهفًا وتحسرًا على ما ذكرت من أحواله ﷺ (كَانَ يُصَلِّي، ثُمَّ يَنَامُ قَدَرًا مَا صَلَّى، ثُمَّ يُصَلِّي قَدَرًا مَا نَامَ، ثُمَّ يَنَامُ قَدَرًا مَا صَلَّى حَتَّى يُصْبِحَ، ثُمَّ نَعَتَتْ قِرَاءَتَهُ فَإِذَا هِيَ تَنَعَّتْ قِرَاءَةً مُفَسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ)

(بَاب مَا يَقُولُ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ)

(الفصل الأول)

١٢١١ - [عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ، قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ وَلَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ وَلَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ الْحَقُّ وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ، وَالتَّائِرُ حَقٌّ، وَالتَّبَيُّونَ حَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ وَبِكَ خَاصَمْتُ وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ) حال كونه (يَتَهَجَّدُ) سبق أن بين الوتر والتهجد عموماً وخصوصاً وجهياً (قَالَ) أي: كان ﷺ عند قيامه من الليل متهجداً يقول: (اللَّهُمَّ لَكَ) قدمه هنا وفيما يأتي لإفادة الحصر والاختصاص واللام للاستحقاق لاستحقاقه تعالى الحمد من الخلق لذاته وإن انتقم (الحمد) أي: الثناء بكل جميل يليق بك على ما أنعمت به علي من التوفيق لطاعتك، والشهود لمعارفك لا سيما في أوقات تجليك وسعة تفضلك.

(أَنْتَ) وقع كالتعليل للحصر في الجملة قبله ووجه المناسبة ما أشرت إليه بقولي: «عَلَى إِلَى آخِرِهِ» وكذا فيما يأتي (قَيِّمُ) مبالغة في قائم (السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ) غلب العقلاء لشرفهم (فِيهِنَّ) أي: أنت القائم بنفسك لا يحتاج لمعين ولا نصير وبأمر

خلقك وحفظهم وتديبرهم، فيؤتي كلاً منهم ما به قوامه وبالتصرف فيهم، كيف شئت لا راد لأمرك ولا معقب لحكمك؟ (وَلَكَ الْحَمْدُ) ثانياً على دوام إنعامك وإمدادك لا سيما على خواص خلقك بنور الهداية والمعرفة.

(أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) أي: منورهما — أوجدته فيهما من الآيات باهر قدرتك وظاهر عظمتك ليستدل به الحائرون ويسترشد المهتدون.

(و) نور (مَنْ فِيهِنَّ) لاستجارتهم بنورك المكنى به عما يلقيه في القلوب من العلوم والمعارف به ذوو الغماية ويهتدي بهداه ذوو الغواية، فهم بنوره إلى الحق يهتدون وبهداه من حيرة الضلال ينجون وبنحو ذلك فسر قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] أي: منورهما بما فيهما من الآيات الدالة على وجوده متصفاً بأقصى أوصاف الكمال حسية كانت كالأجرام النيرة أو معنوية، كاللطائف المدركة من العقل والحواس الظاهرة والباطنة.

وفسره ابن عباس بالهادي، وفيه استعارة الهداية للسموات والأرض؛ أي: جاعلها محل الهداية لكونهما نصبتا دلائل على وحدانية الله تعالى واتصافه بصفات الكمال وتنزهه عن سمات النقص ونظيره ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] أي: أقام الأدلة على وحدانية ناطقة بالشهادة بها له، وبهذا مع ما هو مقرر من أن العطف كثيراً ما يكون للتفسير رد قول من قال: تفسير النور بالهادي، فينظر لإضافته للسموات والأرض المانعة لصحته إلا بتأويل بعيد لا حاجة إليه، بل يدفعه عطف «ومن فيهن» على ما قبله لإشعار العطف بالمغايرة. انتهى.

هذا كله إن فسرت الهداية بما يقابل الضلال، فإن فسرت بالدلالة والإرشاد فلا توقف في صحته؛ لأن كل المخلوقات يهتدون بما نظرهم الله عليه إلى منافعهم تعالى: ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ﴾ [طه: ٥٠] أي: صورته التي تطابق المنفعة المنوطة به أو أعطى كل حيوان نظيره ليسكن إليه حتى يحصل التوالد، ثم هدى؛ أي:

المشكاة/ الجزء الخامس

أرشدته كيف يرتفق بما أُعطي؟ وكيف يتوصل إليه؟ فرجع المعنى إلى أنه تعالى هادي ذوي العلم وغيرهم كلا إلى ما يليق بحاله ويناسبه من عبادة أو غيرها ﴿وَإِنْ مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤].

فإن قلت: قد ينافي صرف النور هنا عن ظاهره أنه ﷺ لما سئل: هل رأيت ربك؟ قال: «نور أنى أراه» .

قلت: صرفه عنه واجب بالإجماع بل وبضرورة العقل؛ لأن النور من الأجرام والله تعالى منزّه عن سائر صفات الأجسام ولوازمها وما يليق بها، وإلا لاستحال قدمه ووجب فناؤه وعدمه، تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

ومعنى: «نور أنى أرى» أي: نور باهر للعقل حجبني عن رؤيته، فكيف مع ذلك؟ والخبر صحيح في ذلك؛ إذ نفس النور من شأنه أن يرى فكيف يستبعد رؤيته؟ فتعين أن النور المراد به هنا أنه حجبه عن رؤية الحق لا أن الحق نور - تعالى الله عن ذلك - ولعل هذا كان أولاً فأخبر به من لم يتأهل لفهم الإخبار بالرؤية، وإلا فالذي صح أنه ﷺ رأى ربه بعين بصره.

وانكار عائشة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - لذلك لفهمها أنه يترتب على الرؤية تعين البصر، ومن ثم قالت لمن قال لها ذلك: قَفَّ شعري مما قلت، ولا محذور فيه؛ لأن الله تعالى أعطى نبيه في الدنيا على خلاف ما تقتضيه البنية البشرية فيها من خلقها للفناء، والفاني لا يقدر على رؤية الباقي القوة التي يعطيها في الآخرة لعبيده المؤمنين المناسبة لخلقهم للبقاء حتى يروه بأبصارهم من غير تكيف ولا إحاطة.

وبما تقرر علم أن من جملة أسمائه تعالى: النور، وأن سبب تسميته به ما اختص به تعالى من إشراق أنوار الجلال وسبحات العظمة التي تضمحل الأنوار الحسية دونها، وهو بهذا المعنى يشاركه فيه أحد من خلقه ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا

أي: ينتفع.

أخرجه مسلم (١٧٨) وأحمد (٢١٤٢٩) والترمذي (٣٢٨٢) وابن حبان (٥٨) والطيالسي (٤٧٤).

الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ» [الأعراف: ١٨٠].

(وَلَكَ الْحَمْدُ) على مننت به من إلهادنا معالم قهرك وقهر ملكك وخوارق ملكوتك (أَنْتَ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ وَلَكَ الْحَمْدُ) رابعاً على ما مننت به مما أشهدتنا به فناء الدنيا وما فيها، وأنه لا باقي إلا وجهك وما يقرب إليك (أَنْتَ الْحَقُّ) الثابت الدائم الذي لا يعتريه نقص ولا تغير بخلاف غيرك.

قال عليه السلام: «أصدق كلمة قالها شاعر: ألا كل شيء ما خلا الله باطل»

(وَوَعْدُكَ) لمن أطاعك بالجنة ولن عصاك بالنار ما لم يعف عنه الذي لا تخلفه إن كان حقيقة وعدلاً فإيعاداً؛ لأن الخلف في ذلك من صفات اللؤماء وفي هذا من صفات الكرماء (وَلِقَاؤُكَ) في الدار الآخرة يوم العرض عليك ليجزي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته لم ينله شفاعة الشافعين، ويصح يفسر بالموت؛ لأنه مقدمة لذلك اللقاء.

كان حكمة شكر هذا وما بعده أنها موجبات من الوعد نص عليها للاعتناء بها، ثم رأيت شارحاً قال: حكمته التعظيم والتفخيم وفيه ما فيه؛ لأن ما قبله أحق بذلك ودعوى الحصر في ذلك دون ذاك كالتحكم (وَقَوْلُكَ) الذي جاء به رسلك في كتبك المنزلة عليهم (حَقُّ، وَالتَّائِرُ حَقُّ، وَالتَّيْبُونُ حَقُّ، وَمُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم حَقُّ) خص نفسه بعد شمول النبيين له؛ لأنه يجب عليه الإيمان بنفسه، ولذلك كان يقول: «وأشهد أن محمداً رسول الله» وليعلم أمته أنه رئيسهم المقدم عليهم، كيف وهم كلهم لوائه ولائذ بجنابه ومتوسل إلى ربه؟.

(وَالسَّاعَةُ) أي: القيامة (حَقُّ) بهذا الاسم مع لطلق القطعة من الزمان إشارة إلى أنها قطعة يسيرة يحدث فيها أمور جليلة وخطوب مدلهمة ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ

سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ﴿٢﴾ [الحج: ٢] ثم كل هذه وسائل قدمها ﷺ تعليمًا لأمته ينبغي أن يبالغ في الشناء قبل طلبه ليكون وسيلة لسرعة إجابته وتعظيمًا لما طلبه منزلاً من مقام الإعلان بعظمته بإفراد اسمه إلى مقام عبوديته فنادى بلسان الاضطرار.

فقال: (اللَّهُمَّ لَكَ) لا لغيرك (أَسَلَمْتُ) نفسي وصفاتها وسائر متعلقاتها؛ أي: شهدت ذلك لأرضى بقضائك وأتنعّم ببلائك أي: بحجبك القولية وكذا الفعلية بالإقدار والنصر (خَاصَمْتُ) أعدائك فقصمت ظهورهم بالبراهين اليقينية وقطعت دابرهم بالأسنة العلية (وَالَيْكَ حَاكَمْتُ) أخصامي الذين أبوا عن قبول ما جئت به تكبراً وعناداً؛ أي: جعلت قاضياً بيني وبينهم؛ ليحق الحق، ويبطل الباطل ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٤٦].

(فَاغْفِرْ) أي: فبسبب ما مننت به علي من مقام الجمع الأكبر الذي شهدت به في قولي: «و محمد حق».

وقولي: «أسلمت» وما بعده ومقام الفرق الأظهر الذي تضمنه قولي: «وبك خاصمت» وما بعده «اغفر» (لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي) فترتب هذا الغفران على هذين المقامين كترتبه على الفتح الأكبر الذي هذان المقدمان من مقدماته وأسبابه في قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ...﴾ [الفتح: ١ - ٢] المشتمل على إتمام النعمة والنصر العزيز على الأعداء المسبب عن المخاصمة، والمخاصمة والمحاكمة المذكورين هنا.

(أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ) فليس لغيرك دخل في شيء من ذلك (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ) فكيف يطلب أو يرجى تقدم يخشى تأخر من غيرك؟ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

اِفْتَتَحَ صَلَاتَهُ فَقَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالَمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ افْتَتَحَ

صَلَاتَهُ فَقَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ) بنصبه عند الرَّجَاجِ صفة كالمنادى المقترن بالياء ومنعه سيوبه واختاره أبو علي؛ لأنه لكون المشددة بمنزلة صوت صار بمنزلة صوت مضموم لا يعم، فلم يكن في الأسماء الموصوفة شيء على حده؛ فلذلك خالف سائر الأسماء ودخل في حيز ما يوصف نحو حيهل.

(وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ) كأنه إنما قدم جبريل؛ لأنه أمين الكتب السماوية والمنزل بها فسائر الديانات راجعة إليه، وآخر إسرافيل؛ لأنه أمين لكتب اللوح المحفوظ والصور فإليه أمر المعاش والمعاد، ووسط ميكائيل؛ لأنه أخذ بطرف كل منهما؛ لأنه أمين القطر والنبات ونحوهما مما يتعلق بالأرزاق المقومة للدين والدنيا، وهما أفضل من ميكائيل وفي الأفضل منهما خلاف.

(فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) أي: مبدعهما ومخبر عنهما على غير سابق (عَالَمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) أي: كل ما غاب عنا أو حضر (أَنْتَ تَحْكُمُ) أي: تقضي بعدلك (بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ) من الأحكام والعقائد (يَخْتَلِفُونَ) فيحق الحق وينصر أهله ويبطل الباطل ويخذل أهله (اهْدِنِي لِمَا) أي: إلى الذي (اخْتَلَفَ فِيهِ مِنْ) بيان لما (الْحَقِّ) أي: كل شيء اختلف في الحق فيه بإذنك اهْدِنِي ما هو الحق فيه هداية مقترنة.

(بِإِذْنِكَ) أي: إطلاعك لي على خفايا الأمور ودقائقها؛ إذ هو من مجاز التمثيل؛ إذ رفع الملك المحتجب بحجابه، منه لعباده في باب كرمه بالدخول حضرته

ليفوزوا بمطلوبهم منه، أو المعنى: «أهديني بسبب فضلك وقدرتك».

والحاصل أنه علمنا طريق الثبات والدوام على الصراط المستقيم أو الإرشاد طريق السير الموصلة للمقصود لنكون هادين مهتدين واصلين بموصلين (إِنَّكَ مَنْ نَشَأُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ)

١٢١٣ [وَعَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، رَبِّ اغْفِرْ لِي، أَوْ قَالَ: ثُمَّ دَعَا اسْتَجِيبَ لَهُ، فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قَبِلَتْ صَلَاتُهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ) أي: استيقظ من نومه فتكلم (فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، رَبِّ اغْفِرْ لِي، أَوْ قَالَ: ثُمَّ دَعَا اسْتَجِيبَ لَهُ) ما دعاه من خصوص المغفرة على اللفظ الأول، أو من مطلق الدعاء على اللفظ الثاني (فَإِنْ) يحتمل عطفه على قال الأولى والأنسب بالسياق عطفه على الثانية، وعليه فلا بد من قول ذلك كله في قبول صلاته (تَوَضَّأَ وَصَلَّى قَبِلَتْ صَلَاتُهُ) قبولاً مقترناً بمزايا الكرم وسوايق النعم (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ)

(الفصل الثاني)

١٢١٤ [عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَسْتَغْفِرُكَ لِدُنْيِي وَأَسْأَلُكَ رَحْمَتَكَ، اللَّهُمَّ زِدْنِي عِلْمًا، وَلَا تُزِغْ قَلْبِي بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنِي، وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً، إِنَّكَ

أَنْتَ الْوَهَّابُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ) أي: تنزهت عن كل ما لا يليق بجلال كبريائك وباهر عظمتك (وَبِحَمْدِكَ) الواو زائدة؛ أي: أسبحك مع حمدي، وإياك أو عاطفة، أي: وبحمدك سبحت (أَسْتَغْفِرُكَ لِذَنْبِي) لتعليم أمته أو أراد به التواضع، أو سمي مخالفة الأفضل ذنبًا؛ لأن اللائق بمرتبته الكاملة ألا يصدر عنها ما هو على أكمل الأحوال.

(وَأَسْأَلُكَ رَحْمَتَكَ، اللَّهُمَّ زِدْنِي عِلْمًا) أي: إطلاعًا على غيوبك ومعارفك وتحققًا بآداب حضرتك وما أنزلته من آياتك؛ إذ لا علم ما علمتني فأنت مفتقر دائمًا إلى تعليمك فأدم علي ذلك في كل لحظة ونفس (وَلَا تُرِغْ قَلْبِي) أي: لا يمله عن حق (بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنِي) إليه؛ إذ لا يأمن مكرك إلا القوم الفاسقون (وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ) أي: عندك (رَحْمَةً) عظيمة لائقة بتلك العندية التي هي عندية شرف ومكانة (إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ) لجلائل النعم ودقائقها دون غيرك (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ).

١٢١٥ [وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَبِيتُ عَلَى ذِكْرِ ظَاهِرٍ، فَيَتَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ فَيَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ.]

(وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَبِيتُ عَلَى ذِكْرِ) يحتتمل من الأذكار المستحبة عند النوم ويحتتمل الإطلاق حال كونه (ظَاهِرًا) يحتتمل من الحديثين وهو الظاهر؛ لأنه هو السنة، ويحتتمل أن الجنابة فقط، أو من الحديث الأصغر

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٦١) والنسائي في «الكبرى» (١٠٧٠١) وابن حبان (٥٥٣١) والحاكم وقال: صحيح الإسناد.

(٢) أخرجه أحمد (٢٢١٠١) وأبو داود (٥٠٤٢) وابن ماجه (٣٨٨١) والطبراني (٢٣٥) والنسائي (١٠٦٤٢) وعبد بن حميد (١٢٦).

فقط، ثم رأيت بعضهم فسر «طاهراً» بمتوضاً وهو محتمل أيضاً.

(فَيَتَعَارَى أَي: يستيقظ (مِنْ) النوم في (اللَّيْلِ) مستحضر الذكر مديماً بحسب
الإمكان، كما أشعرت «فاء» التعقيب، وإنما يوجد ذلك لمن ألف دوام الذكر حتى امتزج
بلحمه ودمه وصار حديث نفسه في نومه ويقظته **(فَيَسْأَلُ اللَّهُ خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ)**
ببركة نومه على الذكر، والاستيقاظ عليه **(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ)**

[وَعَنِ شَرِيْقِ الْهُوزِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَسَأَلْتُهَا: يَمْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْتَتِحُ إِذَا هَبَّ مِنَ اللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ شَيْءٍ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَحَدٌ قَبْلَكَ، كَانَ إِذَا هَبَّ مِنَ اللَّيْلِ كَبَّرَ عَشْرًا وَحَمَّدَ عَشْرًا، وَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ» عَشْرًا، وَقَالَ: «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ» عَشْرًا، وَاسْتَغْفَرَ عَشْرًا وَهَلَّلَ اللَّهُ عَشْرًا، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ ضِيقِ الدُّنْيَا وَضِيقِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ» عَشْرًا، ثُمَّ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.]

(وَعَنِ شَرِيْقِ الْهُوزِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَسَأَلْتُهَا يَمْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْتَتِحُ إِذَا هَبَّ) أَي: استيقظ (مِنْ) النوم في (اللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ شَيْءٍ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَحَدٌ قَبْلَكَ) فيه تأسف على فتور الناس عن أخذ العلم وفتور أخذ به عن البحث عن الدقائق الذي يحصل عنها، ونشط للسائل أن يتعود البحث والسؤال عن الخفيات.

(كَانَ إِذَا هَبَّ مِنَ) النوم (اللَّيْلِ كَبَّرَ عَشْرًا وَحَمَّدَ عَشْرًا، وَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ» عَشْرًا وَقَالَ: «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ») أي: المطهر عن كل ما لا يليق بجلال **(عَشْرًا وَاسْتَغْفَرَ عَشْرًا وَهَلَّلَ اللَّهُ عَشْرًا)** أي: رفع صوته بتوحيده **(ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ ضِيقِ الدُّنْيَا وَضِيقِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»)** أي: شدائدهما ومحنهما التي تجعل القضاء ضيقاً والرحب الواسع مرفقاً كما هو مشاهد **(عَشْرًا، ثُمَّ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ).**

(الفصل الثالث)

1 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ كَبَّرَ، ثُمَّ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، ثُمَّ يَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمَزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «غَيْرُكَ» ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثَلَاثًا» فِي آخِرِ الْحَدِيثِ، ثُمَّ يَقْرَأُ.

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ كَبَّرَ، ثُمَّ) هنا وفيما يأتي على بابها أو لتراخي الأخبار (يَقُولُ) أثر المضارع هنا وفيما بعد للدلالة على استحضر تلك المقالات في ذهن السامع (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ) أي: تعظم (اسْمُكَ) عن أن يلحد فيه أو يخترع لك من غير توفيق منك؛ إذ لا يعلم اللائق بك من الأسماء.

(وَتَعَالَى جَدُّكَ) أي: غناك عن تحتاج لأحد أو أن تلتجئ إليه مفتقر ورجع خائبًا (وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، ثُمَّ يَقُولُ: أَعُوذُ) أي: ألتجئ وأعتصم (بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ) هو كل متمرّد من الجن والإنس سمي بذلك لشطونه عن الخير؛ أي: تباعده، فنونه أصلية أو لشطه؛ أي: هلاكه فهي زائدة.

(الرَّجِيمِ) أي: المرجوم كالطرد واللعن أو بمعنى: فاعل لرجمه للغير بوسوسته أي: وسوسته وفسر بالجنون أيضًا (وَنَفْخِهِ) هو الكبر (وَنَفْثِهِ) هو الشعر المذموم لا مطلقًا؛ لأنه ﷺ مدحه في عدة أحاديثه فيحمل ذمه على ما يؤدي لشر، ومدحه على يؤدي لخير ككونه وعظًا أو مدحًا للإسلام أو النبوة أو باعًا على تجوز هذا وكرم (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ) والحاكم وابن حبان في «صحيحيهما».

(وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «غَيْرُكَ» ثُمَّ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ثَلَاثًا فِي آخِرِ الْحَدِيثِ) أي: بعد الاستعاذة (ثُمَّ يَقْرَأُ) وهو يؤيد من يرجح أن أفضل صيغ الاستعاذة: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» لكن الأصح عندنا أن أفضلها ما تضمنته آيتها من «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» إذ لا يعلم تعالى نبيه وأُمته إلا الأفضل.

[وَعَنْ رِبِيعَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَبِيْتُ عِنْدَ حُجْرَةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكُنْتُ أَسْمَعُهُ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّ الْعَالَمِينَ الْهُيَّ [ثُمَّ يَقُولُ]: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ الْهُيَّ].

(وَعَنْ رِبِيعَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَبِيْتُ عِنْدَ حُجْرَةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكُنْتُ أَسْمَعُهُ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّ الْعَالَمِينَ الْهُيَّ) بالفتح؛ أي: الزمن الطويل وقيل: شرطه يكون من (ثُمَّ يَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ الْهُيَّ).

ومن تنكيره في صلاة الليل، والفرق بينهما أن التعريف يفيد قول ذلك، وتكريره في جميع إجزاء ذلك الزمن نصًّا؛ إذ مدلول العام كلية والتنكير يفيد كذلك.

(١) الأصل.

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٩)، وأبو داود (١٣٢٠)، والنسائي (١١٣٨).

(باب التحريض على قيام الليل)

(الفصل الأول)

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ انْحَلَّتْ، فَيَضْرِبُ عَلَى كُلِّ عُقْدَةٍ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَأَرْقُدْ، فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانًا] .

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ) إبليس أو بعض جنده (عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ) أي: يؤخره أو وسطه، قيل: وهو المراد أو قفاه وخص القفا أو ما قرب منه؛ لأنه محل الواهمة وهي أطوع القوى للشيطان وأسرعها إجابة لدعوته، بل لا يدخل على الإنسان بواسطة ما يسوله له تلك القوى (إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ) أي: ذكر كائن.

(انْحَلَّتْ) لينتقل نومه فيطول أو ليكسل، وحكمة العقد وتكرره مزيد الاستيثاق عليه وتثبيطه حتى يبقى كالمربوط حركة وحكمة خصوص الثلاث أنه يثبته عن الذكر بالطهر في الصلاة (فَيَضْرِبُ عَلَى كُلِّ عُقْدَةٍ) مفعول يضرب. (عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ) مفعول لقول محذوف؛ أي: يلقي على كل عقدة يعقدها قوله الذي يبثه في القلب بالوسوسة التي أقدره الله عليها ليظهر الممثل من غيره عند وقوع هذه الفتنة عليك إلى حينئذٍ، وهو إما خبر مقدم أو إعزاء؛ أي: زمن النوم فإن أمامك ليل طويل فالكلام حينئذٍ في قوة جملتين والغاني كالتعليل للأول.

(فَأَرْقُدْ، فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ) أي ذكر كان (انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ) ببركة الذكر (فَإِنْ

تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ) ببركة الوضوء **(فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَأَصْبَحَ)** تفرّيع على اختلال الثلاث فلا يقتضي ترتبه على الأولى فقط **(نَشِيطًا)** للعبادة لما أُلقي على أعضائه سيما قلبه من أنس تلك الثلاثة، فتسرع حينئذٍ إلى اكتساب الزلفى والسعادة العظمى. **(طَيِّبَ النَّفْسِ)** أي: مسرورها لما أُلقي على قلبه من روح الإقبال ونسيم الأوصال المانع لتحلك العقد والمنيل لذلك العيش الرغد **(وَالَا)** يفعل تلك الثلاث جميعها **(أَصْبَحَ خَبِثَ النَّفْسِ كَسْلَانً)** لتمكن الشيطان منه بإلقاء خبثه فيه وأسرّه بشدة تلك العقد استيثاقًا وتثبيطًا عن الخير إلى أن لم يبقَ فيه قبول له.

[وَعَنِ الْمُغِيرَةِ رضي الله عنه قَالَ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى تَوَرَّمَتْ قَدَمَاهُ، فَقِيلَ لَهُ: لِمَ تَصْنَعُ هَذَا، وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؟ قَالَ: أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنِ الْمُغِيرَةِ رضي الله عنه قَالَ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: صلى ليلاً طويلاً **(حَتَّى تَوَرَّمَتْ قَدَمَاهُ)** من طول القيام عليهما، وكثرة تكرره مع ما كان ينضم لذلك من كثرة ثقل القرآن ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥] وثقل تحمله لأعباء أمته ومجاهدته لنفسه الشريفة بالجوع وغيره مما هو معلوم.

(فَقِيلَ لَهُ: لِمَ تَصْنَعُ هَذَا) الأمر المشق الخارج عن قدرة البشر لولا منه القرب الأقدس والوصال الأنفس **(وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ)** سبق مراراً المراد به **(وَمَا تَأَخَّرَ)** فلم يبق لك شيء مما ارتكبته من خلاف الأولى والأكمل وقد أبدله الله بالأولى والأكمل، منّة وفضلاً، ولا يحتاج لزيادة هذا العمل المشق **(قَالَ:)** ترك هذا الاجتهاد في طاعة الله **(فَلَا أَكُونُ)** حينئذٍ **(عَبْدًا)** قائماً بمقتضى العبودية الموصلة إلى غاية القرب المقتضي لآثار ذكره في مقام الإسراء وإنزال الفرقان والوحي.

أخرجه البخاري (٤٨٣٦) ومسلم (٧٣٠٢) والترمذي (٤١٤) والنسائي (١٦٥٥) وأحمد (١٨٧٣٧) وابن ماجه (١٤٨٤) والبيهقي في «سننه» (٤٩١٩) والطبراني في «الكبير» (١٧٣٨٦) والحميدي

(شُكُورًا) مبالغًا في الشكر لما أن ذلك الغفران يقتضي زيادة الشكر؛ إذ النعم كلها ترادفت اقتضت تلك الزيادة حتى يدوم ترادفها ويزداد تواليها قال تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧] **(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)**.

١٢٢١ - [وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَقِيلَ: مَا زَالَ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحَ مَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَالَ: ذَاكَ رَجُلٌ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ، أَوْ قَالَ: فِي أُذُنِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَقِيلَ) عنه تفسير ذكرته **(مَا زَالَ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحَ مَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ)** في **(فَقَالَ: ذَاكَ رَجُلٌ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ)** بولاً حقيقياً؛ إذ كل ما ورد عن الشارع الممكنة، ومن ثم قال الحسن: لو أدخل يده في أذنه لوجدها رطبة.

ونام بعض الصالحين ليلة فرأى عبداً أسوداً بال في أذنه، وسبب هذا البول على غاية التحقير والسخرية شدة تمكنه منه بتلك العقد التي عقدها عليه حتى صيره طعمة وفريسة يتصرف فيها كيف يشاء **(أَوْ قَالَ: فِي أُذُنِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)** وقيل: هو من المجاز.

أما شبهة تناقل نومه وتباطئه عن الصلاة وعدم انتباهه المؤذن مع إحساسه به عن يبل في إذنه مثقل سمعه وفسد حسه، أو كنى بذلك عن مزيد استهانة الشيطان له واستحقاقه إياه؛ إذ من عادة المستخف بالشيء أن يبول عليه أو عن فساد جميع حواسه؛ إذ البول مفسد ومنجس لكل ما أصابه أو عن ظهوره عليه أثقله عن الطاعة.

وُحِصَتِ الْأُذُنُ بالذكر مع أن العين أحق به نظرًا إلى أنها هي محل النوم إيماءً إلى الأسماح هي مورد بالأصوات، لكن بثقل هذا النوم لم ولم ينتبه

المشكاة/ الجزء الخامس

فأشبهت أسمع أهل الكهف في عدم تأثير الصوت فيها والبول، مع أن الغائط أقبح منه مع خبائثه أسهل مدخلاً في تجاوزيف العروق ونفوذه فيها يورث الكسل والفساد لجميع الأعضاء.

فإن قلت: يؤيد هذا أن البول لو كانت حقيقة وجب، وغسل الأذن.

قلت: القائلين بأنه لا حقيقة لا يقطعون به بل يظنون مع تجويز خلافه، والنجاسة المظنونة على خلاف الأصل لا يجب غسلها.

فإن قلت: هو وإن لم يجب يسن قطعاً لمادة الشك كما اقتضاه قول أصحابنا كان تجويز النجاسة قريباً من الاحتياط بالغسل، ولم نعلم أحداً قال هنا بسنية ذلك.

قلنا: إنما يرد ذلك إن ثبت أن للشيطان بولاً نجساً كبولنا، ومن أين لنا ذلك؟ وليس الأصل استواءنا مع الجن في تفاصيل التكليف، بل اختصوا بتفاصيل لا نعلمها كما بينه السبكي وغيره.

على أن لنا قولاً مشتهراً: إن إبليس وذريته ليسوا من الجن، وبفرضه قلنا قول شهير بل هو المتبادر أن الجن ليسوا مركبين من العناصر الأربعة بل من محض النار، وما هو كذلك لا بول له كبولنا، ونفرض أن له بولاً كبولنا فنحن شاكون، هل بوله في باطن الأذن الذي لا يجب غسله أو في ظاهرها؟ وما شك في محله يجب؛ لأن الاحتمال الثاني لأقرب له حتى يندب غسله.

١٢٢٢ [وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: اسْتَيْقِظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً فَرِحًا يَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنَ الْخَزَائِنِ، وَمَا أُنْزِلَ مِنَ الْفِتَنِ؟! مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ - يُرِيدُ: أَزْوَاجَهُ - لِيُصَلِّيْنَ، رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ]

(وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: اسْتَيْقِظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً فَرِغًا)

مما شاهده (يَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ) من ذلك الذي شاهد وتعظم ثم قرره وينبه بما الاستفهامية المتضمنة معنى التعجب والتعظيم (مَاذَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْخَزَائِنِ) كفى بها إشارة لكثرتها وعزتها، قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠] عن الرحمة لمقابلتها بالفتن في قوله: (وَمَا أَنْزَلَ مِنَ الْفِتَنِ) المراد بها العذاب؛ لأنها أسبابه ومنها ما وقع بين الصحابة، ولعل ذكر صواحب المحن إشارة لما وقع لعائشة مع علي في مباديها، وجمعاً لكثرتها.

فإن قلت: قوله: «فرغاً» يرشد إلى أن «وما أنزل من الفتن» تفسير قبله.

قلت: يمكن ذلك لكنه خلاف ظاهر السياق ولا بعد أن رؤية الفتن تؤثر فيه الفزع، وإن رأى خزائن الرحمة لشدة خوفه على أمته؛ لأن الرحمة قد تخص، وضدها قد تعم.

(مَنْ يُوقِظْ صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ يُرِيدُ: أَرْوَاجَهُ لِيَكِي يُصَلِّينَ) لينلن من تلك

الرحمة حظاً أي حظ، ومن تلك الفتن أمناً أي أمن وكان كذلك لما علم مما وقع في وقعة الجمل وغيرها.

نفس هي هنا للتكثير كما يدل عليه الواقع، وأما أصل وضعها واستعمالها فاختلَفوا فيه، والحق أنها تستعمل في كل من التقليل والتكثير، ويتعين ذلك السياق والقرائن (كَاسِيَةِ فِي الدُّنْيَا) من أنواع الحلل والשיاب والحلي والحلل (عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ) عن الثواب أو عن شكر المنعم.

وقيل: هو منهي عن التبرج لأحد ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] ثم هذا وإن كان عاماً للإناث والذكور، وهو كالبيان لسبب إيقاظ أزواجه ﷺ للصلاة إشارة إلى أنه لا ينبغي لهن أن يعلون على قوتهن عن رسول الله ﷺ وكسوتهن بخلقه بشرف نسبتهن إليه ﷺ فإن القرابة إنما تنفع مع التقوى والاتباع الكامل بل ليس المدار إلا على هذا، كما أفاده «سلمان منا آل

وموت عَمِّي رسول الله ﷺ أبي لهب وأبي طالب كافرين.

١٢٢٣ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَنْزِلُ رَبَّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: ثُمَّ يَبْسُطُ يَدَيْهِ يَقُولُ: مَنْ يُقْرِضْ غَيْرَ عَدُوِّهِ وَلَا ظَلُومٍ يَنْفَجِرَ الْفَجْرُ]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَنْزِلُ رَبَّنَا) أي: ينزل أمره ورحمته أو ملائكته، وهذا تأويل الإمام مالك وغيره، ويدل له الحديث الصحيح أن الله ﷻ يمهل حتى يمضي ينتظر الليل ثم يأمر منادياً ينادي، فيقول: «هل من داع فيستجاب له...» والتأويل الثاني ونسب إلى مالك أيضاً أنه على سبيل الاستعارة، ومعناه: الإقبال على الداعي بالإجابة واللفظ والرحمة وقبول المعذرة كما هو عادة الكرماء لا سيما الملوك إذا نزلوا بقرب محتاجين ملهوفين مستضعفين، قال النووي في «شرح المذهب» ومسلم.

وفي هذا الحديث وشبهه من أحاديث الصفات وآياتها مذهبان مشهوران: لبعض جمهور السلف، وبعض المتكلمين: الإيمان بحقيقتها على ما يليق به تعالى، وإن ظاهرها المتعارف غير مراد ولا يتكلم في تأويلها مع اعتقادنا تنزيه الله سبحانه عن سائر سمات الحدوث.

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک (٥٩٨/٣)، والطبرانی (٢٦١/٦).

(٢) انظر: أسنى المطالب في نجات أبي طالب لدحلان (بتحقيقنا).

(٣) أخرجه مالك (٤٩٨)، والبخاري (١٠٩٤)، ومسلم (٧٥٨)، وأبو داود (١٣١٥)، وأحمد (١٠٣١٨)،

والترمذي (٣٤٩٨) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (١٣٦٦).

(٤) أخرجه مسلم (١٨١٢).

(٥) أخرجه مسلم (٧٥٨)، وأحمد (١١٣١٣)، والطيايسي (٢٢٣٢)، وابن أبي شيبة (٢٩٥٥٦)، وعبد بن

حميد (٨٦١)، وأبو يعلى (١١٨٠)، وابن خزيمة (١١٤٦).

والثاني: مذهب أكثر المتكلمين وجماعة من السلف: وهو محكي عن مالك والأوزاعي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - إنما يتأول على ما يليق بها بحسب مواطنها فعلها الخبر مؤول بتأويلين، وذكر ما قدمته وبكلامه كلام الشيخ الرباني أبي إسحاق الشيرازي وإمام الحرمين والغزالي وغيره من أئمتنا وغيرهم، يعلم أن المذهبين متفقان على صرف تلك الظواهر كالمجيء والصورة والشخص، والرجل والقدم، واليد والوجه، والغضب والرحمة، والاستواء على العرش والكون في السماء، وغير ذلك عما يفهمه ظاهرها لما يلزم عليه من مجالات قطعية البطلان تستلزم أشياء بالإجماع، فاضطر ذلك جميع الخلف والسلف إلى صرف اللفظ.

وظاهره وإنما اختلفوا، هل نصرفه عن ظاهره معتقدين اتصافه سبحانه بما يليق بجلاله وعظمته من غير أن نؤوله بشيء آخر؟ وهو مذهب أكثر الخلف وهو تأويل تفصيلي ولم يريدوا بذلك مخالفة السلف الصالح - معاذ الله أن نظن بهم ذلك - وإنما دعت الضرورة في أزمنتهم إلى ذلك لكثرة المجسمة والجهمية وغيرهما من فرق الضلال واستيلائهم على عقول العامة، فقصدوا بذلك ردعهم وبطلان قولهم، ومن ثمَّ اعتذرت منهم.

وقالوا: لو كنا على ما كان عليه السلف الصالح من صفاء العقائد وعدم المبطلين في زمنهم لم يخص في تأويل شيء من ذلك، وقد علمت أن مالكا والأوزاعي وهما من كبار السلف أولا الحديث تأويلاً تفصيلياً، وكذلك سفيان الثوري الاستواء على العرش بقصد أمره ونظيره ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [فصلت: ١١] أي: إليها.

ومنهم الإمام جعفر الصادق بل قال جمع منهم ومن الخلف: إن معتقد الجهة كافر كما صرح به العراقي، وقال: إنه قول الشافعي ومالك وأبي حنيفة والأشعري والباقلاني، وقد اتفقت سائر الفرق على تأويل نحو: ﴿وَهُوَ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤].

﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ... ﴾ [المجادلة: ٧].
﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥].
﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [ق: ١٦].
«إِنَّ اللَّهَ قَبْلَ أَحَدِكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَبْزُقَنَّ»
«قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن»
«الحجر الأسود يمين الله في أرضه» .

وهذا الاتفاق يبين لك صحة ما اختاره المحققون الوقف على "الراسخون في العلم" لا الجلالة، واختار كثيرون من متأخري المحققين عدم تعيين التأويل في شيء معين من الأشياء التي تليق باللفظ، ويكون تعيين المراد منها علمه تعالى وفيه توسط بين المذهبين.

واختار ابن دقيق العيد توسطاً آخر فقال: إن كان التأويل من المجاز إليهن الشائع فألحق سلوكه من غير توقف، أو من المجاز البعيد الشاذ فألحق بركة وإن استوى الأمران فالاختلاف في جوازه وعدمه مسألة فقهية اجتهادية، والأمر فيها ليس بالخطر بالنسبة للفريقين.

وبما تقرر من أئمة السلف وتحقيق المذهبين علم بطلان ما عليه ابن تيمية ومن تبعه ممن أضلهم الله وأذلهم من اعتقاد تلك الظواهر، والخط على جميع أئمة الخلف في تأويلها حتى شبهوهم باليهود الذين يؤمنون بالجبت والطاغوت، وزعموا أنهم إنما أخذوا التأويل عن اليهود الذين سحروا النبي ﷺ، وزعموا أن أحداً من السلف لم يول شيئاً منهم ورموهم بقبائح ينيف عنها سمع من في قلبه أدنى ذرة من إيمان، وأكثروا من تلك الخرافات حتى أضلوا بها المعتقد الباطل كثيرين وأوقعوهم في هوة

(١) أخرجه البخاري (١٢١٣)، وأبو داود (٤٧٩)، والدارمي (١٤٤٨).

(٢) أخرجه مسلم (٦٩٢١)، وأحمد (٦٧٢٦)، وابن ماجه (٣٩٦٦)، وابن حبان (٢٢٣).

(٣) أخرجه الخطيب (٣٢٨/٦)، وابن عساكر (٢١٧/٥٢)، والديلمي (٨٠٨).

الكفر والابتداع، نسأل الله العصمة من ذلك بمنه وكرمه.

وقد صرح رجال «رسالة القشيري» الذين اجتمعت الأمة على إمامتهم ونزاهتهم بنفي الجهة والتجسيم تصريحاً بليغاً بعبارات بليغة، بل قال المغربي منهم: كنت أعتقد شيئاً من حديث الجهة فلما قدمت بغداد زال ذلك عن قلبي، فكتبت إلى أصحابنا بمكة أنني أسلمت جديداً، وما تفوه به أولئك من نسبة الإمام أحمد إلى ذلك كذب صراح عليه وعلى أصحابه المتقدمين، كما أفاده ابن الجوزي من أكابرهم.

وما وقع في كلام جماعة والفقهاء مما يوهم الجهة أو التجسيم أوله العلماء، وقالوا: «إن ظاهره غير مراد» فاحفظ هذه العبارة، وتأمل ما اشتملت عليه لتسلم من رفع المتمردين وكيد الضالين؛ إذ لا شيء أحوج الاحتياط والتحري من العقائد.

(تَبَارَكَ وَتَعَالَى) في فصله بين الفعل ومتعلقه أوضح إشارة إلى أنه ليس المراد بنزوله ظاهره، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً **(كُلُّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا)** روي تهبط من السماء العليا إلى السماء الدنيا، ومعناه: أنه ينتقل من مقتضى صفات الجلال من القهر والانتقام مقتضى صفات الجمال من الكرم الواسع والرحمة العامة **يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ)** لا ينافي الرواية الأخرى: «حق يمضي ثلث الليل الأول»

وفي أخرى «إذا مضى شطر الليل أو ثلثاه» قال ابن حبان: لأنه يحتمل يكون النزول في بعض الليالي هكذا وبعضها هكذا، وأقول: ويحتمل أن يتكرر النزول عند الثلث الأول والنصف والثلث الآخر، واختص بزيادة الفصل؛ لأن النية فيه أخلص والخشوع فيه أوفر، ولحمته تعالى على الاستغفار بالأسحار ولاتفاق الصحيحين على روايته.

(يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِبْ) بالنصب، وكذا ما بعده **(لَهُ مَنْ يَسْأَلُنِي)**

(١) أخرجه مسلم (٧٥٨)، والترمذي (٤٤٦) وقال: حسن صحيح، وأحمد (٩٤٢٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٨١٠)، وابن حبان (١٩٩).

فَأَعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرْ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

(وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: ثُمَّ يَبْسُطُ يَدَيْهِ) كناية عن مظهري رحمته ولطفه **(يَقُولُ: مَنْ يُقْرِضُ) رَبًّا (غَيْرَ عَدُوٍّ) أَي:** غنياً أي غني؛ لأنه لا يفتقر لغيره وغيره يفتقر إليه، ومن هذا شأنه لا أداء مثل ذلك المقرض وأضعافه المضاعفة التي يتفضل بها لا في مقابل **(وَلَا ظُلُومٍ)** بنقص شيء من ذلك المقرض فوق ما يوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥].

وإنما وصف تعالى نفسه بهذين الوصفين؛ لأنهما المانعان غالباً عن الإقراض، وفي هذا إخراج العمل مخرج القرض على جهة التمثيل لإفادة أن تقدم العمل الذي يطلب ثوابه بمنزلة القرض الذي يطل مثله في كونه واجب الأداء بسبب الوعد، ولا يزال تعالى يقول ذلك طلباً لإقبال قلوب خلقه إليه وتوجههم إلى طلب ما عنده

بِنَفَجَرِ الْفَجْرِ)

١٢٢٤ - [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ فِي اللَّيْلِ لَسَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرًا مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وَذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ].

(وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ فِي اللَّيْلِ لَسَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرًا مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ وَذَلِكَ) المذكور من الإجابة في تلك الساعة لا يتقيد بليلة مخصوصة بل يحصل **(كُلُّ لَيْلَةٍ)** تفضلاً من ونعمة تامة على هذه الأمة، فينبغي تحري تلك الساعة ما أمكن في كل ليلة.

واحتج بهذا الحديث من يفضلون الليل على النهار، قالوا: لأن كل ليلة فيها ساعة إجابة وليس ذلك في النهار إلا يوم الجمعة.

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ، وَأَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ، كَانَ يَنَامُ

نِصْفَ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].
 (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحَبُّ
 الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ) من جهة الوقت (صَلَاةُ دَاوُدَ، وَأَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ) كذلك (صِيَامُ
 دَاوُدَ) أي: أحب أوقاتها الوقت الذي كان يتحرراه داود فأما في الصلاة فإنه (كَانَ يَنَامُ
 نِصْفَ اللَّيْلِ) الأول (وَيَقُومُ ثُلُثَهُ) وهو السدس الرابع والخامس (وَيَنَامُ سُدُسَهُ وَ)
 في الصوم فإنه كان (كَانَ يَصُومُ يَوْمًا، وَيُفْطِرُ يَوْمًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

ومنه أخذ أئمتنا أفضل أوقات الليل الصلاة فيه سدسه الرابع وسدسه
 الخامس؛ لأنه مع كونه يجمع شهود السحر في وقت الغفلة التامة ينفي شيئاً من الليل
 بعين النائم فيه بعد قيامه على القيام إلى أداء الصبح، وأحياناً بعده إلى أن يصلي الضحى
 بنشاط قوي وإقبال تام، وأن أفضل أوقات الصوم أن يصوم يوماً ويفطر يوماً؛ لأن فيه
 غاية التطهير للنفس من حيث خروجها عن مألوفها صوماً وفطراً بالكلية؛ لأنها مع
 ذلك لا تألف صوماً ولا فطراً فيكون كل أشق عليها بخلاف من يديم الصوم فإنه
 يألفه ويستريح به أكثر من الفطر ومن يألف الفطر وهو واضح.

١٢٢٦ [وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ - تَعْنِي: رَسُولَ اللَّهِ ﷺ -
 يَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَيُحْيِي آخِرَهُ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى أَهْلِهِ فَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ يَنَامُ، فَإِذَا
 كَانَ عِنْدَ النَّدَاءِ الْأَوَّلِ جُنُبًا وَثَبَ فَأَقَاصَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، وَإِنْ لَمْ
 لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ صَلَّى الرَّكَعَتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ - تَعْنِي) عائشة بذلك (رَسُولَ اللَّهِ

أخرجه البخاري (٣٢٣٨) ومسلم (١١٥٩) وأبو داود (٢٤٤٨) وأحمد (٦٤٩١) والنسائي (١٦٣٠)
 وابن ماجه (١٧١٢) والحميدي (٥٨٩) والدارمي (١٧٥٢) والبخاري (٢٣٦٤) وابن خزيمة (١١٤٥)
 وابن حبان (٢٥٩٠)، والبيهقي (٤٤٣٢)، والديلمي (١٤٧٧).

أخرجه مسلم (١٧٦٢) وأحمد (٢٥٤٤٣) والنسائي (١٦٧٩) وابن حبان (٣٦٥) والبيهقي في
 «سننه» (١٠١١).

﴿يَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَيُحْيِي آخِرَهُ﴾ فيه حجة لقول أصحابنا أنه قسم نصفين كانا الآخر أفضل من نصفه الأول (ثُمَّ) بعد صلاته وفراغه من وروده (إِنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى أَهْلِهِ) أي: غرض في الوطء (قَضَى حَاجَتَهُ) فيه إشارة إلى أنه ينبغي لمريد الكمال يقدم العبادة بالذات كالصلاة على العبادة بالغرض والقصد كالوطء؛ لأن الأولى أهم وأفضل وإلى أن هذا الوقت للوطء هو أولى أوقات الصلاة وأعد لها، بخلاف أوائل الليل فإنه يكون ممتلئًا بالعشاء والجماع مع الامتلاء يضر على أنه قد لا يتيسر له الغسل فينام على جنابة، وهو مكروه ونومه ﷺ بعد الوطء وقبل الغسل، كما في الحديث لبيان الجواز الذي لولاه لفهم من نهى الجنب عن النوم قبل الغسل من غير وضوء حرّمته.

(ثُمَّ يَنَامُ) نومة يسيرة قبيل الفجر ليستعين بها على النشاط في صلاة الصبح وما بعدها (فَإِذَا كَانَ عِنْدَ النَّدَاءِ الْأَوَّلِ) أي: آذان الفجر الثاني، فهو أولى بالنسبة للإقامة، وزعم إنه آذان بلال وإنه كان يؤذن من نصف الليل غلط فاحش (جُنُبًا وَتَبًا) أي: قام للغسل بقوة ونشاط ليرشد أمته إلى أن الأولى لهم ذلك لما يغلب عليهم من الكسل بخلافه؛ لأنه مأمون في حقه ﷺ (فَأَقَاصَ عَلَيْهِ الْمَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُنُبًا تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ) غير النوم أو تجديدًا (ثُمَّ صَلَّى الرَّكَعَتَيْنِ) أنهما سنة الضوء أو سنة الفجر (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

[عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ دَابُّ الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ، وَهُوَ قُرْبَةٌ لَكُمْ إِلَى رِضَا رَبِّكُمْ، وَمَكْفَرَةٌ عَنِ السَّيِّئَاتِ مِنْهَا عَنِ الْإِثْمِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.]

(عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ دَابُّ

الصَّالِحِينَ من **(قَبْلَكُمْ)** أي: عادتهم وشأنهم وقد تحرك همزته من دأب في العمل وتعب، وما اتفقت الأمة على مدحه وأدمن صالحوهم على فعله فيه خير؛ أي: خير وفضل أي فضل؟ ومن ثم زاد ﷺ في مدحه بقوله: أتى به ليدل على مزيد الاعتناء بما فيه من التقرب والتكفير أي: يقربكم وعدل عنه إليه ليدل التنكير والإخبار بالمصدر على تعظيم شأنه وشرف جدواه.

(إِلَى رِضَا رَبِّكُمْ وَمَكْفَرَةٍ) بفتح فسكون **(عَنِ السَّيِّئَاتِ)** أي: الصغائر المتعلقة بالله كما مر في نظائره **(مَنْهَاتٍ)** بفتح فسكون كمكفرة مفعلة مصدر ميمي أو بمعنى اسم الفاعل أو اسم مكان من الكفر؛ أي: الستر ومن النهي؛ أي: خصلة أو حالة من شأنها أن تكفر، وأن ينهى **(عَنِ)** ارتكاب **(الْإِثْمِ)** أو مكان مختص بذلك الصلاة نهي عن الفحشاء والمنكر. انتهى.

سيما صلاة يحصل للمصلي من روح التجلي وكمال الشهود لتفرغ النفس حينئذٍ من سائر الأشغال وإقبالها على العبادة بكليتها، ونحو ذلك: «السَّوَاك مطهرة للفم مرضاة للرب» .

«الولد مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ» . **(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ)**.

- [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثَةٌ يَضَحَكُ اللَّهُ إِلَيْهِمُ: الرَّجُلُ إِذَا قَامَ بِاللَّيْلِ يُصَلِّي، وَالْقَوْمُ إِذَا صَفُّوا فِي الصَّلَاةِ، وَالْقَوْمُ إِذَا صَفُّوا فِي قِتَالِ الْعَدُوِّ . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ»].

أخرجه أحمد (٧) والنسائي (٥) وابن حبان (١٠٦٧) وابن ماجه (٢٨٩) وابن خزيمة (١٣٥) والبيهقي (١٣٤) وأبو يعلى (١٠٩) والشافعي (١٤/١) وابن أبي شيبه (١٧٩٢) والحميدي (١٦٢) والدارمي (٦٨٤) والطبراني في «الأوسط» (٢٧٦) والديلمي (٣٥٤٨) وابن عساكر (٣٢٣/٣٧).
أخرجه أحمد (١٧٥٩٨) وابن ماجه (٣٦٦٦) وابن أبي شيبه (٣٢١٨٠) والطبراني (٢٥٨٧) والحاكم (٤٧٧١) والبيهقي (٢١٣٨٥).
أخرجه أحمد (١١٧٧٨) وعبد بن حميد (٩١١) وأبو يعلى (١٠٠٤) وابن أبي شيبه (٣٥٣٨) والديلمي (٢٥٣٥) والبخاري في «شرح السنة» (١٥٤/٢).

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ): أَصْنَافُ (ثَلَاثَةٌ يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ) كناية عن الرضا عنهم والإقبال عليهم بروحه ورحمته والقرب منهم بشهوده ومعرفته، أو ضمن يضحك ينظر بدليل تعديته بـ«إلى» (الرَّجُلُ) ذكر للغالب (إِذَا قَامَ بِاللَّيْلِ يُصَلِّي، وَالْقَوْمُ إِذَا صَفُّوا فِي الصَّلَاةِ، وَالْقَوْمُ إِذَا صَفُّوا فِي قِتَالِ الْعَدُوِّ. رَوَاهُ) البغوي (فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ») في الثلاثة لمحض الظرفية بدل اشتغال مما قبلها؛ أي: يضحك من هؤلاء الثلاثة يفيد كونهم في هذه الأوقات الثلاثة، وذكرها ترقياً من الأدنى للأعلى كما هو الأكثر؛ إذ الجهاد أفضلها ويليها الجماعة للاختلاف في فرضيتها، ويليها قيام وهو الصلاة بعد النوم للإجماع على عدم وجوبه.

١٢٢٩ - [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الرَّبُّ مِنَ الْعَبْدِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ يَذْكُرُ اللَّهَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ إِسْنَادًا].

(وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الرَّبُّ) أي: رضاه وإنعامه (مِنَ الْعَبْدِ فِي جَوْفِ) خبر أقرب؛ أي: أقربيته تعالى من عباده كائنه في نصف أو ثلث (اللَّيْلِ الْآخِرِ) صفة لجوف؛ لأنه ساعة التجلي المعبر عنه بالنزول فيما مرّ، وأضيفت الأقربية هنا للرب، وفي خبر: «أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجداً» للعبد؛ لأن هذا وقت تجلٍ خاص بوقت لا يتوقف على فعل من العبد لوجوده لا لسبب، ثم كل من أدركه أدرك ثمرته ومن لا فلا.

وأما القرب الناشئ من السجود فمتوقف على فعل العبد وخاص به فناسب كل محل ما ذكر فيه، ووجه ذلك بغير ما ذكرته وما ذكرته أحسن وأبين كما لا يخفى على متأمل (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ يَذْكُرُ اللَّهَ) أي: أن ينتظم في سلك الذاكرين

أخرجه الترمذي (٣٥٧٩) والحاكم (١١٦٢) وابن خزيمة (١١٤٧) والبيهقي (٤٤٣٩).

أخرجه مسلم (٤٨٢) وأبو داود (٨٧٥) والنسائي (١١٣٧) وأحمد (٩٤٤٢) وابن حبان (١٩٢٨) والبيهقي (٢٥١٧).

لتعد منهم ويفاض عليك من مددهم، فهو أبلغ من يذكر نظير قولهم: وإنه لمن الصالحين، أبلغ من وإنه لصالح.

(في تلك الساعة فكن) ليحصل لك من ذلك التجلي الذي هو تجلي محض الرحمة والإنعام واللطف والإكرام، أوفى نصيب وأفضل إقبال وتقريب وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب إسناداً) تنافي بين وصف الغرابة والصحة كما هو مقرر في محله.

١٢٣٠ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى وَأَيَّقَظَ امْرَأَتَهُ، فَإِنْ أَبَتْ نَضَحَ فِي وَجْهِهَا الْمَاءَ، رَحِمَ اللَّهُ امْرَأَةً قَامَتْ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّتْ وَأَيَّقَظَتْ زَوْجَهَا فَصَلَّى، فَإِنْ أَبَى نَضَحَتْ فِي وَجْهِهِ الْمَاءَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى وَأَيَّقَظَ امْرَأَتَهُ، فَإِنْ أَبَتْ نَضَحَ) (فِي وَجْهِهَا الْمَاءَ، رَحِمَ اللَّهُ امْرَأَةً قَامَتْ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّتْ وَأَيَّقَظَتْ زَوْجَهَا فَصَلَّى، فَإِنْ أَبَى نَضَحَتْ فِي وَجْهِهِ الْمَاءَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) بإسناد صحيح.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

ومن خبر عائشة، رضي الله عنها: «كان ﷺ يصلي صلاته في الليل وأنا معترضة بين يديه، فإذا بقي الوتر أيقظني فأوترت» أخذ أئمتنا قولهم: يسن للمجتهد يوقظ من يظن رغبته في التهجد.

ومن الأول أخذت قولي في «شرح العباب»: ويسن نضح الماء في وجهه إذا أبى فيما يظهر لحديث فيه قالوا: ومحل ذلك الإيقاظ إن لم يخش منه ضرراً وإلا حرم، وإذا

أخرجه أحمد (٧٤٠٤) وأبو داود (١٣٠٨) والنسائي (١٦١٠) وابن ماجه (١٣٣٦) والحاكم (١١٦٤) وقال: صحيح على شرط مسلم، وابن حبان (٢٥٦٧) والبيهقي (٤٤١٩) وابن خزيمة (١١٤٨). أخرجه البخاري (٥١٢)، ومسلم (١١٦٩)، وأبو داود وأحمد (٢٦٣٤٦)، والنسائي (٧٦٧)، وابن حبان (١١٣)، والبيهقي في «سننه» (٣٦٥٧).

قالوا: هذا في الإيقاظ، فرش الوجه بالماء أولاً؛ لأنه أسرع لحوق الضرر فينبغي لمن يريد فعل ذلك أن يوقظ من يطمع في امتثاله بلطف حتى يذهب عنه استيلاء النوم، فأظلم بنومه إلا آثار خفيفة برش الماء عليه؛ لأنه يحصل له نشاط تام.

وفي الخبر إيماء إلى أنه ينبغي لكل من أصاب خيراً أن يشرك معه فيه من يظن طواعيته ومحبهته للخير: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» ومن ثم لما شاهد ﷺ التهجد من لطائف القرب ورفع الحجب ما أوجب له المقام المحمود والكرامة التي لا تلحق ولا تدرك، أحب يرشد أمته ويحثهم عليه بالدعاء لهم بالرحمة إن فعلوه.

[وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ؓ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ؟ قَالَ: جَوْفَ اللَّيْلِ الْآخِرِ، وَدُبْرَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوباتِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.]

(وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ؓ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ؟) أي: «أي» أول أوقاته التي تكون أرجى أن يسمع؛ أي: يجاب فيها؛ إذ التسماع لشيء حقيقته يقبل ويرضى به على حد «سمع الله لمن حمده».

(قَالَ: جَوْفَ اللَّيْلِ الْآخِرِ) نصبه أو رفعه؛ لأن حرف الموصوف به جوز فيه كل منهما، ويغني عن التقدير المذكور في المبتدأ تقدير «الدعاء» خبر أو «جوف الليل» ظرفه بناء على نصبه.

(وَدُبْرَ) برفعه ونصبه (الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوباتِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) واختصا بذلك التجلي السابق بالنسبة للأول، ولكون الصلاة لا سيما المكتوبة هي محل قرءة العين المزيلة لكل قطيعة وبين.

١٢٣٢ - [وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ فِي الْجَنَّةِ غُرَفًا

(١) البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥)، والترمذي (٢٥١٥) وقال: صحيح، والنسائي (٥٠١٦)، وابن

ماجه (٦٦)، وأحمد (١٣٩٠١)، وعبد بن حميد (١١٧٤)، والدارمي (٢٧٤٠)، والطيالسي (٢٠٠٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٩٩) وقال: حسن، والنسائي في «الكبرى» (٩٩٣٦).

يُرَى ظَاهِرُهَا مِنْ بَاطِنِهَا، وَبَاطِنُهَا مِنْ ظَاهِرِهَا، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِمَنْ أَلَانَ الْكَلَامَ، وَأَطْعَمَ الطَّعَامَ، وَتَابَعَ الصَّيَّامَ، وَصَلَّى بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».
(وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ فِي الْجَنَّةِ غُرَفًا) أي:

عوالي شامخات على غاية من النفاسة وصفاء الجوهر (يُرَى ظَاهِرُهَا مِنْ بَاطِنِهَا، وَبَاطِنُهَا مِنْ ظَاهِرِهَا، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِمَنْ أَلَانَ الْكَلَامَ) أي: أتى به لتحليه بغاية الخلق الحسن في غاية من اللطف والسلامة الإثم: «وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا» [الفرقان: ٦٣].

فهؤلاء منهم فيكونون من «وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْسُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا» [الفرقان: ٦٣] أي: لخضوعهم لبارئهم ومعاملتهم لخلقهم بالرفق في القول والعمل.
ومن ثم كان الجزاء هنا وثم واحدًا بناء على أن المعرفة المذكورة في تلك: «أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرَّةَ بِمَا صَبَرُوا» [الفرقان: ٧٥] من جملة هذه الغرف المذكورة في هذا الحديث.

(وَأَطْعَمَ الطَّعَامَ) لمستحقه من غير إسراف وتقتير فهو من أولئك، أيضًا أولئك الذين من أوصافهم أنهم على غاية من الاعتدال في أمورهم: «إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا» [الفرقان: ٦٧] بخلاف من تجاوز إلى الإفراط أو التفریط.

«وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا» [الإسراء: ٢٩].

«إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا» [الإسراء: ٢٧].

(وَتَابَعَ الصَّيَّامَ) أي: سرده ووالاه وأحكمه لما أوتيته من الصبر، وهو قهر النفس وحبسها على مشاق العبادات، فهو من أولئك أيضًا الذين سعوا بخلو أجوافهم عما

بسطها عن بياتهم ﴿لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ [الفرقان: ٦٤].

حتى ﴿يُجْزَوْنَ الْعُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا﴾ [الفرقان: ٧٥].

(وَصَلَّى بِاللَّيْلِ وَالنَّاسِ نِيَامًا) بلا رياء يشوب عمله ولا شهود غير يوجب زلله؛

لأنه من أولئك أيضًا: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ [الفرقان: ٦٤] المنبئ وصفهم بذلك عن أنهم في غاية من الإخلاص لله، والشهود لتربية الحق لهم وإنعامه عليهم بما لا يصلح عملهم لمقابلة أدنى جزء منه.

(رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»).

١٢٣٣ [وَرَوَى [التِّرْمِذِيُّ] عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ، وَفِي رِوَايَتِهِ: لِمَنْ أَطَابَ الْكَلَامَ].

(وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ، وَفِي رِوَايَتِهِ: لِمَنْ أَطَابَ الْكَلَامَ) وهو بمعنى ية

١٢٣٤ - [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ لِي

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ لِي

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ) فيما أذكره لك وهو أنه (كَانَ يَقُومُ

مِنَ اللَّيْلِ) أي: بعضه للتهجد فيه (فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ) دعة ورفاهية فلم يكن من

الموفين بعهدهم عاهدوا ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾

[الفتح: ١٠].

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) ومنه أخذ أئمتنا للإنسان اعتاد وردًا أن يتركه أو

[وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كَانَ لِدَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ اللَّيْلِ سَاعَةٌ يُوقِظُ فِيهَا أَهْلَهُ، فَيَقُولُ: يَا آلَ دَاوُدَ قُومُوا فَصَلُّوا، فَإِنَّ هَذِهِ سَاعَةٌ يَسْتَجِيبُ اللَّهُ ﷻ فِيهَا الدُّعَاءَ إِلَّا لِسَاحِرٍ أَوْ عَشَّارٍ . رَوَاهُ أَحْمَدُ].

(وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كَانَ لِدَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ اللَّيْلِ سَاعَةٌ) يحتمل أنها في وقت قيامه المذكور في الحديث السابق، السدس الرابع والسادس الخامس (يُوقِظُ فِيهَا أَهْلَهُ) لقيام الليل (فَيَقُولُ) لهم: (يَا آلَ دَاوُدَ قُومُوا فَصَلُّوا) من الليل ولو قليلاً (فَإِنَّ هَذِهِ سَاعَةٌ يَسْتَجِيبُ اللَّهُ ﷻ فِيهَا الدُّعَاءَ) لأنها وقت التجلي الأكبر المار في خبر: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا»^(٢)

وبهذا يعلم هذا التجلي كان لغير هذه الأمة؛ أي: باعتبار أصله وأما كماله فهو لهم (إِلَّا لِسَاحِرٍ أَوْ عَشَّارٍ) أي: أخذ العشر وهو المكاس وإن أخذ أقل من العشر؛ لأن ذلك باعتبار غالب أحوال المكاسين، وكان سبب تخصيصهما بهذا الوعيد الشديد من بين الخلق أنهما قطعاً وصله سائر الناس؛ فإن من شأنهما ألا يختص أذاهما بمعين، بخلاف سائر العصاة، فقطع الله وصلتهما منه حتى أوقات الرحمة الصرفة فصارا كالأيسين من رحمة الله تعالى التي عمت الخلائق (رَوَاهُ أَحْمَدُ)

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ صَلَاةٌ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ رَوَاهُ أَحْمَدُ].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ) أي: المفروضة على الأعيان (صَلَاةٌ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ) فيه دليل على

(١) أخرجه أحمد (١٦٣٢٤)، والطبراني (٨٣٧٥).

(٢) تقدم تخرجه.

(٣) أخرجه مسلم (١١٦٣) وأبو داود (٢٤٢٩) والترمذي (٤٣٨) وأحمد (١٠٩٢٨) والنسائي (١٦١٣) وابن ماجه (١٧٤٢) وابن حبان (٢٥٦٣) وابن خزيمة (١١٣٤) والبيهقي (٨٢٠٦) وأبو يعلى (٦٣٩٥).

أن التهجد أفضل النوافل وليس على إطلاقه؛ إذ ما يسن الجماعة كالعيدين أفضلها، فإمّا أن يحمل على الوتر، ويكون المراد أنه أفضل النوافل التي لا يسن فيها الجماعة كالعيدين أو على النوافل المطلقة؛ فأفضلها ما كان في جوف الليل، وهذا هو الذي جرى عليه أئمتنا.

١٢٣٧ [وَعَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ فَلَانًا يُصَلِّي بِاللَّيْلِ فَإِذَا أَصْبَحَ سَرَقَ، فَقَالَ: إِنَّهُ سَيَنْهَاهُ مَا يَقُولُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».]

(وَعَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ فَلَانًا يُصَلِّي بِاللَّيْلِ فَإِذَا أَصْبَحَ سَرَقَ، فَقَالَ: إِنَّهُ سَيَنْهَاهُ مَا) فاعل (يَقُولُ) من صلاة الليل المستدعية لمحافظة على صلاة الفرض من باب أولى؛ لأن الصلاة من حيث هي تنهى عن الفحشاء والمنكر وصلاة الليل بخصوصها تنهاه عن الإثم كما مرّ أول الفصل الثاني، فمثل هذه الصلاة لا محالة تنهاه فيتوب عن السرقة قريباً؛ فالسنن على أصلها من التنفيس؛ إذ لا بد من مزاوله الصلاة زمناً حتى يجد منها حالة في قلبه تمنعه من الإثم أو لتأكيد الإثبات كما لتأكيد النفي (رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»)

١٢٣٨ [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيْقِظَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّيَا، أَوْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ جَمِيعًا كُتِبَا فِي الذَّاكِرِينَ وَالذَّاكِرَاتِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ.]

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا أَيْقِظَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّيَا، أَوْ صَلَّى) شك وعلى الثانية فمعناه صلى كل منهما فتساوى (رَكْعَتَيْنِ جَمِيعًا) تأكيد لضمير «صلياً» أو «صلى» لما تقرر أن المراد كل منهما، وهذا أولى مما وقع للشارح هنا فتأمله (كُتِبَا) إذن (في) - ١ (الذَّاكِرِينَ) الله كثيراً (وَالذَّاكِرَاتِ) إذ الصلاة تسمى ذكراً لاشتغالها عليها، وفيه بشرى عظيمة هذا

الوصف الذي مدح تعالى فاعله بقوله: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] يحصل مع اقتضاء لفظه للدوام والاستمرار بصلاة ركعتين النوم من الليل (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ).

١٢٣٩ - [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَشْرَافُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ وَأَصْحَابُ اللَّيْلِ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» .

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَشْرَافُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ) وهم الذين حفظوا ألفاظه وفهموا معانيه وعملوا بها، قال الشارح: وإلا فهم ﴿كَمَثَلِ الْخِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥].

(وَأَصْحَابُ اللَّيْلِ) أي: الملازمون للصلاة فيه، ووجه أشرفية الأول ما أشار إليه قوله ﷺ: «من حفظ القرآن فقد أدرجت النبوة بين جنبيه إلا أنه لا يوحى إليه» .
والثاني ما مرّ: «إن قيام الليل قربة ومكفرة ومنهاة» .

(رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»)

١٢٤٠ - [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ أَبَاهُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ؓ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ أَيْقَظَ أَهْلَهُ لِلصَّلَاةِ، يَقُولُ لَهُمْ: الصَّلَاةُ، ثُمَّ يَتْلُو هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرِزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ [طه: ١٣٢] . رَوَاهُ مَالِكٌ .

(وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَبَاهُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ؓ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ أَيْقَظَ أَهْلَهُ لِلصَّلَاةِ، يَقُولُ لَهُمْ: الصَّلَاةُ) بالنصب؛ أي: أقيموا الصلاة أو صلوا، وبالرفع؛ أي: (ثُمَّ يَتْلُو هَذِهِ

(١) أخرجه الطبراني (١٢٦٦٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٧٠٣).

(٢) أخرجه الحاكم (٢٠٢٨) وقال: صحيح الإسناد، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٩١).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٤٩) وقال: غريب، والبيهقي (٤٤٢٥)، والرويانى (٧٤٥).

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٥٦).

الآية: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ أي: على مشاقها ومشاق أمر أهلِكَ بها، فأقبل أنت معهم على عبادة تعالى واستعينوا بها على عناء فقركم الظاهر والباطن ولا نهتم بأمر الرزق فإننا ﴿لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ﴾ ونكفيك ما أهمك ففرغ قلبك لأمر الآخرة ﴿وَالْعَاقِبَةُ﴾ الهنية المؤدية ﴿لِلتَّقْوَى﴾ فالزموها لتكونوا من أهل تلك العاقبة.

وكان بعض السلف أصابته خصاصة قال: قوموا فصلوا بهذا أمر الله ورسوله ثم يتلو هذه الآية.

(باب القصد في العمل)

(الفصل الأول)

١٢٤١ [عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى نَظَنَّ أَنَّهُ لَا يَصُومُ مِنْهُ، وَيَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى نَظَنَّ أَنَّهُ لَا يُفْطِرُ مِنْهُ، وَكَانَ لَا تَشَاءُ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّيًّا إِلَّا رَأَيْتَهُ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ مِنَ الشَّهْرِ) كثيرة (حَتَّى نَظَنَّ أَنَّهُ لَا يَصُومُ مِنْهُ) شَيْئًا (وَيَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ) كثيرة (حَتَّى نَظَنَّ أَنَّهُ لَا يُفْطِرُ مِنْهُ)

شَيْئًا (وَكَانَ لَا تَشَاءُ تَرَاهُ) أي: لست تشاء أو لم تكن تشاء من زمان تشاء رؤيته فيه (مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّيًّا إِلَّا رَأَيْتَهُ) مصلّيًا (وَلَا) أي: ولست تشاء أو لم تكن تشاء أولاً من زمان تشاء رؤيته فيه (نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ) نائماً (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) ويصح كون الاستثناء على البديل وتقديره على الإثبات؛ أي: إن تشاء رؤيته متهجداً رأيته متهجداً، وإن شئت رؤيته نائماً رأيته نائماً يعني: كان أمره على غاية من الاعتدال لا إسراف ولا تقصير، ينام وقت النوم المطلوب كأول الليل، ويقوم وقت القيام المطلوب كآخره وكذا صومه. ومن ثم لما بلغه ﷺ عن جماعة من أصحابه منهم عثمان بن مظعون وقال أحدهم: أنا أقوم الليل أبداً، وقال آخر: أنا أصوم الدهر أبداً، وقال آخر: لا أكل اللحم، وقال آخر: لا آتي النساء، اشتد إنكاره عليهم، وقال: «أما أنا فأنام وأقوم، وأصوم وأفطر، وأكل اللحم وآتي النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني» .

[وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحَبُّ

أخرجه البخاري (١٩٧٢).

أخرجه البخاري (٤٧٧٦)، ومسلم (١٤٠١)، وأحمد (١٣٥٥٨)، وعبد بن حميد (١٣١٨)، والنسائي

(٣٢١٧)، وابن حبان (١٤).

الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَدْوَمَهَا وَإِنْ قَلَّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحَبُّ الْأَعْمَالِ)

(إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَدْوَمَهَا وَإِنْ قَلَّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وذلك؛ لأن في الدائم ولو مع

القلة تعرضاً للنفحات الإلهية التي أمرنا بالتعرض لها، فهو على رجاء إصابتها، ومن أصابها فاز من الله تعالى بما لم يكن في حسابه، وأما من يعمل كثيراً في زمان ويترك في بقية الأزمنة فهو بعيد عن ذلك التعرض الذي به غناء الأبد، ومن ثم كره أئمتنا كما مرّ ترك الوتر كما كرهوا ترك قيام الليل من اعتاده.

- [وَعَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَهُ،

فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَعَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذُوا مِنَ الْأَعْمَالِ) المندوبة (مَا تُطِيقُونَهُ)

أي: افعلوا منها ما يسهل عليكم فعله وتجدون قلوبكم فيه، فإن صور الأعمال سر لا يقومها إلا روح وجود الخشوع والإخلاص فيها، وإلا فهي سفساف أي سفساف فيأياكم والأولى وإياها هي حينئذٍ، وافعلوا منها ما تطيقون إدامته، فإنه تعالى المداومة على العمل لا ما لا تطيقون ذلك فيه.

(فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ) أي: يقطع ثوابه إعراضاً عن مكافأتكم على أعمالكم (حَتَّى

تَمَلُّوا) فتركوا العمل كسلاً أو تأتوا به على وجه لا ثواب فيه كما تقرر (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

في إسناد الملك إلى الله تعالى مراداً به غايته المذكورة على طريق المشاكلة، نحو:

﴿وَمَكَّرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤].

﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] لأن حقيقته تعرض فتوراً للنفس من

كثرة مزاوله شيء فيوجب الكلال في الفعل والإعراض عنه، فالإعراض المقتضي للمنع هو غايته وصفات تعالى المستحيلة عليه يراد بها غايتها للرحمة والغضب

والضحك وقيل: معناه لا يمل وإن مللتم كقوله: فلان لا ينقطع حتى ينقطع خصمه؛ أي: وإن القطع وهو بعيد؛ إذ لا يناسب ما قبله المفرع عليه بالفاء.
وقيل: لا يحتاج إلى تأويله نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] ليس تعالى بجسم ولا عرض، فلا يلزم من نفي شيء إمكان بثبوته، ويرد بأن هذا إنما كان يحتمل لو لم يأت بـ«حتى» أمّا معها فلا يكون كما ذكر لاقتضائه ثبوت وجد منا.

١٢٤٤ [وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ نَشَاطُهُ، وَإِذَا فَرَغَ فَلْيَقْعُدْ مُتَّقٍ عَلَيْهِ].

(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ نَشَاطُهُ) أي: حال كونه ناشطاً أو وقت نشاطه أو الصلاة التي نشط فيها؛ حينئذٍ ذوقه ويتم خشوعه عند مناجاة ربه لما يجد من رائحته العمل وإقبال النفس عليه بكلّيتها أي: زال نشاطه وأحس بكلال وتعب (فَلْيَقْعُدْ) فإنه حينئذٍ يناجي ربه مع الملل المانع للخشوع من أصله، فليس في بقاءه في العمل مع ذلك كبير فائدة، بل ربما فتح الشيطان عليه باب كراهته للعمل وحسن له الانتقال معصيته حتى يزول ملكه ويرجع إلى نشاطه، فيزيك عنها ويخلفه نفسه فيما وعد به من الرجوع يتم بواره وهلاكه

[وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبُّ نَفْسَهُ . مُتَّقٍ عَلَيْهِ].

- (١) أخرجه البخاري (١٠٩٩)، ومسلم (٧٨٤)، وأبو داود (١٣١٢)، وأحمد (١٢٠٠٥)، والنسائي (١٣٠٦)، وابن ماجه (١٣٧١)، وابن خزيمة (١١٨٠)، وابن حبان (٢٤٩٢).
(٢) أخرجه مالك (٢٥٧)، والبخاري (٢٠٩)، ومسلم (٧٨٦)، والترمذي (٣٥٥)، وأحمد (٢٤٣٣٢)، وابن حبان (٢٥٨٣)، وأبو داود (١٣١٠)، وابن ماجه (١٣٧٠).

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَا يَدْرِي مَا يَقُولُهُ (لَعَلَّهُ) استئناف على جهة البيان لما قبله (يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبُّ نَفْسَهُ) بالرفع عطفاً على «يستغفر» وبالنصب جواباً للترجي، ورجح؛ لأن الفاء للسببية كاللام للعاقبة في ليكون لهم عدواً أو حرباً؛ ولأن المعنى لعله يطلب من الله تعالى الغفران لذنبه ليصير مذكى مطهراً فيتكلم بما يجلب له العصيان والذم فكأنه سب نفسه (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الدِّينَ) وهو وصفه تعالى لعباده من الأحكام (يُسْرٌ) أي: ميسور، فالإخبار بالمصدر للمبالغة وتنوينه للتعظيم؛ أي: مبناه على السهولة والترخيص ما أمكن؛ إذ قل ما وجدت عزيمة إلا وفي مقابلتها رخصة وعنهما مندوحة.

تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقال ﷺ: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه»

(وَلَنْ يُشَادَّ) يصح أن يكون بمعنى: أصل الفعل كـ«عاقبت اللص» وأن

على سبيل الاستعارة وضعه موضع المضر مبالغة في تعظيمه والإنكار على من يشاده؛ أي: لن يبالغ في تشديد الدين الميسور يستقر على

(١) أخرجه البخاري (٣٩)، والنسائي (٥٠٣٤)، وابن حبان (٣٥١)، والبيهقي (٤٥١٨)، والقضاعي (٩٧٦).

(٢) أخرجه الطبراني (١٠٠٣٠) وفي «الأوسط» (٢٥٨١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠١/٢)، وابن حبان (٣٥٤).

تنمة كتاب الصلاة/ باب القصد العمل

وصف من الأوصاف (إِلَّا) على وصف كونه قد (غَلَبَهُ) ذلك الدين حيث كابره مع يسره، وقصد أن يغلب عليه بالزيادة فيه على ما شرع له تهوّرًا ورهبانية ابتدعها ما كتبت عليه، مع أن مآل أمره إلى أن يفتر ويعجز عنها ويعود ملومًا مقصر، ومن ثم اشتد إنكاره ﷺ على قوم أرادوا هذا التشديد على نفوسهم كما مرّ.

وكان عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - لما كبر وضعف عما كان أوصاه به ﷺ من أعمال ذكر له ﷺ معتدًا فأبى إلا مشقتها: يا ليتني قبلت رخصة رسول الله ﷺ، وكان قياس ما تقرّر: «فلا يشاد الدين... إلى آخره» لأن معكوسه المشاد مفرعة على ما في الدين من اليسر والسهولة لكن لما كان ذلك غير خفي، وكل فهمه إلى ذهن السامع إشارة إلى شدة وضوحه وظهوره.

خبر الشرط محذوف؛ أي: إذا ظهر لكم ما في المشادة من الوهن في

العزيمة والفترة عن العمل فكونوا على جادة السداد وهو القصد المستقيم الذي تفرط فيه ولا إفراط تأكيد لـ«سدوا» من قارب فلان إذا اقتصد معشر أمة محمد ﷺ بما أنعم الله في الدنيا من هذا الدين السهل والملة الواضحة، وفي الآخرة من الخصوصيات التي امتزمت بها على سائر الأمم.

منها: إن الله تعالى رضي منكم بالعمل القليل وأثابكم عليه بالشواب الجزيل ورفع أصار الأمم وأسبغ عليكم عظام النعم.

(وَاسْتَعِينُوا بِالْعَدْوَةِ) بالضم وهو من الفجر إلى طلوع الشمس (وَالرَّوْحَةِ) وهي آخر النهار؛ أي: السير فيهما (وَشَيْءٍ مِّنَ الدَّلْجَةِ) بالضم والفتح من أدلج بالتشديد صار آخر الليل وبالتخفيف للسير... استعير السير في هذه الثلاثة لإحيائها بالأعمال الصالحة على وزن: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ» [هود: ١١٤] لأن العبادة تسهل فيها لتفرغ فيها عن الاشتغال وتحدي أحدًا أعظم وأفضل ممن يحيي النهار بالعمل والليل بالسهر مشادة للدين وتعمقًا فيه، فإنه لا بد أن يمل وينقطع ومن ثم لم يوجب الله على عباده بل لم يشرع لهم استغراق

المشكاة/ الجزء الخامس

الأوقات كلها بالعبادة، بل العباداة وظائف في أوقات لتقبل النفس عليها لذلك.

وجاء في الأحاديث مرسل: هذا الدين متين فأوغل برفق ولا تبغض إلى نفسك عبادة الله فإن المنبت؛ أي: المكلف دابته فوق طاقتها لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى؛ لأن دابته تعجز فتقف فلا أبقى ظهراً ولا المسافة التي أرادها فكذا حال من يشاد الدين (رواه البخاري)

[وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ) أي: الأذكار المشروعة التي رتبها على نفسه وأصله النوبة من ورد الماء، ثم نقل إلى كل ما يجعله الإنسان من صلاة وقراءة وغيرهما، وذكر القراءة هنا يحتمل أنه لاختصاص الثواب الأوفى، ويحتمل أنه على فكل حزب كذلك ويؤيد هذا ما يأتي عن أئمتنا. (أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ) قيل: وجه هذا الوقت أنه يلحق بالليل دون ما بعده في نية صوم النفل. انتهى.

وبفرض صحة ذلك فالتخصيص له لعدم طلب القضاء في غير هذا الوقت، بل لكونه فيه أفضل كما سيعلم من كلام أئمتنا، والمعنى الذي شرع له القضاء يدل على ذلك (كُتِبَ لَهُ) أي: أثبت أجره في صحيفة عمله (كَأَنَّمَا) أي: إتياناً مثل إتيانه حين

(١) أخرجه أحمد (١٣٠٧٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٨٨٦) وفي «سننه» (٤٥٢١)، والضياء (٢١١٥).

(٢) أخرجه مسلم (٧٤٧)، وأبو داود (١٣١٣)، والترمذي (٥٨١) وأحمد (٢٤٠)، والنسائي (١٧٩٠)، وابن حبان (٢٦٤٣)، والدارمي (١٤٧٧)، وأبو يعلى (٢٣٥)، وعبد الرزاق (٤٧٤٨)، والبخاري (٣٠٢)، وابن ماجه (١٣٤٣)، وابن خزيمة (١١٧١)، والبيهقي (٤٣٤٠).

تمة كتاب الصلاة/ باب القصد العمل

(قَرَأُهُ مِنَ اللَّيْلِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وبه أخذ أئمتنا.

قال الغزالي: ينبغي لمن فاتته ورد أن يتداركه في وقت آخر؛ لئلا تميل نفسه الدعة والرفاهية.

وقال النووي بعد هذا الحديث: فيه دلالة على استحباب المحافظة على رر وأنها إذا فاتت تقضى.

١٢٤٨ [وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلِّ قَائِمًا فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلِّ) أي: الفرض (قَائِمًا) فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) زاد غيره: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وهذا هو وجه مناسبة ذكره هذا مع كونه تقدم؛ فيه من اليسر والسهولة ما لا يخفى.

[وَعَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ قَاعِدًا قَالَ: إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى قَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ) النفل (قَاعِدًا قَالَ: إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ) أمّا صلاة الفرض قاعداً مع القدرة فباطل إجماعاً، بل القيام لأنه معلوم من الدين بالضرورة.

(وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا) أي: لغير عذر كما قاله سفيان الثوري وغيره مر في الأحاديث الصحيحة العذر يلحق صاحبه التارك لأجله مع أن نيته لولا العذر

(١) البخاري وأبو داود (٩٥٢)، والترمذي (٣٧٢)، وأحمد (١٩٨٣٢)، وابن ماجه (١٢٢٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٦٤)، والترمذي (٣٧١) وقال: وابن ماجه (١٢٣١)، وأحمد (١٩٩٨٨)، والبيهقي (٣٤٩٥).

والنسائي (١٦٦٠)،

لفعل بالفاعل في الخواب **(فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى قَائِمًا)** لغير عذر **(فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ)** ومحلّه في غير نبينا ﷺ، أمّا هو فمن خصائصه تطوعه غير قائم كهو قائمًا؛ لأن الكسل مأمون في حقه وشمل النائم من على جنب أيمن أو أيسر ومن على قفاه، وحينئذ فيه أبلغ حجة على من حرم الاضطجاع في صلاة النفل مع القدرة على القعود وفي إباحة ترك القيام في النفل رخصة عظيمة من الشارع مناسبة لكون ذكره هنا مع تقدمه.

(الفصل الثاني)

[عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ آوَى إِلَى فِرَاشِهِ طَاهِرًا، وَذَكَرَ اللَّهَ حَتَّى يُدْرِكَهُ النَّعَاسُ لَمْ يَنْقَلِبْ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا خَيْرًا مِنْ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ . ذَكَرَهُ التَّوَوُّيُّ فِي كِتَابِ «الْأَذْكَارِ» بِرَوَايَةِ ابْنِ السَّنِّي].

(عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ آوَى إِلَى فِرَاشِهِ) بالقصر والمد بمعنى: يتعدى بنفسه بالحرف كـ «أويت إلى المنزل» و«أويت غيري» وإنكار بعضهم المقصور المتعدي مردود بقول الأزهري: إنه لغة فصيحة (طاهرًا) من الحديثين كما هو الظاهر (وذكر الله حَتَّى يُدْرِكَهُ النَّعَاسُ لَمْ يَنْقَلِبْ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ يَسْأَلُ اللَّهَ) حال من فاعل «ينقلب» (فِيهَا خَيْرًا مِنْ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ. ذَكَرَهُ التَّوَوُّيُّ فِي كِتَابِ «الْأَذْكَارِ» بِرَوَايَةِ ابْنِ السَّنِّي).

ووجه مناسبة ذكر هذا في هذا الباب: إن هذا فيه غاية التيسير حيث كان النوم على طهارة والذكر متكفلاً فتقبل هذه الفائدة العظيمة بعد الاستيقاظ منه، وهي استجابة سائر أدعيته المتعلقة بخيري الدنيا والآخرة بمجرد هذا الشيء السهل.

١٢٥١ [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رُبْنَا مِنْ

رَجُلَيْنِ: رَجُلٍ ثَارَ عَنْ وِطَائِهِ وَلِحَافِهِ مِنْ بَيْنِ حَبِّهِ وَأَهْلِهِ إِلَى صَلَاتِهِ، فَيَقُولُ لِمَلَائِكَتِهِ: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي ثَارَ مِنْ فِرَاشِهِ وَوِطَائِهِ مِنْ بَيْنِ حَبِّهِ وَأَهْلِهِ إِلَى صَلَاتِهِ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي وَشَفَقَةً مِمَّا عِنْدِي، وَرَجُلٌ غَزَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَنْهَزَمَ مَعَ أَصْحَابِهِ، فَعَلِمَ مَا عَلَيْهِ فِي الْإِنْهَزَامِ، وَمَا لَهُ فِي الرُّجُوعِ، فَرَجَعَ حَتَّى أَهْرِيقَ دَمُهُ، فَيَقُولُ اللَّهُ لِمَلَائِكَتِهِ: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي رَجَعَ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي، وَشَفَقًا مِمَّا عِنْدِي حَتَّى أَهْرِيقَ دَمُهُ . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ».

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَجِبَ) رضي وأُنَابَ لاسْتِحَالَةِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ عَلَى تَعَالَى، وَهُوَ تَغْيِيرُ يَعْزُضُ لِرُؤْيَا مَا خَفِيَ بِسَبَبِهِ وَمَا لَمْ يُولَفْ (رَبَّتَا مِنْ رَجُلَيْنِ: رَجُلٍ ثَارَ) أي: قَامَ بِهَمَّةٍ وَنَشَاطٍ (عَنْ وِطَائِهِ) أي: فِرَاشِهِ الَّذِي يُوْطَأُ وَيَمْهَدُ لَهُ (وَلِحَافِهِ مِنْ بَيْنِ حَبِّهِ) أي: مَحْبُوبِهِ كَزَوْجَتِهِ (وَأَهْلِهِ إِلَى صَلَاتِهِ، فَيَقُولُ اللَّهُ لِمَلَائِكَتِهِ) إِعْلَامًا لَهُمْ بِعَظِيمِ حَسَنِ صَنِيعِهِ حَتَّى يَكْثُرَ دَعَاؤُهُمْ لَهُ وَتَعْظِيمُهُمْ إِيَّاهُ (انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي ثَارَ مِنْ فِرَاشِهِ وَوِطَائِهِ مِنْ بَيْنِ حَبِّهِ وَأَهْلِهِ إِلَى صَلَاتِهِ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي) مِنَ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ (وَشَفَقَةً) أي: خَوْفًا (مِمَّا عِنْدِي) مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ، فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْعَمَلَ لِلَّهِ مَعَ رَجَاءِ الثَّوَابِ الَّذِي رَتَبَهُ عَلَى ذَلِكَ الْعَمَلِ وَطَلَبَ حَصُولَهُ لَا يَنَافِي الْإِخْلَاصَ وَالْكَمَالَ، وَإِنْ مَا فِي الْأَكْمَلِ وَهُوَ الْعَمَلُ ابْتِغَاءَ لِعَرْضِ أَلْبَتَةٍ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْفَخْرِ الرَّازِيِّ عَنِ الْمُتَكَلِّمِينَ: مِنْ عَبْدٍ لِأَجْلِ الثَّوَابِ وَالْخَوْفِ مِنَ الْعِقَابِ لَمْ تَصَحَّ عِبَادَتُهُ، يَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُهُ بِأَنَّهُ عَمَلُهُ لَذَلِكَ، بِحَيْثُ لَوْ خَلَا عَنْ ذَلِكَ انْتَفَتْ عِبَادَتُهُ.

(وَرَجُلٌ غَزَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَنْهَزَمَ مَعَ أَصْحَابِهِ، فَعَلِمَ مَا عَلَيْهِ فِي الْإِنْهَزَامِ، وَمَا لَهُ مِنَ الثَّوَابِ الْعَظِيمِ (فِي الرُّجُوعِ) قِتَالَ الْعَدُوِّ (فَرَجَعَ) وَقَاتَلَهُمْ (حَتَّى أَهْرِيقَ)

(دَمُهُ، فَيَقُولُ اللَّهُ لِمَلَائِكَتِهِ: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي رَجَعَ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي، وَشَفَقًا مِمَّا عِنْدِي حَتَّى أَهْرِيقَ دَمَهُ. رَوَاهُ) البغوي (في «شرح السُّنَّةِ»).

(الفصل الثالث)

١٢٥٢ [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلَاةِ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَوَجَدْتُهُ جَالِسًا فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى رَأْسِهِ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو؟ قُلْتُ: حَدَّثْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ قُلْتَ: صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا عَلَى نِصْفِ الصَّلَاةِ وَأَنْتَ تُصَلِّي قَاعِدًا، قَالَ: أَجَلٌ وَلَكِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلَاةِ) نصف أجر صلاة القائم كما التصريح به في حديث البخاري (قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَوَجَدْتُهُ جَالِسًا فَوَضَعْتُ) بعد فراغه؛ إذ لا يظن به الوضع قبله (يَدِي عَلَى رَأْسِهِ) كان ذلك كافٍ في عاداتهم يفعله المستغرب الشيء، المتعجب من وقوعه مع من استغرب منه ذلك، فلا ينافي المتعارف إلا أن ذلك خلاف دب، ونظيره العرب كان ربما مس لحيته الشريفة عند مفاوضته معه.

(فَقَالَ: مَا لَكَ) أي: أي شيء أقلقك وأزعجك حتى فعلت ذلك (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو؟) وأنت من العلم والتقدم بالمحل المعروف، ولذا جاء أنه كان أحفظ من أبي هريرة وأفقه.

(قُلْتُ: حَدَّثْتُ) عنك (يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ قُلْتَ: صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا عَلَى نِصْفِ الصَّلَاةِ وَأَنْتَ تُصَلِّي قَاعِدًا) ومن عاداتك أنك إنما تفعل الأفضل، فما المعنى الباعث على فعل خلافه حتى لا يُقتدى بالفعل المخالف له، فإن لنا فيك أسوة حسنة، وقد منعنا من التأسى هنا ما حدثت به عنك أن هذا الفعل مفضول لا فاضل.

(قَالَ: أَجَلٌ) قد قلت ذلك (وَلَكِنِّي) إنما فعلت ذلك لأبين أني في هذا (لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ) لأن الله تعالى إنما جعل للقاعد القائم؛ لأنه غالباً يترك القيام كسلاً وترفعاً، فأما أنا فالكسل مأمون في حقي، فكان تنفلي قاعداً كهو قائماً، فحينئذ لا يشكل عليك مخالفة الفعل للقول (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).
 ١٢٥٣ [وَعَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ خُرَاعَةَ: لَيْتَنِي صَلَّيْتُ فَاسْتَرَحْتُ، فَكَأَنَّهُمْ عَابُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: أَقِمِ الصَّلَاةَ يَا بِلَالُ، أَرِحْنَا بِهَا]

(وَعَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ خُرَاعَةَ: لَيْتَنِي صَلَّيْتُ فَاسْتَرَحْتُ، فَكَأَنَّهُمْ) أي: سرعان الناس الذين ليس لهم خبرة بالنصوص نحو: ﴿وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥].

(عَابُوا ذَلِكَ) أي: تمنيه للاستراحة في الصلاة (عَلَيْهِ) شاقة على النفس (فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: أَقِمِ الصَّلَاةَ يَا بِلَالُ، أَرِحْنَا بِهَا) أي: بأدائها عن شغل القلب بها كذا قيل، والظاهر أنه ليس مراداً، وإنما المراد أرحنا بالدخول فيها المترتب على إقامتك يتلذذ به من مناجاة الحق وتدبر آياته ومظاهر أسمائه وصفاته، مع ما يقتضيه علينا من مجال قربه ولطائف شهوده وينفصل به من قرة العين الدافعة لكل بين.

و«جعلت قرة عيني في الصلاة» أي: لحصول مأمولها وغاية مرغوبها ومسؤولها، وهذه راحة لا يقاومها راحة وساحة كرم لا يشبهها ساحة، يقال: أراح واستراح رجعت إليه نفسه بعد الإعياء.

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٨٧).

(٢) أخرجه أحمد (١٢٣١٥)، والنسائي (٣٩٣٩)، وابن (٣٩٨/١)، وأبو يعلى (٣٥٣٠)،

(٢٦٧٦) وقال: صحيح على شرط مسلم، والبيهقي (١٣٢٣٢)، والضياء (١٦٠٨).

(باب الوتر)

(الفصل الأول)

[عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلَاةُ اللَّيْلِ) وفي

رواية صحيحة: «صلاة الليل والنهار» (مَثْنَى مَثْنَى) بلا للتأكيد على أفضلية ذلك ومزيد الاعتناء به، وسبب منع صرفه ما فيه من العدل عن اثنين اثنين والوصف. قاله سيبويه، واعترض أن الوصفية فيه عارضة كهي في اثنين فلا يعتبر، وقد يجاب بأن الوصفية المفيدة للتكرار المفهوم منه أصلية لبنيتها، فلا عروض فيها.

وقال الزمخشري: ما فيه من تكرار العدل، وهو أحد قولين حكاهما الزجاج: أحدهما: إنه معدول عن اثنين اثنين. والثاني: إنه عدل وقع في حال التكرار. انتهى.

ومن هذا الحديث أخذ أئمتنا أن الأفضل في النفل سواء المطلق وغيره يسلم من ركعتين في ليل أو نهار، خلافاً لمن زعم نفل النهار يكون أربعاً أربعاً (فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ) أي: طلوع الفجر (صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً) مفردة عما قبلها (تُوتِرُ

أخرجه مالك (٢٦٧)، والبخاري (٩٩٠)، ومسلم (٧٤٩)، وأبو داود (١٣٢٦)، والترمذي (٤٣٧) وقال: حسن صحيح، والنسائي (١٦٩٢)، وابن ماجه (١٣١٩)، وابن حبان (٢٦٢٤)، وأحمد (٦٠٠٨)، وابن أبي شيبه (٣٦٣٩٧).

أخرجه أحمد (٤٧٩١)، وأبو داود (١٢٩٥)، وابن ماجه (١٣٢٢)، والنسائي في «الكبرى» (٤٧٢)، وابن خزيمة (١٢١٠).

تمة كتاب الصلاة/ باب الوتر

عن أصله، وهو يوتر بها إشارة إلى عظيم فضلها (مَا قَدْ صَلَّى) من فرض أو نفل، فلا حجة فيه لمن منع الإيتار بركعة لم يتقدمها نفل؛ أي: يجعلها بانضمامها إليه وترًا، و«الله تعالى الوتر» .

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وفيه الحجة على منع الفصل في صلاة الوتر، ومن ثم قال أصحابنا: الفصل أفضل؛ لأنه أكبر آصارًا وعملاً، ولا نظر لقول أبي حنيفة رحمته الله: لا يصح الفصل في صورته الثلاث؛ لمخالفته للسنة الصحيحة، كهذا الحديث وحديث عائشة السابق: «يسلم من ركعتين ويوتر بواحدة» فلا يراعى خلافه حينئذٍ.

وصح عنه عليه السلام الإيتار بخمس وبسبع وبتسع موصولة، وبواحدة مفصولة بعد عشر مفصولة، فالفصل والوصل ثابتان عنه عليه السلام فيما زاد على الثلاث، فوردت عنه مطلقة للحديث الصحيح: «لا توتروا بثلاث وأوتروا بخمس أو سبع، ولا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب» ومن ثم كره جماعة من أئمتنا وصل الثلاث للنهي عنه، بل أخذ منه القفال بطلان الثلاث الموصولة من المتعمد العالم، وبه أفتى القاضي الحسين، هذه المشبهة حدًا لصحة الثلاث عنه عليه السلام على النهي للتنزيه.

اختلف كلام القفال مرة بالصحة، ولم ينظروا لقول أبي حنيفة: وصلها شرط في صحة الصبح لوجوب الترتيب عنده، فلا بدّ من تقدم وتر صحيح؛ لما من مخالفته للسنة الصحيحة التي لا تقبل تأويلًا، وخبر: «الوتر ثلاث كوتر النهار المغرب» يصح مرفوعًا، وإنما هو من قول ابن وكان لا يسلم في ركعتي الوتر محمول على

- (١) أي: جمعًا وتقاربًا.
- (٢) أخرجه الترمذي (٤٥٣) وأحمد (١٢١٣)، والنسائي في «الكبرى» (٤٤٠)، وابن أبي شيبه (٦٨٦٧)، وابن ماجه (١١٧٠)، والطبراني (١٠٢٦٣)، والبيهقي (٤٢٤٤)، وأبو يعلى (٤٩٨٧)، والطيالسي (٨٨)، والديلمي (٥٨١).
- (٣) تقدم تخريجه.
- (٤) أخرجه الحاكم (١١٣٧)، والبيهقي (٤٥٩٤)، وابن حبان (٢٤٢٩).

الجواز جمعاً بين الأدلة.

١٢٥٥ [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْوُتْرُ رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْوُتْرُ) بكسر أوله وفتح (رَكْعَةً) يمتد وقتها إلى آخر جزء (مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) ومنه أخذ أئمتنا أن أقل الوتر ركعة، وأن قول أبي حنيفة والثوري: يجوز الإتيار بواحدة ولا يصح مخالفة للسنة الصحيحة، فلا يراعى هنا أيضاً.

وروى أبو داود والنسائي وابن ماجه: «من أحب أن يوتر بواحدة فليفعل وقول بعض أصحابنا: «يكره الإتيار بركعة» مراده: إنه يكره الاقتصار عليها؛ لأن فعلها لا ثواب فيه، بل ردّ بعضهم الكراهة وقال: إنها خلاف الأولى، بل صحّ أنه ﷺ اقتصر على الإتيار بواحدة».

وقول ابن الصلاح: لم يحفظ ذلك غفلة عن هذا، وخبر: «نهي عن البُتْرَاء» ضعيف مرسل، وما روي عن مسعود من قوله: «ما أجزأت ركعة قط» لم يثبت، ولو ثبت قدمت الأحاديث عليه.

[وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةً، وَيُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(١) أخرجه مسلم (٧٥٢)، وأبو داود (١٤٢١)، والنسائي (١٦٩١)، وأحمد (٢٨٣٧)، وابن حبان (٢٦٢٥)، والبيهقي (٤٥٤٧)، والطيالسي (٢٧٦٤)، وابن أبي شيبه (٢٦٨٩٦)، والطبراني (١٠٩٦٣).
(٢) أخرجه أبو داود (١٤٢٤)، والنسائي (١٧٢٣)، وابن حبان (١٧١)، والبيهقي في «سننه» (٤٩٨٩)، والدارقطني (١٦٥٩).

(٣) ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة (٢٧٣).

(٤) أخرجه مسلم (١٧٥٤)، وأبو داود (١٣٤٠)، والترمذي (٤٦١)، وأحمد (٢٦٦٨٩)، والداري (١٦٣٣).

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً) منها ركعتان خفيفتان مقدمتان الوتر كما مرَّ التصريح به عنها، والإحدى عشرة وتر يصلي ستًّا منها مفصولة.

(وَيُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ) العدد الذي هو الإحدى عشرة (بِخَمْسٍ) موصولة، ومعنى كونها موصولة (لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ) منها (إِلَّا فِي) ركعة (آخِرَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وهو صريح في جواز وصل الخمس.

[وَعَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْبِئِي عَنِ خُلُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: أَلَسْتَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَتْ: فَإِنَّ خُلُقَ نَبِيِّ اللَّهِ كَانَ الْقُرْآنَ، قُلْتُ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْبِئِي عَنِ وَثَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: كُنَّا نَعُدُّ لَهُ سِوَاكَهَ وَظُهُورَهُ فَيَبْعَثُهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَتَسَوَّكُ وَيَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي تِسْعَ رَكَعَاتٍ لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ، فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ فَيُصَلِّي التَّاسِعَةَ، ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمًا يُسَمِعُنَا، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ وَهُوَ قَاعِدٌ، فِتْلِكَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يَا بُنَيَّ، فَلَمَّا سَنَ وَأَخَذَهُ اللَّحْمُ أَوْتَرَ بِسَبْعٍ [وَصَنَعَ] فِي الرَّكَعَتَيْنِ مِثْلَ صَنِيعِهِ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى، فِتْلِكَ تِسْعَ يَا بُنَيَّ، وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَحَبَّ أَنْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا، وَكَانَ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيِ عَشْرَةَ رَكْعَةً، قَالَتْ: وَلَا أَعْلَمُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي لَيْلَةٍ، وَلَا صَلَّى لَيْلَةً إِلَى الصُّبْحِ وَلَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا غَيْرَ رَمَضَانَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ) سميت كبقية أزواجه ﷺ بذلك؛ لأنهن كالأُم في وجوب تعظيمهن واحترامهن وتحريم نكاحهن، وأمَّا فيما وراء ذلك فهن كالأجنبيات (أَنْبِئِي عَنِ خُلُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)

(١) في الأصل: «وترك».

(٢) أخرجه مسلم (١٧٧٣).

قَالَتْ: أَلَسْتُ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَتْ: فَإِنَّ خُلُقَ نَبِيِّ اللَّهِ كَانَ الْقُرْآنَ) أي:
 التخلق بما يمكن يتخلق به من أخلاق الله تعالى من مظاهر الجمال تارة والجلال
 أخرى، كُنْتُ بذلك عن هذا استحياء من الله تعالى، وستراً عن لا يهتدي للحقائق
 جرياً على وفور علمها وكمال أدبها، أو المراد أنه عمل بجميع ما في القرآن مما يوجب
 التحلي بمعالي الأخلاق الكريمة، والتخلي عن شوائب أضدادها، كقوله تعالى: ﴿خُذِ
 الْعَفْوَ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [النحل: ٩٠].

﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [المؤمنون: ٩٦].

﴿وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ...﴾ [لقمان: ١٧].

ومن ثم قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

(قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْبِئِي عَن وَثَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: عن كيفيته
 بمقدماته **(فَقَالَتْ: كُنَّا نَعُدُّ لَهُ سِوَاكَ وَظُهُورَهُ) بفتح أوله؛ أي:** نهيهما له حتى إذا قام
 من الليل يجدهما بسؤاله **(فَيَبْعَثُهُ اللَّهُ تَعَالَى) أي:** يوقظه من نومه، وأقرّ به لأن توقظ
 ليست بغفلة، وقلبه ﷺ لا غفلة فيه عن الله تعالى قط بخلاف «يبعث» لأنه يستعمل
 للإرسال الذي لا يسع بذلك أي: في الوقت المقدر الذي **(شَاءَ أَنْ يَبْعَثَهُ) أي:** يريد
 إيقاظه فيه تبعية، وقيل: بيانية، وهو بعيد وذكر مفعول «شاء» الذي
 لا يكون في الكلام الفصيح كـ «إدراك» إلا إن كان فيه غرابة؛ والغرابة قد أشار إليها
 التعبير بالبعث المنبئ غاية الاعتناء من الله تعالى بحبيبه ﷺ وأنه أفاض عليه حينئذ
 حقائق المعارف وبدائع المكاشفات.

**(فَيَسْأَلُكَ وَيَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي تِسْعَ رَكَعَاتٍ لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ، فَيَذْكُرُ اللَّهَ
 وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ فَيُصَلِّي التَّاسِعَةَ، ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ
 وَيَدْعُوهُ) فيه إطلاق الحمد مراد به مطلق الشناء؛ لأن المراد بذلك التشهد وليس فيه
 لفظ «حمد».**

(ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمًا يُسْمِعُنَا) ومن هذا أخذ أئمتنا أن من وصل الثلاث فأكثر

يتشهد في كل من الأخيرتين، لكن الأفضل الاقتصار على تشهد في الأخيرة لما

من النهي عن تشبيه الوتر بصلاة المغرب فهذا لبيان الجواز.

(ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ وَهُوَ قَاعِدٌ) هذا لبيان جواز الجلوس في النفي

والصلاة بعد الوتر؛ لأن قوله ﷺ: «آخر صلاتكم من الليل وترًا» تقضي منع الصلاة

بعد الوتر، وبه أخذ مالك رحمه الله فيبين ﷺ لفعله ذلك أن الأمر للندب ولهذا اتضح رد ما

زعمه عياض من رد هذه الرواية؛ إذ كيف تقدم على ردِّ ما صحَّ مع إمكان الجمع بينه

وبين غيره فما ظاهره أنه يعارضه وليس صريحًا فيه.

وأما قول بعضهم: إن هاتين الركعتين ركعتا الفجر فبعيد جدًا كما هو ظاهر،

ومن ثم استدل الترمذي بالحديث على نحو ما مر فقال: فيه دليل على جواز النفل بعد

الوتر من غير نقض له خلافاً لمن منعه قبل نقض الوتر.

قال النووي: ولا يغتر بمن يعتقد سنية هاتين الركعتين ويدعو إليه لجهالته

وعدم أنسه بالأحاديث الصحيحة. انتهى، ومن قال بسنتيهما كيف لم يثبت فيها شيء.

المحاملي من أصحابنا: نعم يستثنى من ذلك المسافر، فقد ذكر ابن حبان في

«صحيحه» الأمر بالركعتين بعد الوتر لمسافر يخاف يستيقظ للتهجد بنى على أنه

غير الوتر.

ثم روي عن ثوبان: كنا مع رسول ﷺ في سفر فقال: «إن هذا السفر جهد

وثقل، فإذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين، فإن استيقظ وإلا كانتا له» .

قال الشافعي رحمه الله: ولو بدا له تهجد بعد الوتر فالأولى أن يؤخره عنه قليلاً **(فَيَلْكَ)**

(١) أخرجه البخاري (٩٥٣)، ومسلم (٧٥١)، وأبو داود (١٤٣٨)، وأحمد (٥٧٩٤)، وابن أبي شيبة (٦٧٠٢)، وابن خزيمة (١٠٨٢).

(٢) أخرجه الدارمي (١٥٩٤)، وابن (١١٠٦)، والطحاوي (٣٤١/١)، وابن حبان (٢٥٧٧)، والدارقطني (٣٦/٢)، والطبراني (١٤١٠)، والبيهقي (٤٦٠٤)، والرويانى (٦٤٤).

المشكاة/ الجزء الخامس

إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يَا بُنَيَّ) كان فائدة هذا مع وضوحه بيان الاعتناء بشأن هاتين الركعتين من الوتر كما هو ظاهر سياقها، ويؤيده قولها: «ما زاد رسول الله ﷺ في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة» .

وعليه فيؤخذ منه جواز كمال الوتر وإن قدم ركعتين، فلو أوتر بثلاث ثم أراد كمال وتره صلى ثماني ركعات؛ لأننا نقول: ظاهر قوله ﷺ: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا» الأحاديث الكثيرة الصحيحة المصروفة بأن آخر صلاته ﷺ بالليل كانت وترًا أن هاتين الركعتين من غير الوتر، فمن ثم أخذوا به ولم يعملوا على ذلك الاحتمال.

(فَلَمَّا سَنَّ) أي: كان في آخر صلاته قبل موته بنحو سنة **(وَأَخَذَهُ اللَّحْمُ)** لما مر صلاة من أن سبب ذلك - والله أعلم - حصول قرة العين بإعطائه جميع مطلوبه، واستراحته من عناء أمته، وبمشاهدته لدخول الناس في دين الله أفواجًا **(أَوْتَرَ بِسَبْعٍ [وَصَنَعَ^(٣) فِي الرَّكْعَتَيْنِ مِثْلَ صَنِيعِهِ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى)** السابق بيانها اتفاقًا من كونه صلاهما جالسًا بعد وتره **(فَتِلْكَ تِسْعٌ يَا بُنَيَّ)** فائدة ما مرَّ.

(وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَحَبَّ أَنْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا) قلت: ظاهر هذا أنه ﷺ داوم على هاتين الركعتين، وحينئذٍ يعترض بذلك ما مرَّ عن النووي من نفي سنيتهما، وأن من خصائصه ﷺ أنه إذا كان عمل عملاً يداوم عليه.

قلت: ليس ظاهره ذلك، بل بيان أنه ﷺ مع كبر سنه وعياله بدنه يترك هذا العدد الكثير من الوتر، والفرق بينهما وبين سنة الظهر المذكور أنه ﷺ لم يفعل ما هنا إلا لبيان الجواز، وهو لا يداوم عليه لحصول الغرض منه بمرة مثلاً، بخلاف سنة الظهر، وحينئذٍ ينحصر ما مرَّ أنه من الخصائص بغير ما يفعل لبيان الجواز، ويؤيده ما

(١) أخرجه مالك (٢٦٣)، والبخاري (١١٤٧)، ومسلم (١٧٥٧)، وأبو داود (١٣٤٣)، والترمذي (٤٤١)، وأحمد (٢٥١٨٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في الأصل: «وترك».

ذكرته من أن غرضها بيان أنه كان لا يزيد في رمضان في غيره على إحدى عشرة ركعة.

(وَكَانَ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعٌ) أي: مرض (عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ) هي الوتر لما مر أنه

كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة (صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيِ عَشْرَةَ رَكْعَةً) الظاهر أنه إنما كان يفعل ذلك جبراً لما فاتته من صلاة الليل لا قضاء لها وإلا لكان بقدرها؛ إذ القضاء يحكي الأداء، وليس لنا صلاة ليل ثنتا عشرة ركعة، فإن قلت: هذا يقتضي أن النوافل المؤقتة لا يشرع قضاؤها، وهو خلاف ما ذهب إليه الشافعي رحمه الله، وإلا لقضى صلاة الليل التي هي الوتر كما تقرر.

لعل القضاء لم يكن مشروعاً حينئذٍ فأحب أن يأتي بما يتخير به ذلك الوقت الفوات، أمّا بعد شروع القضاء والظاهر أنه كان يفعله، ودليلنا على شروعه ليلاً ونهاراً وإن طال الزمن «إنه ﷺ قضى سنة الظهر المتأخرة العصر» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«وقضى ركعتي الفجر يوم الوادي بعد طلوع الشمس» كما صح عنه.

وروى أبو داود بإسناد حسن خلافاً لتضعيف الترمذي له: «من نام عن وتره أو سنته فليصل إذا ذكره» .

(وَلَا أَعْلَمُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي لَيْلَةٍ) أي: لم يوجد منه ذلك وإلا

لعلمته؛ لأنه لما كانت مترتبة ﷺ في سائر أحواله بالرؤية تارة والسؤال أخرى، فعلم

أخرجه البخاري (٤١١٢)، ومسلم (٨٣٤)، وأبو داود (١٢٧٣) بلفظ: «يا بنت أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر، وإنه أتاني أناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان». وأخرجه الترمذي (١٨٤) بلفظ: عن ابن عباس قال: إنما صلى النبي ﷺ الصلاة بعد العصر؛ لأنه أتاه مال فقسمه فشغله عن الركعتين بعد الظهر، فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد.

ذكره ابن رشد في البيان والتحصيل (٤٦٢/١).

تقدم تخريجه.

أن هذا من باب نفي الشيء بنفي لازمه، وأن ذلك يحسن ممن أحاط علمه بذلك الشيء، وتمكن منه تمكناً ومن ثم أطرده ذلك في حقه تعالى، قال عز قائلًا: ﴿قُلْ أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [يونس: ١٨] نفى تعلق العلم بتفاوت طبقات الأمة في الخيرية، وأراد به نفي التفاوت لتعلق علم الله به.

(وَلَا صَلَّى لَيْلَةً إِلَى الصُّبْحِ وَلَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا) دَائِمًا (غَيْرَ رَمَضَانَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) بينت بذلك أنه ﷺ كان على غاية من الرفق بأتمته خوفًا عليهم، لو فعل ذلك أن يتأسوا به فيملوا أو يتضرروا في أبدانهم أو معاشهم، وأنه كان يعتريه من العوارض البشرية ما يعترى غيره، فلو فعل ذلك لربما تعطل عن المصالح العامة التي كان يدأب فيها طول نهاره وكثيرًا من ليله كهداية المسترشدين وتمهيد قواعد الدين، وهذا أولى من الرعاية والمحافظة عليها من قيام الليل والصوم والقراءة المذكورات، فلذا كان ﷺ يأخذ من كل ذلك بالخط الأفضل منه؛ لأن جميع أفعاله وأقواله كانت على غاية السنن الأقوم الذي لا يمكن وصول غيره لأدنى مراتبه.

واحتزرت بقولي: «دائمًا» عما روته عائشة: «إنه ﷺ كان يصوم شعبان كله» وذلك؛ لأنه لم يكن يصومه دائمًا، بل في السنين كما بينته الرواية الأخرى عنها: «إنه كان يصوم أكثره» .

[وَعَنْ أَبِي عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ أَبِي عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ

- (١) أخرجه البخاري (١٩٧٠)، ومسلم (٢٧٧٨)، والنسائي (٢١٩١)، وابن ماجه (١٧١٨).
- (٢) أخرجه مالك (٦٨٩)، والبخاري (١٩٦٩)، ومسلم (٢٧٧٧)، وأبو داود (٢٤٣٦)، والترمذي (٧٤٢)، وأحمد (٢٤٨٤٤)، والنسائي (٢١٩١).
- (٣) أخرجه البخاري (٩٥٣)، ومسلم (٧٥١)، وأبو داود (١٤٣٨)، وأحمد (٥٧٩٤)، وابن أبي شيبة (٦٧٠٢)، وابن خزيمة (١٠٨٢).

بِاللَّيْلِ وَتَرًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ فيُسن جعل الوتر الأقل منه والأكمل صلاة الليل التي يريد فعلها، سواء الراتبة والتراويح والتهجد والنفل المطلق، وكأن حكمة ذلك أن الوتر أفضل من هذه الصلوات الليلية، فندب وقوعه عقبها ليختم عمله بالأفضل، عليه بركته ويجبر نقصه.

ويستفاد من الحديث: أنه يسن ألا يتعمد صلاته بعد الوتر، فإن زاد صلاة قال الشافعي: أحببت له أن يفضلها عنه، ومن اتفق أن صلاته ﷺ بعده إنما هي لبيان الجواز لا يقال: يؤخذ من هذا الحديث أن الوتر غير التهجد؛ لأننا نقول في ذلك خلاف لأصحابنا، والصحيح أنه غيره باعتبار؛ إذ بينهما عموم وخصوص وجهين كما مر أوائل صلاة الليل، فالوتر بعد النوم تهجد يخرج به عن عهده الأمر بالتهجد خلافاً لبعضهم [...].

ومن قال: «إنه تهجد» قال الطبري: معناه: لا أنه يحصل أجر التهجد؛ أي: أصله لا كماله كما هو ظاهر وإن لم يسمَّ متهجداً اصطلاحاً، بل ولا لغة على الأشهر، يقال: هجد إذا نام، وتهجد إذا زال النوم بتكلف، أو إذا نام فهو من الأضداد.

١٢٥٩ [وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: بَادِرُوا الصُّبْحَ بِالْوَتْرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: بَادِرُوا الصُّبْحَ بِالْوَتْرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) أي: سارعوا بإيقاع الوتر قبل الفجر؛ ليقع في وقته الفاضل لفوات فعله به خلافاً للمالك وأحمد وغيرهما، مرَّ آنفاً من الأحاديث المصرحة بأن النوافل تُقضى إذا فات وقت أدائها.

لا يقال: قضية هذا الحديث أن الأولى تأخير الوتر إلى آخر الليل مطلقاً؛ لأننا نقول: ليس قضيته ذلك، وإنما قضيته ندب المبادرة به قبل الصبح لمن أراد تأخيره، وأما كون تأخيره أفضل أو مفضولاً فلا تعرض فيه لذلك على أن التفضيل المقرر في

(١) في الأصل: «وقلبه نزلاً تهجد».

(٢) أخرجه مسلم (٧٥٠)، والترمذي (٤٦٧) وقال: وابن حبان (٢٤٤٥)، وأحمد

(٤٩٥٢)، وأبو داود (١٤٣٦)، وابن خزيمة (١٠٨٨)، والحاكم (١١٢٤).

ذلك عندنا يصرح به الحديث الذي ذكره بقوله.

[وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ خَافَ أَلَّا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ، فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ]

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ خَافَ أَلَّا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ) بعد سنة العشاء وغيرها مما يريده من غير الوتر كما علم من الحديث السابق.

(وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ) أي: غلب على ظنه ذلك بنفسه أو بغيره (فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ) كان وجه العدول عن «آخره» الذي هو القياس ما فيه من التكرير المؤدي إلى (فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ) بملائكة الليل، فإنهم يصعدون بعد صلاة الصبح ولملائكة النهار، فإنهم ينزلون قبل صلاة الصبح أو للملائكة الطائفتين على المتعبدين للسلام والبركة والاستغفار.

أي: فعل الصلاة آخر الليل خلافاً لمن زعم رجوعه إلى فعلها أوله صحيحاً بأن «ذلك» إنما يشار بها للبعيد؛ لأنه يشار بها للقريب أيضاً بُعد منزلته كما في: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

(أَفْضَلُ) لما ذكر من شهادة الملائكة لها؛ ولأنها تقع في وقت التجلي الأعظم المتكفل بكل مطلوب ومسئول.

[وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ أَوْتَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَأَوْسَطِهِ وَآخِرِهِ، وَانْتَهَى وَثَرُهُ إِلَى السَّحَرِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

أخرجه مسلم (٧٥٥)، والترمذي (٤٥٥) وقال: حسن غريب، وأحمد (١٤٤٢١)، وابن ماجه (١١٨٧)، والبيهقي (٤٦١٥)، وابن خزيمة (١٠٨٦)، وعبد الرزاق (٤٦٢٣)، وابن أبي شيبة (٦٧٠٧)، وأبو يعلى (٢١٠٦)، وأبو عوانة (٢٩١/٢)، وابن حبان (٢٥٦٥).
أخرجه البخاري (٩٩٦)، ومسلم (١٧٧١)، والترمذي (٤٥٩)، وأحمد (٢٦٤٤١)، والنسائي

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «مِنْ») هي بيان بمعنى تبعية ابتدائية (كُلُّ اللَّيْلِ) أي: أجزائه (أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَأَوْسَطِهِ وَآخِرِهِ) بدل مما قبله بإعادة الجار ولا ينافيه التغيير بالأول والوسط والآخر؛ لأن المراد أجزاء كل من هذه الثلاثة الأقسام المستغرقة لليل فساوت ما قبلها، ويصح كونها بيانية لمعنى البعضية أو لكل بناء على أنها ابتداء (وَأَنْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحَرِ) أي: كان غالب فعله حينئذٍ كما يدل عليه أيضًا روايات أخر، وإنما حملته على هذا ليفيد فائدة تُعلم من سابقه وهو قوله: «وآخره» (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

١٢٦٢ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي بِثَلَاثٍ: صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكَعَتَيِ الضُّحَى، وَأَنْ أَوْتَرَ قَبْلَ أَنْ أُنَامَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي) فعيل بمعنى مفعول؛ أي: وافقته في جلاله وسائرته في طريقه، ومن الحل وهو الطريق في الرمل، أو سددت خلله كما سد خللي، أو انقطعت إليه، ولا ينافي ذلك قوله ﷺ: «لو كنت [متخذًا] خليلًا غير ربي لاتخذت أبا بكر خليلًا، ولكن أخوة الإسلام» أي: لو كنت منقطعًا إلى غير الله تعالى لانقطعت إلى أبي بكر [بكر] ولو اتسع قلبي لغير الله لاتسع؛ أي: نحو ذلك؛ أي: لم يبق فيه موضعًا لغير الله تعالى؛ لأن معنى الخلطة المشار إليه بما ذكرناه الموافق بعضه لقول القائل:

(١٦٩٢)، وابن (١٢٤٢)، والداري (١٦٣٩).

(١) أخرجه البخاري (١٩٨١)، ومسلم (١٧٠٥)، والترمذي (٤٥٧)، وأحمد (٧٦٦٧)، والداري (١٥٠٦).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) أخرجه البخاري (٤٥٤)، ومسلم (٢٣٨٢)، وأحمد (١١١٥٠)، والترمذي (٣٦٦٠) وابن حبان

(٤) سقطت من

المشكاة/ الجزء الخامس

قد تخللت مسلك الروح مني وبهذا سمي الخليل خليلاً
قد يكون من كل من الجانبين وقد يكون من جانب واحد، فالخلة المثبتة هنا
إنما هي من جانب أبي هريرة للنبي ﷺ فلا تقع منه ﷺ لغير ربه تعالى (بِثَلَاثٍ: صِيَامُ
ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ) وأفضلها البيض كما يأتي في الصوم.

(وَرَكَعَتَيِ الضُّحَى) وسيأتي أنهما أقلها (وَأَنْ أُوتِرَ) غير الأسلوب اهتماماً بشأن
الوتر وتحذيراً من خوف ضياعه بالنوم (قَبْلَ أَنْ أَنْامَ) قيل: سببه أنه ﷺ كان يشتغل
أول ليله باستحضاره لمحفوظاته من الأحاديث الكثيرة التي لم تساوه في حفظ مثلها
أكثر الصحابة، فكان يمضي عليه جزء كثير من الليل فلم يطمع في استيقاظه آخره،
فأمره ﷺ بتقديم الوتر كذلك لاشتغاله بما هو أهم وأولى؛ إذ الاشتغال أفضل من صلاة
النافلة كما قاله الشافعي رحمه الله، وبفرض عدم ثبوت هذا بخصوصه يتعين حمل الحديث
ليوافق حديث جابر على أنه لم يطمع في الاستيقاظ آخر الليل كذلك السبب أو
لسبب غيره (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

[عَنْ غُضَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَرَأَيْتِ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ أَمْ فِي آخِرِهِ؟ قَالَتْ: رُبَّمَا اغْتَسَلَ
فِي آخِرِهِ، قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً، قُلْتُ: أَرَأَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ كَانَ يُوتِرُ أَوَّلَ اللَّيْلِ أَمْ فِي آخِرِهِ؟ قَالَتْ: رُبَّمَا أُوتِرَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ وَرُبَّمَا أُوتِرَ فِي آخِرِهِ،
قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً، قُلْتُ: أَرَأَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ
يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ أَمْ يَخْفِتُ؟ قَالَتْ: رُبَّمَا جَهَرَ بِهِ وَرُبَّمَا خَفَتَ، قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ الْفَضْلُ الْأَخِيرُ.]

(عَنْ غُضَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَرَأَيْتِ) أي:

(رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ أَمْ فِي آخِرِهِ؟ قَالَتْ: رُبَّمَا) أوله و(فِي آخِرِهِ، قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ) من هذه النعمة الجليلة والرخصة الواسعة، ومن ثم حمد عليها وبين عظمها وخطرها بقوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً) حيث وسع على الأمة في هذا التكليف بجواز إيقاعه في سائر أجزاء بالذكر؛ لأنه الذي وإلا فالنهار كذلك (قُلْتُ: أَرَأَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ أَوَّلَ اللَّيْلِ أَمْ فِي آخِرِهِ؟ قَالَتْ: رُبَّمَا أَوْتَرُ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ وَرُبَّمَا أَوْتَرُ فِي آخِرِهِ، قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً) قبله.

فإن قلت: ما «ربما» هنا؟

قلت: الذي دلت عليه الأحاديث أنها في الأول من القسمين للتكثير، وفي الثاني منهما للتقليل، فأكثر أحواله ﷺ أنه كان إذا جامع الأول قدم الغسل، وقد يقع تأخره إلى آخر الليل.

(قُلْتُ: أَرَأَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ) يحتمل أن المراد: القراءة في الوتر، ويحتمل أن المراد: مطلق القراءة لا يقيد كونها في صلاة ولا في غيرها، فإن أريد الأول فربما عكس ما مر؛ لأن السنة عندنا الإسرار في قراءة الوتر لا في رمضان، وبفرض ورد خلافه هو لعارض كبيان الجواز أو التعليم، وإن أريد الثاني فالظاهر أن «رُب» فيهما للتكثير؛ إذ كل من الإسرار والجهر لا يقيد صلاة ولا غيرها كثير من أحواله ﷺ ولا دليل على أكثرهما.

يُخْفِتُ؟ قَالَتْ: رُبَّمَا جَهَرَ بِهِ) أي: القرآن المفهوم من القراءة (وَرُبَّمَا خَفَّتْ، قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ الْفَضْلَ الْأَخِيرَ) وهو ما يتعلق بالقراءة.

١٢٦٤ اَوَعَنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: بِكَمْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ؟ قَالَتْ: كَانَ يُوتِرُ بِأَرْبَعٍ وَثَلَاثٍ، وَسِتٍّ وَثَلَاثٍ، وَثَمَانِي وَثَلَاثٍ،

وَعَشْرٍ وَثَلَاثٍ، وَلَمْ يَكُنْ يُوتَرُ بِأَنْقَصَ مِنْ سَبْعٍ، وَلَا بِأَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: بِكَمْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتَرُ؟ قَالَتْ: كَانَ يُوتَرُ بِأَرْبَعٍ وَثَلَاثٍ) ظاهره أنه كان يوصل الأربع ثم يسلم منها ثم يوتر بثلاث موصولة أيضاً، ويحتمل أنه كان يفصل الأربع بل والثلاث أيضاً لكن يلزم على فرض فصل الثلاث كالأربع أنه لا حكمة حينئذٍ في عدولها عن سبع إلى ثلاث وأربع، بخلاف ما إذا جعلنا الأربع مفصولة أو موصولة أو بالعكس، فإن الحكمة حينئذٍ ظاهرة وعلى كل ففي جعلها الأربع من الوتر على ثلاث خلافاً لمن أوجبه.

(وَسِتٌّ وَثَلَاثٍ) أي: تسع، وعدلت عنه لنظير ما في الذي قبله (وَتَمَانِي وَثَلَاثٍ) أي: إحدى عشرة، وعدلت عنه لذلك (وَعَشْرٍ وَثَلَاثٍ) أي: ثلاث عشرة وعدلت عنه لذلك أيضاً، وهذا الاختلاف بحسب اختلاف العوارض له ﷺ لما مر أن أكثر أحواله أنه كان يوتر بإحدى عشرة إلا إذا ضاق الوقت أو بالغ في تطويل القراءة كما في حديث حذيفة، أو نام، أو مرض، أو كبر سنه.

وفي قولها: «وعشر وثلث» دليل لما مرَّ أكثر الوتر ثلاث عشرة يكون حسبت منها ركعتي افتتاح الوتر السابقتان في الحديث.

(وَلَمْ يَكُنْ يُوتَرُ بِأَنْقَصَ مِنْ سَبْعٍ) هذا باعتبار علمهما، فقد صح عنه ﷺ الإيتار بواحدة فردة وبثلاث وبخمس، والحاصل أنه صح عنه ﷺ الإيتار بخمس وبسبع وبتسع موصولة، وبواحدة مسبوقة بعشر مفصولة، فالفصل والوصل بإيتار عنه ﷺ فيما زاد على الثلاث، وأمّا الثلاث فوردت عنه مطلقاً وظاهره أنها موصولة وإن كان اللفظ محتملاً للفصل.

وصَحَّ حديث: «لا توتروا بثلاث وأوتروا بخمس أو سبع، ولا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب» وأخذ منه كثيرون من أئمتنا كراهة وصل الثلاث، ولم ينظروا لإيجاب أبي حنيفة له فيها لضعفه بمخالفته لصريح السنة، كما لم ينظروا لمنعه الزيادة على الثلاث كذلك، وفي أخذهم منه كراهة الثلاث مطلقاً، فالأولى تقييد الثلاث الموصولة بتشهد كما هو ظاهر كلام النووي وغيره، بل قيل: إنها أفضل من المقصود للاتفاق على صحتها؛ ولأنها شرط في صحة الصبح عند أبي حنيفة؛ لوجوب الترتيب عنده، فلا بد من تقدم وتر صحيح، والفصل مبطله عنده. انتهى.

ويرد بأن القفال من أئمتنا يقول ببطلان الموصولة، وبما مر إيجاب أبي حنيفة لذلك مخالف لصريح السنة فلا يراعى.

قال النووي كالإمام: والخلاف في التفصيل بين الفصل والوصل وإنما هو في الثلاث، أمّا ما زاد عليها فالفصل فيه أفضل قطعاً، وإن نقص عدده عن الموصول فيكون الأول أفضل من حيث زيادة الفصل، والثاني أفضل من حيث زيادة العدد.

(وَلَا يَأْكُثَرُ مِنْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ) فمن ثم لم تجز الزيادة عليها بنية الوتر بناء على أنها أكثر الوتر، أمّا على الأصح أن أكثره إحدى عشرة فلا يجوز الزيادة عليها بنية كما مرَّ **(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ).**

١٢٦٥ [وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْوُتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.]

(وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْوُتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) أخذ منه

(١) تقدم تخریجه.

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٢٤)، والنسائي (١٧٢٣)، وابن ماجه (١١٩٠)، وابن حبان (١٧١) والبيهقي في «سننه» (٤٩٧٠).

المشكاة/ الجزء الخامس

ومن الخبر الصحيح أيضًا: «أوتروا فإن الله وتر يحب الوتر» أبو حنيفة رحمته الله وجوب الوتر واعترضه ابن المنذر وغيره بأنه لم يوفقه على وجوبه أحد حتى صاحباه؛ ولأنه لا يقول ببقية الحديث الآتية؛ لأنه يوجب الثلاثة الموصولة ولا يجيز غيرها، وبأن الحق مشترك بين النائب والواجب فلا بد من دليل لخصوص الوجوب؛ أي: على أنه استعمل في غير الواجب في قوله رحمته الله: «حقًا على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة» مصرحة بعدم الوجوب؛ لقوله تعالى: ﴿وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨] إذ مع وجوبه وسطى.

وكقوله رحمته الله لمعاذ بعثه قبيل وفاته لليمن: فأعلمهم صلوات في كل يوم وليلة .
ولمن قال: هل عليّ غيرها؟ أي: الخمس: «لا، إلا أن تطوع» ولمن قال: لا أزيد - أي: على الخمس - ولا أنقص: «أفلق إن صدق» .
وكخبر: «كان يصلي على راحلته الوتر دون المكتوبة» رواها كلها الشيخان، وبأن الحق في الخبر بمعنى المتأكد ندبه، بدليل: «فمن أحب...» .
وأما خبر: «إن الله زادكم صلاة فحافظوا عليها وهي الوتر» فضعيف، وتسليمه يجب تأويله جمعًا بينه وبين تلك الأحاديث.

(١) تقدم تخرجه.

(٢) أخرجه الترمذي (٥٢٨).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٣٠)، وأبو داود (١٥٨٦)، والترمذي (٦٢٧)، وأحمد (٢١٠٣)، والنسائي (٢٥٣٤)، وابن ماجه (١٨٥٥)، والبيهقي في «سننه» (١٣٥١٤) والدارقطني

(٤) أخرجه مالك (٤٢٩)، والبخاري (٣٦٧٨)، ومسلم (١٠٩)، وأبو داود (٣٩١)، والنسائي (٤٦٢)، وابن حبان (٥٤).

(٥) أخرجه البخاري (٩٥٥)، ومسلم (١١٤٥).

(٦) أخرجه أحمد (٢٣٩٠٢)، والطبراني (٢١٦٧)، والحاكم (٦٥١٤).

(فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤْتِرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤْتِرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤْتِرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ) وسند داود صحيح، وصححه ابن حبان والحاكم، وأقرهما النووي في «مجموعه» فقول الذهبي: « إنه موقوف فيه نظر، وقد رجح ابن القطان الرفع وقال: لأنه حفظ ما لم يحفظه من وقفه، واستفيد مما ذكر في الركعة جوازها مفردة بنية الوتر، ويوافقه خبر الشيخين: «إذا خفت الصبح فأوتر بواحدة» .

وخبر مسلم وغيره: «من أحب أن يوتر بواحدة فليفعَل» وما في «جامع» الترمذي و«صحيح» ابن حبان من «أنه ﷺ اقتصر على الإيتار بواحدة» وبهذا رد قول ابن الصلاح: لم يحفظ ذلك. وأما قول أبي حنيفة والنووي: «لا يجوز الإيتار بواحدة» فردوه بأنه لم يقل به أحد غيرهما وغير من تابعهما؛ ولأن خبر «النهي عن البتراء» مرسل، و«جعل الوتر ثلاث كوتر النهار» .

١٢٦٦ [وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَثَرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ، فَأَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ» . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

[وَعَنْ حَارِجَةَ بِنِ حُذَافَةَ ؓ قَالَ: حَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَدَّكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، الْوِتْرُ جَعَلَهُ اللَّهُ لَكُمْ فِيمَا بَيْنَ

(١) أخرجه البخاري (١٠٨٦)، ومسلم (٧٤٩).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٢٤)، والنسائي (١٧٢٣)، وابن حبان (١٧١)، والطبراني (٣٨٦٥)، ولم أقف عليه عند مسلم بلفظه.

(٣) أخرجه الترمذي (٤٦١)، وابن حبان (٢٤٦٧).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) أخرجه أبو داود (١٤١٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤٤٠)، وابن ماجه (١١٦٩)، والحاكم (١١١٨)، وأحمد (١٢٦١)، والترمذي (٤٥٣) وقال: حسن، والضياء (٥٠٨).

صَلَاةُ الْعِشَاءِ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ» . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

- [وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ وَثَرِهِ فَلْيَصِلْ إِذَا أَصْبَحَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مُرْسَلًا.

[وَعَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَأَلْنَا عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يُوتَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأَوَّلَى بِ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وَفِي الثَّانِيَةِ بِ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وَفِي الثَّالِثَةِ بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

١٢٧٠ - [وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَرَى] .

١٢٧١ - [وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي بَرَى بْنِ كَعْبٍ] .

١٢٧٢ - [وَالدَّارِمِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَمْ يَذْكُرُوا: «وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ»].

١٢٧٣ [وَعَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوُتْرِ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَدُلُّ مَنْ وَالَيْتَ، وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالِدَّارِمِيُّ].

(١) أخرجه أبو داود (١٤١٨)، والترمذي (٤٥٢) وقال: غريب، وابن ماجه والدارمي (١٥٧٦)، وابن سعد (١٨٨/٤)، والدارقطني (٣٠/٢)، والحاكم (١١٤٨) وقال: صحيح الإسناد، والبيهقي (٤٢٩١)، والطبراني (٤١٣٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٤٦٦) وقال: هذا أصح.

(٣) أخرجه الترمذي (٤٦٥)، وأبو داود (١٤٢٦).

(٤) أخرجه النسائي (١٦٩٨).

(٥) أخرجه أحمد (٢٦٦٥٧).

(٦) أخرجه الدارمي (١٦٤١).

(٧) وقع هنا سقط في الأصل مقدار صفحة تقريبًا.

[.....] **(وَعَافِي)** من كل نقص ظاهر أو باطن في الدنيا والآخرة، واجعلي مندرجاً ومعدوداً **(فِيْمَنْ عَافِيَتْ)** هم من ذلك، وهم المذكورون **(وَتَوَلَّيْ فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ)** هم كذلك وهم أولئك أيضاً **(وَبَارِكْ لِي فِيمَا)** هي هنا للظرفية متعلقة بالفعل المذكور؛ أي: أوقع ببركتك العظمى لي في كل ما **(أَعْطَيْتَ)** لي من خير الدارين **(وَقِي شَرَّ مَا)** أي: الفعل الذي **(قَضَيْتَ)** به علي، وسره هو ما يقترن به مما يسوله الشيطان والهوى والنفس للإنسان حتى يمنع ثوابه إن كان ابتلاءً، أو يُحْمَل على الاستمرار فيه إن كان معصية، يُمنع كماله إن كان طاعة، تأملت هذا التقرير فإذا علمت أنه يحتاج لقول الشارح.

فإن قلت: سبق أن القضاء من أخص من القدر؛ لأن القدر هو التقدير والقضاء هو التفصيل، والقطع فيما قطع، فكيف يتوقى منه.
قلت: معناه: قني ما حكمت في تقديرك بقضائه كما قيل: أفر من قضاء قدره. انتهى.

على أن ما ذكره يدفع الإشكال؛ إذ ما حكم بقضائه كيف يتوقى منه؟ وليس متفقاً عليه كما مر في باب القدر أن جمعاً قالوا بترادف القضاء والقدر، وجمعاً فرقوا بينهما بغير ما ذكر، فالوجه ما ذكر به كما هو واضح للمتأمل وقع كالتعليل لسؤال ما قبله؛ إذ لا يعطى تلك الأموال المهلمة إلا من كملت فيه حقائق القدرة، ولم يؤخذ منها شيء في غيره **(تَقْضِي)** ما أردته **(وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ)** بشيء.

(إِنَّهُ) أي: الشأن **(لَا يَذِلُّ)** بفتح فكسر، وكذا «يعز» الآتية **(مَنْ وَالَيْتَ)** من عبادك؛ أي: لا يتطرق إليه هوان ولا ذلة في الآخرة أو مطلقاً، فإن ابتلي به وسلط عليه من أهانه وأذله باعتبار الظاهر؛ لأن ذلك غاية الرفعة والعزة عند تعالى وعند أوليائه والعبرة إلا بهم، ومن ثم وقع للأنبياء صلى عليهم من الامتحانات

العجبة ما هو مشهور كـ «قطع رأس زكريا وشرب الخمر عليها رضا لفاسقة تمت ذلك على ملك أحبها» وكـ «ذبح ولده يحيى، صلى الله على نبينا وعليهما وسلم».

زاد البيهقي وكذا الطبراني من عدة طرق (وَلَا يَعْزُّ) أي: في الآخرة؛ أي: مطلقاً أعطى من نعيم الدنيا وملكها ما أُعطي (مَنْ عَادَيْتَ) أي: لكونه لم يمثل أوامرك، ولم يتجنب مناهيك.

وقول بعض أصحابنا في: يعز من عاديت أنه غير مستحسن، إنما هو لكونه لم يطلع هو ومن انتصر له على وروده على الأصحاب ردوا عليه بقوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ﴾ [المتحنة: ١].

وورد عند أبي عاصم بعد ذلك: «نستغفرك ونتوب إليك» .

(تَبَارَكْتَ) تعاضمت (رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ) تباعدت وتزهت عن كل نقص ووصف يليق بكمال ذاتك وباهر جلالك وعزة كبريائك وعلية عظمتك.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ) وهو حديث صحيح، لكن صحَّ أيضاً زيادة واو قبل «أنه» ومن ثم غلط جماعة من الفقهاء حذفوا هذه الواو والفاء قبل «إنك ربنا» بأنه مخالف لما صحَّ، لكن صحَّ أيضاً زيادة واو قبل «إنك» من إثبات الثلاثة، ويسن بالصلاة عليه ﷺ لما في رواية: «وصلى الله على النبي» ويسن زيادة الأول.

قلت: والأصحاب لقولهم: حيث سُنت الصلاة على سنته على الأصحاب بالأولى، ويسن أيضاً زيادة السلام لكرهه إفراد الصلاة عنه.

وروى البيهقي من طرق عن ابن عباس، رضي الله عنهما: إنه ﷺ كان يعلمهم هذا الدعاء ليدعوا به في قنوت الصبح.

وفي رواية: إنه ﷺ كان يقنت في صلاة الصبح ووتر الليل بهؤلاء الكلمات.

قال البيهقي: فدل ذلك على أن تعليم هذا الدعاء وقع لقنوت الوتر والصبح.

وقال في موضع آخر: صح تعليم هذا الدعاء وقع لقنوت صلاة الصبح ولقنوت الوتر. انتهى.

واعلم أن قنوت الوتر مختص عندنا بنصف رمضان صح، كما الحافظ المنذري عن عمر رضي الله عنه: «السنة إذا انتصف رمضان أن يلعن الكفرة في الوتر بعدما يقول: «سمع الله لمن حمده» ومن ثم لما جمع الناس على أبي لم يقنت بهم إلا في النصف الثاني - رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ - والاعتراض على المنذري بأن ما صححه غريب مردود بأنه جاء من طرق أخرى إسنادها حسن.

١٢٧٤ [وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا سَلَّمَ فِي الْوُتْرِ قَالَ: سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَزَادَ: ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يُطِيلُ].

(وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا سَلَّمَ فِي الْوُتْرِ) آخر الوتر أو المراد بالوتر هنا الركعة الأخيرة منه (قَالَ: سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ) أي: البالغ أقصى غايات الطهارة والنزاهة عن كل نقص بل وعن كل وصف ليس فيه غاية الكمال المطلق (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَزَادَ) النسائي في روايته: إنه كان يقول ذلك مَرَّاتٍ يُطِيلُ) أي: يرفع صوته بالثالثة كما أفاده بقوله.

١٢٧٥ [وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَرْزَى عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ: سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ ثَلَاثًا، وَرَفَعَ مِنَ اللَّهِ صَوْتَهُ بِالثَّالِثَةِ^(٢)].

(وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَرْزَى عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ) أي: من الوتر: (سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ ثَلَاثًا وَرَفَعَ مِنَ اللَّهِ صَوْتَهُ بِالثَّالِثَةِ).

١٢٧٦ [وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي آخِرِ وَتْرِهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ

المشكاة/ الجزء الخامس

بِرِضَاكَ مِنْ سُخْطِكَ وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

(وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي آخِرِ وَتْرِهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سُخْطِكَ وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ) وممر شرحه في باب السجود فراجعه فإنه مهم.

ومن هذين الحديثين أخذ أصحابنا يسن ذكر فيهما عقب الوتر في رمضان وغيره ورفع صوته بالثالثة كما رواه أحمد والدارقطني أيضاً، وزاد بعضهم بعد «قدوس»: «والملائكة والروح» وقبل: «لا أحصي ثناء عليك»: «سبحانك» ولم لهما أصلاً في الحديث.

وأخذ من رفع الصوت هنا بما ذكر جواز الذكر برفعه بل استحبابه حيث لا رياء إظهاراً للدين وتعظيماً للسامعين وإيقاظاً لهم من قدرة الغفلة، وإيضالاً لبركة الذكر إلى مقدار ما يبلغ الصوت إليه من الحيوان والحجر والمدر، وطلباً لاقتداء الغير به، وليشهد له يوم القيامة كل رطب ويابس سمع صوته.

قيل: وبعض المشايخ يختار إخفاء الذكر؛ لأنه أبعد من الرياء وهذا يتعلق بالنية. انتهى.

والأصح عندنا أن الإسرار أفضل ما لم في الجهر مصلحة كتعليم، ولم يتأدَّ به الغير، وأمن الرياء ومحل الخلاف حيث لم يرد الجهر وإلا كما في التلبية فهو أفضل قطعاً.

(١) أخرجه أحمد (٧٥١)، وأبو داود (١٤٢٧)، والترمذي (٣٥٦٦)، والنسائي (١٧٤٧)، وابن

(١١٧٩)، وأبو يعلى (٢٧٥)، والحاكم (١١٥٠)، والبيهقي (٤٦٥٠)، والضياء (٦٢٧).

(٢) لم أقف على هذه الرواية.

١٢٧٧ [عن ابن عباس رضي الله عنهما قيل له: هل لك في أمير المؤمنين معاوية ما أوتر بواحدة؟ قال: أصاب، إنه فقيه وفي رواية: قال ابن مليكة: أوتر معاوية بعد العشاء بركة وعنده مولى لابن عباس فأتى ابن عباس فأخبره، فقال: دعه فإنه صحب النبي ﷺ رواه البخاري].

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قيل له: هل لك) إفتاء (في) فعل (أمير المؤمنين معاوية ما أوتر بواحدة) ويصح أن يكون الاستفهام للإنكار؛ أي: هل لك رغبة ومحبة فيه مع إتيانه لهذا الفعل الغير المرض؟

(قال: أصاب) في فعله ذلك واجتهاده في جوازه، فلا ينافي قول بعض أصحابنا: الإيتار بركة على أن غيره أوله بأن مراده أن الاختصار عليها خلاف الأولى؛ لأن فعلها لا ثواب فيه، فالكرهية التي هي بمعنى خلاف الأولى راجعة إلى الاختصار لا إلى الذات (إنه فقيه) ومن ثم كان يرق منبر المدينة إذا سمع عن فقهاء شيئا يخالف السنة، ويقول: يا أهل المدينة، أين رسول الله ﷺ يقول كذا ويفعل كذا.

(وفي رواية: قال ابن مليكة: أوتر معاوية بعد العشاء بركة وعنده مولى لابن عباس فأتى ابن عباس فأخبره، فقال: دعه فإنه صحب النبي ﷺ) أي: والصحابة لا يفعلون شيئاً وقد علموا فيه سنة من النبي ﷺ، وفي هذا وما قبله شهادة من الأمة معاوية رضي الله عنه بفضلته وفقهه واجتهاده وصحته.

ومن ثم سئل ابن المبارك: أيما أفضل معاوية عمر بن عبد العزيز؟ فقال: والله، للغبار الذي دخل أنف فرس معاوية مع رسول الله ﷺ خير من كذا وكذا مثل عمر بن عبد العزيز (رواه البخاري) ومراً أنه صح عنه ﷺ «أنه اقتصر على ركعتي

(١) أخرجه البخاري (٣٧٦٥)، والبيهقي في «سننه» (٤٩٩٣)، والدارقطني (١٦٩٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٦٤)، والبيهقي في «سننه» (٤٩٩٢).

الوتر .

[وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْوُتْرُ حَقٌّ، فَمَنْ لَمْ يُوتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا الْوُتْرُ حَقٌّ فَمَنْ لَمْ يُوتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْوُتْرُ حَقٌّ) مُسَبِّقٌ مَعْنَاهُ، وَأَنَّهُ صَحِيحٌ (فَمَنْ لَمْ يُوتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا الْوُتْرُ حَقٌّ، فَمَنْ لَمْ يُوتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) وَضَعْفُهُ الْأَثْمَةُ وَرَدُّوهُ عَلَى الْحَاكِمِ تَصْحِيحُهُ وَبِفَرْضِ صَحَّتِهِ يَجِبُ تَأْوِيلُهُ جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ عَلَى أَنَّ «لَيْسَ مِنَّا» لَا تَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، بَلْ يُقَالُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ كَقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ اسْتَنْجَى مِنَ الرِّيحِ» فَلَا دَلَالَةَ فِي الْخَبَرِ أَصْلًا، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ مَعْنَى «لَيْسَ مِنَّا» لَيْسَ مِنْ أَهْلِ هَدِينَا وَطَرِيقَتِنَا؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ سَنَةَ مُؤَكَّدَةً شَرْعًا، وَقَدْ جَاءَ فِي تَارِكِ النِّكَاحِ مَعَ الْقُدْرَةِ مَعَ أَنَّهُ سَنَةٌ وَاجِبٌ إِيَّاهَا: «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» .

١٢٧٩ - [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَ) رَاجِعٌ لِلنِّسْيَانِ عَلَى طَرِيقَةِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ الْمَشْهُوشِ (وَإِذَا اسْتَيْقَظَ) مِنْ نَوْمِهِ (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ) وَهُوَ صَرِيحٌ فِي نَدْبِ قِضَاءِ الْوُتْرِ فَاتَ وَنَزَلَ؛ إِذْ لَهُ آخِرٌ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٠٦٩)، وأبو داود والحاكم (١١٤٦)، وابن أبي شيبة (٦٨٦٣)، والبيهقي (٤٢٥١).

(٣) أخرجه ابن عساكر (١١١٥٥).

(٤) أخرجه البخاري (٤٧٧٦)، ومسلم وأحمد (١٣٥٥٨)، والنسائي (٣٢١٧)، وابن حبان (١٤)، والبيهقي (١٣٢٢٦)، وعبد بن حميد (١٣١٨).

(٥) أخرجه الترمذي (٤٦٧)، وابن ماجه (١٢٤٤) ولم أقف عليه عند أبي داود بهذا اللفظ.

[وَعَنْ مَالِكٍ بَلَّغَهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ الْوُتْرِ: أَوَاجِبٌ هُوَ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَوْتَرَ الْمُسْلِمُونَ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يُرَدِّدُ عَلَيْهِ وَعَبْدُ اللَّهِ: أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَوْتَرَ الْمُسْلِمُونَ. رَوَاهُ فِي «الْمَوْطَأِ».]

(وَعَنْ مَالِكٍ بَلَّغَهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ الْوُتْرِ: أَوَاجِبٌ هُوَ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَوْتَرَ الْمُسْلِمُونَ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يُرَدِّدُ عَلَيْهِ وَعَبْدُ اللَّهِ: أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَوْتَرَ الْمُسْلِمُونَ. رَوَاهُ فِي «الْمَوْطَأِ») وليس فيه

بالجوب ولا بعده، فكأنه يتضح أحدهما حتى يخبره به، وإنما أخبره بفعله ﷺ له هو والمسلمون، وهذا يحتمل الوجوب ويحتمل الندب إلا عند جمع من أهل الأصول، وأنه للوجوب بناء على أن الأصل فيما فعله ﷺ وداوم عليه الوجوب، ومحله حيث لم يرد ما يصرفه إلى الندب، وهنا صحح ذلك كما مرَّ مستوفى على أنه سيأتي عن ابن عمر: «إنه أوتر بواحدة» وأبو حنيفة لا يقول بذلك.

١٢٨١ - [وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ يَقْرَأُ فِيهِنَّ بِتِسْعِ سُورٍ مِنَ الْمُفْصَلِ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ بِثَلَاثِ سُورٍ آخِرُهُنَّ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾]

(وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ يَقْرَأُ فِيهِنَّ بِتِسْعِ سُورٍ مِنَ الْمُفْصَلِ) وسبق أن أوله الحجرات على الأصح من عشرة (يَقْرَأُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ بِثَلَاثِ سُورٍ آخِرُهُنَّ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾) واستفيد منه ندب جمع أكثر من سورة في ركعة، ويؤيده ما مرَّ آخر الفصل الأول من باب صلاة الليل: «إنه ﷺ كان يفرق بين سورتين من عشرين سورة من المفصل في كل ركعة» .

وقد نقل البيهقي عن الربيع أنه قال: قلت للشافعي: أتستحب الجمع بين السور؟

(١) أخرجه مالك (٢٧١)، وأحمد (٤٩٣٩).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه أحمد (٦٨٩)، والترمذي (٤٦٢)، والطبراني (٢٧٧/٨).

(٤) تقدم تخريجه.

المشكاة/ الجزء الخامس

فقال: نعم وأفعله، واستدل له بالحديث المذكور وقوله: «آخَرُهُنَّ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾»
يحتمل أنه كان في كل من الثلاث يقرأ سورتين، ويختتم بـ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ويحتمل
أنه لم يفعل ذلك إلا في الأخيرة، وعلى الاحتمال الأول يستفاد منه أنه لا بأس بتكرير
السور في ركعتين، وبوفاقا ما صحَّ «إِنَّهُ ﷺ قَرَأَ فِي الصُّبْحِ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ في الركعتين
كليهما» .

وأما قول ابن السلام: «ليس تكرير سورة الإخلاص في التراويح مسنونًا»
فلا ينافي ذلك؛ لأن مراده أن تكرير سورة «الإخلاص» بخصوصها غير مسنون،
ويوافقه قول ابن الصلاح فيمن صلاها بالقرآن كله في جميع الشهر: ومن قرأ في كل
ركعة الإخلاص ثلاثًا الأول أفضل؛ لأنه أشبه بالسنة.

أَوْعَنَ نَافِعٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ بِمَكَّةَ وَالسَّمَاءُ مُغِيْمَةً، فَخَشِيَ
الصُّبْحَ فَأَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْكَشَفَ الْغَيْمُ فَرَأَى أَنَّ عَلَيْهِ لَيْلًا فَتَشَفَّعَ بِوَاحِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى
رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فَلَمَّا خَشِيَ الصُّبْحَ أَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ . رَوَاهُ مَالِكٌ .

(وَعَنَ نَافِعٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ بِمَكَّةَ وَالسَّمَاءُ مُغِيْمَةً) أي: مغطاة بالغيمة
من أغمى وغمى فهو مغمي ومغمى ستره غيم (فَخَشِيَ الصُّبْحَ فَأَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ،
ثُمَّ انْكَشَفَ الْغَيْمُ) المفهوم من مغيمه (فَرَأَى أَنَّ عَلَيْهِ) بقي منه بقية تسع كمال
(لَيْلًا فَتَشَفَّعَ بِوَاحِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فَلَمَّا خَشِيَ الصُّبْحَ أَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ.
رَوَاهُ مَالِكٌ) وأخذ جماعة منا ومن غيرنا من «شفعه بركعة» السنة لمن يريد تهجدًا
بعد الوتر أن ينقصه بأن يصلي أول تهجده ركعة ليصير وتره شفعا ثم يوتر آخر صلاته.
واحتجوا بخبر: وتران في ليلة» حسنه الترمذي مع خبر مسلم: «اجعلوا آخر

(١) تقدم تخرجه.

(٢) أخرجه أبو داود

(٣) أخرجه مالك (٢٧٣).

(٤) أخرجه الطيالسي (١٠٩٥)، وأحمد (١٦٣٣٩)، وأبو داود (١٤٣٩)، والترمذي (٤٧٠) وقال:

بالليل وترًا» وإلى أكثر أصحابنا ذلك وعملوا من الحديثين فقالوا:
يسن ألا يعيد الوتر عملاً بالحديث الأول وألا يتنفل بعد وتره عملاً بالحديث الثاني.....
[وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا
فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ قَدْرُ مَا يَكُونُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً قَامَ وَقَرَأَ
وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ يَفْعَلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].
[وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ
الْوُتْرِ رَكْعَتَيْنِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ ابْنُ مَاجَهَ: «خَفِيفَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ» .
[وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ
بِوَاحِدَةٍ، ثُمَّ يَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ يَقْرَأُ فِيهِمَا وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَرَكَعَ . رَوَاهُ
ابْنُ مَاجَهَ].
[وَعَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ هَذَا السَّهَرُ جَهْدٌ وَثَقُلَ، فَإِذَا أُوتِرَ
أَحَدُكُمْ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ، فَإِنْ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا كَانَتْ لَهُ . رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ].
[وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّيهِمَا بَعْدَ الْوُتْرِ وَهُوَ جَالِسٌ، يَقْرَأُ
فِيهِمَا: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١] وَ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]
رَوَاهُ أَحْمَدُ].

غريب، والنسائي (١٦٧٩)، وابن
حبان (٢٤٤٩)، والطحاوي (٣٤٢/١).

(١)

أخرجه مالك (٣١٣)، ومسلم (١٧٣٩)، وأبو داود (٩٥٥)، والترمذي (٣٧٥)، والنسائي (١٦٥٩).

(٣) أخرجه الترمذي (٤٧٣)، وابن ماجه (١٢٥١)، والدارقطني (١٧٢١).

(٤) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (١٢٥٢).

(٥) أخرجه الدارمي في «سننه» (١٦٤٧).

(٦) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٢٩٠٥).

باب القنوت

الفصل الأول

١٢٨٨ - [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى أَحَدٍ أَوْ يَدْعُوَ لِأَحَدٍ قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، قَرَبًا قَالَ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَاجْعَلْهَا سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفُ» يَجْهَرُ بِذَلِكَ، وَكَانَ يَقُولُ فِي بَعْضِ صَلَاتِهِ: «اللَّهُمَّ الْعَنْ فُلَانًا وَفُلَانًا» لِأَحْيَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ...» [آل عمران: ١٢٨]. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى أَحَدٍ]

لضرورة (أَوْ يَدْعُوَ لِأَحَدٍ) أي: لنفعه (قَنَتَ) وهو يحتمل التخصيص بالصبح أو تعميم الصلوات وهو الأظهر.

قال ابن حجر: أخذ منه الشافعي أنه يسن القنوت في أخيرة سائر المكتوبات للنازلة التي تنزل بالمسلمين عامة كوباء وقحط وطاعون، وخاصة ببعضهم كأسر العالم أو الشجاع ممن تعدى نفعه، وقول الطحاوي لم يقل به فيها غير الشافعي غلط منه، بل قنت علي رضي الله عنه في المغرب بصفين. ونسبة هذا القول إلى الطحاوي على هذا المنوال غلط؛ إذ طبق علماؤنا على جواز القنوت عند النازلة.

قال البيهقي: صحَّ أنه ﷺ قنت قبل الركوع رواة القنوت بعده أكثر وأحفظ، فهو أولى، وعليه درج الفقهاء الراشدون في أشهر الروايات عنهم وأكثرها.

قال ابن وقول الباقلاني يمتنع على المجتهد عند تعارض الترجيح
بظني ككثرة الرواة أو الأدلة أو كثرة أوصافهم، بخلاف القطعي كتقديم النص على
القياس اختيار له. قلت: بل هو المختار عند الخيار كما صرح به ابن الهمام، وسماه
المذهب المنصور.

(فَرَبَّمَا قَالَ) أي: النبي (إِذَا قَالَ) وأبعد ابن قال: أي قال أبو هريرة
في روايته: النبي: (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، اللَّهُمَّ أَنْجِ) أمر من
الإنجاء؛ أي: خلص (الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ) هو أخو خالد أسر يوم بدر كافرًا، فلما
فدى أسلم، ف قيل له: هلا أسلمت قبل تفتدي؟ فقال: كرهت أن يظن بي أنني إنما
أسلمت جزعًا، فحبس بمكة ثم أفلت من أسرهم بدعائه ﷺ ولحق بالنبي (وَسَلَّمَ بْنَ
بفتح وهو أخو أبي جهل أسلم قديمًا، وعذب في الله ومنع من الهجرة
إلى المدينة (وَعَيَّاشَ) بفتح العين المهملة وتشديد التحتية (ابْنَ أَبِي رَيْعَةَ) وهو أخو
أبي جهل لأمه أسلم قديمًا، فأوثقه أبو جهل بمكة، وهؤلاء الثلاثة جدهم المغيرة،
وهم أسباط كل واحد ابن عم الآخر دعا لهم ﷺ بالنجاة من أسر كفار مكة
وقهرهم].

(اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ) بفتح فسكون ففتح أصلها الدوس بالقدم المستلزم
للاستقصاء في هلاك المطول واستهانتة، ومن ثم كنى بها عن أخذهم أخذًا شديدًا
وهلاكهم هلاكًا مستأصلًا بتسليطه ﷺ ونصره عليهم (عَلَى مَضَرَ) لقريش
وغيرهم.

الأوطئة أو التي هي مستمررون فيها على وعنادهم،
وهي وإن لم يجر لها ذكر لكن دل عليها قوله: (سِنِينَ) جمع سنة وهي العام المقحط
غلب عليها ذلك كالنجم للثريا (كَسَنِي يَوْسُفَ) وهي السبع الشداد لشدة ما أصابهم
من القحط المهلك؛ أي: اجعلها مثلها في القحط وامتداد زمان المحنة والبلاء غاية

المشكاة/ الجزء الخامس

الشدة، وجمعها بالواو أو الياء والنون شاذ قياسًا لفقد بعض شروط السلامة فيه.

(يَجْهَرُ بِذَلِكَ) بهذا أخذ أئمتنا فقالوا: يندب للإمام الجهر في قنوت النازلة وإن كانت المكتوبة سرية كالعصرين **(وَكَانَ يَقُولُ فِي بَعْضِ صَلَاتِهِ: اللَّهُمَّ الْعَنْ فُلَانًا وَفُلَانًا لِأَحْيَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ)** أي: أبعدهم واطردهم عن رحمتك، وهذا يستلزم الدعاء بالإماتة على الكفر، ومن ثم لم تجز لنا الدية على من علم موته أو أنه سيموت كافرًا.

فإن قلت: فلانًا يقضي أنه ذكره بأعلامهم وقوله: «لأحياء من العرب» يقضي ذكرهم بذكر قبائلهم، ويؤيد هذا الثاني في قوله في الرواية الآتية: «على أحياء من بني سليم على رجل... إلخ» .

قلت: لا مانع أنه ذكر أعلامًا خاصة ثم قبائلهم العامة، أو أنه أراد بـ«فلانًا وفلانًا» القبائل أنفسها بدليل قوله: «لأحياء» المتعلق بمحذوف، أو قال ذلك الأحياء؛ أي: عنهم ثم استمر ذلك منه.

(حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ») أي: هداية الخلق وإهلاك الأعداء وإماتتهم على الكفر **(«شَيْءٌ»)** وإنما ذلك إلى الله وحده، فإما أن يتوب عليهم بتوفيقهم للإسلام، وإما أن يهلكهم بإماتتهم على الكفر وتسليطك عليهم، وإما أنت فعبد الله أرسلك لإنذارهم ومجاهدتهم **(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)** واستفيد منه أنه يجوز في الصلاة الدعاء على قوم بأعيانهم وعلى الظلمة والمفسدين.

[وَعَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْقُنُوتِ كَانَ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: قَبْلَهُ، إِنَّمَا قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا أَنَّهُ كَانَ بَعَثَ أَنَسًا يَقَالُ لَهُمُ: الْقُرَاءُ، سَبْعُونَ رَجُلًا فَأَصِيبُوا، فَقَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَعَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْقُنُوتِ) الصبح والنازلة

أخرجه البخاري (٣١٧٠)، وأبو داود (١٤٤٥).

أخرجه البخاري (١٠٠٢)، ومسلم (١٥٨١)، وأحمد (١٣٠٤٢)، والبيهقي في «سننه» (٣٢٥١).

(كَانَ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: قَبْلَهُ) مرَّ أنه قبله وبعده في الصباح وغيرها، وإن روايته بعده أكثر وأشهر، وعضدهم عمل الخلفاء الراشدين (إِنَّمَا قَتَتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا أَنَّهُ) تعليلاً للتحديد بالشهر (كَانَ بَعَثَ) إلى أهل نجد في السنة الرابعة لإقراء القرآن ولدعاية الإسلام (أَنَاسًا يُقَالُ لَهُمُ الْقُرَّاءُ سَبْعُونَ رَجُلًا) كانوا من أهل الصفة الملازمين لرسول الله ﷺ لطلب العلم وقراءة القرآن والتفقه في الدين، ومع ذلك كانوا ردًا للمسلمين إذا نزلت بهم نازلة لوصولهم غاية بالغة من الشجاعة، وكانوا يحتطبون بالنهار ويشترون به الطعام لأهل الصفة ويقرءون ويصلون الليل.

واعلم أن أصحاب الصفة المراد بهم أطلقوا قوم فقراء غرباء زهاد كانوا يأوون في صفة آخر مسجده ﷺ بظلل يبيتون فيها يكثرون بمن تقدم حتى كانوا سبعين، ويقلون بمن يموت أو يسافر أو يتزوج بيئر معونة موضع ببلاد هذيل بين مكة وعسفان؛ لأنهم لما نزلوا بها فصدّهم عامر بن الطفيل العامري اللعين بمائة مات كافرًا وليس عامر بن الطفيل الأسلمي، فإن ذاك كان صحابيًّا في أحياء من سليم أو هم رعل وذكوان وعصبة، وقتلوه حتى قتلوه ولم ينبج منهم إلا كعب بن زيد الأنصاري البخاري تخلص وبه رمق ثم استشهد في الخندق ﷺ، ومنهم عامر بن فهيرة ولم يوجد جسده دفنته الملائكة قال: ما رأيت رسول ﷺ وجد على أحد ما وجد عليهم.

(فَقَتَتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ) أي: يدفع تمردهم على المسلمين ولما كان هذا قد الدعاء للقائلين بالهداية، جاء التعبير في رواية بـ«لهم» أو «هي» بمعنى عليهم على حد «وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا» [الإسراء: ٧] ويجبر مصيبة المسلمين باستخلاف مثل أولئك المقتولين فيهم مجمعهم أفضل الخصال من قراءة القرآن والشجاعة بالحرب بالنظر بالمقتولين؛ لأنه لا تداركهم عَلَيْهِ)

المشكاة/ الجزء الخامس

وفي رواية لهما: «ثم تركه» وهو بصريح بما أفهمه ما قبله ولا دليل فيه لعدم ندب القنوت في الصبح الذي يجري عليه أكثر العلماء لما يأتي، ومذهبنا كأكثر السلف وآخرين من الخلف.

وصحَّ عن الخلفاء الأربعة وابن عباس رضي الله عنهما ندب بخبر أنس نفسه رضي الله عنه: «إنه ﷺ قنت شهرًا يدعو عليهم ثم تركه، وأمَّا في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا» رواه جماعة من طرق بأسانيد صحيحة.

وروى مسلم: «إنه ﷺ كان يقنت في الصبح والمغرب» ولا خلاف في تركه في المغرب؛ لأن الإجماع دلَّ على نسخه فيها.

وأما رواية: «تركه» فالمراد ترك الدعاء عليهم جميع القنوت أو ترك القنوت في غير الصبح كما بينه خبر أنس السابق فإنه مفصل، فيقضى به على هذا المَجْمَل، ويوافقه رواية الشيخين أيضًا: «ثم ترك الدعاء لهم» وسيأتي تنتمه.

(الفصل الثاني)

[عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا مُتَتَابِعًا فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ سُلَيْمٍ عَلَى رِغْلٍ وَذُكُوانٍ وَعُصَيَّةٍ وَيَوْمَ مَنْ خَلَفَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا مُتَتَابِعًا فِي

(١) أخرجه البخاري (٤٥٦٠)، ومسلم (١٥٧٢)، وأحمد (٧٦٧٣)، والنسائي (١٠٨٢)، والدارمي (١٦٨٤)، والبيهقي (٣٢٠٩).

(٢) أخرجه البيهقي في «سننه» (٣٢٢٩)، والدارقطني (١٧١٢).

(٣) أخرجه مسلم (١٥٨٧)، والنسائي (١٠٨٤)، وأحمد (١٩١٦١)، والدارقطني (١٧٠٤).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) أخرجه أبو داود (١٤٤٥)، وأحمد (٢٧٩٨)، والبيهقي في «سننه» (٣٢٧٨).

الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ربنا الحمد مر آنفا مع بيان ما يؤخذ منه (مِنَ الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ سُلَيْمٍ عَلَى رِعْلٍ) بدل مما قبله [إيعادة] الجار وهو بكسر وسكون المهملة بطن من بني سليم ينسبون إلى رعل بن عوف بن مالك (وَذَكَوَانَ) بطن من بني سليم أيضًا ينسبون إلى ذكوان بن ثعلبة (وَعُصَيَّةً) من بني سليم نسبه.

وقع في «صحيح مسلم» عن أنس أيضًا: «دعا ﷺ على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثين صباحًا يدعو على رعل ولحيان وعصية عصت الله ورسوله» فاعترض ذكر لحيان هنا، فإنه يوهم أنهم ممن أصاب القراء يومئذٍ، وليس كذلك وإنما الذي أصابهم لحيان بعث الرجيع، وإنما أتى الخبر إلى رسول الله ﷺ عنهم كلهم في وقت واحد فدعا على الذين أصابوا أصحابه في الموضعين دعاء واحد.

وسبب هذا البعث: إن قومًا من عضل والقارة طلبوا من النبي ﷺ يرسل معهم من يفقههم فبعث معهم ستة من أصحابه وأمر عليهم عاصم بن ثابت فخرجوا حتى أتوا على الرجيع كما هذيل بالهداة بين عسفان ومكة، فأتاهم بنو لحيان بطن من هذيل فقتلوا عاصمًا؛ لأنه لم ينزل على دارهم وأسروا خبيبًا وزيد بن السدانة فباعوهم بمكة، وترجمة البخاري توهم أيضًا أن بعث الرجيع وبئر معونة شيء واحد، وليس ذلك كما تقرر وإنما أدجمهما معًا لقربها منها، بل جاء في رواية: «إن كلا منهما جاء في شهر واحد هو صفر على رأس ستة وثلاثين شهرًا من الهجرة».

(وَيُؤْمِنُ مَنْ خَلَقَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) وهو صريح في ندب قنوت النازلة، وأنه يكون في جميع الصلوات الخمس، وأنه بعد ركوع الأخيرة منها، وأن الإمام يجهر به، وأن المأمومين يؤمنون على دعائه وكل ذلك مذهبنا كما مر، نعم يسن.

وقيل: يجب مراجعة الأعظم أو نائبه بالتشبه للجوامع ونحوها؛ لأنه في

(١) الأصل: «إيدغام».

(٢) أخرجه البخاري (٤٠٩٥)، ومسلم (١٥٧٧)، وابن حبان (٥٠٨).

المشكاة/ الجزء الخامس

نحو القحط ربما كان سبباً لزيادته وفي الخوف ربما كان سبباً لمزيد الجزع والفشل، ومتى أمر به الإمام وجب كصوم الاستسقاء أو نهى عنه حرمت [المجاهرة] به لشق العصا وخوف الفتنة.

- **أَنَسَ ۞ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَتْ شَهْرًا وَتَرَكَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.**

وَعَنْ أَنَسٍ ۞ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَتْ شَهْرًا وَتَرَكَهُ مرّ بيان معناه قريباً **(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ).**

١٢٩٢ **وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ، إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ هَاهُنَا بِالْكُوفَةِ نَحْوًا مِنْ خَمْسِ سِنِينَ كَانُوا يَقْتُلُونَ؟ قَالَ: أَيُّ بُنَيِّ مُحَدَّثٍ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.**

(وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي) واسمه: طارق بن أشيم **(يَا أَبَتِ)** وهي تاء الوحدة لقلبها هاء كما في «شاة» عن ياء الإضافة بجامع أن كلاً زيادة في آخر الاسم وكسرت [...] **(إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ)** بالمدينة كثيراً **(و)** صليت خلف **(عَلِيٌّ هَاهُنَا بِالْكُوفَةِ نَحْوًا مِنْ خَمْسِ سِنِينَ)** هي في الحقيقة أربع سنين وأشهر **(كَانُوا)** يأتیان الهمزة كما في الترمذي وغيره، وحذفت في نسخ المصاييح **(يَقْتُلُونَ)** في صبح أو غيره **(قَالَ: أَيُّ بُنَيِّ مُحَدَّثٍ)** أي: من جهة التابعين **(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ).**

وأجاب عنه أئمتنا بأن الذين أثبتوه معهم زيادة علم، فوجب تقديمهم سيما

(١) في الأصل: «المجاهرة».

(٢) أخرجه مسلم (١٥٨٦)، وأبو داود (١٤٤٧)، وأحمد (١٣٣٣١)، والنسائي (١٠٨٧).

(٣) أخرجه الترمذي (٤٠٤)، وأحمد (٢٧٩٧١)، وابن ماجه (١٢٩٩)، ولم أقف عليه عند بهذا اللفظ.

(٤) غير واضح في الأصل.

وهم أكثر، وما روي عن ابن مسعود: «إنه ﷺ لم يقنت في شيء من صلاته» جدًا.

وكذا ما روي ابن عباس أنه بدعة.

وكذا ما روي عن أم سلمة «إنه ﷺ نهى عن القنوت في الصبح» فهذه كلها ضعيفة.

ومما يرد ما ذكر عن ابن عباس ما رواه البيهقي عنه من طرق: «إنه ﷺ كان يعلمهم اللهم اهديني فيمن هديت... إلخ» السابق يدعوه في قنوت الصبح، وقول ابن عمر ما أحفظه عن أحد من أصحابنا معارض بمن حفظه وهو أسن منه وأكثر عددًا، فقد مر عليه سيما وهو نافٍ وغيره مثبت، واختص الصبح به؛ لأنها أقصر الفرائض فكانت بالزيادة أليق وليعود على نومه بالبركة لما فيه من الذلة والخضوع.

١٢٩٣ [عَنِ الْحُسَيْنِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَمَعَ النَّاسَ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ، فَكَانَ يُصَلِّي لَهُمْ عِشْرِينَ لَيْلَةً وَلَا يَقْنُتُ بِهِمْ إِلَّا فِي التَّصْفِ الْبَاقِي مِنْ رَمَضَانَ، فَإِذَا كَانَتِ الْعَشْرُ الْأَوَاخِرُ يَتَخَلَّفُ، فَصَلَّى فِي بَيْتِهِ، فَكَانُوا يَقُولُونَ: أَبَقَ أَبِي . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(عَنِ الْحُسَيْنِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَمَعَ النَّاسَ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ) أي: الرجال وأما النساء فجمعهن على سليمان بن أبي ختمة كما يأتي (فَكَانَ يُصَلِّي لَهُمْ عِشْرِينَ لَيْلَةً وَلَا يَقْنُتُ بِهِمْ) في الوتر (إِلَّا فِي التَّصْفِ الْبَاقِي مِنْ رَمَضَانَ) يوافقه ما مر بسند

أو حسن عن عمر ؓ: «السنة إذا انتصف رمضان يلعن الكفرة في فمن ثم كان الأصح عندنا أنه لا يشرع القنوت في الوتر إلا في نصف رمضان الثاني (فَإِذَا كَانَتِ الْعَشْرُ الْأَوَاخِرُ يَتَخَلَّفُ) وفي نسخة: «يخلف».

(١) أخرجه ابن أبي شيبة

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه أبو داود (١٤٣١)، والبيهقي في «سننه» (٤٨١٤).

المشكاة/ الجزء الخامس

(فَصَلَّى فِي بَيْتِهِ، فَكَانُوا يَقُولُونَ: أَبَقَ أَبِي) أي: هرب عنا وكان عذره أنه كان يؤثر التخلي في هذا العشر الذي لا أفضل منه ليعود عليه من الكمال في خلوته فيه ما لا يعود عليه في المحافظة وعذرهم في التعبير عن فعله هذا بالإباق أن فيه إما مخالفة لأبي عمران وتفريقاً للناس وتركاً لسنة إحياء جماعة التراويح لما يأتي أن الناس كانوا متفرقين حتى جمعهم عمر، وكان إذا رآهم مجتمعين يعجبه ذلك ويقول: «نعمت البدعة هي» أي: اجتماعهم.

والحاصل: إن أبي مجتهد رأى فضيلة الاعتزال عنهم في العشر الأخير تأسيًا به ﷺ كما يأتي قريبًا، وسيأتي أن تميمًا كان يصلي بدله فلعله حوّل عليه في العشر الأخير ليتفرغ لنفسه، وهم مجتهدون رأوا أن الأولى ألا يعتزل عنهم ليسمعهم القرآن ويسري إليهم سره منه، فإنه ﷺ ما قرأ شيئًا من القرآن على أحد غير أبي قرأ عليه سورة «الم يكن» بعد أن أعلمه أن الله أمره أن يقرأها عليه، فكل معذور فيما رأى وإن كان المجتهد لا ينكر على مجتهد؛ لأن قولهم لم يكن إنكار عليه، بل لبيان الأولى في اعتقادهم وإن بالغوا بالتعبير عنه بالإباق **(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ).**

١٢٩٤ [وَسَيَلَّ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ الْقُنُوتِ، فَقَالَ: قَنْتَ رَسُولَ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ، وَفِي رِوَايَةٍ: قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ. رَوَاهُ أَبُو مَاجَهَ].

(وَسَيَلَّ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ الْقُنُوتِ) أهو قبل الركوع بعده؟ (فَقَالَ: قَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ، وَفِي رِوَايَةٍ: قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ. رَوَاهُ أَبُو مَاجَهَ) ومَرَّ كلاً صح عنه ﷺ مع بيان وجه تقديم ما بعده.

(باب قيام شهر رمضان)

(الفصل الأول)

- [عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً فِي الْمَسْجِدِ مِنْ حَصِيرٍ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا لَيَالِي حَتَّى اجْتَمَعَ إِلَيْهِ نَاسٌ، ثُمَّ فَقَدُوا صَوْتَهُ لَيْلَةً فَظَنُّوا أَنَّهُ قَدْ نَامَ، فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَتَنَحَّنَحُ لِيُخْرِجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: مَا زَالَ بِكُمْ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنْ صَنِيعِكُمْ، حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ، وَلَوْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ مَا قُمْتُمْ بِهِ، فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ) فِي رَمَضَانَ (حُجْرَةً

فِي الْمَسْجِدِ مِنْ حَصِيرٍ) أَي: الذي يجلس فيه بحصير يستريحه من الناس لما في الخلوة من الأسرار والكمالات التي لا توجد في [المخالطة] والقول بأن الاختلاط بالناس أفضل من اعتزالهم الدائم، أمّا الاعتزال عنهم في أوقات فاضلة أو من شأنها الاعتزال فيها ولا ضرورة بهم إلى المعتزل في وقت اعتزاله، وإن اضطروا إليه أمكنهم سؤاله والفوز بأمرهم منه، أو لتعليمهم إثارة الاعتزال في مثل العشرة الأخيرة.

فذلك مما ينبغي ألا يطرقه خلاف في أنه أفضل من المخالطة، وهذا ظاهر لا غبار عليه، ويؤخذ منه جواز اتخاذ الحجرة في المسجد من حصير أو نحوه، لكن يشترط كما هو ظاهر ألا يحجر على أكثر مما يسعه وإلا حرم؛ لأن أخذه أكثر من ذلك فيه تضيق على المصلين، لكن ينبغي أن محله إن كان ثم من يحتاج لذلك المحل ولو نادراً، أمّا لو علم بالعادة أن الناس وإن كثروا في المسجد لا يحتاجون لما أخذه فلا

(١) أخرجه البخاري (٧٢٩٠)، ومسلم (١٨٦٢)، وأحمد (٢٢٢٠٣)، والنسائي (١٦١٠)، والبيهقي (٥٤٤٢) «سننه».

(٢) في الأصل: «المحافظة».

المشكاة/ الجزء الخامس

تتجه الحرمه حينئذ.

(فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا لَيَالِي حَتَّى اجْتَمَعَ إِلَيْهِ نَاسٌ) فائتموا به كما بينته رواية عن عائشة في «الصحيحين»: «إنه ﷺ صلى التراويح فصلوها معه، ثم تأخر وصلى في بيته باقي الشهر».

وقول بعض أئمتنا: «إنه صلى بالناس عشرين ركعة سوى الوتر». أو مما رواه البيهقي: «إنه صلى بهم عشر ركعات بعشر تسليمات ليلتين ولم يخرج في الثالثة» ولكن الروايات ضعيفة.

وفي «صحيحي» ابني خزيمة وحبان: «إنه صلى بهم ثماني ركعات والوتر» أجمع الصحابة رضي الله عنهم على أن التراويح عشرون ركعة وذلك يؤيد الخبرين، وصح أنهم كانوا يقومون على عهد عمر في شهر رمضان بعشرين ركعة، كما يأتي. قال الحلبي: وأسن كونها عشرين أن الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات فضوّعت؛ لأنه وقت جد وشهر نعم.

قال أصحابنا: جوز لأهل المدينة النبوية - شرفها تعالى - وأنه عليه الصلاة والسلام فعله أفضل الصلاة والسلام فعلها ستاً وثلاثين. قال الشافعي: لهم أحب إلي.

قال أصحابنا: ولغير أهل المدينة التأسي بهم في الست والثلاثين، ورد بأن لهم شرفاً اقتضى أن تنافسوا به أهل مكة، فإنهم جعلوا الستة عشر في مقابلة طواف أهل مكة سبعا بين كل ترويحتين وقيل غير ذلك.

(ثُمَّ فَقَدُوا صَوْتَهُ لَيْلَةً وَظَنُّوا أَنَّهُ قَدْ نَامَ، فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَتَنَحَّحُ لِيُخْرِجَ إِلَيْهِمْ) فيه دليل لما اعتيد في بعض النواحي من التنحح إشارة إلى الاستئذان في دخول

لم أقف عليه هكذا، قال التَّوَوُّيُّ في (المجموع): مَذْهَبُنَا: أَنَّهَا عِشْرُونَ رُكْعَةً بِعِشْرِ تَسْلِيمَاتٍ غَيْرِ الْوُتْرِ.

أخرجه ابن خزيمة (١٠٠٥).

أو الإعلام بوجود التنحج بالباب؛ أي: بطلبه خروج من قصده إليه أو ذلك.

(فَقَالَ) لهم: (مَا زَالَ بِكُمْ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنْ) بيان للذي (صَنِّعَكُمْ) أي: لم على الوصف عليه، وهو شدة صلاة التراويح في الجماعة (حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ) أي: يُفرض (عَلَيْكُمْ) فعلها في الجماعة أو لا يقيد (وَلَوْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ) ذلك (فَمُتُّم بِهِ) لعجزكم عنه.

قال بعض أئمتنا: ومعنى خشية الافتراض هنا: خشية توهمه، وما ذكره بعيد من السياق، فإنه قاض بأنه إنما خشي حقيقة الافتراض عليه، فمعناه: إنه خشي يكون افتراضهما معلماً في اللوح المحفوظ على دوام إظهارها جماعة، ولم يخش ذلك في غيرها لعلمه بعدم التعليق.

لا يقال: ينافي هذه الخشية ما ﷺ ليلة الإسراء أنه لا يزداد على الخمس؛ - - نقول: لا ينافيها؛ لأن المنفي ليلة الإسراء صلاة كالخمس في التأكيد والتكرار كل يوم وليلة، وهذه ليست كذلك، فخشي يكون كالوتر والعديد عند بوجوبها.

(فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ) التراويح وغيرها كما يدل عليه الاستثناء الآتي (بُيُوتِكُمْ) فاستمروا كذلك زمنه ﷺ وزمن خلافة أبي بكر وصدرًا من خلافة ﷺ، ثم جمع عمر الرجال على أبي والنساء على سليمان بن أبي خثمة. وفي رواية: «إنه أمر أئبياً وتميماً أن يقوموا للناس» فكان القارئ يقرأ بالمائتين حتى كنا نعتمد على العصا من طول القيام، وكان عمر ﷺ يقول في جمعه الناس على جماعة واحدة: «نعمت البدعة هي» وإنما سماها بدعة باعتبار صورتها، فإن هذا الإجماع محدث بعده ﷺ.

وأما باعتبار الحقيقة فليست بدعة؛ لأنه ﷺ إنما أمرهم بصلاتها في بيوتهم

لعلة هي خشية الاختلاط وقد زالت بموته ﷺ، ولم يأمر بها أبو ﷺ؛ لأنه كان مشغولاً بما هو أهم منها، وكذلك عمر أوائل خلافته، ومن ثم قال النووي: الصحيح باتفاق أصحابنا أن الجماعة فيها أفضل، بل ادعى بعضهم الإجماع فيه؛ أي: إجماع الصحابة على ما قاله بعض الأئمة.

وخالفه البيهقي فقال: لم^(١) عليها كلهم، بل أكثرهم.

(فَإِنْ أَفْضَلَ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وبه أخذ أئمتنا فقالوا: يُسن فعل النوافل التي يُسن فيها الجماعة في البيت، فهو أفضل منه في المسجد ولو الكعبة والروضة الشريفة؛ لأن في فضيلة الاتباع ما يربو على فضيلة المضاعفة، ولتعود بركتها على البيت؛ ولأنه أبعد عن الرياء وإن خلا المسجد.

[وَعَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرْعَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ فِيهِ بِعَزِيمَةٍ، فَيَقُولُ: مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَصَدْرٍ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(وَعَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرْعَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ) وهو التراويح **(مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ فِيهِ بِعَزِيمَةٍ)** أي: بأمر معزوم مختوم؛ إذ العزم عقد القلب على إمضاء الأمر **(فَيَقُولُ: مَنْ قَامَ رَمَضَانَ)** أي: أحيا ليله بالتراويح والوتر **(إِيمَانًا)** أي: تصديقًا بما جاء عن الله من ثوابه الجسيم **(وَاحْتِسَابًا)** أي: اعتدادًا لأجر قيامه عند الله وابتغاء لوجه الله **(غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)**

زاد أحمد: «وما تأخر»^(٢) وسبق مرات أن هذا محمول عند أهل السنة على الصغائر المتعلقة بالله تعالى لتوقف مظالم العباد على رضاهم بأخذ حسنات الظالم أو الطرح عليهم من سيئاتهم، أو تعويض تعالى إياهم ما يرضيهم من الكبائر على

(١) مالك (٢٤٨)، ومسلم (١٨١٦)، وأبو داود (١٣٧٣)، والترمذي (٨١٣).

(٢)

التوبة، وإلا كان المشيئة.

(فَتَوَقَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ) التفرق وعدم الجماعة الذي كان في زمنه ﷺ (ثُمَّ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَصَدْرٍ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ) رضي عنهما، ثم ليلة فرأى الناس يصلون التراويح منفردين فجمع رجالهم على أبي وتميم أن يكون هذا إمامًا تارة والآخر أخرى، والنساء على سليمان كما مر ذلك (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

١٢٩٧ [وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ فَلْيَجْعَلْ لِبَيْتِهِ نَصِيبًا مِنْ صَلَاتِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ فِي بَيْتِهِ مِنْ صَلَاتِهِ خَيْرًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ) المكتوبة، ف«أل» فيها للعهد الذهني (فَلْيَجْعَلْ لِبَيْتِهِ نَصِيبًا) يعود عليه (مِنْ) بركة (صَلَاتِهِ) فيصلي فيه النافلة التي لا يسن فيها الجماعة (فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ فِي بَيْتِهِ مِنْ صَلَاتِهِ خَيْرًا) على أهله بتوفيقهم وهدايتهم ونزول البركة في أرزاقهم وأعمارهم.

وعلم العلة في تفضيل البيت فيها يعود على ما ذكر في البيت البعد عن الرياء خلافاً لمن علل به؛ لأن قضيته أن المسجد لو كان خالياً كان أفضل من البيت وليس كذلك، بل البيت أفضل مطلقاً كما يصرح به هذا الحديث، وكلاهما ما يسن فيه الجماعة كالعيدين والكسوفين والاستسقاء والتراويح والوتر في رمضان، فالمسجد لها أولى لشبهها بالمكتوبة في طلب الجماعة، وألحق بها الضحى لخبث فيها وغيرها مما ذكره الفقهاء (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

(الفصل الثاني)

[عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَقُمْ بِنَا شَيْئًا مِّنْ

الشَّهْرَ حَتَّى بَقِيَ سَبْعٌ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، فَلَمَّا كَانَتِ السَّادِسَةُ لَمْ يَقُمْ بِنَا، فَلَمَّا كَانَتِ الْخَامِسَةُ قَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ نَقَلْتَنَا قِيَامَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ، قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا [صَلَّى] مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ [قِيَامٌ] لَيْلَةٍ، فَلَمَّا كَانَتِ الرَّابِعَةُ لَمْ يَقُمْ بِنَا حَتَّى بَقِيَ ثُلُثُ اللَّيْلَةِ، فَلَمَّا كَانَتِ الثَّالِثَةُ جَمَعَ أَهْلَهُ وَنِسَاءَهُ وَالتَّاسَ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَفُوتَنَا الْفَلَاحُ، قُلْتُ: وَمَا الْفَلَاحُ؟ قَالَ: السَّحُورُ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا بِقِيَّةِ الشَّهْرِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ لَمْ يَذْكُرْ: ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا بِقِيَّةِ الشَّهْرِ].

(عَنْ أَبِي دَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) رمضان (فَلَمْ يَقُمْ) وفي رواية:
«يَصِلُّ» (بِنَا شَيْئًا مِنْ) لَيْالِي (الشَّهْرِ حَتَّى بَقِيَ سَبْعٌ) من الشهر كما في رواية؛ أي:
 سبع ليلالي نظر إلى المتبقي وهو أن الشهر وعشرون فيكون القيام لهم المذكور في قوله: **(فَقَامَ بِنَا)** ليلة الثالث والعشرين **(حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، فَلَمَّا كَانَتِ) الليلة (السَّادِسَةُ)** وهي ليلة الرابع والعشرين **(لَمْ يَقُمْ بِنَا، فَلَمَّا كَانَتِ) الليلة (الْخَامِسَةُ)** ليلة الخامس والعشرين **(قَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ نَقَلْتَنَا قِيَامَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ).**

وفي رواية: «بقية ليلتنا» أي: لو زدتنا من صلاة النفل إلى أن يفرغ لكان خيراً لنا «لو» للتمني من النفل الفاء وهو الزيادة وسميت السنن نوافل؛ لأنها زيادة على الفرائض.

(قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ) (حُسِبَ) وفي رواية:

- (١) في الأصل: «صام».
- (٢) في الأصل: «صيام».
- (٣) أخرجه أبو داود (١٣٧٧)، والترمذي (٨١١)، والنسائي (١٦٠٤).
- (٤) أخرجه ابن حبان (٤٠٤)، وابن أبي شيبة (٢٨٦/٢).
- (٥) تقدم تخريجه.

لَهُ قِيَامٌ لَّيْلَةٍ وفي رواية: «ليلتها» وإن قصرت صلاة الإمام على ما اقتضى

(فَلَمَّا كَانَتْ) **(الرَّابِعَةُ لَمْ يَقُمْ بِنَا حَتَّى بَقِيَ ثُلُثُ اللَّيْلَةِ)** أي: فقام قيامه المعتاد، ومن ثم بقي في رواية قيامه بهم في هذه الليلة؛ لأنه لم يقم زيادة على المعتاد.

(فَلَمَّا كَانَتْ) الليلة **(الثَّالِثَةُ)** وهي ليلة السابع والعشرين **(جَمَعَ أَهْلُهُ وَنِسَاءَهُ وَالتَّاسَ فَقَامَ بِنَا حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَفُوتَنَا الْفَلَاحُ، قُلْتُ)** للنبي ﷺ لما دلت عليه رواية أبي داود **(وَمَا الْفَلَاحُ؟ قَالَ: السَّحُورُ)** سمي بـ«الفلاح» الذي هو البقاء والفوز بالجنة؛ لأنه سبب لبقاء الصوم والإعانة عليه والفوز بما قصده ونواه، أو لأنه الموجب للفلاح في الآخرة **(ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا بَقِيَّةَ الشَّهْرِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ لَمْ يَذْكُرْ: ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا بَقِيَّةَ الشَّهْرِ)**

وهذا الحديث صححه الترمذي والحاكم ويوافقه حديث ابن حبان في «صحيحه»: إن عبد الله بن أنيس كان بعيد الدار فسأل النبي ﷺ أن يأمره بليلة ينزل فيها إلى المسجد، فقال ﷺ له: «انزل ليلة ثلاث وعشرين» ولم يقل له: «صلاتك بيتك أفضل» فدل كل من هذين الحديثين أن في المسجد في هذه الليالي خصوصية زيادة على البيت، وحينئذ يُقضى بهما على حديث: «صلوا في بيوتكم» لأنهما خاصان، فيقضى بهما على ذلك المقام.

وبذلك يرد قول الحلبي المعهود قديماً وحديثاً: استواء مقدار القيام في جميع

(١) أخرجه الطيالسي (٤٦٦)، وأحمد (٢١٤٥٧)، وأبو داود (١٣٧٥)، والترمذي (٨٠٦)، والنسائي (١٦٠٥)، وابن ماجه (١٣٢٧)، والبيهقي (٤٣٨٥) وفي «شعب الإيمان» (٣٢٧٨)، والداري (١٧٧٧)، وابن خزيمة (٢٢٠٦)، وابن حبان (٢٥٤٧).

(٢) أخرجه مالك (٧٠٣)، وأبو داود (١٣٨٢)، والبيهقي في «سننه» (٨٨٠١).

(٣) أخرجه مسلم (٧٧٧)، والترمذي (٤٥١)، والنسائي (١٥٩٨)، وأحمد (٦٠٤٥)، وابن أبي شعبة (٦٤٥٢).

المشكاة/ الجزء الخامس

ليالي الشهر، فينبغي يكون العمل عليه في المساجد، وأمّا زياد الجد في العشر الأخير فهو تطوع لمن أطاقه وحده وأمّا الاجتماع عليه فمحدث غير سنة. انتهى.

ووجه رده أنه يفيد تفاوت القيام بتفاوت الليالي الفاضلة، بدليل أن ليلة السابع والعشرين أحيائها كلها؛ لأنها عند أكثر العلماء ليلة القدر، ومن ثم جمع لها أهله ونساءه لم يحيه كله بل تفاوت بينها، وإذا ثبت تفاوت القيام مع الاجتماع عليه فيما ذكر ثبت فيما قاله الحلبي بالأولى، فقلوه محدث يرد بما ذكرته.

واستفيد من الحديث أيضًا أن الجماعة في التراويح سعة، وممر الصحابة أو أكثرهم أجمعوا عليه وكذا من بعدهم.
وقيل: الانفراد فيها أفضل.

قال أصحابنا: ومحلّه فيمن يحفظ القرآن ولا يخاف النوم والكسل ولا تختل جماعة المسجد بفقده، فإن فقد شرط من ذلك فالجماعة أفضل قطعًا.

١٢٩٩ [وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً فَإِذَا هُوَ بِالْبَقِيعِ، فَقَالَ: كُنْتُ تَخَافِينَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ظَنَنْتُ أَنَّكَ أَتَيْتَ بَعْضَ نِسَائِكَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْزِلُ لَيْلَةَ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَغْفِرُ لَأَكْثَرِ مَنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمٍ كَلْبٍ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه، وَزَادَ رَزِينُ: مِمَّنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَغْنِي: الْبُخَارِيُّ - يُضَعَّفُ هَذَا الْحَدِيثَ.]

[وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً] أي: في ليلتي التي كان فيها عندي (فَإِذَا هُوَ بِالْبَقِيعِ) فيه حذف بينته رواية أخرى؛ أي: فشددت علي ثيابي وخرجت أتبع أثره، فإذا هو ساجد بالبقيع فأطال السجود حتى ظننت قد قبض، فلما سلم التفت إلي (فَقَالَ: كُنْتُ تَخَافِينَ) أي: أدمت علي

تظنين **(أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ)** ذكره تنويهاً بعظيم عند ربه على **﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾** [الفتح: ١٠].

(عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ) إشارة إلى التلازم بينهما كالإطاعة والمحبة، قيل: عدل عن أحيف... إلى يحيف، إشعاراً بأن الحيف وهو الجور بإعطاء من لا يستحق ما لا يستحق، ليس من شيم من اتصف بوصف سيما من بلغ من غايات العرب والخلافة من الحق ما لم يبلغه مخلوق **(قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ظَنَنْتُ أَنَّكَ أَتَيْتَ بَعْضَ نِسَائِكَ)** عدلت إلى هذا الإطناب عن «نعم» مزيداً للتصديق [واستدراكاً] لعطفه ﷺ عليها، وعفوه عن هذا الظن المقتضي خروجها بغير إذنه الحامل عليه عظيم الغيرة التي تؤدي إلى الخروج عن خير التكليف، ومن ثم لم يعاتبها ﷺ على كسرها لقصعة ضرة لها أرسلت فيها إليه ﷺ طعاماً وإنما قال تمهيداً لعذرها: «غارت أمكم» ثم أخذ قصعتها وأرسلها لتلك تطيباً لحاظرها مع أن الكل ملكه ﷺ.

(فَقَالَ) استئناف لبيان سبب خروجه من عندها وسبب انتفاء ظنها ذلك المفاد بالاستفهام الإنكاري **(إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْزِلُ)** من الكلام عليه مستوٍ في باب التحريض على قيام الليل **(لَيْلَةَ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا)** أي: القربى من الأرض وهي السماء الأولى، وظاهره أن هذا النزول المكثى به عن التجلي الأعظم ونزول الرحمة الكبرى والمغفرة العامة للعالمين لا سيما أهل البقيع، نعم هذه الليلة فتمتاز بذلك على سائر الليالي؛ إذ النزول الوارد فيها خاص بثلاث الليل.

(فَيَغْفِرُ لَأَكْثَرِ مَنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمٍ كُلِّبٍ) خصوا بالذكر؛ لأنهم أكثر العرب غنماً ووجه ذكر الحديث في هذا الباب الإعلام بأن ليلة النصف من شعبان، لما ورد في إحيائها من الفضل والثواب ما لا يحصى كما بينته في كتابي «الإيضاح والبيان» لما جاء

(١) في الأصل: «وإعذاراً».

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٢٧)، وابن ماجه (٢٣٣٤)، وأحمد (١٣٧٩٨)، والدارمي (٢٥٩٨)، وأبو داود (٣٥٦٧)، والنسائي (٣٩٥٥)، وأبو يعلى (٣٧٧٤).

في ليلة النصف من شعبان» كانت كالمقدمة لقيام رمضان فاستدعى ذكره ذكرها.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَزَادَ رَزِينُ: **مِنْ اسْتَحَقَّ النَّارَ**) أي: من المؤمنين كما صرح به في قوله تعالى: **لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ** [النساء: ٤٨] وقيد ذلك في روايات بينها ثم بغير المشاحن وقاطع الرحم ومدمن الخمر ونحوهم **(وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَعْنِي: الْبَحَارِيَّ يَضَعُفُ هَذَا الْحَدِيثَ).**

١٣٠٠ [وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي مَسْجِدِي هَذَا إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ].

(وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي مَسْجِدِي هَذَا إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ) واستفيد منه ما قدمته أن صلاة النافلة التي لا يسن فيها الجماعة وما ألحق بها في البيت أفضل منها في المسجد حتى في الكعبة المشرفة والروضة المكرمة ولا نظر إلى ما فيها من المضاعفة البالغة؛ لأن في فضيلة الاتباع على ذلك ما يربو على تلك المضاعفة، ومن ثم قال أصحابنا: يسن يوم النحر صلاة الظهر بمنى وإن كانت في المسجد الحرام تضاعف إلى مائة ألف ألف كما مر بيانه.

ومن أن ذلك معلل كما أفاد الخبر السابق بعود بركتها على ذلك البيت وأهله، وقد تعلل أيضًا بكونها فيه أدعى إلى الإخفاء والبعد عن الرياء المناسب شرع النوافل من زيادة القرب إلى الله تعالى وابتغاء وجهه، ومن ثم استثنى المكتوبة؛ لأنها شرعت لإظهار شعائر الإسلام المناسب له إظهارها في المساجد على رؤوس الأشهاد.

(الفصل الثالث)

- [عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ

﴿لَيْلَةً فِي رَمَضَانَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ، وَيُصَلِّي بِصَلَاتِهِ الرَّهْطُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: إِنِّي لَوْ جَمَعْتُ النَّاسَ عَلَى قَارِيٍّ وَاحِدٍ لَكَانَ أَمْثَلُ، فَجَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ، قَالَ: ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةً أُخْرَى وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِيَّتِهِمْ، فَقَالَ عُمَرُ: نِعَمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ الَّتِي يَنَامُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ الَّتِي يَقُومُونَ؛ يُرِيدُ آخِرَ اللَّيْلِ، وَكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.﴾

(عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ) بالتنوين (القَارِيَّ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﴿لَيْلَةً فِي رَمَضَانَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ﴾ بعد صلاتهم العشاء جماعة واحدة (أَوْزَاعٌ) أي: فرق مختلفة، فمن ثم وضعه بما هو كعطف وهو (مُتَفَرِّقُونَ) ثم بالغ في إيضاحه بقول (يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ وَيُصَلِّي) مؤتمًا (بِصَلَاتِهِ الرَّهْطُ) أي: الجماعة دون العشرة.

(فَقَالَ لَهُ عُمَرُ) على جهة الاستشارة المأمور بها لا سيما في الأمور المهمة (إِنِّي لَوْ) وفي نسخة: «إني أرى لو» وأخذ منها ابن الملك أن «لو» قد تعلق فعل القلب (جَمَعْتُ النَّاسَ عَلَى قَارِيٍّ وَاحِدٍ) يأتون كلهم به ويسمعون قراءته (لَكَانَ أَمْثَلُ) لأن فيه اجتماع القلوب واتفاق الكلمة وإغاظة الشيطان ونمو الأعمال، وغير ذلك من فوائد الجماعة التي تنيف على السبعة والعشرين كما مر.

وفي التفريق ضد ذلك (فَجَمَعَهُمْ) على ذلك وصمم عليه (عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ) أي: الرجال منهم على أبي بن كعب، اختاره لأنه كان أقرأ الصحابة، ومن ثم أمر ﷺ بالقراءة عليه، فقرأ عليه سورة ﴿لَمْ يَكُنْ﴾ كما مر آنفاً.

وفي رواية: «إنه جمعهم على الدارمي» ولا مانع أن هذا كان يوم تارة والآخر أ ن هـ - النساء على سليمان بن أبي ٢٠٠

(قَالَ: ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةً أُخْرَى وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِيئِهِمْ، فَقَالَ عُمَرُ: نِعَمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ) أي: اجتماع الناس على إمام واحد؛ فيه من الفوائد الكثيرة كما مرت الإشارة إليها، وسماها بدعة باعتبار حدوث هذه الهيئة التي أمر بها بعد أن لم يكن باعتبار أصل الجماعة فيها، لما مرَّ أنها كانت فيها على زمن النبي ﷺ مرات متعددة، وإنما تركها لمصلحة ترجع للأمة، وهي حياة افترضها عليهم يعجزون عنها، فاستمر الحال على ذلك حياته، ثم حياة أبي بكر ﷺ لاشتغاله عن ذلك بما هو أهم منه، من قتال المرتدين ومناعي الزكاة.

ثم صدر من خلافة عمر ﷺ لاشتغاله بتمهيد أمر الأمة، فلما تم له الأمر رأى المصلحة في جمع الكلمة، وأن سبب ذلك التفرق ارتفع فأمر باجتماع الناس على قارئ واحد وأجمع على ذلك أهل عصره ومن بعدهم، وهلم فكان له ثواب ذلك إلى قيام الساعة، ثم نبه ﷺ على أن هذا الذي فعلوه ليس هو الأفضل من الزمن؛ لئلا يفهم من مدحه له بـ«نعم» إنه أفضل مطلقاً.

قال: «صلاة التراويح والوتر آخر الليل» **(الَّتِي يَنَامُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ)** أي: من صلاة التراويح والوتر **(الَّتِي يَقُومُونَ)** ها أول الليل، وإن كنتم إنما اشتغلتم عن ذلك الأفضل بفضلها أوله مصلحة اجتماع عموم الناس الذي لا يتيسر آخره **(بُرِيدُ آخِرِ اللَّيْلِ)** كما تقرر **(وَكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ)** اختلف أصحابنا في وقت صلاة التراويح ووقت اختيارها:

أما الأول: فقال الأكثرون: إنه من فعل العشاء ولو تقديمًا إلى الفجر الثاني كالوتر، واستدلوا بنقل الخلف عن السالف.

وقال جمع منهم: يدخل وقتها بالغروب وهو شاذ.

وأما الثاني: فقال الحلبي وتبعه جماعة: يدخل وقتها؛ أي: المختار بمضي ربع الليل الأول؛ لأنهم؛ أي: في زمن عمر كانوا ينادمون ذلك الربع ويقومون ربعين وينصرفون في الربع لسحورهم وحوادثهم.

قال: وأما فعلها عقب العشاء أول وقتها فمن بدع الكسالى والمترفين، وليس من القيام المسنون؛ لأنه إنما سمي قياماً لاستدعائه القيام من المضجع، فهو كسائر المتطوعين ليلاً أو نهاراً. انتهى.

وما قاله من أنهم كانوا ينامون الربيع، يرده رواية البخاري هذه أنهم كانوا يصلون أوله، فمن جرى على ذلك حمل على أن وقت اختيارها هو وقت اختيار العشاء إلى بعد ثلث الليل الأول، وبتعيين حمله على من لم يبق بالاستيقاظ أو بالجماعة ولو وثق بالاستيقاظ والجماعة آخره، لكنها أوله أكثر فالذي يظهر أنها آخره أفضل بلزوم فوائد التهجد لا سيما آخر الليل على أكثر الجماعة أوله.

[وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: أَمَرَ عُمَرُ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ وَتَيْمِيًّا الدَّارِيَّ أَنْ يَقُومَا لِلنَّاسِ فِي رَمَضَانَ بِإِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ، فَكَانَ الْقَارِئُ يَقْرَأُ بِالْمِثْنِ حَتَّى كُنَّا نَعْتَمِدُ عَلَى الْعَصَا مِنْ طُولِ الْقِيَامِ، فَمَا كُنَّا نَنْصَرِفُ إِلَّا فِي فُرُوعِ الْفَجْرِ . رَوَاهُ مَالِكٌ].

(وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: أَمَرَ عُمَرُ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ وَتَيْمِيًّا الدَّارِيَّ أَنْ يَقُومَا لِلنَّاسِ) أي: على البدل بأن يؤم هذا الصلاة وهذا بعضها (فِي رَمَضَانَ بِإِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ) رد ابن عبد البر هذه الرواية بأنها وهم، والذي صح أنهم كانوا يقومون على عهد عمر بعشرين ركعة، واعترض بأن سند تلك صحيح أيضاً، ويجاب بأنهم لعلهم في بعض الليالي قصدوا التشبه به ﷺ فإنه صح عنه كما مر «إنه صلى بهم ثمانين ركعات والوتر» وإن كان الذي استقر عليه أمرهم العشرين، ورواية «ثلاث وعشرين» حسب رأيها ثلاثة الوتر فإنه جاء أنهم كانوا يوترون بثلاث.

(فَكَانَ الْقَارِئُ) أي: الإمام (يَقْرَأُ بِالْمِثْنِ) أي: بالسور التي يزيد كل منها على

(١) أخرجه مالك (٢٥٠)، والبيهقي في «سننه» (٤٨٠٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

المشكاة/ الجزء الخامس

مائة آية (حَتَّى كُنَّا نَعْتَمِدُ عَلَى الْعَصَا) وفي رواية: «العصي» فالأولى للجنس والثانية تعليلية (مِنْ طَوْلِ الْقِيَامِ، فَمَا كُنَّا نَنْصَرِفُ إِلَّا فِي فُرُوعِ الْفَجْرِ) أي: أوائله وأعالیه إذا فرع كل شيء أعلاه، والمراد: أوائل مقدماته، فلا ينافي ما يأتي أنه كانوا يتسحرون بعد انصرافهم (رَوَاهُ مَالِكٌ).

والظاهر أن الحاضرين كانوا محصورين راضين بالتطويل، فلا ينافي أمره ﷺ بالتخفيف؛ لأنه محمول على خلاف ذلك لكن يعكر على أئمتنا أن المسجد مطروق، وقالوا: حيث كان المسجد مطروقاً فالسنة التخفيف مطلقاً، وهو هنا ألا يزداد في كل ليلة على جزء حيث يقسم القرآن كله على تراويح جميع الشهر، وقد يجاب بأن ذلك من اجتهاد أبي أو تميم فلا يكون حجة على غيرها، ورضا من حضر لا يلحقه بالإجماع السكوتي؛ لأن شروطه المذكورة في الأصول لم تتوفر في هذا التطويل، وبتسليم توفرها هو إنما يدل على جواز التطويل، دون أفضيلته التي هي الكلام فيها.

[عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ يَلْعَنُونَ الْكُفْرَةَ فِي رَمَضَانَ، قَالَ: وَكَانَ الْقَارِئُ يَقْرَأُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ فِي ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، فَإِذَا قَامَ بِهَا فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً رَأَى النَّاسَ أَنَّهُ قَدْ خَفَّفَ . رَوَاهُ مَالِكٌ].

(عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ يَلْعَنُونَ الْكُفْرَةَ فِي رَمَضَانَ) أي:

في قنوت وتر نصفه الثاني، لما صح عن عمر رضي الله عنه على ما مر: السُّنَّةُ إِذَا انْتَصَفَ رَمَضَانُ أَنْ يُلْعَنَ الْكُفْرَةَ فِي الْوَتْرِ بَعْدَ «سمع لمن حمده»، ولما رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَنَّهُ لَمَّا جَمَعَ النَّاسُ عَلَى أَبِي لَمْ يَقْنَتْ بِهِمْ إِلَّا فِي النِّصْفِ الثَّانِي ، ولأجل ذلك استحسّن أصحابنا لإمام المحصورين بشروطهم أن يذكر في قنوت الوتر بعد «اللَّهُمَّ اهدنا فيمن هديت...

(١) أفق على هذه الرواية.

(٢) أخرجه مالك (٢٥٢).

(٣) تقدم تحريجه.

إلخ» السابق ما كان عمر يقنت به في الصبح دون الوتر كما رواه البيهقي وغيره، وهو: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ... إلخ» وهو مشهور. ومنه: «اللَّهُمَّ الْعَن أَهْلَ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِكَ... إلخ».

(قَالَ: وَكَانَ الْقَارِئُ يَفْرَأُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ فِي ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، فَإِذَا قَامَ بِهَا فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً رَأَى النَّاسَ) فاعل (أَنَّهُ قَدْ خَفَّفَ) سد مسد مفعولي «رأى» أو الثاني محذوف؛ أي: تخفيفه واقعاً (رَوَاهُ مَالِكٌ).

١٣٠٤ - [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِيًّا يَقُولُ: كُنَّا نَنْصَرِفُ فِي رَمَضَانَ مِنَ الْقِيَامِ، فَتَسْتَعْجِلُ الْحَدَمُ بِالطَّعَامِ مَخَافَةَ قَوْتِ السَّحُورِ، وَفِي أُخْرَى: مَخَافَةَ الْفَجْرِ. رَوَاهُ مَالِكٌ].

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِيًّا يَقُولُ: كُنَّا نَنْصَرِفُ فِي رَمَضَانَ مِنَ الْقِيَامِ) أي: صلاة التراويح، سميت بذلك؛ لأنهم كانوا يطيلون القيام فيه لما مر عن الحلبي أنه لكونهم يفعلونها عقب القيام من النوم؛ لأنهم كانوا يفعلونها قبله كما مر (فَتَسْتَعْجِلُ الْحَدَمُ بِالطَّعَامِ) أي: تهيئته لتسحر به (مَخَافَةَ قَوْتِ السَّحُورِ، وَفِي) رواية (أُخْرَى: مَخَافَةَ الْفَجْرِ) والمعنى واحد (رَوَاهُ مَالِكٌ).

١٣٠٥ - [وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: هَلْ تَذَرِينَ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ؟ يَعْني: لَيْلَةُ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ - قَالَتْ: مَا فِيهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: فِيهَا أَنْ يُكْتَبَ كُلُّ مَوْلُودٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، وَفِيهَا أَنْ يُكْتَبَ كُلُّ هَالِكٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، وَفِيهَا تُرْفَعُ أَعْمَالُهُمْ، وَفِيهَا تَنْزُلُ أَرْزَاقُهُمْ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا مِنْ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البيهقي (٢٩٦٢).

(٤) أخرجه مالك (٢٥٣).

أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى؟ فَقَالَ: مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى ثَلَاثًا، قَالَتْ: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى هَامَتِهِ فَقَالَ: وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَ فِي اللَّهِ بِرَحْمَتِهِ، يَقُولُهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكُبْرَى» [1].

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: هَلْ تَدْرِينَ مَا يَقَعُ (مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ؟ - يَعْنِي: لَيْلَةُ التَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ قَالَتْ: مَا) يَقَعُ (فِيهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) نَبِيُّ ﷺ بهذا الاستفهام التقريري على عظيم خطر هذه الليلة، وما يقع فيها لتحمل ذلك الأمة بأبلغ وجه وآكده على إحيائها بالعبادة والدعاء والفكر والذكر (قَالَ: فِيهَا أَنْ يُكْتَبَ كُلُّ مَوْلُودٍ مِنْ بَنِي آدَمَ) بالذكر لشرفهم (فِي هَذِهِ السَّنَةِ) الآتية إلى مثل هذه

(وَفِيهَا أَنْ كُلُّ هَالِكٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، وَفِيهَا تُرْفَعُ أَعْمَالُهُمْ) في هذه السنة، وحذف هذا من هذا وما بعده؛ للعلم به مما قبله إلى الملأ الأعلى، ولا ينافيه رفعها كل يوم أعمال الليل بعد صلاة الصبح، وأعمال النهار بعد صلاة العصر، وكل يوم الإثنين ويوم خميس؛ لأن الأول رفع عام لجميع ما يقع في السنة، والثاني رفع خاص لكل يوم وليلة، والثالث ما يقع في الأسبوع، وكأن حكمة تكرير هذا الرفع مزيد تشريف الطائعين وتقبيح العاصين.

وقيد شارح الأعمال بالصالحة، وكان أخذه من قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] وواضح أن الآية لا تدل لذلك؛ لأن المراد بالرفع فيها القبول، وهو غير المراد في هذا الحديث.

(وَفِيهَا تَنْزُلُ أَرْزَاقُهُمْ) يحتمل أن المراد ينزل علم مقاديرها للموكلين بها أو أسبابها كالمطر بأن ينزل إلى السماء الدنيا، أو من سماء السحاب الذي بينها وبين الأرض، ولم أر في ذلك ما يوضح المراد، وقوله تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا

تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢] قد يشهد للثاني، واحتمال إرادة السحاب بالسماء خلاف الظاهر.

قيل: هذا كله مأخوذ من قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤]. انتهى.

وهو مبني على أن المراد في الآية هذه الليلة، وهو وإن قال به جماعة من السلف إلا أن ظاهر القرآن بل صريحه يرده؛ لإفادته في آية أنه نزل في رمضان.

وفي أخرى: إنه نزل ليلة القدر، ولا تخالف بينهما؛ لأن ليلة القدر من جملة رمضان، والمراد بهذا النزول: نزوله من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في سماء الدنيا، ثم نزل عليه ﷺ متفرقاً بحسب الحاجة والوقائع، وإذا ثبت أن هذا النزول ليلة القدر ثبت أن الذي يفرق فيها ﴿كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤] في الآية هي ليلة القدر لا ليلة النصف من شعبان، ولا نزاع أن ليلة نصف شعبان يقع فيها فرق كما صرح به الحديث، وإنما النزاع في أنها المرادة من الآية.

والصواب: إنها ليست مرادة منها كما بينته بأبسط منها في كتابي السابق ذكره حينئذٍ يستفاد من الحديث والآية وقوع ذلك الفرق في كلٍّ من الليلتين إعلامًا بمزيد شرفهما، ثم لما ذكر كتاب الأعمال ورفعها وشرفها؛ فتقرير عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - إلى أن الأعمال الصالحة هل لها دخل في دخول الجنة حتى رفعت أو أنها مع ذلك لا دخل لها؟ وإنما دخول الجنة بمحض رحمة الله، كما أفاده كتابتها في هذه الليلة المتضمنة لإرادة الله تعالى وقوعها من العبد وتوفيقه لها فسألت عن صيغة ذلك.

(فَقَالَتْ:) على جهة الاستفهام التقريري الدال على مضمونه الكتابة كما تقرر

رَسُولَ اللَّهِ، مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى؟ فَقَالَ ﷺ مقرر لما فعلته ومكرراً له زيادة في التقرير والتأكيد ومبالغة في الرد على من اعتقد أو توهم أن للعمل دخلاً في ذلك (مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى) قال ذلك (ثَلَاثًا) ولا يعارضه قوله تعالى ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]

المشكاة/ الجزء الخامس

لأن العمل سبب صوري وسببه الحقيقي هو رحمة الله لا غير، على أنه من جملة الرحمة بالعبد، فلم يدخل إلا بمحض الرحمة على كل تقدير، وقيل: الدخول بالرحمة وتفاوت الدرجات بتفاوت الأعمال. انتهى.

وهو غير منصاع إليه مع ما قررته بل الأعمال سبب صورتني في الأمرين والرحمة سبب حقيقي فيهما **(قَالَتْ)** فيه التفاوت **(وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى** أي: رأسه إظهاراً لغاية الافتقار والذلة بين يدي الحق، وأنه من جملة عبيده الذين شملتهم رحمته من فرقهم إلى قدمهم **(فَقَالَ: وَلَا أَنَا)** فلا أدخلها رحمة الله تعالى، ولا أدخلها في زمن من الأزمنة **(إِلَّا)** في زمن **(أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ)** أي: يلبسنيها ويسترني بها كما يستر السيف غمده؛ أي: غلافه.

(يَقُولُهَا) أي: هذه الجمل وهي شهود التقصير وعدم القيام «ولا أنا... إلخ» **(ثَلَاثَ مَرَّاتٍ)** أي: إعلاماً لنا بدوام الافتقار إلى الله تعالى، وألا يعدم لنا عملاً ولا أثراً صالحاً... بل ندوم على شهود التقصير وعدم القيام بشيء واجب حق العبودية في ذرة أو لحظة **(رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ»)**.

١٣٠٦ - [وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيَطَّلِعُ لَيْلَةَ التَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ لِحَمِيمِ خَلْقِهِ إِلَّا لِمُشْرِكٍ أَوْ مُشَاحِنٍ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.]

(وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيَطَّلِعُ لَيْلَةَ التَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ) أي: يتجلى على خلقه بمظهر الرحمة العامة والإكرام الواسع **(فَيَغْفِرُ لِحَمِيمِ خَلْقِهِ)** المكلفين **(إِلَّا لِمُشْرِكٍ)** لاستحالة المغفرة له بنص قوله تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾** [النساء: ٤٨].

(أَوْ مُشَاحِنٍ) أي: معادٍ لغير عداوة محرمة بأن يكون يحظ النفس كأن يهجر

(٦٨٠١)، وابن ماجه (١٣٩٠)، وابن حبان (٥٦٦٥)، والطبراني (٢١٥)، والبيهقي في

«شعب الإيمان» (٦٦٢٨)، وابن عساكر (٩٧/٥٤)، وابن أبي عاصم (٥١٢).

أخاه المسلم فوق ثلاثة لغير مصلحة دينية ترجع للمهاجر أو المهجور، وعليه يحمل بهاجر السلف الممد المتطاوله (رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه).

١٣٠٧ [وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَاصِ، وَفِي رِوَايَةٍ: لِاثْنَيْنِ مُشَاحِنٍ وَقَاتِلٍ نَفْسٍ].

(وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَاصِ، وَفِي رِوَايَةٍ: إِلَّا لِاثْنَيْنِ) هما (مُشَاحِنٍ وَقَاتِلٍ نَفْسٍ) عمداً أو شبه عمد، وبقيت مسببات في أحاديث أخر ذكرتها في الكتاب السابق ذكره، وقول المشاحن بالمشرك تارة وبالقاتل أخرى إشارة إلى أن العداوة الدنيوية تؤدي بصاحبها إلى القتل تارة، وهو كثير وإلى الكفر أخرى؛ إذ كثيراً ما يحمل استباحة دم القن وماله.

- [وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ فَقُومُوا لَيْلَهَا وَصُومُوا يَوْمَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْزِلُ فِيهَا لِعُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: أَلَا مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ أَلَا مُسْتَرْزِقٌ فَأَرْزُقَهُ؟ أَلَا مُبْتَلًى فَأُعَافِيَهُ؟ أَلَا كَذَاً أَلَا كَذَا حَتَّى يَظْلُعَ الْفَجْرُ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه].

(وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ فَقُومُوا لَيْلَهَا) يعني: بعضها بعض يطلق عليه ليل، ومنه الخبر السابق: «كان ليلاً طويلاً قائماً وليلاً طويلاً قاعداً» أو جوفها وكأنه مأخوذ من قولهم: «ليل الليل» وبهذا يُستغنى عن قول الشارح: الظاهر يقتضي فقوموا فيها أو فقوموا ليلة النصف، فأثبت الضمير اعتباراً للنصف؛ لأنها عين تلك الليلة. انتهى.

ثم الأمر بقيامها يؤخذ منه ندب أصابها ولا كلام فيه، وإنما الكلام في الأحاديث المعينة لصلاة كمائة ركعة بكيفيات مختلفة، فهي وإن رواها جماعة كأبي طالب المكي

(١) أخرجه ابن ماجه (١٣٨٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٨٢٢)، والدليمي (١٠٠٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٣٣)، وأبو داود (٩٥٦)، والترمذي (٣٧٦)، وابن ماجه (١٢٨٦)،

المشكاة/ الجزء الخامس

ووجه الإسلام أبي سالم الغزالي، وغيرهما مختلفة كذب موضوعة على النبي ﷺ يحل لأحد روايتها ولا ذكرها إلا مع بيان حالها، وكذا ما روي من الصلاة ليلة الرغائب وهو ليلة أول جمعة من رجب، وقد بسطت الكلام على ذلك مع بيان ما وقع بين الإمامين الجليلين أبي محمد بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء وأبي عمرو عثمان بن الصلاح من التخالف الشديد في ذلك، وأن الصواب مع ابن عبد السلام في رده ابن الصلاح ميله إلى ندب تلك الصلوات المروية بعد موافقته له أولاً.

(وَصُومُوا يَوْمَهَا) لخصوصها، وأن يسن صومه من حيث كونه من البيض، ولما كان في الأمر بقيامها وصوم نهارها غاية التشريف لها فرج عليه ما يحمل الناس على ذلك فقال: **(فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْزِلُ فِيهَا)** معناه في باب قيام الليل فراجعه **(لِغُرُوبِ الشَّمْسِ)** أي: عنده **(إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: أَلَا مِنْ)** زائد لتأكيد الاستغراق، وحذفت مما بعد اعتناء بها عنه **(مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ)** بالنصب على جواب العرض **(أَلَا مُسْتَرْزِقٌ فَأَرْزُقَهُ أَلَا مُبْتَلًى)** سألني العافية **(فَأَعَافِيَهُ)** ولا ينافي ذلك وجود كثير من المبطلين يسألون العافية ولا يحاربون بعدم اجتماعهم لشروط الدعاء. ومن ثم قال الأكثرون: الاسم الأعظم الجلالة، وإنما يستجب لأكثر الداعين بها لذلك **(أَلَا كَذَا أَلَا كَذَا حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ).**

(باب صلاة الضحى)

أي: وقته وهو صدر النهار حتى ترتفع الشمس وتلقي شعاعها، وأضيفت لأن وقتها لا يدخل إلا بذلك على ما يأتي.

(الفصل الأول)

[عَنْ هَانِي رَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ: النَّبِيُّ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ فَاعْتَسَلَ وَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، فَلَمْ أَرْ صَلَاةً قَطُّ أَحَفَّ صَلَاةً مِنْهَا غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، وَقَالَتْ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: ذَلِكَ ضَحَى . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ) بهمة بعد النون بنت أبي طالب واسمها فاختة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ فَاعْتَسَلَ وَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ) هو في الأصل منسوب إلى الثمن؛ لأن الجزء الذي صير السبعة ثمانية ثمنها، ثم فتحوا أوله؛ لأنهم يغيرون في النسب، وعوضوا إحدى ياءيه الألف، وقد يحذف ياؤه اكتفاءً بالنون، وقد يفتح تخفيفاً.

(فَلَمْ أَرْ صَلَاةً قَطُّ أَحَفَّ صَلَاةً مِنْهَا غَيْرَ) بنصبه على الاستثناء (أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ) احتاجت إليه؛ لئلا يتوهم مما قبله أنه ترك الطمأنينة فيهما، وكأنه إنما لم يستثنِ الاعتدال والجلوس بين السجدين، أيضاً لا يلزم من إتمام الركوع والسجود إتمامها ولا يقال: تركتهما للخلاف فيهما؛ لأنها حالية لأفعاله ﷺ ولا يعلق لرعاية الخلاف بذلك، على أن الأحاديث صحة بوجوب الطمأنينة فيهما فلم لذلك الخلاف احترام؟ وأيضاً وهم لم يعرف في زمن الصحابة.

قال بعض أصحابنا: ويسن السلام فيها من كل ركعتين؛ لأنه ﷺ صلاها فيما

(وَقَالَتْ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: ذَلِكَ ضُحَى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) ومنه أخذ المحامي من أئمتنا
يسن لمن دخل مكة وأراد أن يصلي الضحى يغتسل لها ويصليها أول يوم دخوله.
انتهى.

لا يقال لمن يرد: إنه اغتسل بنية الغسل لها فهو واقع حال، فاحتمل؛ لأننا نقول:
إن ذلك ظاهر قريب من الصريح، فأخذوا به مع غيره، وأخذ منه أكثر أئمتنا أيضًا أن
أكثر الضحى ثماني ركعات، واعترضه السبكي بأن الحديث ليس فيه تصريح بأن تلك
صلاة الضحى، فضلاً عن كون الثماني أكثرها، ويرد بما تقرر أن ذلك؛ أعني: كونها
صلاة الضحى ظاهر بل صح على شرط البخاري.

قالت هانئ: «صلى النبي ﷺ سُبْحَةَ الضحى ثماني ركعات يسلم في كل
ركعتين» والسبحة بضم السين: الصلاة، وأما كون الثماني أكثرها فليس في الحديث
تصريح به، بل ولا ظهور له فيه، وإنما الذي يؤخذ منه أن الثماني أفضلها وإن كان
أكثرها اثنتي عشرة، وهو ما عليه كثيرون؛ لخبر أبي داود، قال ﷺ: «إن صليت الضحى
ركعتين لم تكتب من الغافلين، أو أربعاً كتبت من المحسنين أو ستاً كتبت من
القانتين أو ثماني كتبت من الفائزين أو عشرًا لم عليك ذلك اليوم من ذنب،
أو اثنتي عشرة بنى الله لك بيتاً في الجنة» .

ولا نظر لضعفه؛ لأن الضعف يفعل به في الفضائل، وتعجب بعضهم من كون
الثماني أفضل من اثنتي عشرة ممنوع بأن في التأسي به ﷺ ما يزيد على العدد الكثير،
ولم يرد عنه أنه زاد، صلى ثماني ولا بعد أن يجعل الشارع العدد القليل أفضل من
الكثير كالقصر أفضل من الإتمام، والراتبة أفضل من التراويح لمدوامته ﷺ عليها دون
التراويح كما داوم على الثماني، بل لم يرد أنه فعل اثنتي عشرة وكما وقع الخلاف في

(١) أخرجه أحمد (١٢٩٢٥)، والبيهقي في «سننه» (٥١٠٢).

(٢) أخرجه البيهقي (٤٦٨٥)، والبخاري (٣٨٩٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٩٨٧).

صحة الإتمام كذلك وقع في الغنطي عشرة.

- [وَعَنْ مُعَاذٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ

الضُّحَى؟ قَالَتْ: أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ مُعَاذٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: كَمْ) ركعة وهو معمول لـ«يُصلي» (كَانَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ الضُّحَى؟ قَالَتْ: أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ) يقتصر على ذلك مرة (وَيَزِيدُ)

مرة أخرى على ربع (مَا شَاءَ اللَّهُ) من الركعات (رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وقد يحتج به لقول بعض أصحابنا أنه لا حصر لعدد ركعات الضحى كما لا حصر للوتر والتراويح.

ويجاء هذا إنما يتم له فيما لم يسمه رسول الله ﷺ باسم خاص، فهذا هو الذي يصلي منه الإنسان ما شاء، أما ما سمي باسم خاص فيجب الاختصار على ما بينه وبينه ﷺ كذلك الخاص بفعله أو قوله، والضحي والتراويح والوتر صلوات سماها ﷺ بأسماء خاصة واقتصر فيها على عدد مخصوص، فلم يجز لنا الزيادة عليه من قِبَل أنفسنا بنية ذلك الخصوص؛ لأنه أسلفناك على الشارع في بيانه، وهو شديد التحريم فتأمل، نعم الزيادة على أكثرها من جاهل يقع له نقلاً مطلقاً.

- [وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ

أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكَعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى) جمع سلامية،

وقيل: جمعه ومفرده واحد، وهي الأنملة أو ما بين كل مفصلين من الأصابع، أو كل عظم صغير مجوف، وهي في الأصل: عظم في فرسن البعير، وسيعلم من

(١) أخرجه مسلم (١٦٩٨)، وأحمد (٢٥٣٧٥)، وابن ماجه (١٤٤٤)، والبيهقي في «سننه» (٥٠٩٧).

(٢) أخرجه مسلم (٧٢٠)، والنسائي في «الكبرى» (٩٠٢٨)، وابن خزيمة (١٢٢٥)، وأحمد (٢١٥١٣).

(٣) فرسن، بكسر الفاء والمهمله بينهما راء ساكنة وآخره نون: هو عظم قليل اللحم، وهو للبعير موضع الحافر للفرس. انظر: فتح الباري (٤٣/٨).

المشكاة/ الجزء الخامس

الحديث الآتي: في الإنسان ثلاثمائة مفصل، أن المراد هنا ما هو أعم من السلاحي على كل من معانيها المذكورة.

(مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ) اسم «يصبح» أي: على كل عظم ومفصل لابن آدم، وسيأتي ما بها بيانها ثلاثمائة وستون مفصلاً أصبح سليماً من الآفات باقياً على الهيئة التي يتم بها منافعها وأفعاله صدقة عظيمة، وشكراً لمن صورته ووقاه عما يغيره ويؤذيه، و«على» هنا لتأكيد ندب ذلك التصديق هو مراد بمعنى الوجوب في قوله، التقدير: تصبح الصدقة واجبة على كله سلامي؛ إذ من الواضح أن تلك الصدقات وما ناب عنها من ركعتي الضحي ليست واجبة حقيقة حتى يائتم تاركها.

(فَكُلُّ) لتفضيل تلك الصدقة وبه استغنى عن تعديد (تَسْبِيحَةٍ) صدقة، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٍ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٍ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٍ) حكمة ترك ذكر «كل» هنا الإشارة إلى ندرة وقوعها بالنسبة قبلهما، سيما من المعتزل عن الناس، وترك ذكر الصدقة الحقيقية، وهي إخراج بعض المال لوضوحها بخلاف ما ذكر، فإن في تسميته صدقة وإجزائه عن الصدقة الحقيقية المتبادر إرادتها من ظاهر الحديث حقاً، وأخذ منه أن الصدقة لها إطلاقان كما أشرت إليه.

(وَيُجْزَى) بضم وفتحه من أجزأ وجزى؛ أي: يكفي (مِنْ) هو بمعنى عن (ذَلِكَ) المذكور كله من التسبيح وما بعده (رَكَعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضَّحَى) فيه عظيم فضل صلاة الضحي لمصلحتها هذا الثواب الجزيل والشكر العظيم، وأنه ينبغي المداومة عليها وكذا كره جماعة تركها، وإن أقلها ركعتان (رَوَاهُ مُسْلِمٌ)

وكان سبب ذلك أن الركعتين مشتملتان على جميع ما ذكر حتى الأخيرين ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

وظاهر قوله: «من الضحي» إن ذلك لا يحصل بركعتين من غيرها وإن كان أفضل منها كركعتي الفجر، وكأنه يرد بذلك أن النهار الحقيقي إنما يدخل بطلوع الشمس

كما يصرح به الخبر الآتي: «اركع لي أربع ركعات من أول النهار» وما بعد الفجر إليها إنما يُعطى حكم النهار تبعاً، وفي بعض الأحكام لا كلها، ومن ثم قال جمع: إن صلاة الصبح ليلية لا نهارية، وأول صلاة تطلب بعد طلوع الشمس المشار إليه بالإصباح صلاة الضحى وصلاة الإشراق.

قال جمع: إنها هي صلاة الضحى، وصح عن ابن عباس ذلك.

ومن جعلها غيرها كالغزالي كأنها عنده بمنزلة المقدمة لصلاة الضحى نظير ما مر من مقدمة صلاة الليل، فكانت صلاة الضحى هي المقصودة بالذات فلم يحصل ذلك بغيرها فتأمل، على أن الغزالي مع قوله بأنها غيرها يقول: «لا يدخل وقتها إلا بارتفاع الشمس كرمح» وسيأتي قول شهير في الضحى: وقتها يدخل بالطلوع، فعليه سابقة لصلاة الإشراق فلم ترد أصلاً.

[وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى قَوْمًا يُصَلُّونَ مِنَ الضُّحَى، لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ الصَّلَاةَ فِي غَيْرِ هَذِهِ السَّاعَةِ أَفْضَلُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمَضُ الْفَيْصَالُ].

(وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى قَوْمًا يُصَلُّونَ مِنْ) «من» تبعية ودعوى زيادتها هنا لا حاجة إليها على أنه رأى خفية، أو بيانية لمقدر؛ أي: صلاة هي الصبح، أو ابتدائية؛ أي: صلاة مبتدأة من الوقت في عز وقتها الفاضل فأنكر عليهم برفق كما هو السنة لكل من رأى من يفعل خلاف الأفضل أو السنة، فقال: (لَقَدْ) جواب قسم محذوف (عَلِمُوا أَنَّ الصَّلَاةَ) المذكورة التي هي صلاها الضحى (فِي غَيْرِ هَذِهِ السَّاعَةِ أَفْضَلُ إِنَّ) يجوز فتحها وكسرها (رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ)

(١) (٢٢٥٢٦)، والترمذي (٤٧٥) وقال: حسن غريب، وأبو داود (١٢٨٩)، والبيهقي (٤٦٦)، والطبراني (٧٧٤٦).

(٢) أخرجه مسلم (٧٤٨)، وأحمد (١٩٢٨٩)، والطيايسي (٦٨٧)، وعبد بن حميد (٢٥٨)، والدارمي (١٤٥٧)، وابن أبي شيبه (٧٧٨٥)، وابن خزيمة (١٢٢٧)، وابن حبان (٢٥٣٩).

جمع: أواب؛ أي: كثير الرجوع إلى الله تعالى بالتوبة، وقيل: المسبّح، وقيل: المطيع، وسميت بذلك للخبر الصحيح: «لا يحافظ على صلاة الضحى إلا أواب» وهي صلاة الأوابين.

(حِينَ تَرْمَضُ) بفتح التاء والميم **(الفَصَالُ)** جمع: فصل؛ أي: وقتها الأفضل حين يترك الفصال من شدة حر الرمضاء بالمد؛ أي: الرمل في أخفافها، وهي عند مضي ربع النهار؛ وذلك لأن النفوس تميل فيه إلى الدعة ويتهيأ فيه للخلوة والنوم، فأشبه جوف الليل.

ومن ثم فسر الشفع والوتر في الآية بهذه الصلاة في هذا الوقت، والوتر في فلذا عظم فضل إحياء هذين الوقتين قطعاً للنفس عن مألوفها، وتأسساً بالوقوف بين يدي الحق ومناجاته.

وأخذ أئمتنا من ذلك هذا وقتها المختار؛ لئلا يخلو كل ربع من النهار عن الصلاة، وأما وقت جوازها فيستمر إلى الاستواء.

١٣١٣ [عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالََا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِنَّهُ قَالَ: يَا ابْنَ آدَمَ ارْكَعْ لِي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَكْفِكَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالََا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِنَّهُ قَالَ: يَا ابْنَ آدَمَ ارْكَعْ لِي) فيه إشارة إلى مزيد الاعتناء بأمر الإخلاص وهو إفراد تعالى بالعبادة بآلاً يفعلها إلا بمحض التقرب إليه وامتنال أمره **(أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَكْفِكَ)** بقضاء حوائجك وتيسير أمورك ودفع كل مكروه عنك **(آخِرُهُ)** أي: من فراغ تلك الأربع آخره **﴿جَزَاءً وَفَقَاءً﴾** [النبا: ٢٦] لأنك لما

(١) أخرجه الحاكم (١١٨٢)، والطبراني في «الأوسط» (٣٨٦٥)، وابن خزيمة (١٢٢٤).

(٢) أحمد (٢٢٥٢٢)، وأبو داود (١٢٨٩)، والترمذي (٤٧٥) وقال: غريب، والبيهقي

(٤٦٦)، والطبراني في «الشاميين» (٢٩٤)، والدارمي (١٥٠٣).

فرغت بالك لي أوله باشتغالك بتلك العبادة الفاضلة فرغت بالك بعدها بإعطائك ما ذكرت (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ).

١٣١٤ - [وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ نَعِيمِ بْنِ هَمَّارِ الْعَطْفَانِيِّ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (وَرَوَاهُ) حذفت في نسخة، والوجه إثباتها لاختلاف الراوي (أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ) عَنْ نَعِيمِ بْنِ هَمَّارِ الْعَطْفَانِيِّ وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْهُمْ] أي: الثلاثة الأولين، ونعيم وسنده

وقوله: «أربع ركعات» دليل لقول أصحابنا الأربعة أدنى كمالها وفوقها ست ركعات.

وقوله: «من أول النهار» دليل واضح على أنه يدخل وقتها بطلوع الشمس، وهو ما نقله النووي في «الروضة» عن الأصحاب، لكن نوزع في هذا النقل، بل صحح في غير «الروضة» أنه لا يدخل إلا بارتفاع الشمس كرمح، واعتمده المتأخرون واستدل له بعضهم بخبر عمرو بن عنبسة في «صحيح مسلم» وغيره، وعلى الأول يسن التأخير إلى هذا خروجاً من الخلاف، وعلى الثاني فالأول في الحديث يستثنى.

١٣١٥ [وَعَنْ بُرَيْدَةَ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: فِي الْإِنْسَانِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَتِسْتُونَ مَفْصِلًا، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْ كُلِّ مَفْصِلٍ مِنْهُ بِصَدَقَةٍ، قَالُوا: وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟ قَالَ: الشَّخَاعَةُ فِي الْمَسْجِدِ تَذْفِنُهَا، وَالشَّيْءُ تُنَحِّيهِ عَنِ الطَّرِيقِ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ وَرَكَعَتَا الضُّحَى تُجْزِيكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ بُرَيْدَةَ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: فِي الْإِنْسَانِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَتِسْتُونَ مَفْصِلًا) بفتح وكسر ثالثة (فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْ كُلِّ مَفْصِلٍ مِنْهُ بِصَدَقَةٍ) سبق أن «على» هنا لإفادة تأكيد ندب ذلك، فقول شارح: ويدل على أن تقرير الوجوب في حديث «يصبح» قوله هنا: «فعليه» بالوجوب ما قلناه فواضح فهو في غير

محله؛ يقل أحد ذلك.

(قَالُوا: وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ) أي: التصدق بثلاثمائة وستين صدقة المستفاد من قوله: «فعليه... إلخ» **(يَا نَبِيَّ اللَّهِ)** أتوا بهذا إشارة إلى أنه لا يدرك ذلك إلا بالإنباء عن الحق؛ إذ لا مجال للعقل فيه.

(قَالَ) كلكم يطيق ذلك؛ إذ ليس المراد حقيقة الصدقة بالمال حتى يعسر، بل هو أعم من ذلك، وقول أو فعل كل ما فيه ثواب كما أفاد ذلك كله بقوله مؤثراً للخطاب العام في قذفها على حدّ: **﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾** [الأنعام: ٢٧] على أحد التأويلين؛ لئلا يتوهم الاختصاص بهم لو خاطبهم أي: النخامة التي تراها **(فِي الْمَسْجِدِ)** من غيرك ثم **(تَدْفِنُهَا)** صدقة من جملة تلك الصدقات؛ لأن دفنها حينئذ سنة مؤكدة كما فعله ﷺ وجبت عليه.

أمّا نخامته هو فيجب عليه دفنها؛ لأنه ارتكب حراماً بفعلها، فلزمه قطعها بدفنها الذي جعله الشارع كفارة كذلك، وبما قرّره من حذف الخبر الدال عليه كالذي وطأت به السياق، والمتضح به تمام المطابقة بين الجواب والسؤال اندفع ما قيل: الظاهر أن يقال في حوائجهم: من يدفن النخاعة في المسجد، فعُدل عنه إلى الخطاب العام اهتماماً بشأن هذه الخلال، وإن كل من شأنه أنه يخاطب بخطاب ينبغي أن يهتم بها. انتهى.

(وَالشَّيْءُ) الذي يؤذي المارة في طريقهم **(تُنَحِّيهِ عَنِ الطَّرِيقِ)** صدقة فيه من النفع العام للمسلمين، «النخاعة» و«الشيء» بالفعلين بعدهما، وحينئذ العدول ما ذكر.

(فَإِنْ لَمْ تَجِدْ) نخامة ولا أذى بطريق، ولا أردت نحو تسبيح مما مر كما دل عليه «يصبح» **(وَرَكْعَتَا الضُّحَى تُجْزِيكَ)** صلاتهما عن ذلك كله كما مر **(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ).**

فإن قلت: ظاهر ذلك الحديث إجزاء ركعتي الضحى لمن قدر على ذلك أيضاً، فكيف الجمع بين الحديثين؟

قلت: نعم يمكن بأن يجعل التقييد ف«لم تجد» هنا لبيان الأكمل؛ إذ لا أن يكون الإتيان بثلاثمائة وستين صدقة مما هو أفضل من ركعتي الضحى وإن كانت الصلاة أفضل عبادات البدن؛ لأنه بالنسبة للجنس لا باعتبار الأفراد، ومن ثم قال الأئمة: لا تقول: «إن صلاة ركعتين أفضل من صوم يوم» ففي هذا الحديث بيّن الأفضل، وفي ذلك بيّن مطلق الآخر، فلا ينافي.

١٣١٦ [وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الضُّحَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا مِنْ ذَهَبٍ فِي الْجَنَّةِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ].

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الضُّحَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا مِنْ ذَهَبٍ فِي الْجَنَّةِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ) أي: إسناده (إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ) الذي ذكرناه، ومَرَّ الكلام عليه مستوفي، وإنه دال على أن أكثر الضحى ثنتا عشرة ركعة، وإن أفضلها ثمان ركعات للاتفاق على صحة حديثها وضعف حديث تلك؛ ولأنه لم يحفظ فعله ﷺ لأكثر منها.

١٣١٧ [وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَعَدَ فِي مُصَلَّاهُ حِينَ يَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَيُسَبِّحُ رَكْعَتَيْ الضُّحَى، لَا يَقُولُ إِلَّا خَيْرًا غُفِرَ لَهُ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ زَبَدِ الْبَحْرِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَعَدَ فِي مُصَلَّاهُ) الذي صلى فيه الصبح (حِينَ يَنْصَرِفُ) أي: يسلم (مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ) يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس (وَيُسَبِّحُ) أي: يصلي (رَكْعَتَيْ الضُّحَى لَا يَقُولُ) في مجلسه ذلك من حين سلامه من الصبح تحريمه بركعتي الضحى (إِلَّا خَيْرًا) أي: ما فيه ثواب من

(١) أخرجه الترمذي (٤٧٥)، وابن ماجه (١٤٤٣).

(٢) أخرجه أبو داود (١٢٨٧)، والطبراني (٤٤٢)، والبيهقي (٤٦٨٦)، وأحمد (١٥٦٦١).

قرآن ذكر **(غُفِرَ لَهُ خَطَايَاهُ)** الصغائر المتعلقة بالله تعالى كما مرَّ في نظائره **(وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ زَبَدِ الْبَحْرِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ).**

وفي هذا من عظم الفضل ما يحمل كل من له أدنى همة إلى خير على ملازمة ذلك وإدامته، وصَحَّ في نحو ذلك أنه لـ «حجة تامة تامة» وهو مقارب لما هنا؛ لأن الحج الذي لا رَفَثَ فيه ولا فسوق يخرج صاحبه من ذنوبه كيوم ولدته أمه، وهذا موافق لهذا الثواب فلا تخالف بينهما.

- [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ حَافَظَ عَلَى شُفْعَةٍ الضُّحَى غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].
(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ حَافَظَ) أي: داوم (عَلَى شُفْعَةٍ)
 بضم أوله وفتح **(الضُّحَى)** أي: ركعتين منها، ويحتمل أربع أو ست أو ثماني أو عشر أو ثنتا عشر ركعة والمتيقن إرادته من الحديث هو الأول إذا الشفع: الزوج، وتأنيثه لرعاية الفضيلة الواحدة أو الصلاة **(غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ)** بالمعنى السابق **(وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ)** وعبر هنا بـ «مثل» وفيما قلته بالأكثر؛ لأن ما في ذلك أشق فكانت الزيادة به أحق.

١٣١٩ [وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا كَانَتْ تُصَلِّي الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، ثُمَّ تَقُولُ: لَوْ نُشِرَ لِي أَبَوَايَ مَا تَرَكْتُهُمَا. رَوَاهُ مَالِكٌ].

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا كَانَتْ تُصَلِّي الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ) تَأْسِيًا
 بفعله ﷺ للثماني المأخوذ منه كما مر أنها أكثرها أو أفضلها **(ثُمَّ تَقُولُ)** تحريضًا للأئمة المحافظة عليها أو إدامة فعلها **(لَوْ نُشِرَ) أي: (لِي أَبَوَايَ مَا تَرَكْتُهُمَا)** تعليق

(١) الترمذي (٥٨٦) وقال: حسن غريب.

(٢) أخرجه أحمد (٩٧١٤)، والترمذي (٤٧٦)، وابن ماجه (١٣٨٢)، وإسحاق بن راهويه (٣٢٩).

(٣) أخرجه مالك (٣٦٢).

الصديق أفضل منه وأعلم أن الإنسان يطلع من حال أبيه على ما لم يطلع عليه من أفعال غيره.

(قُلْتُ: قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ؟) كان يصليها **(قَالَ: لَا إِخَالَءَ)** بكسر أوله وهو الأصح الأكثر، وفتححه وهو القياس؛ أي: لا أظنه كان يصليها **(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ)** وأخذ بعضهم من هذا ومن قوله مرة أخرى: «إنها بدعة» ومرة أخرى: «لا آمر بها ولا أنهي عنها». ومن قول عائشة: «ما رأيت النبي ﷺ صلاها».

ومن قول أبي بكر، وقد رأى ناسًا يصلونها: «أما أنتم تصلون صلاة صلاها رسول الله ﷺ ولا أصحابه» أنه لا يسن فعلها، بل زعم بعضهم كراهتها، ورفعها الجمهور بأن مراد عائشة الرؤية البصرية [أو الفؤادية]؛ لأنه لم يكن عندها في نوبتها، وحملها على الرؤية العلمية، مرًا في حديث مسلم عنها: «كان يصلي الضحى أربعًا ويزيد ما يشاء».

وقول ابن عمر المذكور إنما هو؛ لأنه لم يبلغه الأحاديث السابقة الصريحة في فعله ﷺ فقال تلك المقالات اجتهدًا منه، والجواب عن قوله: «بدعة» بأنه أراد أن البدعة في إظهارها في المساجد كما كانوا يفعلون؛ لأنه يحتاج إليه، بل هو موهم خلاف ما صرح به جمع من أئمتنا أنه يسن فعلها في المسجد إلا أن يقال: إن قوله: «كما كانوا يفعلون» بنفي ذلك التوهم إن أريد به أنهم كانوا يتظاهرون بها في المساجد على هيئة غير مشروعة، وبأن المواظبة عليها بدعة؛ لأنه ﷺ كان يتركها أحيانًا غير صحيح؛ لما مر أن علة الترك مخافة الافتراض أو توهمه، وقد زال ذلك بموته ﷺ.

(١) أخرجه البخاري (١٧٧٥)، ومسلم (٣٠٩٦)، وأحمد (٦٢٦٩)، والطبراني (١٣٣٤٢).

(٢) تقدم تخريجه.

بالمحال للمبالغة في عدم تركها؛ أي: لو خصصت بإحياء أبواي الذي لا ألد منه من لذات الدنيا عند من لا ولد له وقيل لي: «اتركي لذة فعلها في مقابلة تلك اللذة» ما تركت ذلك؛ إثارة للذة الآخوية، وإن دعا الطبع الجبلي إلى تقديم تلك اللذة الدنيوية (رَوَاهُ مَالِكٌ).

١٣٢٠ - [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى حَتَّى نَقُولَ: لَا يَدْعُهَا، وَيَدْعُهَا حَتَّى نَقُولَ: لَا يُصَلِّيَهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى حَتَّى نَقُولَ: لَا يَدْعُهَا، وَيَدْعُهَا حَتَّى نَقُولَ: لَا يُصَلِّيَهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) وحكمة ذلك: ما في الحديث أنه إنما كان يفعلها أحياناً ويتركها أحياناً مخافة أن تفرض كما في التراويح، ولا ينافي ذلك أن الضحى كانت واجبة عليه ﷺ؛ لأن المراد به أنها كانت واجبة عليه في الجملة لا في كل يوم، وقد يشكك على هذا أن من خصائصه ﷺ أنه إذا عمل عملاً داوم عليه، إلا أن يجاب بأن محل ذلك فيما لم يحسن افتراضه أو توهم افتراضه، أو بأن المراد بالمداومة عليه أنه لا يقطعه من أصله لا أنه يفعله كل يوم.

وقد صح: «إنه ﷺ كان يصوم حتى يقال: لا يفطر، ويفطر يقال: لا يصوم» وإنه قضى سنة الصبح بعد الشمس ولم يداوم عليها بخلاف سنة الظهر البعدية، فإنه قضاها بعد العصر فداوم عليها، نعم الفرق بينهما خفي جداً يقال: المداومة في وقت الكراهة هي التي تظهر بها الخصوصية بخلافها في غيرها.

١٣٢١ - [وَعَنْ مُورِقِ الْعَجَلِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: نُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَعُمَرُ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: لَا إِحَالَهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَنْ مُورِقِ الْعَجَلِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: تُصَلِّي) بجذب الاستفهام (الضُّحَى؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَعُمَرُ؟) كان يصليها (قَالَ: لَا) وكان حكمة تقديم عمر مع أن

(١) أخرجه الترمذي (٤٧٩)، وأحمد (١١٤٥٤).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٣٨٥)، والطبراني (٥٦٧٣).

(٣) أخرجه البخاري (١١٧٥).

أراد به ما عدا توابع الفرائض وما ألحق بها، لكن تعبيره عن تلك بالسنن وعن هذا بالتطوع يوهم أن بينهما فرقاً، وليس كذلك عند أكثر أصحابنا، بل التطوع والنفل والمندوب والسنة والحسن والمرغب فيه ألفاظ مترادفة معناها واحد، وهو ما يعلم من الشارع ترجيح فعله على تركه من غير إثم في تركه، وأمّا مداومته ﷺ على بعضها فتخصه بوصف زائد على ذلك، وهو التأكد.

(الفصل الأول)

١٣٢٢ [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِبَلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ: بَلَالُ، حَدَّثَنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ، قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ كَمَا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الظُّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أَصِلِّيَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِبَلَالٍ عِنْدَ) يحتمل أنه بمعنى: عقب، أو قبيل (صَلَاةِ الْفَجْرِ) يحتمل فرضه ويحتمل سنته (بَلَالُ، حَدَّثَنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ) أي: بأقرب أعمالك إلى القبول، ويحصل المأموم من عظيم الثواب وعلو الدرجة في ظنك من الرجاء، وهو قول الطمع في حصول المطلوب، فـ«أرجى» هنا بمعنى: مرجو، كـ«فلان أشهر من فلان» واسم التفضيل بمعنى المفعول شاذ قياساً لا استعمالاً. ويجوز أن تكون إضافته إلى العمل؛ لأنه الرجاء، فيكون المعنى: حدثني بما أنت أرجى من نفسك به من أعمالك (فِي الْإِسْلَامِ) قيد به؛ لأنه لا عبرة بالأعمال الواقعة قبله.

(فَإِنِّي) تعليل للأمر بالإخبار لترتب عليه إخباره بهذه المنزلة الرفيعة لتداوم على الموصل لها وليرغب غيره في ذلك العمل أيضًا (سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ) أي: صوت مشيك فيهما من دفيف الطائر ضربه عند إرادة الطيران دفتيه؛ أي: جنبيه فيُسمع لهما صوت (بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ) يحتمل أن ذلك كان يقظة ليلة الإسراء، وأنه إنما قال له بعدها لا صُبِّحْتَهَا؛ لأنه لم يصلِّ صبحها؛ لتوقف الوجوب على البيان، ولم يبيِّن له كيفية الصلوات المفروضة ليلة الإسراء، وإنما بينت له من المظهر إشارة لظهور دينه على الدين كله، وأنه كان بعدها منامًا ورؤيا الأنبياء وحي.

ثم رأيت شارحًا تردد في ذلك أيضًا حيث قال: «هذا شيء كُشف به ﷺ في نومه أو يقظته» وكأن حكمة سماعه لدف النعلين دون غيرها أنهما آلة المشي والاجتهاد الموصل للمقصد، وبلال بلغ في الاجتهاد في الطاعة الغاية، فأشير لذلك لسماع تلك الآلة، وكونه سمعه من بين يديه ومن خلفه أن بلالاً خادمه ﷺ، ومن شأن الخادم في الأمور المهمة أنه يتقدم بين يدي مخدومه لتعظيمه والتبليغ عنه، وتخصيص بلال بذلك لا يقتضي تقديمه على فضلاء الصحابة كالعشرة؛ لأنه قد في المفضول مزية.

(قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا) وضوءًا أو غسلًا أو تيممًا (فِي سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ) وفي نسخة: «ولا نهار» صَلَّيْتُ كَمَا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطَّهُورِ مَا كُتِبَ) أي: قدر، وقيل: قيل: انتهى.

وإنما يحتاج إليه إن فسر «كُتِبَ» بـ«وجب» والظاهر خلافه (أَنْ أَصَلِّيَ) قيل: فيه جواز الصلاة في الأوقات المكروهة. انتهى.

فإن أريد ذات السبب فصحيح أو غيرها لم يصح إن فسر «كُتِبَ» بـ«وجب» فتلك الصلاة تصدق بركعتين، ويكونها سنة الوضوء وهي ذات سبب، ويفرض

خلاف ذلك، والأحاديث المصرحة بجرمة غير ذات السبب مقدمة على هذا المحتمل **(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)** وسيأتي في حديث الترمذي أنه ذكر أمورًا متعددة غير ذلك، فإمّا أن يكون ذكر الكل فقط بعض الرواة هذا وبعضهم ذاك، أو تكون الواقعة مكررة، فذكر هذا في مرة وذاك في مرة أخرى كما يأتي.

[وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الْإِسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَيَقُولُ: إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ أَرْضِنِي بِهِ، قَالَ: وَيُسَمَّى حَاجَتَهُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الْإِسْتِخَارَةَ) أي: طلب تيسير خير الأمرين من الفعل والترك، من الخير ضد الشر **(فِي الْأُمُورِ)** التي يريد الإقدام عليها مباحة كانت أو عبادة، لكن بالنسبة لإيقاع العبادة في الوقت الذي عزم عليه لا بالنسبة لأصل فعلها، فإنه خير لا يستخار فيه **(كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ)** فيه غاية الاعتناء بفعل صلاة الاستخارة وحفظ دعائها لعظم نفع ذلك وعموم جزائه. **(وَيَقُولُ)** تعليمًا **(إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ)** الجائز يريد فعله أو تركه **(فَلْيَرْكَعْ)** أمر ندب **(رَكَعَتَيْنِ)** بيان لأقل ما يحصل به **(مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ)** بيان

للأكمل، فإن صلى فريضة أو راتبة مثلاً، فإن نوى بها الاستخارة أيضاً أصل فضل سنة الاستخارة، وإن لم ينوها سقط عنه أصل الطلب ولم يحصل له شيء من ثواب الاستخارة، وهذا نظير ما استنبطوه في نحو تحية المسجد، من أن الأصل اشتغال الناس بصلاة حتى لا ينتهك حرمة المسجد، فكذا القصد هنا حصول ذلك الأمر عقب صلاة ليعود عليه تركها حينئذ يأتي فيها نظير ما تقرر في تحية المسجد لما مرَّ بها بل المنهي عن تركها في خبر: دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين» .

(ثُمَّ لِيَقُلْ) عقب فراغه من صلاته مستقبل القبلة رافعاً يديه بعد الحمد والصلاة على النبي ﷺ؛ لأنهما سنتان في كل دعاء، بل يسن جعل الصلاة عليه ﷺ في أول الدعاء ووسطه وآخره كما أمر ﷺ بذلك **(اللَّهُمَّ إِنِّي)** أكد بذلك لمزيد الاهتمام بذلك الأمر وشدة طلبه **(أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ)** أي: أطلب منك أن تشرح صدري لخير الأمرين بسبب علمك بكيفيات الأمور وجزئياتها؛ إذ لا يحيط بخير الأمرين على الحقيقة من علمه كذلك وليس ذلك إلا إليك، فلم يطلب من غيرك بل منك وحدك.

(وَأَسْتَفِيدُكَ بِقُدْرَتِكَ) أي: أطلب منك تقدرني على خير الأمرين بسبب أنك القادر على الحقيقي الذي لا يمكن أحد أن يفعل فعلاً إلا إن أقدرته عليه، ثم رأيت شارحاً جعل الباء فيهما للاستعانة كهي في: **(بِسْمِ اللَّهِ تَجَرَّأَهَا)** [هود: ٤١] وفيه تكلف، والفرق بين ما هنا والآية واضح للتأمل.

ويحتمل كونها للقسم مع الاستعطف والتذلل كما في: **(رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ)**

أخرجه مالك (٣٨٦)، والبخاري (٤٣٣)، ومسلم (٧١٤)، وأبو داود (٤٦٧)، والترمذي (٣١٦)، والنسائي (٧٣٠)، وابن ماجه (١٠١٢)، وأحمد (٢٢٧٠٥)، وابن أبي شيبه (٣٤١٩)، والدارمي (١٣٩٣)، وعبد الرزاق (١٦٧٣)، وابن خزيمة (١٨٢٧)، وابن حبان (٢٤٩٥)، والطبراني في «الكبير» (٣٢٨٠) وفي «الأوسط» (٨٩٥٨)، وأبو عوانة (١٢٣٨)، والبيهقي (٤٧٠٢).

(وَأَسْأَلُكَ) ذلك وغيره فتفضل عليّ أنه تعطينيه **(مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ)** الذي تفضلت به على عبادك، وهذا إطناب وتأكيد لما قبله، ومقام الدعاء خليق بذلك، إن الله يحب الملحين في الدعاء **(فَإِنَّكَ)** تعليل الذكر بسببية العلم والقدرة على كل شيء تعلقت به إرادتك **(وَلَا أَقْدِرُ وَتَعْلَمُ)** كل شيء كل وجزي ممكن وغيره **(وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ)** كلها تشذ عن علمك منها شيء، ولا يحيط أحد من خلقك بشيء منها ما خصصته بالاطلاع على جزئيات قليلة منها، وكأن حكمة تشويش النشر الإشارة بتقديم العلم أولاً إلى عموميه، وبتقديم القدرة ثانياً إلى أنها الألفق والأنسب بالمطلوب الذي هو الإقدار على فعل خير الأمرين، على أن مقام العلم ختم بتأخيره بجملة: «وأنت علام الغيوب» وترك «وأنت القادر على كل شيء».

ومن ثم جعل سؤال الإقدار مرتباً على علم الخير في قوله: **(اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ)** الذي عزمت عليه **(خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي)** بالألا يترتب عليه نقص ديني ولا دنيوي **(وَعَاقِبَةُ أَمْرِي، أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ)** هذا إطناب أيضاً لشمول ديني ومعاشي لذلك كله، ويؤخذ من قول النووي: يندب في الدعاء آخر التشهد يوم عرفة: «ربّ إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً... إلخ» أن يجمع بين «كثيراً» و«كبيراً»؛ لأن الراوي شك في أيهما قاله، فلم يتحقق الإتيان بالوارد إلا بجمعهما، أو اعتراض بما رددته في «حاشية إيضاحه» أنه يسن هنا أن يجمع هذين المشكوك في أحدهما حتى يتحقق إثباته بالوارد، والزيادة عليه لأجل تحقق الإتيان به غير منافية للاتباع، والأمر بتكريره مرتين في كل مرة لا حاجة إليه.

(فَاقْدُرْهُ) أي: اقض به وهيئته **(لِي وَيَسِّرْهُ لِي)** عطف تفسير أو أخص؛ إذ الإقدار

قد نوع مشقة **(ثُمَّ)** حصل وحكمة «ثم» هنا أن في الحصول بعد السؤال نوع تراخ غالباً **(بَارِكْ لِي فِيهِ)** بنموه ونمو آثاره، وسلامتها من العواطل والمحن.

(وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ) صرح به للمبالغة والتأكيد؛ لأنه يلزم من صرفه عنك صرفك عنه وعكسه، ويصح كونه تأسيماً بأن يراد: فاصرفه بقدرتي عليه، وبـ«اصرفني عنه» لا يبقى في باطني اشتغال به.

ثم الدعاء بطلب الخير العام للإشارة إلى أنه المقصود بالذات، فقال: أي: ما فيه ثواب ورضا منك على فاعله **(حَيْثُ كَانَ)** أي: أقدرني على فعله في أي مكان أو زمان حصل، وكأن حكمة تركه هنا: «ويسره لي» أن الخير العام لا بد في حصوله من مشقة وتعب غالباً أو دائماً، بخلاف ما سبق فإنه خاص، وانتفاء المشقة عليه كثير.

بعد حصوله، وأتى بـ«ثم» لنظير ما مر **(أَرْضِنِي بِهِ)** أزدري شيئاً من نعمك، ولا أحسد أحداً من خلقك، وحتى أندرج في سلك الراضين مدحتهم بقولك: **(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ)** [البينة: ٨].

(قَالَ) ﷺ (وَيُسَمَّى) عطف على «فليقل» لأنه في معنى الأمر، أو حال من فاعله؛ أي: فليقل ذلك مسمىً **(حَاجَتَهُ)** فيقول: اللَّهُمَّ إن كنت تعلم أن هذا الأمر الذي هو كذا، وكأن حكمة التسمية قصر النفس على طلب شيء مخصوص حتى لا يغفل عنه أو لا يخطر لها غيره، فيختل خشوعها وبهم مطلوبها، وجمع بين هذا الأمر وتفسيره مع حصول المقصود بأخصر منه، كـ«إن كنت تعلم أن كذا خيراً لي... إلخ» لما في ذاك الإطناب الأنسب بالدعاء، ومن الإجمال ثم التفصيل الأوقع في النفس، على مزيد الاعتناء بالمطلوب.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) وأخذ منه أصحابنا أنه يسن لمن عزم على فعل أمر بقسميه

السابقين؛ إذ دون المكروه والمحرم، بل ينبغي حرمتها فيه أن يستخير بالصلاة ثم الدعاء كما ذكر، فإن تعذرت عليه الصلاة أو لم يردّها؛ إذ تركه الأفضل يمنع من المفضل استخار بالدعاء.

وفي خبر الترمذي: «من سعادة ابن آدم كثرة استخارة الله تعالى، ورضاه بما رضي الله له، ويمضي بعده لما ينشر له صدره» أي: انشراحًا خاليًا عن هون النفس وميلها الحامل له عليه، وما لها فيه من الغرض الظاهر أو الباطن، فإن لم ينشر لشيء؛ فالذي يظهر أنه يكرر الصلاة حتى ينشر الانشراح المذكور.

(الفصل الثاني)

[عَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو وَصَدَقٍ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَطَهَّرُ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِلَّا عَفَرَ لَهُ، ثُمَّ قَرَأَ «وَالَّذِينَ فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ إِلَّا اللَّهُ» [آل عمران: ١٣٥]. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ إِلَّا ابْنَ مَاجَهَ لَمْ يَذْكُرِ الْآيَةَ].

(عَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ وَصَدَقٍ أَبُو بَكْرٍ) جملة معترضة بين بها عليّ كرم وجهه جلالة وكرم وجهه، ومبالغته في الصدق سماه رسول الله ﷺ صديقًا.

(قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا) صغيرًا أو كبيرًا (ثُمَّ يَقُومُ) أي: ينشط ويستيقظ من سنة الغفلة (فَيَتَطَهَّرُ ثُمَّ) أثرها هنا؛ لأن بين الطهر والصلاة فصلًا تامًا بالذكر عقب الوضوء ونحوه والفاء كـ«ثم» لأنه فاصل بين القيام والتطهر (يُصَلِّي ثُمَّ) أثرها هنا أيضًا؛ لأن بين الصلاة والاستغفار المقصود به ما يأتي فاضلاً أيضًا هو الأذكار المندوبة الصلاة (يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ) أي: يتوب إليه توبة

(١) أخرجه الترمذي (٢١٥١) وقال: غريب، والحاكم (١٩٠٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٤٠٨)، وابن ماجه (١٤٥٩).

صحيحة كما يفيد قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا﴾ [عمران: ١٣٥] **غَفَرَ** ارتكبه، بل وبدلت سيئة حسنة كما أفادته آية أخرى في الفرقان.

(ثُمَّ قَرَأَ) شاهدًا على أن الاستغفار مع عدم الإضرار الناشئ عن تذكر عظمة الله ومزيد عذابه والخوف منه والمستلزم للتوبة الصحيحة، مكفر للذنوب وإن لم يكن بطهر ولا صلاة لأجله وإن ذكرها إنما هو لبيان الأكمل والأفضل، وحمل شارح الذكر في الآية على الصلاة ليوافق الحديث، وهو محتمل إلا أنه يوهم الصلاة شرط للمغفرة، ومعلوم أن الأمر ليس كذلك فالأولى ما ذكرته.

(وَالَّذِينَ) على «المتقين» لبيان أن الجنة كما أعدت للمتقين أعدت للذين **(إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً)** أي: فعلة متزايدة القبح، وهو مطلق الكبيرة أو أعظم أنواعها كما أفاده عطفها على الكبائر في: **(الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ)** [النجم: ٣٢] بناء على أن الاستثناء منقطع، وقد يطلق حتى على الصغائر أيضًا إن جعلناه متصلًا كما هو الأصل فيه.

(أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ) ولو بفعل صغيرة، فهو عام بعد خاص مذكور؛ لئلا يتوهم أن التوبة لا تكفره لمزيد قبحه، وفيهما أقوال أخرى، هذا أحسنها **(ذَكِّرُوا اللَّهَ)** أي: عقابه ووعيده كما تقرر **(فَاسْتَغْفِرُوا)** في عطفه الاستغفار هنا على الذكر بـ«الفاء» وفي الحديث على الصلاة بـ«ثم» ما يؤيد ما ذكرته أن المراد بالذكر هنا عقب الصلاة «ثم»؛ لأن تذكر عظمته تعالى وعقابه يعقبها الاستغفار من غير فاصل، والصلاة بينها وبينه فاصل كما مر، ولما حمل الشارح الذكر على الصلاة؛ ليوافق بين الآية والحديث كما تقرر.

ورد عليه: يخالفهما في العطف بـ«الفاء» و«ثم» فأجاب عنه بما لا يدفعه مع ما فيه من التكلف.

(لِذُنُوبِهِمْ) اللام معدية أو تعليلية، ودل على أنه جعلهم ممن أعدت الجنة وتعقبه بقوله عز قائلًا: **(وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ)**. **رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ** وحسنه **(وَابْنُ**

مَا جِهَ إِلَّا أَنْ ابْنَ مَا جِهَ لَمْ يَذْكُرِ الْآيَةَ ومنه أخذ أصحابنا أنه يسن لمن أذنب ذنباً وتاب منه يصلي عقب توبته ركعتين، ثم يستغفر تعالى شكراً على حصولها وطلباً لقبولها ودوامها.

١٣٢٥ [وَعَنْ حُدَيْفَةَ ؓ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ صَلَّى . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ حُدَيْفَةَ ؓ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا حَزَبَهُ) بمهملة فزاي فموحدة؛ أي: أهمه **(أَمْرٌ)** مزعج **(صَلَّى)** ليزول همه وينفرج كربه، وبين لأمرته طرق النجاة من الهموم، وفوائد الصلاة، وكان أخذ ذلك كله من قول الله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ﴾ أي: على البلى والنوائب **(وَالصَّلَاةِ)** [البقرة: ٤٥] أي: بالالتجاء إليها عند وقوع ذلك لينفرج عنكم الحزن بركوعها، ومن ثم لما بلغ ابن عباس موت أخيه قثم وهو على دابته فنزل، ثم صلى ركعتين، ثم قرأ الآية **(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ)** ومنه استفيد عظم فضل صلاة التطوع، وأن الصلاة كما تنهى عن الفحشاء والمنكر تكون سبباً لتفريج الكرب وإزالة الهموم وانشراح الصدور بجميع ما يرد عليها من قبل الحق.

- [وَعَنْ بُرَيْدَةَ ؓ قَالَ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا بِلَالًا فَقَالَ: بِمَ سَبَقْتَنِي إِلَى الْجَنَّةِ؟ مَا دَخَلْتُ الْجَنَّةَ قَطُّ إِلَّا سَمِعْتُ خَشْخَشَتَكَ أَمَامِي، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَذْنْتُ قَطُّ إِلَّا صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ، وَمَا أَصَابَنِي حَدَثٌ قَطُّ إِلَّا تَوَضَّأْتُ عِنْدَهُ، وَرَأَيْتُ أَنَّ لِلَّهِ عَلَيَّ رَكَعَتَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِهِمَا . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(وَعَنْ بُرَيْدَةَ ؓ قَالَ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا بِلَالًا فَقَالَ: بِمَ سَبَقْتَنِي إِلَى الْجَنَّةِ) أبرز له ما رواه في عالم الجن أو الكشف على هذا المنوال حثاً ولغيره من الأمة على ملازمة تلك الأعمال التي ذكرها، وإعلاماً بأنها توصل إلى هذه الدرجة العلية،

أخرجه مسلم (٧١٠٠)، وأبو داود (١٣٢١).

أخرجه أحمد (٢٣٠٤٦)، والترمذي (٣٦٨٩) وقال: صحيح غريب، وابن خزيمة (١٢٠٩)، وابن حبان (٧٠٨٦)، والحاكم (١١٧٩).

المشكاة/ الجزء الخامس

وليس في سبق العبد لسيده في مشي نحوه لغرض محذور بوجهه، قد محبوبًا.

ثم بين ﷺ كيفية ذلك السبق بقوله: **(مَا دَخَلْتُ الْجَنَّةَ قَطُّ)** يستفاد منه أنه رأى بلالاً كذلك مرات، وحينئذ فيجمع بين سياق هذا الحديث المخالف لسياق الحديث الآخر السابق بأنه ﷺ سأل بلالاً عن ذلك مرات فأجابه عن كل بما هو متلبس به حال السؤال **(إِلَّا سَمِعْتُ خَشْخَشَتَكَ)** هي حركة لها صوت كصوت السلاح **(أَمَامِي، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَذْنُ قَطُّ إِلَّا صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ)** يحتمل أنهما تطوع مطلق، وإنما من الرواتب؛ إذ ما من وبعده راتبة عندنا كما صرح به قوله ﷺ: «بين كل أذانين صلاة»

(وَمَا أَصَابَنِي حَدَثٌ) أي: ناقض من نواقض الوضوء **(قَطُّ تَوَضَّأْتُ عِنْدَهُ)** أي: عقبه **(وَرَأَيْتُ)** أي: اعتقدت **(أَنَّ لِلَّهِ عَلَيَّ)** أي: على جهة التأكد؛ لأن الوجوب خلافاً لمن زعمه معبراً بـ«على» مع كونها تستعمل في المندوب أيضاً وقريبة بتقدير كونه مجازاً فعله ﷺ ليلة إفاضته إلى مزدلفة، فإنه توضأ في بعض الطريق، ولم يصل عقب وضوئه [لسياق] آخر صلاته للمزدلفة **(رَكَعَتَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِهِمَا)** أي: بهذين العاملين:

أحدهما: الركعتان عقب كل أذان.

وثانيهما: الوضوء عقب كل حدث، وصلاة ركعتين عقب كل وضوء.

قلت: هذه المرتبة الدرجة العلية فالزمهما وداوم عليهما، وكان بلال أخذ بهما، وهو الأدلة العامة المصرحة بفضل الوضوء والصلاة والترغيب فيهما، فرأى أن الدوام على الطهر فضيلة عظيمة؛ لأن كمال الحدث نقص كما علم من القواعد، وأن إيقاع الصلاة عقبه وعقب لكونهما عبادتين فاضلتين، ومن مقدمات الصلاة فضيلة

عظيمة أيضاً، فداوم على ذلك كان سبباً في علو هذه المرتبة التي حصلت بشهادته ﷺ المتضمنة لصحة اجتهاد بلال في إثبات هذا العمل، وأمره بالمداومة عليه فهو اجتهاد صحيح موافق للنص.

وبهذا يندفع ما وقع لشارح أنه بلالاً سارع لذلك قبل بلوغ الندب إليه، ووجه اندفاعه أن بلالاً من أكابر المجتهدين، فقد بلغه الندب باعتبار ما ظهر له من دلالة القواعد عليه، ووقع لآخر أنه ارتضى قول الأول، ثم أجاب عن قوله تعالى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١] فإنه في هذه تقدم بما لا يرضي تعالى ورسوله والحديث في غيره، ومن ثم قرره على ذلك واستحمله عليه. انتهى.

وبما قررته يعلم أن بلال لم يتقدم بشيء مطلقاً، بل لم فعله بما أمر الله به ورسوله (رواه الترمذي) وسنده صحيح، وأخذ منه أئمتنا ندب الوضوء عقب كل حدث، وندب صلاة ركعتين عقب كل وضوء ينوي بهما سنة، يضر تأخيرهم عنه تأخيراً يسيراً بالآل ينقطع نسبتهما إليه عرفاً.

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى] رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى اللَّهِ أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُحْسِنِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ لِيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ لِيُثْنِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلِيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ لِيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ وَعَزَائِمِ مَغْفِرَتِكَ، وَالْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ بَرٍّ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ، لَا تَدْعُ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ وَلَا هَمًّا إِلَّا فَرَجْتَهُ، وَلَا حَاجَةَ هِيَ لَكَ رِضًا إِلَّا قَضَيْتَهَا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.]

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى] رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ

في الأصل: «داود».

أخرجه الترمذي (٤٧٩)، وابن ماجه (١٣٨٤)، والحاكم والبيهقي في «شعب

المشكاة/ الجزء الخامس

إِلَى اللَّهِ أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُحْسِنِ الْوُضُوءَ) بأن تبلغه مبالغة مع الإتيان بواجباته ومكملاته كما المتبادر من لفظ الإحسان، وإن أطلق على الإتيان بها كالتي بعدها ما مر آنفاً.

(ثُمَّ لِيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ لِيُثْنِ عَلَى تَعَالَى) أن يحمد بمجامع الحمد ك«الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، يا ربنا، لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه».

(وَلِيُصَلِّ) لم يأت بـ«ثم» هنا كأنه للإشارة إلى حصول أصل السنة بتقديمها على الحمد (عَلَى التَّيِّبِ ﷺ) بصلاة التشهد، فإنها أفضل صيغ الصلاة، وينبغي يجعلها أول دعائه ووسطه وآخره كما أمر ﷺ بذلك.

(ثُمَّ لِيَقُلْ) عوداً للثناء على بدء (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ) في ذكر هذين الاسمين غاية المناسبة والاستعطف لحصول المطلوب؛ قضية الحلم ألا يؤاخذ السائل بسابق جنايته، وقضية الكرم التفضل بالنوال قبل وجود السؤال فأولى بعده (سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ) فيه غاية المناسبة أيضاً؛ لأن القادر على إيجاد ذلك العرش الذي يحيط بعظمه إلا موحد قادر على إعطاء المسئول وإن جل فلا يئأس من طلبه.

(وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ختم للثناء بما هو من مجامعه بل قال بعض أئمتنا: إنه أفضل الحمد؛ لافتتاح القرآن به (أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ) بكسر الجيم؛ أي: أعطيتك وكلماتك التامات التي أوجبت لقائلها الجنة وحققها؛ لأنه يبخل إلى سؤال تيسير كلمات من القرآن أو الذكر، وليس هذا مناسباً لأول الحديث الناص على أن ذلك يقال في الحاجة إلى الله وإلى بني آدم، بخلاف ما فسر نهايته فإنه مناسب لهما.

(وَعَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ) جمع عزيمة بمعنى: معزومة؛ أي: مقطوع بوقوعها أو عازمة قاطعة لكل وصمة وذنب؛ أي: أسألك أنواعاً من المغفرة يحتم وقوعها بإرادتك له أو تقطع عني كل تقصير مانع من استجابة الدعاء، وهذا أيضاً أولى من قول ذلك الشارح؛

أي: أسألك أعمالاً تتعزم وتتأكد بها مغفرتك **(وَالْغَنِيمَةُ مِنْ كُلِّ بَرٍّ)** أي: حيازة تام من كل خير يقرب إليك، ومنه استجابة الدعاء المطلوب من حضرته.

(وَالسَّلَامَةُ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ) يقطع عن الوصول إليك **(لَا تَدْعُ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتُهُ)** تأكيداً لعزائم مغفرتك **(وَلَا هَمًّا إِلَّا فَرَجْتُهُ، وَلَا حَاجَةً هِيَ لَكَ رِضًا)** يظهر أن المراد بذلك ما يعم المباح، لكن حمل الرضا المقتضي للمبالغة كرجل عدل يقتضي أن المطلوب حاجة تعالى فيها مزيد رضا، وذلك لا في الخير ووسيلته **قَضَيْتَهَا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ** فيه إثبات الرحمة له تعالى مراداً بها غايتها ولغيره مرادتها، أصلها من الميل النفساني، وحينئذٍ فافعل المقتضي للمشاركة المراد به مطلقاً لا بقيد غاية ولا أصل.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ) ومنه أخذ النووي في مع اعترافه بضعفه ندب صلاة الحاجة على الكيفية المذكورة في هذا الحديث وقال في تحقيقه: لا يكره ولا يندب، فإن قلت: هذا مشكل لتصريحهم بأن الصلاة حيث لم يطلب تنعقد.

قلت: قال: إذا كان عدم طلبها لأمر يتعلق بذاتها، وهذا ليس كذلك؛ لأن عدم طلبها ليس من حيث كونها صلاة حاجة، فهي من حيث كونها صلاة مطلوبة، ومن ربطها بالحاجة غير مطلوبة، فلم ينافِ عدم طلبها وجود انعقادها.

ونقل الغزالي في «الإحياء»: إنها ثنتا عشرة ركعة وذكر لها كيفية أخرى، وكذلك ذكرها ابن الجزري، مع كيفية أخرى فيها ما يقتضي بطلانها، وهو السجود بعد التشهد وقبل السلام، وقال: إن علماء جربوها فوجدوها صحيحة، وذكر فيها حديثاً، ثم قال: في سنده من لا أعرفه.

قال أئمتنا: ويندب تحري غداة السبت لحاجته؛ لقوله ﷺ: «من غدا يوم

السبت في طلب حاجة يحل طلبها فأنا ضامن لقضائها»

أي: هذا مبحثها.

[عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: يَا عَبَّاسُ، يَا عَمَّاهُ أَلَا أُعْطِيكَ، أَلَا أَمْنُحُكَ، أَلَا أُجِزُّكَ، أَلَا أَفْعَلُ بِكَ عَشْرَ خِصَالٍ، إِذَا أَنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ذَنْبَكَ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، قَدِيمَهُ وَحَدِيثَهُ، خَطَأَهُ وَعَمْدَهُ، صَغِيرَهُ وَكَبِيرَهُ، سِرَّهُ وَعَلَانِيَتَهُ؟ أَنْ تُصَلِّيَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، تَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةً، فَإِذَا فَرَعْتَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي أَوَّلِ رَكَعَةٍ وَأَنْتَ قَائِمٌ قُلْتَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً، ثُمَّ تَرْكَعُ فَتَقُولُهَا وَأَنْتَ رَاكِعٌ عَشْرًا، ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ فَتَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ تَهْوِي سَاجِدًا فَتَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ مِنَ السُّجُودِ فَتَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ تَسْجُدُ فَتَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ فَتَقُولُهَا، فَذَلِكَ خَمْسُ وَسَبْعُونَ، فِي كُلِّ رَكَعَةٍ تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُصَلِّيَهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً فافْعَلْ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَنِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَنِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَنِي عُمْرِكَ مَرَّةً . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».]

(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: يَا عَبَّاسُ، يَا عَمَّاهُ) أصله: عمي، قلبت الياء ألفًا وألحق به هاء السكت، وذكره طلبًا لمزيد إقباله، وإعلامًا بعظيم هذه المنحة التي لا يستحق الإعلام بها ابتداءً إلا أقرب أقاربه وألصق الناس به.

(١) أخرجه الديلمي (٥٦٢٠).

(٢) أخرجه أبو داود (١٢٩٧)، وابن ماجه (١٣٨٧)، وابن (١٢١٦)، والطبراني (١١٦٢٢)، والحاكم (١١٩٢)، والبيهقي (٤٦٩٥) وفي «الدعوات» (٣٧٢)، ولم أقف على لفظه عند الترمذي.

(أَلَا أُعْطِيكَ، أَلَا أَمْنَحُكَ) أي: أدلك أو أعطيك؛ إذ المنحة العطية الكاملة (أَجِيزُكَ) جمع بينها زيادة في التأكد والتشويق وتفخيم المُعطى والترغيب فيه ليتلقاه بكليته ويبادر لأخذه (أَلَا أَفْعَلُ بِكَ) قال غير واحد: كذا في نسخ «المصاييح» والصواب ألا أفعل لك. انتهى.

وفيما قالوه نظر ولا صواب في ذلك، بل الذي في الأصول المعتمدة هو الباء، ومعناها هو الأليق الأظهر بالسياق كما (عَشْرَ خِصَالٍ) تنازع الأفعال الأربعة، ومعنى الأخيرة ألا أصيرك ذا عشر خصال أو ألا آمرك بما شئت عنه، إنك إذا فعلته تصير ذا عشر خصال يغفر بها ذنوبك، وهي إمّا قول التسبيحات وما بعدها، فإنها عشر لا في القيام، وإمّا عشرة أنواع يعطاها المصلي أحدها المغفرة المذكورة والباقية موكولة إلى علم الله تعالى، وإمّا الدخول في الصلاة فقرأة الفاتحة فالسورة، فقول تلك التسبيحات في القيام فالركوع فالاعتدال فالسجود فالجلوس.

وإمّا عشرة أنواع من الذنوب أشير إليها بأوله... إلخ، بل زعم شارح أن تأخير عشر خصال عن تلك العشرة هو الرواية تكفرها تلك الصلاة، وحينئذ لا بد من تقدير مضاف؛ أي: مكفر عشر خصال، وقدر بعضهم عد عشر، وبعضهم نفى عشر حاجة إليها مع ما فيها من البعد والكره.

(إِذَا أَنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ) أي: العشر المذكورة، وفي جوابه بقوله: (عَفَرَ اللَّهُ لَكَ) رد للقول بأنها عشرة أنواع من الذنوب؛ إذ لا يلتئم عليه هذا الشرط والجواب (ذَنْبِكَ) في رواية: «ما تقدم وما تأخر»

وفي أخرى: (أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ) يحتمل أن المراد ب«آخره» ما قبيل هذه الصلاة أو ما بعدها إلى الموت، ولا مانع أن العمل يكفر ما بعده أيضًا، كما في «صوم عرفة يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده» ومن هذا خبر: «وما يدريك أن الله اطلع على

تقدم تخرجه.

أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» .

ثم رأيت التصريح بالثاني في رواية للطبراني، وهي: «غفر الله لك كل ذنب كان أو هو كائن» **(قَدِيمَةٌ وَحَدِيثَةٌ)** إثباتهما أشهر من إسقاطهما في نسخ «المصابيح»، وحكمتهما كغيرهما مما ذكر الدلالة على مزيد الاستيفاء.

وزعم شارح أن كلاً منها أعم مما قبله وبعده من وجه، وبينه بما فيه نوع تحكم **(خَطَأً)** قد يستشكل هذا بأن الخطأ لا إثم فيه، فكيف يجعل من جملة الذنب؟ وقد يجاب بأن المراد الذنب في نحو الإلتلافات مثلاً من ثبوت بدلها في الذمة، ومعنى المغفرة في هذا إرضاء الخصوم، وفك النفس عن الحبس عن مقامها الكريم المشار إليه بقوله ﷺ: «نفس المؤمن مرهونة حتى يُقضى عنه دينه» .

(وَعَمْدَةٌ، صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ، سِرَّةٌ وَعَلَانِيَةٌ) ثم المأمور به، أو ثم العشر هي أو هو فهي خبر مبتدأ محذوف مفسرة؛ إذ الإخبار وما معه في معنى القول بنية صلاة التسبيح ولو في الوقت المكروه فيما يظهر **(أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ)** بتسليمة أو تسليمتين **(تَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةً)** قال بعض أئمتنا: الأفضل كونها من طوال المفصل، والأفضل أربع من التسبيحات «الحديد» و«الحشر» و«الصف» و«الجمعة» و«التغابن» للمناسبة بينهن وبينها في الاسم، وتارة من قصاره ك«الزلزلة» و«العاديات» و«ألهاكم» و«الإخلاص».

(فَإِذَا فَرَغْتَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي أَوَّلِ رَكَعَةٍ وَأَنْتَ قَائِمٌ قُلْتَ) ما به هذا السياق القراءة أخذ به أئمتنا، وأمّا ما كان بن المبارك من

وابن حبان (٣٦٣٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٨٤٤).

أخرجه البخاري (٢٨٤٥)، ومسلم (٢٤٩٤)، وأبو داود (٢٦٥٠)، والترمذي (٣٣٠٥)، وأحمد (٦٠٠)، والحميدي (٤٩)، وابن حبان (٦٤٩٩)، والحاكم (٤٦٥٢).

أخرجه عبد الرزاق (٢١٧/٢)، والطبراني في «الأوسط» (٢٩٨٩).

ذكره القاري (٩٩٤/٣).

جعله الخمس عشرة قبل القراءة وبعد القراءة عشراً، ولا يسبح في الاعتدال مخالف لهذا الحديث.

قال بعض أئمتنا: لكن جلالته تقتضي التوقف عن مخالفته، فالأحب العمل بهذا تارة وبهذا أخرى. انتهى.

وفيه نظر! بل الأحب ما في الحديث، وما فعله ابن المبارك، الظاهر أنه استند فيه لشيء لم يثبت وإلا أعرضوا عن مخالفته، نعم وافقه النووي في «الأذكار» فجعل قبل الفاتحة عشراً، لكنه أسقط في مقابلتها ما يقال في جلسة الاستراحة، فوافقه في العشرة وخالفه فيما يسقط به لها.

قال بعضهم: وفي رواية عن ابن المبارك: «إنه يقول عشرين في السجدة الثانية» وهذا ورد في أثر، بخلاف ما قبل القراءة (سُبْحَانَ اللَّهِ) أي: أنزهه، أي: أعتقد تنزيهه عن كل سمة لا تليق بجلال كماله (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ) أي: كل وصف بجميل مستحق لله دون غيره (وَلَا إِلَهَ) معبود بحق في الوجود (إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ) من كل ذي كبرياء، أو بمعنى كبير كـ «أعلم» وزاد الغزالي: «ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

(خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً، ثُمَّ تَرْكُوعٌ فَتَقُولُهَا وَأَنْتَ رَاكِعٌ عَشْرًا، ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ فَتَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ تَهْوِي سَاجِدًا فَتَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ مِنَ السُّجُودِ فَتَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ تَسْجُدُ فَتَقُولُهَا عَشْرًا، ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ فَتَقُولُهَا) وأنت جالس للاستراحة كنت تريد القيام أنت جالس للتشهد. التشهد.

(فَذَلِكَ) المذكور (خَمْسَ وَسَبْعُونَ) مرة مما ذكره (فِي كُلِّ رُكْعَةٍ تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي أَرْبَعِ رُكْعَاتٍ إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُصَلِّيَهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً فَاَفْعَلْ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فِي عُمْرِكَ مَرَّةً. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ»)

١٣٢٩ - [وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ رَافِعٍ نَحْوَهُ].

(وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ رَافِعٍ نَحْوَهُ) ومن رواه أيضاً الطبراني في «معجمه» وابن

المشكاة/ الجزء الخامس

خزيمة في «صحيحه» والحاكم في «مستدرکه» والخطيب والآجري وأبو السمعاني وأبو موسى المديني.

واختلف المتقدمون والمتأخرون في صحيح هذا الحديث، فصحه ابن خزيمة والحاكم وحسنه جماعة وخطّوا ابن الجوزي في ذكره له في «موضوعاته»، وقال الدارقطني في «مسند الفردوس»: إنه أصح شيء في فضائل الصلاة. انتهى.

لكنه نصًّا في الصحة؛ لأنهم قد يريدون بأصح أرجح وإن كان ضعيفًا، وضعفه آخرون، واختلف فيها كلام النووي في كتبه فحسنها تارة وضعفها أخرى، ولا تخالف بين المحسنين والمضعفين؛ لأن طرق الحديث وإن كانت كل منها على حدتها ضعيفة إلا أنها إذا اجتمعت وانضم بعضها لبعض بقوة وصار الحديث بسبب قوتها حسنًا لغيره وهو فوق الضعيف، ومن ثم أجرى أكثر أصحابنا المتقدمين والمتأخرين بل أكثر العلماء على أنها بالكيفية المذكورة والحديث سنة.

بل قال التاج السبكي والبدرى الزركشي: هي من مهمات الدين، فلا يسمع تعظيم فضلها ويتركها إلا متهاون بالدين، غير مكترث بأعمال الصالحين، ينبغي أن يعد من أهل العزم.

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ عَمَلِهِ صَلَاتُهُ، فَإِنْ صَلَحَتْ فَقَدْ أَفْلَحَ وَأَنْجَحَ، وَإِنْ فَسَدَتْ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ، وَإِنْ انْتَقَصَ مِنْ فَرِيضَتِهِ شَيْءٌ قَالَ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: انْظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ بِهَا، مَا انْتَقَصَ مِنَ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ يَكُونُ سَائِرَ عَمَلِهِ عَلَى ذَلِكَ، وَفِي رِوَايَةٍ: ثُمَّ الزَّكَاةُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ تَوْحُّدُ الْأَعْمَالِ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ

الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ عَمَلِهِ صَلَاتُهُ) أي: الواجبة كما يعلم من قوله الآتي: «فريضة» إذ هي التي بفسادها يحصل الخسار والخبية.

(فَإِنْ صَلَحَتْ) بفتح لامه وضمه بأن وقعت مستوفية لشروطها وأركانها وإن اقتضى تفسير شارح للصالح، بأن يكون الشيء على حالة استقامته وكماله أنه لا بد من مكملاتها أيضاً؛ لأن مقابله لتفسيره يدفع ذلك، لكن سيأتي أنه قابله بنقص أيضاً على ما فيه، وهذا يؤيد ما قاله ذلك الشارح، والحاصل أن أصل الفلاح يحصل بما قلناه، وكماله يتوقف على ما قاله.

(فَقَدْ أَفْلَحَ) أي: فاز بمطلوبه وبقيته؛ لأنها أم العبادات، فكانت بمنزلة القلب من الإنسان، فصلحت الأعمال بصلاحها وفسدت بفسادها **(وَأُنْجَحَ)** أصاب ما احتاج إليه أو صار مؤداه نافذاً، ففيه تأكيد لما قبله.

(وَإِنْ فَسَدَتْ فَقَدْ خَابَ) فهل هو نشر مشوش؟ إذ الأنسب كونه مقابلاً لـ «أُنْجَحَ» **(وَحَسِرَ)** مقابلاً لـ «أَفْلَحَ» **(وَإِنْ انْتَقَصَ)** بمعنى: نقص الملازم **(مِنْ قَرِيضَتِهِ)** قد يشكل جمع هذا مع الفساد؛ لأنه إن كان هو فلا حاجة إليه أو غيره، فما به وجوبه أن الصلاح له مقابلان: حقيقي وهو الفساد، ومعنوي وهو النقص، وحاصله أن غير الصالح إما فاسد، فهذا لا يعتد به ولا تكميل فيه، وإما ناقص ينقص مكملاته، فهذا هو الذي يكمل لعذر صاحبه؛ إذ يعسر الإتيان بجميع مكملات الصلاة.

ظاهر كلام الشافعي رحمه الله حمل الحديث على ما يشمل ترك الصلاة لعذر فإنه نص على أن الفرض يكمل بالنفل إن كان قد ترك سهواً أو جهلاً، وعذر بجهله بجامع القدر فيهما، وحينئذٍ فالمراد بالفساد: أن يأتي بها على غير وجهها، وبالنقص: ألا يأتي بها بالكلية.

(قَالَ الرَّبُّ) ذكره؛ ما بعده من التكميل من جملة تربية الحق لعمل عنده، ومُنْبَهُ عليه **(تَبَارَكَ وَتَعَالَى: انظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي)** إضافة إليه؛ لأنه لما تفضل عليه بخبر

نقصه تشرف وتأهل لذلك (مِنْ تَطَوُّعٍ) أن المراد تطوع الصلاة بالنص على جواب «هل» فهو من كلامه تعالى (بِهَا) أي: بصلاة التطوع (مَا انْتَقَصَ مِنَ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ يَكُونُ سَائِرُ عَمَلِهِ عَلَى ذَلِكَ) فيقبل الكامل ويرد الفاسد بالتطوع.

(وَفِي رِوَايَةٍ: ثُمَّ الزَّكَاةُ مِثْلُ ذَلِكَ) فيقبل كاملها ويرد فاسدها ويكمل ناقصها بصدقة التطوع (ثُمَّ تُوْخَذُ الْأَعْمَالُ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ) المذكور من قبول ورد وتكمل ناقص الفرض بالتطوع (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ).

١٣٣١ - [وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ].

(وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ) وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ النَّسَائِيُّ وَآخَرُونَ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ تَمِيمِ الدَّارِيِّ: «إِنْ رَجُلًا» بِمَعْنَاهُ يَأْسِنَاهُ صَحِيحٌ.

وخبر: «لا تقبل نافلة المصلي حتى يؤدي الفريضة» ضعيف، ولو صحَّ حمل على الراتبه البعدية لتوقف صحتها على صحة الفرض، وحمله بعضهم على ما لو كانت عليه فائتة يجب قضاؤها وفور البعدية بترك الأداء وفيه نظر، والوجه صحة النوافل هنا وإن أتم بها التفويضة الفورية الواجبة عليه؛ لأن الإثم لأمر خارج وهو لا يمنع الصحة عندنا كالجهور كما في الصلاة في المغصوب، وأخذوا من تقديم الصلاة هنا وجعل الأعمال كلها على منوالها وتابعة لها مع أخبار أخرى صحيحة كخبر: «الصلاة موضوع» أي: خير من كل ما وضعه الله لعباده ليتقربوا به إليه.

وخبر: «أي الصلاة أفضل - وفي رواية: «أحب» - إلى الله تعالى؟ فقال: الصلاة لوقتها» إنها أفضل العبادات البدنية ما عدا الشهادتين وتعلم العلم، فرضها أفضل

(١) أخرجه الرامهرمزي في «أمثال الحديث» (٥٥)، والبيهقي (٣٨١٧)، وابن عساكر (٤٠١/٣٧).

(٢) أخرجه الطبراني (٢٦٢) وفي «الأوسط» (٢٤٣).

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٤)، ومسلم (٨٥)، وأحمد (٣٩٩٨)، والنسائي (٦١٠)، وابن حبان وأبو يعلى (٥٢٨٦)، والطبراني (٩٨٠٥)، والبيهقي (٢٩٨٤).

(٤) أخرجه البخاري (٧٠٩٦)، ومسلم (٨٥)، وأحمد (٣٩٧٣)، وأبو عوانة (١٨٥).

الفروض، ونفلها أفضل النوافل، وليس المراد من ذلك صلاة ركعتين أفضل من صوم يوم، بل هو أفضل منهما قطعاً، وإنما من أراد الإكثار من عبادة ويقتصر من الأخرى على المتأكد فالصلاة أولى.

أمّا عبادة القلب كالإيمان والمعرفة والتوكل والتفكر والضمير والرضا والخوف والرجاء، والمحبة والتوبة والورع والزهد وتعظيم الله ومحبة رسول الله ﷺ والتطهر من الرذائل ونحوها، فهذه كلها أفضل من العبادات البدنية قطعاً؛ إذ لا يدخلها الرياء ونحوه، وأفضلها الإيمان، ولا يكون إلا واجباً، وقد يكون تطوعاً بالتحديد.

وقيل: أفضل العبادات الصوم.

وقيل: الحج.

وقيل: الطواف.

وقيل: الجهاد.

١٣٣٢ [وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَذِنَ اللَّهُ لِعَبْدٍ فِي شَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ رُكْعَتَيْنِ يُصَلِّيَهُمَا، وَإِنَّ الْبِرَّ لَيَذُرُّ عَلَى رَأْسِ الْعَبْدِ مَا دَامَ فِي صَلَاتِهِ، وَمَا تَقَرَّبَ الْعِبَادُ إِلَى اللَّهِ بِمِثْلِ مَا خَرَجَ مِنْهُ؛ يَعْنِي: الْقُرْآنَ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.]

(وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَذِنَ اللَّهُ لِعَبْدٍ فِي شَيْءٍ) من أذنت الشيء أصغيت هنا: غاية الإصغاء، وهي باللطف والرحمة والرضا (أَفْضَلَ مِنْ رُكْعَتَيْنِ يُصَلِّيَهُمَا) متفرقاً من الشواغل، مقبلاً على الله بكلّيته، مناجياً بلسانه وقلبه، فحينئذ يقبل الله تعالى عليه إقبالاً يخص الصلاة برضاه وبره وإحسانه حتى يغمره بفضلها كما قال: (وَإِنَّ الْبِرَّ لَيَذُرُّ) بالمعجمة؛ أي: ينثر ويفرق من ذرات الحب والدواء، ومن زعمه بالمهملة فقد صحّفه؛ لأنه من دار؛ أي: صب، لكنه قاصراً لاختصاصه بالمائع، والمقام ينبو عنه؛ لأنه الأنسب بذلك على السيئة

المشكاة/ الجزء الخامس

بملك كريم الإحسان إلى عبد أحسن خدمته ورضي عنه، فالأليق به أن إحسانه إليه نثر الجواهر النفيسة على رأسه إعطاءً له وإشهاراً لمرتبته، ويؤيد هذا ذكر الرأس في قوله: **(عَلَى رَأْسِ الْعَبْدِ مَا دَامَ فِي صَلَاتِهِ)** إذ هو المناسب لذر الجواهر عليه في العادة.

(وَمَا تَقَرَّبَ الْعِبَادُ إِلَى اللَّهِ) من الأذكار التي لم يخص وحدها بزمان أو مكان معين **(بِمِثْلِ مَا خَرَجَ مِنْهُ)** قال أبو النصر: وحذف المصنف لهذا يومهم أن التفسير من قول الصحابي، فيكون في حكم المرفوع وليس كذلك **(بَعْنِي: الْقُرْآنُ)** ضمير منه إمّا للعبد، ومعنى خروجه منه بروزه على لسانه محفوظاً في صدره مكتوباً بيده، وإمّا لله تعالى وهو الأظهر، وحينئذ ليس المراد الخروج الجسمي تعالى الله عنه علواً كبيراً، وهو خروج جسم من جسم؛ أي: مفارقة مكانه واستبداله مكاناً آخر، بل ظهوره عنه لخروج لنا من كلامك بنقش أو برؤية من كتابه، وهو اللوح المحفوظ، بمعنى ما أنزل الله لإفهام عباده وتشريفهم مثل القرآن، فلم يكن التقرب بمثله؛ لأنه لا مثل له، ومن ثم لما سمع ابن عباس رجلاً يقول: يا رب القرآن، قال: مه، أمّا علمت أن القرآن منه؟ أي: إنه صفته القديمة القائمة بذاته، فلا يجوز أن يوصف بالربوبية المقتضية لحدوثه وانفصاله عن الذات.

ومعنى قول السلف: كلام خرج منه وإليه يعود؛ أي: به أمر ونهي، ثم يحاسب عما وقع في ذلك المأمور والمنهي أو أنزله حجة للخلق وعليهم **(لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا)** [الفرقان: ١] ثم مآل تبين حقيقة وظهور صدق ما نطق به من الوعد والوعيد إليه تعالى **(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ)**

فإن قلت: قوله: «وما... إلخ» يفيد أنه لا أفضل من التقرب بالقرآن، فينافي ما استفيد مما قبله أنه لا أفضل من التقرب بالصلاة.

قلت: لا ينافيه؛ لأن أفضلية القرآن إنما بالنظر لكونه من الأذكار كما أمرت إليه جمعاً بين الأحاديث على من الصلاة، فلا يظهر مفاضلة بينهما.

(باب صلاة السفر)

(الفصل الأول)

١٣٣٣ [عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّى الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّى الْعَصْرَ بِذِي

الْحُلَيْفَةِ) هي بضم ففتح المهملة على ثلاثة أميال من المدينة على الأصح من اضطراب فيه، وتسميها العوام أيار علي؛ لزعمهم أنه قاتل في بئرها الجان ولا أصل لذلك (رَكَعَتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) واحتج به الظاهرية على جواز القصر في السفر القصير، وهو غلط منهم؛ لأنه ﷺ كان قاصدًا مكة؛ لأن الخليفة غاية سفره، ولا يتوهم منه توقف القصر على مجاوزة نحو ذلك، بل يجوز لمجرد مجاورة نحو سور البلد إن وجد، وإلا فبمجاوزه عمرانه وإن كان ظهره ملحقًا بالسور، أو بآخر العمران.

١٣٣٤ - [وَعَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ الْخَزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطْ، وَأَمَنَهُ بَيْنِي رَكَعَتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ الْخَزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَ) هي للحال

(نَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا) مصدرًا والحال أننا في ذلك الوقت أكثر أكوانا عدد في غيره، أو نافية لخبر المبتدأ و«أكثر» خبر كان؛ أي: ونحن ما كنا قط في وقت أكثر منا في ذلك الوقت (قَطْ) متعلق بمحذوف لا بالمذكور لفقد شرطه من كونه ماضيًا منفيًا لا على «أكثر» لـ«ما» أي: والحال أننا أكثر وكوننا في سائر

(١) أخرجه البخاري (١٥٤٧)، ومسلم (١٦١٣)، وأحمد (١٣١٥٥)، وأبو داود (١٢٠٤)، والنسائي (٤٨١)، وابن حبان (٤٥٥)، والبيهقي في «سننه» (٩٢٥٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٦٥٦)، ومسلم (١٦٣٠)، والترمذي (٨٩١)، والنسائي (١٤٥٦)، وأحمد (١٩٢٤٠)، والطبراني (٣١٦٩).

الأوقات عددًا وأكثر أكواننا في سائر الأوقات أمنيًا.

أو ونحو ما كنا قط في وقت أكثر منا في ذلك الوقت ولا أأمن منا فيه، وجاز أعمال «ما» تعمد فيما قبلها؛ لأنها بمعنى «ليس» الجائز فيها ذلك، وإسناد الأمن للأوقات مجازًا، و«قط» مقدرة في هذا أيضًا؛ أي: ما كنا أكثر من ذلك ولا آمنه قط، وجوز كون «وآمنه» ماضيًا، وفاعله الله تعالى ومفعوله نبيه ﷺ؛ أي: وأمن الله نبيه حينئذٍ، وفيه إن قصد به الموضع ذُكر وصُرف وكتب بالألف، وإن اختير للبقعة أُنث ومنع الصرف وكتب بالياء، سمي بذلك لما يُمنى فيه من الدم؛ أي: يُراق أو أن جبريل لما أراد مفارقة آدم قال له: تمن قال: أتمنى الجنة، أو لتقدير الله فيه الشعائر من منى؛ أي: قدر وذلك في حجة الوداع.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) ولا يعارضه تقييد القصر في الآية بالكفار؛ لأنه خرج مخرج الغالب من أحوال المسافرين حال نزولها في الخوف من الكفار فلا مفهوم له، وفي هذا غاية الفخامة له ﷺ حيث بين أن ما وقع في الآية ليس قيدًا توسعة على الأمة، وإعلامًا فعله منسوب إلى ربه؛ لأنه خبره في خلقه.

- [وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ: إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١] فَقَدْ أَمِنَ النَّاسُ. قَالَ عُمَرُ: عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: صَدَقَهُ تَصَدَّقَ بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ) كيف جاز القصر الآن؟
(وإِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾) أي: سافرتُم (فَلَيْسَ) - ٢٠٤ -

جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿١﴾ (فَقَدْ آمَنَ النَّاسُ. قَالَ عُمَرُ: عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتُ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ)

الآمن (صَدَقَهُ) أي: وإلا لم تسمَّ صدقة (تَصَدَّقَ بِهَا عَلَيْكُمْ)

توسعة ورحمة (فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ) وافعلوا القصر، فإنه أفضل من الإتمام وإن كان الأصل، لكن إنما يترجح لمن بلغ سفره ثلاث مراحل، أو كان ممن يقتدى به، أو أحد في نفسه كراهة إثارة الإتمام أو شك في جوازه.

وأخذ منه أكثر العلماء كما تقرر القصر غير واجب، وقول البغوي: أكثرهم على وجه مردود.

ومما يصرح بعدم الوجوب حديث النسائي، والدارقطني وحسن إسناده، والبيهقي وصححه عن عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قالت: خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة رمضان فأفطر وصمت، وقَصَّرَ وأتممت، فقلت: يا رسول الله قَصُرْتُ وأتممت وصمتُ وأفطرت قال: «أحسنْتَ يا عائشة، وما عاب عليَّ» .

ولم يقع في رواية النسائي: «عمرة رمضان» قال: وهي الأولى؛ لما أن المشهور والمعروف أنه ﷺ لم يعتمر إلا أربع مرات كلهن في القعدة، نعم أعمال العمرة التي مع كانت في الحجة.

وروى الدارقطني والبيهقي وغيرهما عنها: «كان ﷺ يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم» .

قال البيهقي: قال الدارقطني: إسناده صحيح، وأمَّا خبرها: «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فأقَرَّت صلاة السفر، وزِيدَ في صلاة الحضر» فمعناه لمن أراد

(١) أخرجه البيهقي (٥٦٣٦)، والنسائي (١٤٥٥).

(٢) أخرجه البيهقي (٥٦٢٩)، والدارقطني (٢٣٢٢).

(٣) أخرجه مالك (٣٣٧)، والبخاري (٣٥٠)، ومسلم (١٦٠٢)، وأبو داود (١٢٠٠)، والنسائي (٤٥٩)، والطبراني في «الأوسط» (٥٥٦٧).

الاقتصار عليهما جمعاً، ويؤيد هذا التأويل أن عائشة راويته أتمت كما تقرر، وتأولت ما تأول عثمان.

١٣٣٦ [وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ، قِيلَ لَهُ: أَقَمْتُمْ بِمَكَّةَ شَيْئًا؟ قَالَ: أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ) لحجة الوداع (فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ) أي: الصلاة (حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ، قِيلَ لَهُ: أَقَمْتُمْ بِمَكَّةَ شَيْئًا؟ قَالَ: أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا) أي: من الليالي أو من الأيام، المعداد حذف جاز حذفها وإثباتها.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وقوله: «بها» أطلقه على ما ينسب إليها؛ إذ لم يقم العشر التي أقامها لحجة ع بموضع واحد؛ لأنه دخلها يوم الأحد وخرج منها صبيحة الخميس، فأقامه بمنى والجمعة بنمرة وعرفات، ثم عاد السبت لمنى لقضاء نسكه، ثم ملكة لطواف الإفاضة، ثم لمنى يومه، فأقام بها بقيته والأحد والإثنين والثلاثاء إلى الزوال، ثم نفر فنزل بالمحصب وطاف في ليلته للوداع، ثم رحل قبل صلاة الصبح، فلتفرق إقامته قصر في الكل، وبهذا أخذ فأباحوا للمسافر إذا دخل محلاً أن يقصر فيه ما لم يصل وطنه أو ينو إقامة أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج أو يقيمها.

واستدلوا لذلك بخبر «الصحيحين»: «يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً» وكان يحرم على المهاجرين الإقامة بمكة ومساكنة الكفار كما رواه أيضاً، فالإذن في الثلاثة يدل على بقاء السفر فيها بخلاف الأربعة، ومن ثم صح عن عمر رضي الله عنه إنه

(١) أخرجه البخاري (١٠٨١)، ومسلم (١٦١٨)، وأبو داود (١٢٣٥)، والترمذي (٥٥٠)، وأحمد (١٣٣١٦)، والنسائي (١٤٦٣)، وابن ماجه (١١٣٠)، والبيهقي في «سننه» (٥٥٩٥).

(٢) أخرجه مسلم (١٣٥٢)، والترمذي (٩٤٩) وقال: حسن صحيح، وأحمد (١٩٠٠٦)، والنسائي (١٤٥٤)، والشافعي (٢٦/١)، وابن حبان (٣٩٠٧)، والطبراني (١٦٩)، والبيهقي (٥٢٣٦).

منع أهل الذمة الإقامة بالحجاز، ثم أذن لتاجرهم يقيم ثلاثاً، وفي معناها ما فوقها ودون الأربعة.

وأما حكاية بعض أصحابنا الإجماع على انقطاع سفره بمجرد وصوله لمقصده فمحمول على ما إذا كان ذلك المقصد هو وطنه أو نوى به إقامة طويلة، وإلا فهو ضعيف بل لا وجه له.

قال أبو عبد السلام: لأنه ﷺ يرخص بمكة وعرفة، وهما مقصده وغاية سفره، وكذا أبو بكر وعمر وعثمان صدرًا من خلافته.

١٣٣٧ **أَوْعَن ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: سَافَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَقَامَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَتَحْنُ نُصَلِّي فِيمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَكَّةَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فَإِذَا أَقَمْنَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ صَلَّيْنَا أَرْبَعًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.**

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: سَافَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَقَامَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) استنباطًا من هذا الحديث (فَتَحْنُ نُصَلِّي فِيمَا) سفرًا طويلًا كما (بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَكَّةَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ) لأنها نهاية المدة التي يجوز للمسافر فيها القصر وإن متوقعًا للسفر فيها (فَإِذَا أَقَمْنَا) في سفرنا (أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ صَلَّيْنَا) الرباعية (أَرْبَعًا) ومنعنا قصرها (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ)

قالوا: وهذا مذهب تفرد به ابن عباس، والذي قاله الفقهاء: إنه إنما أقام التسعة عشر لكونه كان محاصرًا للطائف أو حرب هوازن ينتظر الفتح كل ساعة، ثم يرحل فلم يكن مقيمًا حقيقة؛ لما تقرره من توقعه الخروج متى انقضت حاجته وهي الفتح، ومنه ومن خبر الترمذي وحسنه، وله شواهد بخبر ما في سنده من الضعف: «إنه ﷺ أقام

ثمانية عشر يومًا بمكة عام الفتح لحرب هوازن يقصر الصلاة» أخذ أئمتنا من أقام لغرض لا يعلم بقاءه أربعة أيام كاملة يرخص بسائر الرخص نحو القصر والفطر ثمانية عشر وليلة غير يومي الدخول والخروج.

وروي: «خمسة عشر» وهي ضعيفة.

و«سبعة عشر» وهي صحيحة.

و«عشرون» لكنها شاذة.

وأصح الروايات: «تسعة عشر».

وجمع البيهقي ومن تبعه بأن راوي «تسعة عشر» عدّ يومي الدخول والخروج و«سبعة عشر» لم يعدها و«ثمانية عشر» عدّها، وفيه نظر؛ لأنه إنما يصح بناء على الضعيف أنهما محسوبان من الثمانية عشر، والأصح خلافه.

والذي يتجه لي الجمع بأن راوي العشرين حسبهما والتسعة عشر أحديهما والثمانية عشر أسقطهما، وحينئذٍ لا يبقى بعارض الاثنين: «ثمانية عشر» و«سبعة عشر» فقدما تلك؛ لأن مع راويها زيادة علم فوجب الأخذ بها، ولم ينظر إلى أصل عدم الترخص يؤيد الثانية، بل الخروج عن الأصل عند التعارض مقتضى للتقديم كما صرحوا به في تعارض النيات وغيره قالوا: ولا فرق في ذلك بين المحارب وغيره.

ومن قال بالاختصاص يخالف القتال؛ لأن الحرب أثرًا في تغيير صفة الصلاة، ردوا عليه بأن هذا غير مؤثر هنا؛ إذ المرخص غيرها وهو السفر، والخائف وغيره في ذلك سواء، واستشكل التحديد بما ذكر مع ما صح أن الصحابة أقاموا بـ«رامهرمز» يقصرون الصلاة لتسعة أشهر، ويجاب بأنها واقعة حال فعليه، وهي عندنا يسقطها الاحتمال، كما يحتمل هنا أنهم كانوا فرقًا يتناوبون الإقامة، فلم يتحقق إقامة فرقة

واحدة منهم أكثره، وثمانية عشر يومًا، وهم يقصرون مع اطلاع الباقيين وتقريرهم. ثم رأيت النووي نقل عن أصحابنا أنهم أجابوا بنحو ما ذكرته حيث قال عنهم: وأجابوا عنه بأنهم لم يقيموا تسعة أشهر في مكان واحد، بل ينتقلون تلك الناحية، وما روي عن ابن عباس أنه أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة، فيرده ما مر عنه الذي لا نزاع في صحته.

١٣٣٨ [وَعَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فَصَلَّى لَنَا الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ جَاءَ رَحْلُهُ وَجَلَسَ فَرَأَى نَاسًا قِيَامًا، فَقَالَ: مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ؟ قُلْتُ: يُسَبِّحُونَ، قَالَ: لَوْ كُنْتُ مُسَبِّحًا أَتَمَمْتُ صَلَاتِي صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكَعَتَيْنِ، وَصَحِبْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ كَذَلِكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فَصَلَّى) إمامًا الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ جَاءَ رَحْلُهُ وَجَلَسَ فَرَأَى نَاسًا قِيَامًا فَقَالَ: مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ؟ قُلْتُ: يُسَبِّحُونَ) أي: يصلون (قَالَ: لَوْ كُنْتُ مُسَبِّحًا) أي: متنفلًا نفلًا راتبًا (أَتَمَمْتُ صَلَاتِي) تكميل الفرض أولى من النفل (صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكَعَتَيْنِ) حتى قبضه الله كما في رواية.

(وَصَحِبْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ كَذَلِكَ) أي: فكانوا لا يزيدون في السفر على ركعتين، وما ذكره عن عثمان محله في صدر من خلافته لما يأتي عنه أول الفصل الثالث أنه أتم.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وإنكاره إنما هو في صلاة الراتبة، فإنها التي كان يتركها لأجل ذلك ووافقه آخرون.

وقال الشافعي والجمهور: بل هي سنة للمسافر أيضًا وإن كانت للحاضر أكد، وذلك للأحاديث العامة في ندبها؛ ولأنه ﷺ صلى الضحى يوم فتح مكة وسنة الصبح لما

ناموا عنه في الوادي حتى طلعت الشمس.

وأجابوا عما احتج به ابن عمر بأنها وقائع حال، وفعليه محتملة أنه كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر، فالنافلة في البيت أفضل، أو أنه تركها في الأوقات بيانا لجواز تركها، وسيأتي في حديث الشيخين عن ابن عمر نفسه أنه روى عن النبي ﷺ «إنه كان يصلي على الراحلة صلاة الليل» .

وفي حديث الترمذي عنه: «إنه ﷺ كان يصلي راتبة الظهر والمغرب».

وفي حديث ابن ماجه عنه: «إن الوتر في السفر سنة».

وفي حديث «الموطأ» عنه: «إنه كان يرى ابنه يتنفل في السفر ولا ينكر عليه».

ولك أن تأخذ من مجموع أحاديثه هذه جمعا حسنا يزول به الإشكال من كل وجه بأن يحمل قوله: «لم يزد على ركعتين» على أنه لم يزد على الرواتب المؤكدة، وهي غير الوتر ركعتان في كل من محالها، فلا ينافي ما يأتي عنه في تلك الأحاديث، وحمل إنكاره على المسبحين على أنه إنما أنكر عليهم الزيادة على المؤكد، وأجاب بعض فقهاءنا بغير ذلك مما فيه نظر.

تنبيه:

في «شرح العباب»: أما النافلة المطلقة فاتفقوا على ندبها.

١٣٣٩ [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ) ظهر مفخم للتأكد كما في خبر: «خير الصدقة

ما كان عن ظهر غنى» ووجه التأكد الذي فيه: أنه يشير إلى أن سيره ﷺ كان مستنداً ظهر قوي من المطي والركاب.

(وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ) أي: إذا كان كذلك **(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ)** فيه جواز جمع المسافر سفرًا طويلًا يبيح القصر بين الظهرين والمغربين تقديمًا وتأخيرًا، وبه صرح الأحاديث الصحيحة الكثيرة المتفق على أكثرها التي لا تقبل تأويلًا كخبر: «كان إذا ارتحل قبل زيف الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم ينزل يجمع بينهما فإن زاعت قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب، وكان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء» يعني: في وقت العشاء كان إذا عجل عليه السير وأخر الظهر وقت العصر حتى يجمع بينهما وبين العشاء حتى يغيب الشفق حمر.

وذكر «جدّ» و«عجل» لا يخصص؛ لأنه بعض أفراد العام ومفهوم «إذا» فيه غير معمول به؛ إذ لا يعلم قائلًا به، مع أن جمعه ﷺ وهو نازل يردّه «كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصلّيها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلّاها مع المغرب».

وقال أبو حنيفة رحمته: «لا يجمع بين الظهرين بعرفة ولا بين المغربين بمزدلفة» لأن مواقيت الصلاة قد صحت فلا تترك بالآحاد، وأجاب أصحابنا بأنها مشقة وبأن حديث عرفة ومزدلفة آحاد فلم قلت بهما؟ بل لو لم يرد غيرهما كانا دالين على جواز الجمع في السفر كما استدل بهما سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

ولقد قال إمام الحرمين وغيره: هذا الخلاف منابذ للسنة الصحيحة الصريحة

(١) أخرجه البخاري (٥٠٤٠)، وأبو داود (١٦٧٦)، والنسائي (٢٥٤٤)، وأحمد (٩٢١٢)، وابن خزيمة (٢٤٣٩)، وابن حبان (٣٣٦٣)، والبيهقي (١٥٤٨٨).

(٢) أخرجه مالك (٣٢٩)، والبخاري (١٠٥٥)، ومسلم (٧٠٣)، وعبد الرزاق (٤٤٠٣)، وابن أبي شيبة (٨٢٦٦)، والنسائي (٥٩٨).

(٣) أخرجه الترمذي (٥٥٦)، وأحمد (٢٢٧٤٧)، وأبو داود (١٢٢٢)، والدارقطني (١٤٨١).

التي يقبل تأويلها، فلا يسن مراعاته.

فإن قلت: فلم قلت: الجمع لشروطه المقررة في الفقه، الأولى تركها اتفاقاً؟

قلت: لم يقولوا ذلك رعاية لهذا الخلاف، وإن قاله الغزالي، بل لأن فيه إخلاء أحد الوقتين عن وظيفته فأشبه الفطر في رمضان ممن لم يتضرر بالصوم، فإنه خلاف الأولى أيضاً كذلك، وبهذا فارق فإنه بعد ثلاث مراحل أفضل، على خلاف أبي حنيفة في وجوبه قوي فروعي.

فإن قلت: كثرة فعله ﷺ للجمع يدل على نديبته.

قلت: هو كذلك لولا استنباط ذلك المعنى، وهو إخلاء الوقت عن وظيفته، والقياس على فطر مسافر لم يقصر، ومع كون الأولى تركه والأفضل لمريده إن كان نازلاً وقت الأولى جمع التقديم، أو وقت الثانية جمع التأخير.

فإن قلت: قولكم: الأفضل الجمع بعرفة ومزدلفة للإجماع، وعلى جوازه فيها ساعة، قاله الغزالي.

قلت: يمكن أن يجاب بأن الحاج خفف عنه أشياء كثيرة لشدة ما عليه من المتاعب والمشاق في تلك الليلة ويومها، فندب له الجمع لذلك، ولا يعارض ما تقرر قول ابن عمر: «ما جمع ﷺ بين المغرب والعشاء قط» لأنه يجب تأويله بأنه ما جمع سائراً، بل نازلاً أورده بأنه صح عنه من طرق كثيرة أنه روي الجمع عنه ﷺ والمثبت مقدم، ولا قول ابن مسعود: «ما رأيته ﷺ صلى صلاة فغير ميقاتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء» أي: بمزدلفة، وصلى الصبح قبل ميقاتها؛ أي: بها أيضاً؛ لأنه كناية عن شدة تغليسه بالصبح في ذلك ليتسع لما على الحاج من الأعمال، وأيضاً فهو تقي باعتبار علمه وما من إثبات فقدم عليه.

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي السَّفَرِ

عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ يَوْمِيَّ إِيْمَاءً، صَلَاةَ اللَّيْلِ إِلَّا الْفَرَائِضَ، وَيُوتَرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي السَّفَرِ)

الطويل والقصير بأن - بقدر ميل، - - مالك بالطويل يحتاج - والقياس على الفطر والقصر ممنوع؛ لأنه يغتفر في النفل ما لا يغتفر في الفرض.

(عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ) أخذ منه أئمتنا أن صوب المقصد للمسافر

المنتفل بدل عن القبلة، فلا يجوز الانحراف عنه إلا إليها، نعم لا بد من استقبالها عند تحرم الصلاة كما يأتي في الحديث بشرطه (يَوْمِيَّ) بالركوع والسجود ومن ثم لم يجب المبالغة في الإيماء، بل يكفي أدنى ميل للرأس، لكن يشترط يكون الإيماء للسجود أخفض منه للركوع كما يأتي أيضًا ليقع التمييز بينهما.

(صَلَاةَ اللَّيْلِ إِلَّا الْفَرَائِضَ) عبر في رواية بالتطوع الشامل لصلاة النهار أيضًا،

ولهذا خص قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ سَطْرَةً﴾ [البقرة: ١٤٤] بالفرض، وقوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] بالتطوع.

وقاس أئمتنا الماشي على الراكب، فجوزوا له أن يُحرم بالصلاة للقبلة، ثم

يتحول لمقصده ويمشي، ثم ينحرف ويركع للقبلة، ثم يمشي لمقصده، ثم ينحرف ويسجد للقبلة ثم يمشي لجهة مقصده، وهكذا حتى يتشهد ويسلم ماشيًا جهة

(وَيُوتَرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وصرح بقوله: «ويوتر... إلخ» مع دخوله فيما

قبله نظرًا لعدم وجوبه علينا؛ لأنه كان واجبًا عليه، وإنما فعله مع ذلك عليها؛ لأنه من خصوصيته أيضًا، والجواب بأن الممتنع عليها ما كان وجوبه على العموم ينقص بالنذر فإنه يمتنع عليها مع أنه ليس كذلك، وبأنه إنما فعله لبيان أنه تطوع لنا

[....] ؛ لأنه كيف يترك قضية وجوبه عليه من امتناعه عليها ويراعي مصلحة بيان أنه تطوع لنا على أنه بين عدم وجوبه علينا في الأحاديث الصحيحة السابقة في باب الوتر؟ فتعين أن فعله عليها مع وجوبه عليه من خصوصياته.

قيل: قول أبي حنيفة: «المكتوبات فرض والوتر» فتعين أن فعله عليها مع واجب فرق اصطلاحاً لهم، لا يقتضيه شرع ولا لغة ولو سلم يحصل به غرضهم. انتهى.

(الفصل الثاني)

١٣٤١ - [عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كُلُّ ذَلِكَ قَدْ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَصَرَ الصَّلَاةَ وَأَتَمَّ . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»].

(عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُلُّ ذَلِكَ قَدْ فَعَلَ رَسُولُ ﷺ قَصَرَ الصَّلَاةَ) في السفر تارة (وَأَتَمَّ) فيه أخرى، وهذا بيان للشارع إليه [.....] للدلالة على عظيم شأنه (رَوَاهُ) البغوي (فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ») ومَرَّ أن سنده صحيح، وهو صريح يقبل تأويلاً في عدم وجوبه القصر على المسافر.

[وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَشَهِدْتُ مَعَهُ الْفَتْحَ، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً لَا يُصَلِّي إِلَّا رُكْعَتَيْنِ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْبَلَدِ صَلُّوا أَرْبَعًا، فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَشَهِدْتُ مَعَهُ الْفَتْحَ) أي: فتح مكة (فَأَقَامَ بِمَكَّةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً لَا يُصَلِّي إِلَّا رُكْعَتَيْنِ) سبق الكلام عليه مستوفى.

(يَقُولُ) حال من فاعل «يُصَلِّي» (يَا أَهْلَ الْبَلَدِ) هو من مكة (صَلُّوا أَرْبَعًا فَإِنَّا) هي الفاء الفصيحة الدالة على محذوف هو سبب إلى بعدها؛ أي: ولا يقتدوا بنا في

(١) في الأصل: (متهافت).

(٢) أخرجه البغوي في «شرح السنة»

(٣) أخرجه أبو داود (١٢٣١).

القصر فإنهم يقيمون ونحن (قَوْمٌ سَفَرٌ) جمع مسافر، كـ«ركب» جمع راكب؛ لأن الظاهر أن أهل البلد كانوا يصلون معه ﷺ يؤخذ أنه يسن لمسافر اقتدى به مؤتمون أنه سلم يقول لهم ذلك، وبه صرح أصحابنا في الإمام إذا جمع بعرفة ووراءه مؤتمون.

وأما من استدل بهذا الحديث على خصوص ما ذكر في عرفة فقد وهم؛ لما تقرر أن قوله ﷺ لم يكن بهؤلاء في حج، بل كان وهو بمكة زمن الفتح (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ)

١٣٤٣ [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ عَنْهُمَا - قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ فِي السَّفَرِ رُكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رُكْعَتَيْنِ، وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ فَصَلَّيْتُ مَعَهُ فِي الْحَضَرِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا رُكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَهُ فِي السَّفَرِ الظُّهْرَ رُكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رُكْعَتَيْنِ وَالْعَصْرَ رُكْعَتَيْنِ وَلَمْ يُصَلِّ بَعْدَهَا شَيْئًا، وَالْمَغْرِبَ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ سَوَاءً ثَلَاثَ رُكْعَاتٍ وَلَا يُنْقِصُ فِي حَضَرٍ وَلَا سَفَرٍ، وَهِيَ وَثْرُ النَّهَارِ وَبَعْدَهَا رُكْعَتَيْنِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.]

(وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ فِي السَّفَرِ رُكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رُكْعَتَيْنِ، وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ فَصَلَّيْتُ مَعَهُ فِي الْحَضَرِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا رُكْعَتَيْنِ) ينافي هذا وما بعده ما هو مقرر عندنا أن قبلها أربع: ثنتان مؤكدتان، وثنتان غير مؤكدتين، وبعدها أربع كذلك، وقبل العصر أربع، وقبل المغرب ركعتين؛ لأن ذلك ثبت من أحاديث أخر صحيحة غير هذا.

(وَصَلَّيْتُ مَعَهُ فِي السَّفَرِ الظُّهْرَ رُكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رُكْعَتَيْنِ وَالْعَصْرَ رُكْعَتَيْنِ وَأَمَّ يُصَلِّ بَعْدَهَا شَيْئًا، وَ) (الْمَغْرِبَ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ سَوَاءً) مستويًا عددها فيهما، ثم بيّنه بقوله: (ثَلَاثَ رُكْعَاتٍ وَلَا يُنْقِصُ) معنا شيئًا (فِي حَضَرٍ وَلَا سَفَرٍ، وَهِيَ وَثْرُ النَّهَارِ) جملة حالية كالتعليل لعدم جواز النقص منها، وكان معنى كونها وتر

المشكاة/ الجزء الخامس

النهار: مجموع فرائضه عشر ركعات فأوتر بها ثلاث المغرب لتعود عليه بركة الوتر «إن الله وتر يحب الوتر» .

وقال بعضهم: معناه: إنها مشابهة للوتر في فلا ينبغي أن يسقط منها ركعة فيكون شفعًا، ولا ركعتان فتبقى ركعة، وهي في الوتر مختلف فيها ولم يزد في النوافل ركعة فردة فكيف بالفرض **(وَبَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ)** وسبق الكلام عليه قريبًا.

١٣٤٤ [وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَإِنْ ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ آخَرَ الظُّهْرِ حَتَّى يَنْزِلَ لِلْعَصْرِ، وَفِي الْمَغْرِبِ مِثْلَ ذَلِكَ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَإِنْ ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَغِيَبَ الشَّمْسُ آخَرَ الْمَغْرِبِ حَتَّى يَنْزِلَ لِلْعِشَاءِ ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.]

(وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ) موضع قريب من الشام **(إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ)** أي: مالت عن وسط السماء بأن زالت **(قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ)** ويسمى هذا جمع تقديم، ويشترط عندنا نيته قبل فراغ الأولى أو معه، وتقديم الأولى صحيحة، والموالة بينهما بآلاً يفصل بينهما ولو بركعتين وإن قصرنا جدًا.

(وَإِنْ ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ آخَرَ الظُّهْرِ حَتَّى يَنْزِلَ لِلْعَصْرِ) في وقتها فيصلها معها فيه كما صرح به الأحاديث السابقة، ولا يشترط هنا شيء من تلك الشروط، نعم لا يجوز له التأخير حتى ينويه للجمع؛ لتمييز عن التأخير المحرم، ويشترط وقوعه في وقت يسهل جميع الأولى.

(وَفِي الْمَغْرِبِ مِثْلَ ذَلِكَ) وبينه بقوله: **(إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ)** تقديمًا، وشروطه تلك الأحاديث الثلاث أيضًا.

تقدم تخرجه.

أخرجه أبو داود (١٢١٠)، والترمذي (٥٥٣)، والبيهقي في «سننه» (٥٧٣٧).

(وَأِنْ ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَنْزِلَ لِلْعِشَاءِ ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا) جمع تأخير، وشروطه ما مرَّ (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ) ومرَّ أنه حديث صحيح، وأنه من جملة الأحاديث التي هي نص يحمل تأويلاً في جواز جمعي التقديم والتأخير، ومنه أخذ أئمتنا أن الأفضل للنازل وقت الأولى جمع التقديم، وللمسافر وقتها جمع التأخير.

١٣٤٥ - [وَعَنْ أَنَسٍ ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ وَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ بِنَاقَتِهِ فَكَبَّرَ ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ وَجَّهَ رِكَابِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ أَنَسٍ ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ وَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ) على راحلته (اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ بِنَاقَتِهِ فَكَبَّرَ) منه أخذ أئمتنا ما مرَّ أنه يجب استقبال القبلة عند التحريم فقط بشرط كونها سهلة وزمامها بيده (ثُمَّ صَلَّى) أي: استمر في صلاته، أو «ثم» للتراخي في الرتبة، ومن ثم اختص وجواب الاستقبال بشرطه بالتحريم؛ لأن النية هي الأصل فأحتيط لها أكثر (حَيْثُ وَجَّهَ رِكَابِهِ) أي: حيث أمَّ به ركابه جهة مقصده؛ لأنه قبلته كما مرَّ (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ).

١٣٤٦ [وَعَنْ جَابِرٍ ؓ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَجِئْتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، وَيَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ جَابِرٍ ؓ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَجِئْتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ) حال أو ظرف؛ أي: متوجهاً نحوه، أو صلى إلى جهته فيه بيان أن جهة المشرق كانت إذ ذاك هي جهة مقصده (وَيَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ) ومنه أخذ أئمتنا وجوب ذلك؛ ليميز السجود عن الركوع (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ).

(الفصل الثالث)

[عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ

أخرجه أبو داود (١٢٢٧).

أخرجه أبو داود (١٢٢٩)، والترمذي (٣٥٢)، وأحمد (١٤٩٢٩).

المشكاة/ الجزء الخامس

رَكَعَتَيْنِ وَأَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَعُمَرُ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ، وَعُثْمَانُ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ، ثُمَّ عُثْمَانُ صَلَّى بَعْدَ أَرْبَعًا، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ صَلَّى أَرْبَعًا، وَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِنِي) في الوداع (رَكَعَتَيْنِ وَ) صلى بها ركعتين (أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ) زمن خلافته (وَ) صلاهما بها (عُمَرُ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ) زمن إمامته (وَ) صلاهما بها أيضًا (عُثْمَانُ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ) أي: من أولها (ثُمَّ عُثْمَانُ صَلَّى بَعْدَهُ) بمضى الرابعة (أَرْبَعًا) ليعين

للناس أن كلاً من القصر والإتمام جائز، وأنه لا حرج على من قصر ولا على من وفي وقوع هذا من عثمان متكرراً تلك المدة مع مشاهدة الصحابة له وعدم إنكارهم عليه أظهر دليل على أن القصر ليس بواجب، وما قبل إنما أتم؛ لأنه نوى الإقامة بمكة بعد الحج، أو كانت أرض بمضى، فأبطلوه بأن الإقامة بمكة كانت تحرم على المهاجر فوق ثلاثة أيام، وبأن وجود أرض له بمضى لا يقتضي إتماماً ولا إقامة.

(فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ) الظاهر أن المراد به عثمان، ويحتمل المراد وراء إمام يتم سواء عثمان وغيره (صَلَّى أَرْبَعًا) تبعاً له (وَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ) عملاً بالأفضل (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

١٣٤٨ - [وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ هَاجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَفُرِضَتْ أَرْبَعًا، وَتُرِكَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الْأُولَى، قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ: مَا بَالُ عَائِشَةَ تُتِمُّ؟ قَالَ: تَأَوَّلْتُ كَمَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فُرِضَتِ الصَّلَاةُ) أي: ليلة الإسراء

(١) أخرجه البخاري (١٦٥٥)، ومسلم (١٦٢٤)، وأحمد (٦٤٠١)، والنسائي (١٤٦٢)، والبيهقي في «سننه» (٥٥٣٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٩٠)، ومسلم (١٦٠٤)، والدارمي (١٥٦١)، والبيهقي في «سننه» (٥٦٣٩).

(رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ هَاجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَفَرَضْتُ أَرْبَعًا، وَثَرَكْتُ صَلَاةَ السَّفَرِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الْأُولَى) وهذا يوافق قولها في رواية أخرى: «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر» ومعناه: فرضت ركعتين لمن أراد الاقتصار عليهما، فزيد في صلاة الحضر ركعتان تحتيهما، وأقرت صلاة السفر على جواز الإتمام.

(قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ) ابن الزبير ابن أخت عائشة: (مَا بَالُ عَائِشَةَ تُتِمُّ؟)

الصلاة في السفر مع أن ظاهر ما رويته يقتضي وجوب القصر الذي قال به أبو (قَالَ: تَأَوَّلْتُ كَمَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ) ومرَّ أنه تأول أن كلاً من القصر والإتمام جائز، ففرض ذلك في السفر المراد به لمن أراده كما تقرر، ومن بطلان تأويله بغير ذلك، ومنه أنه تأهل بمكة، وأنه ﷺ إمام المؤمنين، وعائشة أمهم فكأنهما كانا في منازلهما، وأن الأعراب حضروا معه ففعل ذلك؛ لئلا يظن أحد منهم أن فرض الصلاة ركعتان حضراً أيضاً، ويبطل الأول أنه ﷺ سافر بأزواجه فقصر، والثاني أنه ﷺ كان أولى بكونه في منزله، والثالث أن هذا المعنى كان موجوداً في زمنه ﷺ وأمر الصلاة في زمن عثمان كان أشهر (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

١٣٤٩ - [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا، وَفِي السَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ، وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةً. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَرَضَ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا وَفِي السَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ) لا دليل فيه للحنفية؛ لما مر في الفصل الأول أنه أن عائشة أتمت بحضرته ﷺ وأقرها عليه.

وأيضاً: هي راوية الحديث الذي قبل هذا، وقد خالفته فلا نعمل بالرواية

وأيضًا: هو خبر واحد فلا يعارض عندهم ظاهر القرآن أن القصر جائز.
 وأيضًا: فنص القرآن والإجماع على تسميتها مقصورة يصرف الحديث عن ظاهره
 من أن الركعتين في السفر أصل لا مقصورة.
 وأيضًا: الصلاة في الحديث مخصص بغير المغرب والصبح وفي حجة العام بعد
 التخصيص خلاف.

وأيضًا: فرض يأتي لغير الإيجاب، كقَدَّرَ وَبَيَّنْ نحو: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ
 أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: ٢] ومن أنه صح عنه ﷺ إنه أتم في السفر، وحينئذٍ يحتاج
 لشيء في هذه الأجوبة.

(وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةً) أخذ بظاهره ابن عباس وغيره كالحسن البصري وإسحاق
 فقالوا: إنها تقصر في الخوف إلى ركعة، وأجاب عنه الجمهور على أنه يصلي في الخوف
 ركعة مع الإمام، ومنفردًا بأخرى كما صحَّ ذلك في أحاديث صلاة الخوف **(رَوَاهُ**
مُسْلِمٌ).

١٣٥٠ [وَعَنْهُ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَا: سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 صَلَاةَ السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ وَهُمَا تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرٍ، وَالْوُثْرُ فِي السَّفَرِ سُنَّةٌ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

(وَعَنْهُ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) الأولى عنهم (قَالَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ صَلَاةَ السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ) أي: بيَّن أنها كذلك لمن أراد القصر، وهذا يؤيد فرض تأويل
السابقتين (وَهُمَا تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرٍ) أي: بالسنة للثواب، فثواب القصر يقارب ثواب
الإتمام، ثم قد يزيد ثواب الإتمام في دون ثلاث من أصل؛ لأنه أفضل حينئذٍ، ويزيد
ثواب القصر في أكثر منها؛ لأنه أفضل حينئذٍ.

(وَالْوُثْرُ فِي السَّفَرِ سُنَّةٌ) يحتمل أنه من قول ابن عباس وعمر أنه مرفوع، وعلى
 كل فرض ما يصرح بأن الوتر سنة حضر أو سفر، لكن تأكده في السفر دونه في الحضر

(رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه).

١٣٥١ - [وَعَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالطَّائِفِ، وَفِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَعَسْفَانَ، وَفِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَجَدَّةَ . رَوَاهُ فِي «المَوْطَأ»].

(وَعَنْ مَالِكٍ) ابن أنس الإمام المجتهد المجمع على جلالته وإمامته (أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالطَّائِفِ، وَفِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَعَسْفَانَ، وَفِي مِثْلِ مَا بَيْنَ مَكَّةَ وَجَدَّةَ. رَوَاهُ فِي «المَوْطَأ»).

ويوافقه ما صحَّ عن ابن عباس أنه سُئل: أتقصر الصلاة إلى عرفة؟ أي: بالنسبة لأهل مكة، فقال: لا، ولكن إلى عسفان وإلى جدة وإلى الطائف.

وما صحَّ عنه وعن ابن عمر: «إنهما كانا يقصران ويفطران في أربعة بُرْدٍ» ومثل ذلك لا يكون إلا بتوقيف، بل قضية قول الليث رحمته الله: هذا هو الذي عليه الناس أنه إجماع قبل حدوثه قبل حدوث الخلاف فيه، والأربعة بُرْد ستة عشر فرسخًا، والفرسخ ثلاثة أميال وهو بسير الإبل ودبيب الأقدام مسيرة يومين أو ليلتين أو ليلة ويوم معتدلين مع المعتاد من النزول والاستراحة والأكل والصلاة ونحوها، وذلك مرحلتان، والميل أربعة آلاف خطوة، والخطوة ذراع ونصف بذراع الآدمي، وهو شبران تقريبًا. واشتراط أبو حنيفة ثلاثة أيام لخبر الشيخين: «لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا ومعها محرم» .

وزوده بخبرهما أيضًا: «لا تسافر يومين» بل لمسلم: «يومًا» بل بريدًا

(١) أخرجه مالك (٣٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٣٦)، ومسلم (١٣٣٨)، وأبو داود (١٧٢٧)، وأحمد (٦٢٨٩)، وابن حبان (٢٧٣٠)، والطيالسي (٢٢٣٥).

(٣) أخرجه البخاري (١١٩٧)، ومسلم (٣٣٢٥).

(٤) لم أقف على هذه الرواية.

(٥) البريد: مَسِيرَة نصف يوم.

فدلّ على أن الكل يسمى: سَفَرًا.

ومن ثم قال الظاهرية: يقصر في قصره كأن لبستانه، ولخبر مسلم: «كان ﷺ إذا خرج ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين» وردّ بأنه ليس فيه مقصده كان على ثلاثة، بل يفعل القصر بعد ثلاثة؛ لأن الظاهر أنه كان لا يسافر بعد دخول وقت صلاة بعد يصلها، فلا تدركه الصلاة الأخرى وقد تباعد عن المدينة.

ولتهافت هذا الخلاف حكى الشافعي الإجماع على فيما دون مرحلتين، لكن محله في الأمن لما حكى عن الشافعي نفسه أن له قولاً بجواز القصر في القصر إذا كان في الخوف، بل علق في «الأم» القول به في القصر على صحة حديث: «إنه ﷺ قصر بذِي قَرْدٍ» وقد صح الحديث فكان مذهبه وصاية جوازه في القصر؛ أي: مع الخوف والجواب عنه من قبل الأولين أن هذه واقعة حال، فعليه يحتمل أن مقصده ﷺ كان أبعد من ذي قَرْدٍ، وإن فرض رجوعه منها؛ إذ من قصد سفرًا طويلاً فقصر ثم رجع قبل بلوغ مرحلتين لا يعيد ما قصره.

[وَعَنِ الْبَرَاءِ ؓ قَالَ: صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَفَرًا فَمَا رَأَيْتُهُ تَرَكَ رُكْعَتَيْنِ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.]

(وَعَنِ الْبَرَاءِ ؓ قَالَ: صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَفَرًا فَمَا رَأَيْتُهُ تَرَكَ رُكْعَتَيْنِ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ) ظرف لـ«ترك» والظاهر أنهما سنة الظهر القبلية، وإنكار ابن عمر لفعل الراتبة في السفر رأي له خولف فيه، فلا يكون حجة على غيره، بل ظاهر هذا كالأحاديث السابقة ترد عليه بفرض أنه ننك الراتبة المؤكدة

(١) أخرجه مسلم (١٦١٥)، وأبو داود (١٢٠٣)، وأحمد (١٢٦٤٧).

(٢) ذكره القاري (١٠/٥).

(٣) أخرجه أبو داود (١٢٢٤)، والترمذي (٥٥٣).

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ) الترمذي: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ).

١٣٥٣ - [وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى ابْنَهُ عَبْدَ اللَّهِ يُتَنَقَّلُ

فِي السَّفَرِ فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ . رَوَاهُ مَالِكٌ].

(وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى ابْنَهُ عَبْدَ اللَّهِ يُتَنَقَّلُ فِي السَّفَرِ

فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ) وهذا يعين حمل إنكاره السابق على ما قدمته فيه (رَوَاهُ مَالِكٌ).

(باب الجمعة)

بضم الميم وهو أشهر وإسكانها تخفيف منه؛ أي: اليوم المجموع فيه؛ لأن فُعلة بالسكون للمفعول كهُزأة، وفتحتها بمعنى فاعل؛ أي: اليوم الجامع، فتأوها للمبالغة كهُمَزَة وَضَحَكَة للكثير من ذلك، لا للتأنيث، وإلا لما وصف بها يوم. وقيل: سميت بذلك؛ لأن خلق آدم جُمع فيها. وقيل: لاجتماعه بجواء في الأرض في يومها. وقيل: لما جمع فيها من الخير.

وحكي كسر الميم، وكان يومها يسمى في الجاهلية يوم العروبة؛ أي: المبيّن المعظم.

(الفصل الأول)

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيَدَ أَنَّهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، وَأُوتِينَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ، ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ - يَعْنِي: الْجُمُعَةَ - فَاخْتَلَفُوا فِيهِ فَهَدَانَا اللَّهُ لَهُ، وَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ، الْيَهُودُ عَدَا، وَالنَّصَارَى بَعْدَ عَدٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ قَالَ: نَحْنُ الْآخِرُونَ الْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَنَحْنُ أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بَيَدَ أَنَّهُمْ... وَذَكَرَ نَحْوَهُ إِلَى آخِرِهِ، وَأُخْرَى لَهُ عَنْهُ]

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَحْنُ الْآخِرُونَ) أي: في الزمان وفي الدنيا؛ لأنه ﷺ خاتم النبيين (السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) في المنزلة والقضاء لهم قبل الخلق وفي دخول الجنة (بَيَدَ) بفتح الموحدة وسكون التحتية وفتح الدال.

قال الراغب: بمعنى غير، وبمعنى على، وبمعنى من، أصل وكله صحيح هنا، والأخير نقله المزني عن الشافعي رضي الله عنه واختار ابن مالك أنها حرف استثناء كـ«لكن»

(١) أخرجه البخاري (٨٣٦)، ومسلم (٨٥٥)، وأحمد (٧٣٠٨)، والنسائي (١٣٦٧)، والشافعي

وابن خزيمة (١٧٢٠)، والبيهقي (٥٣٥٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠١٧).

قال: لأن معنى مفهوم منها، ولا دليل على اسميتها، وقد تبدل موحدتها ميماً، ثم ما فيها من معنى الاستثناء هو من باب تأكيد المدح بما يشبهه فالاستثناء منقطع لا منفصل ادعاء كما في قوله:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ قُلُوبٌ مِّنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

أي: إن كان هذا الفلول عيباً فهو لهم، لكنه من أخص صفات الشجاعة، ومعنى الحديث على هذا: نحن السابقون يوم القيامة بما مُنِحناه من الكمالات، غير أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم، ففتح كتابنا من أخص صفات المدح والكمال؛ لأنه ناسخ لكتابهم ومعلم لفضائهم، فهو السابق فضلاً وإن سبق وجوداً، ويأتي نظير ذلك في قوله: «ثم هذا يومهم... إلخ» أي: اليهود والنصارى، وقد تحذف «أن» فيبطل عملها، ويضاف جملة المبتدأ والخبر أي: التوراة والإنجيل.

(مِنْ قَبْلِنَا وَأُوتَيْنَاهُ) أفرد؛ لأن تعريفه للجنس وهذا إشارة لتأخيرنا كما أن «فهدانا» إشارة لسبقنا (مِنْ بَعْدِهِمْ ثُمَّ) أتى بها إشعاراً بأن ما قبلها كالتوطئة والتأسيس لما بعدها (هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي قَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ يَعْنِي: الْجُمُعَةَ) أي: فرض عليهم استخراجهم بأفكاره وتعيينه باجتهادهم، وكأنه قيل لهم: فرض عليكم يوماً تتفرغون فيه للكفر والعبادة فاجتهدوا في تعيينه ليظهر أتصادقون الحق أو غيره.

(فَاخْتَلَفُوا فِيهِ) وضلوا عنه، وأما نحن (فَهَدَانَا اللَّهُ لَهُ) على لسان نبينا ﷺ حيث تولى تعيينه لنا ولم يكله إلى اجتهدنا على أنه لو وكله إليه وفقنا لإصابته ببركته ﷺ، وما له بنا من مزيد العناية والإمداد، وأما قول شارح وإنا اجتهدنا فأصابناه وهم اجتهدوا فأخطئوه، فعن صحيح يؤيد ما ذكرته من أنا لو كلفنا اجتهداه وفقنا لإصابته فتأمل.

ثم رأيت ما يؤيده، وهو ما رواه ابن أبي حاتم عن السدي أن فرض على اليهود يوم الجمعة فأبوا وقالوا: يا موسى، اجعل لنا يوم السبت فجعله عليهم، وليس

ذلك تعجيب من مخالفتهم كما في ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [البقرة: ٥٨] وهم القائلون: ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [البقرة: ٩٣].

وقال بعضهم: قولوا: «فهدانا الله له» يحتمل أنه نص لنا عليه، وأنه وفقنا لإصابته بالاجتهاد لما صح عن ابن سيرين قال: جمع أهل المدينة قبل أن يقدمها رسول الله ﷺ وقبل أن تنزل الجمعة، فقال الأنصار: إن لليهود يوماً يجتمعون فيه كل سبعة أيام، وللنصارى مثل ذلك، فهلما فلنجعل لنا يوماً نذكر الله ونصلي ونشكره، فجعلوه يوم العروبة، واجتمعوا إلى أسعد بن زرارة فصلى بهم يومئذٍ، وأنزل الله تعالى بعد ذلك: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

وهذا وإن كان مرسلًا فله شاهد بإسناد حسن، بل ابن خزيمة، هو أول من صلى بنا الجمعة بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة، فالأول يدل على أن أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد، ولا يمنع ذلك أنه ﷺ علمه بالوحي، وهو بمكة فلم يتمكن من إقامتها، ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة، فإنه أقام بنا من الإثنين إلى الجمعة، وأسس مسجدهم، ثم خرج إلى المدينة يوم الجمعة، فأدركته في بني سالم فصلّاها بمسجد الجمعة المشهور، فكانت أول صلاها بالمدينة قبل تأسيس مسجده.

(وَالثَّاسِ) أي: أهل الكتابين، كفى عنهم بذلك لكثرتهم **(لَنَا فِيهِ تَبَعٌ)** فإنهم إنما هدوا لما يعقبه يعظمون، أو قالوا: يومنا يكون **(غَدًا)** ليوم الجمعة وهو السبت؛ لأنه يوم فراغ؛ لأن الله تعالى ابتداءً بخلق العالم يوم الأحد، وفرغ منه يوم الجمعة، واستراح السبت، فينبغي للناس أن يعرضوا عن صنائعهم، ويتفرغوا فيه للعبادة، وهذا من تعنتهم في كفرهم، ومن ثم تولى تعالى الرد عليهم بقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] تعب ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

(وَالْتَّصَارِي) يعظمون، أو قالوا: يومنا **(بَعْدَ غَدٍ)** وهو الأحد؛ لأنه اليوم

الذي ابتدأ الله فيه خلق العالم، فوجب عليهم شكره وعبادته فيه، فعلم من قوله: «لنا فيه تبع» أن يوم الجمعة وإن أُخِّر في الوجود وأوتينا من بعدهم هو سابق في الفضل والكمال؛ لأن الله تعالى خلق الإنسان للعبادة وكان خلقه بخلق أبيه آدم عليه السلام يومها، فكان هو الأولى بمزيد تميز بالعبادة والشكر.

وأيضًا: فالذي خلق تعالى في غيره من الأيام هو ما ينتفع به الإنسان، وأما فيه فلم يخلق إلا الإنسان وحده فكان الشكر فيه على نعمة الوجود أهم وأحرى.

وأيضًا: فمبدأ معرفة الإنسان الحق وشهوده له إنما هو يوم الجمعة، فكان التعبد فيه متبوعًا وفي اليومين بعده تابعًا.

تنبيه:

قدرت ما ذكر في غد أو بعد غد؛ ليكون ذلك بيانًا لقوله: «فاختلفوا فيه» وليبقى الظرف على حاله وعلى أنه بيان لقوله: «والناس لنا فيه تبع» تقديره: اليهود تبع لنا في غد، أو النصارى تبع لنا في بعد غد، أو كلا هذين أولى من جعل الظرف هو الخبر؛ لأنه حينئذ يكون خبرًا عن جهته، فيحتاج إلى تقدير مضاف؛ أي: التعبد، ويجمع اليهود غدًا وكذا في النصارى لامتناع الإخبار به عنهما من غير تقدير **عليه**.

(وفي رواية لمسلم قال: نَحْنُ الْآخِرُونَ الْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَنَحْنُ أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ

الْجَنَّةَ) لأن المعاد على طبق المعاش، فإذا ثبت لنا أولية الشرف والتقدم والفضل أولية دخول الجنة **(بَيَدَ أَنَّهُمْ... وَذَكَرَ نَحْوَهُ)** أي: الذي مرَّ **(إِلَى آخِرِهِ)** وكما وقع «بيد» بعد الجملة الأولى في غاية حسن الرونق ورصانة السبك، كذلك وقع بعد الجملة الثانية لما تقرر أنها متفرقة عليها باعتبار استقبالهم في الدنيا اقتضى سبقنا لهم في الآخرة **(وَأُخْرَى لَهُ عَنْهُ)** أي: أبي هريرة.

الْآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا وَالْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْمُقْتَضَى لَهُمْ قَبْلَ الْخَلَائِقِ [

وَعَنْ حَدِيثِهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: نَحْنُ الْآخِرُونَ) أي:

الذين تأخروا عنهم في حال كوننا وإياهم (مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا وَالْأَوَّلُونَ) في السبق لهم (يَوْمَ

الْقِيَامَةِ، الْمُقْتَضَى لَهُمْ) بتقدمهم في الحساب، ثم يدخلون الجنة (قَبْلَ الْخَلَائِقِ) . . .

لمزيد شرفهم وعلي شرفهم في ذلك المجمع العظيم.

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ

الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ؛ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا، وَلَا نَقُومُ

السَّاعَةَ إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ)

أي: خير يوم ظهر بظهور الشمس؛ إذ اليوم لغةً: من طلوعها إلى غروبها، وهذا أولى من

قول شارح أعاد الضمير عليه باعتبار ما سكن فيه.

قال تعالى: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٣]. انتهى.

ووجه الأولوية: إن هذا التقدير لا يجعل لقوله: «طلعت عليه الشمس» كثير

فائدة أو توهم غير المقصود؛ لأن المقصود بفضل يوم الجمعة نفسه لا باعتبار ما سكن

فيه المتوهم من هذا التقدير أن الفضل باعتباره أخذ منه بعض أصحابنا

أنه أفضل من يوم عرفة من الفضائل الجمة العامة ما لم يرد ليوم الجمعة، وحينئذٍ

فيجمع هذا الحديث والأحاديث الناصة على أفضلية عرفة بأنه أفضل أيام السنة، ويوم

الجمعة أفضل أيام الأسبوع، وهذا ليس من محل الخلاف، وإنما محل الخبرية المطلقة،

وسيأتي كذلك مزيداً في الفصل الثالث.

وأخرج ابن راهويه والحارث بن أبي أسامة حديث: «الجمعة حج المساكين» .

(١) أخرجه مسلم (٨٥٦)، والنسائي (١٣٦٨)، وابن ماجه (١٠٨٣)، وأبو عوانة (٤٤٢).

(٢) أخرجه مسلم (٨٥٤)، والترمذي (٤٨٨)، وأحمد (٩٣٩٨)، والبيهقي (٥٨٠٠).

(٣) أخرجه القضاعي (٧٨)، والدبلي (٢٦١٤).

قال ابن المسيب: الجمعة أحب تعالى من حج التطوع.

(فِيهِ خُلِقَ آدَمُ) زاد بعض الحفاظ: «وحواء» (وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ) يحتمل خلقه وإدخاله كانا في يوم واحد، ويحتمل أن خلق يوم الجمعة، ثم أمهل إلى يوم جمعة آخر فأدخل فيه الجنة.

يحتمل ذينك أيضًا (أُخْرِجَ مِنْهَا) قد يستشكل عد هذا من فضائله إلا يجب بأن إخراجها منها كان فيه باعتبار ما يترتب عليه من عمارة هذا العالم، وما اشتمل عليه من الأنبياء والشرائع والعبادة، لا سيما وجود نبينا ﷺ وشريعته وأتمته غاية النعمة العظمى، والمنة الكبرى على آدم وعلى جميع بنيه؛ إذ لو استمر في الجنة لم يوجدوا فضلًا أن يتحلوا بما تحلوا به من الكمالات والمعارف.

ثم رأيت شارحًا أجاب بنحو ما ذكرته حيث قال: لما كان الخروج لتكثير النسل، وبث عباد الله تعالى في الأرضين وإظهار العبادة الذي خلق الخلق لأجلها، وما أقيمت السماوات والأرض إلا لها، وكان لا يستتب ذلك إلا بخروجه منها، فكان أخرى بالفضل من استمراره فيها. انتهى.

وبهذا يرد قول عياض: يريد أن هذه القضايا المعدودة ليست لذكر فضيلته؛ إخراج آدم وقيام الساعة لا تعد فضيلة، وإنما هو بيان لما وقع فيه من الأمور العظام، وما سيقع ليتأهب العبد فيه بالأعمال الصالحة؛ لنيل رحمة الله تعالى ودفع نقمه. انتهى. وما يصرح بالرد عليه ما يأتي في الحديث أنه ﷺ جعل هذا الإخراج وقيام الساعة من جملة خلال الخير التي فيه.

(وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وبوجه كون هذا من فضائله بأن قيامها فيه غاية الإراحة للمؤمنين من تلك الفتن التي يصبح المسلم فيها كافرًا، فكان قيامها فيه خيرًا أي خير.

فإن قلت: إن الساعة لا تقوم على شرار الخلق، وإن الله تعالى قبيلها يبعث رجًا لينة تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة، فكيف يُعد قيامها فيه من جملة فضائلها؟

المشكاة/ الجزء الخامس

قلت: ما ذكر مقدمة لقيامها فيها، وكان قيامها الذي ذلك من مقدماته خيرًا باعتبارها فتأمل، ثم رأيت القاضي البيضاوي وجه ذلك بأن يوصل أرباب الكمال إلى ما أعد لهم من النعيم المقيم.

- [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يُؤَافِقُهَا مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَزَادَ مُسْلِمٌ قَالَ: وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا قَالَ: إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ لَسَاعَةً لَا يُؤَافِقُهَا مُسْلِمٌ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ] -

(وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ فِي) يوم (الْجُمُعَةِ سَاعَةً) عظيمة (لَا يُؤَافِقُهَا مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا خَيْرًا) يليق فيه (إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَزَادَ مُسْلِمٌ قَالَ: وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ) وأخفيت في أكثر الأحاديث طلبًا لتعميم سائر ساعات يوم الجمعة بالعبادة، ولا يقتصر على إحياء تلك الساعة وحدها، كما خفيت ليلة القدر طلبًا لإحياء جميع ليالي العشر.

(وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا قَالَ: إِنَّ فِي) يوم (الْجُمُعَةِ لَسَاعَةً لَا يُؤَافِقُهَا مُسْلِمٌ قَائِمٌ) أي: ملازم مواظب على حد: «مَا دُمْتُ عَلَيْهِ قَائِمًا» [آل عمران: ٧٥] وفي رواية للبخاري: «وهو قائم» وحملوه؛ أي: بناء على أن المراد به ظاهر على أنه خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له (يُصَلِّي) حال لتخصيص النكرة (يَسْأَلُ اللَّهَ) حال أيضًا وهما متداخلان أو مترادفان؛ إذ يصلي: يدعو، كما قاله النووي (خَيْرًا) الظاهر أن المراد به ما يشمل المباح (إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ).

١٣٥٨ - [وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ:

- (١) أخرجه مالك (٢٤٠)، ومسلم (٨٥٢)، وأحمد (٧٧٥٦)، والنسائي (١٤٣٢)، وابن ماجه (١١٣٧).
- (٢) أخرجه البخاري (٦٠٣٧)، ومسلم (٢٠٠٧)، وأحمد (١٠٤٧٠)، وابن حبان (٢٧٧٣)، وأبو يعلى (٦٠٥٥).
- (٣) أخرجه البخاري (٨٩٣).

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي شَأْنِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ: هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ يَقْضِيَ الصَّلَاةَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي شَأْنِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ) أي: في بيانها (هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ) على المنبر (إِلَى أَنْ يَقْضِيَ الصَّلَاةَ) أي: إلى أن يسلم الإمام منها.

وعدل عن أصل قضية «بين» من إقرانها بظرفي الزمان؛ أي: ما بين جلوسه وسلامه الدال على أنها ساعة مبهمة في هذا الزمن المحدود، وبالجلوس والانقضاء لا [.....] إلى ما ذكر؛ ليفيد «إلى» الدالة على الانتهاء صريحاً والابتداء لزوماً أن جميع الزمان المبتدأ من الجلوس إلى السلام هو تلك الساعة، وأصل ذلك قول الكشاف في ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] لو حذفت «من» لكان المعنى: إن حجاباً حاصل وسط الجهتين، فأما معها فالمعنى: إن الحجاب ابتداءً منا وابتداءً منك، فالمسافة المتوسطة بجهتنا وجهتك مستوعبة بالحجاب لا فراغ فيها. انتهى.

وما ذكره ظاهر نظرًا للفظ، وأما بالنظر إلى المعنى فلا؛ لأنه ﷺ مع قوله: «هي ما بين الحج» إشارة بيده يقللها، فهذا يقتضي أنها لحظة مبهمة في ذلك الزمن المبتدأ من الجلوس إلى السلام، ولو كان المراد أن ذلك الزمن كله ساعة الإجابة لم لتقليلها باليد معنى؛ لأن كل أحد يعرف مقدار ما بين الجلوس والسلام، فتعين ما ذكرته.

وبه صرّح أصحابنا فقالوا: إنها لحظة بين جلوس الإمام على المنبر وانقضاء الصلاة، وصوّبه النووي في موضعين من «مجموعه» ومن ثم قال بعض أئمتنا: ليس المراد بما في خبر مسلم هذا أن الزمن كله ساعة إجابة؛ لأنها حقيقة إجماعاً ونصاً كما عرفت، وإنما المراد أنها مبهمة في هذا الوقت، وأرجأه عند قيام الصلاة كما جاء في غير حديث، ثم [.....] وأرجأ [.....] وقت قراءة الفاتحة؛ إذ يصدق عليه حقيقة قائم

يصلي سأل الله شيئاً، فينطبق عليه الخبران المذكوران بخلاف وقت الخطبة؛ فإنه ليس محل صلاة إلا بالنسبة للداخل عندنا، بل ولا محل دعاء إلا لمن لا يسمع؛ لأن غيره مأمور بالإنصات.

واعترض بعض متأخري أئمتنا كونها لطيفة بخبر صحيح ابن حبان والحاكم: «يوم الجمعة اثنا عشر ساعة فيها ساعة لا يوافقها مسلم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه» فهذا يدل على أنها جمع الساعة. انتهى.

ويجاب أن خبر «الصحيحين» وخبر مسلم الدالين على لطفها أصح من ذلك الخبر على أنه يمكن رده إليهما، بأن موافقة بعضها موافقة لها ولا يمكن ردهما إليه؛ لأن الساعة التي فيها نصف سدس يوم، وهذه يقال فيها لطيفة ولا يقلل باليد عرفاً.

وأيضاً: فالغالب الخطبة والصلاة ينقضيان في دون تلك الساعة، وقد تقرر في خبر مسلم أن الساعة مطروقة فيما بين الجلوس والسلام، فتكون دون هذا الزمن الذي هو دون تلك الساعة التي هي سدس يوم، فتعين تأويلها بما ذكرته فتأمله (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

ونقل البيهقي عن مسلم هذا أجود حديث وأصح في ساعة الإجابة، ومن ثم صوب النووي القول بمقتضاه كما مرّ، واعتراض بعض المتأخرين منا تصويبه بما لا يلاقيه كما يظهر بأدنى تأمل، لا سيما مع ملاحظة ما مرّ في معنى «وهو قائم يصلي» .

قال: وأما خبر: «إنها من العصر إلى الغروب» فضعيف.

وخبر: «إنها من حين تقام الصلاة إلى الانصراف» ضعيف.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه ابن ماجه (١١٢٨).

(٤) أخرجه الترمذي (٤٩٢)، وابن ماجه (١١٩٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٨٥٠).

وخبر: «إنها تقام» أيضاً، وإن حسنه الترمذي.

وأما ما صح في حديث من التماسها آخر ساعة بعد العصر، فيحتمل هذه الساعة متنقلة يوماً في وقت ويوماً في آخر كما هو المختار في ليلة القدر. انتهى.

وسبقه إلى هذا الأخير الغزالي في «الإحياء» فقال: إنها تدور على الأوقات المذكورة في الأحاديث وبه تجتمع، فيوماً يكون بين أن يجلس الإمام إلى أن ينصرف، ويوماً من حين تقام الصلاة إلى السلام، ويوماً من العصر إلى الغروب، ويوماً في آخر ساعة إلى الغروب، ويوماً في آخر ساعة من اليوم.

ورجح المحب الطبري القول بالانتقال، واعتراض بعض المتأخرين منا بأنه ضعيف؛ لتعيين وقتها في الأحاديث يرد بأن تعيينه فيها لا دلالة له فيه بوجه على ضعفه، ألا ترى أن ليلة القدر عُينت في الأحاديث، ومع ذلك كان المختار فيها الانتقال، وفائدة التعبير حينئذ بيان أن من النهار آخرًا، قد يقع تلك الساعة في بعضها؛ ليكون ذلك أدعى إلى إحياء تلك الأوقات المعينة بالدعاء كما في ليلة القدر، ولصحة الخبر بكونها آخر ساعة بعد العصر.

حكي إجماع الصحابة عليه، وذهب إليه جماعة من بعدهم، ونقل عن نص الشافعي ؓ وفيها أقوال أخر تبلغ الخمسين كما في ليلة القدر، لكن شيخ الإسلام والحافظ ابن حجر ماعدا القول بأنها ما بين جلوس الإمام وسلامه، والقول بأنها آخر ساعة من يومها إما ضعيف الإسناد أو موقوف استند قائله إلى اجتهد دون توقيف، وطريق تحصيلها بيقين أن ينقسم جماعة يوم الجمعة، فيأخذ كل منهم حصته منه يدعو فيها لنفسه ولأصحابه، أو بأن يلزم قلبه استحضر الدعاء من فجرها غروب شمسها.

وقد سئل البلقيني: كيف يدعو حال الخطبة وهو مأمور بالإنصات؟ فأجاب:
ليس من شرط الدعاء التلطف، استحضاره بقلبه كافٍ.
الشافعي: وبلغني الدعاء يُستجاب ليلة الجمعة أيضاً.

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى الطَّوْرِ فَلَقِيتُ كَعْبَ الْأَخْبَارِ، فَجَلَسْتُ مَعَهُ فَحَدَّثَنِي عَنِ التَّوْرَةِ، وَحَدَّثَنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ فِيْمَا حَدَّثَنِي أَنْ قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُهْبِطَ، وَفِيهِ تَبَّ عَلَيْهِ وَفِيهِ مَاتَ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ مُصِيبُهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينَ تُصْبِحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقًا مِنَ السَّاعَةِ إِلَّا الْحِنَّ وَالْإِنْسَ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّيُ يَسْأَلُ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ، قَالَ كَعْبٌ: ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ؟ فَقُلْتُ: بَلَى فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، فَقَرَأَ كَعْبُ التَّوْرَةَ، فَقَالَ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ، فَحَدَّثَنِي بِمَجْلِسِي مَعَ كَعْبِ الْأَخْبَارِ، وَمَا حَدَّثَنِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَقُلْتُ لَهُ: قَالَ كَعْبٌ: ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبَ كَعْبٌ، فَقُلْتُ: ثُمَّ قَرَأَ كَعْبُ التَّوْرَةَ، فَقَالَ: بَلَى هِيَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: صَدَقَ كَعْبٌ، ثُمَّ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: قَدْ عَلِمْتُ آيَةَ سَاعَةٍ هِيَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ: عَلَيَّ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ: وَكَيْفَ تَكُونُ آخِرَ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّيُ فِيهَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: بَلَى، قَالَ: فَهُوَ ذَلِكَ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَأَحْمَدُ إِلَى قَوْلِهِ: صَدَقَ

أخرجه مالك (٢٤١)، وأحمد (١٠٣٠٨)، وأبو داود (١٠٤٦)، والترمذي (٤٩١)، والنسائي (٦٣١)، وابن حبان (٢٧٧٢)، والحاكم (١٠٣٠) وقال: صحيح على شرط الشيخين، والبيهقي (٥٧٩٨)، والضياء (٣٩٥)، والشافعي في «المسند» (٧٢/١)، والطيالسي (٢٣٦٢)، وأبو يعلى (٥٩٢٥).

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى الطَّوْرِ) محل معروف، وهو طور سيناء كما هو المتبادر (فَلَقِيتُ كَعْبَ الْأَخْبَارِ) أي: رئيس العلماء، جمع: حبر - بفتح أوله وكسره - وهو من حمير، أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره، وأسلم في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (فَجَلَسْتُ مَعَهُ فَحَدَّثَنِي عَنِ التَّوْرَةِ، وَحَدَّثَنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَكَانَ فِيمَا حَدَّثَنِي) خبر مقدم (أَنْ قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أَهْبَطَ) من الجنة إلى الأرض، وهو بمعنى الرواية السابقة.

وفيه أخرج من الجنة إلى السماء ثم أهبط منها إلى الأرض، يكون هذا غير ذاك، لكنه يفيد أن كلاً من الإخراج والإهباط كان في يوم الجمعة، ثم يحتمل أنهما في أيام واحدة، وأنهما في يومين كل منهما يوم جمعة (وَفِيهِ تِيبَ عَلَيْهِ وَفِيهِ مَاتَ) وجه كون هذا من جملة فضائل يوم الجمعة: أن موت الأنبياء عليهم السلام هو وصلتهم الكبرى بالله تعالى، فوقوعه في زمن يشرفه على غيره من الأزمنة. ثم رأيت القاضي البيضاوي صرح بنحو ذلك حيث قال: لا شك أن خلق آدم فيه يوجب له شرقاً ومزية، وكذا وفاته صلى الله عليه وسلم فإنها سبب لوصوله إلى الجنب الأقدس والخلاص عن النكبات.

(وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ مُصِیْخَةٌ) وفي رواية بالسين؛ أي: مستمعة مصغية (يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينِ) فالبناء على الفتح لإضافته إلى الجملة، ويجوز جره إعراباً كما قرئ به بالرفع في: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صُدُقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

(تُصْبِحُ) أي: ينفجر الفجر (حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقًا مِنْ) هول (السَّاعَةِ)

أن الله تعالى ألهما قيامها فيه في ذلك الوقت، وعظمه لها حتى صار ذلك كامناً كل يوم جمعة في ذلك الوقت، أو أطلعها على ما يظهره الله تعالى يوم الجمعة من عظام الأمور وجلائل الشئون ما تكاد الأرض تميد بها فتبقى كل دابة ذاهلة دهشة كأنها مصيخة للرعب الذي بداخلها إشفافاً منها لقيام الساعة.

(إِلَّا الْحِجْنَ وَالْإِنْسَ) فإنهم يعلمون بذلك؛ لأنهم لو كوشفوا به الابتلاء والتكليف، ورجع الثقلان قهراً عليهم، وهذا خلاف ما اقتضته الامتحان ليظهر المحق من المبطل (وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ يُصَلِّي يَسْأَلُ) بدل مما قبله على ما مرَّ أن المراد بالصلاة: (شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ) (كَعْبُ: ذَلِكَ) أي: يوم الجمعة المشتمل على هذه الفضائل التي من جملتها ساعة الإجابة المذكورة (فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ) خبر اسم الإشارة.

(فَقُلْتُ: بَلْ) ذلك اليوم المشتمل على ما ذكر كائن (فِي كُلِّ جُمُعَةٍ) أي: أسبوع (فَقَرَأَ كَعْبُ التَّوْرَةَ، فَقَالَ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ) المنزل فيه وفي أضرابه: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلَّهِ...﴾ [آل عمران: ١٩٩].

(فَحَدَّثَنِي بِمَجْلِسِي) أي: بجلوسي (مَعَ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، وَمَا حَدَّثَنِي) (فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَقُلْتُ لَهُ) ذلك: (قَالَ كَعْبُ: ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبَ كَعْبُ) ظننا منه أن كعباً يخبر بذلك؛ لأنه مستفهم، وفيه تغليظ العالم على من بلغه عنه الخطأ في الإفتاء.

(فَقُلْتُ: ثُمَّ قَرَأَ كَعْبُ التَّوْرَةَ، فَقَالَ: بَلْ هِيَ) أي: الجمعة؛ أي: ساعة الإجابة التي هي مشتملة عليها (فِي كُلِّ جُمُعَةٍ) أي: أسبوع (فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: صَدَقَ كَعْبُ. ثُمَّ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: قَدْ عَلِمْتُ آيَةَ) هي هنا كهي في: ﴿لَتَعْلَمَ أَيْ الْحَزْبَيْنِ﴾ [الكهف: ١٢].

(سَاعَةٍ هِيَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ) لكعب (عَلَيَّ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ) قد مر أن هذا القول صح به الخبر، وحكي عن إجماع (قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ: وَكَيْفَ تَكُونُ آخِرُ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فيها: (لَا يَصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي فِيهَا؟)

(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ) ليس المراد بالصلاة هنا حقيقتها، بل مجازها وهو الدعاء كما مر أو مقدمتها كانتظارها (أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: بَلَى) قال ﷺ ذلك (قَالَ) كعب (فَهُوَ) أي: ما قلته كذلك من تعيين وقتها فيما ذكر (ذَلِكَ) الحق الذي لا مرية فيه، وهو الكلام على ما في هذا القول وغيره.

واعترض هذا الجواب بأنه لا ينتظم مع قوله في الخبر: «وهو قائم يصلي» لأنه حينئذٍ مجازًا بعيد جدًا على انتظار الصلاة ليس شرطًا في الإجابة (رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَأَحْمَدُ إِلَى قَوْلِهِ: صَدَقَ كُفَّ).

١٣٦٠ [وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: التَّمَسُّوا السَّاعَةَ الَّتِي تَرْجَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى غَيْبُوتِ الشَّمْسِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.]

(وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: التَّمَسُّوْا السَّاعَةَ الَّتِي تُرْجَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى غَيْبُوتِ الشَّمْسِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) وَحَسَنَهُ، وَمَرَّاهُ ضَعِيفًا.

١٣٦١ - [وَعَنْ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ وَفِيهِ قُبُضٌ، وَفِيهِ التَّفْحَةُ وَفِيهِ الصِّعْقَةُ، فَأَكْبَرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ تُعْرَضُ عَلَيْكَ صَلَاتُنَا وَقَدْ أَرَمْتَ؟ - قَالَ: يَقُولُونَ: بَلَيْتَ - قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكَلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الَدُّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».]

(وَعَنْ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ

أخرجه الترمذي (٤٨٩) وقال: غريب، وابن عدي (١٩٦/٦).
أخرجه أحمد (١٦٢٠٧)، وابن أبي شيبة (٨٦٩٧)، وأبو داود (١٠٤٧)، والنسائي (١٣٧٤)، وابن ماجه (١٦٣٦)، والدارمي (١٥٧٢)، وابن خزيمة (١٧٣٣)، وابن حبان (٩١٠)، والحاكم (١٠٢٩)، والطبراني (٥٨٩)، والبيهقي (١٦٦٦).

الْجُمُعَةِ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ قُبُضَ، وَفِيهِ التَّفْخَةُ) الأولى من إسرافيل في الصور وهو مبدأ قيام الساعة، ومقدمة النشأة الثانية **(وَفِيهِ الصَّعْقَةُ)** لغير من استثنى الله، وأصلها: الصوت الهائل الذي يموت الإنسان من هوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨].

ثم إذا تقرر ليوم الجمعة هذه الفضائل **(فَاكْثُرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ)** فيه **(مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ)** باسم المصلي المميز له من الملك الموكل فيقول: يا فلان بن فلان يصلي عليك، ولا فائدة لعرضها عليه ﷺ إلا صلاته على المصلي، أو الدعاء له، أو إمداده بما يليق بجانب كرمه ﷺ وذلك منه في يوم الجمعة.

ثم رأيت بعضهم جعل سبب طلب الإكثار من الصلاة عليه يوم الجمعة وليلتها: أنه سيد الأنام، ويوم الجمعة سيد الأيام، فللصلاة عليه مزية ليست لغيره أيضًا، فكل خير نالته أمة في الدنيا والآخرة فإنما نالته ببركته وعلى يده، ومهما يحصل لهم يومها كبعثهم إلى منازلهم وقصورهم في الجنة، وهو يوم المزيد لهم إذا دخلوها وعيدهم، وفيه إسعافهم بطلباتهم، فمن شكره وحمده وأداء القليل من حقه ﷺ أن يكثر من الصلاة عليه فيه وفي ليلته.

(قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ تُعَرِّضُ عَلَيْكَ صَلَاتِنَا وَقَدْ أَرَمْتَ؟) بفتح

وسكون ثالثه وبفتح آخره، أصله: أرممت؛ أي: صرت رميمًا، إحدى الميمين تحقيقًا كأظلت أصله: أظلمت، والريميم والرمة: العظام البالية. قاله الخطابي، وقال غيره: الميم مشددة والباء آخره ساكنة؛ أي: رمت العظام.

قيل: ويروى بضم أوله وكسر ثانيه أوس الراوي: ومن جعل هذا من كلامه ﷺ فقد أبعد.

(يَقُولُونَ) يعنون بأرمت (بَلَيْت) أي: إنه يقال: أرم المال والناس؛ أي: فنوا،

وأرض أرمه: نبت شيئًا (قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ) وجه هذا الجواب على سكون الفاء ظاهر، وعلى فتحها أنه إشارة إلى حياتهم كحياة

الشهداء بل أولى، أو إلى أن الله تعالى كما أكرمهم ببقاء أجسادهم خرقاً للعادة كذلك أكرمهم ببقاء أسماعهم ليعرض عليها صلاة المسلمين عليهم **(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ»)**

وأخرجه خزيمة وحبان والحاكم في صحاحهم، وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، وصححه النووي في «أذكاره» وحسنه عبد الغني والبدر، وقال ابن دحية إنه صحيح بنقل العدل عن العدل.

ومن قال: إنه منكر أو غريب لعله خفية به فقد استروح؛ لأن الدارقطني ردها وما أفاده من ثبوت حياة الأنبياء حياة بها يتعبدون، وقد صنف البيهقي جزءاً في ذلك، ولخصت حاصله وما قال الناس في ذلك في كتابي: «الجوهر المنظم في زيارة القبر المكرم».

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْيَوْمُ الْمَوْعُودُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْيَوْمُ الْمَشْهُودُ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَالشَّاهِدُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَلَا غَرَبَتْ عَلَى يَوْمٍ أَفْضَلَ مِنْهُ، فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُؤْمِنٌ يَدْعُو اللَّهَ بِخَيْرٍ إِلَّا اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ، وَلَا يَسْتَعِيدُ مِنْ شَرٍّ إِلَّا أَعَادَهُ اللَّهُ مِنْهُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ.]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْيَوْمُ الْمَوْعُودُ) المقسم به أولى في أول سورة البروج **(يَوْمَ الْقِيَامَةِ)** لأن أهل البوادي يتواعدون في **(المصر واليوم المشهود)** المقسم به ثالثاً **(يَوْمُ عَرَفَةَ)** لأنه يشهده أهل الدنيا، ومن ثم يجب حضوره بأصل الشرع في العام مرة؛ ليتذكر به موقف القيامة.

(وَالْيَوْمُ الشَّاهِدُ) المقسم به ثانياً **(يَوْمُ الْجُمُعَةِ)** ففي الإقسام به وإيقاعه بين دينك واليومين العظيمين؛ ليكون واسطة عقدهما غاية الفخامة والتشريف واردة

بتنوين التعظيم، وإثبات الشهادة له بتحصيل السعادة الكبرى للخلائق المتعبدین فيه.

(وَمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَلَا غَرَبَتْ عَلَى يَوْمٍ أَفْضَلَ مِنْهُ، فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُؤْمِنٌ يَدْعُو اللَّهَ بِخَيْرٍ إِلَّا اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ، وَلَا يَسْتَعِيدُ مِنْ شَرِّ إِلَّا أَعَادَهُ اللَّهُ مِنْهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ).

ومن فسره بأنه الشاهد: علي . كرم الله وجهه وهذا الحديث يؤيد بأنه المشهود، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وحديث أبي الدرداء الآتي في الفصل الثالث مصرح به، ولا تنافي؛ إذ لا مانع أنه شاهد ومشهود باعتبارين، وإنما التنافي في المراد بها في

ويسمى أيضًا: يوم المريد، كما في خبر الشافعي وغيره من طرق: جبريل للنبي ﷺ: «هو عندنا يوم المريد» ويبيّن له ذلك بأن الله تعالى اتخذ في الفردوس واديًا أفيح فيه على كثران المسك يجلس فيه سائر الأنبياء، ثم الصديقين والشهداء، فيقول الله: «أنا ربكم، قد صدقتكم وعدي فاسألوني، فيقولون: ربنا نسألك رضوانك، فيقول: قد رضيت عليكم، ولكم عليّ ما تمنيتم ولديّ مزيد، فهم يحبون يوم الجمعة لما يعطيهم فيه ربهم من الخير»

وفي رواية للأجري: «إنهم يمكثون في جلوسهم هذا إلى منصرف الناس من الجمعة، ثم يرجعون إلى غرفهم» .

وأخرى له: «إن أهل الجنة دخلوها نزلوا بفضل أعمالهم، فيؤذن لهم في مقدار يوم الجمعة من أيام الدنيا، فيزورون الله فيبرز لهم عرشه في روضة من رياض الجنة، وتوضع لهم منابر من نور، ومنابر من لؤلؤ، ومنابر من ياقوت، ومنابر من ذهب،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٥٥١٧)، والطبراني في «الأوسط» (٢٠٨٤)، وأبو يعلى (٤٢٢٨).

(٢) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٢٩٢/١).

(٣) أخرجه الدارقطني في «الرؤيا» (٥٩) بتحقيقنا.

ومنابر من فضة، ويجلس أدناهم وما فيهم أدنى على كتيبان المسك والكافور، وما يرون أصحاب الكراسي بأفضل منهم مجلسًا...» .

وفي أخرى له أيضًا: «إن أهل الجنة يزورون ربهم ﷺ في كل يوم جمعة في رمال الكافور، وأقربهم مني مجلسًا أسرعهم إليه يوم الجمعة، وأبكرهم غدوًا» سبحانه منزّه عن المسافات والجهات، وإنما ذلك كناية عن مزيد القرب المعنوي منه تعالى.

(الفصل الثالث)

١٣٦٣ [عَنْ أَبِي لُبَابَةَ بْنِ الْمُنْذِرِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَيِّدُ الْأَيَّامِ وَأَعْظَمُهَا عِنْدَ اللَّهِ مِنْ يَوْمِ الْأَضْحَى وَيَوْمِ الْفِطْرِ، فِيهِ خَمْسُ خِلَالٍ: خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ آدَمَ، وَأَهْبَطَ اللَّهُ فِيهِ آدَمَ إِلَى الْأَرْضِ، وَفِيهِ تُوُفِّيَ آدَمُ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَسْأَلُ اللَّهُ الْعَبْدُ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ مَا لَمْ يَشَأْ حَرَامًا، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، مَا مِنْ مَلِكٍ مُقَرَّبٍ، وَلَا سَمَاءٍ وَلَا أَرْضٍ، وَلَا رِيَّاحٍ وَلَا جِبَالٍ وَلَا بَحْرٍ، إِلَّا وَهُوَ يُشْفِقُ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.]

(عَنْ أَبِي لُبَابَةَ بْنِ الْمُنْذِرِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَيِّدُ الْأَيَّامِ وَأَعْظَمُهَا عِنْدَ اللَّهِ مِنْ يَوْمِ الْأَضْحَى وَيَوْمِ الْفِطْرِ، فِيهِ خَمْسُ خِلَالٍ: خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ آدَمَ، وَأَهْبَطَ اللَّهُ فِيهِ آدَمَ إِلَى الْأَرْضِ، وَفِيهِ تُوُفِّيَ آدَمُ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَسْأَلُ اللَّهُ الْعَبْدُ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ) الله إياه (مَا لَمْ يَشَأْ حَرَامًا) يؤخذ منها ما قدمته أن المراد بالخير ما يشمل المباح، بل هذا يشمل المكروه أيضًا.

(وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، مَا مِنْ مَلِكٍ مُقَرَّبٍ، وَلَا سَمَاءٍ وَلَا أَرْضٍ، وَلَا رِيَّاحٍ وَلَا جِبَالٍ وَلَا بَحْرٍ، إِلَّا وَهُوَ يُشْفِقُ) أي: خائف لنظير ما مرّ في الدواب (مِنْ) فجأة الساعة

(١) أخرجه الآجري في «الشرعية» (٢٤٨/١).

(٢) أخرجه الآجري في «الشرعية» (٢٥٤/١).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١١٣٧).

(يَوْمَ الْجُمُعَةِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه).

١٣٦٤ وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَخْبِرْنَا عَنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مَاذَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ؟ قَالَ: فِيهِ خَمْسٌ خِلَالٍ.... إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ [.

(وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَخْبِرْنَا عَنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مَاذَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ؟ قَالَ: فِيهِ خَمْسٌ خِلَالٍ) وساق ذكرها (إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ) ومر الكلام على ما فيه، أخذ منه ومن غيره جماعة من الحنابلة أن ليلة الجمعة أفضل من ليلة القدر، ويومها أفضل من يوم عرفة، واستدلوا لذلك وأطالوا بما ينهض.

وإنما الذي ينهض في ذلك: الجمع بين الأحاديث يحمل قول سيد الأنام: «وأعظمها عند الله» الصريح في أفضليته على سائرهما، لو صحَّ الحديث على أيام الأسبوع؛ لأن الأحاديث الصحيحة التي لا تُحصى مصرحة تصريحاً لا يقبل التأويل بأفضلية القدر على سائر الليالي، والقرآن مصرح بذلك كذلك، وبأفضلية يوم عرفة على سائر الأيام، فوجب الجمع بما ذكرته؛ إذ الخبر الصحيح يخبر به «يوم الجمعة» يمكن تأويله، و«عرفة» لا يمكن تأويلها.

وفي حديث رزين: «أفضل الأيام يوم عرفة، فإن وافق يوم الجمعة فهو أفضل من سبعين حجة في غير يوم عرفة في غير يوم الجمعة» ويحتمل أعظمية يوم الجمعة على يوم العيدين من حيث كونه يوم عبادة صرفاً، وهما يوماً فرح وسرور، ولأجل هذا كره صومه؛ لأنه يضعف عن العبادة، وحرّم صومهما؛ لما فيه من الإعراض عن ضيافة الله تعالى لعباده بما أباحه لهم من الزينة والسرور والتوسع في المأكل والمنكح وغيرهما.

أخرجه أحمد (٢٣١٢٠).

ذكره القاري في المرقاة (٣٥/٥).

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَأَيِّ شَيْءٍ سُمِّيَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: لِأَنَّ فِيهَا طُبِعَتْ طِينَةُ أَبِيكَ آدَمَ، وَفِيهَا الصَّعْقَةُ وَالْبَعْثَةُ، وَفِيهَا الْبَطْشَةُ، وَفِي آخِرِ ثَلَاثِ سَاعَاتٍ فِيهَا سَاعَةٌ مَنْ دَعَا اللَّهَ فِيهَا اسْتُجِيبَ لَهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَأَيِّ شَيْءٍ سُمِّيَ) خصصنا به من بين سائر الأمم (يَوْمُ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: لِأَنَّ فِيهَا) اجتمعت أمور عظام وقعت فيه دون غيره، وأنه نظراً للمضاف إليه، منها أنه (طُبِعَتْ) فيه (طِينَةُ أَبِيكَ آدَمَ) أي: جُعِلَتْ مُسَوَاةً عَلَى صُورَةِ مَخْصُوصَةٍ وَشَكْلٍ مُبَدَعٍ مِنْ «طُبِعَتْ

ومن ثم جاء إبليس لما كان يمر على صورته الملقاة على باب الجنة ويراها محوفة، وفيها منفذان من فوق وأعلى، يقف ويتأملها ويمعن النظر فيها ثم يقول: إن صورة محوفة لها منفذان كذلك لها شأن عجيب، فكان كما تخيل - لعنه - إذ ذلك التجويف بمنفذه المقتضي للإدخال والإخراج دائماً الحامل لصاحبه على تحصيل ما يدخل فيه ويخرج من أي وجه، كان هو الذي فارق به الملائكة، وعلت بسبب حفظه عن إدخال محرم فيه أو فعله به مرتبة عليهم.

(وَفِيهَا الصَّعْقَةُ) موت الخلائق الناشئ عن النفخة الأولى (وَالْبَعْثَةُ) أي: سببها وهو النفخة الثانية (وَفِيهَا الْبَطْشَةُ) من البطش وهو الأخذ بقوة، وهو أعم مما قبله، وهو فسرهما بـ «يوم القيامة» كما قيل به في: «يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى» [الدخان: ١٦] نجعلها مؤكدة.

(وَفِي آخِرِ ثَلَاثِ سَاعَاتٍ فِيهَا سَاعَةٌ) قليلة جداً (مَنْ دَعَا اللَّهَ فِيهَا اسْتُجِيبَ لَهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ) ويجعل التنوين للتعليل، استغنى عن قول الشارح: «في» هنا تجريدية؛ إذ الساعة هي نفس آخر ثلاث ساعات، وهي نحو قولك: «في البيضة عشرون رطلاً من حديد» والبيضة نفس

ووجه الاستغناء عنه: أن التنوين إذا أفاد تقليلها جدًا أفاد أن تلك الساعة مبهمه في آخر ساعات من الثلاث التي هي ربع النهار أخذًا من الحديث السابق: «يوم الجمعة اثنا عشر ساعة» فكأنه في آخر ساعة من الثلاث.

قال: في آخر ربعها في آخر ساعة قصيرة فالتمسوها فيه، وحينئذٍ فـ«في» ظرفية على حقيقتها، فلا حاجة لتأويلها بما ذكره.

١٣٦٦ [وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَنِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ مَشْهُودٌ يَشْهَدُهُ الْمَلَائِكَةُ، وَإِنْ أَحَدَكُمْ لَمْ يُصَلِّ عَنِّي إِلَّا عُرِضَتْ صَلَاتُهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهَا، قَالَ: قُلْتُ: وَبَعْدَ الْمَوْتِ؟ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ، فَنَبِيُّ اللَّهِ حَيٌّ يُرْزَقُ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

(وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَنِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ مَشْهُودٌ يَشْهَدُهُ الْمَلَائِكَةُ) بيان لوجه كونه مشهودًا (وَإِنْ أَحَدَكُمْ لَمْ يُصَلِّ عَنِّي إِلَّا عُرِضَتْ صَلَاتُهُ) من أولها (حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهَا، قَالَ: قُلْتُ: وَبَعْدَ الْمَوْتِ. قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ) ولما كان هذا يقيد حياتهم كما قدمناه آنفًا فرع عليه قوله: (فَنَبِيُّ اللَّهِ حَيٌّ) حياة حقيقة يقوى بها على العبادة بظاهره وباطنه، ومن ثم رأى موسى عليه السلام قائمًا يصلي في قبره، وكذلك إبراهيم عليه السلام كما في حديث مسلم، وصحَّ خبر: «الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون»

قال البيهقي: وحلولهم في أوقات مختلفة في أماكن مختلفة جائز عقلاً كما ورد به خبر الصادق.

أصناف المعارف وأنواع الشهود، وعجائب التجليات ودوام الحضور

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٢٩).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٧٠٦).

(٣) أخرجه أبو يعلى (٣٤٢٥)، وتمام (٥٨) وابن عساكر (٣٢٦/١٣)، والديلمي (٤٠٣)، وابن عدي (٢/

بين يدي الله تعالى والتلذذ بمناجاته، ويحتمل أن المراد به: يُرزق من طعام الجنة ما يقوم به جسمه كروحه؛ إذ لا محذور في ذلك ولا استحالة.

(رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه) ورجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً، ويعضدها رواية الطبراني إن

ضعفت: «ليس من عبد يصلي عليّ إلا بلغني صوته حيث كان» .

«ليس أحد يصلي عليّ يوم الجمعة إلا عرضت عليّ صلاته» صححها الحاكم

والبيهقي، وفي سندها راو وثقه البخاري وضعفه غيره.

وفي أخرى سندها ضعيف: «أكثرُوا الصلاة عليّ في الليلة الغراء واليوم الأزهَر

- أو اليوم الأغر - فإن صلاتكم تعرض عليّ فأدعو لكم وأستغفر» والأزهر ليلة الجمعة، والأغر يومها.

وفي أخرى سندها حسن فيه انقطاعاً عند الجمهور، ردّه الطبراني:

«أكثرُوا من الصلاة عليّ في كل يوم جمعة، فإن صلاة أمتي تعرض عليّ في كل يوم جمعة،

فمن كان أكثرهم عليّ صلاة كان أقربهم مني منزلة» .

(تنبيه):

عُلم من هذه الأحاديث وغيرها أنه ﷺ يُبَلِّغ الصلاة والسلام عليه صدرا

من بُعد، ويسمعها إذا كان عند قبره المكرم بلا واسطة سواء ليلة الجمعة وغيرها، ولا

يختص رده ﷺ بسلام المسلم عليه بزائره، بل يرد على من يسلم عليه من أمته في جميع

الآفاق، وأنه حي على الدوام؛ إذ من الحال العادي أن يخلو الوجود كله عن واحد يسلم

عليه في ليل أو نهار، وقد أجمعوا على أنه ﷺ حي يرزق، وأن جسده الشريف لا تأكله

الأرض.

(١) ذكره الصالحى في سبل الهدى والرشاد (٣٥٧/١٢).

(٢) أخرجه الحاكم (٣٥٣٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٨٩٥).

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٠٣٤)، والديلمي (٢١٥).

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥٧٩١) وفي «شعب الإيمان» (٣٠٣٢)، والديلمي (٢٥٠).

المشكاة/ الجزء الخامس

وفي الحديث: «ما من أحد يسلم عليَّ إلا ردَّ الله عليَّ روحي حتى أَرُدَّ عليه» والمراد بالروح فيه: النطق؛ لما بينهما من التلازم، ولا يلزم من دوام حياته دوام نطقه، وإنما يرد عليه عند سلام كل مسلم عليه، وبفرض إرادة الروح المراد بردها عود تعلقها بهذا العالم بعد أن كانت مستغرقة الشهود في حضرة الحق، وبفرض عدم إرادتها لا محذور في تكرار عودها؛ إذ مشقة فيه، وبقي مزية تنبيهه في كتاب الجوهر المنظم في زيارة القبر المكرم.

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَاهُ اللَّهُ فِتْنَةَ الْقَبْرِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ.]

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَاهُ اللَّهُ فِتْنَةَ الْقَبْرِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ)

وفي رواية: «إلا وفي عذاب القبر وفتنة القبر، ولقي حساب عليه، وجاء يوم القيامة ومعه شهود يشهدون له»

وفي أخرى مرسله أيضاً: «من مات ليلة الجمعة كتب له أجر شهيد، ووُقي فتنة القبر»

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿أَكْمَلْتُ دِينَكُمْ...﴾ [المائدة: ٣] وَعِنْدَهُ يَهُودِيٌّ، فَقَالَ: لَوْ أَنزِلَتْ هَذِهِ آيَةٌ عَلَيْنَا لَاتَّخَذْنَاهَا

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٤١)، والبيهقي (١٠٠٥٠).

(٢) أخرجه أحمد (٦٥٨٢)، والترمذي (١٠٧٤).

(٣) ذكره القاري (٤٠/٥).

(٤) ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة»

عِيدًا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي يَوْمِ عِيدَيْنِ: فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ وَيَوْمِ عَرَفَةِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.]

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾

[المائدة: ٣]) أي: ملكتكم نواصي أعدائكم حتى لم يبقَ لكم مانع ولا منازع يقول: كمل ملك فلان إذا كُفي منازعه ووصل إلى أغراضه، أو أكملت لكم ما تحتاجون إليه في الكتاب والسنة، وقوانين القياس وأصول الاجتهاد

(وَعِنْدَهُ يَهُودِيٌّ، فَقَالَ: لَوْ أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَيْنَا لَاتَّخَذْنَاهَا) أي: يوم نزولها (عِيدًا) أي: يوم عيد وفرح وسرور؛ إذ لا أسر النفوس الكاملة من الكمال الأخروي، والتميز فيه على الغير، وكمالُه إنما هو بكمال الدين، وسمي العيد عيدًا لعوده؛ أي: عود السرور فيه مرة بعد أخرى، وخَصَّ شرعًا بيوم النحر والفرط؛ لأنهما محل السرور، والمشار إليه بقوله ﷺ: «أيام شرب وأكل وبعال» .

(فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّهَا نَزَلَتْ) علينا (فِي يَوْمِ عِيدَيْنِ) (فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ) وهو

عيد مستقل للمؤمنين، تميزوا به على أهل الكتابين كما مرَّ (وَيَوْمِ عَرَفَةٍ) والنبي ﷺ واقف بها يوم الجمعة، ويوم عرفة وإن لم يكن يوم الجمعة يوم عيد مستقل أيضًا كما أفاده بتكرير «يوم» لما فيه من غاية الفرح والسرور للحُجاج بما خُصوا به فيه، تقرر أنها نزلت فيه اجتمع فيه عيدان، فنحن أعظم همة وأعلى خصوصية منكم؛ لم نتخذ يوم نزولها عيدًا واحدًا، بل عيدين (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ

• [وَعَنِ أَنَسٍ ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دَخَلَ رَجَبٌ قَالَ: اللَّهُمَّ

بَارِكْ لَنَا فِي رَجَبٍ وَشُعْبَانَ وَبَلَّغْنَا رَمَضَانَ، قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ لَيْلَةٌ غَرَاءُ،

وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ أَزْهَرُ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دَخَلَ رَجَبٌ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي) أعمال (رَجَبٍ وَشَعْبَانَ) لمزيد فضلها بمزيد رجب حتى عند الجاهلية، وتعظيم شعبان بكونه ﷺ كان يصومه تارة، وأكثره أخرى ويقول: «شعبان شهري ورمضان شهراً لله» .

(وَبَلَّغْنَا رَمَضَانَ) لندرك فيه من المزايا التي لا توجد في غيره (قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ لَيْلَةٌ) أي: زمن (عَرَاءٍ) أي: نورا من الغرة وهي البياض.

(وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ أَزْهَرُ) أي: أبيض مستنير، والزهر البياض، وهو أحسن الألوان، وظاهر هذا أن يومها أفضل من ليلتها، وهو ظاهر حتى عند من يرى بفضل الليل لقولهم: «كل ليلة فيها ساعة إجابة، وليس ذلك في النهار إلا يوم الجمعة» فاقضى أنهم قائلون بتفضيل يوم الجمعة على ليلتها؛ لوجود ساعة الإجابة فيه أيضاً، مع ما امتاز به من الخصوصيات التي لا يوجد نظيرها في الليل (رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ»).

(١) أخرجه أحمد (٢٣٧٨)، والبيهقي في «الشعب» (٣٦٥٤).

(٢) ذكره السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١٣٥/١).

(باب وجوبها)

(الفصل الأول)

[عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى أَعْوَادٍ مِنْبَرِهِ: لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى أَعْوَادٍ مِنْبَرِهِ: لَيَنْتَهِيَنَّ) جواب قسم محذوف (أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمْ) أي: تركهم فيه رد لقول النحاة: إن العرب أماتوا ماضي يدع ومصدره واستغنوا عنه بـ«ترك» إلا أن يريدوا أنه قليل استعمالاً صحيح قياساً.

(الْجُمُعَاتِ أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) أي: إن أحد الأمرين كائن لا محالة، إما الانتهاء عن ترك الجمعة أو «ختم الله على قلوبهم» [البقرة: ٧] بإطفاء نور الهداية منها؛ لما علاها من الرين عن ترك الجمعة، والسبب في اندراجها في سلك الغافلين عن عبادته المستحقين للمعالجة أو للعقوبة.

و«ثم» للتراخي في الرتبة؛ إذ رتبة اندراجهم في جملة الغافلين المقضي عليهم بدوام الشقاء، واليأس من الرحمة أعلى حالها؛ لأنه الختم على القلب؛ لذا قيل: ويمكن أن يبقى «ثم» على حالها؛ لأن الختم يُحمل شيئاً فشيئاً، فإذا تم واستحكم أمره الاندراج المذكور، فبينه وبين ابتداء الختم زمن طويل عادة، فكانت «ثم» على حالها، واستفيد منه حرمة ترك الجمعة، وأنه كبيرة لما فيه من هذا الوعيد الشديد، وإن قال:

أخرجه مسلم (٨٦٥)، وأحمد (٢١٣٢)، والنسائي (١٣٧٠)، وابن (٧٩٤)، وابن حبان (٢٧٨٥)، والطيالسي (١٩٥٢)، وابن أبي شيبة (٥٥٣٤).

المشكاة/ الجزء الخامس

«أصلي الظهر» بل المعتمد من مذهبنا من تركها وقال: «أصلي الظهر» تقبل لتركه الواجب عليه وعدوله غيره كالظهر هنا أتم الواجب وعقوبته.

(الفصل الثاني)

[عَنْ أَبِي الْجَعْدِ الضَّمِرِيِّ رحمته الله قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعَ تَهَاوُنًا بِهَا طُبِعَ عَلَى قَلْبِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].
١٣٧٢ [وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ].

١٣٧٣ [وَأَحْمَدُ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ].

(وَعَنْ أَبِي الْجَعْدِ الضَّمِرِيِّ رحمته الله قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعَ) فلا يستشكل ظاهر هذا بد في الطبع من ثلاث جمع بما مر أن الختم بمعناه لم يشترط فيه ذلك.

قلت: لا إشكال إمّا؛ لأن ذاك عبر فيه بالجمع وأقله ثلاث، وأن هذا مبين لما في ذلك . . الإجماع.

أي: تساهلاً وعدم اكتراث (بِهَا طُبِعَ عَلَى قَلْبِهِ) أي: خُتم واستوثق عليه حتى يبقى فيه قابلية للخير والاهتداء إليه؛ استحلت تركها استحقق بها، وفسقه إن كسل عنها.

وحينئذٍ فالمراد بـ«التهاون» بالنسبة لهذا القسم عدم العذر؛ لحصول الفسق بالترك لغير عذر وإن لم يقصد التهاون والتفاعل هنا المراد به، إمّا أصل الفعل وإمّا ظاهره على جهة التحرز والاستعارة، وأوتر ليدل على عظمة شأن هذا اليوم، وأنه يهين من أهانه، وإهانته لا حقيقة لها والإهانة المهينة هي الحقيقة المترتب عليها ذلك الطبع والختم والقساوة المكنى بها عن منعه تعالى من أطفاه وقضائه عليه بالهوان

أخرجه أحمد (١٥٥٣٧)، وأبو داود (١٠٥٢)، والترمذي (٥٠٠) وقال: والنسائي (١٣٦٩) وابن ماجه (١١٢٥)، وابن أبي شيبه (٥٥٣٣)، وأبو يعلى (١٦٠٠)، والطبراني (٩١٥)، والحاكم (١٠٣٤) وقال: صحيح على شرط مسلم، والبيهقي (٥٣٦٦).

والخسار.

والطبع بالتحريك: الدنس الحسي، وبالسكون: الدنس المعنوي، واستفيد من الحديث أن الجمعة فرض عين، وشذ من قال: إنها فرض كفاية، وفي هذا الحديث أوضح رد عليه **(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ، وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ وَ) رَوَاهُ (أَحْمَدُ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ) وحسنه الترمذي وصححه الحاكم.** وفي رواية للبيهقي: «من ترك الجمعة ثلاثاً من غير عذر فقد رمى الإسلام وراء ظهره» .

وورد خبر: «من ترك الجمعة لغير عذر لم يكن لها كفارة دون يوم القيامة» وكان المراد أنه لا كفارة لها حينئذ يلحقها بمن فعلها، وحينئذ فلا ينافي ذلك قول أئمتنا: تُسن الكفارة لتركها.

[وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ بِغَيْرِ عُذْرٍ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَيَنْصِفْ دِينَارًا . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

(وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ بِغَيْرِ عُذْرٍ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ) أي: بوزن مثقال إسلامي من الذهب الخالص (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَيَنْصِفْ دِينَارًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ) وسنده صحيح.

فإن قلت: قد يعارضه حديث: «من ترك الجمعة من غير عذر لم يكن كفارة دون يوم القيامة»

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٤٨/٣).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٥١٧٣).

(٣) أخرجه أحمد (٢٠٠٩٩)، وأبو داود (١٠٥٣)، والنسائي (١٣٧٢)، وابن ماجه (١١٢٨)، والرويانى (٨٥٤)، وابن حبان (٢٧٨٩)، والطبراني (٦٩٧٩)، والحاكم (١٠٣٥) وقال: الإسناد، والبيهقي (٥٧٨٣)، وابن أبي شيبه (٥٥٣٥)، والطيالسي (٩٠١).

(٤) تقدم تخريجه.

وفي رواية: «احضروا الجمعة وادنوا من الإمام، فإن الرجل يتخلف عن الجمعة فيتخلف عن الجنة وأنه من أهلها» .

قُلْتُ: لا معارضة؛ لأن الدينار أو النصف كفارة حقيقة؛ يرفع وإنما يرجى أن يخففه.

فإن قلت: ظاهر الأمر وجوب التصديق المذكور فلم قلت: إنه سنة؟
قُلْتُ: لما بين هذا الحديث أنها لعظيم حرمتها لا كفارة لها كان فيه دلالة على أن ذلك التصديق ليس حقيقة كفارة كما تقرر، وإنما هو مقرب يرجى به تخفيف وزرها.

فإن قلت: قد يعارض ذكر الدينار ونصفه ذكر الدرهم نصفه وصاع حنطة في رواية أبي داود.

قلت: لا يعارضه؛ لأن الأول لبيان الأكمل، وهذا البيان أقل ما به سنة التصديق.

١٣٧٥ [وَعَنْ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) وهو ضعيف، لكن ذكر البيهقي له شاهداً جيداً، ومن ثم ذكره البغوي في «الحسان» وهو: أخذ أئمتنا أن من لا يلزمهم الجمعة بمحلهم؛ لكونهم أهل خيام مثلاً أو قرية، وهم دون أربعين إذا كانوا بحيث يبلغهم نداء بلد الجمعة مع هدوء الأصوات وسكون الرياح، وتقدير ألا مانع آخر يمنع من السماع وأن المحلين مستويان علواً أو انخفاصاً، وأن المؤذن صيت يؤذن كعادته على

أخرجه أحمد (٢٠١٢٤)، والبيهقي (٥٧٢٤) وفي «شعب الإيمان» (٣٠١٨)، والطبراني في «الصغير» (٣٤٦)، والديلمي (٣٦١).

أخرجه أبو داود (١٠٥٦)، والبيهقي (٥٣٧١)، والدارقطني والديلمي (١٦١٦).

الأرض من الطرف الذي يليهم لزمهم حضور الجمعة في بلدها المذكور؛ مشقة عليهم حينئذٍ.

فإن قلت: الحديث أطلق سماع النداء، فمن أين هذه الشروط والتدقيقات؟ قلت: لأن السماع لا ضابط له، وقد يعرضون عنه ولا يسمعون به بالفعل، فأناط الأئمة الأمر بالعرف والعادة فيما عد العرف أهله، بحيث لو أصغوا سمعوا مع انتفاء الموانع وتقدير الاعتدال لزمهم الجمعة وما لا فلا.

١٣٧٦ . [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ) والقصر متعديًا بنفسه وبالحرف كما مر (اللَّيْلُ) أي: ضمه (إِلَى أَهْلِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ) فلم يأخذ بقضيته، وإنما أخذنا بقضية الاعتضاده بما صيره حسنًا.

وأخذ أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقضية هذا فقال بوجوبها على من بين وطنه، ومحل الجمعة مسافة يمكنه الرجوع بعد أداء الجمعة إلى وطنه قبل الليل، وزاد على ما في الحديث شرطًا آخر هو أنه لا بد من اتحاد ديوان خراج ذلك المحل، وخراج بلد الجمعة بأن كان ديوان غير ديوان بلد الجمعة لم يلزمه، وكأنه نظر إلى أن العرف لا يعدهما مجتمعين إلا اتحدوا ديوانهما، واتفقا على أنها لا تجب على من سمع النداء مالك وأحمد. وقيل: يلزم من كان على ستة أميال.

وعن أبي حنيفة: «إنها لا تجب على من كان خارج المصر».

١٣٧٧ - [وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْجُمُعَةُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا عَلَى أَرْبَعَةٍ: عَبْدٍ مَمْلُوكٍ، أَوْ امْرَأَةٍ، أَوْ صَبِيٍّ، أَوْ مَرِيضٍ . رَوَاهُ أَبُو

(١) أخرجه الترمذي (٥٠٣).

(٢) أخرجه أبو داود (١٠٦٧)، والبيهقي (٥٣٦٨)، والطبراني (٨٢٠٦)، والدارقطني (٣/٢)، والضياء

(١٢١)، والحاكم (١٠٦٢).

دَاوُدَ، وَفِي لَفْظِ السُّنَّةِ بِلَفْظِ «المَصَابِيحِ» عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي وَائِلٍ[.]

(وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْجُمُعَةُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ

فِي جَمَاعَةٍ) فيه أوضح الرد على من زعم أنها فرض كفاية، ومن ثم غلّظ الأئمة من قال ذلك أو نقله، وفيه أن الجماعة شرط في صحتها وهو إجماع، وإنما اختلفوا في العدد الذي يحصل به.

ومذهبنا أنه لا بد من أربعين كاملين لخبر الدارقطني في «سننه» عن جابر: «مضت السنة أن في كل أربعين فما فوق جمعة» .

(إِلَّا عَلَى أَرْبَعَةٍ) بمعنى: غير، وما بعده مجرور صفة لـ «مسلم» أي: على كل مسلم؛ أي: غير عبد... إلخ، وفيه إلغاء لـ «على» بعد «إلا» فالأحسن جعله استثناء من «واجب على كل مسلم» والتقدير أنها لا تجب على (عَبْدٍ مَمْلُوكٍ) أي: فيه رق، وإن قل لنقصه، وإن وقع في نوبة المبغض الذي بينه وبين سيده مهابة.

(أَوْ امْرَأَةً) وإن لم تُشْتَتَ لما طبعت عليه من الحياء، ومثلها الخنثى المشكل؛ لاحتمال كونه أنثى، فلا يلزم بالشك.

(أَوْ صَبِيٍّ) ولو مراهقًا ومثله المجنون بجامع عدم تكليفهما.

(أَوْ مَرِيضٍ) مريضًا يشق معه الحضور عادة بلا تساوي مشقة المسمى معه مشقة المشي في المطر أو الوحل بخلاف نحو صداع ووجع ضرس حقيقين، واستفيد من استثناء المريض مثله كل من له عذر، وقد مرت الأعذار في صلاة الجماعة، فهي أعذار هنا أيضًا إن أمكن مجيئها هنا، كأكله ذي ريح كريهة لا يذهب ريحه بالمعالجة، ما لم يقصد بأكله إسقاط الجمعة فيأثم ولم يسقط، وكخوف على نحو وإن قل، أو على عرضه، أو لم يجد لباسًا لا ثقًا به، أو خشي نحو حبس غريمه وهو معسر، أو له مريض يتعهده، أو ميت يجهزه.

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَ) رواه البغوي (فِي لَفْظِ السُّنَّةِ بِلَفْظِ «المَصَابِيحِ» عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي وَائِلٍ) وجاء أيضًا عن أبي موسى الأشعري بسند صحيح على شرط الشيخين باللفظ المذكور، إلا أنه أسقط «على» بعد «إلا» فقال: «إلا أربعة».

١٣٧٨ - [عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِقَوْمٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَحْرَقَ عَلَى رِجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ بُيُوتَهُمْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِقَوْمٍ) أي: شأنهم أو عنهم (يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَحْرَقَ) بالنصب (عَلَى رِجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ) أي: لغير عذر (بُيُوتَهُمْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) عليه في باب صلاة الجماعة، الهمة بالتحريق منسوخ.

١٣٧٩ - [وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ كُتِبَ مُنَافِقًا فِي كِتَابٍ لَا يُمْنَى وَلَا يُبَدَّلُ. وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: ثَلَاثًا. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ].

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ) بخلافه لضرورة؛ أي: عذر من أعتذر الجماعة السابقة بأنها التي إتيانها؛ كأكله ذي ريح كريهة لا يذهب ريحه بالمعالجة ما لم يقصد بأكله إسقاط الجمعة وإلا أثم ولم يسقط، والخوف على تلف أو نقص نحو ماله وإن قل، أو على عرضه من يسبه في طريقه أو المسجد، وكأن فقد بعض لباسه اللائق به، أو يخشى معسر نحو حبس من غريمه، أو يشتغل بتعهد مريضه أو تجهيز ميت، أو يريد سفرًا قبل فعلها، ولو تخلف له لأضره ذلك (كُتِبَ مُنَافِقًا فِي كِتَابٍ) محفوظ عند الملائكة (لَا يُمْنَى


(١) أخرجه مسلم (٦٥٢)، وأحمد (٣٧٤٣)، وابن أبي شيبة (٥٥٣٩).


(٢) أخرجه الشافعي (٧٠/١).

ما لم يثبت.

قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ [مريم: ٦٠].

ثم قال: ﴿فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠].

(وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ) من ترك الجمعة **(ثَلَاثًا)** وهي موافقة للرواية السابقة: «من ترك ثلاث جمع» لكن لما شددتم في الجزاء بذكر التبليغ قيدتها، ولما خفف هنا بذكر النفاق؛ إذ المراد به نفاق العمل لا الاعتقاد كما هو واضح حذف ذلك القيد يستفاد من مجموعهما أن مجرد تركها من غير عذر نفاق، ومع التهاون وتكرره ثلاثًا فيه ذلك الطبع الذي يؤول بصاحبها الكفر أو الذي هو نفس الكفر على ما مرَّ فيه **(رَوَاهُ)** .

[وَعَنْ جَابِرٍ  أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ، فَعَلَيْهِ الْجُمُعَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا مَرِيضٌ، أَوْ مُسَافِرٌ، أَوْ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ مَمْلُوكٌ،
فَمَنْ اسْتَغْنَى بِلَهْوٍ أَوْ تِجَارَةٍ اسْتَغْنَى اللَّهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ].

(وَعَنْ جَابِرٍ  أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)

يخشى المجازاة والمحاسبة فيه، فذكر الإيمان بذلك ليس قيد للوجوب عندنا؛ لأن الأصح عند أصحابنا كما هو مقرر بأدلته في كتب الأصول والفروع الكفار مخاطبون بفروع الشريعة مخاطبة عقاب عليها في الآخرة **(فَعَلَيْهِ الْجُمُعَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)** قد يؤخذ من هذا التحديد أن الإيمان إنما هو قيد لوجوب الفعل في الدنيا، وحينئذٍ فهو قيد لإخراج الكافر؛ لما تقرر أن القائلين بتكليفه لا يقولون به إلا بالنسبة للعقاب الأخروي، لا بالنسبة لوجوب الأداء عليه في الدنيا، فإنه إن كان ذمياً كان أخذنا الجزية منه على عدم تعرضنا له، وحريراً لم يطالب إلا بالإسلام أو الجزية، وقوله:

هو على **﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾** [البقرة: ٢٤٩] وهو إمَّا لغة، بتأويل: فلا يتركها

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه الطبراني (٩٦٧)، والدارقطني (١٥٩٥).

مريض كما في الآية، فلم يطيقوه قليل.

(أَوْ مُسَافِرٍ) سفرًا مباحًا أو عازم على السفر بشرطه كما مر (أَوْ امْرَأَةً أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَمْلُوكًا فَمَنْ اسْتَغْنَى) عن المجيء إلى الجمعة الواجبة عليه (بِلَهْوٍ أَوْ تِجَارَةٍ اسْتَغْنَى اللَّهُ عَنْهُ) فربما يجرمه من خير ما عنده، فإن الله غير مفتقر لأحد، وإنما الخلق كلهم مفتقرون إليه، فطلبه إقبالهم إليه إنما هو لينيلهم من أوسع جوده وفضله لا لاحتياجه إليهم، كيف (وَاللَّهُ غَنِيٌّ) عن كل أحد (حَمِيدٌ) أي: حامدًا لمن أطاعه بإجزال ثوابها، أو على كل حال، (رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ).

(باب التنظيف والتبكير)

(الفصل الأول)

[عَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، وَيَدَّهِنُ مِنْ ذَهْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبٍ بَيْنَهُ ثُمَّ يَخْرُجُ، فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كَتَبَ لَهُ، ثُمَّ يَنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(عَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ) مثله المرأة كما أفاده الحديث الصحيح: «من أتى الجمعة من الرجال أو النساء فليغتسل، ومن لم يأتها فليس عليه غسل من الرجال والنساء» ومنه أخذ أئمتنا أن استحباب هذه المذكورات في هذا الحديث وما بعده مختص بمن يريد حضور الجمعة ولو صبيًا، وإنما طلب التنظيف والتزين يوم العيد لكل أحد وإن لم يحضر الجماعة؛ لأنه للزينة وإظهار السرور فكان لليوم، وهذا للتنظيف ودفع الأذى عن الناس، فاختص بمريد الحضور.

(يَوْمَ الْجُمُعَةِ) كغسل الجنابة في الواجبات والمندوبات (وَيَتَطَهَّرُ) أي: يتنظف؛ إذ الطهارة لغة: النظافة (مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ) أي: نظافة كثيرة بالغة بأن يبالغ في السواك وقطع الرائحة الكريهة عن بدنه وثوبه ويبالغ في تنظيفه، ويقص شاربه إلى أن يبدو طرف الشفة، ولا يخفيه من أصله للاتباع، حسنه الترمذي.

ومعنى خبر: «أحفظوا الشوارب» أي: خذوا ما مال منها على الشفة، وتأخذ شعر الأنف ونتفه أولى والعانة، والأولى للرجل حلقها وللمرأة نتفها، وكذا ما حوالي

أخرجه البخاري (٨٤٣)، وأحمد (٢٣٧٦١)، وابن أبي شيبة (٥٥٢٠)، والطحاوي (٣٦٩/١)، والطبراني (٦١٩٠).

أخرجه البيهقي (٥٨٦٩)، وابن خزيمة (١٦٥٦)، وابن حبان (١٢٤٣).

أخرجه مسلم (٢٥٩)، والترمذي (٢٧٦٣)، وأحمد (٤٦٥٤)، والنسائي (١٥)، وأبو عوانة (٤٦٦).

الدبر التنظيف وسهولة الاستنجاء، تأخير إزالة هذه المذكورات عن وقت الحاجة يطهر الشعر ويحسن، ولا بأس بخلق الرأس لمن عجز عن دهنه وترجيله، نعم ضره تركه ويقص أظفاره، هذا كله في غير مريد التضحية في عشر ذي الحجة؛ لأنه يكره له إزالة شيء من ذلك حتى يضحى؛ لتشمل المغفرة جميع آثاره.

(وَيَدَّهْنُ) بالتشديد **(مِنْ دُهْنِهِ)** بضم الدال؛ أي: الطيب الرائحة، بل وغيره قبيل الغسل؛ ليكون ذلك أنظف وأنقى للشعر، وسيأتي في غسل واغتسل ما يشهد لذلك هي بمعنى الواو؛ لأن المطلوب اجتماعهما **(يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ)** يفسره الرواية الآتية: «ومس من طيب إن كان عنده» وفيه إشارة إلى أن الأولى للإنسان ألا يخلي بيته من طيب وأن يعتاد استعماله للجمعة وغيرها من كل اجتماع، ومن ثم قال أئمتنا: يتأكد لمن يجتمع بالناس أن يتطيب ويتنظف ما استطاع.

(ثُمَّ يَخْرُجُ) إلى محل الجماعة **(فَلَا يُفَرِّقُ)** براء مشددة مكسورة **(بَيْنَ اثْنَيْنِ)** كناية عن طلب التكبير ليصل، والمحل حال، فلا يتخطى أحد، ويصح أن يراد به ظاهره من طلب عدم التخطي، والنهي عن التخطي نفسه وإن لم يكر بأن يجلس آخر الناس ولا يتخطى أحد منهم، ثم رأيت الحديث الفصل وهو صريح في هذا المعنى.

(ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ) فرض عليه من الجمعة، أو ما قدر له منها ومن لمريد فضل يوم الجمعة شرعت حتى حالة الاستواء الذي هو وقت كراهة في غيره.

بضم من أنصت: سكت سكوت مستمع، وبالفتح من نصت . أو يقال: أنصته أسكته، فهو متعذ ولازم **(إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ)** أي: خطب **(إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى)** تأنيث «الآخر» بالفتح؛ أي: الذنوب الصغائر

المشكاة/ الجزء الخامس

المتعلقة بالله كما مرَّ في نظائره التي وقعت منه من حين إنصاته إلى زمن خطبة الجمعة الماضية قبل هذه، أو الذي شيع منه من الآن إلى مثله من الجمعة الآتية، ولا بدع في مغفرة المستقبل؛ لأن تركه هذا العمل يكون سبباً في أن ما وقع من عامله إلى جمعة آتية يكون مغفوراً، وسيأتي أول الفصل الثاني: «الجمعة التي قبلها» وفي الفصل الثالث: «التي تليها» وبها يعلم صحة كلاً من الاحتمالين.

فإن قلت: يشكل عليه أن الجمعة التي تعقب بلوغه لا شيء فيها يكفر.

قلت: القاعدة في المكفرات المرتبطة أو زمن أنها إن وجدت شيئاً

رفع للفاعل درجات بقدر ذلك العمل (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

- [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ خُطْبَتِهِ يُصَلِّيَ مَعَهُ غُفْرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، وَفَضْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) يؤخذ منه ما قاله أئمتنا: إن وقت غسلها يدخل بفجر يومها، وإنما دخل غسل العيد من نصف الليل يُفعل أول النهار، فقدم من نصف الليل لتسع الزمن للآتين إليه من البوادي والقرى (فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرُغَ) الخطيب (مِنْ خُطْبَتِهِ يُصَلِّيَ مَعَهُ) الجمعة (غُفْرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، وَفَضْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) لا ينافي ما قبله؛ لأنه ﷺ كان أخبر بأن المغفور ذنوب سبعة فأخبر بهذا إعلماً بأن الحسنه بعشر أمثالها، ونظير هذا قوله ﷺ في صلاة الجماعة مرة: «إنها وعشرين» وأخرى بـ«إنها بسبع وعشرين» -

أخرجه مسلم (٨٥٧).

أخرجه البخاري (٦١٩)، وأحمد (١١٥٣٨)، وابن ماجه (٧٨٨)، وأبو يعلى (١٣٦١).

أخرجه مالك (٢٨٨)، والبخاري (٦١٩)، ومسلم (٦٥٠)، والترمذي (٢١٥) وقال:

وأحمد (٥٣٣٢)، والنسائي (٨٣٧)، وابن ماجه (٧٨٩)، وابن حبان (٢٠٥٢).

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ) أي: أتى بواجباته أو مكملاته (ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ) أي: محلها (فَاسْتَمَعَ) الخطبة (وَأَنْصَتَ) تأكيد بل تأسيس؛ لأنه قد يقصد الاستماع ويتكلم فأفاد أنه لا بد من الأمرين قصد الاستماع والإنصات (غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ) السابقة أو اللاحقة كما مر (وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَا) أي: أتى بصوت لغوٍ لا معنى بل فيه ضرر لا يظهر بلمسه، له صوت يمنع من تمام الاستماع، وهذا يؤيد ما ذكرته في «وأنصت» أنه تأسيس.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) ويوافق ما في آخره خبر: «من لغا» أي: تكلم بما يشرع أو عبث بما يظهر له صوت «فلا جمعة له» أي: كاملة.

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، وَيَكْتُوبُونَ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ، فَمَثَلُ الْمُهَجَّرِ كَمَثَلِ الَّذِي يَهْدِي بَدَنَةً، ثُمَّ كَالَّذِي يَهْدِي كَبْشًا، ثُمَّ دَجَاجَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ طَوَّأَ صُحُفَهُمْ وَيَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ) هم غير الحفظة، وظيفتهم كتابة حاضري الجمعة واستماع الخطبة (عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ) التقييد به للغالب، فلو أقيمت الجمعة بمحل غير مسجد فالظاهر أنهم يقفون على بابه

(١) أخرجه مسلم (٨٥٧)، وأبو داود (١٠٥٠)، والترمذي (٤٩٨)، وأحمد (٩٤٨٠)، وابن ماجه (١٠٩٠)، وابن حبان (١٢٣١)، وابن أبي شيبة (٥٠٢٧)، وابن خزيمة (١٨١٨).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٣٩)، ومسلم (٨٥٠)، وأحمد (٧٧٥٣)، والنسائي (١٣٨٥)، وابن

أيضًا.

(وَيَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ) في التكبير والمجيء قبل غيره **(فَالْأَوَّلَ)** كذلك، وهذا فالفاء فيه للترتيب التعاقب في أعداد كثيرة؛ أي: لترتيب النزول من الأعلى إلى الأدنى بخلاف «ثم» الآتية، فإنها لما لم يؤذن ذلك كررت، ولما أذنت بالتراخي بين الساعات الآتية كما سيتضح فيها أوترت.

(فَمَثَلُ الْمَهْجَرِ) أي: المبكر؛ أي: محل الجمعة عقب الفجر، والتهجير التكبير إلى كل شيء والمبادرة إليه، كأنهم جعلوا نصف النهار كله هاجرة، وهي زيادة الحر بزيادة ارتفاع النهار كما جعلوه كله غداة في قوله في طرفيه: «الغداة والعشي» وهذا مع خبره عطف على «يكتبون» وآثر الواو ومع تفرعه عما قبله لمناسب له الفاء اتكالا على وضوحه، وكيفا يتوهم من الفاء عطفه على فاء الأول.

(كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي بَدَنَةً) المراد هنا واحدة من الإبل وإن كانت تطلق على البقر بل الغنم، وتاؤها للوحدة؛ أي: ينقلها إلى حرم مكة ليذبحها فيه تقربًا إلى الله تعالى، وفيه التلويح بعظيم فضل الآتي إلى الجمعة، وأنه يشبه الحجاج الآتين إلى عرفات، ويؤيد خبر: «الجمعة حج المساكين» رواه عبيد بن زنجويه والحارث بن أبي أسامة، ويشترك فيها كل من جاء من الفجر إلى مضي سدس النهار، وهو من الفجر إلى خروج الخطيب، لكن بدنة الجائي أول الساعة الثانية، وهو السدس الثاني أكمل من بدنة من جاء بعده، وهكذا إلى أن ينتهي السدس.

(ثُمَّ) مضي سدس النهار يصير الجائي في الساعة الثانية، وهي السدس **(كَالَّذِي يُهْدِي)** لكن بقرة الجائي أول هذه الساعة أكمل من الذي يليه من المح. ه. وهكذا إلى أن ينتهي السدس، يصير الجائي في السدس الثالث كالذي يهدي **(كَبْشًا)** أقرن كما في رواية مبالغة حسنة، لكن كبش الجائي أول هذا السدس أكمل

من كبش الذي بعده، وهكذا ينتهي.

يصير الجائي في السدس الرابع كالذي يهدي (دَجَاجَةً) لكن دجاجة الأول أكمل من دجاجة الذي يليه، وهكذا إلى أن ينتهي هذا السدس، وفي رواية صحيحة بدل الدجاجة: «بطة» يصير الجائي في السدس الخامس كالذي يهدي عصفورًا، كما في رواية صحيحة، ودعوى شذوذها كالتى قبلها مردود كما بيّنه في «شرح العباب» وعصفور الأول فالأول فالأول أكمل إلى أن ينتهي هذا السدس، ثم يصير الجائي في السدس السادس كالذي يهدي بيضة، لكن بيضة الأول والأول أكمل ينتهي هذا السدس بخروج

(فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ) قيل: تؤخذ منه ما اعتيد بإقليم والشام وغيرهما يتخذ بجوار المسجد خلوة للخطيب يُعتد بأنها منه، يجلس فيها حتى يدخل الوقت فيخرج للخطبة حينئذٍ فينبغي ذلك؛ لما في ذلك من تعظيم شأنه وتوقيرًا لهيبته. انتهى. وفي [تأخره] ندب ذلك مما ذكر نظر ظاهر فلا يكتبون شيئًا، كما في رواية النسائي، وهذا كناية من من جاء بعد خروجه ثواب من حيث التكبير.

(وَيَسْتَمِعُونَ الدُّعَاءَ) أي: الخطبة، سميت به لاشتغالها عليه، كما سميت كذلك قرآنًا ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤] وفي استماع الملائكة للخطبة حض على استماعها والإنصات إليها. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وما قررته من أن أول الساعات الست المذكورة من الفجر هو الأصح خلاف لمن قال: إنها من طلوع الشمس. ومن قال: إنها من الضحى.

ومن قال: إنها من الزوال، بل بالغ النووي في تزيين الأخير وبطلانه، وقد كان

المشكاة/ الجزء الخامس

السلف يمشون على السرج يوم الجمعة الجامع ليحصل لهم كمال فضيلة التبكير، وفي «الإحياء»: بدعة حديثة في الإسلام ترك البكور في المساجد، وقد تقرر أن الملائكة يكتبون من جاء في الساعات الست، وأنهم يطوون الصحف بخروج الإمام، ومعلوم أنه ﷺ كان يخرج عقب الزوال، وقد علمت انطواء الصحف بخروجه، فليس بعد الزوال حينئذ ساعات حتى يكتب من جاء فيها، والرواح في رواية ليس المراد به ظاهره من السير بعد على الأزهرى وغيره قالوا: إنه السير في أي ساعة كان من النهار.

وما ذكرته من أن الساعات ست هو ما في رواية للنسائي، واختلف أصحابنا في المراد بالساعات الست: الساعات الفلكية، أو ترتيب درجات السابقين على من يليهم في الفضل؛ لئلا يستوي فيها رجلان جاءا في طرفي ساعة؛ ولأنه لو أريد الفلكية لاختلف الأمر في الثاني أو الصحائف.

وما ذكرته من أن المراد في الساعات الست التي قدرها الشارع بأن يقسم الزمان من الفجر إلى خروج الإمام ستة أقسام متساوية، كما صرح به الحديث الصحيح السابق: «يوم الجمعة اثنا عشر ساعة صيفًا كان أو شتاء» وأن كل من جاء في أول كل ساعة أكمل ممن يليه، وهكذا اندفع إطلاق أن الساعات فلكية؛ لأن اليوم الشاتي من فجر إلى خروج الإمام لا يأتي ست ساعات فلكية.

واندفع توهم الاختلاف باختلاف طول النهار وقصره؛ لأننا نأخذ كل يوم جمعة ونقسمه إلى ستة أقسام طال أو قصر، واندفع توهم استواء من جاء أول الساعة وآخرها بما تقرر أن الجائي أول كل ساعة أفضل ممن يليه، وهكذا تنتهي الساعة في محل ذلك، فإنه مهم جدًا؛ لكثرة ما فيه من الاختلاف والاضطراب.

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ:

«أَنْصِتْ» وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَعَوْتَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلْتُ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: «أَنْصِتْ»

وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَعَوْتَ) أي: تكلمت بما ينبغي، وأصل اللغو: الكلام الساقط الباطل، وقيل: الميل عن الصواب، ويروى: «ألغيت» ومنه: «وألغوا فيه» إذ لو كان من لغا يلغو لضم عينه وفيه لغى بالكسر يلغى لغًا.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وحمل على من قال ذلك غشًا أمر بمعروف، وأما قول الشارح:

الخطبة بمثابة ركعتين، فكما لا يجوز التكلم في المنوب لا يجوز في النائب، هذا في من تكلم بالمعروف، فكيف في حق من ارتكب المنكر وتكلم ابتداءً؟ انتهى.

ف عجيب منه؛ يوافق مذهبه بوجه؛ إذ كون الخطبة بمثابة ركعتين رأي في مذهبه، وقوله: «لا يجوز في النائب» قول إمامه القديم المرجوع عنه، ومذهبه الجديد المعتمد عنده وعند أصحابه أن الكلام في حال الخطبة ولو عبثًا مكروه لا حرام، ومحله حيث لم يكن أمرًا بمعروف احتيج إليه وإلا فلا كراهة، فضلاً عن الحرمة، فبطل جميع ما ذكره، لا سيما قول هذا في حق من تكلم بالمعروف لما تقرر أن هذا لا يكره له الكلام فضلاً عن الحرمة التي زعمها، فتعين حمل اللغو في الخبر المراد به ما ينافي الكمال، كما مر آنفاً على أنه في الكلام غير محتاج إليه.

ثم رأيت شارحاً قال مع كونه شافعيًا أيضًا في الحديث: النهي عن جميع أنواع الكلام حال الخطبة، والتنبيه لهذا على ما سواه؛ لأن الأمر بالمعروف إذا كان لغوًا فغيره أولى. انتهى، وفيه موافقة لكلام الشارح السابق، وقد ظهر رده.

تنبيه:

ما اعتيد في الأزمنة المتأخرة أن شخصاً يقرأ هذا الحديث بصوت مرتفع بعد

المشكاة/ الجزء الخامس

فراغ الأذان الذي بين يدي الخطيب، وقبل أن يشرع في الخطبة، وهذا وإن كان بدعة إلا أنه حسن؛ لأن فيه حث الناس على الإصغاء والاستماع وعدم الكلام، وذلك أمر معروف، ومما يشهد لذلك: أنه ﷺ في حجة الوداع لما أراد الخطبة أمر من يستنصت له الناس، فسن ذاك قياساً على هذا، فمن زعم أن ذلك بدعة وشنع على فاعليه فقد غفل عما قررته، فتأمله.

[وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ يُخَالِفُ إِلَى مَقْعَدِهِ فَيَقْعُدُ فِيهِ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: إفسَحُوا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) من مقعده (ثُمَّ يُخَالِفُ) أي: يعتمد (إِلَى مَقْعَدِهِ فَيَقْعُدُ فِيهِ) وذكر هذا لمزيد التأكيد بفعل هذا مع أخيك المسلم وهو مثلك، والزجر عن هذا الفعل الناشئ عن التكبر والتعاضم، كيف تفعل هذا مع أخيك المسلم وهو مثلك في الدين؟ فيحرم غير ذلك بغير رضا الجالس رضا حقيقياً لا عن خوف أو حياء وإن بعثه لياخذ له مقعداً قبل الزحمة؛ لأن المساجد ونحوها لا تُستحق بالبعث، بل المبعوث أحق بما جلس فيه لسبقه إليه وإن كان ناوياً أنه لمسله، بل يكره له القيام منه وإيثاره به إن كان ما يقوم إليه دون الأول في الفضيلة لكونه في الصف الأول فيتنجى الثاني؛ لأن الإيثار بالقرب بلا عذر مكروه.

وأما قوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾ فالمراد به في حظوظ النفس كما بيّنه قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩] وهو مستحب.

(وَلَكِنْ) إذا دخل ورأى الناس قد ازدحموا لكنهم تضاموا ولم يبقَ له مجلس يسعه، فيسن حينئذٍ يتلطف بهم في حصول التفسح له بقول أو إشارة، أخذ من قوله: (لِيَقُلْ: إفسَحُوا)

وفي رواية: «تفسحوا وتوسعوا» فإن زاد الله، أو يفسح لكم كما أشارت إليه الآية أو نحو ذلك فلا بأس، بل لو قيل بندبه لم يبعد، ولعله ﷺ إنما سكت عنه؛ لأنه معلوم .

ووجه مناسبة الترجمة: أن المنكر للجمعة ربما احتاج لمجلس فاضل في المسجد فأقام من فيه واستأثر به، فبين المؤلف بهذا الحديث امتناع ذلك، ووجه مناسبة ما قبله: أنه ما احتاج للكلام حال الخطبة فبين له حكمه، والحاصل هذين من توابع حضور الجمعة دون خصوص التبكير، لكن به نوع تعلق.

(الفصل الثاني)

[عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ ﷺ: مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلَبَسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ، وَمَسَّ مِنْ طِيبٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلَمْ يَتَخَطَّ أَعْنَاقَ النَّاسِ، ثُمَّ صَلَّى مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) وفي رواية أخرى: «واستن» أي: استاك (وَلَبَسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ) وأفضلها من حيث اللون الأبيض للخبر الصحيح: «البسوا من ثيابكم البيضاء، فإنها خير ثيابكم، وكفنوا فيها موتاكم» .
وفي رواية صحيحة أيضاً: «فإنها أطهر وأطيب» .

- (١) أخرجه مسلم (٢١٧٧)، وأحمد (٥٧٨٥)، والحميدي (٦٦٤).
- (٢) أخرجه أبو داود (٣٤٣).
- (٣) أخرجه البيهقي (٦١٧٠)، وابن حبان (٢٨٣٥).
- (٤) أخرجه أحمد (٢٢١٩)، وأبو داود (٣٨٧٨)، والترمذي (٩٩٤) قال: وابن حبان (٥٤٢٣)، والبيهقي (٥٧٦٣)، وعبد الرزاق (٦٢٠٠)، والطبراني (١٢٤٨٥)، والضياء (٢٠٦).
- (٥) أخرجه النسائي (١٨٩٥).

المشكاة/ الجزء الخامس

وزاد الخطابي في روايته: «الجدد» وقضيتها أن الجديدة أولى، ويظهر أن محله إن ساوت العتيقة بياضًا ونظافة وإلا فالعتيقة أولى؛ لما علم من رواية: «فإنها أظهر وأطيب» فإن فقد البيض أو لم يردّها فما صبغ قبل النسج وأولاه الأبراد؛ لأنه ﷺ كان له برد يلبسه في العيدين والجمعة أمّا ما صبغ بعد النسج فيكره لبسه.

(وَمَسَّ مِنْ طِيبٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ) إن تيسر له تحصيله (ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلَمْ يَتَخَطَّ أَعْنَاقَ النَّاسِ) بل جلس حيث ينتهي به المجلس من غير تحطٍ ولو آخر الناس (ثُمَّ صَلَّى مَا كَتَبَ) أي: قدره (ثُمَّ أَنْصَتَ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ) كأن حكمة ذكره طلب الإنصات بين الخطبة والصلاة.

وإن كانت كراهة الكلام عندنا وحرمته عند غيرنا تنتهي بفراغ الخطبة (كَانَتْ) هذه الفعل المشتملة على ما ذكر (كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا. رَوَاهُ أَبُو وغيره بأسانيد حسنة، وفي الصحيح أحاديث بمعناه سبق بعضها، ومن ثم صححه ابن حبان والحاكم.

١٣٨٨ [وَعَنْ أُوَيْسِ بْنِ أُوَيْسٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاعْتَسَلَ، وَبَكَرَ وَابْتَكَّرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ وَاسْتَمَعَ، وَلَمْ يَلْغُ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلٌ سَنَةٍ أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.]

(وَعَنْ أُوَيْسِ بْنِ أُوَيْسٍ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) بتشديده وتخفيفه وهو أرجح عند المحققين (وَاعْتَسَلَ) أي: غسَلَ زوجته بأن جامعهما فألجأها إلى الغسيل واغتسل؛ إذ يسن له الجماع هذا اليوم؛ ليأمن أن يرى في طرده ما يكره قلبه، أو غسل أعضائه وضوئه بنية الوضوء، ثم اغتسل للجمعة أو غسل ثيابه ورأسه ثم اغتسل وأفرد لأنهم كانوا يجعلون فيه نحو دهن وخطمي

وكانوا يغتسلون.

قال النووي: والمختار في «غسل» ما اختاره البيهقي وغيره من المحققين بالتخفيف، وأن معناه: غسل رأسه، ويؤيده رواية أبي داود: «من غسل رأسه يوم الجمعة واغتسل» وروى أبو داود والبيهقي هذا التفسير عن مكحول وغيره.

قال البيهقي: وهو بين في رواية أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ. انتهى.
(وَبَكَّرَ) بالتخفيف خرج من بيته باكراً، وبالتشديد - وهو أشهر - أتى الصلاة وقتها على ما قاله الأزهري، أو بكَّر إلى صلاة الجمعة أو إلى الجامع أي: أدرك أول الخطبة؛ لأنه باكورتها.

وقيل: هما بمعنى، جمع بينهما تأكيداً.

وقيل: بكَّر: تصدق.

وقيل: راح في الساعة الأولى، وابتكر: فَعَلَ فعل المبكر من الاشتغال بالصلاة والذكر، وهذا أحسن هذه الأقوال عندي؛ لإفادته ما هو الأكمل على الإطلاق من التبكير في الساعة الأولى، ثم الاشتغال بالصلاة والذكر إلى خروج الإمام، والإنصات للخطبة سيذكر.

(وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ) فائدته: استيعاب جميع الطريق بالمشي، ثم رأيت النووي صرح به فقال: قيل: هما بمعنى، جمع بينهما تأكيداً، والمختار أن «ولم يركب» أفاد نفي توهم حمل المشي على المضي ولوركباً، ونفي احتمال أن يراد بالمشي ولو في بعض الطريق **(وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ وَاسْتَمَعَ)** لا تلازم بينهما فندب إليهما.

(وَلَمْ يَلْغُ) فائدة كالذي قبله من استيعاب جميع زمن الخطبة بالإنصات **(كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلٌ سَنَةٍ أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا. رَوَاهُ)** أحمد و**(الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه)** وحسنه الترمذي ابن حبان وكذا الحاكم، وقال: إنه

على شرط الشيخين.

بعض الأئمة: ولم يسمع في الشريعة حديثاً صحيحاً مشتملاً على مثل هذا الثواب؛ أي: فيتأكد الاعتناء بالعمل بما في هذا الحديث على جميع الأقوال، حتى ينال هذا الثواب الذي لا حد له، لا سيما إن بُعد محله عن المسجد.

١٣٨٩ - [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا عَلَى أَحَدِكُمْ أَنْ يَتَّخِذَ ثَوْبَيْنِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ سِوَى ثَوْبِي مَهْنَتِهِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا) بمعنى ليس، واسمها محذوف (عَلَى أَحَدِكُمْ أَنْ يَتَّخِذَ) سعة يقدر بها على تحصيل زائدة على ملبوس مهنته، وهذه معترضة ومعمول المحذوف (أَنْ يَتَّخِذَ ثَوْبَيْنِ) أي: ليس على أحدكم نقص يخل بزهده في اتخاذه ثوبين وجدهما (لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ) يلبسها فيه، وعلى غاية من أبهتهما ونظافتهما بعدم استعمالهما في المهنة وإن استعملتا في نحو اجتماع يشبه الجمعة؛ لأنهما مع ذلك يصدق عليهما أنهما اتخذا للجمعة؛ لأن القصد نفي اتخاذهما للمهنة بشهادة المعنى، بل والسياق في قوله: (سِوَى ثَوْبِي مَهْنَتِهِ) أي: بذلته وخدمته، ويروى أوله وفتحه، لكن قيل: الكسر عند الإثبات خطأ.

قال الأصمعي: بالفتح: الخدمة، ولا يقال بالكسر، وكان القياس لو جيء بالكسر يكون كالجلسة والخدمة إلا أنه جاء على فَعْلَةٍ (رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ).

١٣٩٠ - [وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ].

(وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) وفيه أن من اتخذ زائداً عن حاجته لغرض يعود إلى كمال ديني لا يخل ذلك بزهده.

١٣٩١ - [وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: احْضَرُوا الذِّكْرَ وَادْنُوا مِنَ الْإِمَامِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ يَتَّبَعُهُ حَتَّى يُؤَخَّرَ فِي الْجَنَّةِ وَإِنْ دَخَلَهَا . رَوَاهُ

(١) أخرجه مالك (٢٤١)، وأبو داود (١٠٧٨)، والبيهقي (٥٧٤٥)، وابن ماجه (بعد رقم ١٠٩٥).

(٢) أخرجه أحمد (٢٠١٣٠)، وأبو داود (١١٠٨)، والحاكم (١٠٦٨)، والبيهقي (٥٧٢٢).

(وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: احْضُرُوا الذِّكْرَ) أي:

الخطبة (وَأَذِّنُوا مِنَ الْإِمَامِ) بأن تبادروا الصف الأول فالذي يليه، وهكذا ما أمكن (فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ يَتَّبَعُهُ) عن مواطن الفضائل وأعالى الدرجات، كالاستماع الخطبة والجلوس في الصف الأول الذي هو مقام المقربين، ويقنع بسفساف الأمور السهلة، كالبعد عن الاستماع، والجلوس بآخر الصفوف إيثارة لراحة نفسه الدنية؛ إذ لو كانت آبية لم يرض إلا بالأفضل فالأفضل.

(حَتَّى يُؤَخَّرَ فِي الْجَنَّةِ وَإِنْ دَخَلَهَا) لأن الناس فيها على طبق أحوالهم واجتهادهم

في فمن اجتهد في حيازة معالي الفضائل في الدنيا فاز بمعالي الدرجات؛ لأنه وضع نفسه وأخرها حيث قنع من علي درجاتها ورفيع مقاماتها بمجرد الدخول (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) وفيه أكد حث وأبلغ فضل على تحري القرب من الإمام واستماع الخطبة.

١٣٩٢ [وَعَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اتَّخَذَ جِسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.]

(وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) أي: تجاوز رقابهم بالخطو عليها (اتَّخَذَ) بهذا

الفعل القبيح؛ لما فيه من إيذاء الناس واحتقارهم (جِسْرًا) أي: ممراً يمر عليه (إِلَى جَهَنَّمَ) أي: هياً لنفسه طريقاً فينتهي به إلى جهنم من غير يجد خلاصاً عنها.

قيل: ويروى بالبناء للمفعول؛ أي: يُجعل جسراً يمر به عليه من يُساق إلى جهنم

جزاء له بمثل عمله. انتهى.

فإن صحت هذه الرواية أفادت المتخطي يجعل ممراً لأهل جهنم؛

وتحقيراً نظير ما عمل في الدنيا، ولا في ذلك، فإن تارك زكاة المواشي ينبطح لها فتمر عليه وتطؤه بأخفافها وحوافرهما، وصح في الحديث كما بيّنته في «الزواجر عن اقتراف الكبائر» في بعض أهل الكبائر أنه يوضع [عَلَى سَابِلَةِ آلِ فِرْعَوْنَ] ليطؤوه بالمرور عليه

فمن قال: إن هذا من باب التشبيه؛ شبه الداخل لأجل تخطيه رقاب الناس وجعلها معبراً له بالجسر موضوعاً على شفير النار فقد استروح، وأخرج الحديث عن ظاهره ظناً أنه لا نظير له وليس كما توهم (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ).
وصح أنه ﷺ رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس فقال: «اجلس فقد آذيت وأنيت» أي: تأخرت، واختلف أصحابنا في حكم التخطي، فقال كثيرون: يحرم للأخبار الصحيحة فيه، ومن ثم اختاره النووي في «الروضة» وقال الأكثرون: واعتمده النووي في «مجموعه» وتبعوه.

وأجرى ذلك في غير الجمعة من كل اجتماع ولو لمباح، واستشق الإمام ومن أمامه فرجة، لكن هذا لا يتخطى إلا رجلاً أو رجلين، ومن رضي له المتخطى عليه، واستثنى بعض أصحابنا الرجل المحتشم إذا ألف محلاً مخصوصاً، واستدل بأن عثمان ؓ تخطى رقاب الناس، وعمر ؓ يخطب، فلم ينكر عليه أحد، وإنما يتجه استثناء هذا من الحرمة دون الكراهة؛ إذ يجب إنكار المكروه على أنه يحتمل أن عدم الإنكار لعلمهم برضا من تخطاهم، فهي واقعة حال فعلية محتملة، فلا دليل فيها لذلك الاستثناء مطلقاً، نعم قال بعض المتأخرين: يحتمل ذلك على من علم صلاحه وظهرت ولايته، فإن الناس يتبركون به ويسرون بتخطيته عليهم.

(١) انظر: الزواجر للمصنف (٩٩/٢).

(٢) أخرجه أحمد (١٧٧١٠)، وابن ماجه (١١١٥)، وأبو داود (١١١٨)، والنسائي (١٣٩٩)، وابن (١٨١١)، وابن حبان (٢٧٩٠)، والحاكم (١٠٦١) وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. والبيهقي (٥٦٧٨)، والضياء من طريق الطبراني (٢٢)، والبزار (٣٥٠٦).

١٣٩٣ - [وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَبُوءَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَبُوءَةِ) بكسر أوله؛ أي: الاحتباء، وهو أن يجمع ظهره وساقيه بيديه نحو ثوب (يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ) فيكره حينئذٍ، وعَلَّله الخطابي بأنه يجلب النوم فيفوته سماع الخطبة، أو ينقض طهارته (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ) وحسنه الترمذي، اعترضه النووي في «مجموعه» بأن في سنده ضعف فلا يتم حسنه.

ومن ثم كان أكثر العلماء على عدم كراهة ذلك، بل قال أبو داود: لم يبلغني أحدًا كرهه إلا رجلاً سماه.

ونقل ابن المنذر عن الشافعي رحمه الله أنه لا ومثله في الكراهة على الاتكاء ومد الرجلين، وإلقاء يديه من خلفه إلا لعله.

١٣٩٤ [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيَتَحَوَّلْ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا نَعَسَ) بفتح العين (أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيَتَحَوَّلْ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ. رَوَاهُ) أحمد وأبو داود و(التِّرْمِذِيُّ) وبه أخذ الشافعي رحمه الله فقال: أحب نكس أحدكم ووجد مجلساً يتخطى فيه غيره يتحول إليه، فإن ثبت في موضعه وتحفظ عن النكاس لم أحب يتحول. انتهى.

(١) أخرجه أبو داود (١١١٢)، والترمذي (٥١٦)، وأحمد (١٦٠٣٥)، والبيهقي في «سننه» (٦١٢٣).

(٢) أخرجه أحمد (٤٧٤١)، وأبو داود (١١٢١)، والترمذي (٥٢٦) وقال: حسن صحيح، والحاكم (١٠٧٥)، وابن حبان (٢٧٩٢)، والبيهقي (٥٧١٨)، وابن أبي شعبة (٥٢٥٣)، وابن خزيمة والطبراني (٦٩٥٦).

(الفصل الثالث)

[عَنِ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ مِنْ مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ، قِيلَ لِنَافِعٍ: فِي الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(عَنِ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ مِنْ مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسَ) بالنصب عطفًا على «يقيم» فكل منهي عنه على حدته، وروي بالرفع فالجملة حالية والنهي عن الجمع حتى لو أقامه ولم يقعد لم يرتكب النهي، والوجه هو الرواية الأولى وما أفادته؛ لأن العلة الإيذاء، وهو حاصل بكل على انفراده فجزم؛ لأن من سبق إلى مباح فهو أحق به بنص الحديث الصحيح: «من سبق إلى ما لم يسبق إليه غيره فهو أحق به» .

(فِيهِ؟ قِيلَ لِنَافِعٍ: فِي الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وبه أخذ أئمتنا فقالوا: يحرم إقامة قاعد بمسجد أو غيره من كل محل مباح يختص به السابق إليه في جمعة وغيرها، سواء أراد الجلوس أم لا ما لم تكن إقامته من محله؛ لأنه لكونه جلس في محل الإمام أو طريق الناس وضيق عليهم، أو بين يدي الصف مستدبرًا القبلة لعذر؛ لضيق المحل، فإن أوتر بمحل لم جلوسه فيه.

وأما المؤثر فإن انتقل لدونه بلا عذر كره له الإيثار وإلا فلا، وله بعث من يحيز له مكانًا إلا خلف مقام إبراهيم - صلى الله عليه وسلم - والروضة الشريفة ونحوهما، فيحرم فرش السجادات فيه على كلام فيه ذكرته في «حاشية مناسك النووي» ولمن جاء ووجد فراشًا أن ينحيه ويجلس محله، وليحذر من رفعه بنحو يده؛ لدخوله في ضمانه حينئذٍ.

[وَعَنْ عَبْدِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) أخرجه البخاري (٩١١) ومسلم (٥٨١٣).

(٢) أخرجه بنحوه أبو داود (٣٠٧١)، وابن سعد (٧٣/٧)، والبيهقي (١١٥٥٩)، والضياء (١٤٣٤).

ﷺ: يَحْضُرُ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ: فَرَجُلٌ حَضَرَهَا بِلُغْوٍ فَذَلِكَ جَزَاؤُهُ، وَرَجُلٌ حَضَرَهَا بَدْعَاءٍ فَهُوَ رَجُلٌ دَعَا اللَّهَ إِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُ، وَرَجُلٌ حَضَرَهَا بِإِنْصَاتٍ وَسُكُوتٍ وَلَمْ يَتَخَطَّ رَقَبَةً مُسْلِمٍ وَلَمْ يُؤْذِ أَحَدًا، فَهِيَ كَفَّارَةٌ إِلَى الْجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَحْضُرُ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ فَرَجُلٌ) الفاء زائدة، ويصح كونها للتفريع؛ إذ التفصيل مفرع على الإجماع، ثم رأيت الشارح صرح بالثاني، قال: الفاء تفصيلية؛ لأن التقسيم حاضر (حَضَرَهَا) حضوراً مقترناً (بِلُغْوٍ) أي: كلام غير مشروع حال الخطبة، عبث بشيء يظهر له صوت، وفي نسخة: «يلغو» مضارع، فيكون حال من الفاعل.

اللغو، والفاء فيه جزائية؛ لتضمن المبتدأ معنى الشرط لكونه وصفت بجملته فعلية أي: لا جزاء له كامل؛ لما مر أن اللغو يمنع كمال ثواب الجمعة، ويحتمل أن يراد بـ«اللغو» ما يشمل التخطي والإيذاء بدليل نفيه عن الثالث، وحينئذٍ فالتقدير: فذلك الأذى؛ أي: نظيره؛ أي: جزاؤه؛ لما مر أنه يتخذ جسراً جهنم بما فيه.

(وَرَجُلٌ حَضَرَهَا) مشتغلاً (بَدْعَاءٍ) حال الخطبة ذلك من أصل استماعها أو كماله، أخذ من قوله: «في الثالث» بإنصات وسكوت (فَهُوَ رَجُلٌ دَعَا اللَّهَ إِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ) لسعة حلمه وكرمه (وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُ) عقاباً على ما أساء به من اشتغاله عن سماع الخطبة، فإنه مكروه عندنا، وحرام عند غيرنا.

(وَرَجُلٌ حَضَرَهَا) ملتبساً (بِإِنْصَاتٍ) للخطيب (وَسُكُوتٍ) عن اللغو، بين به أنه لا بد في هذا الجزاء من وقوع الإنصات في جميع الخطبة (وَلَمْ يَتَخَطَّ رَقَبَةً مُسْلِمٍ وَلَمْ

يُؤْذ أَحَدًا) بغير ذلك **(فَهِ)** أي: المقترنة بما ذكر **(كَفَّارَةً)** لذنوبه من انصرافه **(إِلَى)** مثل تلك الساعة من **(الْجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَذَلِكَ)** التكفير **(بِأَنَّ)** أي: بسبب أن **(اللَّهُ يَقُولُ: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا»)** فلأجل هذا الفضل الواسع كَفَّرَ اللَّهُ له بذلك الفعل الواقع في يوم الجمعة عشرة ما بين الجمعتين ستة وثلاثة أيام زيادة^(١) **(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ)**

١٣٩٧ [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَهُوَ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا] [الجمعة: ٥] وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ: أَنْصِتْ لَيْسَ جُمُعَةً. رَوَاهُ أَحْمَدُ.]

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَكَلَّمَ) بغير مشروع **(يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ)** وهو يعلم كراهة الكلام أو حرمة **(فَهُوَ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا)** [الجمعة: ٥] صفة أو حال **(«أَسْفَارًا»)** أي: كتبًا كثيرة من كتب العلم بجامع أن كلاً منهما حمل علماً لم ينتفع به مع ما زاد به الإنسان من عظيم الغباوة ومزيد البلادة، حيث أعطاه الله عقلاً وفهماً يميز به بين القبيح والحسن فتعاضى عن الحسن وفعل القبيح.

(وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ: أَنْصِتْ) من غير أن يقصد به الأمر بالمعروف، أو كأن قوله ذلك مانعاً لغيره من الاستماع؛ فيه من الفصاحة والمبالغة بالجر **(لَيْسَ لَهُ جُمُعَةً)** أي: كاملة.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ) وإنما حملناه على ذلك للأخبار الدالة على جواز الكلام، الخطيب أو لم يسمع خلافاً لأبي حنيفة ومالك.

وقال أحمد: لا بأس بالذكر لمن لم يسمع منها خير «الصحيحين»: «إن أعرابياً قال للنبي ﷺ وهو يخطب يوم الجمعة: يا رسول الله، هلك وجاع العيال فادعُ الله لنا،

(١) انظر: المرقاة (٥٦/٥).

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٦٤).

فرفع يديه ودعا» .

وخبر البيهقي بسند صحيح: رجلاً قال للنبي ﷺ حينئذ: متى الساعة؟ فأوماً الناس إليه بالسكوت، فلم يقبل، فأعاد الكلام فأعادوا، ثم أعاد فأعادوا، فقال النبي ﷺ في الثالثة: «ما أعددت لها؟» قال: حب الله ورسوله، قال: «إنك مع من أحببت» .

وجه الدلالة: أنه لم ينكر عليه الكلام، ولم يبين وجوب السكوت وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز، ودعوى أن كلاً منهما تكلم قائماً قبل جلوسه يحتاج الدليل على أن هذه واقعة قولية، فاحتمال هذا أو غيره لجهله بالحكم تعميها، ولأجل هذا حمل الأمر بالإنصات في الآية على النذب إن سلمنا أنها في الخطبة أو شاملة لها، وهو ما قاله جمع عشرون، الأشهر خلافة؛ لأن الآية مكية والخطبة فرضت بالمدينة.

ومن ثم جنح ١٠ محققو المفسرين بل أكثرهم، نعم مر أنه يحتمل ١١ الجمعة وجبت بمكة ولم يتمكن ﷺ من إقامتها، فأقامها عقب دخوله المدينة، بل أقيمت فيها قبل الهجرة، وبه يضعف التعليل المذكور، وحمل اللغو في الأحاديث على أنه بمعنى ترك الأدب جمعاً بين الأحاديث.

وشد ابن وهب فقال: من لغا كانت صلاته ظهراً، وحُرِمَ فضل الجمعة. انتهى.
وظاهر كلام النووي أنه خرق الإجماع، حيث قال: ولا تبطل جمعته بالكلام بلا خلاف، وإن قلنا بحرمة.

وخبر: «فلا جمعة له» أي: كاملة، وكذا قول أبي ﷻ لمن سأله والنبي ﷺ وقد قرأ سورة «براءة»: متى أنزلت؟ فلم يكلمه، فلما صلوا قال له: ما منعك أن

(١) أخرجه البخاري (٩٣٣)، ومسلم (٢١١٦)، وأحمد (١٤٠٤٣)، والنسائي (١٥٢٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٦٧)، وأحمد (١٣٧١٧).

(٣) تقدم تحريجه.

المشكاة/ الجزء الخامس

تجيبني؟ قال: إنك لم تشهد معنا الجمعة، ف جاء للنبي ﷺ قال: «صدق أبي» والمراد بنفي شهودها نفي لكمال ثوابها لا لأصله وإلا لأمر بإعادتها.

فإن قلت: ما تكلم به خير.

قلت: لكنه خير غير نافذ، فلم يعذربه، ولا يجهل حكمه فرض.

ومن ثم قال أئمتنا: لا يكره الكلام للخطيب وغيره إن عرض مهم ناجز كما يأتي، ولا يكره الكلام قبل الخطبتين ولا بينهما ولا بعدهما، ولا حال الدعاء للسلطان، ولا للداخل ما لم يجلس، ويحرم على الجالس بمحل الجمعة بمجرد جلوس الإمام على المنبر أن يبتدئ صلاة بأي صفة كانت وإن لم يسمع الخطبة، كذا ذكره أصحابنا، ونقلوا الإجماع فيه وغلظوا من قال منهم: إن ذلك لا يحرم، وعلى الأول لا ينعقد [....] الكلام بأن الإعراض بها عن الخطيب الحسن، اتفقوا على تحريمها واختلفوا في تحريمه.

[وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ مُرْسَلًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمُعِ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللَّهُ عِيدًا فَاغْتَسِلُوا، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَيْبٌ وَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَاكِ . رَوَاهُ مَالِكٌ وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَه عَنْهُ.]

(وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ مُرْسَلًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمُعِ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللَّهُ عِيدًا) للمؤمنين اختصهم فيه من الخصوصيات توجد في غيره، وقد بعض الحفاظ، وأوصلها نحو ومر كثير منها.

ومنه كقوله ﷺ: «إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل» رواه الشيخان، أخذ الشافعي رحمه الله أن الغسل يوم الجمعة سنة مؤكدة يكره تركه، وإنما لم

(١) أخرجه أحمد (٢١٨٩٣)، وابن ماجه (١١٦٥)، وابن حبان (٣٤)، والبيهقي في «سننه» (٦٠٤٤).

(٢) أخرجه مالك (١٤٤)، وابن ماجه (١١٥٢).

(٣) تقدم تخرجه.

يوجب خلافاً لما لك مع قوله ﷺ: «غسل الجمعة واجب» رواه الشيخان للخبر الحسن بل صححه أبو حاتم الرازي: «من اغتسل يوم الجمعة فيها» أي: الرخصة أخذ «ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل» .

وكون حديث الوجوب أصح لا يمنع حمله على تأكيد الندب بقريئة هذا؛ لأن الجمع بين الأحاديث وإن لم يتقاوم في الصحة أولى من إلغاء بعضها، فاندفع ما لابن دقيق العيد هنا.

وفي البخاري: إن عثمان تأخر فجاء عمر - رضي - عَنْهُمَا - يخطب فأنكر عليه، فاعتذر إليه بأنه كان له شغل، فلم يزد على أن توضأ وحضر.

قال عمر: والوضوء أيضاً، ولم يأمره بالعود للغسل بحضرة المهاجرين والأنصار، فدل ذلك على عدم وجوبه ولو تعارض هو والتبكير فأولى مراعاة الغسل إن وثق بحصوله للخلاف القوي في وجوبه، بل حكي قول للشافعي به، لكنه منازع في ثبوته عنه.

(وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طِيبٌ) أي: من قدر على حصوله من أي نوع كان، لكن أفضله المسك المخلوط بماء الورد؛ لأن المسك هو الذي كان ﷺ يتطيب به غالباً، وكان يكثر منه بحيث لو أخذ لكان رأس مال **(وَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ)** كان وجه هذه العبارة وقع توهم من توهم أن التطيب من عادة النساء، فنفى الحرج عنه دفعاً هذا التوهم، واكتفاء عن إثبات سنة بما علم من الأحاديث الكثيرة الحاثثة على التطيب، بل ومن فعله وطهوره فيه بحيث كان ﷺ يُعرف برمحه.

ونظير ذلك: **﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾** [البقرة: ١٥٨] نفى الحرج عن

(١) أخرجه البخاري (٨٥٥)، ومسلم (٨٤٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٢٧٢) وأبو داود (٣٥٤) والترمذي (٤٩٧) وقال: حسن، والنسائي والبيهقي (٥٤٥٩) والطبراني (٦٨١٧) وفي «الأوسط» (٨٢٧٢) والطيالسي (٢١١٠) وابن ماجه (١٠٩١) وعبد بن حميد (١٠٧٧)، والطحاوي (١١٩/١) وابن أبي شيبه (٥٠٢٦) والداري

المشكاة/ الجزء الخامس

الساعي بين الصفا والمروة؛ لأنهم كانوا يتوهمونه حرجًا، واكتفى تعالى عن بيان وجوبه بفعل نبيه ﷺ والأحاديث لحديث: «إن الله تعالى كتب عليكم السعي» .

يوم الجمعة استطعتم، فإنه يطلب مزيد التنظيف كما مر بسطه، وأكد السواك لعظيم نفعه وعموم جدواه (رَوَاهُ مَالِكٌ وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَه

١٣٩٩ - [وَهُوَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ عَنْهُمَا مُتَّصِلًا].

(وَهُوَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مُتَّصِلًا).

١٤٠٠ [وَعَنِ الْبَرَاءِ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَقًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلْيَمَسَّ أَحَدُهُمْ مِنْ طَيِّبِ أَهْلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَالْمَاءُ لَهُ طَيِّبٌ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ].

(وَعَنِ الْبَرَاءِ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَقًّا) بدلاً عن اللفظ بفعله،

والأصل «حق ذلك حقًا» فحذف الفعل فأقيم المصدر مقامه اختصارًا (عَلَى الْمُسْلِمِينَ) مر آنفًا أن المراد بذلك مزيد تأكده (أَنْ يَغْتَسِلُوا) فاعل «حقًا» (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) غسلًا كاملاً كغسل الجنابة في الواجب، ومنه سنة غسل الجمعة ومنه الوضوء قبله.

ويؤخذ من قوله: «يوم الجمعة» أنه يدخل فيه بالفجر فلا يجوز قبله خلاقًا للأوزاعي، ولا يتوقف على الرواح خلاقًا لمالك؛ لأن الأخبار علقته بـ«اليوم» كما ترى، على أن خبر: «من اغتسل يوم الجمعة ثم راح» دليل واضح على حصوله، وإن لم يحصل الرواح عقبه، نعم الأفضل تقريبه من ذهابه ما أمكن؛ لأنه أقضى إلى الغرض من التنظيف، ومر أنه يختص بمزيد الحضور، ولو امرأة خلاقًا لأحمد وبعض أصحابنا

(١) أخرجه أحمد (٢٧٤٠٧)، والطبراني (٥٧٢)، وابن خزيمة (٢٧٦٤)، والحاكم (٦٩٤٣)، والبيهقي

(٩١٤٩)، والدارقطني (٢٥٦/٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٥٣١)، وأحمد (١١٥٥٤).

(٣) تقدم تخريجه.

للخبر الصحيح: «من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل، ومن لم يأتها فليس عليه غسل من الرجال والنساء» ولا يبطله طروء حدث إجماعاً ولا جنابة خلافاً للأوزاعي ومن ثم سنت إعادته خروجاً من خلافه، ومن عجز عنه لفقد حساً شرعاً، ثم بينه بطهر الجمعة، ونال فضيلة الغسل.

(وَلَيَمَسَّ أَحَدُهُمْ مِنْ طَيِّبٍ أَهْلِيهِ) أي: حليلته، الله ملكه أو علم رضاها، وهو ممن يعتبر رضاها كما علم ذلك من قوله ﷺ: يحل مال امرئ نفساً -

(فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) أي: طيباً؛ أي: لم يتيسر تخليصه (فَالْمَاءُ لَهُ طَيِّبٌ) أي: قائم مقام الطيب في حصول أصل النظافة ودفع الكريهة، فاكفى منه به في حصول أصل فضلها لعذره، ومن ثم روي: «الماء طيب الفقراء» (رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا

(١) تقدم

(٢) أخرجه أحمد (٢١٢٣٧)، والدارقطني (٢٩٢٤)، والبيهقي في «سننه» (١١٨٧٧).

(٣) ذكره القاري (٧٨/٥).

(باب الخطبة والصلاة)

(الفصل الأول)

- [عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ .
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ) عن
وسط السماء المسمى بلوغها إليه بـ«الاستواء» وميلها عنه بـ«الزوال» الذي يدخل به
وقتها، فيؤخذ منه أنه كان يبادر بها عقب دخول الوقت، وأن وقتها لا يدخل بالزوال
خلافًا لأحمد، فإنه أجازها مع طلوع الشمس.

قيل: لم يوافق أحد على هذا، ومما يرد عليه أنها لم تفعل في زمنه في وقت
الظهر وجرى عليه السلف والخلف قاطبة، وأخذ بظاهر التبكير في الحديث يرد أنه
يشمل ما قبل طلوع الشمس، وهو لا يقول به في «الصباح» كل من بادر لشيء فقد
بكر إليه أي وقت كان، يقال: «بَكَّرُوا بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ».

وفي البخاري عن بريدة: «بَكَّرُوا بِصَلَاةِ الْعَصْرِ» وما روي بكر وعمر
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كانا يفعلانها قبل نصف الوقت ضعيف اتفاقًا، ولا يعارض ذلك
خبر «الصحيحين» أيضًا: «كنا نصلي مع النبي ﷺ يوم الجمعة ثم ينصرف، وليس
للحيطان ظل يمشي فيه» لأنه لم ينف أصل الظل بل الظاهر الذي يستظل به بدليل
الرواية الأخرى: «يتبع الفياء» وعلى التنزل فهو محمول على شدة التعجل جمعًا بين
الأخبار، فلا يجوز أن يفعل شيء منها ولا من خطبتها قبل
الخطبة لتقع الصلاة أول الوقت (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

(١) أخرجه البخاري (٩٠٤)، والترمذي (٥٠٥)، وأحمد (١٢٦٣٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٣)، والبيهقي في «سننه» (٢١٧٧)، وابن حبان (٣٣٢).

(٣) أخرجه البخاري (٤١٦٨)، ومسلم (٢٠٣٠).

[وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: مَا كُنَّا نَقِيلُ، وَلَا نَتَعَدَّى الْجُمُعَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: مَا كُنَّا نَقِيلُ) من القيلولة.

قال الأزهري: وهي كـ«المقيل» عند العرب: الاستراحة
نوم بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤] والجنة لا نوم فيها.

(وَلَا نَتَعَدَّى) من الغداء بالمهملة هو ما يؤكل قبل الزوال فعل

(الْجُمُعَةَ) ونفيها الإثبات لازمة من التبكير الجمعة وعدم الاشتغال بشيء سواه.

ومرت أحاديث التبكير الدالة على عظيم فضله (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وفيه رد مر
عن أحمد؛ لأنه ذكر هنا «الغداء» وهو لا يكون بعد الزوال، فإن المراد قائلهم
وغداؤهم عوض عما فاتهم، فالغداء عما فات من النهار، والقيلولة عما فات
وقت الجمعة عقب الزوال.

[وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ،

اشْتَدَّ الْحَرُّ نُودِيَ بِالصَّلَاةِ؛ يَعْنِي: الْجُمُعَةَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ) عَجَّلَ بِهَا

عقب الزوال اغتنامًا لفضيلة أول الوقت من غير مشقة (وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ نُودِيَ

بِالصَّلَاةِ؛ يَعْنِي: الْجُمُعَةَ) أي: أخرها أول الوقت إلى أن يوجد للحيطان ظل يمشي

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) وظاهره يسن الإبراد بالجمعة في شدة الحر كالظهر.

وقال أصحابنا: لا يسن الإبراد بها للأمر بالتبكير إليها قبل الظهر، ولأنه صلى الله عليه وسلم

(١) أخرجه البخاري (٩٣٩)، ومسلم (٢٠٢٨)، وأبو داود (١٠٨٨)، وابن

(١١٥٣)،

(٢٣٥٤٤)، والدارقطني (١٦٤٤)، والبيهقي في «سننه» (١٣٩١٩).

(٢) أخرجه البخاري (٩٠٦)، والبيهقي في «سننه» (٥٨٨٦).

المشكاة/ الجزء الخامس

علل الأمر بالإبراد بالظهر بـ«إن شدة الحر من فيح جهنم» أي: غليانها وانتشار لهبها، وهذا مأمون يوم الجمعة؛ لأنها لا يُشعر يومها تعظيماً له؛ ولأن تأخيرها ربما كان عُرضة لفواتها؛ لأن الجماعة شرط لصحتها بخلاف الظهر.

وحملوا هذا الخبر على أنه لبيان الجواز جميعاً بينه وبين الأخبار على فعله ﷺ عقب الزوال في شدة الحر، وهو يتبعهم للفيء عقب الإنصراف منها؛ ليسلموا به من شدة الحر.

١٤٠٤ [وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ النَّدَاءُ الثَّلَاثَ عَلَى الرَّوْرَاءِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّدَاءُ) أي: الإعلام (يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلُهُ) وهو الأذان (إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ) قبل يخطب وثانيه وهو الإقامة فرغ الخطبة ونزل (عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمَّا كَانَ) هي تامة (عُثْمَانُ) أي: زمن ولايته، ويصح كونها ناقصة والخبر محذوف؛ أي: خليفة.

(وَكَثُرَ النَّاسُ) أي: المسلمون وانتشروا، وصار ذلك الأذان الذي بين يدي الخطيب لا جميع أهل المدينة (زَادَ) للمصلحة العامة (النَّدَاءُ الثَّلَاثَ) عند دخول الوقت قبل أن يصعد الإمام، يسمى ثالثاً باعتبار الأذان والإقامة الموجودين قبل زمن عثمان كما تقرر، وعليه حملوا رواية: «كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر أذانين يوم الجمعة» أي: أذان وإقامة كما بينته رواية النسائي، وإنما زاده ليبلغ نواحي المدينة فيجتمعوا قبل خروج الإمام، ولئلا يفوتهم سماع أول الخطبة،

(١) أخرجه البخاري (٥١١)، ومسلم (٦١٦)، وأبو داود (٤٠١)، وأحمد (٢١٥٧٣)، وابن خزيمة (٣٢٨)، وابن حبان (١٥٠٩)، والبيهقي (١٩٠٣).

(٢) أخرجه البخاري (٩١٢)، والترمذي (٥١٨)، وابن ماجه (١١٨٩).

(٣) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١٦٧٧).

وأمر أن هذا الثالث الذي الأول في الوجود، وسمي في رواية بـ«الثاني» باعتبار الأحداث، وفي أخرى بـ«الأول» باعتبار الوجود كما تقرر.

(عَلَى) سطح الدار (الزَّوْرَاءِ) التي في السوق، وهي بفتح الزاي وسكون الواو فالراء والمد، سميت بذلك لازورائها؛ أي: ميلها عن عمارة البلد، وقيل: هو جدار وقيل:

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) ثم نقل هشام هذا الأذان إلى المسجد، وبما كان في زمنه ﷺ أخذ الشافعي رحمه الله قال في «الأم»: وأحب أن يؤذن واحد إذا كان الإمام على المنبر أو أذن أذان بعد أذان كرهت ذلك. انتهى.

ووجهه أصحابنا بأن ذلك محدث:

أَمَّا الأول: فواضح، لكن محل كراهته يحتج للجماعة لكبر المسجد أو

وأما الثاني: فلأنه محدث إمّا بفعل عثمان كما ذكر، بفعل معاوية، رضي الله عنهما.

قال الشافعي رحمه الله: وأيهما كان فالأمر الذي على عهد رسول ﷺ أحب إلي، ويؤخذ من كلام الشافعي في «البويطي» أن الأذان المشروع عند جلوس الخطيب فوق المنارة، وقيد بعض أصحابنا بما إذا كانت المنارة في المسجد أو قريب منه، بحيث يشرع الخطيب عقب فراغ الأذان، وإلا لم يحصل سنة الأذان.

قال بعض المتأخرين: ولا ينبغي أن يفعل الأذان فوقها؛ لئلا يظن الناس أنه فتفتوهم الجمعة.

فإن قلت: قد يحتاج الناس إلى الأذان الأول؛ لكثرتهم، وليتأهبوا بعده إلى الحضور، ومن ثم فعله عثمان، وأقروه عليه، فلم قال الشافعي: إن تركه أحب إليه؟

قلت: تحصيل ذلك الإعلام بغير صورة الأذان، فلا حاجة إليه بخصوصه، فكذا أحب الشافعي مراعاة الاتباع في تركه، ولم يمنع من تحصيل الإعلام

المشكاة/ الجزء الخامس

المحتاج إليه بغيره، ويؤيد ما أحبه أن ابن عمر كان يسميه بدعة، وإن قيل: إنه نظر إلى أن البدعة ما أحدث بعده ﷺ ولو كان حسناً، وإلا فما أحدثه عثمان أجمعوا عليه إجماعاً سكوتياً. انتهى.

فإن قلت: قد يعارض تقرر أنه يكون فوق المنارة قول كثيرين: إنه كان بين يديه ﷺ: «لم يكن بين يديه، بل على المنارة».

ونقل ابن عبد البر عن مالك ﷺ أن الأذان بين يدي الإمام ليس من الأمر القديم، لكن نازع في ذلك جماعة من المالكية بأن الأذان إنما كان بين يديه ﷺ كما اقتضته رواية البخاري هذه، وصرّحت به رواية إسحاق، ورد بأن في سياق محمد بن إسحاق عند الطبراني وغيره في هذا الحديث: «إن بلاً كان يؤذن على باب المسجد» وبتسليم أن الأذان كان بين يديه ﷺ حقيقة، فيجواب عما قاله الشافعي: إن الأولى كونه على المنارة؛ أي: أو نحوها بأن الحاجة حينئذ لم تدع إلى غير ذلك، وأما بعد فقد دعت الحاجة إلى فعله على المنارة أو سطح المسجد فلم يكن به بأس.

فإن قلت: فلم يراعى الاتباع هنا؟

قلت: للحاجة الماسة إلى إسماع الناس له، وأمّا الأذان الأول الاكتفاء عنه بالإعلام بغيره كما تقرر، ولا يعارض أن عثمان هو المحدث لذلك ما روي: «إن عمر هو الأمر بالأذان الأول خارج المسجد؛ لسمع الناس، ثم بالأذان بين يديه، ثم قال: ابتدعنا ذلك لكثرة المسلمين» لأنه منقطع ولا يثبت.

وأنكر عطاء أن عثمان أحدث أذاناً، وإنما كان يأمر بالإعلام بالأذان، رد بأنه لم يدركه، فرواية من أثبت إحداثه للأذان مقدمة.

قيل: ويمكن الجمع بأن ما كان في زمن عمر من مجرد الإعلام استمر في زمن عثمان، ثم رأى أن يجعله أذاناً على عالٍ ففعل، وأخذ الناس بفعله في جميع البلاد إذ

لكونه خليفة

وقيل: أول من أحدثه بمكة: الحجاج، وبالبصرة: زياد.

[وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خُطْبَتَانِ يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَذْكُرُ النَّاسَ، فَكَانَتْ صَلَاتُهُ قَصْدًا وَخُطْبَتُهُ قَصْدًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خُطْبَتَانِ يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا)

وقبلهما كما علم مما مر من السائب، وفي رواية لأبي داود: «كان صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين، كان يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ المؤذن، ثم يقوم فيخطب، ثم يجلس فلا يتكلم، ثم يقوم فيخطب»

ومن هذين ومواظبته صلى الله عليه وسلم على الخطبتين والقيام فيهما والجلوس بينهما أخذ الشافعي رحمته الله أن ذلك كله؛ أعني: بعد الخطبة والقيام فيهما للقادر، والجلوس بينهما بطأنيئة كطأنيئة الصلاة واجب وشرط لصحة الجمعة.

ونقل ابن المنذر الإجماع عن علماء الأمصار، ويدل على ذلك الجلوس بينهما؛ لو جاز الجلوس فيهما لم يحتج للفصل بينهما بجلوس، ومن ثم خطب غير قائم لعذره، فصل لسنته وجوباً.

وعن أبي حنيفة: «إن القيام سنة، وكذا الجلوس بينهما».

وعن مالك: «إنه واجب فيأثم بتركه، لكن تصح خطبته» وجلوس معاوية رضي الله عنه إنما هو لعذره لما كثر شحم بطنه كما رواه ابن أبي شيبة.

وعن الأئمة الثلاثة كأكثر العلماء: «إن الفصل غير واجب» بل قال الطحاوي وابن عبد البر: لم يقل به غير الشافعي، وليس كما قالوا، فعن مالك رواية به كما قاله عياض.

قال ابن المنذر: ولم أجد دليلاً، والفعل وإن اقتضى الوجوب عند الشافعي

(١) أخرجه مسلم (٢٠٤٠)، وأحمد (٢١٤٥٠).

(٢) أخرجه أبو داود (١٠٩٤).

يدل على بطلان الجمعة بتركه، وإن فرق بين قبلهما وبينهما مع كلاً منهما ثابت عنه ﷺ.

قال جمع منا، وهو كما قال: والعجب إيجاب هذا دون الاستقبال. انتهى.
ولك أن تقول: قد تقرر أن الفعل إذا تردد بين الوجوب والندب حمل على الوجوب عند الشافعي؛ لأنه الأحوط، ثم الظاهر أنه لا يتأتى التردد لم يوجد مرجح آخر للندب بالنص أو الاستنباط، وبهذا يظهر اتجاه وجوب الجلوس بينهما، ويفرق بينه وبين الجلوس بين المتماثلين واجب فصلاً بينهما، وتمييزاً لأحدهما عن الآخر، ولا يرد جلوس الاستراحة؛ لأنه ليس بين متماثلين.

ولا شك أن الجلوس بين الخطبتين وجد فيه المعنى الذي في الجلوس بين السجدين فكان واجباً مثله، وعضد الدليل الفعلي فيه هذا المعنى المستنبط الدال عليه ما تقرر في الجلوس الأول، فلم يوجد فيه معنى يعضد الفعلي فيه، بل وجد فيه ما يصرفه عن الوجوب، ولذا لم يذهب أحد إلى وجوبه.

الاستقبال فالدليل الفعلي وإن اقتضى وجوبه إلا أنه وجد له صارف عن ذلك، وهو أن القصد من الخطبة وعظ الحاضرين، وهذا المقصود حاصل سواء استقبلهم بوجهه أو بقفاه **(يَقْرَأُ)** فيهما **(الْقُرْآنَ)** منه أخذ أئمتنا أنه لا بد من قراءة آية في إحدى الخطبتين.

(وَيَذْكُرُ النَّاسَ) بالعواقب، ومنه أخذوا أيضاً أنه لا بد من الوصية بتقوى لأنها معظم المقصود من الخطبة ويكفي فيها، ينطلق عليه بالاسم كـ **(أَطِيعُوا اللَّهَ)** [آل عمران: ٣٢] ولا يكفي الاختصار على التحذير من غرور الدنيا وزخارفها؛ لأن ذلك يعرفه كل أحد حتى منكرو المعاد، ولا على ذكر الموت إلا إن ذكر معه التأهب والاستعداد له **(فَكَانَتْ صَلَاتُهُ قَصْداً وَخُطْبَتُهُ قَصْداً)** أي: متوسطة، وأصل القصد استقامة الطريق ثم استعير للتوسط في مور والتباعد عن الأطراف ثم للتوسط بين الإيجاز والإطناب.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) ومنه أخذ أئمتنا أنه يسن في الخطبة أن تكون متوسطة لا طويلة مملّة ولا قصيرة مخلّة، وأفرد كلاً باقتصاد؛ لأنه في الصلاة مراد به غيره في الخطبة، كما يأتي الصلاة اقتصارها أطول من الخطبة مع اقتصاده أيضاً.

[وَعَنْ عَمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقِصَرَ خُطْبَتِهِ مِثْنَةٌ مِنْ فِقْهِهِ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ، وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ عَمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقِصَرَ خُطْبَتِهِ مِثْنَةٌ) بفتح الميم وكسر الهمزة، وحكي فتحها وتشديد النون (مِنْ فِقْهِهِ) أي: ناشئة منه أو علامة يستدل بها عليه، وهي مفعلة من معنى التي للتحقيق والتأكيد لا من لفظها؛ لأن الحرف لا يشتق منه إلا إن جعل اسماً.

وقيل: همزتها بدل من ظاء المظنة، ووجه كون ذلك علامة على الفقه ان من قواعده إيثار الأصل المقصود بالذات كالصلاة هنا وغيره الوسيلة المقصودة بالبيع كالخطبة.

(فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ) لا ينافي ما قبله؛ لأن القصر والطول من الأمور النسبية، فالمراد إقصار الخطبة وأجاب بعض أئمتنا بأن ذلك يختلف بالعوارض، فقد يهجم جيش أو يعم فساد فيقتضي الحال دون الحث على الجهاد أو الزجر عن تلك المعاصي بإيراد الكثير من الترغيبات أو الترهيبات.

قال بعض أئمتنا: وهذا في خطبة الجمعة، أمّا خطبة غيرها فيطيل فيها ما شاء لخبر مسلم: «إنه ﷺ صلى الفجر وصعد المنبر فخطب إلى الظهر فنزل وصلى ثم صعد وخطب إلى العصر ثم نزل وصلى ثم صعد وخطب إلى المغرب فأخبر بما كان وما هو

كائن» .

(وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ) لمعاني الكلام الدقيقة وكيفية إيراده وتحري جوامعه أي: أمرًا عجيبًا يسحر العقول ويميلها؛ إذ أصل السحر الصرف والبيان بصرف القلوب ويميلها إلى ما يدعو إليه لما يجد عند سماع ذلك من الأريحية والطرب، فشد به لذلك، والجملة حال من فاعل «أقصروا» دفعًا لتوهم أن يراد بالاقتصار مجرد الإتيان بألفاظ يسيرة وبغير نظر للمعاني؛ أي: أقصروا الخطبة في حال آتين فيها بمعاني جمّة في ألفاظ يسيرة، وهذا من أعلى أنواع البيان، ولذلك به ﷺ فقال: «أوتيت جوامع الكلم» .

وأمر الله على الناس بتعليمهم البيان فقال: ﴿الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١-٤].

ومن ثم قال أصحابنا: يسن في الخطبة بليغة مبتدلة ركيكة؛ لأنها لا تؤثر في القلوب بمفهومه، لا غريبة وحشية؛ إذ لا ينتفع بها أكثر الناس، مبينة من غير تمطيط ولا تفريط.

قال بعض أئمتنا: الكلمات المشتركة والبعيدة عن الأفهام وما عقول الحاضرين. انتهى.

وأما ما ذهب إليه مالك رحمه الله في تأويل الحديث من أنه ذم لإمالة القلوب وصرفها بمقاطع الكلام حيث يكسب من الإثم به ما يكسب من السحر، ومن ثم دخله في باب ما يكره من الكلام، فبعيد جدًا كما يشهد بذلك السياق والذوق السليم **(رَوَاهُ)**

- [وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ: صَبَّحَكُمْ وَمَسَّكُمْ، وَيَقُولُ:

بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ،

وَأَشْتَدَّ غَضَبُهُ) يتجلى عليه من بوارق أنوار الجلال، ولوامع أضواء الإنذار، وشهود

أحوال أمته، وتقصير أكثرهم في امتثال ما يصدر عنه، ومن ثم مثل جابر حاله ﷺ في

إنذاره لمجيء القيامة وقرب وقوعها وتهالك الناس فيما يؤذيهم بحال من ينذر قومه

عند غفلتهم بجيش قريب منه، فقصد الإحاطة بهم بغتة من كل جانب، بحيث لا

يفوته منهم أحد فقال (حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ بِقَوْلِهِ) في إنذاره لهم، فهو صفة لـ«نذر»

(صَبَحَكُمُ) العدو مغيرًا

(وَمَسَّاكُمُ) كذلك، فاختلّفوا فيه، فكما هذا لشدة ما عنده من الرأفة

بقومه والخوف عليهم يرفع صوته وتحمر عيناه ويشد غضبه من تغافلهم عما

يستأصلهم ويهلكهم، كذلك حال رسول الله ﷺ لشدة حرصه على أمته، وعظم رأفته

ورحمته بهم وخوفه عليهم من الساعة وأهوالها.

ومن ثم عقب ذلك جابر بقوله عطفاً على (وَيَقُولُ: بُعِثْتُ أَنَا) أكذبه ليصح

العطف (وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى . رَوَاهُ مُسْلِمٌ) ونظير

هذا أنه نزل: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] صعد ﷺ الصفا فجعل

ينادي بطون قريش وأعمامه وعماته وأولاده ويقول: «لا أغني الله

شيئاً»، «أنا النذير العريان» .

ومحوز في «يقول» الأول أن حالاً من اسم (كان) والعامل التشبيه،

فالقائل إذن سول الله ﷺ و«يقول» الثاني عطف عليه.

[وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى الْمِنْبَرِ:

(١) أخرجه مسلم (٢٠٤٢)، وأحمد (١٤٨٠٥)، وابن ماجه (٤٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٠٢)، ومسلم (٢٠٦)، والنسائي (٣٦٤٦)، والدارمي (٢٧٣٢).

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٥٤)، ومسلم (٢٢٨٣).

﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى الْمِنْبَرِ: ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾) أي: سأل ربك ليميتنا فنستريح مما نحن فيه من شديد العذاب، فأجيبوا استهزاءً بهم وقطعاً لطمعهم بأنكم ما تكون خالدون أبداً، لا تموتون ولا تخرجون.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وفيه كالذي قبله دلالة على أن الناس إلى الإنذار والتخويف أحوج منهم إلى التبشير لتماديهم في الغفلة وانهماكهم في الشهوات، ومن ثم كثرت آيات الإنذار، نحو: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ﴾ [النازعات: ٤٥].

﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٣].

﴿لِنُنْذِرَ قَوْمًا مَّا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ [يس: ٦].

﴿لِنُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا﴾ [يس: ٧٠].

﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

[وَعَنْ أُمِّ هِشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ بْنِ التُّعْمَانِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: مَا أَخَذْتُ: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [ق: ١] إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرُؤُهَا كُلُّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا خَطَبَ النَّاسَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(وَعَنْ أُمِّ هِشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ بْنِ التُّعْمَانِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: مَا أَخَذْتُ:

﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾) أي: هذه السورة (إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

يَقْرُؤُهَا كُلُّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ) من النبء، وهو الارتفاع (إِذَا خَطَبَ النَّاسَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ)

وقول شارح: أراد بذلك أول السورة لا جميعها؛ لأن جميعها لم يُقرأ في الخطبة، صرفاً للنص عن ظاهره بمجرد الجلوس.

(١) أخرجه البخاري (٣٢٣٠)، (٢٠٤٨)، وأبو داود (٣٩٩٤)، والترمذي وأحمد

(١٨٤٤٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٥٢).

وفي رواية: «كان يقرأ (ق) في خطبته كل جمعة»

ومن هذا أخذ أئمتنا قولهم: يسن في الخطبة الأولى قراءة سورة «ق» للاتباع، ولاشتغالها على أبلغ المواعظ وأبدع القواعد، واتباع البعث ودلائله، والحساب والجنة والنار، وغايات الترغيب والترهيب، والتذكير بالنشأة الأولى، وبخلف هذا العالم وبعظائم النعم، والتحذير من أحوال من مضى بالصبر على المكروهات وبدوام الذكر والفكر، وغير ذلك، فإن اقتصر على قراءة بعضها حصل أصل السنة، وأمّا بعض المتأخرين ردّ استحباب المواظبة على قراءتها بأنه ﷺ إنما قرأها أحياناً لاقتضاء الحال ذلك أو لعلمه برضا الحاضرين ولعدم إشغالهم، فليس بصحيح.

ومن ثم رد عليه بعض تلامذته بما ذكر عن مسلم: «إنه كان يقرأها في كل جمعة» وبأن اشتراط رضا الحاضرين لا وجه له، كما لم يشترطه في قراءة الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة، وإن كانت السنة التخفيف، بل روى ابن ماجه: «إنه ﷺ خطب بـ»براءة«.

[وَعَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ قَدْ أَرَخَى طَرَفَيْهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ قَدْ أَرَخَى) أي: أرسل (طَرَفَيْهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) قال شارح فيه: إن لبس الزينة يوم الجمعة والعمامة السوداء وإرسال طرفيها بين الكتفين سنة. انتهى.

وما ذكره في الزينة والعمامة صحيح، فقد قال أئمتنا: يسن للإمام أن يزيد في الزينة وحسن الهيئة والعمم والارتداء للاتباع؛ ولأنه منظور إليه.

قال الغزالي: فإن أكبه الح. فلا بأس بنزع العمامة قبل الصلاة وبعدها، ولا

(١) أخرجه مسلم (٢٠٤٩)، وأبو داود (١١٠٢)، وأحمد (٢٨٢١٨)، والبيهقي في «سننه» (٥٩٨٩).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم (٣٣٧٨)، وأبو داود (٤٠٧٩)، وابن ماجه (٢٩٢٨).

ينزعها في السعي إلى الصلاة ولا في الخطبة.

قال غيره: ويكره ترك التعمم لأكثر الناس في هذه الأعمار إلا بناحية يعتادون ذلك، وفي خبر ضعيف: «صلاة بعمامة خير من سبعين صلاة بغير عمامة» .

وما ذكره في السواد أخذه من قول الماوردي في «الأحكام السلطانية»: ينبغي للإمام أن يلبس السواد لخبر مسلم هذا، لكن ضعفه النووي بأن الذي واظب عليه النبي ﷺ والخلفاء الراشدون إنما هو لبس البياض.

ثم قال: الصحيح أنه يلبس البياض دون السواد، إلا أن يغلب على ظنه ترتب مفسدة عليه على ذلك من جهة السلطان أو غيره.

وفي «الإحياء» في موضع تبعاً لـ «قوت» أبي طالب المكي: لبس السواد. وأفتى ابن عبد السلام بأن المواظبة على لبس السواد بدعة، وأول من أحدث لبسه في الجمع والأعياد بنو العباس في خلافتهم محتجين بأن الراية التي عقدت لجدهم العباس يوم الفتح وحنين كانت سوداء.

قال ابن هبيرة: ولأنه أبعد الألوان من الزينة، وأقربها إلى الزهد في الدنيا، وكذلك يلبسه العباد والنسك.

[وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ: جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ]

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ: إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا) أي: يحففهما (رَوَاهُ مُسْلِمٌ)

وفي رواية: سليكا الغطفاني جاء يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب، فجلس فقال «يا سليك، قم فاركع ركعتين وتجوّز فيهما. ثم قال: «إذا جاء أحدكم... إلخ»

(١) ذكره الفتني في «تذكرة الموضوعات» (١٥٦/١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٦١).

(٣) أخرجه مسلم (٨٧٥٠)، وابن حبان (٢٥٠٢).

وفي رواية للشيخين: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ - أَوْ قَدْ خَرَجَ - فَلْيَصِلْ رَكْعَتَيْنِ»
ولكون كل من هذين نصًّا لا يقبل تأويلاً كما قاله جمع من الشافعية والمالكية،
وقد قال النووي: لا أظن عالماً يبلغه هذا اللفظ ويعتقده صحيحاً فيخالفه.

أخذ منه أئمتنا قولهم: يسن للداخل للمسجد والخطيب على المنبر التحية إن لم يخف فوت تكبيرة الإحرام، وإلا وقف قائماً حتى يدخل في الصلاة، لا يقال: خاص بسليك أو محتمل أنه إنما أمره بذلك لتصدق عليه كما جاء في رواية؛ لأننا نقول: الأصل عدم الخصوصية، والقائلون بالمنع لا يخبرون ذلك لعله التصديق كما صرحوا به، فلم ينفع ذلك الاحتمال، على أنه لو فرضت صحته لم يؤثر؛ لأننا لم نأخذ ما لا يقبل التأويل وهو: «إِذَا جَاء أَحَدُكُمْ... إلخ».

وأخرج أحمد وابن حبان: «إِنَّهُ ﷺ كَرَّرَ أَمْرَهُ بِالصَّلَاةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي ثَلَاثِ جُمُعٍ» فدل على أن قصد التَّصَدُّقِ عليه في الجمعة الأولى جزء علة لا علة كاملة.
وجاء من طرق: «إِنَّهُ حَصَلَ لَهُ فِي الْجُمُعَةِ الْأُولَى ثَوْبَيْنِ فَدَخَلَ بِهِمَا فِي الثَّانِيَةِ، فَتَصَدَّقَ بِأَحَدِهِمَا فَتَنَاهَا ﷺ وَأَمْرَهُ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ».

وخبر: «إِذَا خَطَبَ الْإِمَامُ فَلَا صَلَاةَ وَلَا كَلَامَ» ضعيف غريب، وبفرض صحته يحمل على غير الداخل، وعلى ما إذا زاد على الركعتين جمعاً بين الأحاديث، واختلفوا في الأمر بتجويزهما.

فقال جماعة متأخرون: للوجوب، قال بعضهم: والمراد بالتخفيف فيما ذكر الاقتصار على الواجبات لا الإسراع لقولهم: «إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ وَأَرَادَ الْوُضُوءُ اقْتَصَرَ عَلَى الْوَاجِبَاتِ» وكأنهم لم يروا كلام النووي في «شرح مسلم» فإنه قال بعد ذكره هذا الخبر

(١) أخرجه البخاري (١١٦٦)، وأبو داود (٢٠٦١)، وأحمد (١٤٥٣٩)، والبيهقي

(٥٩٠٢)، والدارمي (١٦٠٣)، والدارقطني (١٦٣١).

(٢) ذكره المتقي الهندي في «كنز العمال» (٢١٢١٢) وعزاه للطبراني.

بطرقه: هذه الأحاديث كلها صريحة في مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وفقهاء المحدثين: «إنه إذا دخل الجامع يوم الجمعة والإمام يخطب استحب له» أي: خلافاً لمالك وأبي حنيفة أن يصلي ركعتين تحية المسجد ويكره الجلوس قبل أن يصلها، وأنه يستحب أن يتجاوز فيهما ليستمتع بهما الخطبة. انتهى.

وكانه أخذ الاستحباب من أن الأمر في «الركع» للندب اتفاقاً فكذا ما في خبره، وظاهر عبارته في «مجموعه» يوافق ذلك، والأولى لمن لم يكن صلى الراتبة أن ينوبها مع التحية لينال فضلها، ولا يزيد على الركعتين بكل حال، وفي الحديث جواز الكلام في الخطبة والأمر بالمعروف والإرشاد للمصالح، وأن تحية المسجد ركعتان وأنها لا تفوت بالجلوس بالنسبة للجاهل بحكمها.

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ] .

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ) أي: لم يفته، ومن يفته الجمعة صلاها ركعتين (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) والمراد بـ«الصلاة» فيه الجمعة للخبرين الصحيحين على نزاع فيه: «من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة» .

«من أدرك من الجمعة ركعة فليصل» بفتح فضم فتشديد إليها أخرى، ويحصل إدراك الركعة بلا إدراك ركوعها المحسوب والسجدة والتشهد والسلام، فإن فارقه قبل السلام فاتته الجمعة على نزاع فيه.

(الفصل الثاني)

١٤١٣ - [عَنِ ابْنِ عُمرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ

(١) أخرجه مسلم (١٤٠٢)، والبيهقي (٥٩٤٣).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) (١٠٢٩).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١١٧٥)، والبيهقي (٥٩٤٦)،

كَانَ يَجْلِسُ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ حَتَّى يَفْرُغَ أَرَاهُ الْمُؤَذِّنُ ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ، ثُمَّ يَجْلِسُ وَلَا يَتَكَلَّمُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ]

(عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ عَنْهُمَا - قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ) علم منه أنه لا بد من خطبتين كما مر (كَانَ يَجْلِسُ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ حَتَّى يَفْرُغَ) قال الراوي (أَرَاهُ) أي: أظن ابن عمر عني لضمير «يفرغ» (الْمُؤَذِّنُ) من أذانه، ومنه كالأحاديث السابقة أخذ أئمتنا أنه يسن أن تكون الخطبة على منبر، قال بعضهم: إلا بمكة، فإن الخطابة على منبرها بدعة، وإنما السنة أن يخطب على باب الكعبة كما فعل ﷺ يوم فتح مكة، وتبعه على ذلك الخلفاء الراشدون وهم الذين يقتدى بهم، وإنما أحدث ذلك بمكة معاوية ابن أبي سفيان، رضي الله عنهما. انتهى.

ويرد بأن تلك وقائع فعلية محتملة أن إتيان الباب لعدم مرتفع ثم غيره، فسقط الإدلال بها وبقي فعل معاوية الذي أقره عليه السلف مع اعتراضهم عليه في وقائع أخرى، وهو غير محتمل فكانت الحجة فيه لعدم استثناء أصحابنا لمكة، فإن لم يكن منبر سنن مرتفع، فإن فعل سنن أن يخطب في محل المنبر وهو يمين المحراب؛ أي: المصلى فيه مستنداً إلى نحو خشبة للاتباع في ذلك كله، [....] وأن يكون جلوسه بجانب المنبر الأيمن وسع، وأن يستمر جالساً حتى يفرغ المؤذن.

(ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ ثُمَّ يَجْلِسُ) في الأولى أن يكون جلوسه بقدر سورة «الإخلاص» (وَلَا يَتَكَلَّمُ) حال جلوسه بغير الذكر أو الدعاء أو القراءة سرّاً، والأولى القراءة لرواية ابن حبان: «كان رسول الله ﷺ يقرأ في جلوسه كتاب الله» قيل: وأولى القراءة سورة «الإخلاص» (ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ) الخطبة الثانية، فعلم وجوبها كالأولى ووجوب القيام فيهما والجلوس بينهما كما مر (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ)

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا

اَسْتَوَى عَلَى الْمِنْبَرِ اسْتَقْبَلْنَاهُ بِوُجْهِهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ وَهُوَ ضَعِيفٌ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ]

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الْمِنْبَرِ) جَالِسًا أَوْ قَائِمًا (اسْتَقْبَلْنَاهُ بِوُجْهِهَا) وإن كان [الحديث] ضعيفًا؛ إذ هو حجة في القضاء، بل أخذ أئمتنا أنه يسن أن يقبل الناس بوجوههم على الخطيب مستمعين له، ويسن له هو أيضًا يقبل عليهم بوجهه في خطبته للاتباع أيضًا، رواه الضياء المقدسي.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ وَهُوَ ضَعِيفٌ) وبيان ضعفه (ذَاهِبُ الْحَدِيثِ) أي: سيئ الحفظ، وحكمة أنهم استقبلوه واستقبلهم تفرغوا لسماع وعظه وتدبر كلامه، فمن ثم لم يستقبل القبلة على أنه يلزم عليه استدبار من يخاطبهم، وهو قبيح في عرف التخاطب ووقوفه في آخر باب المسجد ليستقبل يلزم استدبارهم إمامًا للقبلة أو له وكلاهما قبيح.

[وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا، فَمَنْ نَبَّأَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ كَذَبَ، فَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِي صَلَاةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ]

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا، فَمَنْ) جواب شرط محذوف (نَبَّأَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ) جواب «من» (كَذَبَ، فَقَدْ) بيان لسبب الكذب وظهوره (وَاللَّهُ) قسم معترض بين «قد» والفعل الدال على جواب القسم وهو (صَلَّيْتُ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِي صَلَاةٍ) للمبالغة؛ لأنه ﷺ لم يصل ألفي جمعة بل نحو خمسمائة مر أن جمعة صلاها ﷺ الجمعة التي

(١) أخرجه الترمذي (٥١١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٣٣)، وأحمد (٢١٥٣٩)، والبيهقي (٥٩١٦).

تلي يوم الجمعة يوم قدومه المدينة، وهو ﷺ لم يبق بالمدينة عشر سنين وهو صريح في وجوب القيام في الخطبتين ومَرَّ الكلام فيه.

١٤١٦ [وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ؓ أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أُمِّ الْحَكَمِ يَخْطُبُ قَاعِدًا، قَالَ: انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْحَبِيثِ يَخْطُبُ قَاعِدًا وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١]. رَوَاهُ مُسْلِمٌ]

(وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ؓ أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أُمِّ الْحَكَمِ) من بني أمية أو أتباعهم (يَخْطُبُ قَاعِدًا، قَالَ: انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْحَبِيثِ) فيه جواز التغليظ على من ارتكب حرامًا عند من قال بوجوب القيام أو مكروهًا عند من قال بعدم وجوبه؛ لأن إظهار خلاف ما داوم عليه ﷺ على رؤوس الأشهاد ينبئ عن خبث أي خبث (يَخْطُبُ قَاعِدًا وَ) النبي ﷺ إنما كان يخطب قائمًا كما علم ذلك من القرآن هو قطعي فقد (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ)

فهذا دليل على أنه ﷺ كان قائمًا، وقد صح أن سبب نزولها أن أهل المدينة أصابهم غلاء شديد فسمعوا بقافلة من الشام فانفضوا إليها إلا نحو اثني عشر نفسًا وهو ﷺ قائم يخطب.

[وَعَنْ عُمَارَةَ بْنِ رُوَيْبَةَ ؓ أَنَّهُ رَأَى بِشَرَ بْنَ مَرْوَانَ عَلَى الْمُنْبَرِ رَافِعًا يَدَيْهِ، فَقَالَ: قَبَّحَ اللَّهُ هَاتَيْنِ الْيَدَيْنِ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَقُولَ بِيَدِهِ هَكَذَا، وَأَشَارَ بِأَصْبِعِهِ الْمُسَبَّحَةِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(وَعَنْ عُمَارَةَ) بالتخفيف (بْنِ رُوَيْبَةَ ؓ أَنَّهُ رَأَى بِشَرَ بْنَ مَرْوَانَ عَلَى الْمُنْبَرِ رَافِعًا يَدَيْهِ) عند التكلم، كما هو دأب جهلة الوعاظ والخطباء (فَقَالَ: قَبَّحَ اللَّهُ هَاتَيْنِ الْيَدَيْنِ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَقُولَ) أي: يسير عند في

المشكاة/ الجزء الخامس

الخطبة **(بِيَدِهِ هَكَذَا وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ الْمُسَبَّحَةِ)** كأنه يخاطب وينبههم على الاستماع له والتأمل فيما يذكره.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وهو مشكل على قول أصحابنا: للخطيب الإشارة باليد أو غيرها إلا أن يحمل كلامهم على ما عدا المسبحة لصحة الخبر بالإشارة بها كما تقرر من غير معارض، ولا يقال: يحمل على أنه لبيان الجواز؛ لأن ذلك بعيد من سياق الراوي لإنكاره على الإشارة باليدين الشاهدين لقول أصحابنا بكراهته، ولك أن تقول: إشارته ﷺ إنما كانت حاجة كما تقرر فيها، والإشارة لحاجة صرح به أصحابنا، فحينئذ لا تخالف بين ما قالوه والحديث.

· **[وَعَنْ جَابِرٍ ؓ قَالَ: لَمَّا اسْتَوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ: اجْلِسُوا، فَسَمِعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَجَلَسَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: تَعَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.]**

(وَعَنْ جَابِرٍ ؓ قَالَ: لَمَّا اسْتَوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ: اجْلِسُوا) الظاهر أنه رأى أحداً من الحاضرين قام ليصل فأمره بالجلوس لحزمة الصلاة بجلوس الإمام على المنبر على الجالس إجماعاً، كما مر مع أمره للداخل بالتحية ولو جلوسه جهلاً بها، فتعين حمل هذا على ما ذكرته.

(فَسَمِعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَجَلَسَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ) فيه بيان ما كان عليه من عظيم الامتثال والمبادرة إليه، ومن ثم حباه ﷺ بخصوصيات لم يجعلها لغيره، ويكفيه قوله ﷺ في حقه: «رضيت لأمتي ما رضي لها ابن أم عبد ؓ» .

(فَرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: تَعَالَ) أي: هلم إلى المسجد، قيل: وأصله الدعاء للمكان المرتفع، ثم جعل للدعاء لمطلق المكان **(يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ)**

(١) أخرجه أبو داود (١٠٩٣)، والبيهقي في «سننه» (٦٠٣٣).

(٢) أخرجه الحاكم (٥٣٨٧) وقال: صحيح على شرط الشيخين، وابن أبي شعبة (٣٢٢٣١)، والطبراني

وهو دليل لقول أئمتنا: للخطيب وغيره الكلام إلى غرض مهم ناجز كتعليم خير، ومنه أمر الداخل بالتحية للاتباع ونهي عن منكر وإنذار غافل من مؤذ بل يلزمه ذلك كفاية بل عيناً إن كان التعليم لواجب مضيق، والنهي عن محرم كما في هذا الحديث والإنذار متعيناً في دفع المؤذي، ويسن أن يقتصر على إشارة كفت.

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً فَلْيُصَلِّ إِلَيْهَا أُخْرَى، وَمَنْ فَاتَتْهُ الرَّكْعَتَانِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا، أَوْ قَالَ: الظُّهْر . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةً فَلْيُصَلِّ إِلَيْهَا أُخْرَى) كما مرّ، وشمل هذا ما لو سلم الإمام فقام مسبوق أدرك ركعة ليأتي بالركعة التي عليه، فاقتدى به من لم يدرك ركعة، فيأتي بعد سلام إمامه هذا بركعة فقط، وكذا من اقتدى بهذا لما قام ليأتي بالركعة الثانية من الجمعة، فإذا أدركها أدرك الجمعة، وهلم إلى أن يخرج الوقت لشمول الحديث للكل؛ لأنه يصدق على كل من أدرك ركعة من صلاة كأنه أدرك ركعة من الجمعة.

ولا ينافي ذلك بفرض اعتماده قول أصحابنا: يشترط بقاء العدد وهو الأربعون من أول الصلاة إلى السلام دون الجماعة، فإنها إنما يشترط في الركعة الأولى دون الثانية؛ لأن ذاك في أصل صلاة الجمعة فيما وقع تبعاً لها كما هنا، فإن المسبوق الأول إنما أدركها مع وقوع ركعته الثانية بعد سلام الجميع تبعاً لهم، فكذا المقتدي به؛ لأن تابع التابع تابع وهكذا.

(وَمَنْ فَاتَتْهُ الرَّكْعَتَانِ) بأن يدرك الإمام بعد ركوع الركعة الثانية وإنما أدركت الجماعة في غير الجمعة بإدراك سلام الإمام بأن ينطق بـ«راء» التكبير قبل نطق الإمام بـ«ميم» من السلام لأن الجمعة صلاة الكاملين، والجماعة شرط في

صحتها فاحتيط لها ما لم يحتط لغيرها، فلم تدرك بإدراك ركعة كاملة كما صرح به هذا الحديث السابق.

(فَلْيُصَلِّ) أي: بضم ففتح فتشديد **(أَرْبَعًا، أَوْ قَالَ: الظُّهْر)** والمعنى واحد،

في الأول إنما ما عليه أصحابنا أنه إذا رأى الإمام في تشهد الجمعة مثلاً لزمه أن ينوي الجمعة؛ لأنه لم يشعر فوات الجمعة لاحتمال نسيان الإمام ركناً يتذكره فتلغوا إحدى ركعتيه، فيأتي بركعة ويدركها معه هذا المسبوق فيدرك الجمعة، وبفرض عدم هذا الاحتمال لا يضر نية الجمعة وإن لزمته الظهر، كما لو نواها فخرج وقتها وهم فيها يكملون عليها الظهر؛ لأنهما صلاتا وقت واحد، فجاز بناء أطولهما على أقصرهما من غير تجديد نية كصلاة الحضر مع السفر **(رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ)** ورواه.

وخبر: «من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة» الحاكم وقال في كل منهما: إسناده على شرط الشيخين، واعترضه النووي بأنه لا يخلو عن ضعف. ويغني عنه خبر الصحيحين: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة» قال الشافعي: تفته ومن تفته الجمعة صلاها ركعتين.

(باب صلاة الخوف)

أي: كيفيتها من إنه يحتمل في الصلاة فيه ما لا يحتمل في الأمن، ومن ثم جاءت في الأخبار على ستة عشر نوعًا.
وقيل: أقل.

وقيل: أكثر بحسب ما رواه عليه السلام من الأحوط في الحراسة والتوقي من العدو.
قيل: وقد أخذ بكل رواية منها جمع من العلماء. انتهى.

والذي اختاره الشافعي رحمته أربعة أنواع: صلاة ذات الرقاع، وعسفان، وبطن نخل، وصلاة شدة الخوف [.....] القرآن والسنة الأخيرين بل والثانية كما يأتي؛ ولأن الأولين أقل تغييرًا من البقية وضع لاثني عشر الباقية مع ما صح عنه عليه السلام فيها لأجل ذلك مشكل جدًا إلا أن يكون ثم قادح آخر غاية كثرة التغيير أن يقتضي المفضولية المنع، وما أحسن قول أحمد رحمته: لا حرج على من صلى بواحدة مما صح عنه عليه السلام.

وليس الآية: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ...﴾ [النساء: ١٠٢] منسوخة لتركه عليه السلام لها يوم الخندق خلافاً زعمه المزني وأبو يوسف؛ لأن الخندق في شوال سنة أربع، وقيل: خمس، والآية إنما نزلت بعسفان سنة ست كما قاله الواحدي قال: وقبل نزولها كانوا في الخوف يؤخرون الصلاة كما فعلوه يوم الخندق، وينكر على ما قاله آخر، أو على تأخيرها يوم الخندق قول موسى بن عقبة وابن إسحاق والواقدي.

وقال آخرون: إن ذات الرقاع كانت قبل الخندق، وصححه الحافظ الشرف الدمياطي، ثم أشار أخذاً من كلام الشافعي للجواب عن التأخير يوم الخندق بأن آية البقرة الدالة على صلاة شدة الخوف لم تكن أنزلت، ولم يمكنه كيفية أخرى غيرها؛ فلذا أخروا ولا ينافيه تصريح بعض الصحابة بأن تأخيرهم إنما كان ينزل آية الخوف لإمكان حملها على آية البقرة، وإن عينها السبكي في آية النسائي على كل لا دليل للمزني وأبي يوسف في التأخير يوم الخندق؛ لأنها واقعة حال محتملة، وقد فعلها عليه السلام بعد يوم

عسفان وأطبق الصحابة على فعلها بعده في موطن، وهم أدرى بالنسخ من غيرهم، ومحاطبته ﷺ بها في يقتضي تخصيصها بكونه إماماً؛ لأنه شرع لمن بعده، والتغيير الذي لا يضر مع صحة السنة به، والإجماع عليه والجمهور على الخوف يغير عدد الركعات.

ومعنى الخبر السابق: «وفي الخوف ركعة» الذي أخذ بظاهره ابن عباس؛ ليلتئم مع بقية الأحاديث المصرحة بأنه ﷺ لم يصل هو وأصحابه في الخوف دون ركعتين أن المأموم ينفرد فيه عن الإمام بركعة كما يأتي، ولا عبرة بمشقة الخوف فإن المرض أشق منه ولا تغيير فيه للعدد.

[عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ نَجْدٍ، فَأَوَارَيْنَا الْعَدُوَّ فَصَافَفْنَاهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى لَنَا فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ، وَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاؤُوا فَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِمْ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَرَوَى نَافِعٌ نَحْوَهُ وَرَأَدَ: فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ صَلَّوْا رَجَالًا، قِيَامًا عَلَى أَقْدَامِهِمْ، أَوْ رُكْبَانًا مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ أَوْ غَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا، قَالَ نَافِعٌ: لَا أَرَى ابْنَ عُمَرَ ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ)

القاف أو ناحية (نَجْدٍ) هو اسم لكل ما ارتفع من بلاد العرب من تهامة إلى العراق (فَأَوَارَيْنَا الْعَدُوَّ) أي: واجهناها (فَصَافَفْنَاهُمْ) أي: جعلنا نفوسنا صفيين في مقابلتهم.

(فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى لَنَا فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ)

وَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاؤُوا فَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِمْ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) وهذه الكيفية أخذ جماعة منهم أبو حنيفة والبخاري وأصحابنا بزيادة: «فقالوا للطائفة الأولى بعد الركعة الأولى أن ينووا مفارقة الإمام ويذهبوا تجاه العدو ويقفوا سكوًا، وتأتي الثانية فيصلوا معه ركعة الثانية، فإذا سلم ذهبوا تجاه العدو سكوًا وأتت إلى مكانهم وأتمت صلاتها وذهبت تجاه العدو، وأتت الثانية إلى مكانها وأتمت صلاتها».

قالوا: وجازت هذه الكيفية مع كثرة الأفعال فيها بلا ضرورة لصحة الخبر بها مع عدم المعارض؛ لأنها كانت في يوم والكيفية الآتية في ذات الرقاع كانت في يوم آخر، ودعوى الشيخ باطلة لاحتياجها لمعرفة التاريخ وتعذر الجمع، وليس هنا واحد منهما. اعترض ذلك جماعة من متأخري أئمتنا أخذًا من كلام النووي بأنه لم يرد في شيء من طرق الحديث التي في «الصحيحين» وغيرهما: إن فرقة من الفرقين جاءت إلى مكانها ثم أتمت صلاتها، وإنما فيها صلى بعد سلامه ﷺ ما بقي في محله من غير مجيء.

(وَرَوَى نَافِعٌ نَحْوَهُ) عن ابن أيضاً (وَزَادَ) ابن عمر (فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ) أي: الخوف الذي هو مجرد المصافة بأن يلتحم القتال كما يأتي (صَلَّوْا رِجَالًا، قِيَامًا عَلَى أَقْدَامِهِمْ) بين به رجال الإجماع راجل لا رجل (أَوْ رُكْبَانًا) على دوابهم (مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ أَوْ غَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا، قَالَ نَافِعٌ: لَا أَرَى) أي: أظن (ابْنَ عُمَرَ ذَكَرَ ذَلِكَ) أي: فإن كان خوف... إلخ، و«مستقبلي القبلة» وما بعده، وهذا هو ظاهر كلام أئمتنا، لكن جزم بعض المحققين بالأول (إِلَّا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وهو كما ظن نافع فقد جزم الشافعي بأن ابن عمر رواه عن النبي ﷺ.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) وبه أخذ أصحابنا فقالوا: إذا التحم القتال وتعذر تركه بأن لم يتمكنوا من تركه لقلتهم وكثرة العدو أو لم يلتحم، لكن أشد الخوف بأن لم يأمنوا أن

يغشوه لو ولوا عنهم وانقسموا أو لم يروهم، وأخبرهم ثقة بأنهم قريب منهم، وبأنهم طالبون لهم لزمهم فعل الصلاة في وقتها، ولم يجز لهم تأخيرها عنه.

وقيل: تمتنع هذه الكيفية ويجب تأخيرها حتى يزول الخوف عما فعل ﷺ يوم الخندق، وغلط قائل ذلك بأنه مخالف للقرآن والسنة، وقضية الخندق منسوخة كما مر.

وعن أبي حنيفة: يجوز التأخير ولا يجب، ويلزمهم في هذه الصلاة، فعلى الممكن ترك القبلة ولو للماشي في جميع الصلاة إذا تعذر الاستقبال للقتال لا لجماع الدابة إن طال وكلا لإيذاء بالركوع والسجود أخفض إذا تعذر الإتيان بأصلها، ويسن لهم الجماعة في هذه الحالة كما صرحت به الآية، وقول أبي حنيفة بامتناعها ممنوع، ومن الشواذ القول بأنه يجزئ مكان كل ركعة تكبيرة، وبأنه يجزئ ركعة يومئ بها، فإن لم يقدر فسجدة فإن لم يقدر فتكبيرة.

١٤٢١ [وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ أَنَّ طَائِفَةً مَعَهُ وَطَائِفَةً وَجَّاهُ الْعَدُوَّ فَصَلَّى بِالنَّبِيِّ مَعَهُ رُكْعَةً ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيََتْ مِنْ صَلَاتِهِ ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ بِطَرِيقٍ آخَرَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ صَالِحٍ عَنْ خَوَاتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ].

(وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ) أنه روى (عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) (يَوْمَ) متعلق «بصل» (ذَاتِ الرِّقَاعِ أَنَّ) معمول لذوي الذي قدرته (طَائِفَةً مَعَهُ) أي: اقتدوا به (وَطَائِفَةً) أخرى (وَجَّاهُ) بكسر الواو وضمها (الْعَدُوَّ) أي: صفت مقابلة له، وروى: «تجاه» فالتاء بدل من الواو كتراث وتقا (فَصَلَّى بِالنَّبِيِّ مَعَهُ رُكْعَةً ثُمَّ) قام (ثَبَتَ قَائِمًا) وفارقه بالنية هؤلاء المقتدون به.

(وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ) (انْصَرَفُوا) (فَصَفُّوا وَجَّاهُ)

(١) أخرجه البخاري (٤١٢٩)، ومسلم (١٩٨٥)، ومالك (٤٤٤)، وأبو داود (١٢٤٠)، والنسائي (١٥٤٨).

(٢) أخرجه البيهقي في «سننه» (٦٢٧٢)، والدارقطني (١٨٠١).

الْعَدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى) وهو قائم ينتظرهم فاقتدوا به (فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ) عليه (مِنْ صَلَاتِهِ ثُمَّ) لما جلس للتشهد الأخير (ثَبَّتَ جَالِسًا) وقاموا من غير نية مفارقة.

(وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ) ما بقي عليهم إلى أن جلسوا معه للتشهد الأخير (ثُمَّ) بعد تشهدهم (سَلَّمَ بِهِمْ) ليحصل لهم فضيلة السلام معه كما حصل للأولين فضيلة التحرم معه (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

(وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ بِطَرِيقٍ آخَرَ) (عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ صَالِحٍ عَنْ خَوَاتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) فكانت صلاته ﷺ بهذه الكيفية في ذات الرقاع بكسر الراء، وهي مكان من نجد بأرض غطفان سمي بها؛ لأن الصحابة ؓ لفوا بأرجلهم الخرق لما تقرحت وتقطعت جلودها؛ أو لأن أرضه ملونة؛ أو لأن به شجرة أو جبلاً به بياض وحمرة وسواد، يقال له: الرقاع أو لترقيع صلاتهم بها أو ألويتهم، أقوال، أصحها لأنه الثابت في «الصحيحين» عن أبي موسى.

ورجح جمع الثالث للرواية الآتية: «حتى إذا كنا بذات الرقاع» وجوابه أن البقعة سميت بذلك لما وقع فيها جمعاً بين الروایتين، نعم ثبت أنها سميت بذلك قبل هذه الغزوة بعين الثالث.

وبهذه الكيفية أخذ أصحابنا فقالوا لهم: فعلها كما فعل ﷺ بذات الرقاع، ففيما إذا كانت الصلاة ركعتين لصبح أو مقصورة يجعل الإمام فرقة تجاه العدو ويبعد بالأخرى، بحيث لا يصيبهم نحو سهام العدو، فيصلّي بهم ركعة ويخففها لاشتغال قلوبهم بما هم فيه، فإذا فرغوا من سجودهم نوا مفارقتة وتأخيرها إلى تمام قيامهم أولى، ثم يتمون لأنفسهم، ثم يذهبون إلى مقابلة العدو، ويأتي الذين كانوا في مقابلته فيقتدون بالإمام، ويسن للإمام تطويل السورة حتى يأتي إليه.

ومن ثم كانت الثانية هنا يسن تطويلها على الأولى، وإذا ألحقوه صلى بهم ثانيته، ويسن يركع حتى يتموا الفاتحة، فإذا جلس للتشهد انتظرهم متشهداً ندباً ليحصل لهم فضل السلام معه وقاموا، ويسن كون قيامهم عقب السجدة الثانية ليموا ثانيتهم وخففوها وهم مقتدون فيها حكماً، فإذا فرغوا من تشهدهم سلم بهم.

١٤٢٢ [وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِذَاتِ الرَّقَاعِ إِذَا أَتَيْنَا عَلَى شَجَرَةٍ ظَلِيلَةٍ تَرَكْنَاهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالُوا: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَسَيَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُعَلَّقٌ بِشَجَرَةٍ فَأَخَذَ سَيْفَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرَطَهُ، فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَتَخَافُنِي؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَمَنْ يَمْنَعُكَ مِنِّي؟ قَالَ: اللَّهُ يَمْنَعُنِي مِنْكَ، قَالَ: فَتَهْدِدُهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَمَدَ السَّيْفَ وَعَلَّقَهُ، قَالَ: فَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ، قَالَ: فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ وَلِلْقَوْمِ رَكَعَتَانِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِذَاتِ الرَّقَاعِ إِذَا أَتَيْنَا عَلَى شَجَرَةٍ ظَلِيلَةٍ تَرَكْنَاهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فيه بيان عظيم ما كان عليه ﷺ من التقليل من مقاساة متاعبها وشدة حرها بترك اتخاذ نحو خيمة تقيه منه.

(وَقَالُوا: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَسَيَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُعَلَّقٌ بِشَجَرَةٍ فَأَخَذَ سَيْفَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ) كأن المغيرة بذكر رسول أولاً نبي ثانياً للتفنن والفرار من الثقل بتوالي لفظين متحدين (فَاخْتَرَطَهُ) سله عن غمده من خطر العود قشره.

(فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَتَخَافُنِي؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَمَنْ يَمْنَعُكَ) (مِنِّي؟) وقد قدرت على ما أريده بك (قَالَ: اللَّهُ) هو الذي (يَمْنَعُنِي مِنْكَ) - حركة لك ولا قدرة إلا إن أقدرك، وذكر «يمنعني منك» مع صحة الاختصار على ما قبله تلذذاً وتبسيطاً في الإخبار بما يفضل عليه من حفظه وكلايته بقوله عز قائلًا: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ

التاس [المائدة: ٦٧].

وفي رواية للبخاري: «قال: من يمنعك مني؟ ثلاث مرات» وهو استفهام إنكار؛ أي: لا يمنعك أحد مني، وكان الأعرابي قائماً على رأسه والسيف في يده والنبي ﷺ جالس لا سيف معه، وفي تكرير الأعرابي لذلك ما يدل على عظيم خبثه وقبحه، وأي محوج له إلى المراجعة مع احتياجه إلى الخطوة عند قومه بقتله؟ ولذلك - به ﷺ ولم يبال به، فلم يزد على الجواب بما ذكر.

وذكر الواقدي أنه إذا هم بذلك أصابه بسطه فبدل السيف من يده إلى الأرض، وأنه أسلم واهتدى به خلق كثير، واسمه دعثور بن الحارث. وروى أبو عوانة: إنه لم يسلم وإنما عاهد يقاتل النبي ﷺ ولا مع من يقاتله تألفاً له ولغيره.

(قَالَ: فَتَهَدَّهٗ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَمَدَ السَّيْفَ وَعَلَّقَهُ)

في قلبه من الرعب الذي صيره لا حركة له ولا قوة - على فعل شيء يريده. **(قَالَ: فَتَوَدَّى بِالصَّلَاةِ)** أي: أذن وأقيم لها **(فَصَلَّى)** ﷺ **(بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ)** في هذا رد لقول ابن سعد: لم يجد في محالهم إلا نسوة فأخذهن؛ إذ لو كان الأمر كذلك لم يصل صلاة شدة الخوف، وتأبيداً لقول ابن إسحاق: لقي جمعا منهم فتقارب الناس ولم بينهم حرب، وقد أخاف الناس بعضاً حتى صلى ﷺ بالناس صلاة الخوف.

(قَالَ: فَكَانَتْ) تلك الفريضة المقصودة **(لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ)** لأنه

صلاها مرتين بكل فرقة مرة، فالأولى له فرض والثانية تطوع، ولمن خلفه فيها فرض، ففيه اقتدى المفترض بالمتنفل، وقول أصحابنا: يسن للمفترض ألا يقتدي بالمتنفل ليخرج من خلاف من منعه محله في الأمن أو في غير الصلاة المعادة لصحة الحديث فيهما، فعلى فرض جريان الخلاف فيهما أو في أحدهما لا يراعى لمخالفته سنة

المشكاة/ الجزء الخامس

صحيحة، نعم قال بعض أئمتنا: الأولى أن يصلي بالثانية من لم يصل؛ أي: للخروج من صورة اقتداء المفترض بالمتنفل، وإنما صلى ﷺ بالفرقتين؛ لأن الصحابة رضوان الله عليهم يسمحون بالصلاة خلف غيره.

(وَلِلْقَوْمِ رُكْعَتَانِ) لأن كلاً من الفرقتين لم يصل مرة واحدة **(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)**

وبهذا أخذ أئمتنا وغيرهم لكنهم جعلوها صلاته ﷺ ببطن نخل موضع من نجد بأرض غطفان، ويعكر عليهم قول جابر: حتى إذا كنا بذات الرقاع وتمكن الجمع بأن نخل قريبة من ذات الرقاع، فلما وصلوا ذات الرقاع تقدموا فلم يصلوا هذه الصلاة إلا ببطن نخل، ثم رأيت بعضهم أشار للجواب عن ذلك بأن كلاً من هذه الكيفية والكيفية التي قبلها وقع بذات الرقاع في زمنين مختلفين.

ونقل في «فتح الباري» عن البيهقي حيث قال: جنح البخاري إلى أنها كانت بعد خيبر وذكرها قبلها، فلا أدري هل تعمد ذلك تسليماً لأصحاب المغازي؟ فإنهم ذهبوا إلى أنها قبلها، وإشارة إلى احتمال أن يكون ذات الرقاع اسماً لغزوتين مختلفتين كما أشار إليه البيهقي. انتهى.

وعليه فهذه كما وقعت بذات الرقاع وقعت أيضاً ببطن نخل، فأضافتها الفقهاء لها لتمييز عن الكيفية السابقة المختصة بذات الرقاع، ومع جزم أصحاب المغازي بأنها قبل خيبر اختلفوا في زمانها، فقليل: كانت سنة أربع. وقيل: سنة خمس.

وقيل: يحتمل أنها كانت قبل بدر أو بعدها، وقبل أحد أو بعدها.

وفي «فتح الباري»: الذي ينبغي الجزم به أنها بعد غزوة بني قريظة؛ صلاة الخوف في غزوة الخندق لم تكن شرعت، وقد ثبت وقوع صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع، فدل على تأخرها عن الخندق. انتهى.

وهو أول الباب ما في قوله: «لم تكن شرعت» المبني عليه ما اختاره، واختار أيضاً ما البخاري أنها بعد خيبر؛ لأن موسى شهدها وهو إنما جاء بعد

خير كما في الصحيح، وبه يرد أجمع عليه أهل المغازي أنها قبلها، وقول الغزالي: إنها آخر الغزوات مردود بأنه صح: إن أبا بكره صلاها مع النبي ﷺ وهو إنما أسلم بعد الفتح اتفاقاً.

[وَعَنْهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ، صَفَّفَنَا خَلْفَهُ صَفَّيْنِ وَالْعَدُوَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ فَكَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَبَّرْنَا جَمِيعًا ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ، وَقَامَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ السُّجُودَ، وَقَامَ الصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ انْحَدَرَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ، ثُمَّ قَامُوا ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ وَتَأَخَّرَ الْمُقَدَّمُ، ثُمَّ رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَرَفَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ الَّذِي كَانَ مُؤَخَّرًا فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى، وَقَامَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ فِي نُحُورِ الْعَدُوِّ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ السُّجُودَ، وَالصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ، انْحَدَرَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ، فَسَجَدُوا ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَسَلَّمْنَا جَمِيعًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(وَعَنْهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ، صَفَّفَنَا خَلْفَهُ صَفَّيْنِ وَالْعَدُوَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ فَكَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ) للإحرام والدخول في الصلاة.

(و) بعده (كَبَّرْنَا جَمِيعًا ثُمَّ) بعد أن قرؤوا قرآنًا (رَكَعَ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا ثُمَّ انْحَدَرَ) أي: سقط عن القيام (بِالسُّجُودِ) متلبسًا به وبسبب يفعلهُ (وَالصَّفُّ) بالرفع عطفاً على الفاعل المستتر لوجود الفاضل، وبالنصب مفعولاً معه، والأول أولى لإيهام الثاني أنهم قارنوه في الانحدار وليس كذلك؛ لأن مقارنة الإمام في جزء من الصلاة مكروهة لا تفعلها الصحابة (الَّذِي يَلِيهِ) وهو الصف الأول.

(وَقَامَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ) استمر في قيام الاعتدال وقفاً (فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ) أي: في

مقابلته، والنحر موضع القلادة من الصدر، ونحرته أصبت نحره، وانتحروا على كذا تقاتلوا عليه.

(فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ السُّجُودَ) أي: فرغ من السجدين (وَقَامَ) (الصَّفِّ) الَّذِي يَلِيهِ انْحَدَرَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ) الذين تأخروا للحراسة لمن أمامهم في سجودهم (بِالسُّجُودِ ثُمَّ) لما فرغوا من سجودهم (قَامُوا ثُمَّ) بعد أن استوتوا مع الأولين في القيام ﷺ في الركعة الثانية (تَقَدَّمَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ) بأن يقعد كل واحد من المؤخر بين اثنين من المقدم.

(وَتَأَخَّرَ الْمُقَدَّمُ) ويشترط حينئذٍ كما علم من أدلة أخرى يزد فعل كل من المتقدمين والمتأخرين على خطوتين بطلت صلاته إن توالى أفعاله.

(ثُمَّ رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَرَفَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفِّ) برفعه ونصبه كما مر (الَّذِي يَلِيهِ) وهو (الَّذِي كَانَ مُؤَخَّرًا فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى، وَقَامَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ) هو الذي كان مقدمًا في الركعة (فِي نُحُورِ الْعَدُوِّ).

(فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ السُّجُودَ، وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ، انْحَدَرَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ، فَسَجَدُوا ثُمَّ) بعد تشهده ﷺ جميعًا (سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَسَلَّمْنَا جَمِيعًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وهذه صلاة رسول الله ﷺ بعسفان المحل المعروف على مرحلتين من مكة، سمي بذلك؛ لأن السيول تعسفه، وبها أخذ الشافعي وأصحابه لكنهم أخذوا من الحديث الآتي في الفصل الثالث ما ذكر في هذا الحديث إنما هو لبيان الأفضل لا غير؛ لجمعه بين تقدم الأفضل وهو الأول بسجوده مع

وخبير الثاني بتحوله مكان الأول فيجوز خلاف ذلك كسجود الثاني في الأولى، والأول في الثانية وإن كان كل مكان بل لو لم يحرس في الركعتين جميعًا إلا رجل واحد من الأول أو الثاني جاز لحضور الأول، أو الغرض من التحرز من هجوم العدو.

تنبيه:

لكل كيفية من الكيفيات السابقة شروط لندبها أو جوازها مقرر في الفقه.

(الفصل الثاني)

١٤٢٤ - [وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ صَلَاةَ الظُّهْرِ فِي الْخَوْفِ يَبْطِنُ نَحْلٌ، فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ جَاءَ طَائِفَةٌ أُخْرَى فَصَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ . رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ».]

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ صَلَاةَ الظُّهْرِ فِي الْخَوْفِ يَبْطِنُ نَحْلٌ) مر أنه يتخذ من أرض غطفان (فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ جَاءَ طَائِفَةٌ أُخْرَى فَصَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ. رَوَاهُ) البغوي (في «شرح السنة») ومر الكلام على ذلك آنفاً. والفرق بين الخوف والأمن فيما ذكر مع جوازه في الأمن أيضًا أن اقتداء المفترض بالمتنفل في الأمن خلاف الأولى وفي الخوف مندوب، إن كان في العدو في غير القبلة أو فيها وهو مستور وإن تنفلوا، ويكثر المسلمون، بحيث يقاومهم كل فرقة ويخاف هجومهم في الصلاة.

(الفصل الثالث)

- [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ بَيْنَ صَجَنَانَ قَالَ الْمُشْرِكُونَ: لِهَؤُلَاءِ صَلَاةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيْهِمْ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَبْنَائِهِمْ وَهِيَ الْعَصْرُ، فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ فَمِيلُوا عَلَيْهِمْ مِئْلَةً وَاحِدَةً إِنَّ جَبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَشِمَّ أَصْحَابَهُ شَطْرَيْنِ فَيُصَلِّيَ بِهِمْ، وَتَقُومَ طَائِفَةٌ أُخْرَى وَرَاءَهُمْ، وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ، فَتَكُونَ لَهُمْ رَكْعَةٌ وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَانِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ.]

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ بَيْنَ صَجَنَانَ) بمعجمة فجيم فنون

(١) أخرجه البيهقي في «سننه» (٦٢٤٧)، والشافعي في «مسنده» (٢٢٦)، ولم أقف على لفظه في «شرح السنة».

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٠٩)، والنسائي

موضع جبل قريب من عسفان (قَالَ الْمُشْرِكُونَ: لِهَؤُلَاءِ) المسلمين (صَلَاةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيْهِمْ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَبْنَائِهِمْ وَهِيَ الْعَصْرُ) لأنها الوسطى المفضلة على سائر الخمس.

(فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ) أي: رأيكم بأن تتفق أفكاركم على شيء واحد، تظفرون عليهم بسبب وأصل الجمع ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض (فَمِيلُوا عَلَيْهِمْ مِيلَةً وَاحِدَةً) وهي للحال من «قال المشركون» (إِنَّ جَبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ يَفْسِمَ أَصْحَابَهُ شَطْرَيْنِ فَيُصَلِّيَ) أي: يحرم (بِهِمْ) جميعاً (وَتَقُومَ طَائِفَةٌ أُخْرَى) منهم (وَرَاءَهُمْ) أي: تستمر طائفة منهم قائمة في الاعتدال تحرسهم عند سجودهم مع رسول الله ﷺ بمراقبتهم العدو؛ لئلا يبيغتهم وهم في السجود.

(وَلْيَأْخُذُوا) أي: الحارسون (حِذْرَهُمْ) أي: ما فيه الحذر وهو التحرز والتيقظ وجعل آلة للغازي، وجمع بينه وبين الأسلحة في الأخذ دلالة على تمام التيقظ وكمال الحذر، قدم على الأسلحة.

(وَأَسْلِحَتَهُمْ فَتَكُونُ لَهُمْ) أي: لكل من الحارسين إذا تناوبوا الحراسة بأن حرس طائفة في الأولى وأخرى في الثانية يسجدون فيها مع النبي ﷺ وأخرى يتخلفون عنه فيها للحراسة ثم يلحقونه بعد انقضاء سجودها.

(وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَانِ) تامتان يخلف فيهما لشيء؛ لأنه محروس فيهما وذكر الركعة والركعتين لبيان الواقع؛ إذ العصر التي وقع فيها ذلك كانت مقصودة فلا يختص الحكم بهما، بل يأتي في الثلاثة والرابعة أيضاً.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ) وإنما حملته على ما ذكرته في حله مع أن ظاهره قد ينبو عنه؛ - في صلاته ﷺ بعسفان كما صرح به قول أبي هريرة: «بين ضجنان وعسفان» والمحفوظ في صلاة عسفان هو ما تقرر كما في رواية مسلم.

(باب صلاة العيدين)

عيد الفطر وعيد الأضحى أو النحر، والعيد مشتق من العود لتكرره كل عام أو السرور بعوده أو لكثرة عوائد الله على عباده فيه، وجمعه أعياد وإن كان أصله الواو لا الياء للزومها في الواحد أو الفرق بينه وبين أعواد الخشب، وقد كان للجاهلية يوماً لعب فأبدلنا بهما كما يأتي يومي العيدين، وأمرنا بإظهار أنواع الذكر فيهما إغاظة للمشركين وشكرًا على ما أوليناه قبلهما من نعمة رمضان وما اشتمل عليه، وعشر الحجة وما اشتمل عليه.

وذكر ابن حبان وغيره: إن أول عيد صلاة النبي ﷺ عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة وهي التي فرض رمضان في شعبانها، ثم داوم عليها ﷺ إلى توفاه الله تعالى، ومن هذا أخذ بعض أئمتنا أنها فرض كفاية، وأجاب الأكثرون بخبر: هل على غيرها؟ قال: «لا إلا إن تطوع» .

(الفصل الأول)

- [عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ، فَيَعْظُهُمْ وَيُوصِيهِمْ وَيَأْمُرُهُمْ وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَعْثًا قَطْعَهُ أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ أَمَرَ بِهِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ يَوْمَ الْفِطْرِ (و) يَوْمَ (الْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى) فِيهِ أَنَّهُ يَنْدُبُ لِمَنْ قَلَدَهُ الْإِمَامُ أَمَانَةَ الْعِيدِ وَخَطْبَتَهُ أَنْ يَخْرُجَ بِالنَّاسِ إِلَى الصَّحَرَاءِ أَوْ يَسْتَخْلِفُ مَنْ يَصْلِي وَيَخْطُبُ فِي الْمَسْجِدِ بِالْمُخْتَلَفِينَ، هَذَا إِنْ

تقدم تخرجه.

أخرجه البخاري (٩٥٦)، والبيهقي في «سننه» (٦٣٥٣).

المشكاة/ الجزء الخامس

ضاق المسجد ولم ثم مطر ونحوه كخوف، فالمسجد أفضل يأتي، والكلام كله في غير مسجدي مكة وبيت المقدس، هما فهي فيهما أفضل مطلقاً تبعاً للسلف والخلف ولشرفهما مع اتساعهما.

قال بعض أئمتنا: ومثلهما مسجد المدينة نظراً لاتساع بعده ﷺ **(قَالَ شَيْءٌ يَبْدَأُ بِهِ)** صفة لشيء، مع ذلك الأولى جعل «أول» خبراً مقدماً؛ لأن الصلاة أعرف منه، وليقد التقديم الاختصاص والرد على من خالف ذلك كمروان وغيره من بني أمية **(الصَّلَاةُ)** فيه أن الخطبة لا تسن إلا بعد الصلاة، وسيأتي التصريح به في أحاديث أخرى، فلو خطب قبل الصلاة لم تعد به وفاية سنة الخطبة.

وما فعله مروان بن الحكم لما كان والياً على المدينة من جهة معاوية أنكره عليه الصحابة رضي الله عنهم أشد الإنكار، ومن ثم قال ابن المنذر: أجمع الفقهاء على أن الخطبة بعد الصلاة وأنه لا يجزئ التقدم فيها؛ أي: لا تحصل سنة الخطبة، وأمّا الصلاة فصحيحة اتفاقاً، واعتذر عن مروان بأنه لم يغير السنة عبثاً بل قياساً على الجمعة على أن عثمان سبقه إلى ذلك كما قاله مالك وكذا معاوية كما قاله الزهري، وأخرج ذلك عن عمه عبد الرزاق في «مصنفه» وما ذكر عن عثمان إن صحَّ فهو في بعض السنن.

قيل: وفي ذلك أشار إلى أن العمل بالاجتهاد في ترك ما كان أولى كان لمصلحة، ويؤيد ذلك الاعتذار وضوح الفرق بين هذا والجمعة، فإن خطبتها واجبة، فلو أخرت لربما انتشروا وفوتوا سماعها، فيعود [ذلك] على صلاتهم بالبطلان بخلاف هنا، وأيضاً الجمعة لا تؤدي إلا في جماعة، فقدمت الخطبة ليتلاحق الناس كما أفهمته: **﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾** [الجمعة: ١٠] الدال على أنه لا جلوس بعدها لخطبة ولا لغيرها، ولا حجة له في فعل عثمان إن صح؛ لأنه كان لمجرد بيان الجواز لا لدوامه ذلك بخلاف فعل مروان فإنه قصد به الإدامة وأنه السنة.

(ثُمَّ يَنْصَرِفُ) من الصلاة إلى المنبر **(فَيَقُومُ مَقَابِلَ النَّاسِ)** أي: يجعل وجهه لوجوههم مر في خطبة الجمعة **(وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ)** أي: على حالتهم التي

كانوا في الصلاة عليها **(فَيَعْظُمُهُمُ)** أي: يذكرهم بالعواقب بشارة تارة ونذارة أخرى؛ لئلا يستلذهم فرط السرور في هذا اليوم فيضلوا عن الطاعة ويقعوا في هوة المعصية المؤدية عقاب وسخطه.

(وَيُوصِيهِمُ) بإدامة الطاعة والتحرز عن المخالفات وبرعاية حقوق وحقوق عباده، ومنها النصح التام لكل مسلم **(وَيَأْمُرُهُمْ وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَفْطَعَ)** أي: يفرد أو يعين **(بَعْثًا)** أي: جيشًا يبعثهم إلى الجهاد في سبيل الله تعالى **(قَطْعَهُ أَوْ يَأْمُرَ)** بالنصب **(بِشَيْءٍ)** مما يتعلق حدوثه من العدو أو بالجهاد أو نحو ذلك **(أَمْرٍ بِهِ)** ولم تمنعه الخطبة من ذلك.

(ثُمَّ يَنْصَرِفُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) ومنه يؤخذ في خطبة نحو العيد تجب، وكان هذا هو سند قول أصحابنا: إن خطبة نحو العيد تشير في حصول أصلها اشتغالها على أركان خطبة الجمعة وإن اختلفت شروطها، وحكمة تخصيص ذلك القطع والأمر بالعيد اجتماع الناس فيه اجتماعًا لا يوجد نظيره في غيره غالبًا، فلا يحتاج إلى جمعهم مرة أخرى.

١٤٢٧ - [وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَيْنِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ بَغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَيْنِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ) حال؛ أي: كثير **(بَغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ)** وعليه عامة أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم، ومثلها سائر النوافل كما مر، وقالها ابن المسيب: أول من أحدث الأذان في العيد معاوية وقيل: زياد.

[وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(١) أخرجه مسلم (٢٠٨٨)، وأبو داود (١١٥٠)، والترمذي (٥٣٥)، وأحمد (٢١٤١٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٣)، ومسلم (٢٠٨٩)، والترمذي (٥٣٤)، والنسائي (١٥٧٥)، والبيهقي في

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ)

ذكرهما ﷺ لبيان أن ذلك مر ثابت معمول به في زمن الشيخين وأكابر أصحاب النبي ﷺ لم يطرقه نسخ ولا تغيير لا لمشاركتهما له في التشريع حاشا مثل ابن عمر أن يظن به ذلك، وأفهم سكوتها عن عثمان أنه قدم الخطبة ومر ما في ذلك **(يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ)** فيه المبالغة في تسفيهه من خالف ذلك من بني أمية **(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)**

[وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَشْهَدَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَ؟ قَالَ: نَعَمْ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَذَانًا وَلَا إِقَامَةً، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَرَأَيْتُهُنَّ يُهْوِينَ إِلَى آذَانِهِنَّ وَحُلُوقِهِنَّ يَدْفَعْنَ إِلَى بِلَالٍ، ثُمَّ ارْتَفَعَ هُوَ وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) فُقِيلَ لَهُ (أَشْهَدَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)

(الْعِيدَ؟) المراد به الجيش **(قَالَ: نَعَمْ)** شهدت معه فكان مما فعل **(خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)** المصلى خارج البلد كما هو السنة بقية السابق **(فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ)** فيه التصريح بتأخير الخطبة عن الصلاة.

(وَلَمْ يَذْكُرْ) أي: النبي ﷺ وابن عباس عنه **(أَذَانًا وَلَا إِقَامَةً)** فتركهما للعيد

سنة مستمرة **(ثُمَّ)** بعد الخطبة **(أَتَى النِّسَاءَ)** ومعه بلال **(فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ)** عطف تفسير لما مر أن الوعظ ليذكر بالعواقب وسيأتي له تنمة.

(وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ) يؤخذ منه أنه يسن للإمام إذا حضر ثم نساء أن يفعل معهن

ذلك حيث لا ريبة بوجهه، وكان حكمة تخصيص النساء بذلك نقص عقولهن المؤدي إلى

كثرة ذنوبهن وتقصيرهن وسوء خلقهن وعظمة كيدهن، فخصص بذلك ليحصل لهن بعض التخفيف والكمال، ثم رأيت بعضهم قال: إتيانه ﷺ النساء خاص به؛ لأنه أب لهن، وأجمعوا على أن الخطيب يلزمه خطبة أخرى للنساء ولا يقطع الخطبة ليطمها لهن. انتهى.

ومما ذكر من الخصوصية يحتاج لدليل، وما المانع من إلحاق غيره به في ذلك بقيد السابق وهو القطع بالأمن من الريبة ومن اللزوم ظاهر لا يحتاج إليه، وأخذ منه سن الصدقة في المسجد خلافاً لمن حرمها أو كرهها، وفي هذا الأخذ نظر؛ لأن ذلك لم يكن بالمسجد وإنما كان بالمصلى وبينهما بون بائن قياس الأدنى على الأعلى حجة على الأصح فيمكن حينئذ أن يقال: قياس ندبها هنا ندبها ثم؛ إذ في بين المسجد والمصلى فرق فتأمل.

(فَرَأَيْتَهُنَّ يَهُونَ) بضم أوله؛ أي: يمددن أو يملن أيديهن أو يومثن بها **(آذَانِهِنَّ وَحُلُوقِهِنَّ)** ليأخذن ما فيها و**(يَدْفَعْنَ)** ذلك **(إِلَى بِلَالٍ)** بإلقائه في تفسيره كما في رواية أخرى فيه جواز تصرف المرأة بغير إذن زوجها، وهو قول أكثر العلماء، وعن مالك امتناعه إلا بإذنه؛ لأنه من حسن المعاشرة، واستدل له بما روي من خبر: «لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها» قيل: وعلى الأول يحمل هذا على غير الرشيدة. انتهى.

وهو عجيب أن غير الرشيدة ينفذ تصرفها بإذن زوج ولا غيره، فالوجه حمله بأن صح على الإعطاء من ماله، فهذا هو الذي يتوقف على إذنه، وأمّا مالها فإن كانت سيدة جاز لها مطلقاً أو سفيهة امتنع عليها مطلقاً **(ثُمَّ ارْتَفَعَ)** أي: أسرع بتكلف من رفع ناقته كلفها أرفع السير **(هُوَ وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ. مُتَمَقِّقٌ عَلَيْهِ)**

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ

المشكاة/ الجزء الخامس

رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ) عيد (الْفِطْرِ رَكَعَتَيْنِ) يؤخذ منه أن صلاة العيد ركعتان، وأنه بد في صحتها كسائر النوافل من ر - الصلاة المفروضة وشروطها، وفي كمالها مندوبات غيرها، ويجب في نيتها تعيين عيد الفطر عيد الأصغر أو عيد الأضحى عيد الأكبر (لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا).

أخذ منه أصحابنا أنه يسن للإمام إذا حضر وقت الصلاة لا قبله كما هو السنة يشرع في الصلاة ولا يبتدئ غيرها، فيكره له في المصلى أو المسجد دون بيته والطريق التنفل قبلها وبعدها وإن خطب غيره لمخالفة ما كان يفعله ﷺ العيد عقب حضوره وخطبته عقب صلاة العيد، ولا يكره للقوم النفل قبلها ولا بعدها في غير الوقت المنهي عنه لفضل أنس وغيره ذلك، رواه البيهقي.

ويكره ذلك تنزيهاً لمن يسمع الخطبة لإعراضه به عن الخطيب بالكلية، وعن مالك وأحمد: «إنه لا يصلي قبلها ولا بعدها» وعن أبي حنيفة: يصلي بعدها قبلها» (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

١٤٣١ [وَعَنِ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: أُمِرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْحَيْضَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ، وَذَوَاتِ الْعَوَائِقِ، فَيَشْهَدَنَّ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَدَعَوَتُهُمْ وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ عَنْ مُصَلَّاهُنَّ، قَالَتِ امْرَأَةٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِحْدَانَا لَيْسَ لَهَا جِلْبَابٌ، قَالَ: لِثَلْبَسِهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

- (١) أخرجه البخاري (٩٦٤)، ومسلم (٢٠٩٤)، والترمذي (٥٤٠)، وأحمد (٢٥٨٢)، والنسائي (١٥٩٨)، وابن ماجه (١٣٥٠)، والبيهقي في «سننه» (٦٤٤٦)، والدارمي (١٦٥٨)، والدارقطني (١٧٤٤).
- (٢) أخرجه النسائي (١٤٥٧)، وابن خزيمة (١٢٥٥).
- (٣) أخرجه البخاري (٣٥١)، ومسلم (٢٠٠٩)، وأبو داود (١١٣٦)، وأحمد (٢١٠٨٠)، والترمذي (٥٣٩)، والنسائي (١٧٧٠)، وابن ماجه (١٣٠٨)، وابن خزيمة (١٤٦٧).

(وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: أُمِرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْخَيْضَ) جمع: حائض (يَوْمَ الْعِيدَيْنِ) فيه جواز توحيد المضاف للمثنى وإن كان في المعنى مثنى ونحوه فمسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما أن يخرج.

(وَذَوَاتِ) بكسر التاء؛ أي: صواحب (العَوَائِقِ) أو الستور أو البيوت، كناية عن مزيد تحجبهن وقلة خروجهن من بيوتهن، وفي رواية: «العوائق» جمع: عائق؛ أي: البالغات؛ لأنهن عتقن عن الخدمة أو قهر الأبوين، وإذا ندب خروج هذين فغيرهما أولى ليصلي من لا عذر له، وتعود بركة المسلمين على من له عذر كالحائض مع إرشادها إلى أنه ينبغي لها ألا تهجر ذكر الله ومواطن الخير، ثم ما اقتضاه ظاهر الحديث من ندب إخراج وخروج الشابة وغيرها، أخذ به وعليه جمع متقدمي أصحابنا للأمر في خبر مسلم بإخراج العوائق.

وقيل: يكره خروجه مطلقاً لقول عائشة: «لو علم رسول ﷺ أحدث النساء بعده لمنعهن المساجد» والمعتمد عندنا ما أشار إليه الشافعي وتبعه أكثر أصحابه أنه إنما يندب الحضور لعجز غير مشتهة في ثياب بذلة بإذن خليل مع الأمن من المفسدة بالألا تختلط بالرجال ولا يخشى عليها فتنة من أحدهم بوجه، ومع الخلو عن الزينة والحلي والتطيب، فإن اختل شرط من ذلك كره الحضور، وما في خبر مسلم وغيره إنما كان عند صلاح أهل ذلك الزمن والأمن القطعي من وقوع مفسدة بوجه، وقد اقتضى ذلك فنظرنا إلى مظنة الفساد، فحيث انتفت بأن وجدت تلك الشروط سن الحضور، وحيث احتملت بأن اختل بعض تلك الشروط كره الحضور، واستنباط معنى من النص بحقيقة جائز كما هو مقرر في الأصول.

(فَيَشْهَدَنَّ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَدَعَوَتْهُمْ) لتعود عليهن بركة ذلك كما مر (وَيَعْتَزِّلُ) في رواية: «يعتزلن» بإثبات النون على لغة شاذة (الْخَيْضُ عَنْ مُصَلَّاهُنَّ)

انظر الرواية السابقة، ولم أقف على لفظ «العوائق».

أخرجه البخاري (٩٧٤)، وأحمد (٢١٣٣٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٠٦٤٧).

بتقدير طهارتهن بأن يجلسن ببابه وجوبًا في المسجد لحرمه مكتهن فيه وندبًا في المصلى غير المسجد؛ لئلا يؤذين غيرهن بدمهن أو ريجهن.

(قَالَتْ امْرَأَةٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِحْدَانَا لَيْسَ لَهَا جِلْبَابٌ) تستتر به عند الخروج وهو الملحفة أو الخمار أو المقنعة التي تغطي بها الرأس **(قَالَ: لِثَلْبِسْهَا)** ندبًا **(صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا)** أي: لغير القادرة العاجزة جلبابًا من جلابيبها تستتر به وتخرج للعيد أو تشاركها في جلبابها، ويشهد له رواية: «تلبسها صاحبها طائفة من ثوبها» أو هي من باب المبالغة؛ أي: يخرجن ولو اثنتان في جلباب، ويسن للعاجزة سؤال القادرة في ذلك؛ لأنه وسيلة لخروجها المندوب وللوسائل حكم المقاصد.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وفيه تأكيد للعيد؛ لأنه أمر به من لا جلباب لها فمن لها جلباب

قال أبو حنيفة رحمه الله: ملازمات البيوت لا يخرجن، ووجه الطحاوي بأنه يحتمل ذلك كان أول الإسلام والمسلمون قليل فأريد التكثير بهن ترهيبًا للعدو، وهو توجيه ضعيف؛ لأنه احتمال ذلك لا يجدي؛ إذ لا بد في النسخ الذي زعمه من يحقق معرفة الناسخ ومعرفة تأخره عن المنسوخ، وأيضًا فالترهيب يحصل بهن، يلزمهن جهاد.

[وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا جَارِيَتَانِ فِي أَيَّامٍ مَنِ تَدَقَّقَانِ وَتَضْرِبَانِ وَفِي رِوَايَةٍ: تُغْنِيَانِ - بِمَا تَقَاوَلَتِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثٍ، وَالتَّيِّبُ عليه السلام مُتَغَشَّ بِثَوْبِهِ، فَأَنْتَهَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ، فَكَشَفَ التَّيِّبُ عليه السلام عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ: دَعُهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ فَإِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ، وَفِي رِوَايَةٍ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا، وَهَذَا عِيدُنَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(١) أخرجه أبو داود (١١٣٨)، والطبراني (٢٠٦٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٩٥٢)، ومسلم (٢٠٩٨)، وابن ماجه (١٩٧٣)، وابن حبان (١٨٨)، والبيهقي في «سننه» (٢١٥٤١).

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا

جَارِيَتَانِ) أي: دون البلوغ كالغلام في الذكور، وصح أن إحداهما كان اسمها حمامة (فِي أَيَّامٍ مِنِّي) أي: أيام التشريق (تُدْفَقَانِ) أي: يضربان بالدف بضم الدال واسمه الجنب، ومنه دفنا المصحف لشبههما بالجنبين، سمي بذلك لاتخاذه من جلد الجنب (وَتَضْرِبَانِ) بدل مما قبله لزيادة الإيضاح، أو معناه يرقصان من ضرب الأرض إذا وطئها.

(وَفِي رِوَايَةٍ: تُغْنِيَانِ) أي: يرفعان أصواتهما بإنشاد الشعر قريباً من الحداء.

وفي رواية للبخاري: «وليس كعادة المغنيات» من التشويق إلى الهوى والتعريض بالفاحشة والتشبيه بالجمال الداعي للمفتنة، ومن ثم قيل: الغناء فيه الزنا (بِمَا) وفي رواية: «مما».

(تَقَاوَلَتِ الْأَنْصَارُ) أي: تناشدته وتفاخرت به أشعار الحرب والشجاعة (يَوْمَ)

حرب (بُعَاثٍ) بموحدة مضمومة فمهملة مخففة.

وقيل: معجمة، ورد بأنه تصحيف وفيه نظر، فإن القائل بذلك أبو عبيدة وهو من أئمة اللغة والفقه ثم مثلثة، ويجوز صرفه وعدمه وهو الأشهر وهو حصن للأوس وقعت الحرب عنده بين الأوس والخزرج، وكان فيها مقتلة عظيمة، وكانت النصره للأوس واستمرت بينهما مائة وعشرين سنة حتى قدم ﷺ المدينة فألف الله بينهم بيمين قدومه وأنزل عليه: ﴿لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلْفَتْ بِينَ قُلُوبِهِمُ اللَّهُ أَلْفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣].

(وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَعَشٍّ) أي: متغط (بِشَوْبِهِ، فَأَنْتَهَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ) زجرهما عن

الديف والغناء بحضرة ﷺ لما تقرر عنده من تحريم اللهو والغناء مطلقاً، ولم يعلم أنه ﷺ قررهن على هذا النزر اليسير فلذلك قال له النبي ﷺ: «دعهما» كذا قاله شارح، وفي جزمه بأن أبا بكر إنما زجرهما لما تقرر عنده من تحريم ذلك نظر ظاهر، وما

المشكاة/ الجزء الخامس

المانع من زجرهما لكرهه الله والغناء وفعل المكروه بحضرتة ﷺ مما يزجر عنه كما هو واضح، والحاصل إنكاره يستلزم اعتقاده حرمة ذلك.

(فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ: دَعُوهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ فَإِنَّهَا)

نحن فيها **(أَيَّامُ عِيدٍ)** سرور وفرح شرعي وهذا من جملة.

(وَفِي رِوَايَةٍ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا، وَهَذَا عِيدُنَا) اعتذار منه ﷺ بأن

إظهار السرور في يوم العيدين من الأمور المباحة والمندوبة، ثم رأيت بعضهم صرح بهذا الأخير فقال: معناه إظهار السرور فيه من شعار الدين وإعلاء أمره.

قيل: وفيه العيد للراحة وبسط النفس إلى ما يحل من الشهوات.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وإنما أقرهما ﷺ على التدفيف؛ لأنه مباح عندنا مطلقاً

لعارض بل قال جماعة منا: إن السرور سنة، وعلى الغناء لما علم مما تقرر أنه كان ذلك في ذكر الحرب والشجاعة، وفي ذلك تحريض للمؤمنين على جهاد عدوهم والثبات عند اللقاء وتحري المكامن والمكائد وغير ذلك مما فيه معونة في أمر الدين وإدحاض للمخالفين، وهو بهذا القصد سنة أيضاً، أما غناء فيه ذكر فاحشة أو هجر من الكلام فهو محظور مسقط للمروءة، فلا يقع بحضرتة ﷺ ولا يقر عليه.

ومن ثم قال النووي: أجازت الصحابة غناء العرب الذي فيه إنشاد وترنم والحداء وفعلوه بحضرتة ﷺ وبعده ومثله ليس بحرام؛ أي: حتى عند القائلين بالغناء، وهم أصل العراق ولا يخرج الشاهد وقال في الحديث: إن مواضع الصالحين تنزه عن اللهو وإن لم يكن فيه إثم وأن التابع للكبير إذا رأى بحضرتة يليق به ينكره إجلالاً للكبير أن يتولى ذلك بنفسه.

[وَعَنْ أَنَسٍ ؓ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ

تَمْرَاتٍ وَيَأْكُلَهُنَّ وَتَرًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو) للمصلي (يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ وَيَأْكُلَهُنَّ وَتَرًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) ومنه أحاديث أخر يأتي ذكرها، أسانيد بعضها صحيح، أخذ أئمتنا أنه يسن للإمام وغيره أن يأكل يوم الفطر قبل خروجه للصلاة شيئاً، ليعم نسخ تحريم الفطر قبل الصلاة الذي كان أول الإسلام وأن التمر أولى من غيره وأنه يسن كونه وتراً، قالوا: وكان ﷺ يوتر في جميع أموره استشعاراً للوحدانية، وقاس عليه بعض أصحابنا الربيب وبه يعلم أن الحلو أولى من غيره.

قيل: حكمة التمر مشابهة شجرته للمسلم؛ أي: لأنها خلقت من فضل طينة آدم عليه السلام ومن ثم قال ﷺ: «أَكْرَمُوا عِمْتَكُمْ النَخْلَةَ» ويصح أن يقال: إنما أوتر؛ لأنه أفضل الفواكه حب العنب على خلاف فيه، ويحصل بالشرب أصل السنة، فإن لم يفعل ذلك قبل خروجه يسن له في طريقه أو المصلي أو المسجد أو غيره كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه نص أيضاً على كراهة ترك ذلك وهذا أولى للاتباع، رواه أحمد.

[وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ اللَّهُ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ اللَّهُ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) ومنه أخذ أئمتنا أنه يسن لكل أحد رجل أو عالم أو صالح متصدق غيرهم أن يذهب إلى صلاة العيدين، وألحق بهما كل طاعة في طريق ويرجع في أخرى، ويسن أن يجعل الطويلة للذهاب حيث لم يخش فوات نحو جماعة والقصير للرجوع؛ لأنه ليس قاصد قربة وإن قلنا: إنه يثاب بالرجوع أيضاً على خلاف فيه.

واختلفوا في سبب المخالفة بين الطريقين، هل هو جعل الطويلة للذهاب ليكثر الثواب والقصيرة للرجوع؛ لأنه لا ثواب فيه عند جمع أثوابه أقل أو شهادة الطريق؛

(١) أخرجه أبو يعلى (٤٥٥)، وابن عدي (٤٣١/٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٢٣/٦)، وابن عساكر (٧/

٣٨٢).

(٢) أخرجه

أي: لفظًا يوم القيامة؟ قيل: ومنه قول يعقوب لبنيه، صلى عليه وعليهم وسلم: ﴿لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ﴾ [يوسف: ٦٧] ونظم الآية يريد بها أو يترك أهلها به أو ليعمها بالبركة والخير أو إشاعة ذكر الله فيهما أو استفتائه فيهما أو تصدقه على فقرائهما، أو نفاذ ما يتصدق به عند الذهاب أو زيادة فتور أقاربه فيهما أو غيظ المنافقين أو الحذر منهم أو التفاؤل بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا أو خشية الرحمة.

ورجح بعض أئمتنا الحديث فيه وإنما ندب ذلك حتى لمن لم يشاركه في شيء مما ذكر كما تقرر تأسيًا به ﷺ كالرمل والاضطباع.

وَعَنِ الْبَرَاءِ ؓ قَالَ: حَظَبْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ: إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَإِنَّمَا هُوَ شَاةٌ لَحْمٍ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسُكِ فِي شَيْءٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(وَعَنِ الْبَرَاءِ ؓ قَالَ: حَظَبْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ) في خطبته (إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ) الأجود أن يكون هي ومدخولها اسم أن (نُصَلِّيَ) صلاة العيد المستتبعة للخطبتين، وبهذا يندفع قول الكرمانى في الحديث دلالة على أن الخطبة قبل الصلاة؛ أي: لأن قوله في الخطبة: «أول ما نبدأ به... إلخ» يشعر بتقديم الخطبة وعند التأمل؛ لأن لا دلالة فيه لذلك؛ لأن الواقع أنه صلى ثم خطب فقال ذلك في خطبته، فهو للإعلام بأن ما فعله من تقديم الصلاة ثم الخطبة وأن تقديم كل من هذين على الذبح هو المشروع الذي لا ينبغي مخالفته فتأمل.

بالرفع وروي بالنصب (فَنَنْحَرَ) الأضحية وأراد بالنحر هنا الذي هو في لبة ما يشمل الذبح وهو ما في الحلق مطلقًا (فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ) أي: الصلاة مع الخطبتين؛ أي: مضى عليه قدر فعل ذلك بأحد ممكن (فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا) أي:

طريقتنا (وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَإِنَّمَا هُوَ) أي: المذبوح المفهوم من ذبح (شاة) عبر بها للغالب؛ إذ البقر والإبل كذلك (لَحْمٍ) الإضافة للبيان؛ أي: شاة هي لحم مأكول كله (لَأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ) بضمتين جمع نسكة؛ أي: ذبيحة ويطلق في الأصل على كل طاعة وحق الله تعالى، والمراد هنا ليس من شعائر الله التي فيها الثواب (فِي شَيْءٍ) بخلاف المذبوح بعد الصلاة فإنه من شعائر الله التي أمر بها وحث عليها، وليس من اللحم المأكول لأهله كله لوجوب التصديق ببعضه (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

[وَعَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ حَتَّى صَلَّيْنَا فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ ذَبَحَ) أضحيت (قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ) مضى قدر فعلي الصلاة والخطبتين (فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا) أضحية (أُخْرَى) لوقوع الأولى قبل وقتها فكان لغوا (وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ حَتَّى صَلَّيْنَا) وخطبنا؛ أي: مضى قدر فعل ذلك (فَلْيَذْبَحْ) أضحية ذبحاً صحيحاً حال كونه كائناً (بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى) أي: مذكوراً عليه اسم الله ندباً عندنا وجوباً عند غيرنا كما يأتي (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

- [وَعَنِ الْبَرَاءِ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَذْبَحُ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسْكُهُ وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنِ الْبَرَاءِ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَذْبَحُ لِنَفْسِهِ) للعبادة؛ لعدم وقوعها أضحية حينئذٍ (وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسْكُهُ) صح ذبحه (وَأَصَابَ) بذلك (سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ) أي: (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

(١) أخرجه البخاري (٩٨٥)، ومسلم (٥١٧٩)، وأحمد (١٩٣١١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٢٦)، ومسلم (١٩٦١)، والبيهقي (١٨٨٩٤).

المشكاة/ الجزء الخامس

ومن هذه الأحاديث أخذ أصحابنا: وقت الأضحية مضي عقب طلوع الشمس بناء على دخول وقت العيد به - وهو المعتمد عندنا - أو بعد ارتفاعها لرمح بناء على أنه لا يدخل إلا به، وهو ما عليه الأكثر، بل قال الإمام: اتفق الأئمة عليه وأجمعوا على أنه لا يصلي قبل الشروق مقدار أقل ما يجزئ من الصلاة والخطبتين، فلو ذبح قبل مضي ذلك لم تصح صلاته، وإنما قدرنا ذلك بزمان الصلاة دون فعلها الذي هو ظاهر الحديث؛ لأنه أضبط للناس في الأمصار وغيرهما، وأشبه مواقيت الصلاة وغيرها.

(قَبْلَ الصَّلَاةِ) قبل مضي قدر فعل الصلاة والخطبتين في غاية من البعد في حق المصري؛ نه ﷺ خطب بمتوسطة، ومنه يوجد ضابط الطول، فينبغي ندب مراعاة

يعتد بالذبح قبل فجر النحر.

قليل فيه التحريم إجماعاً: ويمتد وقت الأضحية إلى غروب شمس آخر أيام التشريق كما يأتي في الأضحية.

١٤٣٨ [وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَذْبَحُ وَيَنْحَرُ بِالْمُصَلَّى . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَذْبَحُ وَيَنْحَرُ بِالْمُصَلَّى . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) ومنه أخذ أئمتنا: الأفضل للإمام الأعظم أراد فعل السنة وهي التضحية عن المسلمين من بيت أن يذبح أو ينحر بيده بالمصلي إظهاراً لما هو أعلى شرائع الإسلام.

قالوا: ويسن أن يكون الذي متجه بذبحه عن المسلمين بالمصلي بدنة، فإن لم يتيسر فشة للاتباع، ولا ينافية ما في هذا الحديث من ذكر الذبح الأفضل في غير الإبل، والنحر الأفضل في الإبل؛ لأن مكان حمله على أن المراد بذبح إن لم يتيسر الإبل

وينحر إن تيسرت، وشرط حل الأضحية من بيت
لزمه تقديم ما هو أهم من الأضحية. انتهى.

(الفصل الثاني)

١٤٣٩ [عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَلَهُمْ يَوْمَانِ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا، فَقَالَ: مَا هَذَانِ الْيَوْمَانِ؟ قَالُوا: كُنَّا نَلْعَبُ فِيهِمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ أَبْدَلَكُمْ اللَّهُ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا يَوْمَ الْأَضْحَى وَيَوْمَ الْفِطْرِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَلَهُمْ أَهْلُهَا (يَوْمَانِ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا فَقَالَ: مَا هَذَانِ الْيَوْمَانِ؟ قَالُوا: كُنَّا نَلْعَبُ فِيهِمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ) هي قبل مبعثه ﷺ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ أَبْدَلَكُمْ اللَّهُ بِهِمَا) هنا داخله على المتروك وهو الأفصح (خَيْرًا) ليست أفعل تفضيل؛ إذ لا خيرية في يومهما (مِنْهُمَا) أي: جعل لكم بدلاً عنهما خيراً منهما (يَوْمَ الْأَضْحَى وَيَوْمَ الْفِطْرِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ)

فيه النهي عن اللعب والسرور الغير المشروع على غاية من اللطف والأمر بالعبادة، وأن السرور الحقيقي إنما هو فيها كما قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨] وفيه دليل: على أن تعظيم أعياد الكفار كالنيروز والمهرجان مما ينهى عنه، وقد وقع في هذه الورطة أهل مصر ونحوهم، فإن لمن بها من اليهود والنصارى تعظيماً خارجاً عن الحد في أعيادهم، وكثير من أهلها يوافقونهم على صور تلك التعظيمات كالتوسع في المأكل والزينة على طبق ما يفعله الكفار.

ومن ثم أعلن التكبير عليهم في ذلك ابن الحاج المكي في مدخله، وبين تلك الصور وكيفية موافقة المسلمين لهم فيها، بل قال: إن بعض علمائها قد تحكم عليه زوجته في أن يفعل لها نظير ما يفعله الكفار في أعيادهم، فيطيعها ويفعل ذلك، وأطال رحمه الله النفس في ذلك ما يحمد أكثره؛ فلينظر ذلك في «مدخله» من الوقوف

على تفصيل تلك الأمور وأحكامها، وقد أفتى بعض أئمة الحقيقة كأبي حفص الكبير بأن من أهدى بيضة لمشرك تعظيماً لليوم فقد كفر بالله تعالى وحبط عمله.

وقال غيره منهم: ينبغي يفعل أحد في يوم النيروز ما لا يفعله في غيره من الأيام، فمن اشترى فيه شيئاً لم يكن يشتره في غيره، أو أهدى فيه هدية إلى غيره فإن أراد بذلك تعظيم اليوم كما يعظمه الكفرة فكفر، وإن أراد مجرد التنعم أو التحاب بالهدية لم يكفر، لكن تحرز عنه كراهة التشبه بالكفرة. انتهى.

وما قالاه من الكفر بتعظيم اليوم ليس بعيداً من مذهبنا، لكن عظمه كما يعظمونه كما قاله الثاني ومراده؛ لأنه عظمه لأجل كونه يوم عيدهم كما هو ظاهر، فإذا عظمه لأجل كونه عيدهم كفر أيضاً عندنا.

١٤٤٠ [وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

(وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ) لا بناء فيه ما مر من خبر: «إنه كان يأكل التمر» لإمكان الجمع بأنه كان أوجد التمر أكله وإلا أكل غيره، ويستفاد منه ما صرح به: التمر أفضل وأن غيره يحصل به أصل السنة، حصولها بالتمر كما مر.

(وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ) استفيد منه السنة في هذا اليوم الإمساك عن المأكول والمشروب إلى الرجوع من صلاة العيد، وإلا فضل له حينئذٍ ألا يفطر إلا على شيء من أضحيته إن كان بنية التضحية والأكل منها، وكبدها أولى

أخرجه الترمذي (٥٤٥)، وأحمد (٢٣٦٨٥)، والدارقطني (١٧٣٤)، ولم أقف على لفظه عند الدارمي.

أخرجه البخاري (٩٥٣)، والترمذي (٥٤٦)، وأحمد (١٢٦٠١)، وابن ماجه (١٨٢٦)، والدارقطني (١٧٣٧) ولفظ الحديث: «كَانَ يُفْطِرُ عَلَى ثَمَرَاتِ يَوْمِ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْمَصَلَّى»، وروي أيضاً بلفظ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْفِطْرِ لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يَأْكُلَ ثَمَرَاتٍ يَأْكُلُهُنَّ إِفْرَادًا».

مرّ، وفارق الأصغر بأن القصد مخالفة كل منهما؛ إذ ما قبل هذا محل فيه الفطر وما قبل ذاك يحرم فيه الفطر، وهذا التفضيل إنما هو في حق الإمام كما تقرّر.
أمّا غيره فالسنة له التبكير إلى محل صلاة العيد عقب صلاة الصبح؛ ليأخذوا مجالسهم قبل الزحمة وليحصل لهم فضيلتا القرب من الإمام والانتظار، ولو تعارض التبكير وتفريق زكاة الفطر راعى تفريقها؛ لأنه أهم (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ).

١٤٤١ [وَعَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ فِي الْعِيدِ الْأَوَّلِ سَبْعًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الْآخِرَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

(وَعَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ فِي الْعِيدِ الْأَوَّلِ سَبْعًا) عن تكبيرة التحرم كما في رواية (قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الْآخِرَةِ خَمْسًا) غير تكبيرة القيام (قَبْلَ الْقِرَاءَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) وحسنه.

قال: وسألت البخاري عنه فقال: ليس في هذا الباب أصح منه، ورواه من وجه آخر وقال: سألت عنه فقال: حديث صحيح، وذكر ابن عبد البر: إن أبا هريرة كبر كما ذكرتم من قال، وهذا لا توقيفاً، وقد جاء عنه ﷺ من طرق كلها حسان. انتهى.

(وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ) وبهذا أخذ أئمتنا فقالوا: الأكمل أن دعاء الافتتاح، والأفضل فيه الإسرار مطلقاً سبع تكبيرات غير تكبيرة التحرم جهراً اتفاقاً، بل قيل: إجماعاً، وبعد انتصاب الثانية خمساً جهراً غير تكبيرة القيام، ونص الشافعي ﷺ على كراهة النقص عنها والزيادة عليها، وتدارك السبع في الثانية لو تركها من الأولى ولا سجود لتركها كالسورة.

ويسن يرفع يديه حذو منكبيه، ثم يضعهما تحت صدره في كل تكبيرة لحديث مرسل فيه، وأن يقول الإمام وغيره سرًا بين كل تكبيرتين قبل الأولى ولا بعد الأخيرة: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» لأثر فيه عن ابن مسعود قولاً وفعلاً بسند جيد.

وكره الشافعي ترك هذا الذكر والرفع ولو في بعض التكبيرات، ويوافق المأموم إمامه الحنفي في الثلاث قبل القراءة أو بعدها، والمالكي في الست وغيرهما، ولو في ترك الكل، ويفوت بشروعه أو شروع إمامه في القراءة لا التعوذ، مدرك الثانية خمسًا، وفي الثانية خمسًا فقط.

١٤٤٢ . [وَعَنْ جَعْفَرٍ وَعَنْ مُحَمَّدٍ مُرْسَلًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَبَرُوا فِي الْعِيدَيْنِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ سَبْعًا وَخَمْسًا، وَصَلُّوا قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَجَهَرُوا بِالْقِرَاءَةِ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ.]

(وَعَنْ جَعْفَرٍ) الصادة، (وَعَنْ مُحَمَّدٍ) رضي الله (مُرْسَلًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَبَرُوا فِي الْعِيدَيْنِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ سَبْعًا) في الأولى (وَخَمْسًا) في الثانية، وبه أخذ الشافعي رحمه الله فقال: في الاستسقاء التكبير كالعيد.

(وَصَلُّوا قَبْلَ الْخُطْبَةِ) مر أنه إجماعًا وإنه لا عبرة بمن خالف فيه من بني أمية؛ لأن ذلك إنما كان بمجرد حظوظ نفوسهم؛ لأنهم لما ينفضون عنهم ولا يسمعون خطبتهم؛ لجورهم وتجبرهم قصدوا أن يقدموها قبل الصلاة؛ ليسمعها (وَجَهَرُوا بِالْقِرَاءَةِ) رواه عنه رحمه الله أيضًا وهو اتفاق، بل حكي فيه الإجماع (رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ).

١٤٤٣ . [وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا مُوسَى وَحَدِيثَهُ: كَيْفَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: كَانَ يُكَبِّرُ أَرْبَعًا تَكْبِيرَهُ

عَلَى الْجَنَائِزِ، فَقَالَ حُدَيْفَةُ: صَدَقَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

(وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا مُوسَى وَحُدَيْفَةَ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ فِي) عيدي (الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: كَانَ يُكَبِّرُ أَرْبَعًا تَكْبِيرَةً)

أي: مثل (عَلَى الْجَنَائِزِ) يؤخذ منه الأربعة منها الإحرام والزائد إنما هو ثلاثة (فَقَالَ حُدَيْفَةُ: صَدَقَ) أبو موسى (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) وبه - كأثر عن ابن مسعود - أخذ أبو حنيفة رحمه الله فقال: يكبر في الأولى ثلاثاً قبل القراءة، وفي الثانية ثلاثاً بعدها، وأخذنا بالحديث؛ لأنه أصح من هذا، ومن ثم كان هو الذي عليه العمل في الأعصار والأمصار سلفاً وخلفاً.

١٤٤٤ [وَعَنْ الْبَرَاءِ ؓ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نُوِّلَ يَوْمَ الْعِيدِ قَوْسًا يَخْطُبُ عَلَيْهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ الْبَرَاءِ ؓ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نُوِّلَ يَوْمَ الْعِيدِ قَوْسًا يَخْطُبُ عَلَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) بسند حسن.

١٤٤٥ [وَعَنْ عَطَاءٍ مُرْسَلًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَطَبَ يَعْتَمِدُ عَلَى عَنَزَتِهِ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ].

(وَعَنْ عَطَاءٍ مُرْسَلًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَطَبَ يَعْتَمِدُ عَلَى عَنَزَتِهِ) هي أقصر من الرمح في طرفها زج (رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ) وبه؛ لأنه في مثل هذا كالأول، أخذ هو وأصحابه أنه يسن للخطيب في العيد والجمعة وغيرهما أن يعتمد على نحو قوس أو غيره أو سيف؛ لخبر فيه، وأن يكون ذلك بيده اليسرى، وحكمته: الإشارة إلى أن هذا الذي قام بالسلح، ولهذا قبضه باليسرى كعادة من يريد الجهاد، واعترض هذا بأنه إنما قام بالقرآن، ويريد بأن الكلام في مقامين: مقام قيامه باعتبار إهلاك أعدائه وقهرهم إنما

(١) أخرجه أبو داود (١١٥٥)، وأحمد (٢٠٢٦٥)، والبيهقي في «سننه» (٦٤٠٤).

(٢) أخرجه أبو داود (١١٤٧).

(٣) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٣١٨). العنزة: عصا شبه العكازة.

كان بالسلاح، ومقام قيامه باعتبار الحجة والبرهان، وهو إنما كان بالقرآن ونحوه.

١٤٤٦ [وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْتُ الصَّلَاةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَوْمٍ عِيدٍ قَبْدًا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى بِلَالٍ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَوَعَظَ النَّاسَ وَذَكَرَهُمْ وَحَثَّهُمْ عَلَى طَاعَتِهِ، وَمَضَى إِلَى النَّسَاءِ وَمَعَهُ بِلَالٌ فَأَمَرَهُنَّ بِتَقْوَى اللَّهِ وَوَعَظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ].

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْتُ الصَّلَاةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَوْمٍ عِيدٍ قَبْدًا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى بِلَالٍ) يحتمل توكأ عليهم إلى أن شرع في الخطبة، وأنه استمر متوكئاً حتى فرغ، وعليه فيستفاد منه: إنه يسن للخطيب إذا لم يجد ما يتوكأ عليه مما مرَّ أن يتوكأ على إنسان، ولم أر لأصحابنا تعرضاً لذلك، وكأنهم تركوه؛ لأن هذه واقعة حال فعلية، فاحتمال أنه كان قبل الخطبة أو فيها لنحو مرض يسقطها، ثم رأيت الشارح جزم بأن الاتكاء على الإنسان في مرتبة الاتكاء على نحو القوس، وقد علمت أن الحديث ليس صريحاً في ذلك.

(فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَوَعَظَ النَّاسَ وَذَكَرَهُمْ) العواقب بدل مما قبله (وَحَثَّهُمْ عَلَى طَاعَتِهِ) لكونها طاعة لله ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩].

(وَمَضَى إِلَى النَّسَاءِ وَمَعَهُ بِلَالٌ) لا يلزم منه رؤيتهن التي قال جمع منا مجلها (فَأَمَرَهُنَّ بِتَقْوَى اللَّهِ وَوَعَظَهُنَّ) أي: خوفهن، أخذ من قول الراغب: الوعظ زجر مقترن بتخويف.

وقال الخليل: هو التذكير بالخير فيما يرق له القلب.

(وَذَكَرَهُنَّ) بالعواقب المشتملة على السيادة تارة والندارة

أعم، ثم رأيت شارحًا قال: «ذكرهن» تفسير لـ «وعظهن» أو تأكيد له؛ إذ الوعظ: الإنذار بالعقاب، والتذكر: الإخبار بالشواب، أو التذكير لأمر علم سابق. انتهى.
وفاته ما ذكرته من الأعم الأولى مما ذكره كما هو ظاهرًا للمتأمل (رواه النسائي).

١٤٤٧ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ   قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ   إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ رَجَعَ فِي غَيْرِهِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ   قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ   إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ) (في طريق رجع في) طريق (غيره. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ) فمن بيان حكمة ذلك.

١٤٤٨ - [وَعَنْهُ أَنَّهُ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ فِي يَوْمٍ عِيدٍ فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ   صَلَاةَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ].

(وَعَنْهُ أَنَّهُ) أي: الشأن (أَصَابَهُمْ مَطَرٌ فِي يَوْمٍ عِيدٍ فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ   صَلَاةَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ) وسنده صحيح، ومنه أخذ أئمتنا أن محل كونها في الصحراء أفضل لمواظبته   على فعلها فيها ما إذا لم يكن عذر من نحو مطر أو خوف أو برد وإلا فالمسجد أفضل، ويسن له ولاية إمامة العيد وخطابته أن يأذن للخليفة في الخطبة، وصح عليًا استخلف مسعود البدي رضي عنهما في

١٤٤٩ - [وَعَنْ أَبِي الْخُوَيْرِثٍ   أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ   كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ وَهُوَ بِنَجْرَانَ: أَنْ عَجِّلِ الْأَضْحَى وَأَخْرِ الْفِطْرَ وَذَكِّرِ النَّاسَ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ].

(وَعَنْ أَبِي الْخُوَيْرِثٍ   أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ   كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ وَهُوَ) (بِنَجْرَانَ) مدينة باليمن (أَنَّ عَجِّلِ الْأَضْحَى وَأَخْرِ الْفِطْرَ وَذَكِّرِ النَّاسَ) بعواقبهم

(١) أخرجه الترمذي (٥٤٤)، والبيهقي في «سننه» (٦٤٧٣)، والدارمي (١٦١٣).

(٢) أخرجه أبو داود (١١٦٢)، وابن ماجه (١٣٧٤)، والبيهقي في «سننه» (٦٤٧٩).

(٣) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٢٩٩).

ليحملهم ذلك على الرجوع إلى الله والإنابة إليه **(رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ)** وهو وإن كان ضعيفاً إلا أنه يعمل به في مقابل ذلك اتفاقاً، ومن ثم اتفق أصحابنا على الأخذ به، وحكمته: اتساع الوقت قبل صلاة الفطر لتفريق الفطرة، وبعد صلاة الأضحى للتضحية.

وذكر بعض أصحابنا: إن السنة التأخير في الفطر لربع النهار والأضحى لسدسه، ورجحه غيره، لكن الأوجه أنه مقاله ضعيف واعتمده الشيخين وغيرهما، ويؤخر الخروج في الفطر قليلاً ويعجله في الأضحى.

قال غيرهما: بحيث يصليهما في الوقت، وروى الروياني حديثاً فيه: «إِنَّ التَّأْخِيرَ فِي الْفِطْرِ بِقَدْرِ مَحِينٍ مِنَ الطَّلُوعِ»

وفي الأصح: «بِقَدْرِ رَمَحٍ» وحاصله: إنهما يستويان في التأخير لقدر الرمح، ويزيد الفطر بالتأخير لقدر رمح آخر.

[وَعَنْ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَكْبًا جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَشْهَدُونَ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهِلَالَ بِالْأَمْسِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُفْطِرُوا وَإِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

(وَعَنْ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عُمُومَةٍ) هو هنا جمع: عم غير، وقد يستعمل بمعنى المصدر، كأبوة وخوولة **(لَهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَكْبًا جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَشْهَدُونَ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهِلَالَ بِالْأَمْسِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُفْطِرُوا وَإِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ)** لصلاة العيد كما في رواية أخرى **(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ)** وسنده

وبه أخذ أئمتنا، لكن مع زيادة تفصيل فيه يشهد به المعنى فقالوا: لو شهد عدلان يوم ثلاثين رمضان برؤية الهلال الليلة الماضية قبلاً إن شهدا وعدلا قبل الزوال، فيجب الإفطار على كل من علم بذلك، ثم أمكن جمعهم، وإدراك ركعة من

(١) أخرجه الحاكم (٥٨٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٧٨٠٢).

(٣) أخرجه أبو داود (١١٥٩)، والنسائي (١٥٥٦)، وابن ماجه (١٧٢٢)، والدارقطني (٢٢٢٩).

العيد قبل الزوال صلوها جماعة.

ويراعي الإمام الوقت ولو يؤاخذ معه لاجتماعهم، وإن كان ذلك قبل بزمن لا يسع ركعة أو بعده، وقبل الغروب أفطروا وقضوا الصلاة، أو بعد الغروب لم يقبل بالسنة كصلاة العيد؛ إذ لا فائدة في سماعها إلا ترك الصلاة، فلم يصغ إليها فيها، بل في غيرها من سائر الحقوق، فيصلي من الغد إذا؛ لأن يوم الفطر ليس هو أول سؤال مطلقاً، بل هو يوم فطر الناس؛ أي: بالنسبة للعبادة الخاصة به دون بقية الأحكام كما مر، وكذا يوم النحر يوم يضحون، ويوم عرفة يوم يقضون؛ للحديث الصحيح بذلك.

العيد المقضية ركعتان كالمؤداة، قال الشافعي ومالك: لأن الأصل أن القضاء يحكي الأداء، واستدل له البخاري بما فيه خفاء.

وقال أحمد: أربع كالجمعة إذا فاتت.

وقال أبو حنيفة: يُخَيَّرُ بين ركعتين وأربع، والقياس على الجمعة بعيد؛ لأنها بدل عن الظهر أو صلاتا وقت واحد، فجاز رجوع إحديهما لعدد الأخرى، وهنا ليس الأمر كذلك.

(الفصل الثالث)

١٤٥١ [عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: لَمْ يَكُنْ يُؤَدُّ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَصْحَى، ثُمَّ سَأَلْتُهُ - يَعْنِي: عَطَاءٌ - بَعْدَ حِينَ عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرَنِي، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ لَا أَذَانَ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ حِينَ يَخْرُجُ الْإِمَامُ، وَلَا بَعْدَ مَا يَخْرُجُ وَلَا إِقَامَةً وَلَا نِدَاءً وَلَا شَيْءَ، لَا نِدَاءً يَوْمَئِذٍ وَلَا إِقَامَةً. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: لَمْ

يَكُنْ يُؤْذَنُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَضْحَى، ثُمَّ سَأَلْتُهُ - يَعْنِي: عَطَاءٌ - بَعْدَ حِينَ عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرَنِي) بما هو أبسط من الأول، واللفظ الأول بيان لما اتفقا عليه، والثاني بيان انفرد به جابر من ذلك الإطناب.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ لَا أَذَانَ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ حِينَ يَخْرُجُ الْإِمَامُ، وَلَا بَعْدَ مَا يَخْرُجُ وَلَا إِقَامَةً وَلَا نِدَاءً وَلَا شَيْءَ، لَا نِدَاءً يَوْمَئِذٍ وَلَا إِقَامَةً) إطناب بعد إطناب مبالغة في الرد على من خالف في ويصح يكون من قول عطاء تفريعاً بن جريج؛ أي: حديثك أنه لم يكن يؤذن ثم يسأل بعد حين عن ذلك (رَوَاهُ

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ يَوْمَ الْأَضْحَى وَيَوْمَ الْفِطْرِ فَيَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ، فَإِذَا صَلَّى صَلَاتَهُ قَامَ فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ وَهُمْ جُلُوسٌ فِي مُصَلَّاهُمْ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ يَبْعَثُ ذَكَرَهُ لِلنَّاسِ، أَوْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ بَعِيرٍ ذَلِكَ أَمْرُهُمْ بِهَا، وَكَانَ يَقُولُ: تَصَدَّقُوا تَصَدَّقُوا تَصَدَّقُوا، وَكَانَ أَكْثَرُ مَنْ يَتَصَدَّقُ النِّسَاءُ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى كَانَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ، فَخَرَجَتْ مُحَاصِرًا مَرْوَانَ حَتَّى أَتَيْنَا الْمُصَلَّى، فَإِذَا كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ قَدْ بَنَى مِنْبَرًا مِنْ طِينٍ وَلَبِنٍ، فَإِذَا مَرْوَانُ يَنَازِعُنِي يَدُهُ كَأَنَّهُ يَجُرُّنِي نَحْوَ الْمِنْبَرِ وَأَنَا أَجْرُهُ نَحْوَ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ مِنْهُ قُلْتُ لَهُ: أَيْنَ الْإِبْتِدَاءُ بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: لَا يَا أَبَا سَعِيدٍ، قَدْ تَرِكَ مَا تَعْلَمُ، قُلْتُ: لَا مِمَّا أَعْلَمُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ) لصلاة العيد (يَوْمَ الْأَضْحَى وَيَوْمَ الْفِطْرِ فَيَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ) قبل الخطبة (فَإِذَا صَلَّى صَلَاتَهُ) أي: فرغ منها (قَامَ) للخطبة (فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ) بوجهه الكريم (وَهُمْ جُلُوسٌ فِي مُصَلَّاهُمْ) مستقبلين القبلة (فَإِنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ يَبْعَثُ) أي: بجيش يبعثه إلى بعض النواحي (ذَكَرَهُ لِلنَّاسِ) ليتهيئوا للخروج، وممر كان مذكر ذلك في خطبة العيد؛ لاجتماع الناس به على

كثرة توجد في غيره.

(أَوْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ يَغَيِّرُ ذَلِكَ) من مصالح المسلمين العامة أو الخاصة (أَمَرَهُمْ بِهَا وَكَانَ يَقُولُ) في أثناء (تَصَدَّقُوا تَصَدَّقُوا تَصَدَّقُوا) اعتناء بأمر الصدقة؛ لعموم نفعها، وشح النفوس بها (وَكَانَ أَكْثَرُ مَنْ يَتَصَدَّقُ النِّسَاءُ) لأنه ﷺ كان يبالغ في حثهن أكثر معللاً ذلك بأنه رآهن أكثر أهل النار؛ لنقصان عقلهن ودينهن، وكفرهن الإحسان ونعمة الزوج.

(ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَلَمْ يَزَلْ) الأمر الذي هو تقديم الصلاة ثم الخطبة (كَذَلِكَ) في زمن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم (حَتَّى كَانَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ) أي: حتى وجدت إمارته على المدينة من قبل معاوية، وفي هذا من أبي سعد حكي: عمار قدم الخطبة شطر خلافته الأخير وأن عمر ومعاوية قدماها أيضاً، ومما يرد ذلك أيضاً ما صح عن ابن عباس: شهدت صلاة الفطر مع نبي الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ فكلهم يصلونها قبل الخطبة.

ومن ثم قال القاضي: هذا مما لا خلاف فيه بين علماء الأمصار وأئمة الفتوى، وهو فعل النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بعده إلا ما روي: إن عثمان في شطر خلافته الأخير قدم الخطبة؛ لأنه رأى بعض الناس يفوته الصلاة، وروي مثله عن عمر، وليس يصح عنه.

وقيل: من قدمها معاوية.

وقيل: مروان بالمدينة.

وقيل: زياد بالبصرة في خلافة معاوية.

وقيل: فعله ابن الزبير آخر أيامه، وقد عد بعضهم أن الإجماع انعقد على تقديم الصلاة بعد الخلاف، يلتفت خلاف بني أمية بعد إجماع العلماء والصدر

(فَخَرَجْتُ) لصلاة العيد (مُخَاصِرًا مَرْوَانَ) أي: مما تشاركه يدي في يده، فيده

المشكاة/ الجزء الخامس

عند خاصرتي ويدي عند خاصرته، كناية عن شدة التصاق جنبيهما عند المشي (حَتَّى أَتَيْنَا الْمُصَلَّى فَإِذَا كَثِيرُ بَنِي الصَّلَاتِ قَدْ بَنَى) فيها (مَنْبَرًا مِنْ طِينٍ وَلَيْنٍ) لتكون الخطبة عليه كما هو السنة، ولا ينافي هذا ما صح: إن من جملة ما أنكر على مروان إخراجه منبر رسول الله ﷺ إلى المصلى ليخطب عليه؛ لإمكان الجمع بأن ما هنا قبل ذلك.

(فَإِذَا) هي كالتي قبلها للمفاجأة؛ أي: فاجأ مكان المنبر مكان الإتيان والمنازعة (مَرْوَانُ يُنَازِعُنِي يَدُهُ كَأَنَّهُ يَجْرِي نَحْوَ الْمَنْبَرِ) ليخطب قبل الصلاة (وَأَنَا أَجُرُّهُ نَحْوَ الصَّلَاةِ) لتقدمها على الخطبة كما هو الاتباع المجموع عليه (فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ) أي: أردت تقديم الخطبة (مِنْهُ قُلْتُ لَهُ: أَيْنَ الْإِبْتِدَاءُ بِالصَّلَاةِ؟) الذي هو المعروف من فعله ﷺ وخلفائه (فَقَالَ: لَا) تقديم الصلاة اليوم هو السنة (يَا أَبَا سَعِيدٍ، قَدْ تَرَكَ مَا تَعَلَّمُ) من تقديم الصلاة، وصارت السنة والخير الآن تقديم الخطبة؛ لأجل المصلحة التي طرأت، وهي انفضاض الناس قبل سماع الخطبة لو أخرت.

(قُلْتُ: لَا) يكون من البدع (مِمَّا أَعْلَمُ) أي: من السنة التي هي عملها من فعل النبي ﷺ بل إحداثكم لذلك ونحوه شر؛ أي: شرور عملكم أنكم لو أخرتم الخطبة لم يسمعها الناس، إنما هو لجوركم وسوء صنيعكم، وظلمكم للرعية حتى صاروا في غاية الكراهة لكم، والنفرة من سماع كلامكم، فارجعوا إلى واعدلوا تسمع الناس خطبكم، أخرتموها كما كانوا في زمن من قبلكم (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) كره له لينزجر عن إحداثه وابتداعه (ثُمَّ انْصَرَفَ) أبو سعيد، ولم يحضر الجماعة تقييحاً لفعل مروان وتنفيراً عنه.

انصرف بما ذكر هو ما جرى عليه الشارح، وقضية ما في البخاري: إنه حضر ذلك، ولفظه: «فإذا مروان يريد أن يرتقيه، فجذبت ثوبه فجذبنني، فارتفع وخطب قبل الصلاة، فقلت له: غيرتم والله، فقال أبو سعيد: قد ذهب ما تعلم، فقلت: ما أعلم والله خير مما لا أعلم. فقال: إن الناس لم يكونوا يجلسون بعد الصلاة فجعلناها قبل

الصلاة . انتهى.

ويمكن الجمع بين الروایتين وبين هذه الرواية لمسلم التي فيها انصرافه، فقال له: «غيرتم... إلخ» وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من البدع، وإن لم يكن يخرج به، وإن كان المنكر عليه واليًا له، فإزالة تلك البدعة باليد لمن قدر عليها، ولا ينافي هذه الرواية رواية مسلم أيضًا: إنه لما بدأ بالخطبة قال له رجل: «يا مروان، خالفت السنة، أخرجت المنبر يوم عيد ولم يخرج به، وبدأت بالخطبة قبل الصلاة ولم يبدأ بها .

قال أبو سعيد: أمّا هذا فقد قضى ما عليه، وساق حديث: «من رأى منكراً فاستطاع أن يغيّره بيده فليغيّره بيده» وذلك لأنهما قضيتان أحدهما: لأبي سعيد.

والأخرى: بحضرته، وكأنه إنما ذلك الرجل؛ لأنه هم بالإنكار فبدأه ذلك الرجل فقصده بسوق الحديث المذكور. قيل: في إنكارهما بحضرة هذا الجمع العظيم دليل على لم يعمل به خليفة قبل مروان، وإن حُكي عن عمرو وعثمان ومعاوية يصح.

(١) أخرجه البخاري (٩٥٦)، والبيهقي في «سننه» (٦٣٥٣).

(٢) أخرجه أبو داود (١١٤٢)، وأحمد (١١٣٧١)، وابن ماجه (١٣٣٤)، ولم أقف على لفظه عند مسلم.

(٣) أخرجه مسلم (٤٩)، وأبو داود (١١٤٠)، والترمذي (٢١٧٢) وقال: حسن صحيح، وأحمد

(١١٤٧٨)، والنسائي (٥٠٠٨)، وابن ماجه (٤٠١٣)، وابن حبان (٣٠٧)، والطيالسي (٢١٩٦)، وأبو

يعلى (١٠٠٩)، وعبد بن حميد (٩٠٦)، والبيهقي (١٩٩٦٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٨/١٠).

(باب الأضحية)

بضم الهمزة وكسرها مع تخفيف وتشديدها، وجمعها: أضاحي بتشديد الياء وتخفيفها - ويقال: ضحية، بفتح أوله وكسره، وجمعها: ضحايا وأضحاة، بفتح أوله وكسره، وجمعها: أضحي، وبها سمي يوم الأضحى، وهي: ما يذبح من النعم تقريباً إلى الله تعالى بطلوع شمس يوم العيد، ومضي قدر صلاته وخطبته إلى آخر أيام التشريق كما يأتي، وأصل ضحى بكذا: ذبحه وقت الأضحى من يوم الأضحى، ثم توسع فيه فأطلق على ما يذبح في تلك الأيام الأربعة وليالي التشريق الثلاثة.

والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] صلّ صلاة العيد وانحر النسك كما قاله جمع مفسرون، وصح كما يأتي أنه ﷺ أقام بالمدينة عشر سنين يضحي كل سنة، ومنه يؤخذ أن عيد الأضحى شرع قبل عيد الفطر؛ لما مرّ أنه ﷺ لم يصلّ عيد الفطر إلا تسع سنين.

فإن قلت: لا يلزم من مشروعية الأضحى مشروعية العيد.

قلت: ممنوع، بل يلزم من ذلك؛ لما مر من الأحاديث الدالة التي توقف ضحية ذبح الأضحية على العيد وخطبته دائماً، واختلفوا في وجوبها، ومذهبنا أنه سنة ولو لمسافر وحاج بمنى، وإن أهدى للإتباع فيهما.

وقول العبدري، من أصحابنا: «لا تسن لمن بمنى» غلط مؤكدة؛ لقوة الخلاف في الوجوب الذي ذهب إليه الحنفية، ودليلنا ما جاء بسند حسن: «إن أبا بكر وعمر كانا لا يضحيان مخافة أن يرى الناس ذلك واجباً» .

وخبر مسلم الآتي: «إذا دخل العشر، وأراد أحدكم يضحي فلا يمس...

إلخ» فجعلها بإرادة المكلفة دليل على عدم وجوبها كما قالوه.
واعترضه جمع متأخرون منا وأطالوا، ويجب أن الأصل فيما يعلقه الشارع بإرادة المكلف: إنه غير واجب، ولا يرد خبر: «من أراد الجمعة فليغتسل» لأن الوجوب هنا علم من خارج.
والأمر في خبر: «فليذبح أخرى مكانها» السابق للندب جمعاً بين الأدلة.
وخبر: «إن على أهل كل بيت في كل عام أضحية وعتيرة» ضعيف مع الاتفاق على أن العتيرة غير واجبة.
وخبر: «من وجد سعة لأن يضحي فلم يضح فلا يحضر مصلاًنا» ضعيف وموقوف على أبي هريرة.
وحديث: «نسخ الأضحية كل ذبح» ضعيف أيضاً.

[عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَبَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَيَسَّمِي وَكَبِّرُ، قَالَ: وَاضِعًا قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا، وَيَقُولُ: بِسْمِ أَكْبَرُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

- (١) أخرجه مسلم (١٩٧٧)، والنسائي (٤٣٦٤)، وابن ماجه (٣١٤٩)، والشافعي (١٧٥/١)، والحميدي (٢٩٣)، والدارمي (١٩٤٨)، وأبو عوانة (٧٧٨٧)، والبيهقي (١٨٨٢٠).
- (٢) تقدم تخريجه.
- (٣) تقدم تخريجه.
- (٤) أخرجه أحمد (٢٠٧٥٠)، وأبو داود (٢٧٨٨)، والترمذي (١٥١٨) وقال: حسن غريب، والنسائي (٤٢٢٤)، وابن ماجه (٣١٢٥)، والبيهقي (١٩١٢٨)، والطبراني (٧٣٩)، وابن أبي شيبه (٢٤٣٠٣)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣١٨).
- (٥) أخرجه أحمد (٨٢٥٦)، والحاكم (٣٤٦٨)، والبيهقي (١٨٧٩١).
- (٦) أخرجه الدارقطني (٣٩)، وابن عدي (٣٨٦/٦)، والبيهقي (١٨٧٩٩).
- (٧) أخرجه البخاري (٥٥٥٨)، ومسلم (٥٢٠٠)، وأحمد (١٣٢٣٢)، وابن ماجه (٣٢٣٩)، وابن حبان (٢٢١)، والبيهقي في «سننه» (١٩٤٨١).

المشكاة/ الجزء الخامس

(عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ) ينافي أن الأفضل الإبل فالبقر؛ لأن ذلك في القادر، والظاهر أنه ﷺ ذبح كبشين، وكان وجه تعددهما ما يأتي: إنه ذبح واحد عن نفسه وآله، وواحد عن أمته، ويؤخذ من إثارة الذكر أنه أفضل من الأنثى؛ لأن لحمه أطيب، ومن ثمّ لو كَثُرَ نَزْوَانُهُ فضلتَه الأنثى التي لم تلد؛ لأن لحمها أطيب.

أي: بياضهما أكثر من سوادهما، ومنه أخذ أئمتنا أنه أفضل الأضحية وأنواعها البياض؛ لأن الأملح إذا استحلب لكثرة بياضه فلا يستحب ذو البياض الخالص، بالأولى أن ابن الأعرابي فسر: بذى البياض الشديد، ويوافق الأول الذي عليه جمع لغويون قول عائشة، رضي الله عنها: «هو الذي ينظر في سواد، ويأكل في سواد، ويمشي في سواد، ويبرك في سواد» يعني: هذه المواضع من بدنه سوداء وباقية بيض.

فإن قلت: ما الدليل على أن استحبابه لكثرة بياضه دون سواده؟

قلت: لأن جنس البياض صح مدحه ﷺ له كما مرّ في الجمعة، ولا لذلك الأسود فغلب البياض، والأفضل بعده الأصفر، فالأعفر، فالأشقر، فالأحمر القاني، فالأبلق، فالأسود، ومن ثم قال بعض المتأخرين: وإذا تأملت كلام الأئمة علمت أن كلما كان أقرب إلى البياض كان أولى مما رواه.

وروى أحمد والحاكم خبر أبي هريرة: «لدم عفراء أحب إلى الله من دم سوداوين» ومنازعة البخاري في رفعه لا تضر؛ لأن أبا هريرة لا يقوله من قبل الرأي، فله حكم المرفوع، ولو تعارض اللون وطيب اللحم فرعاية طيبه أفضل.

(١) أخرجه أبو داود (٢٧٩٨)، والترمذي (١٥٧٥)، وابن ماجه (٣٢٤٨)، والبيهقي في «سننه» (١٩٥٥٩).

(٢) أخرجه أحمد (٩٣٩٣)، والحاكم (٧٥٤٣)، والبيهقي (١٨٨٧٠). عفراء: بيضاء.

(أَقْرَنَيْنِ) أخذوا منه: إن الأقرن أولى، وصحَّ: «خير الأضحية الكبش الأقرن» وبه يُعلم عدم وجوب الأقرن؛ لأن خير بمعنى: أفضل، ولأنه أحسن منظرًا، بل يكره غيره عند أصحابنا، وعُلم من كون الأقرن أولى، وأجزأ مكسور قرن لم يُعِب لحمه وإن دمي بالكسر؛ إذ لا يتعلق بالقرن كبير غرض والقرناء أفضل إجماعًا.

ومن ثم أجزأت العقضاء: وهي التي كسر قرناها من أصلها سال دمهما أولاً.

والجلحاء: وهي التي كسر منها أحدهما.

والطحاوي: هي التي لم يخلق لها قرن.

والعضباء: وهي التي ذهب بعض قرنها.

والعصماء: وهي التي انكسر غلافه.

والقصماء: وهي التي انكسر قرنها الباطن، ويكره التضحية بكل ذلك؛

للهي عن التضحية بمكسور القرن، الترمذي واعترض بأن في إسنادها ضعيفًا.

(ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ) فيه أن السنة للذكر القادر البصير أن يتولى ذبح أضحيته بنفسه

وكذا تفريقها؛ لأن ذلك قرينة فكان الأولى مباشرته بنفسه، فإن أراد أن يوكل على خلاف الأفضل أو لعذر، فالأولى أن يوكل مسلمًا مكلفًا فقيهاً بأحكام الضحايا وما يتعلق بها، ويسن للموكل حضور ذبح وكيله ومباشرته هو للنية، ويسن للمضحي أن يكون ذبحه لأضحيته في بيته بمشهد أهله وأن يتظاهر بذلك بأن يفتح باب منزله ليحضر الفقراء فينالوا منها نعم الأفضل للإمام الأعظم أن يذبح بالمصلى كما يأتي.

ويسن لنحر امرأة التوكيل والحضور للخبر الحسن، بل صححه الحاكم: إنه ﷺ

قال لفاطمة، رضي عنها: «قومي إلى أضحيتك فاشهديها، فإنه بأول قطرة من دمها

لك ما سلف من ذنوبك»

وفي رواية صحيحة: «كل ذنب عملته»

وفيهما الأمر لقول: «إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ» [الأنعام: ١٦٢ - ١٦٣] وأن هذا عام لجميع الأمة، ويكره توكيل ذي وصبي؛ لكن الصبي أولى من الذمي، وأعمى؛ لنقصهم من الذبح، لا امرأة ولو حائضاً لعدم نقصها من تلك الحيثية.

فيه أنه ينبغي للذابح مطلقاً أن يسمي، ولم يجب ذلك عندنا؛ لأنه ﷺ كما في البخاري: أباح المذبوح مع ذكرهم أنهم شاكون في أن ذابحه سمى أو لا، ومع ذكرهم القرينة على عدم تسميته وهو حدثان عهد بالجاهلية، فلو وجبت التسمية حل ذلك.

وأما قوله تعالى: «وَأِنَّهُ لَفَاسِقٌ» فليس معطوفاً - كما تقتضيه قوانين البلاغة على «وَلَا تَأْكُلُوا» [الأنعام: ١٢١] للتباين التام بينهما؛ إذ هذه فعلية إنشائية وتلك اسمية خبرية، ولا جواباً لمكان الواو، فتعين أن يكون للحالية المفيدة للنهي بمدخولها، وهو كون الذبح فسقاً، والفسق في الذبيحة مفسراً في القرآن بـ: «وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ» [المائدة: ٣].

ومما يبطل جعل للاستئناف أو للعطف بناء على صحة عطف الإخبار على الإنشاء كما قال به جمع، وتعين الحالين، وأن المراد بالفسق ما ذكرناه. إجماع الأمة على أن آكل متروك التسمية غير فاسق، وبهذا يتضح حمل الأمر بالتسمية في الأحاديث على الندب جمعاً بين الأدلة، ويكره تركها للخلاف القوي في وجوبها.

أخرجه الحاكم (٧٥٢٥) وقال: صحيح الإسناد، والعقبلي وابن أبي حاتم في

تنبيه:

قال بعض المتأخرين: الأولى هنا كالحودود والتعازير «بسم الله» فقط؛ لأن الرحمة تناسب المقام؛ لكنه ناقض نفسه في موضع آخر فقال: ليس المراد بالتسمية خصوص هذا اللفظ، بل لو قال: «الرحمن الرحيم» كان حسناً، والذي خرج به غيره، وكلام «شرح مسلم» ظاهر فيه الأول، وهو الذي صح عنه عليه السلام: «والله أكبر» كما يأتي.

(وَكَبَّرَ) منه أخذ الشافعي عليه السلام قوله: ويختار في الأضحية خاصة أن قبل التسمية وبعدها ثلاثاً؛ لأنها في أيام التكبير ثم يختم بالتحميد، واعترض التثليث بخبر مسلم المذكور، فإنه ليس فيه إلا مرة واحدة، ويرد بالقياس على تسبيح الركوع وغيره ويسن للذابح أن يصلي على النبي عليه السلام بل وأن يكثر من ذلك كما نص عليه الشافعي؛ لأنه محل سن فيه ذكر رسول الله عليه السلام كما صرح به تفسيرهم: «وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ» [الشرح: ٤]: «إلا وتذكر معي» وبه يرد ما نقل عن سائر العلماء غير الشافعي من كراهتها هنا، ومما يرد ذلك النقل: إنه اضطرب فيها النقل عن مالك وأبي حنيفة وغيرهما.

وما أحسن قول الحلبي: وحاشا عليه السلام الصلاة عليه عند طاعة وقربة. انتهى.

نعم يحرم أن يقول: بسم الله، واسم الله ومحمد، أو بسم محمد ومحمد رسول الله، يحرم قول محمدًا فيهما؛ لما فيهما من إيهام الشريك، ومن ثم لو أراد ذبح باسم الله والتبرك باسم محمد كره ولم يُحرم، ولم ينل للاهتمام حينئذ؛ لأن القصد عارضه وهو قوي بخلاف مجرد الوصف بالرسالة.

(قَالَ) أنس رأيت **(وَاضِعًا قَدَمَهُ)** الظاهر أنها اليمنى **(عَلَى صَفَاحِيهِمَا)** إلى جانب عنق كل منهما يؤخذ منه أن ذلك سنة وإن لم يذكروه **(وَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ)** فيه تصريح

كما مر بنسب الاختصار في التشهد على هذا اللفظ (وَاللَّهُ أَكْبَرُ مُتَّفَقٌ

١٤٥٤ [وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأَتَى بِهِ لِيُضَحِّيَ بِهِ، قَالَ: يَا عَائِشَةُ، هَلُمِّي الْمُدْيَةَ، ثُمَّ قَالَ: اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ، فَقَعَلْتُ، ثُمَّ أَخَذَهَا وَأَخَذَ الْكَبْشَ وَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ثُمَّ ضَحَّى بِهِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِكَبْشٍ) أي: بالإتيان به إليه (أَقْرَنَ) أي: كامل القرنين (يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ) مجاز عن سواد القوائم والبطن والعين كما مرَّ بما فيه، أو تجريد أن يطأ ويبرك في الأرض بسواد قوائمه وبطنه جعل السواد طرفًا ومحلاً لوطئه وتركه، وهو صفة القوائم والبطن، وكذلك جعل المنظور فيه سواد العين وهو الناظر نفسه، ونظيره: «في البيضة عشرون رطلاً من حديد» إذ هي هذا القدر لا طرف

(فَأَتَى بِهِ لِيُضَحِّيَ بِهِ) علة الأمر (قَالَ: يَا عَائِشَةُ، هَلُمِّي الْمُدْيَةَ) أي: تعالي بها، ولفظه واحد مبني على الفتح في الواحد والمذكر وفرعها عند الحجازيين، ومختلف عند أبي تميم والخبر يؤيدهم، والمدية مثلثة الأول: السكين، سميت بذلك؛ لأنها مدة الحياة وسكيناً أو سكينه؛ لأنها تسكن حرارة الحياة.

(ثُمَّ قَالَ: اشْحَذِيهَا) أي: حديها (بِحَجَرٍ فَقَعَلْتُ) فيه ندب تحديد الآلة، وفي خبر مسلم: «وليحد شفرته» وهي بفتح أوله المعجم: السكين العظيم،

أخرجه مسلم (٥٢٠٣)، وأبو داود (٢٧٩٤)، وأحمد (٢٥٢٢٦)، والبيهقي في «سننه» (١٩٦٥٥).
أخرجه مسلم (١٩٥٥)، وأبو داود (٢٨١٥)، والترمذي (١٤٠٩) وقال: حسن صحيح، وأحمد (١٧١٥٤)، والدارمي (١٩٧٠)، وابن أبي شيبة (٢٧٩٢٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١١٠٧١)، والنسائي (٤٤٠٥)، وابن ماجه (٣١٧٠)، والطيالسي (١١١٩)، والطبراني (٧١١٤)، والبخاري (٣٤٦٨)، والديلمي (٦٤٨).

تتمة كتاب الصلاة/ باب الأضحية

حدها قبالة الذبيحة؛ لأن عمر ضرب بالدرة من رآه يفعل ذلك، وذبح أخرى قبالتها لخبر فيه، والذبح بكالة، نعم، إن كان كالألأ، لا يقطع بشدة اعتماد الذابح وقوته لم يحل المذبوح بها.

(ثُمَّ أَخَذَهَا وَأَخَذَ الْكَبْشَ وَأَضَجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ) هي هنا بمعنى: الواو بقرينة ما علم من بقية الأحاديث أنه ﷺ كان يبسل ثم يذبح، أو لترخي الرتبة إشارة؛ أي: إلى أن الذبح مقصود بالذات، والبسلة بالتبع **(قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ)** في الاقتصار على هذا تأييد مر أنه السنة من غير زيادة عليه **(اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ثُمَّ ضَحَّى بِهِ)** أي: غدَّى قومه به، من «ضحى قومه» أي: غداهم، ويصح يكون قوله: «ذبح» بمعنى: أراد، فحينئذ يكون «ثم» على بابها، وضحى على ما يتبادر منها من أنها بمعنى: ذبح ضحيته **(رَوَاهُ مُسْلِمٌ)**.

ويصح أن في قوله: «وآل محمد» تأييد لقول أصحابنا: لو ذبحها عنه وعن أهل بيته حصل الشعار والسنة للكل؛ لأنها سنة كفاية، ومعنى حصول السنة للكل: سقوط الطلب عنهم لا حصول الثواب المستلزم لكونه فداء عن النفس، كما في فرض كفاية أو سنتها قام بأحديهما واحد كابتداء السلام ورده، وما اقتضاه كلام الغزالي من حصول الثواب مُنْظَر فيه؛ إذ لا ملك ولا شرف، ولا يؤيده قوله: «ومن أمة» لأن ذلك إشراك في الثواب كما نقله النووي عن جمع.

وإشراك الغير في ثواب الأضحية جائز فيحصل للغير، وإلا انتفت فائدة الإشراك فيه، وعليه فتكون الأضحية اختصت بذلك لحكمة علمها الشارع، والظاهر أن طلبها لا يسقط عنه وإن حصل له ثوابها، وإلا لزم أن الإنسان لو أشرك أهل عصره في أضحيته سقط طلب التضحية عنهم، ولا أظن أحداً يسمح بذلك، فزعم بعض المتأخرين ن فائدته سقوط الطلب ليس في محله.

يضحي أحد عن أحد حي أو ميت بغير إذنه أو وصية؛ القصد بالتضحية إحياء شعار مخصوص فأشبهت الحج بخلاف الصدقة، ومن ثم لم يقل أحد

بوجوبها.

جمع بوجوب الأضحية عيناً أو كفاية كالحج عن الميت بوصية فيجوز؛
صح أن علياً - كرم وجهه - كان يضحي عند النبي ﷺ بكبشين كل سنة لأمره
ﷺ له بذلك كما يأتي.

١٤٥٥ [وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ
يَعْسَرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً) وهي من الإبل ما
استكمل خمس سنين، ومن البقر والغنم ما استكمل سنتين (إِلَّا أَنْ يَعْسَرَ عَلَيْكُمْ)
تحصيل مسنة (فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ) وهي ما تم له سنة.

وقيل: ستة أشهر، نعم أجدع قبل السنة أجزأ لا من البقر، وهو ما دخل في
الخامسة، ولا من المعز، وهو ما دخل في الثانية، ومع أجزاء جذعها اتفقوا عليه،
والحق به الزهري جذع الضأن، وخالفه الأكثرون.

هذا الخبر وما فيه من التقييد للعسرة لبيان الأكمل؛ أي: يسن لكم تؤثر
المسنة فإن عجزتم فجذعة ضأن بدليل الخبر الآخر: «نعمت الأضحية الجذع من
الضأن» .

وروى أحمد وغيره: «ضحوا بالجذع من الضأن فإنه جائز»

ثم رأيت النووي نقل الإجماع على صرفه عن ظاهره؛ لأن من يمنع جذعة
الضأن يمنعها وإن لم يكن عنده ثنية معز، ومن يجيزها يفرق أيضاً، فكان تأوله

(١) أخرجه مسلم (٥١٩٤)، وأبو داود (٢٧٩٩)، وأحمد (١٤٨٧٦)، والنسائي (٤٣٩٥)، وابن - .
(٣٢٦١)، والبيهقي في «سننه» (١٩٦٠٢).

(٢) أخرجه الترمذي (١٤٩٩) وقال: حسن غريب، والبيهقي (١٨٨٥٤)، وإسحاق بن راهويه (٣٠٧)،
وأحمد (٩٧٣٧).

(٣) أخرجه أحمد (٢٧١١٧)، والطبراني (٣٩٧)، والبيهقي (١٨٨٥١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد
والمتاني» (٣٣٩٥).

مجمعاً عليه وظاهر «فإن عجزتم فجذعة ضأن» الذي ذكره النووي في موضع: أنثى غير الضأن أفضل من جذعه».

ويناقضه قوله أيضاً: اتفقوا على جذعة الضأن أفضل من ثنية المعز، ويجاب بأنه: إنما نص على أفضليتها على ثنية المعز لا على مطلق الثنية الشامل لثنية الإبل والبقر (رواه مسلم).

١٤٥٦ - [وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ صَحَابِيًا فَبَقِيَ عَتُودٌ، فَذَكَرَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ضَحَّ بِهِ أَنْتَ، فَقَالَ وَفِي رِوَايَةٍ: قُلْتُ - يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَنِي جَذَعٌ، فَقَالَ: ضَحَّ بِهِ - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ صَحَابِيًا) فقسما (فَبَقِيَ عَتُودٌ) أي: ابن مسنة من المعز (فَذَكَرَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ضَحَّ بِهِ أَنْتَ، فَقَالَ - وَفِي رِوَايَةٍ: قُلْتُ - يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَنِي جَذَعٌ، فَقَالَ: ضَحَّ بِهِ - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وإجزاؤها عنه خصوصية له بدليل قوله ﷺ لأبي بردة في جذعة المعز: «اذبحها عن أحد بعدك» .

١٤٥٧ - [وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ عَنْهُمَا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْبَحُ وَيَنْحَرُ بِالمُصَلَّى. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ عَنْهُمَا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْبَحُ وَيَنْحَرُ بِالمُصَلَّى. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) وبه أخذ أئمتنا فقالوا: السنة للإمام الأعظم إذا أراد فعل السنة له، وهي التضحية من بيت عن المسلمين، إذا كان فيه اتساع أن يذبح بالمصلى، بخلاف ما

أخرجه البخاري (٢٥٠٠)، ومسلم (٥١٩٦)، والترمذي (١٥٨١)، وأحمد (١٧٨٠٩)، والنسائي (٤٣٩٦)، وابن ماجه (٣٢٥٨)، والبيهقي في «سننه» (١٩٥٣٦).

(٢) أخرجه البخاري (٩١٢)، ومسلم (١٩٦١)، وأبو داود (٢٨٠٠)، والدارمي (١٩٦٢)، وأبو عوانة (٧٨٠٩)، وابن حبان (٥٩٠٧).

ذبح من ماله فإنه يذبح حيث شاء.

[وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الْبَقْرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْجَزُورُ عَنْ سَبْعَةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ].

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الْبَقْرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ) من البيوت (وَالْجَزُورُ عَنْ سَبْعَةٍ) وبه أخذ أئمتنا فقالوا: تجزئ الضحية وغيرها البدنة عن سبعة بيوت، والبقرة كذلك اتخذت قربتهم في الوجوب ماعدا أجزاء الصيد؛ لأن المعتبر فيه المماثلة أو النذب أو لإبل، لو أراد بعضهم القرية وبعضهم اللحم، أو كان بعضهم ذميًا جاز. وفي خبر مسلم في التحلل بالإحصار: «نحرنا مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة».

وفي خبر الترمذي الآتي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كنا مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سفر فاشترطنا في البقرة سبعة وفي البدنة عشرة» معارض بالرواية الصحيحة: «وفي البدنة عشرة» فهو شاك وغير جازم بالسبعة.

وزعم رواية البخاري غلط (وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ) هذا هو الداعي له إلى ذكر أبي داود مع أن ما في الفصل الأول لا يسنده لغير «الصحيحين» البغوي لما أخذ لفظ أبي داود الثابت معناه في مسلم وجعله في الفصل الأول، وهم أن اللفظ لأحد «الصحيحين» فبيّن المصنف أن الذي في مسلم المعنى، وفي أبي داود اللفظ، وللمشتركين قسمة اللحم؛ لأنها اصطیاد لا رياء فيه، ولا يتبع ولا يجزئ اشتراك اثنين بينهما على الإشاعة اقتصارًا على ما ورد به الخبر؛ ولأن إراقة الدم هنا عن

(١) أخرجه أحمد (٤٣٠٤)، وأبو داود (٢٨٠٨)، والبيهقي (١٩٠١٩)، والطبراني في «الأوسط» (٩٠٦٤)، والدارقطني (٢٤٣/٢).

(٢) أخرجه مالك (١٠٣٩)، ومسلم (٣٢٤٦)، وأبو داود وابن ماجه (٣٢٥٢)، والبيهقي في «سننه» (١٩٧٠٩).

(٣) أخرجه الترمذي (١٥٨٣)، وابن حبان (٣١٨).

(٤) أخرجه ابن حبان (٤٠٨٢).

واحد هي المقصودة، فلم تجز الشركة فيها.

[وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضَحِّيَ فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ وَنَشْرِهِ شَيْئًا، وَفِي رِوَايَةٍ: فَلَا يَأْخُذَنَّ شَعْرًا وَلَا يَقْلِمَنَّ ظُفْرًا . وَفِي رِوَايَةٍ: مَنْ رَأَى هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضَحِّيَ فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ وَنَشْرِهِ شَيْئًا) كقطع بعض جلده كما صرح به الأئمة ولم يطلع عليه شارح فقال: المراد بالبشرة هنا: الظفر (وَفِي رِوَايَةٍ: فَلَا يَأْخُذَنَّ شَعْرًا) ولو من نحو إبط (وَلَا يَقْلِمَنَّ ظُفْرًا).

(وَفِي رِوَايَةٍ: مَنْ رَأَى هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ) أي: من علم بثبوت الحجة وإن لم ير، فذكرت الرؤية له، كما أفادته الرواية الأولى (وَأَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وبه أخذ أئمتنا فقالوا: يُسن بعد هلال الحجة لمن أراد ضحية أو هديًا.

بعض المتأخرين: أو لم يرد، ولكن عليه أضحية مندورة.

ويؤيده ما مرَّ في تقريره عدم وجوب الأضحية أن الواجب لا يعلق بالإرادة ولا يؤثر في استتباعه لإثارة العزم على تركه، ألا يزيل شيئًا بأي وجه كان من آخر بدنه كشعره أو ظفر حتى يضحي ولو واحد من عدد أراد التضحية بهن؛ لتشمل المغفرة السابقة اتفاقًا في حديث فاطمة جميع أجزائه، وإن زال شيئًا كُره، ومنه نحو القصد كما قاله جمع، لكن غلطهم البلقيني بأن المراد: قطع جلدة أو نحوها مما لا يضر قطعه ولا حاجة له في قطعه. انتهى.

وهل من الحاجة حضور الجمعة أو إرادة الإحرام؟ فيُسن لمريد أحدهما

أخرجه مسلم (٥٢٣٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٠٧٩).

أخرجه مسلم (١٩٧٧)، وأبو داود (٢٧٩١)، وأبو يعلى (٦٩١٧)، وابن حبان (٥٩١٧).

المشكاة/ الجزء الخامس

التنظيف بإزالة الشعر والظفر أو لا، محل نظر، وظاهر كلامهم الثاني، لكن بحث بعض الأئمة أن التنظيف من ذلك لأجل الحاجة المانعة لكرهه الإزالة.

وشرح بعضهم قولهم: «يشمل المغفرة» أن التضحية فداء النفس من العذاب، وهو القتل الذي أوجبه تقصيره، فكان كل جزء منها فداء لكل جزء منه، فنهى عن أخذ ذلك؛ لئلا يفقد من أجزائه قسط ما عند تنزل الرحمة وفيضان النور الإلهي؛ ليتم له الفضائل ويتنزه عن النقائص، وصرف ذلك عن الوجوب وفيضان النور، قول عائشة: «إنه ﷺ كان يبعث الهدية فلا يحرم عليه شيء أحله الله حتى ينحر» .

وجعل بعض أئمتنا من الحاجة المانعة للكرهه أن يفحش طول شعره أو ظفره ويتراكم فيه وسخ أو يؤذيه بقاءه لنحو قروح به أو انكسار ظفر، قال: وإذا أبيح هذا للمحرم عند الحاجة الحق، بلا كراهة فما ظنك بالمضحي. انتهى.

وذكر بعضهم أنه ينبغي ذلك لمن عزم على إعتاق بجامع شمول المغفرة لكل فيه أيضاً؛ إذ هو فداء عن البدن، بمعنى: إنه سبب لعتقه من النار، وقد يفرق بأن لها وقتاً عينه الشارع، ففي إمساك الناس عن ذلك إليه إظهار لشعارها ولا كذلك العتق، ومن زعم أن المعنى هنا التشبيه بالحاج غلطوا يلزم عليه طلب الإمساك عن نحو الطيب ولا قائل به.

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

أخرجه مالك (٧٥٧)، والبخاري (١٧٠٠)، ومسلم (٣٢٦٨)، والبيهقي في «سننه» (١٠٤٨٨).
أخرجه البخاري (٩٢٦)، وأحمد (٣٢٢٨)، والترمذي (٧٥٧) وقال: حسن صحيح غريب، وأبو داود (٢٤٣٨)، وابن ماجه (١٧٢٧)، وابن حبان (٣٢٤)، وعبد الرزاق (٨١٢١)، وابن أبي شيبة (١٩٥٤٠)، وابن خزيمة (٢٨٦٥).

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ زَائِدَةٍ (أَيَّامِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ فِيهِنَّ) ظَرَفَ لِلْعَمَلِ (أَحَبُّ) خَيْرَ الْعَمَلِ، وَالْجُمْلَةَ خَيْرَ مَا وَاسَمَهَا (إِلَى اللَّهِ مِنْ) مُتَعَلِّقٌ بِ«أَحَبُّ» وَفِيهِ حَذَفٌ مِنَ الْعَمَلِ (هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ) الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ) ذَكَرْتَ أَنَّهُ لَيْسَ الْعَمَلُ فِي أَيَّامِ سَوَى الْعَشْرِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْعَمَلِ فِيهَا (وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) فِي أَيَّامٍ أُخْرَى أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ.

(قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ) الْمَذْكُورُ (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ (إِلَّا رَجُلٌ) أَي: إِلَّا جِهَادَ رَجُلٍ (خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ) بَأَن يَقْتُلَ وَيَنْهَبُ مَالَهُ، فَهَذَا الْعَمَلُ أَفْضَلُ فِي هَذِهِ وَغَيْرِهَا، وَسَيَأْتِي فِي حَدِيثٍ: «مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ مِنْ عَمَلٍ يَوْمَ النُّحْرِ» مَا لَهُ تَعْلُقٌ بِبَيَانِ مَعْنَى الْأَفْضَلِيَّةِ هُنَا، فَرَاغَهُ وَحَمَلِي «لَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ» عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ هُوَ الْمُتَبَادَرُ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الثَّالِثَةُ كَمَا تَصَدَّقُ عَلَى بِذَلِكَ تَصَدَّقُ بِعَدَمِ رَجُوعِهِ بِمَا يَرْجِعُ حَيَاءً مِنْ عِزِّ مَالٍ، وَصَدَّقَ الثَّالِثَةُ بِنَفْيِ الْمَوْضُوعِ عَلَى الْأَوَّلِ صَحِيحٌ مُطْرَدٌ.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) وَبِهِ يَعْلَمُ عَظَمَ فَضْلِ عَشْرِ الْحِجَّةِ وَمِنْ ثَمَّ أَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ بِفَضْلِهِ عَلَى عَشْرِ رَمَضَانَ الْأَخِيرِ، وَبَعْضُهُمْ فَضَّلَ فَقَالَ: لِيَالِي ذَاكَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدَرِ، وَأَيَّامُ هَذَا أَفْضَلُ لَذَلِكَ، وَفِيهَا نَظَرُ وَالَّذِي اقْتِضَاهُ كَلَامُ أَثْمَتْنَا وَغَيْرِهِ: إِنْ ذَاكَ أَفْضَلُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ اخْتَصَّ بِمُخْصَوِّصَاتٍ لَيْسَ مِنْهَا شَيْءٌ هُنَا، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ كُلَّ رَمَضَانَ أَفْضَلُ مِنْ هَذِهِ الْعَشْرِ؛ لِأَنَّهُ تَطَوُّعٌ لِحَدِيثٍ: «سَيِّدُ الشُّهُورِ رَمَضَانٌ» وَلِأَنَّ الْعَمَلُ فِي أَيَّامِ فَرَضٍ هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ؛ لِأَنَّهُ تَطَوُّعٌ.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٩٣) وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣١٢٦)، وَالْحَاكِمُ (٧٥٢٣) وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (١٨٧٩٤).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٣٧٥٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ (٨٩٠٧)، وَابْنُ عَسَاكِرَ (٣٩٢/٢٦)، وَالدِّيلَمِيُّ (٣٤٧٨).

وورد: النفل في رمضان كالفرض في غيره، والفرض فيه كسبعين فرضًا في

غير

ومن أراد الإحاطة بفضائل رمضان وخصوصياته فعليه بكتابي «إتحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام» فإنه جمع ذلك فأوعى، وحديث أبي هريرة الآتي آخر الفصل الثاني المصرح بأفضلية هذه العشر على عشر رمضان مطلقًا ضعيف فلا حجة فيه للقائلين بذلك، ويصح يراد بالعمل الصالح هنا: ما هو شعار تلك الأيام، وهو التكبير عند نظر شيء من بهيمة الأنعام، فإنه يسن لمن رأى شيئًا منها، فالتكبير فيها أفضل من الأذكار المطلقة فيها وفي غيرها.

(الفصل الثاني)

- [عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الذَّبْحِ كَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مَوْجُوءَيْنِ، فَلَمَّا وَجَّهَهُمَا قَالَ: إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ، بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ ذَبَحَ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ: ذَبَحَ بِيَدِهِ، وَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا عَنِّي وَعَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي] .

(عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: يذبح؛ بدليل قوله: «فلما...

الخ» (يَوْمَ الذَّبْحِ) يسمى: يوم النحر أيضًا، وهو الأضحية (كَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مَوْجُوءَيْنِ) أي: مرضوضي البيضتين، أو عرقهما من وجئ وجئًا رض ذلك منه

(١) أخرجه أحمد (١٥٠٦٤)، وأبو داود (٢٧٩٥)، وابن ماجه (٣١٢١)، وقال: (١٧١٦)

على شرط مسلم، وابن خزيمة (٢٨٩٩)، والبيهقي (١٨٩٦٦)، والدارمي (١٩٩٨).

(٢) أخرجه أحمد (١٥٢١٨)، والترمذي (١٦٠٤)، وأبو داود (٢٨١٢)، والبيهقي في «سننه» (١٩٦٥٦)،

والدارقطني (٤٨٢٣).

رضًا شديدًا؛ ليذهب منه شهوة الجماع، وإنما لم يؤثر ذلك؛ لأنه يزيد اللحم طيبًا، وكره ما فات البيضة يؤكلان عادة، فلا كراهة خلافًا لمن زعمها.

وقاس أصحابنا على المرضوض الخصي، واعترض بأنه كيف يُقاس فاقداهما بواحدة؟ ويرد بأنهما بالرض صارتا كالمعدودتين، ولا أثر لوجود صورة خالية عن المعنى المقصود منها، وفحل لا يضرب أولى من الخصي بخلاف ما يضرب؛ لأن الضرب يهزله ويفسد لحمه، وألحقوا به أيضًا فقيد إلية وضرع وذنوب خلفه، وإنما ضرر فقد الآذان خلفه؛ لأنها عضو لازم في الذكر والأنثى من الضأن والمعز غالبًا مع كونها مأكولة غالبًا بخلاف تلك الثلاثة.

ألا ترى أن ذكر المعز لا إلية له، ولا يضر ذهاب بعض الأسنان إلا إن أثر في نقص اللحم؛ لتأثيره في الاعتلاف، ويضرّ مبان بعض ضرع أو إلية أو ذنوب أو لسان وإن قل ذلك المَبَانِ ويشكل عليه حديث أحمد: إن أبا سعيد الخدري اشترى كبشًا ليضحي به فعدا الذئب فأخذ إليته، فسأل النبي ﷺ فقال: «ضَحَّ به» وأشار بعض المتأخرين إلى عدم صحة سنده.

(فَلَمَّا وَجَّهَهُمَا) أي: جعل وجههما القبلة **(قَالَ)** متوجهًا بوجه قلبه الحضرة الإلهية ومعرضًا عما سواها: **(إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ)** أي: ذاتي **(لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ)** أي: أوجدهما على غير مثال سبق حال كوني مستمرًا **(عَلَى)** أصول وبعض فروع **(مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)** أي: مائلًا عن الأديان إلى الدين القيم **(وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ)** تأكيدًا لـ «حنيفًا».

(إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي) أي: جميع عبادتي ومنها الذبح؛ أي: ذبحي، وجمع بينهما كما في قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢].

(وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي) أي: حياتي وما أتيت به فيها من الإيمان والأعمال الصالحة،

وموتي وما يفارقه من ذلك قصداً ووقوعاً وخلقاً وإيجاداً **(رَبِّ الْعَالَمِينَ)** أي: مربِّهم بجلال النعم ودقائقها، فوجب أن تقع الأعمال خالصة لوجهه، وأن يعتقد أنه لا غيره المتفضل بالإيجاد والإمداد والإحياء والإماتة **(لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ)** الاعتقاد والإخلاص **(أُمِرْتُ)** من الله ورسوله **(وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ)** ومر في دعاء الافتتاح أنه ﷺ كان تارة يقول هذه وتارة يقول: «وأنا أول المسلمين» لأنه أول مسلمي هذه الأمة. **(اللَّهُمَّ)** هذا الذي أريد ذبحه عطية وأصله إلي **(مِنْكَ)** تفضلاً وإنعاماً علي **(وَلَكَ)** ذبحه تعبدًا وقصدًا وإخلاصًا، وقد جعلته **(عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمِّتِهِ)** ليزدادوا ثواب المضحي، ويحصل ثواب التضحية لمن لم يضحَّ، وفيه التفات حسن ما فيه من التواضع وطلب الإمداد للأمة بإيثار ذلك الحمد الذي خصَّ به نبيهم ﷺ.

(بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ) فيه دليل لما مر أن الأولى «الرحمن الرحيم» لأن ينبو عنه **(ثُمَّ ذَبَحَ)** هما **(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ)**

(وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ: ذَبَحَ بِيَدِهِ) فيه ندب ذبح الرجل الأضحية بيده إن أطاقه، وكذا المرأة **(وَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ)** اجعل ذبح **(هَذَا عَنِّي)** أضحية وثوابًا **(وَعَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي)** ثوابًا؛ لأن الأضحية التي هي فداء عن النفس لا تقع للإنسان بفعل غيره عنه إلا إن كان حيًّا وأذن له، أو ميتًا وأوصاه بها عنه، وأمَّا ثوابها فيجوز إشراك الغير فيه كما مر ذلك كله.

١٤٦٢ [وَعَنْ حَنْشٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا ؓ يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْصَانِي أَنْ أُضَحِّيَ عَنْهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ حَوْهًا].

(وَعَنْ حَنْشٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا ؓ يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ) زائد على ما يضحى به عن

أخرجه أحمد (١٥٠٦٤)، وأبو داود (٢٧٩٥)، وابن ماجه (٣١٢١)، والحاكم (١٧١٦) وقال:

على شرط مسلم، وابن خزيمة (٢٨٩٩)، والبيهقي (١٨٩٦٦).

أخرجه أحمد (١٢٩٩)، والترمذي (١٥٧٤)، وأبو داود (٢٧٩٢)، والبيهقي في «سننه» (١٩٦٦١).

نفسه كما يعلم من الخبر الآتي، وهذا هو سبب استغراب السائل حتى سأله بقوله:
(فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَذَا؟) أي: ما الذي بعثك على هذه الزيادة؟ (فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
أَوْصَانِي أَنْ أَضْحِيَ عَنْهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ)

في رواية صحيحها الحاكم: إنه كان يضحي بكبشين عن النبي ﷺ وبكبشين
 عن نفسه، وقال: «إن رسول الله ﷺ أمرني أن أضحي عنه أبداً فأنا أضحي عنه أبداً» .
 ومنه أخذ أئمتنا أنه لا يضحي أحد عن غيره إلا بإذن الحي أو وصية الميت،
 وفارقت صدقة التطوع فإنها تقع للميت مطلقاً بأن القصد إحياء شعار مخصوص،
 فأشبهت تطوع النسك في توقف الإنابة فيه على الإذن، ومنع بعض العلماء التضحية
 عن الميت مطلقاً.

وقال ابن المبارك: أحب أن يصدق عنه ولا يضحي، فإن ضحى فلا يأكل منها
 شيئاً ويتصدق بها كلها، وليس لولي محجور ذبحها عنه من مال المحجور، وقول أبي
 حنيفة: يُضَحَّى عن اليتيم، تعجب فيه ابن المنذر بأنه كيف ذلك مع منعه إخراج زكاة
 ماله مع وجوبها إجماعاً؟ ولك أن ترد تعجبه بأن الزكاة محض مواساة وليست فداء عن
 النفس، فلا مصلحة لليتيم فيها، بخلاف الأضحية، فإن فيها مصلحة من حيث
 الفداء المستلزم غالباً لنمو النفس وصلاحها.

فإن قلت: الزكاة فيها مصلحة للمال من نزاهته وطهارته.

قلت: رعاية ما يتعلق بالنفس أولى وأحق.

[وَعَنْ عِيٍّ ؓ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ، وَأَلَّا
 نُضَحِّيَ بِمُقَابَلَةٍ وَلَا مُدَابَرَةٍ وَلَا شَرْقَاءَ وَلَا خَرْقَاءَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ
 وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَانْتَهَتْ رِوَايَتُهُ إِلَى قَوْلِهِ: وَالْأُذُنَ].

(١) أخرجه أحمد (٨٤٣)، والبيهقي (١٨٩٧٠).

(٢) أخرجه الترمذي (١٥٧٨)، وأبو داود (٢٨٠٦)، وأحمد (٨٦٣)، والنسائي (٤٣٩٠)، وابن ماجه

(٣٢٦٣)، والدارمي (٢٠٠٤)، وابن حبان (٢٤٢).

(وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذْنَ) أي: نتأملهما؛

لئلا يكون بهما مانع كالعور وقطع بعض

ومنه يؤخذ أنه يُسن تأمل سائر الأعضاء لذلك، وقيل المراد: أمرنا أن نختار ذات العين والأذن الكاملين (و) أمرنا (أَلَّا نُضَيَّ بِمُقَابَلَةٍ) بفتح الباء، وهو ما قطع عن مقدم أذنها فلقة بدلت في مقابلة الأذن ولم تنفصل (وَلَا مُدَابَرَةً) وهي ما يُفعل بها ذلك من دبر أذنها.

وقال أبو عبيدة: الأولى الموسومة بالنار في باطن أذنها، والثانية الموسومة به في ظاهرها.

وقال النووي: والمشهور الأول.

بالمدة أي: مشقوقة الأذن طولاً (وَلَا خَرْقَاءَ) بالمدة أي: مثقوبة ثقباً مستديراً، كذا ذكره النووي وكغيره، واعترض أنه ينافي ترجيحه تأثير قطع يسير الأذن؛ لأن الاستدارة يذهب بها شيء بالشق غالباً، ورد بأنه لا يلزم كما أفاده قول المعترض

وقيل: تلك ما قطع أذنها طولاً، وهذه ما قطع عرضاً.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَانْتَهَتْ رِوَايَتُهُ إِلَى قَوْلِهِ: وَالْأُذْنَ) ولا ينافي النهي عن هذه الأربعة قول أصحابنا: يجوز مشق أذن ومثقوبها من غير أن يزال منها بالشق أو الثقب؛ لأن النهي للتنزيه أو محمول على ما أبين منه شيء بالشق ونحوه، على أن الحديث موقوف على علي عليه السلام كما قاله الدارقطني وغيره، ولم يبالوا بتصحيح الترمذي له، وعند أبي حنيفة: يجزئ ما قطع دون نصف أذنه، وهو تحديد يحتاج لدليل، ولا يضر فَقْدُ قِطْعَةٍ يَسِيرَةٍ مِنْ غُضُو كَبِيرٍ كَفَخِذٍ عَرَفًا؛ لأنه لعدم ظهوره يعد نقصاً.

١٤٦٤ [وَعَنهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُضَحَّى بِأَعْضَبِ الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ .
رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

(وَعَنهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُضَحَّى بِأَعْضَبِ الْقَرْنِ) أي: مكسوره من داخل (وَالْأُذُنِ) أي: مقطوعها (رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ) وما ذكره في الأذن موافق لمذهبنا أنه يؤثر بعض قطعها وإن قل، وفي القرن لا يوافقه؛ لما مرَّ في القصعاء والجماء والجلجاء والعضباء والجواب: إن هذا ضعيف، وتصحيح الترمذي مردود، ومن ثم عبد البر: إنه ليس ثابت.

[وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ؓ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: مَاذَا يُتَّقَى مِنَ الضَّحَايَا؟ فَأَشَارَ بِيَدِهِ، فَقَالَ: أَرْبَعًا الْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا، وَالْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تُنْفِي . رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ].

(وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ؓ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: مَاذَا يُتَّقَى مِنَ الضَّحَايَا؟ فَأَشَارَ بِيَدِهِ، فَقَالَ: أَرْبَعًا) فيه: إن لم يقدر له عامل آخر كـ «اتقوا» دليل على «يُتَّقَى» مبني للفاعل؛ أي: نحن مع المعروف أن أوله ياء مبني للمفعول، فتعين ذلك التقدير (الْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا) بالسكون؛ أي: عرجها، وضبطه أصحابنا بأن يكون بحيث تسبقها الماشية إلى الكلاً الطيب، ويتخلف عن القطيع؛ لتأثيره حينئذٍ في نقص اللحم، بخلاف ما إذا كان يسيراً ويؤثر البين، وإن حدث قبيل الذبح.

(وَالْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا) بأن يذهب ضوء إحدى عينيها لأن من شأنها

(١) أخرجه الترمذي (١٥٨٦)، وابن ماجه (٣٢٦٥).

(٢) أخرجه مالك (١٠٢٤)، وأحمد (١٨٥٣٣)، وأبو داود (٢٨٠٢)، والترمذي (١٤٩٧) وقال: صحيح، والنسائي (٤٣٦٩) وابن ماجه (٣١٤٤)، والدارمي (١٩٥٠) والطيالسي (٧٤٩) وابن خزيمة (٢٩١٢)، والرويانى (٤٠١)، والطحاوي (١٦٨/٤) وابن حبان (٥٩٢١)، والحاكم وقال: صحيح، والبيهقي (١٠٠٢٦).

ينقص عليها؛ إذ تبصر أحد شقي المرعى، ويتأثر لحمها سواء أبقيت الحدة أم على الأصح، وعبرت [بشأنها] لإفادة منع إجزائها وإن لم ينقص لحمها وإن زاد، ومن ثم قال أصحابنا: إن زيادة اللحم لا يجبر شيئاً من العيوب، والبياض غطى أكثر الحدة منع وإلا فلا.

وقال جمع: لا يؤثره مطلقاً، ولعل ذكر «العين» هنا لإخراج هذه الصورة؛ أي: إذا يغط البياض أكثر الحدة، ويجزئ الأعمش، وهو ضعيف البصر مع سيلان الدمع غالباً، والأعشى وهو الذي لا يبصر ليلاً؛ لإبصاره وقت الرعي.

(وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا) وإن رجي زواله ولو لم يوجد غيرها، وبين ذلك يصير اللحم يضر تناوله وإن لم يوجد معه هزال.

قال إمام الحرمين: بل لو هجم عليها مرض بين وهو أسمن ما فبادروا ذبحها لم يجز؛ لأن التقيد غالب على هذه الصفات، ومن قال: يمنع لم يظهر أثره في اللحم» قد غلط. انتهى.

(وَالْعَجْفَاءُ) وفي رواية: «الكسير» أو في أخرى: «الكسيرة» **(التي لا تنقي)** مأخوذ من النقي بكسر النون وإسكان القاف، وهو: المخ بالمعجمة والمهملية أي: لا مخ في عظامها لما بها من الهزال.

ونقل ابن عبد البر أن بعض رواة فسره بأنها التي لا شيء فيها من الشحم، قال: والكسير التي لا ينقي: هي التي لا تقوم ولا تنهض من الهزال **(رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ)** وصححه **(وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ)**

١٤٦٦ [وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَحِّي بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلَ يَنْظُرُ فِي سَوَادٍ وَيَأْكُلُ فِي سَوَادٍ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ

(١) أخرجه أحمد (١٩١٠)، وابن حبان (٢٤٥)، والدارمي (٢٠٠٢).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه الترمذي (١٥٧٥)، وأبو داود (٢٧٩٨)، والنسائي (٤٤٠٧)، وابن ماجه (٣٢٤٨)،

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُضَحِّي بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَجِيلٍ) أي: منجب في ضرابه، وقيل: الخلق، ولا ينافي ذلك أن الأولى ترك التضحية بفحل كثر نَزَوَانُهُ لرداءة لحمه؛ لأنه لا يلزم من كونه منجباً في ضرابه كثرة ضرابه.

(يَنْظُرُ فِي سَوَادٍ وَيَأْكُلُ فِي سَوَادٍ) مرّ بيان معنى ذلك (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ).

١٤٦٧ - [وَعَنْ مُجَاشِعٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الْجَذَعَ يُوقِي مِمَّا يُوقِي مِنْهُ الثَّيِّي . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

(وَعَنْ مُجَاشِعٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الْجَذَعَ) أي: من الضأن دون المعز كما مرّ بدليل (يُوقِي) بضم أوله وفتححه، من وفي وأوفى بمعنى؛ أي: يجزئ (مِمَّا) أي: من البقر الذي (يُوقِي مِنْهُ الثَّيِّي) أي: يجزئ في التقرب إلى الله به كما يجزئ (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ).

١٤٦٨ - [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: نِعْمَتِ الْأُضْحِيَّةُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: نِعْمَتِ الْأُضْحِيَّةُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ) هذا مدح على الثني من المعز؛ إذ لا مطلقاً، فلا ينافي قول أصحابنا: «الأفضل مطلقاً سُبُعُ ضَأْنٍ، ثم سُبُعُ معز، ثم بدنة، ثم بقرة، ثم ضأن، ثم ماعز، ثم سُبُعُ بدنة، ثم سُبُعُ بقرة» لكثرة اللحم غالباً، ولانفراده بإراقة الدم فيما عدا الشوك المذكور،

في «سننه» (١٩٥٥٩).

أخرجه أبو داود (٢٨٠١)، والنسائي (٤٤٠٠)، وابن ماجه (٣٢٦٠).

أخرجه الترمذي (١٤٩٩) وقال: حسن غريب، وأحمد (٩٧٣٧)، والبيهقي (١٨٨٥٤)، وإسحاق بن راهويه (٣٠٧).

وقيد ذلك الأئمة بما إذا استوت المذكورات في أطيب اللحم، وإلا فالأطيب أولى وإن تأخرت مرتبته، والعراب والجواميس من البقر، والبخاتي والعراب من الإبل في مرتبة إن استويا سمناً وطيباً.

واستشكل بفضل البقر على الغنم مع صحة الخبر بأن لحمها داء، ويجاب بأن كونه داءً هو بالنسبة لبعض الأمزجة أو الأمكنة، فلا ينافي الخبر التفضيل هنا، وهو ظهور الشعر به أكثر، مع طيب لحمه في الجملة (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ).

- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَحَضَرَ الْأَضْحَى فَاشْتَرَكْنَا فِي الْبَقَرَةِ سَبْعَةً، وَفِي الْبَعِيرِ عَشْرَةً. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ].

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَحَضَرَ عِيدَ (الْأَضْحَى فَاشْتَرَكْنَا فِي الْبَقَرَةِ سَبْعَةً) منصوب بتقدير: «أعني» بياناً لضمير الجمع، ويصح رفعه بدلاً منه (وَفِي الْبَعِيرِ عَشْرَةً. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ) ومر الكلام عليه في الفصل مما يعلم به الرد على إسحاق في أخذه به، والجواب: بأنه منسوخ يحتاج لدليل خصوص هذا النسخ وتأخر النسخ، وفي الحديث دليل على ندب التضحية للمسافر، وهو كذلك كما مر.

- [وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ مِنْ عَمَلٍ يَوْمَ التَّحْرِ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ إِهْرَاقِ الدَّمِ، وَإِنَّهُ لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأَشْعَارِهَا وَأَظْلَافِهَا، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ

(١) البُحْتُ بِالضَّمِّ: الإِبِلُ الْخُرَّاسَانِيَّةُ كَالْبُخْتِيَّةِ، وَالْجُمُعُ: بَحَائِي وَبَحَائِي وَبَحَات. انظر: القاموس المحيط (١٣٥/١).

(٢) أخرجه الترمذي (١٥٨٣)، والنسائي (٤٤٠٤)، وابن ماجه (٣٢٥١)، والطبراني (١١٧٦١).

فَطِيبُوا بِهَا نَفْسًا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ مِنْ عَمَلٍ يَوْمَ النَّحْرِ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ إِهْرَاقِ الدَّمِ، وَإِنَّهُ) أي: الدم المراق أو صاحبه (لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ) شاهد لمن أتى به مخلصاً لوجه الله تعالى كما كان في الدنيا من غير أن ينقص منه شيء، فيأتي حتى (يَقْرُونَهَا وَأَشْعَارَهَا وَأَظْلَافَهَا) أو حوافرها وأخفافها، ولعل حذف هذين للعلم بهما من الإطلاق، وأثت الضمير باعتبار أنها أضحية.

(وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنْ) رضا (اللَّهُ بِمَكَانٍ) عظيم يتحصل لمرتقيه عظيم الثواب عقب إراقته (قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ فَطِيبُوا بِهَا) أي: بثوابها الجزيل (نَفْسًا) أي: قلباً؛ أي: بادروا إليها، فإن لكم في مقابلتها من جزيل الثواب ما يطيب نفوسكم ويرضيها ويكملها ويشفيها، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ) وهو حديث صحيح، لكن على نزاع فيه، وفيه فوائد:

منها: إن أحب عبادة تقرب العبد إلى الله تعالى إراقة دم الأضحية، ولا يشكل على ذلك أن الخمس ونحوها أفضل منه، إمّا لأن المراد أفضلية ذلك على ما هو من جنسه من القرب المندوبة المالية، وإمّا لأنه قد يكون من المفضول مزية عرضية باعتبار نحو الزمان أو المكان لا يوجد في الفاضل فيفضل المفضول على الأفضل لا مطلقاً، بل من تلك الحيثية غير.

ألا ترى أن أبا بكر ؓ أفضل من أبي ذر وأبي عبيدة مع أن كل منهما قد ميّزه رسول الله ﷺ بما لم يوجد عند أبي كقوله: «ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء أصدق لهجة من أبي ذر» .

أخرجه الترمذي (١٤٩٣) وقال: حسن غريب، وابن ماجه (٣١٢٦)، والحاكم (٧٥٢٣) وقال: صحيح الإسناد، والبيهقي (١٨٧٩٤).

أخرجه أحمد (٦٥١٩)، وابن أبي شيبة (٣٢٢٦٥)، والترمذي حسن، وابن ماجه

المشكاة/ الجزء الخامس

وقوله: «أبو عبدة أمين على هذه الأمة» فتميزهما بذلك لا يقتضي أفضليتهما المطلقة، فكذا تميز الأضحية يوم النحر بأنها أحب الأعمال إلى الله تعالى باعتبار أنها نسك وشعيرة من أعظم المناسك وأفضل الشعائر كما يشهد به: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] لا يقتضي أفضليتها المطلقة على نحو مكتوبات ذلك اليوم، بل المقيدة بالنظر لتلك الحيثية لا غير، فهي من هذه الحيثية أفضل عبادات البدن ذلك اليوم، ومدة تفضيلهم الأذكار المخصوصة زمن وإمكان على القراءة؛ إذ المراد أن الاشتغال بها حينئذٍ أفضل لا أنها في نفسها أفضل من القرآن.

ومنها: إن الأضحية تأتي يوم القيامة على صفتها في الدنيا من غير أن ينقص منها شيء ليعطي المضحي بكل جزء منها ثواباً مستقلاً.

ومنها: إن كل زمان يختص بالعبادة الجليلة التي سبقنا بها إبراهيم الخليل فداء لإسماعيل - صلى الله على نبينا وعليهما وسلم - قيل: لو كان شيء غير الذبح أفضل من الأضحية يكون فداء عن الإنسان لقدم على الذبح، فإذا لم يقدم عليه في ذلك شيء دل على تكلفه بهذه المرتبة العلية التي بها الفداء من نار البعد والحجاب، وسوء القطيعة والعقاب؛ ولذا فدي إسماعيل بذلك الذبح العظيم على غاية الرفعة لمقامها الكريم، ويأتي نظير ما تقرر هنا فيما مرّ، ويأتي في العمل في عشر الحجة وتفضيله على الجهاد وغيره.

١٤٧١ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ يَعْدِلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ، وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِسْنَادُهُ

(١٥٦)، وابن سعد (٢٢٨/٤)، والحاكم (٥٤٦١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٧٢/٤).

(١) أخرجه أحمد (١٢٦٩٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٧٥٨) وقال: غريب، وابن ماجه (١٧٢٨).

ضَعِيفٌ].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا) بمعنى: ليس (مِنْ) زائدة (أَيَّامٍ) اسمها (أَحَبُّ) خبرها (إِلَى اللَّهِ أَنْ) معمول أحب بحذف الجار؛ أي: لأن الفاصل بين أحب وغيرها أجنبي (يَتَعَبَّدُ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ يَعْدِلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ، وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبْنُ مَاجَه، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ) وفيه غاية التعظيم لهذه العشر، وتفضيله لو ضعف سنده على عشر رمضان الأخير؛ لأنه لم يرد فيه مثل هذا الثواب.

وقيل: «أن يُتعبد» مبتدأ و«أحب» خبره، وفيه الفصل بين «أحب» و«من» بأجنبي وهو المبتدأ.

وقيل: «أحب» بالفتح صفة أيام، و«أن يتعبد» فاعله فالفاصل غير أجنبي، واعترض بأن سياق الكلام يقتضي مدح هذه الأيام بطريق الذات والعبادة فيها بطريق التبع، وهو ما يفهمه الإعراب الأول، وهذا الإعراب الثالث يقتضي العكس، فكان الأول أرجح منه، ونظير الثالث رواية سيبويه في كتابه: «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة» ومثل به لمسألة الكحل في رفع أفعال التفضيل للظاهر.

(الفصل الثالث)

[عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْتُ الْأَضْحَى يَوْمَ النَّحْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَعْذُ أَنْ فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ وَسَلَّمْ، فَإِذَا هُوَ لَحْمٌ أَضَاجِي قَدْ دُبِحَتْ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ، فَقَالَ: مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ أَوْ نُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى وَفِي رِوَايَةٍ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ ذَبَحَ، وَقَالَ: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ وَنُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ . مُتَّفَقٌ

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٩٦/١).

(٢) أخرجه مسلم (٥١٧٦).

(٣) أخرجه البخاري (٩٨٥)، ومسلم (٥١٧٩)، وأحمد (١٩٣١١)، والبيهقي في «سننه» (٦٤٨٦).

(عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْتُ) أي: المصل (الْأَضْحَى يَوْمَ التَّحْرِ) بدل مما قبله (مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَلَمْ يَعُدْ) من عدا يعدو؛ أي: يتجاوز (أَنْ فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ وَسَلَّمْ، فَإِذَا هُوَ لَحْمٌ أَضَاجِي قَدْ دُبِحَتْ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ، فَقَالَ: مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ) (أَوْ نُصَلِّيَ) (فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى) (وَفِي رِوَايَةٍ: صَلَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ التَّحْرِ، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ ذَبَحَ، وَقَالَ: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ وَنُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ) (بِاسْمِ اللَّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) الكلام على ذلك.

١٤٧٣ [وَعَنْ نَافِعٍ: ابْنُ عُمَرَ قَالَ: الْأَضْحَى يَوْمَانِ بَعْدَ يَوْمِ الْأَضْحَى . رَوَاهُ

(وَعَنْ نَافِعٍ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: الْأَضْحَى) مر أول الباب أنه جمع أضحية كأرطاة وأرطى؛ أي: وقت التضحية (يَوْمَانِ بَعْدَ يَوْمِ الْأَضْحَى. رَوَاهُ مَالِكٌ) ١٤٧٤ [قَالَ: وَبَلَغَنِي عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه مِثْلُهُ].

(قَالَ: وَبَلَغَنِي عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه مِثْلُهُ) وبهذا أخذ هو وأحمد وأبو حنيفة رضي الله عنه فقالوا: ينتهي الذبح بغروب ثاني أيام التشريق.

وقال الشافعي رضي الله عنه: يمتد إلى غروب شمس آخر أيام التشريق، للخبر الصحيح: «عرفة كلها موقف، وأيام منى كلها منحرة» وفي المسألة عدة أحاديث أخر: منها: خبر «في كل أيام التشريق ذبح» صححه ابن حبان، واعترضه النووي في

(١) أخرجه مالك (١٠٤٢)، والبيهقي في «سننه» (١٩٧٣١).

(٢) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٤٠/٦)، ومسلم (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٣٦)، والنسائي (٣٠١٥)، وابن أبي شيبة (١٣٨٧٧)، وابن خزيمة (٢٨١٥).

(٣) أخرجه أحمد (١٦٧٩٧)، وابن حبان (٣٨٥٤)، والطبراني (١٥٨٣)، والبيهقي (١٩٠٢١)، والبخاري (٣٤٤٤)، وابن عدي (٢٦٩/٣).

موضع بأنه موقوف، وفي آخر بأنه مرسل نعم اتصاله جاء من طرق ضعيفة ربما يبلغ مجموعها درجة الحسن.

ومنها: خبر «أيام التشريق كلها ذبح» إسناده ضعيف.

وخبر: «أيام منى أيام نحر» صححه أبو إسحاق المروزي ونظر فيه البيهقي، والحاصل أن له طرقاً يقوي بعضها بعضاً فهو حسن يحتج به، وبذلك ' ' ' وجبير بن مطعم، ونقل عن عليٍّ أيضاً وبه قال: ليس من التابعين، فمن زعم تفرد الشافعي به فقد أخطأ.

وقال جمع: ينتهي الذبح بانتهاء يوم النحر، وفي مرسل يحتج به كما قاله البيهقي: يمتد آخر الحجة.

[وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ عَشَرَ سِنِينَ يُضَعِّي . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ عَشَرَ سِنِينَ يُضَعِّي . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) ومراً أنه حديث صحيح.

١٤٧٦ [وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ ؓ قَالَ: قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا هَذِهِ الْأَضَاحِيُّ؟ قَالَ: سُنَّةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ؑ، قَالُوا: فَمَا لَنَا فِيهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: بِكُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٍ، قَالُوا: فَالْصُّوفُ؟ قَالَ: بِكُلِّ شَعْرَةٍ مِنَ الصُّوفِ حَسَنَةٍ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ].

(وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ ؓ قَالَ: قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا هَذِهِ

(١) أخرجه البيهقي (١٩٠٢٤)، والبخاري (٣٤٤٣)، والدارقطني (٢٨٤/٤)، والديلمي (١٦٧٦).

(٢) أخرجه البيهقي في «سننه» (١٩٧٣٤).

(٣) أخرجه الترمذي (١٥٨٩)، وأحمد (٥٠٦٩).

(٤) أخرجه الحاكم (٣٤٦٧) وقال: صحيح الإسناد، وأحمد (١٩٣٠٢)، بن (٢٥٩)،

والطبراني (٥٠٧٥)، والبيهقي (١٨٧٩٦).

الْأَضَاحِيُّ؟) أي: هل هي من خصائص شريعتنا أو سبقتنا بها بعض الشرائع؟ **(قَالَ: سُنَّةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ)** أي: طريقته التي أمرنا باتباعها، قال تعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [النحل: ١٢٣] فهي من الشرائع القديمة التي قرررتها شريعتنا.

(قَالُوا: فَمَا لَنَا فِيهَا) من الثواب **(يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: بِكُلِّ شَعْرَةٍ)** أي: في كل كما دل عليه قولهم فيها **(شَعْرَةً حَسَنَةً)** ولما كان المتبادر من ذكر الشعر أن ذلك خاص بالمعز والبقر والإبل؛ لأن إطلاق الشعر على وبرها أظهر منه على الصوف، سألوا عن الضأن كائناً عنه بالصوف **(قَالُوا: فَالْصُّوفُ)** أي: فالضأن ما لنا فيه؟

(قَالَ: بِكُلِّ شَعْرَةٍ مِنَ الصُّوفِ حَسَنَةً. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه) وفيه عظيم فضل الأضحية، وأن فيها من الثواب ما لا يحصىه إلا الله تعالى، لا سيما إن لاحظت أن كل حسنة من تلك بعشر حسنات كما يفهمه قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

بفتح العين المهملة: يطلق على شاة كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب، وعلى الذبيحة التي كانوا يذبحونها لأصنامهم، ثم يصبون دمها على رأسها.

(الفصل الأول)

· [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا فَرْعَ وَلَا عَتِيرَةَ، قَالَ: وَالْفَرْعُ أَوَّلُ نِتَاجٍ كَانَ يُنْتَجُ لَهُمْ كَانُوا يَذْبَحُونَهُ لَطَوَاغِيَّتِهِمْ، وَالْعَتِيرَةُ فِي رَجَبٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا فَرْعَ) بفتح الفاء والراء وبالمهملة (وَلَا عَتِيرَةَ قَالَ) أبو هريرة: (وَالْفَرْعُ أَوَّلُ نِتَاجٍ كَانَ يُنْتَجُ لَهُمْ) أي: أول ولد تنتجه الناقة (كَانُوا يَذْبَحُونَهُ) في الجاهلية (لَطَوَاغِيَّتِهِمْ) أي: آلهتهم، وقد كان المسلمون يفعلونه في الإسلام، ثم نُسخ ونُهي عنه، كذا قاله البغوي، ومراده: إنهم كانوا يذبحون أول ولد، يعتقدون كونه للطواغيت، كما هو واضح.

(وَالْعَتِيرَةُ) شاة كانوا يذبحونها (فِي رَجَبٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) والعتيرة بهذا المعنى كانت مطلق به في صدر الإسلام، ثم نسخت كما يأتي، ولم يبلغ النسخ ابن سيرين فكان يذبحها في رجب، هذا حاصل ما ذكر جمع شافعيون من الشراح، وهو لا يوافق كلام أئمتهم في الفروع.

وحاصله: إنه لا الفرع وهو أول نتاج البهيمة كانت أول الجاهلية يذبحونه ولا يملكونه رجاء البركة في الأم وكثرة نسلها، ولا العتيرة وهي ذبيحة كانوا يذبحونها في عشر رجب الأول خاصة، ويسمونها: الرجبية أيضاً، والمنع عنهما في هذا الحديث راجع إلى ما كانوا يفعلونه من الذبح لآلهتهم، أو أن المقصود نفي الوجوب، أو

أخرجه البخاري (٥١٥٦)، ومسلم (١٩٧٦)، وأبو داود (٢٨٣١)، والترمذي (١٥١٢) وقال: حسن صحيح، وأحمد (١٠٣٦١)، والنسائي (٤٢٢٢)، وابن ماجه (٣١٦٨)، والحميدي (١٠٩٥)، والطيالسي (٢٢٩٨)، والداري (١٩٦٤)، وابن حبان (٥٨٩٠)، وأبو عوانة (٧٨٨٥)، وابن الجارود (٩١٣).

أنهما ليسا كالأضحية في استحباب، أو في ثواب إراقة الدم، فأما ما يفرقه من اللحم على المساكين صدقة.

قال الشافعي: ولو تيسر ذلك كل شهر كان حسناً.

قال النووي في «الروضة» وفي «سنن أبي داود» بأسانيد إنه ﷺ قال لمن قال له: إنا كنا نعتز عتيرة في الجاهلية في رجب فما تأمرنا؟: «اذبحوا لله في أي شهر كان» ولمن قال له: إنا كنا نفرع فرعاً في الجاهلية فما تأمرنا؟: «في كل سائمة فرع...» وصحَّ أمرنا رسول الله ﷺ بالفرعة من كل خمسين واحدة.

وفي خبر عند أبي داود: «إن الفرع حق» وأن تركه حتى يكبر فيعطي أرملة أو يحمل عليه في سبيل الله خير من ذبحه؛ أي: لأنه حين يولد ليس فيه كثير لحم، ويذهب به لبن أمه، ولفجعه بفقده.

وفي آخر عند البيهقي: «من شاء عتر، ومن شاء لم يعتر، ومن شاء فرع، ومن شاء لم يفرع» .

ثم قال بعد سياق كلام الشافعي وغيره: والصحيح الذي نص عليه الشافعي واقتضيته الأحاديث أنهما يكرهان بل يستحبان، هذا مذهبنا. وادعى القاضي عياض أن الأمر بالفرع والعتيرة منسوخ عند جماهير العلماء. انتهى.

وظاهر الاستحباب في العتيرة إنما هو من كونها تذبح للتصدق بلحمها أو بعضه، لا من حيث هو من تلك الحيثية أيضاً، أو مع قصد حصول البركة

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٣٢)، والحاكم (٧٥٨٢)، والبيهقي في «سننه» (١٩٨٢٨).

(٢) أخاه أحمد (٢٠٧٤٢)، وأبو داود (٢٨٣٠١)، والنسائي (٤٢٢٨)، وابن ماجه (٣١٦٧)، والبيهقي (١٩١٢٢)، والطبراني في «الأوسط» (٤١٦١).

(٣) أخرجه أحمد (٦٧١٣)، والنسائي (٤٢٢٥)، والحاكم (٧٥٨٤)، والبيهقي (١٩١٢٤)، وابن أبي شيبة (٢٤٣٠٥)، وأبو داود (٢٨٤٢).

(٤) أخرجه البيهقي في «سننه» (١٩٨٢٢)، والنسائي (٤٢٣٧).

ونسلمها.

١٤٧٨ [عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمٍ رحمته الله قَالَ: كُنَّا وَقُوفًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُضْحِيَّةً وَعَتِيرَةً، هَلْ تَذَرُونَ مَا الْعَتِيرَةُ؟ هِيَ الَّتِي تُسَمُّونَهَا الرَّجَبِيَّةَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ].

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمٍ رحمته الله قَالَ: كُنَّا وَقُوفًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ فِي فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُضْحِيَّةً وَعَتِيرَةً، هَلْ تَذَرُونَ مَا الْعَتِيرَةُ؟ هِيَ الَّتِي تُسَمُّونَهَا الرَّجَبِيَّةَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ) فيه لمن أخذ منه وجوب الأضحية أخذ بظاهر «على».

ويؤخذ من قوله: «إن أهل كل بيت» ما قاله أئمتنا أنها سنة كفاية حتى لو ذبح عنه وعن أهل بيته حصل الشعار والسنة للكل؛ أي: بمعنى أنه يسقط الطلب عنهم لا أنه يحصل لهم الثواب المستلزم لكونها فداء عن النفس، وإنما هذا خاصة.

قال أئمتنا المتأخرين: وقوله: هذا عن محمد وأمة محمد جميعها خصوصية له؛ لأنه الشارع.

وقيل: المراد بـ«أهل البيت»: من يلزمه مؤنتهم كالزوجة.

وقيل: من ينفقهم ولو تبرعاً.

وقيل: هم الأقارب المجتمعون ببيت واحد عرفاً وإن استقل كل منهم بنفقة،

أخرجه أحمد (٢٠٧٥٠)، وأبو داود (٢٧٨٨)، والترمذي (١٥١٨) وقال: غريب، والنسائي (٤٢٢٤)، وابن ماجه (٣١٢٥)، والبيهقي (١٩١٢٨)، والطبراني (٧٣٩)، وابن أبي شيبه (٢٤٣٠٣)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣١٨).

والذي دل عليه كلام أصحابنا في الوصايا الأول (وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: الْعَتِيرَةُ مَنْسُوخَةٌ).

(الفصل الثالث)

- [عَنْ عَبْدِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَرْتُ بِيَوْمِ الْأَضْحَى عِيدًا جَعَلَهُ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ، قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا مَنِحَةً أَنْتَى أَفَأُضْحِي بِهَا؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ خُذْ مِنْ شَعْرِكَ وَأَظْفَارِكَ وَتَقْصُ شَارِبَكَ وَتَحْلِقْ عَانَتَكَ، فَذَلِكَ تَمَامُ أُضْحِيَّتِكَ عِنْدَ اللَّهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ].

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَرْتُ بِيَوْمِ الْأَضْحَى) أي: بتعظيمه أو التضحية فيه حال كونه أو اجعله (عِيدًا جَعَلَهُ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ) يعظمونه وبضحون فيه لا دليل فيه لوجوب الأضحية، وإن كان «أمرت» للوجوب؛ لأنه ليس فيه أنه أمر بالأضحية فيه لاحتماله لذلك وللتعظيم كما تقرر، وعلى الترك وأنه يفهم الأول كما يرشد إليه قول الرجل الآتي الدال على أنه فهم ذلك وإلا لم يقل ما يأتي، فوجوبها من خصائصه ﷺ فأمره بها على سبيل الوجوب يقتضي الأمة مثله في ذلك.

(قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ) أخبرني (إِنْ لَمْ أَجِدْ) عندي ما يجزئ في الأضحية (إِلَّا مَنِحَةً أَنْتَى) أي: ذات لبن آكل منه وأمنحه؛ أي: أعطيه للمحتاج (أَفَأُضْحِي بِهَا؟ قَالَ: لَا) تضح بها؛ لأنك تنتفع ويُنْتَفَعُ بِهَا (وَلَكِنْ خُذْ مِنْ شَعْرِكَ وَأَظْفَارِكَ وَتَقْصُ شَارِبَكَ وَتَحْلِقْ عَانَتَكَ، فَذَلِكَ تَمَامُ أُضْحِيَّتِكَ عِنْدَ اللَّهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ) وأصل المنيحة: يعطي ذات لبن أو نحو صوف ليؤخذ نماؤها مدة، ثم تعاد لمالكها، وفي وصفها بـ«أنثى» ما يفهم أن تاءها للوحدة كشاة وحمامة، فيطلق على الذكر أيضًا.

ويؤخذ من الحديث أن من عنده يحتاج إليه ابنه يقدمه على الأضحية، وإن من لم يجد أضحية يسن له أن يأخذ من شعوره تلك وأظفاره، ولم أرَ من صرح بذلك، والمراد بـ«العانة» رهناً من معه ما يفي بها فاضلاً عن مؤنثته، نظير ما قالوه في صدقة التطوع، فإنها نوع منها وإن كانت أفضل منها؛ لعظيم ثوابها، ولأنها شعار ظاهر، وللإختلاف في وجوبها، وقال جمع من السلف: تجب حتى على المعسر.

وقال أبو حنيفة: تجب على من يملك نصائباً، وحديث: رسول الله، أستدين وأضحى؟ «نعم، فإنه دين مقضي» ضعيف مرسل.

(باب صلاة الخسوف)

للشمس والقمر فهو يطلق عليهما كالكسوف على الأصح فيهما، ويأتي في الأحاديث والأشهر في السنة الفقهاء.

قال الجوهري: وهو الأفصح.

وثعلب: هو الأجود أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر، وسبب كسوف الشمس عند أهل الهيئة حيلولة القمر بيننا وبينها، فضوؤها باقي في نفسه لم يتغير، وسبب خسوف القمر حيلولة ظل الأرض بنقطة التقاطع بينه وبين الشمس المستمد هو منها، فلا يبقى فيه ضوء ألبتة، خسوفه: ذهاب ضوئه حقيقة.

ورد عليهم ابن العربي المكي والسياف الآمدي بما رددته في «شرح العباب» وهي سنة، وقيل: فرض كفاية، وفعلها ﷺ لكسوف الشمس وكذا القمر في السنة الخامسة في جماد الآخر، كما صححه ابن حبان مؤكدة، فيكره تركها لقوة الخلاف في وجوبها الصارف عنه ما مر في العيد.

[عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: إِنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ ﷺ فَبَعَثَ مُنَادِيًا: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا رَكَعْتُ رُكُوعًا قَطُّ وَلَا سَجَدْتُ سُجُودًا قَطُّ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ مُنَادِيًا: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ) برفعها مبتدأ وخبر، أو نصبها إغراء أو حالاً، ورفع الأول مبتدأ حذف خبره أو عكسه، ونصب الثاني حالاً وعكسه الأول

تمة كتاب الصلاة/ باب صلاة الخسوف

إغراء، أو الثاني خبر مبتدأ حذف و«جامعة» الناس، أو ذات جماعة؛ أي: يسن فعلها جماعة كالعيد، ومن ثم سن النداء لها بما ذكر لا انفرادًا كأكثر الرواتب، خلافاً لأبي حنيفة رحمته الله ووافقه مالك في القمر، ورد عليهما بالأحاديث الصحيحة المسوية بين الكسوفين.

(فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ) يعني: ركوعات **(فِي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا رَكَعْتُ رُكُوعًا قَطُّ وَلَا سَجَدْتُ سُجُودًا قَطُّ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهُ)** أي: من كله من الركعات والسجدات **(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)** ولم ير أبو حنيفة بتكرير الركوع مع صحة الأحاديث به، وعندنا: أقلها ركعتان كسنة الصبح، ودليل هذه خبر مسلم والحاكم الذي قال: إنه على شرط الشيخين، وأقره عليه الذهبي عن أبي بكرة: «إنه رحمته الله يصلي ركعتين مثل صلاتكم هذه في كسوف الشمس والقمر» .

وصحَّ أيضًا أن الشمس كسفت وخرج رحمته الله فزحًا يجر ثوبه، فصلّى ركعتين وأطال فيهما القيام، ثم انصرف وانجلت فقال رحمته الله: «إنما هذه الآيات يخوف الله بها، فإذا رأيتموها فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة» وأكمل منه ركعتان يزيد في كل ركعة قيامًا بعد الركوع وركوعًا بعد القيام، وأكمل منه أن يقرأ في كل قيام، ويسبح في كل ركوع وسجود ما يأتي، وإذا شرع فيها بنيته لم تجز الزيادة عليها ولا النقص عنها؛ لأن جوازها خاص بالنقل المطلق.

[وَعَنْهَا قَالَتْ: جَهَرَ النَّبِيُّ رحمته الله فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْهَا قَالَتْ: جَهَرَ النَّبِيُّ رحمته الله فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

(١) أخرجه البيهقي في «سننه» (٦٥٨٤) والنسائي (١٤٩١)، وابن حبان (٢٨٩٥).

(٢) أخرجه أبو داود (١١٨٧)، وأحمد (٢١١٤٩)، والنسائي (١٤٨٥)، وابن ماجه (١٢٦٢)، والبيهقي

(٣) أخرجه البخاري (١٠٦٥)، ومسلم (٢١٣١).

المشكاة/ الجزء الخامس

خسوف القمر بدليل خبر الترمذي وصححه: «إنه ﷺ صلى بهم في خسوف لا نسمع له صوت» ومن ثم قال أئمتنا: يُسن أن يجهر في خسوف القمر؛ لأنها ليلية، ويُسن في خسوف الشمس؛ لأنها نهارية.

واعترض برواية ابن حبان: «إنه جهر في خسوف الشمس»

وأجاب ابن العربي بأنه يحتمل أنه يجهر ويُسر؛ لبيان الجواز.

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالتَّاسُ مَعَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ وَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاةِ أَحَدٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ هَذَا، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَّكَعْتَ، فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا غُنْقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا، وَأَرَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنْظَرًا قَطُّ أَفْظَعَ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ، فَقَالُوا: يَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ

(١) أخرجه البخاري (١٠٦٤)، والترمذي (٥٦٥)، والنسائي (١٥٠٦).

(٢) أخرجه ابن حبان (٩٣).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٠٤) ومسلم (٩٠٧) وأحمد (٢٧١١) والنسائي (١٤٩٣) وابن حبان (٢٨٣٢).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ) سجدتين، سجدة نحوًا من الركوع الذي قبلها كما بيّنه ما مرّ ويأتي، هذه ركعة.

(ثُمَّ قَامَ) (فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ وَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ) كذلك (ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَّتِ الشَّمْسُ).

وبهذه الكيفية أخذ أئمتنا فقالوا: أكملها أن يقرأ في القيام الأول «البقرة» وفي الثانية «آل عمران» أو قدر مائتي آية معتدلة من «البقرة» لأن ذلك هو عدد آي عمران» وهي وإن قاربت «البقرة» في عدد الآي لكن أغلب آي «البقرة» أطول بكتير، وفي الثالث «النساء» أو قدر مائة وخمسين آية لذلك؛ لأن آي «النساء» مائة وخمسة وسبعون، وهي تقارب مائة وخمسين آية من «البقرة» لطولها، وفي الرابع «المائدة» أو قدر مائة آية كذلك؛ لأن آي «المائدة» مائة وثلاثة وعشرون وهي تقارب مائة من «البقرة» لطولها، والأمر في ذلك كله على التقريب.

ولم ينص الشافعي في موضع على ما ذكر في الآيات في كل قيام، وفي موضع آخر على «البقرة» أو قدرها و«آل عمران» أو قدرها، وهكذا قال بعض أئمتنا، والذي ثبت إنما هو تقدير الأول بنحو «البقرة» وتطويله على الثاني والثالث، ثم الثالث على الرابع، وأما نقص الثالث عن الثاني أو زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فيما أعلم، فلاجله لا بُعد في ذكر سورة «النساء» فيه و«آل عمران» في الثاني. انتهى.

ولا تتوقف هذه الإطالة على رضا المأمومين للاتباع، قالوا: والسنة في الركوع الأول كمائة آية من «البقرة» وفي الثاني كثمانين، وفي الثالث كسبعين، وفي الرابع كخمسين تقريبًا في الكل، وأن يأتي في كل من ارتفاعه واعتداله بـ«سمع الله لمن

حمد، ربنا لك الحمد» وأن يسبح في كل سجود كالركوع الذي يليه، فسبح في الأولى كمائة آية، والثانية كثمانين، والثالثة كسبعين، والرابعة كخمسين للأحاديث الصحيحة في تطويل السجود، كخبر «الصحيحين» عن أبي موسى: «فصلى بنا بأطول قيام وركوع وسجود ما رأيته قط يفعله في صلاته» ولا يطيل غير ذلك من نحو الاعتدال بعد الركوع الثاني والرواية بتطويله، قال النووي: شاذة مخالفة لرواية الجمهور، فلا يعمل بها. انتهى.

ومن الجلوس بين السجدين والرواية بتطويله؛ لعلمهم إنما لم يأخذوا بها لشذوذها أيضًا **(فَقَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ)** الباهرة الدالة على كمال قدرته وجلال ذاته **(لَا يَخْسِفَانِ لَمُوتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاةِ أَحَدٍ)** رد لما يعتقد الجاهلية أنه لا يكون إلا لحادث عظيم في العالم؛ لموت كبير وضرر عام، وإعلام بأنهما خلقان مسخران، ليس لهما قدرة على الدفع عن أنفسهما فضلاً عن التصرف في غيرهما.

(فَإِذَا) علمتم أنهما مع كونهما جمادين يتجلى الله تعالى عليهما بصفة جلاله وقهره حتى يعدمهما ما أودع فيهما من الإنارة والإضاءة العامة تخويفاً لكم، وزجراً عن انهماكم فيما يغضبه تعالى: **(وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا)** [الإسراء: ٥٩].
(وَرَأَيْتُمْ) ما يقع بهما من **(ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ)** أي: صلوا، فإن الصلاة تريح من كل هم، وتفترج كل كرب «أرحنا بها يا بلال» .

«كان إذا أحزنه أمر فزع إلى الصلاة» واذكروا جلاله وعظمته وكبريائه؛ لتخافوه وترجعوا إليه ممثلين جميع أوامره، محتنبين جميع نواهيه، وحمل الذكر هنا على

(١) أخرجه البخاري (١٠٥٩)، ومسلم (٢١٥٦)، والنسائي (١٥١٤)، وابن حبان (٧٨)، والبيهقي في «سننه» (٦٥٩٠).

(٢) أخرجه أحمد (٢٣١٣٧)، وأبو داود (٤٩٨٥)، والطبراني (٦٢١٤).

(٣) ذكره الألوسي في روح المعاني (ص ٣١٨٤).

معنييه الحقيقي والمجازي يدل عليه الرواية الآتية: «فادعوا الله وكبروا وصلوا» .

وقيل: إنما أمر بذلك لدالتهما على قرب الساعة وفنتها.

(قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ هَذَا) وعظمتنا فيه

وخوفتنا (ثم رَأَيْنَاكَ تَكْعَكَعْتَ) أي: تأخرت وأحجمت (فَقَالَ: إِنْ رَأَيْتُ الْجَنَّةَ) أي:

حقيقة؛ لأنه الأصل وبدليل (فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا عُنُقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ) أي: استمرت على

أخذه، أو المراد «تناولت»: أردت أن أتناول (لَأَكَلْتُ مِنْهُ) معشر الأمة قرآنًا بعد قرن

(مَا بَقِيَتْ) لأن كل ما أخذ منه يخلق بدله حالاً؛ لأن ثمر الجنة كذلك على ما

روي، وسبب تركه ﷺ له: أنهم رأوه؛ لزوال إيمانهم بالغيب وصار عياناً فتوقع التكليف

وتبطل الشريعة.

قال تعالى: ﴿فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَاسَنَا سُنَّتَ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي

عِبَادِهِ﴾ [غافر: ٨٥].

(يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا) [الأنعام: ١٥٨].

(وَأَرَيْتُ النَّارَ) حقيقة أيضاً (فَلَمْ أَرْ كَالْيَوْمِ) أي: في الدنيا، فلا ينافي كونه رآها

ليلة المعراج (مَنْظَرًا) أي: لم أَرْ مَنْظَرًا مثل المنظر الذي رأيته اليوم (فَقَطُّ أَفْطَحَ) أي:

أشد وأبشع منه (وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا) أي: من المسلمين؛ أي: مطلقاً (النِّسَاءَ) قد يشك

عليه ما جاء في حديث الطبراني: «إن أدنى أهل الجنة يُمسي على زوجتين من نساء

الدنيا» فكيف يكن مع ذلك أكثر أهل النار وهن أكثر أهل الجنة؟.

وجوابه: إنهن أكثر أهلها ابتداء، ثم يخرجن ويدخلن الجنة فيصرن أكثر أهلها

انتهاءً، والمراد: إنهن أهلها بالقوة، ثم يعف الله عنهن.

(فَقَالُوا: بِمَ) أي: بأي سبب - أكثر أهلها؟ (يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِكُفْرِهِنَّ بِاللَّهِ؟

(١) أخرجه مالك (٤٤٤)، والبخاري (٩٩٧) ومسلم (٩٠١)، وأبو داود (١١٨٠)، وأحمد (٢٥٣٥١)،

والنسائي (١٤٧٤)، وابن ماجه (١٢٦٣)، وابن خزيمة (١٣٨٧).

(٢) ذكره القاري (١٧٤/٥).

قَالَ لا، وإنما **(يَكْفُرَنَّ الْعَشِيرَ)** أي: الزوج، سمي بذلك؛ لأنه معاشر وصاحب **(وَيَكْفُرَنَّ الْإِحْسَانَ)** الواصل اليمين منه أو من غيره مع العطف مبيّنة للجملة كـ «أعجبني زيد وكرمه» والأول أولى؛ لأنه أكثر فائدة.

وبيان ذلك: إنك أيها المخاطب الذي يتأق منه الإحسان **(لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ)** أي: الزمن الطويل **(ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا)** تكرهه ولو تافهًا كما أفاده منكر شيء **(قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ)** فتنكر لأجل الشيء التافه إحسان الدهر، وإنكار النعمة كفرها، والاعتراف بها شكرها، وكفر نعمة الخلق دليل على نعمة الحق «لا يشكر الله من لا يشكر الناس» على رواية نصبهما **(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)**

[وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ: ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَّتِ الشَّمْسُ فَخَطَبَ النَّاسَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا، ثُمَّ قَالَ: يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنْ يَزِينِي عَبْدُهُ أَوْ تَزِينِي أُمَّتُهُ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَصَحَحْتُمْ قَلِيلًا]

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ: ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ) فيه رد لقول من أصحابنا: يُسن تطويله **(ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَّتِ الشَّمْسُ فَخَطَبَ النَّاسَ)** فيه أنه يُسن للإمام ولو بعد الانجلاء كما أفاده عطف «خطب» على «انجلت» بالفاء صلاة الكسوف خطبتين، أركانها كأركان

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٢١٨)، وأحمد (٧٩٢٦)، والطبراني (٢٤٩١)، وأبو داود (٤٨١١)، وابن حبان (٣٤٠٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٦٥/٧)، والبيهقي (١١٨١٢) وفي «شعب الإيمان» (٩١١٧)، والقضاعي (٨٢٩).

أخرجه مالك (٤٤٤)، والبخاري (٩٩٧)، ومسلم (٩٠١)، وأحمد (٢٥٣٥١)، وأبو داود (١١٨٠)، والنسائي (١٤٧٤)، وابن ماجه (١٢٦٣)، وابن خزيمة (١٣٨٧).

خطبتي الجمعة، ثم بين الخطبة بقوله: **(فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ)** يعافيكُم من عقابه، يغمركم بواسع جوده وكرمه ورحمته.

(وَكُتِبُوا) الله؛ أي: عَظَّموه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه **(وَصَلُّوا)** صلاة الكسوف؛ لتأمنوا بركة الصلاة من كل مكروه ومحذور، ويستفاد منه الأمر بالصلاة لخسوف القمر كالشمس، والرد على من فرق بينهما **(وَتَصَدَّقُوا)** فإن الصدقة تدفع

(ثُمَّ قَالَ) لترى ذلك التخويف والتحريض على الفرع إلى الله والالتجاء إليه بالدعاء والصلاة إرداعًا عن المعاصي كلها، لا سيما فواحشها، لا سيما الزنا **(يَا أُمَّة)** فيه ذكر الباعث لهم على الامتثال، وهو نسبتهم إليه، ومزيد محبته لهم ورأفته بهم وخوفه عليهم **(مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْبِرَ مِنَ اللَّهِ)** أصل الغيرة: الحمية على الحرم، والأنفة من أن يقع بهن عار وإن دَقَّ، والمراد بها في حقه تعالى على القاعدة الشهيرة، ومنعه تعالى بما يستحيل عليه ما هو غايتها من إظهار غضبه على الزاني وحلول نكاله به.

ويجوز مع ملاحظة ذكر عبده أو أمته أن يكون من باب الاستعارة المصراحة التبعية، شبه حالة ما يفعله تعالى بعبده الزاني أو أمته الزانية من الانتقام بحالة ما يفعله السيد بقنّه الزاني بحُرْمه من إهلاكه له فورًا على أفضع هيئة وأشنعها.

معمول لـ «أغبر» وحذف الجار منه مطرد **(يَزْنِي عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِي أَمَتُهُ)** أثرهما دفعًا لما يتوهم هنا من لفظ «الغيرة» إذ هي غالبًا إنما تقع من قريب أو زوج **(يَا أُمَّة مُحَمَّدٍ)** كرره زيادة في حثهم على اتباعه وامتنال أمره ونهيه **(لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ)** من جلال الله وكبريائه وعظيم غضبه وعقابه، وأنه لا يجب لأحد عليه شيء، وأن به ١١ يفعل بمن شاء ما شاء وإن جلّت مرتبته **(لَصَحِحَّكُمْ قَلِيلًا)** لاستيلاء سلطان الخوف على قلوبكم دائمًا أو غالبًا، فبالاعتبار الثاني القلة على حالها، وبالأعتبار الأول هي بمعنى العدم.

المشكاة/ الجزء الخامس

والظاهر أن الأول خلافاً لمن جزم بالثاني؛ لأنه ﷺ علم ذلك، ووقع منه ضحك قليلاً، لكنه للتشريع والتنبيه على تعجب عظيم من وقوع ذلك الشيء كما في حديث الجامع في رمضان.

والاستدلال للثاني بأنه نظير قوله: ﴿فَلْيُضْحَكُوا قَلِيلًا﴾ [التوبة: ٨٢] يرد بأن كون القلة «ثم» بمعنى العدم واضح؛ لأن الكلام ثَمَّ في قوم كفار مخلدين أبداً في جهنم، فهم لعدم تصور ضحك منهم مطلقاً بكون القلة فُهِم بمعنى العدم بخلافها فيما نحن فيه؛ لأنه في مسلمين، والمسلم وإن علم ما قد يتجلى عليه من أنوار جمال الله وشهود واسع إنعامه وإكرامه ما يستقر الفرح والسرور به إلى الضحك قهراً عليه ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨] فتعين العلة هنا على بابها فتأمل.

١٤٨٤ [وَعَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِرْعَاً يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ فَأَتَى الْمَسْجِدَ، فَصَلَّى بِأُطُولِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ يَفْعَلُهُ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي يُرْسِلُ اللَّهُ لَا تَكُونُ لِمَوْتٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنْ يَخُوفُ اللَّهُ بِهَا عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، فَافْرَعُوا إِلَى ذِكْرِهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتَغْفَارِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِرْعَاً) لقوله: «أنا بالله منه» مع قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: ٥٩].

(يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ) [وإلا فكان النبي عالماً بأن الساعة لا تقوم وهو بين أظهرهم] ومن ثم أخبر بمغيبات كثيرة وفتن جمّة تكون بعده؛ ولأن الله وعده

(١) أخرجه البخاري (١٠٥٩)، ومسلم (٩١٢)، والنسائي (١٥٠٣)، وابن حبان (٢٨٣٦)، وأبو

(٧٣٠٢)، وابن خزيمة (١٣٧١)، والطحاوي (٣٣١/١).

(٢) ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٢٠٠/١).

(٣) في الأصل: «أي فزع من يخشى ذلك؛ لعلمه ﷺ لا تقوم وهو بين أظهرهم» والمثبت من «مرفاة

إعلاء دينه على الدين كله، فزعه إنما كان خشية أن يقع بأهل الأرض عذاب يستأصل أكثرهم كما وقع للأمم قبلهم، وتقدير المضاف الذي ذكرته في كلام أبي موسى أصوب من قول شارح: أخطأ أبو موسى في هذا الظن الذي به على النبي ﷺ بعد فتح خيبر، وهو ﷺ أعلم بذلك في سورة الفتح قبل خيبر.

وقيل: يحتمل أن فزعه إنما كان لما كشف به من الأهوال ووقوع العذاب، فذهل عما أخبر به، فخشي أن تكون الساعة كما أن الرسل يجيئون يوم القيامة بلا علم لنا ذهولاً عن الجواب، ثم يجيئون بعدما ترجع إليهم عقولهم بالشهادة على أممهم، وأن أبا موسى هو الذي ذهل؛ لما شاهده من عظيم فزعه ﷺ وخوفه.

(فَأَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى) فيه ردًا للقول بأنه يُصَلَّى فرادى في البيوت **(بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ يَفْعَلُهُ)** أي: ورآه حذيفة يفعل أطول منه في صلاة قرأ في ركعة بـ«البقرة» و«آل عمران» و«المائدة» و«النساء» بعد فراغه من صلاة الكسوف.

(هَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي يُرْسَلُ) ها **(اللَّهُ)** كالكسوفين والزلازل والصواعق **(لَا تَكُونُ لِمَوْتٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّ يَخْوَفُ اللَّهُ بِهَا عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ)** المذكور من تلك الآيات كالكسوف أو الخسوف **(فَافْزَعُوا)** أي: بادروا فزعين وجلين **(إِلَى ذِكْرِهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ)** لعله ينبجيكم من غوائل ذلك التخويف وعواقبه.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فيه جواز خروج النساء إلى المسجد لصلاة الكسوف، وهو كذلك عندنا؛ لأنها فيه وجماعة أفضل منها خارجه وفرادى، وإطالة قراءتها وركوعها وسجودها وهو الأفضل كما مر، وأنه يسن للخطيب أن يخوِّف الناس ويحذرهم، ويذكرهم بآيات الله ما أمكنه، وأن يأمرهم بإكثار الذكر والدعاء والاستغفار.

وفي قوله: **(يَخْوَفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ)** [الزمر: ١٦] إشارة إلى ينبغي وقوع الخوف

عند حدوث التغيرات العلوية.

قال ابن دقيق العيد: وهذا ينافي ذكر الحساب أسباباً عادية للكسوفين؛ لأن الله تعالى أفعلاً تجري على العادات وأفعلاً خارجة عنها، وعند هذه يزداد خوف المراقبة؛ لقوة اعتقادهم في قدرة الله تعالى وفعله لما يشاء، ومن ثم كان ﷺ عند اشتداد هبوب الرياح يتغير وجهه، ويدخل ويخرج خشية يكون كريح كان هبوبها موجوداً.

١٤٨٥ [وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ ابْنُ النَّبِيِّ ﷺ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ سِتَّ رَكَعَاتٍ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ ابْنُ النَّبِيِّ ﷺ) في السنة العاشرة، وكان ذلك يوم عاشوراء الشهر كما قاله بعض الحفاظ، وفيه لقول أهل الهيئة لا يمكن كسوفها في غير يومي السابع أو الثامن أو التاسع والعشرين إلا أن يريدوا أن ذلك باعتبار العادة وهذا خارق لها.

(فَصَلَّى بِالنَّاسِ سِتَّ رَكَعَاتٍ) أي: ركوعات (بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ) أي: صلى بهم ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وسجديات.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) ولما ظن بعضهم انكسافها لموته أبطل ذلك ﷺ بقوله: «إنهما لا يخسفان لموت أحد» كما مرَّ.

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّى ﷺ حِينَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ .

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّى ﷺ حِينَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ) أي: صلى بهم ركعتين في كل ركعة أربع ركوعات

(١) أخرجه مسلم

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم

وسجدتان.

١٤٨٧ [وَعَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِثْلُ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في هذين الحديثين،

والحديث الصحيح: «أنه ﷺ جعل يصلي ركعتين ركعتين، ويسأل عنها حتى انجلت» منافاة لقول الشافعي وأكثر أصحابه ولو تمادى الكسوف لم يكرره ثلاثاً، ولم يزد فيها ركوعين مطلقاً، كما لا ينقص عنهما إن نواهما وإن وقع الانجلاء.

وأجاب الشافعي والبخاري بأنه لا مساع لحمل هذه الأحاديث على بيان الجواز تعددت الواقعة، وهي لم تتعدد؛ لأن مرجعها كلها إلى صلاته ﷺ في كسوف الشمس يوم مات ابنه إبراهيم، وحينئذٍ يجب ترجيح أخبار الركوعين فقط؛ لأنها أصح وأشهر.

وخالف ذلك جماعة من أصحابه الجامعين بين الفقه والحديث كابن المنذر، فذهبوا إلى تعدد الواقعة، وحملوا الروايات في الزيادة والتكرير على بيان الجواز، وقوّاه النووي في «شرح مسلم» وغيره، ويؤيدهم ما مرّ أنه صحّ إنه ﷺ صلى لكسوف القمر أيضاً.

وقول بعضهم: ﷺ صلى لكسوف الشمس قبل السنة العاشرة» ثم فيها الجواب عن زيادة تلك الركوعات بأنه ﷺ كان يرفع رأسه لينظر هل وقع الانجلاء ثم يعود، فعد الراوي تلك المرات ركوعات بعيد جداً.

١٤٨٨ - [وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ أُرْمِي بِأَسْهُمِي بِالْمَدِينَةِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ كَسَفَتِ الشَّمْسُ فَنَبَذْتُهَا، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأَنْظُرَنَّ إِلَى مَا حَدَّثَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ رَافِعَ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يُسَبِّحُ وَيَهْلِلُ وَيُكَبِّرُ وَيُحَمِّدُ، وَيَدْعُو حَتَّى حُسِرَ عَنْهَا، فَلَمَّا حُسِرَ عَنْهَا قَرَأَ سُورَتَيْنِ،

وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، وَكَذَا فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» عَنْهُ، وَفِي نُسَخِ «المصَابيح» عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه.

(وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ أُرْمِي بِأَسْهُمٍ لِي بِالْمَدِينَةِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] صح أن النبي ﷺ فسرهما بالرمي وقال: «من تعلم الرمي ثم تركه فليس منا» .

(إِذْ كَسَفَتِ الشَّمْسُ فَنَبَذْتُهَا) أي: طرحت تلك السهام (فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأَنْظُرَنَّ إِلَى مَا حَدَّثَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ) الذي هو أمر مهول مزعج، أو لأقتدي به فيه فيزول عني شر ذلك وضرره.

(قَالَ: فَاتَيْنَتْهُ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ) التي للخشوف والقيام الأول (رَافِعَ يَدَيْهِ) لإرادة الركوع الأول (فَجَعَلَ) في ذلك الركوع (يُسَبِّحُ وَيَهْتَلِلُ وَيُكَبِّرُ وَيُحَمِّدُ، وَيَدْعُو حَتَّى حُسِرَ) أي: انجلى ذلك الظلام (عَنْهَا، فَلَمَّا حُسِرَ عَنْهَا قَرَأَ) بعد القيام من الركوع الأول (سُورَتَيْنِ) سورة في القيام الثاني من الركعة الأولى، وسورة في قياي الركعة الثانية، وسكت الراوي عما قرأه في القيام الأول من الركعة الأولى.

(و) مجموع ما أتى به أنه (صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، وَكَذَا فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ») للبغوي (عَنْهُ، وَفِي نُسَخِ «المصَابيح» عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه) أي: والظاهر أنه غلط؛ لأن الذي في الأصول المعتمدة كـ«صحيح مسلم» وكتاب الحميدي و«جامع الأصول» و«شرح السنة» هو الأول.

١٤٨٩ [وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: لَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعَتَاقَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: لَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ

(١) أخرجه مسلم (٢١٥٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٩١٩)، وأبو عوانة (٧٤٩٤).

(٣) أخرجه البخاري (٢٥١٩).

بِالْعَتَاقَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أخذ منه كالأحاديث السابقة أصحابنا بأنه يندب للخطيب أن يحثهم في كل خطبة، خلافاً لمن زعم اختصاص ذلك بالثانية على التوبة من جميع المعاصي، وعلى العتق والصدقة والدعاء والاستغفار والذكر والإكثار من ذلك كله، ويحذرهم الغفلة والاعتذار، ويخوفهم شؤم عاقبة المعاصي اتباعاً له ﷺ. ويذكر في كل من هذه الأمور ما ورد فيه من الآيات والأحاديث، ويتذكر استئذانه في الخطبة دون الصلاة ما لم يخف فتنة من استئذانه وإلا وجب، وما لم يعتد ترك استئذانه وإلا لم يحتج إليه، والخطبتان هنا كخطبتي الجمعة ركناً وسنة لا شرطاً كما مر، فلا تكبير فيهما، تجزئ خطبة فردة، وتقديهما على الصلاة، وهو نظير ما مرّ في خطبتي العيد.

(الفصل الثاني)

١٤٩٠ [عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كُسُوفٍ لَا يُسْمَعُ لَهُ صَوْتُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].
(عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كُسُوفٍ) أي:
للشمس كما مر **يُسْمَعُ لَهُ صَوْتُ** فيه دلالة لمذهبنا أنه يُسَمَعُ في قراءة
كسوف الشمس؛ لأنها نهارية **(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ)**.

١٤٩١ [وَعَنْ عِكْرِمَةَ رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَاتَتْ فَلَانَةُ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَّ سَاجِدًا، فَقِيلَ لَهُ: أُنَسِّجُدُ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا رَأَيْتُمْ آيَةً فَاسْجُدُوا، وَأَيُّ آيَةٍ أَعْظَمُ مِنْ ذَهَابِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ؟ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ].

(وَعَنْ عِكْرِمَةَ رضي الله عنه قَالَ: قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَاتَتْ فَلَانَةُ بَعْضِ)

تقدم تخرجه.

أخرجه أبو داود (١١٩٩)، والترمذي (٤٢٦٥)، والبيهقي في «سننه» (٦٦٠٦).

(أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ) هي صفة، رضي عنها (فَخَرَّ سَاجِدًا، فَقِيلَ لَهُ: أَتَسْجُدُ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ) أي: من غير موجب للسجود، والسجود من غير موجب ممنوع عندنا.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا رَأَيْتُمْ آيَةً فَاسْجُدُوا، وَأَيُّ آيَةٍ أَعْظَمُ مِنْ ذَهَابِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ؟) لأن بذهابهن يذهب ما تفردن به من العلوم بأحواله ﷺ الباطنة الذي الناس معرفتها منهن، ففي موتهن ذهاب تلك العلوم التي ليست عند غيرهن.

ثم رأيت الشارح قال: قالوا: المراد بالآية المنذرة بنزول البلايا والمحن التي يخوف الله بها عباده ووفاة أزواج النبي ﷺ من تلك الآيات؛ لأنهن ضمن شرف الزوجية إلى شرف الصحبة، وقد قال ﷺ: «أنا أمانة لأصحابي، فإذا ذهب أتى أصحابي ما يوعدون...» فهن أحق بهذا المعنى من غيرهن، فكأن وفاتهن سالبة للأمانة، وزوال الأمانة يوجب الخوف. انتهى.

وما ذكرته المقتضي لتخصيصهن بذلك أولى من هذا؛ لاقتضائه السجود لموت كل صحابي، ولم يحفظ ذلك عن أحد.

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ) وهذا من اجتهاد ابن عباس، وقضية مذهبنا أن مثل ذلك من موت عالم أو عظيم يقتضي سجود، بل لا يجوز السجود لأجله، ويمكن حمل الحديث على أن المراد بالسجود: الصلاة، وبالآية ما يشبه الكسوفين في العظم، وحينئذ يفيد ذلك ما قاله أئمتنا: يُسن لكل أحد التضرع إلى الله تعالى بالدعاء والذكر عند الزلازل والصواعق والريح العاصفة والحسف والمسخ ودوام المطر، والصلاة ركعتان كسنة الصبح أو أكثر عند ذلك لكل أحد منفرد في بيته أكد.

ولفظ الشافعي ﷺ: وأمر بالصلاة منفردين كما يصلون منفردين سائر

الصلوات. انتهى.

عن ابن عباس وعائشة: الصلاة هنا كالتى فى الكسوف، ولم يرتضه جمع من أئمتنا فقالوا: يصلى على هيئة الخسوف قولاً واحداً.

(الفصل الثالث)

١٤٩٢ [عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهِمْ، فَقَرَأَ سُورَةَ مِنَ الطُّوْلِ، ثُمَّ رَكَعَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ فَقَرَأَ سُورَةَ مِنَ الطُّوْلِ، ثُمَّ رَكَعَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ كَمَا هُوَ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ يَدْعُو حَتَّى انْجَلَى كُسُوفُهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهِمْ) صلاة الكسوف (فَقَرَأَ سُورَةَ مِنَ الطُّوْلِ) بضم وكسره (ثُمَّ رَكَعَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ فَقَرَأَ سُورَةَ مِنَ الطُّوْلِ، ثُمَّ رَكَعَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ كَمَا هُوَ) أي: على الحالة التي هو عليها في صلاته (مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ يَدْعُو حَتَّى انْجَلَى كُسُوفُهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) ومرر أن أحاديث الاختصار على ركوعين في كل ركعة أصح ما في الباب، وأن جمعاً اختاروا جواز الزيادة إلى الانجلاء بناء على تعددها الذي شهدت به الأحاديث.

[وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: كُسِفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ وَيَسْأَلُ عَنْهَا حَتَّى انْجَلَتِ الشَّمْسُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى حِينَ انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ مِثْلَ صَلَاتِنَا يَزْكُرُ وَيَسْجُدُ . وَلَهُ فِي أُخْرَى: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا مُسْتَعِجِلًا إِلَى الْمَسْجِدِ وَقَدْ انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ

(١) أخرجه أبو داود (١١٨٢)، والحاكم (١٢٣٧)، والضياء (١١٤١).

(٢) أخرجه أبو داود (١١٩٥)، والبيهقي في «سننه» (٦٥٦٢).

(٣) أخرجه النسائي (١٥٠٠).

لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ عَظِيمٍ مِنْ عُظَمَاءِ أَهْلِ الْأَرْضِ، وَإِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا خَلِيقَتَانِ مِنْ خَلْقِهِ يُحْدِثُ اللَّهُ فِي خَلْقِهِ مَا يَشَاءُ، فَأَيُّهُمَا انْخَسَفَ فَصَلُّوا حَتَّى يَنْجَلِيَ أَوْ يُحْدِثِ اللَّهُ أَمْرًا .

(وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: كُسِفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ وَيَسْأَلُ النَّاسَ (عَنْهَا) أَيُّ: عَنْ انْجِلَائِهَا كَمَا سَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ، وَأَبْعَدَ مِنْ فَسْرِهِ بِأَنَّهُ يَسْأَلُ اللَّهُ فِي الْانْجِلَاءِ عَنْهَا (حَتَّى انْجَلَتْ الشَّمْسُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) فِيهِ تَكْرِيرُ الصَّلَاةِ إِلَى نَجْلَاءِ، وَفِيهِ الْكَلَامُ فِي الَّذِي قَبْلَهُ.

(وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى حِينَ انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ مِثْلَ صَلَاتِنَا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ) وَمِنْ هَذَا وَالْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَيْضًا كَمَا مَرَّ: «صَلَّى ﷺ رَكَعَتَيْنِ مِثْلَ صَلَاتِكُمْ هَذِهِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ» .

وَفِي الصَّحِيحِ أَيْضًا: «إِنَّمَا هَذِهِ الْآيَاتُ يَخُوفُ اللَّهُ بِهَا، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا كَأَحَدِ صَلَاتَيْ صَلَاتِكُمْ هَذِهِ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ» أَخَذَ أَثْمَنًا أَنْ أَقْلَ صَلَاةَ الْكُسُوفِ رَكَعَتَيْنِ كَسَنَةَ الصُّبْحِ كَمَا مَرَّ.

(وَلَهُ فِي أُخْرَى: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا مُسْتَعْجِلًا إِلَى الْمَسْجِدِ وَقَدْ انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى) فِيهِ عَلَى مَنْ زَعَمَ صَلَاةَ الْكُسُوفِ تَكُونُ لِنَحْوِ مَوْتِ (ثُمَّ قَالَ: إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْخَسِفَانِ إِلَّا لِمَوْتِ عَظِيمٍ مِنْ عُظَمَاءِ أَهْلِ الْأَرْضِ، وَإِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا خَلِيقَتَانِ مِنْ) جَمْلَةٍ (خَلْقِهِ).

قَالَ شَارِحُ: الْخَلِيقَةُ: الْبَهَائِمُ، وَالْخَلْقُ: النَّاسُ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالْحَدِيثُ يَرِدُ قَوْلُهُ: «الْخَلْقُ النَّاسُ» لِأَنَّهُ جَعَلَ الْخَلِيقَةَ مِنْ جَمْلَةِ الْخَلْقِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْخَلْقَ يَشْمَلُ الْبَهَائِمَ

وغيرها، وتخصيصه الخليفة بالبهايم يحتاج لدليل، الظاهر قول غيره: إنهما بمعنى.
وإن قيل: المعنى الأول أنسب في هذا المقام وأنه رد لزعم من يرى تأثيرهما في
هذا العالم بالكون والفساد؛ أي: ليس كما يزعمون، بل هما مسخران كالبهايم دائبان
مقهوران تحت قدرة الله تعالى «يخوف الله بهما عباده، فإذا رأيت شيئاً من ذلك
فافزعوا إلى ذكره» لافتقارهما في انجلائهما عما يحدث فيهما من الخسف
والكسف إلى دعاء بني آدم كما مرّ في الأحاديث.

(يُحَدِّثُ اللَّهُ فِي خَلْقِهِ) مفعول «خلق» المضاف فاعله، فليس لواحد منهما
تأثير في الوجود بوجه، بل كل منهما عرضة لوقوع آثار القدرة الإلهية به حتى يعدم نوره
ويصيره في غاية الحقارة والذلة (مَا يَشَاءُ، فَأَيُّهُمَا انْخَسَفَ فَصَلُّوا) من ابتداء خسوفه
(حَقٌّ يَنْجَلِي أَوْ يُحَدِّثُ اللَّهُ أَمْرًا) غير الانجلاء من التي تقترن بالكسوف وإن لم
الكسوف لأجلها، وحينئذٍ تعافون أو يخفف ببركة الصلاة، ومن ثم كان
ﷺ إذا طرّقه أمر مزعج فزع إلى الصلاة.

(باب سجود الشكر)

وهذا الباب خالٍ عن الفصل الأول والثالث.

(الفصل الثاني)

١٤٩٤ - [عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ سُرُورٍ أَوْ بُشْرٍ بِهِ خَرَّ سَاجِدًا شَاكِرًا لِلَّهِ تَعَالَى . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ].

(عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ عَظِيمٌ كَوْنَهُ (سُرُورٍ أَوْ) للشك في اللفظ والمعنى واحد (بُشْرٍ بِهِ خَرَّ سَاجِدًا شَاكِرًا لِلَّهِ تَعَالَى. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ) وصححه الحاكم.

١٤٩٥ - [وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا مِنَ الثُّعَاشِيِّينَ فَخَرَّ سَاجِدًا . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مُرْسَلًا، وَفِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» لَفْظُ «المَصَابِيح»].

(وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ) محمد الصادق، رضي الله عنهما (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا مِنَ الثُّعَاشِيِّينَ) جمع: ثعاش وهو القصير جدًا، الضعيف الحركة، الناقص الخلق.

وقيل: المبتلى.

وقيل: المختلط العقل.

(فَخَرَّ سَاجِدًا. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مُرْسَلًا، وَفِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» لَفْظُ «المَصَابِيح») أخذ أصحابنا من الحديث الأول والثالث الآتي أنه يُسن لمن تجددت له نعمة له ظاهرة من حيث لا يحتسب [أن يشكر] وإن توقع وجودها لحدوث ولد أنثى أو ذكر أو مال أو جاه

أخرجه أبو داود (٢٧٧٦)، والترمذي (١٦٧٣).

أخرجه الدارقطني (١٥٤٦).

مباح، وإن كان له أمثاله وقدم غائب، أو نصر على عدو، مطر عند القحط، اندفعت عنه نقمة كذلك كنجاة من نحو غرق، وكزوال مطر أو ريح خيف استئصاله أن يسجد سجدة فردة، كسجدة التلاوة فيما مر فيها ركناً وشرطاً، وسنة ينوي بها الشكر لله تعالى على حصول النعمة أو اندفاع النقمة، كانت متوقّعة، وفي غير ذلك من الأحوال.

قيل: وكذا معرفة وستر المساوي، ويرد هذين أعظم من كثير من النعم، فيُسن لحدوث الأولى واندفاع الثانية، ومن حيث لا يحتسب سبب حصولها، أو بسبب يقتضي العادة بالحصول عنده، فلا يسجد لأجله كالربح بعد التجارة إلا إن كثر بحيث يعد خارقاً للعادة، بخلاف العافية بعد التداوي، والولد بعد الوطء، فإن العادة تقتضي فيهما بأنهما محض نعمة؛ لتخلفهما عن سببهما، وأخذ من الحديث الثاني وإن كان مرسلًا؛ لأنه اعتضد بشواهد أكدته.

منها: إنه ﷺ سجد لرؤية زمن، وأنه سجد لرؤية فرد، إنه يُسن لمن رأى مُبتلى في بدنه بما يعد نقصاً في الخلقة أو في كمالها عرفاً، أو في دينه لكفره أو فسقه المتجاهر به أن يسجد شكرًا لله تعالى على السلامة من بليته، أما الأول فواضح، وأما الثاني؛ فلأن بلية الدين أشد من بلية الدنيا، ونظيرها له إن أمكنه لعله فيرجو الثبوت؛ لئلا ينكسر خاطره فيما هو معذور فيه، بخلاف مقطوع اليد مثلاً لنحو سرقة.

لَوْعَنَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ ؓ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ نُرِيدُ الْمَدِينَةَ، فَلَمَّا كُنَّا قَرِيبًا مِنْ عَزْوَرَ نَزَلَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَدَعَا اللَّهَ سَاعَةً، ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا فَمَكَثَ طَوِيلًا، ثُمَّ قَامَ فَفَرَّقَ يَدَيْهِ سَاعَةً ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا قَالَ: إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي وَشَفَعْتُ لَأُمِّي فَأَعْطَانِي ثُلْثَ أُمَّتِي، فَخَرَرْتُ سَاجِدًا لِرَبِّي شُكْرًا، ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي فَسَأَلْتُ رَبِّي لَأُمِّي فَأَعْطَانِي ثُلْثَ أُمَّتِي، فَخَرَرْتُ سَاجِدًا لِرَبِّي شُكْرًا، ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي

فَسَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي فَأَعْطَانِي الثَّلَاثَ الْآخِرَ، فَخَرَرْتُ سَاجِدًا لِرَبِّي . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

(وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ نُرِيدُ الْمَدِينَةَ، فَلَمَّا كُنَّا قَرِيبًا مِنْ عَزْوَرةٍ) بفتح أوله المهمل وسكون الزاي وفتح الواو: ثنية بالجحفة (نَزَلَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَدَعَا اللَّهَ سَاعَةً، ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا فَمَكَثَ طَوِيلًا، ثُمَّ قَامَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ سَاعَةً ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا قَالَ: إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي وَشَفَعْتُ لِأُمَّتِي) بيان للمسؤول أو (فَأَعْطَانِي ثَلَاثَ أُمَّتِي) أي: شفعني في ثلثهم حتى لا يخلدون في النار (فَخَرَرْتُ سَاجِدًا لِرَبِّي شُكْرًا) على يجعل أمتي كبقية الأمم الذين حق عليهم

(ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي فَسَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي فَأَعْطَانِي ثَلَاثَ أُمَّتِي، فَخَرَرْتُ سَاجِدًا لِرَبِّي شُكْرًا، ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي فَسَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي فَأَعْطَانِي الثَّلَاثَ الْآخِرَ، فَخَرَرْتُ سَاجِدًا لِرَبِّي) على قبل شفاعتي في جميع مؤمنهم، ولم يبق منهم مخلدًا في النار وإن اقترف من الكبائر ما اقترف.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ) وسنده وبما تقرر في شرحه علم أنه ليس

عموم المغفرة لكل فرد من أمته بحيث لا يدخل أحد منهم النار؛ لأن اعتقاد ذلك لتكذيبه النصوص الدالة على دخول جماعة من هذه الأمة النار، بل معناه: إن الله يخصهم من بين الأمم بخصائص كأمنهم من الخلود واللعن وعموم المسخ والخسف والاستئصال بالعذاب، وغير ذلك مما اختصوا به كرامة لنبيه المكرم وحببيه المقدم ﷺ وشرف وكرم.

أخرجه بلفظه أبو داود (٢٧٧٥)، والبيهقي (٣٧٥٠)، وأخرجه أحمد (٢٠٢٥٥) بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي سَمِعْتُ هَزِيرًا كَهَزِيرِ الرَّحَى أَوْ حَنِينًا كَحَنِينِ النَّحْلِ، وَأَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي ﷻ فَخَيَّرَنِي أَنْ يَدْخُلَ ثَلَاثُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ وَيَبَيِّنَ شَفَاعَتِي لَهُمْ فَأَخْتَرْتُ شَفَاعَتِي لَهُمْ وَعَلِمْتُ أَنَّهَا أَوْسَعُ لَهُمْ، فَخَيَّرَنِي بَأَن يَدْخُلَ شَطْرُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ وَيَبَيِّنَ الشَّفَاعَةَ لَهُمْ فَأَخْتَرْتُ لَهُمْ شَفَاعَتِي وَعَلِمْتُ أَنَّهَا أَوْسَعُ لَهُمْ».

(تنبيه):

أوهم كلام غير واحد من الشراح شفاعته لأمته إنما تؤثر في الصغائر، وفي منع الخلود لأهل الكبائر بعد تمحيصهم بالنار، فلا ينالونها قبل الدخول، وهو غير صحيح؛ لخبر الترمذي وأبي داود: «شفاعتي» أي: معظمها «لأهل الكبائر من أمتي» .

وفي الترمذي عن جابر: «من لم يكن من أهل الكبائر فما له وللشفاعة» نعم الشفاعة من أصلها موقوفة على إذن الحق كما قال عزّ قائلًا: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] واختاره رحمته بأنه لأهل الكبائر دليل على إذنه تعالى له في ذلك قبل الدخول فلا يدخلونها، إلا بشفاعته تعجيل خروجهم منها، وبعد الخروج فيعطون من درجات الجنة ما لم يبلغوه لولا الشفاعة.

وروى البيهقي بسند صحيح: «إنه رحمته سجد جاءه كتاب علي من اليمن بإسلام همدان» .

وصحّ أيضًا: إنه رحمته سجد فأطال، ف قيل له في ذلك فقال: «أخبرني جبريل أن من صلى عليّ مرة صلى الله عليه عشرًا، فسجدت شكرًا لله تعالى» .

وخالف في ذلك أبو حنيفة ومن تبعه فقالوا: المراد بالسجود في الأحاديث الصلاة؛ لأنه رحمته صلى الضحى ركعتين حين بشر بالفتح أو برأس أبي جهل؛ ولأنه لو أمر بالسجود عند كل نعمة متجددة عظيمة الموقع عند صاحبها لم يغفل عن السجود طرفه عين؛ لأنه لا يخلو عن نعمة كذلك أدنى ساعة؛ فإن أعظم النعم نعمة الحياة، وهي متجددة بتجديد الأنفاس، وحديث النجاشي مرسل لا حجة فيه. انتهى.

(١) أخرجه أحمد (١٣٢٤٥)، وأبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥) وقال: حسن صحيح غريب، وابن أبي عاصم (٨٣١)، وأبو يعلى (٣٢٨٤)، وابن حبان (٦٤٦٨)، وابن ماجه (٤٣١٠)، والطبراني (٧٤٩)، والحاكم (٢٢٨) وقال: صحيح على شرط الشيخين، والسفة في «شعب الإيمان» (٣١٠)، والضياء (١٥٤٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٢٣).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الصغرى» (٨٩١).

(٤) ذكره المتقي الهندي في «كنز العمال» (٧٧٢/١).

ولك رد جميع ذلك بأن حمل السجود على الصلاة في الأحاديث صرف للفظ عن مدلوله الصريح الذي لا يقبل تأويلاً، وذلك مسخ أو نسخ من غير دليل، ألا ترى إلى قوله: «خر ساجداً» شكره مرتين، وقوله: «سجد لما جاءه كتاب علي» وقوله: «سجد فأطال» فإن ذلك صريح في الاختصار على سجدة واحدة، فكيف يسوغ حمله على الصلاة؟ وما ذكروه من صلاة الضحى ركعتين لا شاهد فيه؛ لأن وقوعها بمكة كان ثمانية كما مرّ ويبدو لم يصح، وبفرض صحة ذلك فهو يجديهم شيئاً؛ الشكر مرة بركعتين لا يمنع كونه مرات بالسجود وحده.

وقولهم: «لو أمر... إلخ» يرده ما قيد به أصحابنا النعمة والنقمة مما يصير السجود لذلك نادراً؛ أي: نادر؛ لأن السجود منه ﷺ وقع عند سبب معين، فألحقنا بذلك السبب ما في معناه مما يخرج دوام الحياة والعافية والإسلام وحدث ما لا وقع فيه كما مر، وكون ذلك الحديث مرسلًا لا يؤثر لما مر من اعتضاده، والمعتضد حجة اتفاقاً على أن غيره من بقية الأحاديث بعضها حسن وبعضها صحيح كما مر، فيفرض إرسال ذلك وعدم اعتضاده الحجة في الأحاديث والباقية التي لا نزاع في حسنها أو صحتها.

ثم رأيت الشارح أجاب عن ذلك بأن قوله: «خر ساجداً» لا يقبل التأويل؛ لأنه وقع جواباً للشرط؛ أي: في الحديث الأول، وعدل عن «سجد» إلى «خر ساجداً» توكيداً ومبالغة، وبأن المراد بالسرور ما يحصل عند هجوم نعمة ينذر وقوعها دون ما استمر وقوعها، ومن ثم قيدها في الحديث بالمجيء على سبيل الاستعارة، «أمر» للتفخيم والتعظيم.

(باب الاستسقاء)

هو لغة: طلب السقيا، وشرعًا طلب سقيا العباد من تعالى إليها، وسقاه وأسقاه بمعنى، وقيل: متغايران، وهو أنواع ثلاثة ثابتة بالأخبار الصحيحة: أدناها: بمجرد الدعاء فردي أو مع الاجتماع له، روى أبو عوانة في «صحيحه» أن قومًا شكوا إلى النبي ﷺ قحط المطر فقال: «اجثوا على الركب ثم قولوا: يا رب، يا رب» ففعلوا فسقوا، ويأتي أنه ﷺ استسقى عند أحجار الزيت بالدعاء بلا صلاة.

قال الشافعي: وأحسن هذا النوع ما كان من أهل الصلاح. وأوسطها: الدعاء عقب الصلاة ولو نوافل، وفي كل خطبة مشروعة. وأعلىها: بالصلاة.

والأصح: الأول، ولا يحتاج فيه إلى إذن الإمام إلا إن خشي منه فتنه ولو على بعد، ويندب تكرير الاستسقاء ولو بالصلاة والخطبة إلى أن يمن بالاستسقاء؛ لأنه تعالى يحب الملحين في الدعاء كما ورد وإن كان سنده ضعيفًا.

[عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ إِلَى الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَدْعُو وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَحَوَّلَ رِءَاءَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ إِلَى الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ) من هذا والأحاديث الآتية وغيرها وهي كثيرة كادت أن

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤٥٧/٦)، وأبو عوانة (٢٥٣٠)، والطبراني في «الأوسط» (٥٩٨١)، والعقيلي (٣٠٨/٣).

أخرجه مالك (٤٥٢)، والبخاري (١٠٢٨)، ومسلم (٢١٠٧)، وأبو داود (١١٦٩)، وأحمد (١٦٨٨٢)، والنسائي (١٥٢٢)، والبيهقي في «سننه» (٦٦٤٣).

يتواتر معناها، أخذ أئمتنا وغيرهم أن صلاة الاستسقاء عند الحاجة بانقطاع مطراً أو غيره كماء العيون أو النيل أو قلته بحيث احتيج. وغيرهم: إن صلاة الاستسقاء عند الحاجة للزيادة أو ملوحة نحو الشرب مؤكدة لكل أحد كالعيد.

وخالف أبو حنيفة رحمه الله جماهير العلماء فجعلها بدعة، وكأنه لم يبلغه بذلك الأحاديث مع كثرتها، ومن ثم خالف أصحابه، وأجمع الصحابة عليها، فإن عمر استسقى بالعباس عام الرمادة ولم ينكره أحد، ويؤخذ من الحديث يجوز الزيادة في صلاة الاستسقاء على ركعتين كالعيد.

(جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ) يؤخذ أنها كالعيد، وقد صحَّ أنه ﷺ صلى ركعتين كما يصلي العيد، وبه يرد قول مالك: إنها كبقية الصلاة وليست كالعيد، ومن ثم ألحقها أئمتنا به في التكبيرات سبعا وخمسا، وجاء ذلك في حديث ضعيف والذكر بينها ورفع الأيدي فيها، والنداء لها بالصلاة جامعة، وفي أنه يقرأ في الأولى بـ«ق» أو «سيح» وفي الثانية بـ«اقتربت» أو «الغاشية».

وقيل: الأفضل إن قرأ في الثانية: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١] لأنها اللاتقة بالحال.

وفي حديث ضعيف: قرأ في الأولى بـ«الأعلى» وفي الثانية بـ«الغاشية» . نعم، لا يختص بوقت، لكن المختار أن يفعل فيه خروجاً من قول كثيرين: أنها [استثنائية].

(وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَدْعُو) أي: في الخطبة كما بيَّنته الروايات الآتية، ومن ثم سُنَّ للخطيب أن يستقبل القبلة للدعاء بعد نحو ثلث الخطبة الثانية إن لم يستقبل في الخطبة الأولى، وإلا لم يُعده في الثانية، وأن يبالغ في مستقبلاً سرّاً وجهراً.

(وَرَفَعَ يَدَيْهِ) مشيرًا بظهر كفيه إلى السماء كما يأتي (وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَ

الْقِبْلَةَ) [كيفية التحويل أن يأخذ بيده اليمنى الطرف الأسفل من جانب يساره وبيده اليسرى الطرف الأسفل أيضًا من جانب يمنه ويقلب يديه خلف ظهره، بحيث يكون الطرف المقبوض بيده على كتفه الأعلى من جانب اليمين والطرف المقبوض بيده اليسرى على كتفه الأعلى من جانب اليسار، فإذا فعل ذلك فقد انقلب اليمين يسارًا واليسار يمينًا] فنقل عليه إن كان مربعًا، والحكمة فيها التفاؤل بتغيير الحال الخطيب والسعة.

وفي خبر: «إِنَّهُ ﷺ حَوَّلَ رِدَاءَهُ لِيَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ» وَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ

الْحَسَنَ.

السهيلي: وطول رداءه ﷺ أربعة أذرع وعرضه ذراعان وشبر،

بين التحويل والتنكيس، وقلب الظاهر إلى الباطن بأن يأخذ باطن الطرف الأسفل الذي يلي شقه الأيمن بيده اليسرى من خلف رقبته، وباطن الطرف الذي يلي شقه الأيسر بيده من خلف رقبته، ويقلب يديه خلف ظهره، بحيث يكون مقبوض اليمنى على أعلى الكتف ومقبوض اليسرى على أعلى الأيسر، فيحصل تلك الثلاثة بتحويلة واحدة، ويقتصر في غير المربع على التحويل؛ لتعذر التنكيس عليه، ويُسن للقوم وهم جلوس يفعلوا كما فعل الإمام وأن يستدعوا التحويل إلى نوع الشيا

عَلَيْهِ

[وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ

فِي الْإِسْتِسْقَاءِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ) رَفْعًا بَالِغًا

(١) أخرجه البيهقي في «سننه» (٦٦٤٨)، والدارقطني (١٨١٩)، (١١٦٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٣١)، ومسلم (٢١١٣)، وأبو داود (١١٧٢)، وأحمد (١٣٢٠٤)، والنسائي (١٥٢٤)،

وابن ماجه (١٢٣٦)، وابن حبان (٢٩٢٥)، والدارقطني (١٨٣٠)، والبيهقي في «سننه» (٦٦٧٥).

المشكاة/ الجزء الخامس

(إِلَّا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ) ودلّ على ما قدرته ليقع الاستثناء منه قوله: (فَإِنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ) هما (حَتَّى يُرَى بَيَاضُ ابْطِئِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وبذلك المقدر علم أن هذا الحديث يعارضه ما صح من رفعه ﷺ يديه في غير الاستسقاء في نحو ثلاثين حديثاً؛ لأن معناه لم يرفع رفعاً بالغاً كما رفع في الاستسقاء.

١٤٩٩ [وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) ومنه أخذ أئمتنا أنه يُسن لكل من الحاضرين رفع أيديهم في حالة جاعلين ظهورها السماء ويطونها إلى الأرض.

قال النووي: قال العلماء: يُسن يشير بالظهر إلى السماء في كل دعاء لدفع بلاء، وبالבطن إذا سأل حصول شيء.

وروى الحاكم: «إنه ﷺ كان يفعل الأول إذا استعاذ، والثاني إذا سأل» والحكمة أن رفع الظهر يستدعي الإزالة، بخلاف رفع البطن فإنه يستدعي الإعطاء، فناسب أن يكون الأول عند طلب الدفع، والثاني عند طلب الحصول.

وقيل: فعل هذا تفاؤلاً بتقلب الحال ظهر البطن نظير ما يأتي في الرداء.

وقيل: الإشارة أن يجعل بطن السحاب إلى الأرض لينصب إليها جميع ما فيه.

١٥٠٠ [وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ

(١) أخرجه مسلم (٢١١٢)، وأحمد (١٢٨٩٠)، والبيهقي في «سننه» (٦٦٧٨).

(٢) ذكره القاري (٢٢١/٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٣٢)، وأحمد (٢٤٨٧٣)، والنسائي (١٥٣٤)، وابن حبان (٢٨٧)، وابن أبي

شيبه في «مصنفه» (٣٢/٧).

قَالَ: اللَّهُمَّ اسقنا **(صَيِّبًا)** بتشديد أي: مطرًا، نقله البخاري عن عباس وقيده الواحدي بالكثير.

وروى ابن ماجه: «سَيِّبًا» بفتح فسكون؛ أي: إعطاء **(نَافِعًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ)**. وفي رواية أبي داود وابن حبان: «هَيِّنًا» وكل منهما فيه غاية التيمم؛ لأن المطر مظنة الضرر لا سيما مع كون تنكير «صب» للتعظيم الدال - ١٠ - نوع من المطر شديدها.

بل قال النووي: فيندب جمع هذه الألفاظ بأن يقول: «اللَّهُمَّ صَيِّبًا وَسَيِّبًا نَافِعًا هَيِّنًا».

وقيل: يأتي مرة ويسن ذلك مرتين أو ثلاثًا، ويسن الدعاء عند نزول المطر؛ لأنه مستجاب حينئذ، كما في خبر رواه الشافعي وآخر رواه البيهقي، وفي رواية: «إن رؤية الكعبة كذلك ويستحب أن يقول: «مطرنا بفضل الله ورحمته» ويكره: «مطرنا بنوء كذا» أي: بوقت النجم الفلاني؛ لأنه موهم بخلاف «في نوء كذا» واعتقاد كون النجم أو وقته هو الممطر حقيقة كفر.

وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ قَالَ: فَحَسَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَوْبِهِ حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ قَالَ: لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّي . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ قَالَ: فَحَسَرَ) أي: كشف **(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَوْبِهِ حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ)** وفي رواية الحاكم: «حسر ثوبه عن ظهره حتى يصيبه المطر»

- (١) أخرجه ابن ماجه (٤٠٢٢)، وابن حبان (٩٩٩)، والبيهقي في «سننه» (٦٧٠١)، والحميدي (٢٨٨).
- (٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٤٥)، ومسلم (٢١٢٠)، وأبو داود (٥١٠٢)، وأحمد (١٢٧٠٠)، وابن حبان (٥٠٥).
- (٣) أخرجه الحاكم (٧٨٧٦).

المشكاة/ الجزء الخامس

(قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ قَالَ: لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّي) أي: بتكوينه

وتنزيله من غير تمسه يد خاطئة يلاقيه مكان الله فيه، ومن ثم وصفه تعالى بالبركة كما يأتي عن ابن عباس مع ما يعلم منه القصد ملازمة من هو كذلك؛ لتعود عليه بركته ونعمة فائدته.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وبه أخذ أئمتنا، قالوا: يُسن لكل واحد أن يبرز ولو في حالة الخصب لأول كل مطر في سائر السنة، وبروزه لأول مطره أكد، وأن من بدنه غير عورته؛ ليصيبه المطر.

وقد سئل ابن عباس - رَضِيَ عَنْهُمَا - عن ذلك فقال: أو ما قرأت **﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا﴾** [ق: ٩] فأحب أن ينالوا من بركته.

وروى الشافعي بإسناد ضعيف منقطع مرسل: **«إنه ﷺ كان إذا سال السيل قال: اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهراً فنتطهر منه ونحمد الله عليه»** فيُسن أن يتوضأ ويغتسل في السيل كذلك، فأراد الاختصار على أحدهما فالفعل، ورجَّح غير واحد أنهما عبادتان لا يحتاجان لنية؛ لأن حكمة ذلك هي حكمة كشف البدن ليناله المطر وبركته.

- **[عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى فَاسْتَسْقَى، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَجَعَلَ عِظَافَهُ الْأَيْمَنَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ، وَجَعَلَ عِظَافَهُ الْأَيْسَرِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ دَعَا اللَّهَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.]**

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى فَاسْتَسْقَى) فيه ان الأفضل فعل صلاة الاستسقاء في الصحراء حيث لا عذر من خوف أو نحوه، وقول بعض أصحابنا: **«تُستثنى مكة وبيت المقدس، فالأولى كونها في مسجدهما؛ لاتساعه»**

(١) أخرجه البيهقي في «سننه» (٦٦٨٧).

(٢) أخرجه أبو داود (١١٦٥)، والبيهقي في «سننه» (٦٦٤٤)، وأبو عوانة في «مستخرجه»

رده غير واحد بأن الذي عليه الجمهور استحبابها في الصحراء مطلقاً للاتباع، ولتعليهم بأنه يحضرها الصبيان والحیض والبهاائم والصحراء لهم أليق. لكن استحسن آخرون الأول؛ بأنه الذي عليه عمل السلف والخلف لفضل البقعة واتساعها نظر ما مرّ في العيد، وعليه فنحو الحیض يقفون بباب المسجد.

(وَحَوْلَ رِدَائِهِ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَجَعَلَ عِطَافَهُ) أي: يشقه ويطلق على جميع الرداء، سمي بذلك؛ لأنه يجعل على العطفين؛ أي: الجانبين **(الْأَيْمَنَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرَ، وَجَعَلَ عِطَافَهُ الْأَيْسَرَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ دَعَا اللَّهَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ)**

١٥٠٣ [وَعَنْهُ] قَالَ: اسْتَسْقَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ خِمِصَةٌ لَهُ سَوْدَاءٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ بِأَسْفَلِهَا فَيَجْعَلَهُ أَعْلَاهَا، فَلَمَّا ثَقُلَتْ عَلَيْهِ قَلْبَهَا عَلَى عَاتِقِهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.]

(وَعَنْهُ] قَالَ: اسْتَسْقَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ خِمِصَةٌ لَهُ سَوْدَاءٌ) أي: كساء مربع له علمان في طرفيه من صوف أو غيره، وجعل بعضهم سوادها شرطاً في تسميتها خميصة **(فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ بِأَسْفَلِهَا فَيَجْعَلَهُ أَعْلَاهَا، فَلَمَّا ثَقُلَتْ عَلَيْهِ قَلْبَهَا عَلَى عَاتِقِهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ)** بسند صحيح.

وبهذين الحديثين أخذ أئمتنا فقالوا: يُسن في الرداء المربع بعد الاستقبال أن يحوله بأن يجعل يمينه يساره وعكسه، وأن ينكسه بأن يجعل أعلاه أسفله وعكسه؛ لأن همه ﷺ بذلك يدل على بدنه، وإنما تركه لثقله كما في الحديث، ومرّ بيان حكمة ذلك مع فوائد آخر.

[وَعَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَسْقِي عِنْدَ أَحْجَارِ الرَّيْتِ قَرِيبًا مِنَ الزَّوْرَاءِ قَائِمًا يَدْعُو يَسْتَسْقِي رَافِعًا يَدَيْهِ قِبَلَ وَجْهِهِ لَا يُجَاوِزُ بِهِمَا رَأْسَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ حَوَاهُ.]

أخرجه أبو داود (١١٦٦)، وأحمد (١٦٩٠٩)، والنسائي (١٥١٨).

أخرجه أبو داود (١١٧٠)، والترمذي (٥٦٠)، (٢٢٥٨٧)، والنسائي (١٥٢٥)، وابن

(وَعَنْ عُمَيْرٍ رضي الله عنه) وهو صحابي أيضًا (مَوْلَى أَبِي) بالمد (اللَّحْم) هو من قدماء الصحابة، سمي بذلك؛ لامتناعه من أكل اللحم (أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَسْقِي عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ) محل بالمدينة، سمي بذلك لسواد حجارته (قَرِيبًا مِنَ الزُّورَاءِ) التي مر بيانها في ساحة خطبة الجمعة (قَائِمًا يَدْعُو يَسْتَسْقِي رَافِعًا يَدَيْهِ قَبْلَ وَجْهِهِ) أي: محاذاته ومقابلته (لَا يُجَاوِزُ بِهِمَا رَأْسَهُ) لا ينافي ما مر أنه كان يبالغ في الرفع للاستسقاء؛ لاحتمال أن ذلك كان أكثر أحواله، وهذا في نادر منها (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ نَحْوَهُ).

١٥٠٥ [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَعْنِي: فِي الْإِسْتِسْقَاءِ - مُتَبَدِّلًا مُتَوَاضِعًا مُتَخَشِّعًا مُتَضَرِّعًا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْنِي: فِي الْإِسْتِسْقَاءِ - مُتَبَدِّلًا) أي: في ثياب بذلته؛ أي: مهنته وشغله في منزله من غير طيب ولا زينة (مُتَوَاضِعًا مُتَخَشِّعًا مُتَضَرِّعًا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ) والتخشع: والتضرع: الخضوع في وإظهار الحاجة والافتقار، وبذلك أخذ أئمتنا فقالوا: يُسْن لهم أن يخرجوا متخشعين في مشيهم وكلامهم، لابسين ثيابًا خلقة من غير زينة في شيء من ملبوسهم ومن غير طيب في بدنهم أو غير هذا وقت مسألة واستكانة، نعم يسن لهم التنظيف بالغسل والسواك وإزالة الريح الكريه، وأن يكونوا مشاة والإمام متكئًا على قوس، كونهم حفاة مكشوفي الرأس.

- [وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

حبان (١٦٣).

أخرجه أبو داود (١١٦٧)، والترمذي (٥٦١)، والنسائي (١٥١٩)، وابن ماجه (١٣٢٤)، والبيهقي في «سننه» (٦٦٣٠).

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَسْقَى قَالَ: اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبَهَائِمَكَ وَأَنْشُرْ رَحْمَتَكَ، وَأُخِي بَلَدَكَ الْمَيِّتَ . رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

(وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ) عن عبد بن عمرو بن العاص (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَسْقَى قَالَ: اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبَهَائِمَكَ) أي: جميع الحيوانات المحتاجين إلى السقيا (وَأَنْشُرْ رَحْمَتَكَ) عليهم؛ أي: اجعلها عامة شاملة لهم (وَأُخِي بَلَدَكَ الْمَيِّتَ) لا نقطاع الماء الذي به يسأل رحمتك، استعارة بالكناية يتبعها استعارة ترشيحية (رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ)

[وَعَنْ جَابِرٍ ؓ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُوَكِّي فَقَالَ: اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا مَرِيئًا مُرَبِّعًا نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ، عَاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ، قَالَ: فَأَطْبَقْتُ عَلَيْهِمُ السَّمَاءَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.]

(وَعَنْ جَابِرٍ ؓ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُوَكِّي) بآية المائدة المضمومة وآخره مهموز؛ أي: يتحامل على يديه رفعهما، من توكأ على العصا: تحامل عليها؛ أي: يرفع يديه ويمدها في الدعاء، هذا ما جرى عليه الخطابي ضبطاً ومعنى، لكن اعترضه النووي في كتابه «خلاصة الأحكام» بأن الذي في جميع نسخ أبي داود ومعظم كتب الحديث: «أتت النبي ﷺ بواكي» بالموحدة؛ أي: جمع باكية من الجذب، وبأن ما قاله لم تأت به الروايات ولا انحصر الثواب فيه، بل ليس هو واضح المعنى.

وفي رواية البيهقي: «هوازن بل بواكي» أي: وهو يؤيد ما قاله النووي لا ما قاله الخطابي.

(١) أخرجه مالك (٤٥٣)، وأبو داود والبيهقي في «سننه» (٦٦٧١)، ولم أقف على لفظه عند أحمد.

(٢) أخرجه أبو داود (١١٧١) بلفظ «بواكي»، ولم أقف على لفظ «يواكي».

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه البيهقي

المشكاة/ الجزء الخامس

(قَالَ: اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا) هو المطر **(مُغِيثًا)** هو بضم أوله المتقدم من الشدة من غاث الغيث الأرض: أصابها، واث الله البلاد والأرض؛ أي: أصابها به. وصحَّ في «مسلم»: «أغثنا» رباعي.

قال القاضي عن بعضهم: وما هنا من الإغاثة بمعنى: المعونة، وليس من طلب الغيث، ويحتمل أنه من طلبه؛ أي: هبى لنا غيثًا. هو بفتح والمبد: المحمود العاقبة، من مرأني الطعام وأمرأني: انحدر المعدة سريعًا.

وفي رواية قبله: «هنيثًا» وهو الطيب الذي لا ينغصه شيء. وقيل: المنى للحيوان من غير ضرر، فهو ستر النفع الظاهر، والمرئي ستر للنفع الباطن.

هو بضم فكسر وبالتحتية ما يأتي بالريع والزيادة، ويروى بالموحدة؛ أي: منبتًا للريع حتى يغني الناس عن النجعة للرعي، من أربع البعير: إذا أكل البعير، وبالفوقية؛ أي: منبتًا ما ترتع فيه الماشية من النبات الحسن والخصب الواسع من ارتعت الماشية إذا أكلت ما شاءت، وكل ذلك صحيح مناسب هنا **(نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ، عَاجِلًا غَيْرَ أَجَلٍ)** أكد كلاً بمرادفه زيادة في الاعتناء بشأن الأمة، وطلبًا لوسع رحمة الله بهم.

(قَالَ: فَأُطْبِقَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ) أي: طبق السحاب الأفق وملاه هذا الدعاء ببركته ﷺ أو المراد بالسماء: حقيقتها، وأسند إليها مآل السحاب مبالغة **(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ)**.

أخرجه مسلم بلفظ: ﷺ: «اللَّهُمَّ أَغِثْنَا اللَّهُمَّ أَغِثْنَا اللَّهُمَّ أَغِثْنَا» قَالَ أَنَسُ: وَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرَعَةٍ وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْجٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ الثُّرَيْسِ فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ. تقدم تخرجه.

(الفصل الثالث)

[عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: شَكِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَحْطَ الْمَطَرِ، فَأَمَرَ بِمَنْبَرٍ قُوضَعَ لَهُ فِي الْمُصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَقَعَدَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَكَبَّرَ وَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَذْبَ دِيَارِكُمْ وَاسْتِخَارَ الْمَطَرِ عَنْ إِبَّانِ زَمَانِهِ عَنْكُمْ وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ أَنْ تَدْعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ، ثُمَّ قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٢ - ٤] اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ قُوَّةً وَبَلَاغًا إِلَى حِينٍ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمْ يَتْرُكِ الرَّفْعَ حَتَّى بَدَأَ بَيَاضُ إِبْطِيهِ، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَقَلَبَ أَوْ حَوَّلَ رِدَاءَهُ وَهُوَ رَافِعٌ يَدَهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ وَنَزَلَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَأَنْشَأَ اللَّهُ تَعَالَى سَحَابَةً فَرَعَدَتْ، وَبَرَقَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ بِإِذْنِ اللَّهِ، فَلَمَّ يَأْتِ مَسْجِدَهُ حَتَّى سَالَتْ السُّيُولُ، فَلَمَّا رَأَى سُرْعَتَهُمْ إِلَى الْكِنِّ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.]

(عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: شَكِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَحْطَ الْمَطَرِ)

فقده، فهو مصدر، أو هو إشارة إلى وقوع القحط في بلد أشتى (فَأَمَرَ بِمَنْبَرٍ قُوضَعَ لَهُ فِي الْمُصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ) يؤخذ منه أن يُسن للإمام إذا أراد الاستسقاء يأمر بوضع منبر له بالصحراء أو ببنائية، وأنه ينادي في الناس: «إنا يوم كذا خارجون للاستسقاء بمحل كذا، فبادروا كذلك وتهايأوا

(قَالَتْ عَائِشَةُ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ) أي: أول طلوع

شعاعها من الأفق.

أخذ أئمتنا وقت هذه الصلاة المختار وقت العيد، بل أخذ منه كثيرون منهم

المشكاة/ الجزء

أنها تتأقت بوقته فلا تُفعل في غيره، وعلى فلا تتأقت، بل يجوز فعلها ليلاً ونهاراً.
(فَقَعَدَ عَلَى الْمُنْبَرِ) فيه التصريح بتقديم خطبة الاستسقاء على صلاته، وجرى عليه أئمتنا فقالوا: تُجرى الخطبة هنا قبل الصلاة للاتباع، رواه أبو داود وغيره بأسانيد

وفي «البخاري» ما يدل عليه، لكنه في حقنا خلاف الأفضل؛ لأن رواية خطبته ﷺ بعد الصلاة أكثر مع اعتضاده بالقياس على خطبة العيد والكسوف، ولذا جرى عليه الخلفاء والأئمة بعدهم، وكان وجه أجر التقديم هنا دون ذينك: أن الناس مضطرون هنا إلى الدعاء الواقع في الخطبة، فجاز تقديمها نظراً بذلك لخلافهم، ثم لا ضرورة بل لا حاجة للتقديم، ولا بد هنا من خطبتين مشتملتين في أركان خطبتي الجمعة نظير ما مر.

(فَكَبَّرَ) هذا مشكل على قول أصحابنا: هذه الخطبة، بل يستغفر بعدد التكبيرات التي في خطبتي العيد؛ لأنه اللائق بالحال. انتهى.

ولأجل هذا الإشكال اختار جماعة منهم أن الأفضل التكبير، في الاستدلال له بنص الشافعي وبالحبر الصحيح: «ثم لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير» وقد يجاب بأن الذي هنا مطلق التكبير في الخطبة، ولا كلام لهم فيه، وإنما كلامهم في التكبير خطبة العيد، وليس في هذين الحديثين ما يفيد هذا التكبير المخصوص، فلا يشكلان عليهم على أن ما استنبطوه من تعدد الاستغفار بعد التكبير أو لخطبتي العيد وجهه ظاهر لائق بالحال، فلم يكن فيه عن السنية.

(وَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَدْبَ) " " المهمل (دِيَارِكُمْ وَاسْتِخَارَ

أي: تأخره عنكم تأخراً طويلاً كما أفادته السنن (عَنْ إِبَّانٍ زَمَانِي) من إضافة الأعم إلى الأخص، ونونه إمّا أصلية فهو فعال، أو زائدة فهو فعلان من آب الشيء إذا

تهياً للذهاب **(عَنْكُمْ وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ أَنْ تَدْعُوهُ، وَوَعَدَكُمُ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ)**.
قال تعالى: **﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾** أي: دعائي **﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾** [غافر: ٦٠] أي: صاغرين، ومن ثم جاء في الحديث: «ومن لم يسأل الله يغضب عليه إن الله يحب الملحين في الدعاء».

شكراً لله على هذا الفضل الواسع، وهو الأمر بالدعاء والوعد بالاستجابة ومبيناً أن الله لا يجب عليه لأحد شيء جلّت مرتبته، فإن [أعطى] فمن محض فضله، منع فمن حكمته وعدله.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ أي: يهدينا سبق الحمد كما مرّ؛ ليذكر الناس مقام تربية الحق لهم ورحمته بهم، ومقام تفرده بالملكية والمالكية ليوم الجزاء الذي لا بد لكل إنسان أن يوافقه حتى يستعد فعله بعبادته من واجب وغيره، مع أنه تعالى لا يصدر عنه شيء إلا وهو جارٍ على أعدل قوانين الحكمة، وأقوم السنن والمحنة.

(اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ) فيه أمدح ثناء وأبلغ افتقار وأنسب توسل إلى استدرار واقع فضله وجوده وكرمه ورحمته **(أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغِيثَ وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ) عَلَيْنَا مِنْهُ (قُوَّةً)** لنا على شركك وطاعتك **(وَبَلَاءًا)** نبلغ به ونتوصل به لمطلوبنا، ويعم انتفاعنا به **(إِلَى حِينٍ)** أي: زمان طويل نأمن فيه من الجذب ونتمتع فيه بالخصب.

(ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ) أي: بالغ في رفعهما لا أنه ابتدأه حينئذ؛ لأنه مقتضي ما ثبت من أحواله أنه كان يرفع يديه عند كل دعاء **(فَلَمْ يَتْرِكِ الرَّفْعَ)** بالغ فيه **(حَتَّى بَدَأَ)**

(١) أخرجه ابن عدي (٢٠٦٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١١٠٨)، وابن عساكر (٣٦٨/٣٢)، والعقيلي (٤٥٢/٤)، والقضاعي (١٠٦٩).

(٢) في الأصل: «غاب».

بَيَاضُ إِبْطِيهِ) وفي رواية: «عفرة إبطيه» ولا تخالف؛ لأنها عفرة نسبية، سيما مع وجود الشعر في ذلك المحل، ودعوى أنه ﷺ لم يكن شعر فيه يثبت وبياض ليس بالناصع؛ لأن الإبط محل للشعر.

(ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ) واستقبل القبلة، السنة كما **(وَقَلَبَ أَوْ حَوَّلَ رِدَاءَهُ)** سبق أنه حوله أو أراد أن ينكسه فقبل عليه، وأن السنة فيه التحويل والتنكيس معًا **(وَهُوَ رَافِعُ يَدِهِ)** وفي نسخة: «يديه» وعلى كليهما فالتركيب مشكل؛ لاقتضائه وجود قلب أو تحويله في حال رفع يد أو اليدين معًا، وذلك متعذر، أمّا مع رفع اليدين فواضح، وأمّا مع رفع يد فكذلك؛ لأن كلاً من القلب والتحويل لا يكون إلا باليدين جمعًا، فتعين جعل هذا حالاً لـ «حوّل ظهره» بعده.

(ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ وَنَزَلَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَأَنْشَأَ اللَّهُ تَعَالَى سَحَابَةً فَرَعَدَتْ وَبَرَقَتْ) إسنادهما للسحابة مجاز **(ثُمَّ أَمْطَرَتْ)** إجابة لدعوة نبيه ﷺ **(يَا ذُنِ اللَّهِ)** أي: إرادته وقدرته لا غير ذلك **(فَلَمْ يَأْتِ)** من المحل الذي استسقى فيه من الصحراء **(مَسْجِدَهُ حَتَّى سَالَتِ السُّيُوفُ، فَلَمَّا رَأَى سُرْعَتَهُمْ إِلَى الْكِنِّ)** أي: الساتر من بناء ونحوه؛ ليتقوا به عن المطر **(ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِدُهُ)** أي: آخر أضراسه تعجبًا من حالهم أولاً في طلبهم للمطر، وكونه أشهى إليهم من كل شهوة، ثم ثانيًا في الفرار منه وطلب الستر والتوقي عنه، ومن عظم قدرة الله تعالى، وعظيم اعتناؤه برسوله وإجابته لدعوته في أقرب زمن، ومن ثم تشهد إعلامًا بذلك **(فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ).**

١٥٠٩ - [وَعَنْ أَنَسٍ ؓ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ؓ كَانَ إِذَا قُحِطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَاسِ بْنِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا

نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمَّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا، قَالَ: فَيُسْقَوْنَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه كَانَ إِذَا قُحِطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا) كرامة ﷺ (وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمَّ نَبِيِّنَا) فإنه من جلده وأقرب الناس الآن (فَاسْقِنَا) ببركة قربهِ وعظيم رحمهِ (قَالَ: فَيُسْقَوْنَ) بواسطة هذا التوسل الصالح.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) ومنه أخذ أئمتنا أنه يُسن الاستسقاء بأقربيه ﷺ ويسائر الصلحاء والأكابر؛ لأن دعاءهم أقرب للإجابة، وكما استسقى معاوية بيزيد بن الأسود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فقال: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَسْقِي بِخَيْرِنَا وَأَفْضَلِنَا، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَسْقِي بيزيد بن الأسود، يا يزيد، ارفع يدك إلى الله تعالى» فرفع يديه ورفع الناس أيديهم فثارت سحابة من المغرب كأنها ترس وهبت ريح فسقوا حتى كان الناس لا يبلغون منازلهم.

قالوا: ويُسن لكل من المستسقين أن يحضر بقلبه لا بلسانه؛ لئلا يقع في الرياء ما يعملهُ من طاعته، ويقع خالصاً لله تعالى ويستشفع به إلى الله؛ لأن ذلك مقتضى للإجابة والفرج سريعاً كما في قصة أصحاب الغار الذين سدت عليهم صخرة، فتوجه كل لصالح عمله حتى ارتفعت عنهم.

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: خَرَجَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ بِالنَّاسِ يَسْتَسْقِي، فَإِذَا هُوَ بِنَمْلَةٍ رَافِعَةٍ بَعْضَ قَوَائِمِهَا إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: ارْجِعُوا فَقَدْ اسْتَجِيبَ لَكُمْ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ النَّمْلَةِ . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: خَرَجَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ بِالنَّاسِ يَسْتَسْقِي) علم منه أن الاستسقاء والخروج لأجله إلى الصحراء من الشرائع

(١) أخرجه البخاري (٩٦٤)، وابن حبان (٢٨٦١)، والبيهقي في «سننه» (٦٦٥٧).

(٢) أخرجه الحاكم (١٢١٥) وقال: صحيح الإسناد، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٧٥٣/٥)، والخطيب

(٦٥/١٢)، وابن عساكر (٢٨٨/٢٢)، والدارقطني (٦٦/٢).

القديمة ومن عادات الأنبياء؛ لما فيه من إظهار غاية الافتقار والذلة والاحتياج والانكسار **(فَإِذَا هُوَ بِنَمَلَةٍ رَافِعَةٍ بَعْضُ قَوَائِمِهَا إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ)** أعلمه ذلك الرفع منها توسل وابتهاال إلى الله تعالى يسقيهم **(ارْجِعُوا فَقَدْ اسْتَجِيبَ لَكُمْ مِنْ أَجَلٍ)** دعاء **(هَذِهِ التَّمَلَّةُ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ)** بسند صحيح.

قال غير واحد من أئمتنا المتقدمين: وهذا النبي هو سليمان بن داود - صلى الله على نبينا وعليهما وسلم - وأنها وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت: اللَّهُمَّ أَنْتَ خلقتنا، فإن رزقتنا وإلا فأهلكنا.

روي أنها قالت: اللَّهُمَّ إِنَّا خَلَقَ مِنْ خَلْقِكَ غَنَى بَنَّا عَنْ رِزْقِكَ، فَلَا تَهْلِكُنَا بِذَنْبِ بَنِي آدَمَ، وبهذا الحديث وحديث: «مهلاً عن الله مهلاً، لولا شباب خشع وبهائم رتع وشيوخ ركع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صباً» رواه البيهقي، وقال في بعض رجاله: «إنه غير قوي» لكنه ذكر له شاهداً يقويه وفي أحد النصين للشافعي أنه يُسن إخراج البهائم كالمشايع والأطفال والأرقاء والعجائز لحديث البخاري: «وهل تنصرون وترزقون بضعفائكم»

وفي نص له آخر: لا يُسن إخراج البهائم، والمعتمد وإن كان الأكثرون على الثاني، وإذا خرجت عزلت عن الناس؛ لئلا تشوش خشوعهم.

قال جمع من أصحابنا: ويفرق بينهما وبين أولادها؛ لتكثر الصياح والضجة والرقعة حينئذ فيكون ذلك أقرب إلى الإجابة.

(باب في الرياح)

وما ذكر فيه معها وقع بطريق التبع، يتعرض في الترجمة.

(الفصل الأول)

١٥١١ - [عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأَهْلِكْتُ عَادٌ بِالدَّبُورِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نُصِرْتُ) في وقعة الخندق، قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩].

(بِالصَّبَا) وهي التي هبَّت من تجاه الكعبة، وهي حارة يابسة، فاشتدت عليهم حتى قلعت خيامهم وكفأت قدورهم وضربت وجوههم بالحصباء والتراب، وألقى الله في قلوبهم من الرعب ما كاد يهلكهم، وأنزل الله جبريل ومعه جماعة من الملائكة فزلزلوا أقدامهم، وأحاطوا بهم حتى أيقنوا بالهلاك عن آخرهم، فابتدأهم أبو سفيان ؓ بالرحيل راجعًا إلى مكة، ولحقوه في أثر فلم يتفجر الفجر ولهم ثم حس ولا أثر بعدما حصل للمؤمنين في أول الليل من الخوف وسوء الظنون ما عنه قوله تعالى: ﴿إِذْ جَاءَكُمْ مِّنْ فَوْقِكُمْ...﴾ [الأحزاب: ١٠].

(وَأَهْلِكْتُ عَادٌ بِالدَّبُورِ) وهي التي تهب من وراء الكعبة وهي باردة رطبة، والجنوب: هي التي تهب عن يمينها وهي حارة رطبة، والشمال: هي التي من شمالها وهي باردة يابسة، وهي ريح الجنة التي تهب عليهم، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

- [وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا

أخرجه البخاري (٩٨٨)، ومسلم (٩٠٠)، والطيالسي (٢٦٤١)، وابن أبي شبة (٣١٦٤٦)، وعبد بن حميد (٦٣٧)، وأحمد (٢٠١٣)، والنسائي (١١٥٥٦)، وأبو يعلى (٢٦٨٠)، والطبراني في (الأوسط) (٣٩٤١)، وابن حبان (٦٤٢١)، والبيهقي (٦٢٧٦).

حَتَّى أَرَى مِنْهُ لَهَوَاتِهِ إِنَّمَا كَانَ يَتَبَسَّمُ، فَكَانَ إِذَا رَأَى غَيْمًا أَوْ رِيحًا عُرِفَ فِي وَجْهِهِ .
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا حَتَّى
أَرَى مِنْهُ لَهَوَاتِهِ) جمع لهاة، وهي لحمة في سقف أقصى الفم؛ أي: ما رأيته ضاحكًا إلى
هذا الحد؛ لأنه شأن أهل اللهو واللعب (إِنَّمَا كَانَ يَتَبَسَّمُ) إظهارًا لبشاشة وطلاقة
الوجه؛ ليأنس الناس به ويتم إقبالهم عليه، وهذا باعتبار علمها حالة التكلم، فلا ينافي
ما مرَّ أنه في حديثها أنها حكّت «إنه ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه» .

ومحل دوام بشره الذي تقرر حيث لم يرَ ما يخاف منه على أمته، كما أفاده
التفريع على ما سبق بقوله: (فَكَانَ إِذَا رَأَى غَيْمًا أَوْ رِيحًا عُرِفَ فِي وَجْهِهِ) أثر الخوف
خوفًا على أمته لعظيم ما عنده من الشفقة عليهم الناشئ ذلك كله من خلقه
العظيم وكرمه الجسيم (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

[وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا عَصَفَتِ الرِّيحُ، قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ
خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا فِيهَا وَخَيْرَ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا
أُرْسِلَتْ بِهِ، وَإِذَا [تَحَيَّلَتْ] السَّمَاءُ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ خَرَجَ وَدَخَلَ وَأَقْبَلَ وَأَذْبَرَ، فَإِذَا أَمْطَرَتْ
سُرِّي، فَعَرَفْتُ ذَلِكَ عَائِشَةُ فَسَأَلَتْهُ، فَقَالَ: لَعَلَّهُ يَا عَائِشَةُ كَمَا قَالَ قَوْمٌ عَادٍ ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ
عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤] وَفِي رِوَايَةٍ: وَيَقُولُ
إِذَا رَأَى الْمَطَرَ رَحْمَةً . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا عَصَفَتِ الرِّيحُ) أي: يشتد هبوبها (قَالَ: اللَّهُمَّ

(١) أخرجه البخاري ومسلم (٢١٢٣)، وأبو داود (٥١٠٠)، وأحمد (٢٥١١)، والبيهقي في
«سننه» (٦٦٩٣)، والحاكم (٣٦٥٩).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) في الأصل: «انجلت».

(٤) أخرجه البخاري (٣٢٠٦)، ومسلم (٢١٢٢)، والترمذي (٣٥٦٦)، وأحمد (٢٦٠٨٤)، وابن
(٤٠٢٤)، والبيهقي في «سننه» (٦٦٩٤)، والحاكم (٣٦٥٩).

إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا فِيهَا وَخَيْرَ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ) و«أرسلت» مبنية للمفعول فيهما كما هو المحفوظ أو للفاعل، وأمّا تجويز فتح خطاباً في الخير وسكونها مع البناء للمفعول في الشر حتى يكون من قبيل ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

وقوله ﷺ في دعاء الافتتاح أول الصلاة: «والخير كله في يدك، والشر ليس إليك» وهو تكلف بعيد لا حاجة إليه، وأمّا الآية والحديث فإنهما لما خولف فيهما بين الصيغتين احتيج إلى بيان وجه المخالفة من الإثبات والنفي بالخطاب في جانب النعمة وسرعة الفرار، فمن جانب الغضب، وتبيان الأدب أنه لا يثبت إلى الله تعالى الشرف دون ضده، ومن لا يقال: يا خالق الخنزير، وإن كان خلقه تأدباً.

وكان الفرق بين خيرها وما بعده: أن خيرها لاعتبار سلامة ذاتها من مؤذٍ، وخير ما أرسلت به بأن يشتمل على سَوَقِ السحاب، وخير ما أرسلت به بأن يزيل الضار ويأتي بالنافع، وشرها أن تكون كلها مؤذية، وشر ما فيها يشتمل على صواعق ونحوها، وشر ما أرسلت به أن يهلك الزرع وينشف الضرع.

(وَإِذَا تَحَيَّلَتِ السَّمَاءُ) أي: ظهر في السحاب أثر المطر، والمخيلة السحاب المنتظر، بذلك؛ لأنها موضع الخيل وهو الظن كالمظنة (تَغَيَّرَ لَوْنُهُ) من شدة ما حل به من الخوف اضطرب بدنه اضطراباً شديداً فلذلك (خَرَجَ وَدَخَلَ وَأَقْبَلَ وَأَدْبَرَ، فَإِذَا أَمْطَرَتْ سَرِّي) والتخفيف والتشديد للمبالغة؛ ذهب (عَنهُ) ذلك الخوف سببه من تجويز كونها عذاباً.

(فَعَرَفَتْ ذَلِكَ) منه (عَائِشَةُ فَسَأَلَتْهُ) عن سببه (فَقَالَ) لها إنما حصل لي ذلك التغيير والاضطراب؛ لأنني أجوز كونه عذاباً وأقول: (لَعَلَّهُ يَا عَائِشَةُ كَمَا قَالَ قَوْمٌ عَادٍ) الإضافة للبيان، ثم بيّن قولهم في ضمن حكاية الآية، وهي: ((فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا)) أي:

سحابًا عرض ليمطر ﴿مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ﴾ محال مزارعهم ﴿قَالُوا هَذَا عَارِضٌ
قال تعالى ردًا عليهم: ﴿بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
[الأحقاف: ٢٤] فإذا خشي ﷺ وقوع ذلك بأتمته حصل له ذلك التغيير والاضطراب
حتى المطرفيأمن حينئذٍ.

فإن قلت: قد أئمنه الله ألا يستأصل أتمته بعذاب.

قلت: لعل هذا الخوف قبل ذلك، وأنه يحصل ذلك وإن جوزه على بعض الأمة؛
لشدة شفقتة على جميعهم، ورحمته بحقييرهم وجليلهم.

تنبيه:

يؤخذ من قولهم: «مطرنا» بطلان ما قيل: أمطرنا في القرآن إلا في العذاب،
فيكره أن يقال ذلك، ووجه بطلانه: أنهم إنما أرادوا بـ«مطرنا» الذي كأمطرنا الغيث
حتى رد عليهم بما بعد «بل» ومن ثم صوب النووي خلاف هذه المقالة، واحتج
بذلك وبأنه جاء في «مسلم» وثلاثة أبواب من «البخاري» استعمال «أمطرنا» في
الغيث.

(وَفِي رِوَايَةٍ وَيَقُولُ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ) هذه (رَحْمَةً) فلا تخافوا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

١٥١٤ - [وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَفَاتِيحُ
الْغَيْبِ خَمْسٌ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ...﴾ [لقمان: ٣٤].
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ)

جمع مفاتيح بفتح الميم وهو المخزن؛ أي: خزائن الغيب التي يتساءل الناس عنها
ويتشوقون إلى الاطلاع عليها أكثر من غيرها لا يعلم كلياتها غير الله، وقد
يطلع بعض أصفياؤه على جزئيات منهن.

(ثُمَّ قَرَأَ) الخمس ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ...﴾.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وفي رواية: «مفتاح الغيب» وهو جمع: مفتاح؛ أي: العلوم التي هي من المغيبات خمس.

وقيل: المفاتيح والمفاتيح جمع: مفتاح ومفتاح، وهما في الأصل اسم لما يتوصل لاستخراج معلق يتعذر الوصول إليه.

١٥١٥ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَتْ السَّنَةُ بِأَلَّا تُمَطَّرُوا، وَلَكِنَّ السَّنَةَ أَنْ تُمَطَّرُوا وَتُمَطَّرُوا، وَلَا تُنْبِتُ الْأَرْضُ شَيْئًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَتْ السَّنَةُ) هي علم بالغلبة على الزمن المحدث المقحط مفسرة **(بِأَلَّا تُمَطَّرُوا، وَلَكِنَّ السَّنَةَ أَنْ تُمَطَّرُوا وَتُمَطَّرُوا)** أي: مرة بعد مرة **(وَلَا تُنْبِتُ الْأَرْضُ شَيْئًا)** لأن حصول الشدة بعد توقع الرخاء وظهور مخائله وأسبابه أقطع مما إذا كان اليأس حاصلًا من أول الأمر، وكان ذلك إشارة إلى أن الذنوب الموجبة لانقطاع الغيث تتفاوت، فبعضها ينعدم به المطر وبعضها ينعدم به النبات مع وجود المطر، وهذا أشد عقوبة من الأول؛ لأن فيه غاية الاستهزاء أو السخرية بالممطرين، فإنهم يشدد فروجهم بالمطر ظنًا أنه أزال ما بهم من الحدث والضنك، ثم يسقط في أيديهم بانعدام النبات بعد المطر، ويعلم المضنون منهم أن ذلك الأمر فظيع صدر منهم فزعًا، وكان ذلك سببًا لرجوعهم وإيمانهم **(رَوَاهُ مُسْلِمٌ)**

(الفصل الثاني)

[عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الرِّيحُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ، تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ وَالْعَذَابِ، وَلَا تَسْبُوهُمَا، وَسَلُّوا اللَّهَ مِنْ خَيْرِهَا وَتَعَوَّدُوا مِنْ شَرِّهَا . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».]

(١) أخرجه البخاري (٤٦٢٧).

(٢) أخرجه الشافعي (٨٢/١)، ومسلم (٢٩٠٤)، وأحمد (٨٦٨٨).

(٣) أخرجه الشافعي (٨١/١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٢٠)، وأبو داود (٥٠٩٩)، وابن حبان (١٠٠٧)، والحاكم (٧٧٦٩) وقال: صحيح الإسناد على شرط الشيخين، والبيهقي (٦٢٥٦)، وأحمد

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الرِّيحُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ)

بفتح رحمته وراحته، ومنه: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ﴾ [الواقعة: ٨٩].

ومنه: ﴿وَلَا تَيَأْسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧].

وأصل الروح: التنفس **(تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ)** لمستحقها **(وَبِالْعَذَابِ)** لمستحقه، ولا ينافي ذلك كونه من الرحمة؛ لأن تعذيب الظالمين رحمة للمؤمنين.

قال تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:

٤٥] ولأن الروح هنا مصدر بمعنى: اسم الفاعل؛ أي: من روائح الله [التي تجيء] من حضرته بأمره، فتارة يأتي بالرحمة وتارة بالعذاب.

(وَلَا تَسْبُوهَا) أي: جاء تكلم وأنتم مكرهون؛ لأنها مأمورة مقهورة، ومن ثم كره

الشافعي سبها، قال: لأنها خلق الله تعالى تطيع، وجند من أجناده يجعلها رحمة ونعمة شاء **(وَسَلُوا اللَّهَ مِنْ خَيْرِهَا وَتَعَوَّذُوا مِنْ شَرِّهَا. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ»)**.

١٥١٧ [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا لَعَنَ الرِّيحَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ

فَقَالَ: لَا تَلْعَنُوا الرِّيحَ فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ، وَإِنَّهُ مَنْ لَعَنَ شَيْئًا لَيْسَ بِأَهْلٍ رَجَعَتِ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ].

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا لَعَنَ الرِّيحَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ

فَقَالَ: لَا تَلْعَنُوا الرِّيحَ فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ) بما تأتي به من الرحمة والعذاب فلا مسأخ للنعها، وإنما المفر عند الضرر بها التوبة إلى الله تعالى، فإنها تأديب من الله تعالى لعصاة عباده، وتأديبه تعالى لهم غاية الرحمة في حق مؤمنهم، فهي لا تأتي للمؤمنين إلا بخير،

(٩٢٨٨)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٧٦٧)، وأبو يعلى (٦١٤٢).

في الأصل: الجائئة.

أخرجه أبو داود (٤٩٠٨)، والترمذي (١٩٧٨) وقال: حسن غريب، والبيهقي في «شعب الإيمان»

(٥٢٣٥)، والضياء (١٨).

فكيف يليق مع ذلك سبها لعنها.

وظاهر كلامهم: لعنها من جملة سبها، فيكون مكروهاً حراماً، وعليه يفرق بينه وبين حرمة لعن الحيوان، بأن اللعن يتصور وجود في حقها يتألم به، وهو الهلاك الناشئ عن الغضب بخلافه في الريح؛ فإنها جماد - يتصور له وجود في حقها.

(وَأَنَّهُ مَنْ لَعَنَ شَيْئًا لَيْسَ بِأَهْلٍ رَجَعَتِ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ) فلا يؤخذ من هذا بتقدير صحته حرمة لعن الريح، وهو قويم من جهة المعنى؛ لأن رجوع اللعن عقاب أي عقاب، وهو لا يكون إلا على محرم فتفطن له، فإن ظاهر كلام أئمتنا الكراهة، وظاهر هذا الحديث بل صريحه الحرمة، وكان عندهم أنه لم يصح سنده (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ).

١٥١٨ - [وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مَا تَكْرَهُونَ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا وَخَيْرِ مَا أُمِرْتُ بِهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أُمِرْتُ بِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ].

(وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مَا تَكْرَهُونَ) (فَقُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا وَخَيْرِ مَا أُمِرْتُ بِهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أُمِرْتُ بِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) وقال: حسن صحيح.

١٥١٩ [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا هَبَّتْ رِيحٌ قَطُّ إِلَّا جَنَّا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً وَلَا تَجْعَلْهَا عَذَابًا، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحًا وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾ [القمر: ١٩]، وَ﴿أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١]، ﴿وَأَرْسَلْنَا

المشكاة/ الجزء الخامس

الرَّيَّاحِ لَوَاقِحَ» [الحجر: ٢٢]، وَ«أَنْ يُرْسَلَ الرِّيَّاحُ مُبَشِّرَاتٍ» [الروم: ٤٦] رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ».

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا هَبَّتْ رِيحٌ قَطَّ إِلَّا جِئْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً وَلَا تَجْعَلْهَا عَذَابًا، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحًا وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى) ما يطابق هذا الحديث من استعمال الريح في الشر والريح في الخير، فمن قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾، وَ«أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ»

ومن الثاني (وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ)، وَ«أَنْ يُرْسَلَ الرِّيَّاحُ مُبَشِّرَاتٍ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ» فبان بما ذكره ابن عباس من هذه الآيات الريح تستعمل في الشر والريح تستعمل في الخير كما في هذا الحديث، لكن ليس ذلك مطردًا، وإنما هو الغالب فيهما، وبهذا يرد مبالغة الطحاوي في تضعيف هذا الحديث وأنه لا أصل له في السنن، وفي الإنكار على أبي عبيدة في تفسيره له بما فسره ابن عباس ثم استشهد بقوله تعالى: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس: ٢٢] ومثلها جاءتها ريح عاصف، وبأن الذي في كثير من الأحاديث استعمال الريح في الخير والشر، ووجه ردّه ما جاء بما يخالف ما أشار إليه ابن عباس كالحديث خلاف الغالب فلا اعتراض.

والعجيب من الطحاوي في ردّه لهذا الحديث بمجرد هذا الاستدلال الذي ذكره، وهو في غاية السقوط؛ لما علمت أن الكلام في الريح العاري عن الوصف والذي في الآية التي استدل بها الطحاوي مقيد فلا يرد أصلاً.

فإن قلت: الذي في الآية بد«الصرصر والعقيم» استدل به عباس على ما ذكر؟

قلت: الموصف بـ«الصرصر والعقيم» ليس هو كالوصف بـ«الطيب والعاصفة» لأن هذا نص في الخير والشر وليس لذلك، ذَانِكَ.

وبين الخطابي حكمة ذلك الغالب بأن ذكره «الريح» بتعدد هبوبها توجب السحاب وتكثير المطر ونماء الزرع والثمار، وقلتها بأن تكون ريحاً واحدة يوجب عقمها على الخير واستعمالها على الشر؛ فلذا غلب استعمال الرياح، وهذا مهلك فلم يناسب مقام الامتنان عليهم بأن [سنتهم] أجريت في ريح طيبة لا خوف فيها ولا ضرر، ويسن لكل واحد أن يقول عند هبوب الريح جميع ما مر في الأحاديث.

١٥٢٠ - [وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَبْصَرَ نَاشِئًا مِنَ السَّمَاءِ - يَعْني: السَّحَابَ - تَرَكَ عَمَلَهُ وَاسْتَقْبَلَهُ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِيهِ، فَإِنْ كَشَفَهُ اللَّهُ حَمْدَ اللَّهِ، وَإِنْ مَطَرَتْ قَالَ: اللَّهُمَّ سُقِيًّا نَافِعًا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي وَابْنُ مَاجَهَ وَالشَّافِعِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ].

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَبْصَرَ) شيئاً (ناشئاً) أي: خارجاً (من السماء - يَعْني: السَّحَابَ - تَرَكَ عَمَلَهُ) أي: ما هو فيه (وَاسْتَقْبَلَهُ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِيهِ، فَإِنْ) تفصيل لحاله (كَشَفَهُ اللَّهُ حَمْدَ اللَّهِ) على النجاة من شره (وَإِنْ مَطَرَتْ) شكر (وَقَالَ: اللَّهُمَّ سُقِيًّا) بضم وفتح ونصبه على أنه بدل عن اللفظ بفعله (نَافِعًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي وَابْنُ مَاجَهَ وَالشَّافِعِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ).

١٥٢١ - [وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَمِعَ صَوْتَ الرَّعْدِ وَالصَّوَاعِقِ قَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَقْتُلْنَا بِعَصَبِكَ وَلَا تُهْلِكْنَا بِعَذَابِكَ وَعَافِنَا قَبْلَ ذَلِكَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ].

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَمِعَ صَوْتَ الرَّعْدِ)

(١) أخرجه الشافعي (٣٣٥)، وأحمد (٢٦٣١٥)، وابن ماجه (٤٠٢٢)، والنسائي في «الكبرى» (١٨٣٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٧٨٣)، وأحمد (٥٨٩٧)، والبيهقي في «سننه» (٦٧٠٢).

نقل الشافعي رحمه الله عن الثقة عن مجاهد: «إن الرعد ملك، والبرق أجنحته يسوق السحاب بها» ثم قال: وما أشبه ما قاله بظاهر القرآن.

قال بعضهم: وعليه فيكون المسموع صوته أو صوت سوقه على اختلاف فيه، وأطلق الرعد عليه؛ أي: في حديث ابن الزبير الآتي مجازًا.

ونقل البغوي عن أكثر المفسرين الرعد ملك يسوق السحاب، والمسموع تسييحه.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: إن الرعد موكل بالسحاب، وأنه يحرز الماء في نقرة إبهامه، وأنه يسبح الله، فلا يبقى ملك في السماء إلا سَبَّحَ، فعند ذلك ينزل المطر، وروي أنه رحمه الله قال: «بعث الله السحاب، فنطق أحسن النطق، وضحك أحسن الضحك» فالرعد نطقها والبرق ضحكها.

وأما قول الفلاسفة: إن الرعد صوت اصطكاك أجرام السحاب، والبرق ما ينقدح من اصطكاكها فهو من حرزهم وتحمينهم، وهو لا يعول عليه.

(وَالصَّوَاعِقُ) جمع صاعقة، وهي الصيحة التي يموت من يسمعها أو يغشى عليه، وقيل: قطعة عذاب ينزلها الله من البرق والرعد على من يشاء، ويقال لكل عذاب: صاعقة **(قَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَقْتُلْنَا بِغَضَبِكَ وَلَا تُهْلِكْنَا بِعَذَابِكَ)** خص القتل بالغضب؛ لاستحالة حقيقته على تعالى؛ لأن نسبته تعالى إنما تصح على طريقة الاستعارة بالكناية، شبه سرعة قتله لمن أراد الانتقام منه بما نتعارفه نحن بما ينشأ عن غضب الملك وانفعاله وغليان دمه من الانتقام من المغضوب عليه، وأكثر ما يكون الانتقام منه حينئذٍ بالقتل، فوقع ترشيحًا لهذه الاستعارة المكنية، والإهلاك بالعذاب لصحة إضافتها إلى الله تعالى حقيقة.

(وَعَافِنَا قَبْلَ ذَلِكَ) الخلوص من ذينك بمعافاتك، ومن ثم قال

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ وَبِمَعْفَاتِكَ مِنْ عِقَابِكَ» .

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ) بعض أئمتنا: يُسن لكل أحد

يقول: ذلك الصاعقة.

(الفصل الثالث)

١٥٢٢ . [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَمِعَ الرَّعْدَ

تَرَكَ الْحَدِيثَ وَقَالَ: سُبْحَانَ الَّذِي يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ . رَوَاهُ مَالِكٌ].

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَمِعَ الرَّعْدَ تَرَكَ

الْحَدِيثَ وَقَالَ: سُبْحَانَ الَّذِي يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ) أي: ينزهه عن حال كونه متلبساً

له تعالى: ﴿وَإِنْ مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤].

﴿وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ﴾ [الرعد: ١٣] أي: من أجل خوفهم من الله تعالى.

وقيل: الضمير للرعد، والملائكة أعوانه منهم خائفون ومنهم خاضعون.

(رَوَاهُ مَالِكٌ) بسند صحيح، وإذا تقرر أن الرعد ملك فنسبة التسييح إليه

حقيقة، خلافاً للشارح حيث قال: إنها مجازية؛ لأن الرعد سبب لأن يسبح الله السامع

حامداً له خص سامعوا الرعد بأنهم خائفون راجون كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ

الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢] رجح الحمد على الخوف تفاؤلاً، أو أن جانب الرحمة

راجح. انتهى.

وكله مبني على ما زعمه من مجازية تلك النسبة، وقد علمت الحق خلافه،

ويوافق ما ذكر عن ابن الزبير ما جاء عن ابن عباس، رضي الله عنهما: كنا مع عمر في

سفر فأصابنا رعد وبرق وبرد، فقال لنا كعب: من قال حين يسمع الرعد: «سبحان من

أخرجه مسلم (٤٨٦)، وأبو داود (٨٧٩)، والترمذي (٣٤٩٣) وقال: حسن، وأحمد (٢٥٦٩٦)،

والنسائي (١١٣٠)، وابن ماجه (٣٨٤١)، وإسحاق بن راهويه (٥٤٤)، وابن خزيمة (٦٧١)، وابن

حبان (١٩٣٢)، والبيهقي (٦٠٨).

أخرجه مالك (١٨٣٩).

يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته» عوفي من ذلك، فقلناه فعوفينا.

وجاء عن ابن عباس: «من قاله فأصابته صاعقة فعليّ ديته».

ومن ذلك أخذ أئمتنا أنه يُسن لكل أحد أن يقول ذلك عند سماع الرعد، وقاس

به جمع ﴿الْبَرْقُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢].

قال الماوردي من أصحابنا: كان السلف يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرق

ويقولون عند ذلك: «لا إله إلا الله لا شريك له، قدوس» فيختار الاقتداء

بهم في ذلك. انتهى.

قال بعض الأئمة: وورد النهي عن الإشارة إليها، فمن ثم جزم بعض المتأخرين

قال النووي: روى ابن السني بإسناد ليس بثابت عن ابن

ألا نتبع أبصارنا الكوكب إذا انقض، وأن يقول ذلك: ما شاء الله لا قوة إلا بالله .

وروى الشافعي بإسناد ضعيف مرسل: من ساعة من ليل ولا نهار إلا

والسما تمطر فيها يصرفه الله حيث يشاء .

وإسناد ضعيف عن كعب: «إن السيول الزمان .

وصح: «إنه جاء مكة سيل طبق ما بين الجبلين» .

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٩٣٤)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٥٢).

(٢) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٢٠٦٦٦).

(٣) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٣٤٧).

(٤) أخرجه الشافعي في «مسنده» (٣٤٨)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٢١١٣).

كتاب الجنائز

بفتح الجيم غير، جنازة بالفتح والكسر: اسم للميت في النعش.

وقيل: بالفتح اسم لذلك، وبالكسر اسم للنعش. وقيل: عكسه.

وقيل: هما لغتان فيهما، فإن لم يكن عليه الميت مكفناً، ولم يذكروا هذا

الباب بين الفرائض والوصايا مع مشابهته لهما؛ لأنه هنا أنسب؛ إذ أهم أحوال الميت

وأولها الصلاة، وأيضاً فجميع ما يفعل بالميت عبادات بذواتها، فكان ذكرها في

العبادات.

(باب عيادة المريض وثواب المرض) (الفصل الأول)

[عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَطْعَمُوا الْجَائِعَ، وَعَوَّدُوا الْمَرِيضَ، وَفُكُّوا الْعَانِي. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَطْعَمُوا الْجَائِعَ) وجوبًا عينيًا إن كان مقطرًا، بلا بدل، بل بالبدل المقبوض إن كان معه وإلا ففي ذمته، وندبًا إن لم يصل لحالة الاضطرار، ووجوبًا على الكفاية إن أراد بالجائع الجنس؛ لأن من فرضها المخاطب بها الاعتناء لحثهم دفع حاجة المحتاجين من سد جوعة الجائعين وكسوة العارين ونحو ذلك، وبدأ به إشارة إلى أنه أهم بالامتثال مما بعده.

(وَعَوَّدُوا الْمَرِيضَ) أخذ من عمومهم؛ لكونه مفردًا محلي بـ«أل» ولا عهد أصحابنا ندب عيادة المسلم ولو عدوًا، ومن لا يعرفه، نعم إن شئت على المريض لكونه يتأذى برؤية العائد أو كونه مغلوبًا كرهت، واستثنى بعض أئمتنا أهل البدع المنكرة وأهل الفجور والمكوس حيث لا جواز ولا قرابة ولا رجاء توبة؛ لأننا مأمورون بمهاجرتهم، وندب عيادة الذي، لكن إن كان قريبًا أو جارًا أو رجا إسلامه، وإلا جازت كما يأتي بيانه في الفصل الثالث، ثم أيضًا ندبها ولو في أول يوم المرض والأرمد، وسيأتي حديثه.

(وَفُكُّوا الْعَانِي) أي: الأسير من أيدي الكفار، ثم إن أريد معين ففكه من أيديهم كانوا يعذبونهم، أو مروا به علينا ذاهبين به إلى بلادهم، فرض عين على من قدر عليه، أو الجنس فهو فرض كفاية على عموم المسلمين، ويطلق «العاني» أيضًا على كل من ذل وخضع واستكان، وفك هذا: إزالة ضرره، فيجب وجوب كفاية إزالة ضرر

المتضررين وحاجة المحتاجين كما مر (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ) أي: المتأكد واجباً أو مندوباً لكل مسلم على كل مسلم لما نفع (خمس) لا ينافيه الآتي؛ لأن العدد لا مفهوم له على الأصح، وعلى مقابله فمحلله ما لم يعلم خلافه كما هنا، فإن الحقوق المتأكدة كثيرة لا تنحصر فيما ذكر، والاختصار على ما ذكر إمّا لأنها المشروعة إذ ذاك وما عداها إنما شرع بعد، وإمّا لأنها الأنسب بحال السامعين؛ لتساهلهم أو شدة احتياجهم إليها.

(رَدُّ السَّلَامِ) فيجب بشروطه المقررة في الفقه على المسلم عليه وجوب عين اتخذه، وكفاية بر تعذر.

(وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ) الذي له متعهد والذي لا متعهد له، لكنها في الثاني واجبة عيناً على من علم به اتخذه وإلا فكفاية، فتجب الإقامة بما يحتاجه، لكن لا يواصلها كل يوم ولا يطيل عنده، فيكره ذلك؛ لأنه يضجره، ومحلله إن لم يشق على المريض انقطاعه فيه أو لم يأنس أو يتبرك به، وإلا فلا كراهة، بل يواصلها ويطيل الجلوس ما لم يئنه أو يظن

(وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ) من محلها أو من محل الصلاة إلى الفراغ من الدفن، وهو سنة متأكدة يأتي فيه من عظيم الثواب، وعجيب قول الشارح: إن اتباع الجنائز فرض كفاية مع تصريح أئمة مذهبه بما قلته، وكأنه ظن اندراجه في قولهم، ويجيزه بغسله وتكفينه وحمله والصلاة عليه ودفنه فرض كفاية، وليس كما ظن؛ لأن اتباع

الجنائز ليس واحداً من هذه المذكورات.

(وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ) فهي وليمة العرس واجبة عيناً بشروطها المقررة في الفقه وفي سائر الولايم سنة متأكدة، وعجيب إطلاق شارح قوله: إذا دعا المسلم المسلم الضيافة أو المعاونة وجب عليه طاعته إذا لم يكن ثمَّ ما يتضرر بدينه من الملاهي ومفارش الحرير. انتهى.

والصواب تقييد الوجوب بوليمة العرس، والإحالة على الشروط التي قرروها في كتب الفقه، وهي كثيرة خلافاً لما توهمه اقتصاره على ما ذكره، وقوله: «والمعاونة» لم يبين المراد منه بأن أراد المعاونة.

(وَتَشْيِيتُ الْعَاطِسِ) بالمهملة والمعجمة، وهو الدعاء بالخير والبركة، من الشمت أو الشوامت، وهي القوائم، كأنه دعاء للعاطس بحسن الشمت والهدى، أو الثبات على الطاعة.

وقيل: معناه: أبعدك الله عن الشماتة، وحكمه: إنه بعد حمد العاطس لله تعالى سنة متأكدة عيناً إن لم غيره وإلا فكفاية بأن يقول له: «رحمك الله» أو نحوه، ويُسن للعاطس أن يجيبه بنحو: «يهديك الله أو يغفر لك» **(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).**

وأجاب شارح شافعي عما فيه من عطف السنة على الواجب بأنه جائز إن دلت عليه القرينة، كضم رمضان وستة من شوال، ولك أن تقول: لا يحتاج هنا إلى جواب لما قدمته من المراد بالحق المتأكد الطلب، وهذا شامل للواجب عيناً وكفاية وللمندوب كذلك على أنه لا يحتاج للجواب عن ذلك إلا من يرى أن لدالة الاقتران حجة، وليست كذلك عندنا فيجوز عطف الواجب على المندوب وعكسه له بلا قرينة.

[وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ، قِيلَ: مَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِذَا لَقِيتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ

فَانْصَحْ لَهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمَّتُهُ، وَإِذَا مَرَضَ فَعُدَّهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ، قِيلَ: مَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ) هي ما تضمنه قولي الذي عدلت إليه مقتضى السياق «والسلام عليه لقيته... إلخ» لإفادته شدة الاعتناء بالأمر بهذه الست، كل على انفرادها؛ لأنها أمهات مكارم الأخلاق (إِذَا لَقِيتَهُ) أيها المخاطب العام الشامل لكل صالح لذلك من الأمة، وكذا ما بعده، والبعيد باللقاء للغائب، وإلا فالمفارقة لذلك (فَسَلِّمْ عَلَيْهِ) ندباً متأكداً بشروطه المقررة في الفقه عيناً كنت وحدك وإلا فكفاية.

(وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ) وجوباً عينياً إن دعاك إلى وليمة عرس، وعيناً كنت وحدك وإلا فعلى الكفاية إن دعاك إلى أن تخلصه من مهلك كغرق وقد أطق ذلك، وندباً إن دعاك إلى وليمة غير وليمة العرس أو نحوها.

(وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ) أي: طلب منك النصيحة، وهو تحري ما به الصلاح من قول أو فعل، من نصيح الود والعسل: خلص من الشوائب (فَانْصَحْ لَهُ) وجوباً عليك بأن تذكر له ما به صلاحه وطلبه ليس شرطاً لوجوب بدله أو ندبه لمن طلب ومن لم يطلب كما دلت عليه أحاديث أخر، وإنما هو لإفادة تأكده بعد الطلب أكثر، ومن ثم قال أئمتنا: يجب على من علم عيباً نحو مبيع أو محالط أو خاطب يذكره لمن يريد شراءه أو محالطته وإن لم يستشير فيه.

(وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمَّتُهُ) بخلاف يحمد فإنه لا يستحق أن يشمت لتقصيره بترك الحمد على نعمة العطاس التي وصلت إليه «إن الله يحب العطاس الشاؤب» أي: لأن العطاس لا عارض من زكام ونحوه إنما ينشأ عن

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٢٥)، ومسلم (٢١٦٢)، وأحمد (٨٨٣٢)، وابن حبان (٢٤٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٦٩)، وأبو داود (٥٠٢٨)، والترمذي (٢٧٤٧) وقال: صحيح، وأحمد

(٩٥٢٦)، وابن حبان (٥٩٨)، والحاكم (٧٦٨٣) وقال: صحيح الإسناد، والبيهقي (٣٣٩٠).

خفة البدن وخلوه عن الأخلاط المثقلة عن الطاعة، بخلاف الثأوب فإنه إنما ينشأ عن ضد ذلك.

(وَإِذَا مَرِضَ قَعْدُهُ) ندباً متأكداً في كل يوم سواء السبت وغيره، وزعم أن السبت يعاد فيه مما أدخله يهودي على المسلمين؛ لأنه كان يطلب ملكاً فأمره بالمجيء إليه يوم سبته فخشي من قطعه فقال له: إن دخول الطبيب على المريض يوم السبت يصلح **(وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ)** ندباً كذلك من بيته إلى أن يفرغ من دفنه **(رَوَاهُ مُسْلِمٌ)**

١٥٢٦ [وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ؛ أَمَرَنَا بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ وَرَدِّ السَّلَامِ وَإِجَابَةِ الدَّاعِي وَإِبْرَارِ الْمُقْسَمِ وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَنَهَانَا عَنْ حَاتِمِ الذَّهَبِ وَعَنِ الْحَرِيرِ وَالْإِسْتَبْرَقِ وَالذَّيْبَاجِ وَالْمِثْرَةِ الْحُمْرَاءِ وَالْقَسِيَّ وَآنِيَةِ الْفِضَّةِ - وَفِي رِوَايَةٍ: وَعَنِ الشُّرْبِ فِي الْفِضَّةِ - فَإِنَّهُ مَنْ شَرِبَ فِيهَا فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْ فِيهَا فِي الْآخِرَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ؛ أَمَرَنَا) ندباً **(بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ)** في سائر الأوقات، فلا يكره في وقت إلا إن شقت على المريض، وقول بعض أصحابنا: «يستحب في الشتاء ليلاً وفي الصيف نهاراً» غريب.

(وَاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ) أي: تتبعها، والمكث إلى الفراغ من دفنها.

(وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ) الله ندباً في هذه الثلاثة.

(وَرَدِّ السَّلَامِ) وجوباً.

(وَإِجَابَةِ الدَّاعِي) وجوباً تارة وندباً أخرى، ومر بتفصيله.

(وَإِبْرَارِ الْمُقْسَمِ) بنحو: «أقسمت عليك بالله» أو بنحو: «والله ليفعلن كذا»

فيُسن له الفعل لا مانع تخليصاً له من ورطة الاستهتار بحقه في الأول وحنثه في الثاني.

(وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ) ولو ذمياً بمنع الظالم عن ظلمه وجوباً على من قدر على ذلك بقوله أو فعله، وهذا يرجع إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهما واجبان عيناً تارة وكفاية أخرى، ومر بتفصيله بشروطهما المقررة في الفقه.

(وَنَهَانَا) أي: معشر الرجال دون النساء (عَنْ خَاتِمِ الذَّهَبِ) يحرم على غيرهن تحريماً غليظاً لبسه، كاستعمال سائر أنواع الذهب غيره، إلا نحو أنف وشن وأنملة وعليهن استعمال غير الحلي منه كما يأتي، وكذا الحلي إن خرج عن حيز الاعتدال إلى حيز السلف كخلخال وزنة مائتا مثقال.

(وَعَنِ) استعمال (الْحَرِيرِ) الخالص، والذي أكثر وزناً منه كذلك، لنحو حاجة أو ضرورة؛ كلبسه لدفع نحو قمل أو جرب أو حكة (وَالْإِسْتَبْرَقِ وَالذِّيَبِاجِ) عطف خاص على عام (وَالْمِئْتَرَةِ) بكسر الميم، من الوثارة وهي الوطاء اللين، قلبت واوها ياء لتناسب كسرة الميم، وهي حرير يُحشَى بنحو قطن يجعل على السرج أو الرحل؛ لإراحة مقعدة الراكب (الْحُمْرَاءِ) قيد باعتبار أن الأغلب في مراكب الأعاجم ذلك رعونة وتزييناً، أو هي من حرير أي نوع كان، ومما أكثره وزناً حرير حرام ولو غير حمراء، أو الحمراء غير الحرير مكروهة.

(وَالْقِسِيِّ) بقاف مفتوحة فمهملة فمشددة ضرب ثياب كتان مخلوط بحرير يؤتى به من مصر من القسس بلد بساحل البحر.

وقيل: هو القزي وهو رديء من الحرير، أبدلت الزاي سيناً، ويحمل النهي لغلبة على الحرير أكثر وزناً.

(وَأَنِيَّةُ الْفِضَّةِ) فالذهب أولى مع أنه صرح به في حديث آخر، وبعموم النهي عن أنيتهما أخذ أئمتنا فحرموا استعمال ما يسمى «آنية» عرفاً كِمِرْوِدٍ ونحوه حلال، ولو على امرأة وإن استعملته في بدن طفل كأن سقته من [طست أو نحوه] من فضة، نعم تجد غير آنية أحدهما أحل استعمالها كما لو وصف له التكحل بمرود ذهب لداء بعينه ولو سترت بنُحَاسَةٍ مثلاً حتى لم يعرف كونها قد انحلت أيضاً؛ لأن علة التحريم

عندنا العين مع الخيلاء، وقد الخيلاء لسترها ولو مرة بنحو نحاسة يُقبل.
وإن حصل منه شيء بالعرض على النار حرم لوجود العين والخيلاء حينئذ وإن يحصل جاز؛ لأن انتفاء العين هذا في الدوام ما فعل التمويه في حرام مطلقاً؛ لأنه إضاعة مال بلا غرض صحيح، ومن ثم لم يستحق صانعه أجره [.....].

(وَفِي رِوَايَةٍ: وَ) نهى (عَنِ الشَّرْبِ) ذكره مع الأكل في حديث «الصحيحين» مثال، والمدار على الاستعمال العرفي، ومن ثم لم يحرم شم رائحة البخور من جرة تقد بعيدة عنه، بحيث لا يعد متجمراً بها عرفاً، ولا ملاقة الماء النازل من ميزاب الكعبة الذهب أو الفضة؛ لأنه لا يعد شارباً منه عرفاً، والحيلة في حل استعمالها أن يفرغ منها في شماله مثلاً، ثم يأخذ بيمينه من شماله ثم يستعمله، وهذه حيلة في منع الاستعمال غير.

وأما حرمة اتخاذها ووضع نحو الطيب أو المأكول فلا حيلة في دفع حرمتها **الْفِضَّةُ فَإِنَّهُ) أي: الشارب (مَنْ شَرِبَ فِيهَا فِي الدُّنْيَا) ثم مات ولم يتب، وكذا فيما يأتي من الحرير والخمر (لَمْ يَشْرَبْ فِيهَا فِي الْآخِرَةِ) عقاباً له ﴿جَزَاءً وَفَقَاءً﴾ [النبا: ٢٦].**
ونظير ذلك ما صحَّ في الحرير: «من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة» .
وفي الخمر: «إن من شربها في الدنيا لم يشربها في الآخرة» .

يعارض ذلك: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِّنْ ذَهَبٍ﴾ [الزخرف: ٧١].
﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِّنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥].
﴿وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣].

أخرجه البخاري (٥٤٩٦)، ومسلم (٢٠٦٩)، والترمذي (٢٨١٧) وقال: حسن صحيح، والطيالسي (٤٣)، وأحمد (٢٥١)، وابن ماجه (٣٥٨٨)، والنسائي (٥٣٠٦)، وأبو عوانة (٨٥١١)، والطحاوي (٢٥٢/٤).

أخرجه مسلم (٢٠٠٣)، وأحمد (٤٨٣١)، وابن حبان (٥٣٦٦)، والترمذي (١٨٦١) وقال: حسن صحيح، والنسائي في «الكبرى» (٥٠٩٣)، وأبو داود (٣٦٧٩)، والطبراني (١٣١٥٧)، والطيالسي (١٩١٦).

﴿وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمَرٍ لَّدَةِ لِلَّشَّارِيِّينَ﴾ [محمد: ١٥] لإمكان يخلق الله آنية ولباساً وشراباً غير ما ذكر لمن حرمه.

فإن قلت: حرمان ذلك عقاب، والجنة لا عقاب فيها.

قلت: لا يسمى ذلك عقاباً إلا حيث لم يبدل بغيره، وأما بعد التبديل فيسمى نقص درجة ويمنع بالنسبة لغيره، ولا مانع أن الموت على ذلك الذنب يورث هذا النقص في الجنة؛ إذ معلوم أن الناس يتفاوتون المراتب فيها، وأن من مات تائباً ليس كمن مات عاصياً.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وبما قررت به قوله: «لم يشرب فيها في الآخرة» تندفع حمل شارح على من اعتقد حلها ومات عليه.

قال: فإنه كافر بخلاف من لم يعتقد؛ لأنه ذنب صغير غُلِّظَ وشُدِّدَ للرد والارتداع. انتهى.

وقوله: «إن اعتقاد حلها كفر» فيه نظر، فإن شرط الكفر بذلك - يكون مجعاً عليه معلوماً من الدين بالضرورة بالألّا يخفى ولا على العوام، وهذا ليس كذلك؛ لأنه يخفى على كثير من العوام.

وقوله: «بخلاف... إلخ» فيه نظر ما أولاً فلا نسلم كونه صغيرة؛ لأن مقتضى حد الأكثرين للكبيرة بأنها ما ترتب عليه وعيد شديد أن يكون هذا كبيرة؛ لأنه رتب عليه في الحديث الآخر: «إنه يجرجر في جوفه أو بطنه نار جهنم» وهذا وعيد شديد أي شديد.

وبتسليم أنه صغيرة لا مانع أن يجازى عليه بمنع الشرب فيه في الآخرة بالمعنى

تقدم تخريجها.

أخرجه الشافعي في «الأم» (١٠/١)، والبخاري (٥٣١١)، ومسلم (٢٠٦٥)، والدارمي (٢١٢٩)، وأبو يعلى (٦٩٣٩)، وأبو عوانة (٨٤٥٥)، وابن حبان (٥٣٤٢)، والطبراني في «الكبير» (٨٤٤) وفي «الشاميين» (١٠٨)، والبيهقي (٩٨).

المشكاة/ الجزء الخامس

الذي ذكرته بغيره، وعجيب من الشارح اعتماد المقالة وضوح سقوطها كما عرفت حيث قال: هذا كناية تلويحية عن كونه جهنميًا، فإن الشرب من أواني الفضة من دأب أهل الجنة، فمن لم يكن من أهل الجنة فيكون جهنميًا. انتهى.

فجری أن ذلك محمول على المُستحل؛ إذ لا يكون جهنميًا هو، وقد إيضاح رد ذلك وسقوطه.

- [وَعَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَعَادَ الْمُسْلِمُ أَخَاهُ لَمْ يَزَلْ فِي خُرْفَةِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَرْجِعَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَعَادَ الْمُسْلِمُ أَخَاهُ) لكونه مريضًا وفي التعبير بـ«الأخ» أكيد على العبادة؛ من شأن الأخ يوصل ولا يقطع، و(لَمْ يَزَلْ فِي خُرْفَةِ الْجَنَّةِ) هي بضم الحاء من يخترف؛ أي: يجتني من ثمر النخل بعد نضجه، من خرف الثمرة: جناها، وقد تجوز بها البستان؛ لأنه محلها؛ أي: إن العائد فيما يحوزه من الثواب العظيم كأنه على نخيل الجنة يجتني ثمارها (حَتَّى يَرْجِعَ. رَوَاهُ

وفي حديث آخر: «عائد المريض على مخارف الجنة حتى يرجع» وهي جمع مخرف بفتح أوله، وهو حائط النخل، وأخذ منه أن المراد بـ«الخرفة» هو غير المتعلق لما قرره.

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: يَا بَنَ آدَمَ مَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدَّنِي، قَالَ: يَا رَبُّ، كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرَضَ فَلَمْ تَعُدْهُ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ؟ يَا بَنَ آدَمَ اسْتَطَعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، قَالَ: يَا رَبُّ، كَيْفَ أَطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطَعَمَكَ عَبْدِي فَلَانٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي؟ يَا بَنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي، قَالَ: يَا رَبُّ، كَيْفَ أَسْقِيكَ

(١) أخرجه مسلم (٢٥٦٨)، والطبراني (١٤٤٦)، والطيالسي (٩٨٨)، وابن حبان (٢٩٥٧).

(٢) لم أقف على هذا اللفظ.

وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فَلَانَ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ) عباده الذين قصرُوا في عيادة مريض أو إطعام جائع أو سقي عطشان (يَا بَنَ آدَمَ) فيه تلويح له بعجزه، وإن لم يُمكن شيئًا كأبيه آدم؛ فأنعم عليه بنعمتي الإيجاد والإمداد فليشكرهما، ومن شكرهما وصلة المنقطعين ودفع حاجة المحتاجين.

(مَرِضْتَ فَلَمْ تُعْذِنِي، قَالَ: يَا رَبُّ، كَيْفَ) يتصور أنك تمرض، وحذف هذا إثارة المستلزم نفية لنفي المرض، وإني (أَعُوذُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟) أي: والحال أنك يستحيل عليك ذلك؛ لأنك الإله المنزه عن الاحتياج لأخذ والتأنس به، وعن الجسم والمكان وكل سمت من سمات الحدوث أو ما يستلزمه الحدوث؛ إذ لا يوجد خلق العالمين وإيجادهم وإمدادهم وإبقائه عليهم هذا النظام المتقن ممن اتصف بكل كمال، وتنزه عن كل نقص واحتياج.

(قَالَ) تبيينًا للمراد من ذلك الإسناد (أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرِضٌ فَلَمْ وَأَسْنَدَ تَعَالَى مَا لَعَبْدِهِ إِلَيْهِ إِعْلَامًا بَغَايَةِ تَعْظِيمِهِ وَقُرْبِهِ مِنْهُ النَّاشِئُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أَحْبَبَهُ فَإِذَا أَحْبَبْتَهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا...» .

ثم بين تعالى مزيد فضل العبادة وتمييزها على أخويها الاثنين فقال: (أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عَذَنَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ؟) أي: لو جئت ثوابي الذي لا غاية لحده وعظمه حاصلًا لك كما أفاده هذا التجوز الإسنادي، وفي هذا مزيد الحث على العيادة مما يعظم وقعه، بل قيل: يرد فيهما من طريق صحيح غير ثواب أعظم من هذا.

(يَا بَنَ آدَمَ اسْتَطَعْمْتُكَ) أي: طلبت منك أن (فَلَمْ تُطْعِمْنِي، قَالَ: يَا

(١) أخرجه مسلم (٢٥٦٩)، وابن حبان (٢٦٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٣٧)، وابن حبان (٣٤٧)، والبيهقي (٢٠٧٦٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/١).

رَبِّ، كَيْفَ) يتصور أني **(أَطْعَمَكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟)** أي: والحال أنه يستحيل عليك ذلك؛ لأنك الإله المنزه عما ذكر فلا تحتاج لشيء؛ لأنك الغني على الإطلاق بخلاف غيرك، وأنه لضعفه وفناء قوته شيئاً شيئاً يحتاج إلى ما به بقاء جسمه وحفظ قوته.

(قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ) أي: الشأن **(اسْتَطَعَمَكَ عَبْدِي فَلَانَ فَلَمْ تُطْعِمْهُ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ)** أي: ثوابه **(عِنْدِي؟)** أذخره لك إلى أن أحوج إليه فأمنُ عليك به.

(يَا بَنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ) أي: طلبت منك تسقيني **(فَلَمْ تَسْقِنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فَلَانَ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ)** حذف اللام هنا دون سابقها إشارة إلى جواز حذفها كإثباتها، الإثبات في مثل هذا التركيب أكثر، وإلى أن الإطعام أفضل من السقي، وهذه كثر فيها الاختلاف؛ لاختلاف الأحاديث والتحقيق حمل أحاديث كل على ما إذا كان الاحتياج إليه في محله أكثر من الآخر **(ذَلِكَ عِنْدِي. رَوَاهُ مُسْلِمٌ)**

ومن حكمة قوله تعالى أولاً: «لوجدتني عنده» وقوله في تاليتة: «لوجدت ذلك عندي» وبها جزم شارح فقال: فيه إرشاد إلى أن العيادة أكثر ثواباً منهما. ووجه ذلك غيره بأن العجز والانكسار الصق والألم بالمريض، والله تعالى أقرب إلى المنكسر المسكين من غيره. انتهى.

وفيه إيهام أن ذلك خاص بمريض مسكين، وظاهر الحديث أنه لا فرق بينه وبين المريض الغني، نعم إن أراد أن من شأن المريض ولو غنياً الانكسار والمسكنة تم له ذلك.

لَوْعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِيٍّ يَعُودُهُ، وَكَانَ إِذَا دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ يَعُودُهُ قَالَ: لَا بَأْسَ ظُهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَقَالَ لَهُ: لَا بَأْسَ ظُهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ: كَلَّا، بَلْ حُمِيَ تَفُورٌ عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ تَزِيرُهُ الْقُبُورُ، فَقَالَ

التَّيِّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَنَعَمْ إِذَنْ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّ التَّيِّبِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِيٍّ يَعُودُهُ وَكَانَ من عادته أنه (إِذَا دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ يَعُودُهُ قَالَ: لَا بَأْسَ) أي: لا مشقة عليك؛ لأن المرض (طَهُورٌ) أي: لك من ذنوبك (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) ويصح أن يكون خبراً بمعنى الدعاء، لكن يبعده أن الدعاء ومثله ما بمعناه إلا أن يفرق بالنظر إلى اللفظ دون المعنى وهو بعيد لا يعلق بالمشيئة، فلا يقال: «اللَّهُمَّ اغفر لي إن شئت» لما في الحديث من النهي عن ذلك، وتعليقه بأن الله لا مكره ومن هذا أخذ أئمتنا أنه يُسن قول ذلك للمريض.

(فَقَالَ لَهُ: لَا بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ: كَلَّا) أي: لا تقل هذا (بَلْ حَتَّى تَقُورَ) أي: يظهر حرها وهيجانها (عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ تُزِيرُهُ الْقُبُورُ، فَقَالَ التَّيِّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) غضباً عليه؛ إذ أرشده إلى أن يصبر على الحمى ويشكر الله تعالى؛ لأنها تطهره من ذنوبه، فأبى إلا الجزع والإعراض عن ذلك، بل زاد في رد نعمة الله وتطهيره له بقوله: «كلا» إذ أبيت إلا اليأس وكفر النعمة (فَنَعَمْ إِذَنْ) يحصل لك ما قلت؛ إذ ليس جزاء كفران النعمة إلا حرمانها.

تنبيه:

قوله: «كلا» محتمل للكفر وعدمه، ويؤيده كونه أعرابياً خلفاً، فلم يقصد حقيقة الرد والتكذيب، ولا بلغ حد اليأس والقنوط (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

[وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اشْتَكَى مِنَّا إِنْسَانٌ مَسَحَهُ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَذْهَبِ الْبَأْسَ رَبِّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(١) أخرجه البخاري (٣٦١٦).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٧٥)، ومسلم (٥٨٣٨)، وأبو داود (٣٨٨٥)، والترمذي (٣٩١٣)، وأحمد

(٢٤٩٠٥)، وابن ماجه (١٦٨٧)، والبيهقي في «سننه» (٦٨٢٩).

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اشْتَكَى مِنَّا إِنْسَانٌ مَسَحَهُ بِيَمِينِهِ) فيه أنه يُسن للعائد ذلك (ثُمَّ قَالَ: أَذْهَبِ الْبَاسَ) أي: والمشقة، وتُسهل همزته ألفاء؛ ليناسب الناس (رَبَّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ) تأكيد للحصر المستفاد من «أنت الشافي» إذ لا ينفع تدبير طبيب ولا استعمال دواء إلا إذا جاء إبان الشفاء.

ومن ثم ورد أن عيسى عليه السلام مرَّ بمريض فاستوصفه لدائه، فوصف له دواء فلم يُنجع، ثم مر به بعد سنة فاستوصفه فوصف له ذلك الدواء بعينه فنجع، فقال له: يا نبي الله، وصفت لي هذا بعينه فلم ينجع، ثم وصفته لي بعينه فنجع، فاستنطق عيسى ذلك الدواء فنطق، فقال: استعملت أولاً قبل إبان الشفاء فلم أنجح، ثم استعملت في إبانه فنجعت.

(شِفَاءً) معمول «اشفِ» وما بينهما اعتراض وتثنيه للتعظيم أي: يترك (سَقَمًا) أي: شيئاً من أنواعه وإن قلَّ، فتثنيه للتعليل المراد به ما يشمل العدم (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) منه الأحاديث الآتية يعلم أنه يسن للعائد للمريض الدعاء بالمأثور، وإن رأى أمارة الموت؛ خلافاً لمن قيد ندب الدعاء له بما إذا رأى أمارة البرء، نعم يُسن له إذا رأى أمارة الموت أن يضم الدعاء له بترغيبه في التوبة والوصية، وتطيب نفسه بتذكره بفعله الحسن وسعة الفضل، وأن الموت كفارة وبحقه لكل مسلم.

١٥٣١ [وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ إِذَا اشْتَكَى الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ مِنْهُ أَوْ كَانَتْ بِهِ قُرْحَةٌ أَوْ جُرْحٌ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْصِبُهُ: بِسْمِ اللَّهِ، تُرْبَةُ أَرْضَنَانِ بِرِيقَةٍ بَعْضُنَا، يُشْفَى سَقِيمُنَا بِإِذْنِ رَبِّنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ إِذَا اشْتَكَى الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ) أي: العضو أو نحوه (مِنْهُ أَوْ كَانَتْ بِهِ قُرْحَةٌ) هي ما يخرج في سطح البدن قريبة من الرأس أخذ ﷺ من ريق

نفسه على إصبعه السبابة ثم وضعها على التراب حتى تعلق بها منه شيء، كذا نقله النووي عن العلماء.

ثم **(قَالَ النَّبِيُّ ﷺ)** حال كونه ماراً **(بِإِصْبَعِهِ)** على المحل المذخور
ويصح أن هذا حالاً أخرى متداخلة أو مترادفة، فلا تكون مقول قال؛ أي:
قال متبركاً باسم الله، وعليه فقوله: هذه التي بإصبعي **(تُرْبَةُ أَرْضِنَا)** التي نحن عليها
وخلقنا منها، أو المراد المدينة خاصة لبركتها، أو كل محل شريف كما يدل عليه
الإضافة المبينة عن كمال الاختصاص معجونة **(بِرِيقَةٍ بَعْضِنَا)** أي: الصالحين منا كما
تدل عليه تلك الإضافة أيضاً.

أو المراد هو ﷺ على حد: **(وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ)** [البقرة: ٢٥٣] فإنه المراد من
ذلك البعض كما حققه «الكشاف» قال: لأنه المفضل على سائر الأنبياء في هذا الإبهام،
ومن تفخيم فضله وإعلاء قدره ما لا يخفى؛ لما فيه من الشهادة على أنه العلم الذي لا
يشتهيه، والتميز الذي لا يلتبس.

قلنا: هكذا القول أو صنعنا هذا الصنيع ضامين للتبرك باسمك الشافي تلك
التربة والريقة وسيلة لمطلوبنا، وبتركنا ذلك التبرك ضامين إليه ذلك
(يَا ذِي رَبَّنَا) المصلح لأحوالنا بتدبيراته الإلهية وتأييداته القدسية.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) ورد شارح فقال: «تربة أرضنا» إشارة إلى فطرة آدم، و«ريقة
بعضنا» إلى النطفة التي خلق منها الإنسان، فكأنه يتضرع بلسان الحال، ويعرض
بلسان المقال أنك اخترعت الأصل الأول من طين، ثم ابتدعت بنية من ماء مهين،
فهين عليك أن تشفي من كانت هذه نشأته. انتهى.

وعليه فمعنى «قال: بإصبعه» أي: قال ما مر حال كونه مشيراً بسبابته إلى
تفرد الله بالقصد وبالوحدانية، وعلى ما مر أن المراد بـ«الريق» حقيقته، فحكمة ذكره
كالتراب مع فعل تلك الكيفية السابقة ما قاله البيضاوي: إن له مدخلاً في النضج
وتبديل المزاج كما دلت عليه المباحث الطبية، ولتراب الوطن تأثير في حفظ المزاج

المشكاة/ الجزء الخامس

الأصلي ودفع نكايه المضارب، ومن ثم كان من تدبير المسافر أنه يستصحب من تراب أرضه إن عجز عن استصحاب مائها، حتى إذا ورد غير ما يعتاد شربه جعل فيه شيئاً من ذلك التراب ليأمن تغير مزاجه.

وفي الحديث استحباب الرقية بما وردت به السنة، ويجوز كغيره ما لم - فيه محذور كان اشتمل على كلام غير عربي لا يعرف معناه من طريق صحيح، فيحرم كما صرح به جماعة من أئمة المذاهب الأربعة؛ لاحتمال اشتماله على كفر لتعظيم مخلوق كما يعظم وللرقى والعزائم آثار عجيبة بتقاعد العقول عن الوصول إلى كنهها.

[وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَكَى نَفَثَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ، وَمَسَحَ عَنْهُ بِيَدِهِ، فَلَمَّا اشْتَكَى وَجَعَهُ الَّذِي تُؤْفَى فِيهِ كُنْتُ أَنْفِثُ عَلَيْهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ الَّتِي كَانَ يَنْفِثُ وَأَمْسَحُ بِيَدِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: قَالَتْ: إِذَا مَرَضَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ نَفَثَ عَلَيْهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ] .

(وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَكَى) أي: وجع، أو وجعاً قاصراً ومتعدد، وسيأتي تعديده (نَفَثَ عَلَى نَفْسِهِ) أي: نفخ من غير ريق وبه فارق التفل (بِالْمُعَوَّذَاتِ) أي: حال متلبساً بقراءة الإخلاص والمعوذتين، فغلبهما أو أرادهما فقط، وأجرى التثنية مجرى الجمع، أو جرى على أن أقل الجمع اثنان، أو أرادهما وكل ما يشبههما من آيات التعوذ.

(وَمَسَحَ) الأذى (عَنْهُ) أي: عن (بِيَدِهِ) مقارناً لنفخه المقارن لقراءة ما ذكر، فكانه ﷺ كان يقرأ وهو ينفخ ويمسح بيده على كل جسده؛ ليصل أثر النفخ إليه، أو تفاؤلاً بإزالة ما يجده، هذا ما يظهر من اللفظ.

وأما قول شارح: ضمير «عنه» للنفث، والجار والمجرور حال؛ أي: نفث على

(١) أخرجه مالك (١٧٢٣)، والبخاري (٤٤٣٩)، ومسلم (٥٨٤٤)، وأبو داود (٣٩٠٤)، وأحمد

(٢٥٥٧٣)، وابن حبان (٦٥٩٠)، وابن ماجه (٣٦٥٩).

(٢) أخرجه مسلم (٥٨٤٣).

بعض جسمه، ثم مسح بيده متجاوزاً عن ذلك النفث إلى سائر أعضائه ﷺ فهو بعيد متكلف، سيما جعله واو «ومسح» بمعنى: «ثم».

(فَلَمَّا اشْتَكَى وَجَعَهُ الَّذِي تُوْفِّي فِيهِ كُنْتُ أَنْفُثُ عَلَيْهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ الَّتِي كَانَ يَنْفُثُ) على نفسه بهن (وَأَمْسَحُ بِيَدِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْهُ) قيل: لعل تركه ﷺ للقراءة وللنفث؛ لعلمه بوفاته من ذلك المرض (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

(وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: قَالَتْ: إِذَا مَرِضَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ نَفَثَ عَلَيْهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ) لم يذكر المسح، فيحتمل أنه كان يفعله، وتركت ذكره للعلم به من النفث، ويحتمل أنه كان يتركه اكتفاء بالنفث، والأقرب الأول، فيُسن للمريض فعل النفث والقراءة والمسح بيده، فإن تركه سن لغيره فعل ذلك كله به للاتباع.

[وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْعَاصِ ؓ أَنَّهُ شَكَاَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعًا يَحِذُّهُ فِي جَسَدِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ضَعْ يَدَكَ عَلَى الَّذِي تَأَلَّمُ مِنْ جَسَدِكَ، وَقُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ ثَلَاثًا، وَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَازِرُ، قَالَ: فَفَعَلْتُ فَأَذْهَبَ مَا كَانَ بِي. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.]

(وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْعَاصِ ؓ أَنَّهُ شَكَاَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعًا يَحِذُّهُ فِي جَسَدِهِ) يؤخذ منه ندب شكاية ما بالإنسان لمن يتبرك به رجاء وبركته (فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ضَعْ يَدَكَ عَلَى الَّذِي تَأَلَّمُ مِنْ جَسَدِكَ، وَقُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ) اشْفِ (ثَلَاثًا، وَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ) ذكرهما؛ لأنه لا إزالة للمرض بهما.

أما الثاني وأما الأول فلأن من شأن العزيز أن يفزع إليه في الأزمات ليفرجها والبليات **(مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ) الآن من الخوف والمكروه (وَأُحَازِرُ) أي: أخافه وأخشاه من ذلك فيما بعد، ويصح إجراؤه على ظاهره من المفاعلة، ويكون من باب التجريد، وأصل الحذر: الاحتراز عن المخوف.**

(قَالَ: فَقَعَلْتُ فَأَذْهَبَ اللَّهُ مَا كَانَ بِي) بركة صدق والتوجه، فلا يرد كثيرين يقولون ذلك، ولا يذهب ما بهم لفقد دينك من قلوبهم، ومن ثم دفعوا ما أورد على الأكثر من القائلين بأن اسم الله الأعظم هو الجلالة من أن كثيراً يدعون به ولا يستجاب لهم، بأنه لم يوجد فيهم شروط الدعاء من الإخلاص، وكمال الانقياد والتحرز عن الشبهات

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اسْتَكَيْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ عَيْنٍ حَاسِدٍ، اللَّهُ يَشْفِيكَ وَبِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اسْتَكَيْتَ؟) الاستفهام المقدر للتقرير (قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ) قدمه للاختصاص كما في: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا﴾ [هود: ٤١] ومن ثم قالوا: الأولى في تقدير عامل الظرف في البسمة أن يكون مؤخرًا، وأن يكون فعلاً **(أَرْقِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ خبيثة أمارة بالسوء، ولا ينافي هذا ﴿وَاللَّهُ يَعِصُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]** بفرض تأخره عنه؛ لأن الذي عصم منه هو إزهاق النفس ونحوه لا مطلق الإيذاء؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يزل يُؤدَّى إلى آخر حياته.

الظاهر أنها بمعنى: الواو، وإن ذكر هذين بعدما يعمهما وغيرهما لبيان أخص أنواع الأذى، وحينئذٍ يصح بقاء «أو» على حالها إشارة إلى أن الأخص أحد هذين **(عَيْنٍ حَاسِدٍ)** عدل إليه عن المعيان الذي هو على القياس؛ إذ لا يلزم من الحاسد أن معيئًا؛ للإشارة إلى أن الغالب أن المعيان لا تؤثر عينه إلا بعد استحسان الشيء في نفسه الخبيثة حسدًا لصاحب ذلك الشيء **(اللَّهُ يَشْفِيكَ وَبِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ).**

أخرجه مسلم (٢١٨٦)، والترمذي (٩٧٢) وقال: صحيح، وابن ماجه (٣٥٢٣)، وأحمد (٢٢٨١١)، وعبد بن حميد وابن حبان (٢٩٦٨)، وابن أبي شيبة (٢٣٥٧٦)، والحاكم (٨٢٦٨).

رَوَاهُ مُسْلِمٌ

١٥٣٥ [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَوِّذُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ: أُعِيدُكُمَا بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَآمَةٍ، وَيَقُولُ: إِنَّ أَبَاكُمَا كَانَ يُعَوِّذُ إِسْحَاقَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِي أَكْثَرِ نُسَخِ «الْمَصَابِيحِ»: «بِهِمَا» لَفْظُ التَّثْنِيَةِ.]

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَوِّذُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ) بتعويذات هي (أُعِيدُكُمَا) أي: أعصمكما وأحفظكما (بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ) أي: معلوماته وأفضيته النافذة، وشؤونه الكاملة المعبر عنها قوله تعالى عز قائلًا: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧].

ووصفها بـ«التامة» لتزنيها عن كل سمة من سمات النقص؛ لأنها إنما تقع على وفق أعلى قوانين الحكمة والإنفاق الناشئة عن مظهر العلم بكل كلية وجزئية على وجهها، ومظهر الإرادة والقدرة الباهرة على كل فلا يعتورها نقص، ولا يطررها اختلال وخلف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥] أي: تمّ قضاؤه الصدق الذي لا يخلف العدل الذي لا راد له ولا معقب لحكمه؛ لأنه على وفق كمال الحكمة.

وقال شارح: المراد بـ«الكلمات» هنا الأسماء الحسنى والكتب المنزلة، ثم وجّه وصفها بـ«التامة» بأن الناس متفاوتون في كلامهم على تفاوتهم في العلم

واللهجة وأساليب القول، فما منهم من أحد وقد يؤخذ وفق آخر ما في معناه أو في معاني كثيرة، ومن وجد فلا يسلم من نحو معارضة أو خطأ، وأعظم النقص كونها مخلوقة من مخلوق متفرق لوقت وحرف، وهذه نقائص تعالت كلمات الله عنها.

ومن ثم احتج أحمد رحمته على زاعمي خلق القرآن فقال: لو كانت كلمات مخلوقة لم يعوذ بها رحمته؛ إذ لا يجوز الاستعاذة بمخلوق.

واحتج أيضًا بقوله: «التامة» فقال: ما من مخلوق إلا وفيه نقص، وعلى هذا حمل شارح آخر الآية الأخيرة فقال: أي تم كل ما أخبر به وأمر ونهى ووعد وأوعد صدقًا وعدلاً، خص هذه الأنواع بالذكر ثم قسمها إلى الصدق والعدل؛ لأن الصدق مناسب للخبر، والوعد والوعيد أو العدل موافق للأمر والنهي؛ لأنه تعالى يأمر وينهى بمقتضى حكمته، ويضع كلاً في موضعه ويتصرف في ملكه بالأمر والنهي على ما أراد.

ومعنى تمام الإخبار والوعد والوعيد: أن يكون صدقًا، وفي الأمر والنهي يكون عدلاً؛ لأن تمام الشيء انتهاؤه وكمال له لا يحتاج إلى خارج عنه، والناقص بخلافه. انتهى.

(مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ) جني أو إنسي (وَهَامَّةٍ) واحدة الهوام، هي كل ذات سم تقتل كالعقرب والزنبور فهي السامة، وقد يطلق الهامة على كل ما ندب كالحشرات (وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَةٌ) أي: ذات لم، وهي التي تصيب بسوء، واللم في الأصل: طرف من الجنون، أو صغائر الذنوب، ومن ألمت الشيء: أحطت به، فالقياس لمة أو ملمة، أوتر مراعاة «هامة» للمشكلة في الفواصل.

وفي «القاموس»: لَمَّه: جمعه، والمَلَمَ: الشديد من كل شيء، وألَمَ: باشر اللم، وبه: نزل كـ«لَمَّ والتَمَّ» والعين اللامة: المصيبة بسوء، أو هي كل ما يُخاف من فزع وشر، واللمة: الشدة.

(وَيَقُولُ: إِنَّ أَبَاكُمَا) إبراهيم عليه السلام (كَانَ يُعَوِّذُ) ولديه إسماعيل و(إِسْحَاقَ) في به أسوة قال تعالى: ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [النحل: ١٢٣].

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِي أَكْثَرِ نُسَخِ «الْمَصَابِيحِ»: «بِهِمَا» لَفْظُ التَّثْنِيَةِ)

صحتها يكون مرجع الضمير الجملتين المذكورتين: الأولى جملة المستعاذ به، والثانية جملة المستعاذ منه.

١٥٣٦ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يُرِدْ بِهِ خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يُرِدْ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا عَظِيمًا يُصِبْ مِنْهُ) بكسر الصاد: يبتليه بمصيبة، وفتحها قبل وهو أحسن للأدب على حد: «وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ» [الشعراء: ٨٠] نسب الشفاء إليه تعالى دون المرض تأدبًا كما قال نبينا ﷺ: «والشر ليس إليك» اتباعًا لقوله عزّ قائلًا: «بِيَدِكَ الْخَيْرُ» [آل عمران: ٢٦] والشر، وإن كان منه تعالى خلقًا وإيجادًا، ينسب إليه بالخصوص؛ لأنه خلاف الأدب.

ومن ثم قال أئمتنا: يقال: «خالق الخلق كلهم» ولا يقال: «خالق القردة» مثلاً؛ لأن إضافة الحقير وحده إلى الجليل لا يليق بشهود كماله الأقدس، وعلى الثاني نائب الفاعل الظرف، والمعنى عليهما كما يفيد الحديث عقبه أن كل مصيبة تلحق المؤمن بأن يصل إليه أذى من كل وجه كان تنبئ عن إرادة الله له ثوابًا لا يتناهى حده (رَوَاهُ

[وَعَنْهُ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ - رَضِيَ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا حُزْنٍ وَلَا أَذًى وَلَا غَمٍّ حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(١) أخرجه مالك (١٦٨٤)، والبخاري (٥٣٢١)، وأحمد (٧٢٣٤)، وابن حبان والقضاعي (٣٤٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٧٨٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (٥٣١٧)، ومسلم (٢٥٧٢)، وأحمد (٧٣٨٠)، والترمذي (٣٠٣٨).

(وَعَنْهُ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَا يُصِيبُ
الْمُسْلِمَ) لأن الثواب الأخروي لا (مِنْ نَصَبٍ) (وَلَا وَصَبٍ)

وجع دائم خاص بعد عام؛ لما في الوجع من الشدة التي قد تؤدي الضجر والتسخط بالقضاء المحيط للثواب أو الإسلام، والعياذ بالله تعالى.

ومن ثم أكد وأطنب بعطف مترادفات أو قريبة من الترادف اهتماماً بهذا المقام الخطر؛ ليكون العلم بعظيم الثواب مانعاً من الوقوع في ورطة خطر الضجر، فقال: (وَلَا هَمٌّ وَلَا حُزْنٌ) فرق بينهما بأن المستقبل والثاني للماضي، وبأن الأول من الشحم: أذنبته، فهو يكاد يذيب بدن الإنسان وروحه، والثاني من حزونة الأرض أو صعوبتها وخشونتها، فهي خشونة؛ أي: مشقة وحزارة في النفس لما يصيبها فد«الهم» أخص وأبلغ من «الحزن».

قال وكيع: لم يسمع في «الهم» أنه كفارة إلا في هذا الحديث، ولما كان فيه من المشقة على النفس علمت حال أصحابنا أنه إذا اشتد بإنسان كان عذراً له في ترك الجماعة والجمعة؛ لأنه أشد من كثير من أعذارهما الواردة في السنة كالريح والمطر.

(وَلَا أَذَى) هو كل ما يلائم النفس فهو أعم الكل (وَلَا غَمٌّ) هو أبلغ من «الحزن» لأنه يشد بمن قام به حتى يصير بحيث يعم عليه (حَقٌّ) ابتدائية وعاطفة أو بمعنى: الغائبة بيان وتقريب لأدنى مراتب الأذى (الشَّوْكَةُ) بالرفع والجر (يُشَاكُهَا) خبر وحال، وهو المفعول الثاني، والأول الثابت عن الفاعل مضمّر يعود على المسلم؛ أي: يشاك المسلم إياها، من شكته أشوكه؛ أي: أدخلت في جسده شوكة.

(إِلَّا اللَّهُ) استثناء من أعم الأحوال المقدره؛ أي: ما حصل للإنسان في حال المصيبة حالاً من الأحوال إلا الحالة التي يكفر الله أي: بسببها ابتدائية أو تبعيضية وهو الأولى؛ لأن الذنوب لا بذلك الآدمي والكبائر التي لم يتب منها.

(مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ) فيه أن الأمراض وغيرها من سائر المؤذيات التي المؤمن

مطهرة من الذنوب، وأنه ينبغي للعاجز الذي لا يملك لغيره ضرًا ولا نفعًا يجمع على نفسه ضررين عظيمين الأذى الحاصل له وتفويت ثوابه، ومن ثم قال ﷺ: «المصاب من حرم الثواب» فعلم أنه يتأكد على عاقله؛ إذ عجز عن أعلى المرتبتين وهو التلذذ بحلاوة الرضا ألا يفوته أدناهما، وهي تجرع مرارة الصبر؛ ليفوز بعظيم ثوابه.

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ فَمَسَسْتُهُ بِيَدِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا، قَالَ ﷺ: أَجَلٌ إِنِّي أُوعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ قَالَ: فَقُلْتُ: ذَلِكَ لِأَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ، فَقَالَ: أَجَلٌ، ثُمَّ قَالَ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَدَى مِنْ مَرَضٍ فَمَا سِوَاهُ حَظَّ اللَّهُ بِهِ سَيِّئَاتِهِ كَمَا تَحْطُ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ) أي: تشتد به حرارة الحمى وألمها من وعكه المرض اشتد به (فَمَسَسْتُهُ بِيَدِي) يؤخذ منه أنه ينبغي لعائد نحو المحموم أن يضع يده على بعض جسده ليعلم ما به من ألم، فيخفف عليه أو يصف له دواء عرفه، أو يزداد دعاؤه

(فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا) كأنه إنما ذكر ذلك ليعلم جواب انقذح عنده سيما شديدها سبب لتكفير الذنوب، وهو ﷺ لا ذنب (قَالَ ﷺ: أَجَلٌ) أي: نعم (إِنِّي أُوعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ) فيه تقرير لقول عبد الله: «وعكًا شديدًا» وجوابًا لما انقذح عنده بأن المصائب قد تكون مجرد رفع الدرجات والمعصوم أحق بذلك من غيره.

ومن ثم لما فهم هذا الجواب عبد الله (قَالَ: فَقُلْتُ: ذَلِكَ) أي: إنما ضعيف 1.1c، تلك الشدة (لَأَنَّ لَكَ) بسبب ذلك (أَجْرَيْنِ) عظيمين لا تعيين بمقامك في

أخرجه البيهقي في «سننه» (٧٣٤٢).

أخرجه البخاري (٥٦٤٨)، ومسلم (٦٧٢٤)، وأحمد (٣٦٨٥)، والدارمي (٢٨٢٧)، والبيهقي في «سننه» (١٣٧٩٨).

المشكاة/ الجزء الخامس

يضاهي ولا يداني، وغيرك ليس أجر واحد بحسب ما يليق بصبره

(فَقَالَ: أَجَلٌ، ثُمَّ قَالَ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَدَى مِنْ مَرَضٍ فَمَا سِوَاهُ) أي: دونه (إِلَّا حَظَّ اللَّهُ بِهِ سَيِّئَاتِهِ كَمَا تَحْطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا) استعارة تمثيلية؛ لانتزاع طرفيها من عدة أمور متوهمة في المشبه به، وذلك أنه شبه حال المرض ومحو سيئاته عنه في أقرب لمحة بحالة شجرة أصابها ريح عاصف لم يبقَ بها ورقة في أدنى زمن، فوجه الشبه: سرعة التحرز فيهما غايته؛ هي كمال هنا ونقص في الشجرة.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فيه أعظم حامل للمسلم على الرضا أو الصبر؛ ليحصل هذا التجرد فيهما

[وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا الْوَجَعَ عَلَيْهِ أَشَدَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا الْوَجَعَ عَلَيْهِ أَشَدَّ) خبر «الوجع» والجملة في موضع مفعول «رأيت» الثاني؛ أي: ما رأيت أحداً أشد وجعاً (مِنْ) الوجع على (رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) لما مر من عظيم ثوابه الذي لا يشاركه فيه غيره؛ ولأن زيادة الكمال منوطة بزيادة الابتلاء «نحن معاشر الأنبياء أشد الناس بلاء ثم الأمثل فالأمثل» وكان من حكم ذلك: توطين الضعفاء، وحملهم على الصبر ببرهان قاطع الدخل فيه بوجه (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

[وَعَنْهَا قَالَتْ: مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ وَإِنَّهُ بَيْنَ حَافَتِي وَذَافَتِي فَلَا أَكْرَهُ شِدَّةَ

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤٦)، ومسلم (٦٧٢٢)، والترمذي (٢٥٧٧)، وأحمد (٢٦١٤٠)، وابن ماجه (١٦٩٠)، وابن حبان (١٨١)، والبيهقي في «الشعب» (٩٨٥١)، والطيالسي (١٦٢٩).

(٢) أخرجه الطيالسي (٢١٥)، وأحمد (١٤٨١)، وعبد بن حميد (١٤٦)، والدارمي (٢٧٨٣)، والترمذي (٢٣٩٨) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٤٠٢٣)، وابن حبان (٢٩٠١)، والحاكم (١٢١).

الْمَوْتِ لِأَحَدٍ أَبَدًا بَعْدَ مَا رَأَيْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(وَعَنْهَا قَالَتْ: مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ) وهو مستند إلى (وَأَنَّهُ بَيْنَ حَاقَتَيْ) هي الوهدة

بين الترقوتين من الحلق (وَذَاقَتِي) أي: ذقني،

وقيل: هي طرف الحلقوم.

وقيل: هي ما تناله الذقن من الصدر.

مفرع على محذوف دل عليه بالسياق، والأمر الخارجي المعلوم منها ومن

غيرها؛ أي: وقد قاسى شدة عظيمة في نزعه عند طلوع روحه الشريفة، فبسبب ذلك

(أَكْرَهُ شِدَّةَ الْمَوْتِ لِأَحَدٍ أَبَدًا بَعْدَ مَا رَأَيْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ) لأني علمت حينئذ أن

شدة النزاع لا تدل على سوء النية، وأن سهولته لا تستلزم أن يكون لكرامة وإلا لكان

ﷺ أحق الناس بها، فلا أكره الشدة لأحد ولا أغبط أحداً على عدمها.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) وفيه حث الأمة على أن يكونوا مثلها فيما ذكرته خلافاً لما يقع

من كثيرين جهلوا ذلك أنهم يعدون سهولة النزاع كرامة، وشدته عقوبة، وليس كما

زعموا علمت.

- [وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ

الْحَمَاقَةِ مِنَ الزَّرْعِ تُفِيئُهَا الرِّيحُ تَضْرَعُهَا مَرَّةً وَتَعْدِلُهَا أُخْرَى حَتَّى يَأْتِيَهُ أَجَلُهُ، وَمَثَلُ

الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الْأَرْزَةِ الْمُجْدِيَةِ الَّتِي لَا يُصِيبُهَا شَيْءٌ حَتَّى يَكُونَ انْجِعَافُهَا مَرَّةً

وَاحِدَةً . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الْحَمَاقَةِ) أي:

صفته كصفة الطاقة اللينة (مِنَ الزَّرْعِ) بسقيها وحسن نباتها وهو صفة أو حال؛ لأن

تعريفها جنسي، فاقضى كلام شارح: «تعين الصفة ممنوع» ويأتي كل من هذين خلافاً

أخرجه البخاري (٤٤٤٦)، وأحمد (٢٥٠٨٦)، والنسائي (١٨٤١)، والبيهقي في «الشعب» (٩٨٥٠)،

والطبراني (١٨٦١٣).

أخرجه البخاري (٥٦٤٤)، ومسلم (٧٢٧٢)، وأحمد (١٦١٨٣)، والدارمي (٢٨٠٥).

المشكاة/ الجزء الخامس

يوهمه كلام شارح أن الحالية إنما من الضمير المستقر في الظرف في قوله: **(تَفِيئُهَا)** أي: يميلها يمينا وشمالاً؛ لأنها إذا هبت شمالها أمالتها إلى الجنوب فيصير فيؤها فيه وبالعكس على حد **(يَتَفَيَّ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ)** [النحل: ٤٨].

(الرِّيَّاحُ تَصْرَعُهَا) أي: تميلها وترميها من جانب إلى جانب فهو بيان لما قبله **(وَتَعْدِلُهَا أُخْرَى)** نسبة هذا الريح مجاز؛ لأن من شأنها تميلها لا تسويتها؛ لاستوائها بأصل الخلقة، لكن كان عدم الريح سبباً لبقائها على أصل خلقها من عدم الميل نسب الريح مجازاً **(حَتَّى يَأْتِيَهُ أَجَلُهُ)** شبه المؤمن في تعاور الأمراض والبلايا عليه المرة إثر المرة حتى يرقد مرة ويقيمه أخرى.

وإن قلت: بطاقة زرع لينة تهب عليها ريح، وإن قلت: فتور فيها حتى يميلها المرة بعد المرة؛ فالتشبيه إمّا مُفَرَّق لما علمت من المعاني التي في المشبه مقابلة للمعاني التي في المشبه به، وإمّا تمثيلي؛ لأن ما تقرر في المشبه متوهم مما في المشبه به، وإمّا معقول؛ لأن أثره مجموع لما في الشبه أنه لا يبقى على صفة واحدة كما أن الخامة كذلك. وعلى كلٍ ففيه أبلغ واعظ وأقوى حامل للمؤمن على أنه يتأكد عليه دوام الصبر على المصائب، بل الرضا بها مذكراً لنفسه أنها في هذه الدار عارية لا يتم لها استيفاء لذة على وجهها؛ لما حفت به من الأكدار والبغضاء التي لا تخلو عنها حتى يكرهها، ويجب الانتقال منها دار نعيمها الأبدي الذي لا يشوبه مبغض.

(وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ) أي: الكافر **(كَمَثَلِ الْآرْزَةِ)** بفتح الراء؛ أي: الأرزن، شجر يتخذ منه عصي صلبة، وروي بسكونها، وهي شجرة الصنوبر **(الْمُجْدِيَّةِ)** بالحيم المعجمة؛ أي: القائمة الثابتة، من جذى يجذو وأجذى يجذي: ثبت قائماً أي: لا يؤثر فيها **(شَيْءٌ)** من الريح **(حَتَّى يَكُونُ انْجِعَافُهَا)** أي: انقلاعها مطاوع، أتلفته **(مَرَّةً وَاحِدَةً)** وفي التشبيه هنا نظير ما في ضده السابق، فلا يخفى عليك استخراجُه **(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)**

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الزَّرْعِ

لَا تَزَالُ الرِّيحُ تُمِيلُهُ، وَلَا يَزَالُ الْمُؤْمِنُ يُصِيبُهُ الْبَلَاءُ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ شَجَرَةِ الْأَرْزِ لَا تَهْتَزُّ حَتَّى تَسْتَحْصِدَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الزَّرْعِ لَا تَزَالُ الرِّيحُ تُمِيلُهُ) يمينًا وشمالًا المرة بعد المرة (وَلَا يَزَالُ الْمُؤْمِنُ يُصِيبُهُ الْبَلَاءُ) المرة إثر المرة كذلك (وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ شَجَرَةِ الْأَرْزِ لَا تَهْتَزُّ حَتَّى تَسْتَحْصِدَ) أي: تُقْلَع، واستعمال الحصاد في الشجر مع أنه حقيقة في الزرع فقط مجاز عن سهولة قلعها كسهولة الحصاد، وفيه استعارة لفظية.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فيه أن من شأن المؤمن أن يكون هدفًا للبلاء، بل لا ينفك عنها طرفه، ومن ثم جاء: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى الدُّنْيَا أَنْ تَمَرَّيْ وَتَكْدِرِي عَلَى أَوْلِيَائِي حَتَّى يَحْبُوا لِقَائِي» ومن شأن المنافق أن يستدرج بدوام العافية وسعة ليزداد في غيّه إلى أن تقلبت نفسه إلى لذاتها المقيمة.

وجاء أن رجلاً قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مَا مَرَضَتْ قَطُّ، فَقَالَ ﷺ: «طَلَقْهَا، فَإِنَّهُ لَا خَيْرَ فِيهَا» فاحذر أن تغتر بدوام العافية أو سعة فتنحط عن المقامات والأحوال، وتنخرط في سلك الأرزال من الجهال.

[وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أُمِّ السَّائِبِ، فَقَالَ: مَا لَكَ تُرْفِرِينَ؟ قَالَتْ: الْحُمَّى لَا بَارَكَ اللَّهُ فِيهَا، فَقَالَ: لَا تَسْبِي الْحُمَّى، فَإِنَّهَا تُذْهِبُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ كَمَا يُذْهِبُ الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ].

(وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أُمِّ السَّائِبِ) الأنصارية على نزاع

(١) أخرجه مسلم (٧٢٧٠)، وأحمد (٧٨٠١)، والترمذي (٢٨٦٦) وقال: وابن حبان (٢٩١٥)، والنسائي في «الكبرى» (٧٤٨٠).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٥٣٥٤).

(٣) ذكره القاري (٢٦٦/٥).

(٤) أخرجه مسلم (٢٥٧٥)، وابن (٣٠٨/٨)، وابن حبان (٢٩٣٨)، والبيهقي في «الكبرى»

(٦٣٥٣) وفي «شعب الإيمان» (٩٨٣٩).

فيه (فَقَالَ: مَا لَكَ تُرْفِرِينَ؟) من رفرز الطائر جناحيه: حركهما تحريكًا شديدًا عند السقوط على شيء يرتعد، ويروى بالزاي من الزفرة وهي الارتعاد من البرد؛ أي: ما سبب ما بك من هذا الارتعاد الشديد؟

(قَالَتْ: الْحُمَى) أي: النوع المركب من البلغم والصفراء الموجب لانزعاج وشدة تحركه (لَا بَارَكَ اللَّهُ فِيهَا، فَقَالَ: لَا تَسْبِي الْحُمَى فَإِنَّهَا) بسائر أقسامها (تُذْهِبُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ) أي: تمحو ما يقبل التكفير منها (كَمَا يُذْهِبُ الْكِبَرُ) بالكسر وهو المبني من الطين، وقيل: الزق الذي ينفخ به النار المبني المكور (خَبَثَ الْحَدِيدِ) مبالغة في النفي من تلك الخطايا وزوال وصمة نقصها بالكلية.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وبه يتأيد قول أئمتنا: يكره سب الحمى، ونظيره كراهة الريح ومحله؛ حيث لم يقصد به الضجر والتسخط بالقدر وإلا أثم، من التسخط لا السب كما هو ظاهر.

قال أصحابنا: ويكره للمريض أن يذكر حاله على جهة الشكوى بخلاف إخبار نحو صديق أو طبيب سأل عن حاله أو أعلمه به لاستمداد دعاء أو دواء، أو يحرم ذلك بسخط أو تبرمًا بالقضاء من حيث كونه قضاء، فإن كرهه من هذه الحيثية عنده من الضجر كره، والأئين بلا غلبة خلاف الأفضل.

١٥٤٤ [وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا مَرِضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ بِمِثْلِ مَا كَانَ يَعْمَلُ بِهِ مُقِيمًا صَحِيحًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالبُخَارِيُّ.]

(وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا مَرِضَ الْعَبْدُ) المتحقق بسر العبودية المانع من التسخط، والحامل على الرضا فضلاً عن الصبر (أَوْ سَافَرَ) فقل عمل به بسبب أحد هذين (كُتِبَ لَهُ بِمِثْلِ) الباء نائدة كهي في: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧].

(مَا كَانَ يَفْعَلُ بِهِ مُقِيمًا صَحِيحًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالبَخَارِيُّ) يحتمل أنه على ظاهره من كتابة كل بتضعيفه، ويحتمل المكتوب فقط على حد: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإخلاص: ١] تعدل ثلث القرآن ونظائره، فإنهم حملوا ذلك على ثواب حروف الثلث كل حرف بحسنة بلا مضاعفة؛ لئلا يستوي عامل القليل وعامل الكثير فيفوت التعبد بالكثير، فذلك هنا، الفرق واضح، فإن الترك هنا لعذر، وهو يجعل المتروك لأجل كالمفعول.

وقد يرد هذا الحديث على قول أصحابنا فيمن ترك صلاة الجماعة لعذر: يكتب له ثوابها ولأجله ونظائره اختيار الحصول مطلقاً وإن كان مداوماً لولا العذر، وإن نوى أن يفعل لولا العذر أو أقرب بها لظاهر الحديث التالي.

وقد يجاب بأن مفهوم «مقيماً صحيحاً» أنه مع العذر أتى ببدل كالقعود بدل القيام، والقصر بدل الإتمام، فكتب له الأصل؛ لأنه أتى ببذله، وأما في الجماعة فهو لم يأت ببدل بالكلية، فصَحَّ ما قالوه وإن كان اللائق بالفضل ما اختير.

ومما يقومه أيضاً ما في حديث آخر: «إِنَّهُ ﷺ أَخْبَرَ عَنْ أَقْوَامٍ تَخَلَّفُوا عَنْهُ فِي الْمَدِينَةِ لَعَدَمَ مَوْتَةِ السَّفَرِ بِأَنَّهُ يَكْتُبُ لَهُمْ أَجْرَ الْغَزْوِ وَالسَّفَرِ مَعَهُ».

١٥٤٥ [وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ].

(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الطَّاعُونَ) قيل: هو الوباء العام الناشئ عن فساد الهوى المؤدي إلى فساد الأبدان والاستهزاء أنه أخص منه وهو ما ينشأ عن

أخرجه البخاري (٦٢٦٧)، وأحمد (١١١٩٧)، وأبو داود (١٤٦١)، والترمذي (٢٨٩٩) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٣٧٨٧)، والنسائي (٩٩٥)، وابن حبان (٧٩١)، والطبراني (١٨٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٤٥)، وأبو يعلى (١٠١٧)، والبخاري (١٨٦٦).
أخرجه البخاري (٢٦٧٥)، ومسلم (١٩١٦)، وأحمد (١٣٨٢٧)، والطيالسي (٢١١٣)، وأبو عوانة (٧٤٧٨)، والديلمي (٣٩٨٨).

ذلك من بثرات تخرج في مرقا البدن كالإبط لونها فيه نوع حمرة وزرقة، يتولد عنها الموت سريعاً، ولا ينافي ما تقرر صحة الحديث بأنه وخز الجن؛ لأنه لا مانع أن الله تعالى عند فساد الهوى الجن من قوم يطيعونهم فتحصل تلك البثرة المؤدية للموت سريعاً غالباً.

(شَهَادَةٌ) أخروية **(لِكُلِّ مُسْلِمٍ)** مات به فيعطى من مات به أجر شهادة، كالقتيل في سبيل أي: بلا مضاعفة، ويحتمل الإطلاق وهو قضية كلام أصحابنا حيث لم يفرقوا بين شهيد المعركة وشهيد غيرها بالنسبة لأحكام الدنيا، ومع ذلك فلا شك الأول أفضل.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) يقال من تصريح الحديث بأنه «شهادة» رد قول كثيرين من الشافعية بل هو الأصح: إن الطاعون نازلة يُسن لرفعه من حيث كونه شهادة، بل من حيث يترتب عليه غالباً ضعف الإسلام بموت غالب علماء الأمة وأمرائها وكبرائها ورؤسائها، وفي ذلك خرق أي خرق، وفتح باب لتسليط أعداء الإسلام أي فتح، فندب الدعاء لرفعه لأجل ذلك لا غير من غير نظر إلى كونه شهادة.

ألا ترى أن الكفار لو دخلوا بلدة لنا سُنَّ لهم ولبقية المسلمين القنوت بدفعهم عنهم وإن كان من [...] شهداء فتأمله.

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ وَالْمَبْطُونُ وَالْعَرِيقُ وَصَاحِبُ الْهَذْمِ وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: الشُّهَدَاءُ) جمع: شهيد، فاعيل بمعنى فاعل؛ لأنه يشهد مقامه قبل موته، أو مفعول لأن الملائكة تشهده؛ أي: تحضره مبشرة له ﴿تَنْزَلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا...﴾ [فصلت: ٣٠].

(خَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ وَالْمَبْطُونُ) أي: الميت بوجع البطن سواء الاستسقاء والإسهال

بأنواعهما، وأمراض القلب والكبد والأمعاء وغير ذلك، والتخصيص ببعض ذكر يحتاج

(وَالْفَرِيقُ) قيل: ركب البحر ركوبًا غير محرم؛ لامتناع اجتناب والإثم، وفيه نظر؛ لأن الممتنع اجتماعهما من جهة واحدة والجهة هنا منفكة كما هو واضح، فلا مانع من ثوابه ثواب الشهادة من حيث غرقه وإثمه من حيثية أخرى، ويجري ذلك في نظائره من كل موت بسبب شهادة صحيحة سبب آخر محرم كالملت عشقًا اضطراريًا مع العفة والکتم، ولولم لا يحل نكاحه.

وقول بعض أئمتنا: لا بد من تقييده بمن يحل نكاحها يحمل على عشق اختياري بأن استرسل مع نفسه، وتأمله لمحاسنها حتى تمكن منه عشقها، فاستولى على قواه الباطنة إلى أن أذهب جاراها العزيز وأهلها، وإنما حملته على ذلك؛ لأنه حينئذ الساعي في قتل نفسه، فلم شهيد؛ لاتحاد الجهة حينئذ، فتفطن فإنه دقيق وإن لم يخل عن إشكال.

(وَصَاحِبُ الْهَدْمِ) بسكون وهو من يقع عليه نحو جدار يقتله، وبفتح لكنه حينئذ يكون اسمًا للمهدوم، ويصح إرادته هنا إلا أنه موهم.

(وَالشَّهِيدُ) أي: المقتول (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) وإنما أعاد فيه لفظ «الشهيد» مع أنه من جملة الخبر عن الشهداء المستلزم؛ لأن التقدير: «الشهيد الشهيد في سبيل الله» وهو لغو إلا أن يعتبر تغايرهما لمن قبله؛ إذ أولئك شهداء الآخرة فقط، وهذا شهيدهما قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، وإلا فشهد الدنيا فقط.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وذكر فيه خمسة لا ينافي ذكره في غيره أكثر؛ إمّا لأن مفهوم العدد حجة له كما عليه الأكثر من الأصوليين، وإمّا لأن غاية حال السامعين لكونهم يعرفون أكثر أولئك ويعرفون غيرهم، كونه ﷺ أعلم بها وإلا فأخبر بهم ثم بالباقيين فأخبر بهم.

· [وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الطَّاعُونَ

الجزء الخامس

فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ عَذَابٌ يَبْعَثُهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، وَأَنَّ جَعَلَهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ يَقَعُ الطَّاعُونَ فِيْمَمَكْتُ فِي بَلَدِهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُصِيبُهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ شَهِيدٍ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الطَّاعُونَ فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ عَذَابٌ يَبْعَثُهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ) من الكافرين بدليل (وَأَنَّ اللَّهَ جَعَلَهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ) هذا بصريح مفهوم قوله السابق: «شهادة لكل مسلم» .

(لَيْسَ) بيان لكونه رحمة (مِنْ) زائدة (أَحَدٍ يَقَعُ الطَّاعُونَ) في بلده، دل عليه ما بعده، وهو رابط جملة الصفة (فِيْمَمَكْتُ) على «يقع» (فِي بَلَدِهِ صَابِرًا) حال من الفاعل؛ أي: موطنًا نفسه على موته بها من غير ضجر ولا تسخط.

(مُحْتَسِبًا) متوكلًا على ربه، طالبًا لرضاه وعظيم ثوابه دون غرض آخر (يَعْلَمُ) عطف على «يمكث» بحذف حرف العطف كذا قيل، وفيه تكلف، والأظهر أنه حال أيضًا، لكنها مؤكدة الصبر والاحتساب يستلزم كونه عالمًا (أَنَّهُ لَا يُصِيبُهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ) سواء ألائم نفسه ويعبر عن هذا الثاني بـ«عليه» فالتعبير فيه بـ«له» تغليب (إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ شَهِيدٍ) خبر وسبق إبقاء معنى هذا الاستثناء.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) وفيه عظيم الفضل لمن يفوز من محل الطاعون فيه من حُسن التفويض.

[وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الطَّاعُونَ رَجُزٌ أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَوْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بَارِضٌ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ . مُتَّفَقٌ

(١) أخرجه البخاري (٣٢٨٧)، وأحمد (٢٤٤٠٣)، وإسحاق بن راهويه (١٧٦١).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢١٨)، وأحمد (١٥٧٧)، وعبد بن حميد (١٥٥)، والطبراني (٣٧٤٥)، والنسائي في

عَلَيْهِ].

(وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) حَبِّي رَسُول (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الطَّاعُونَ رَجْرُ) عذاب، وأصله الاضطراب (أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) لمخالفتهم أمره بدخولهم باب بيت المقدس أو بلد بقربه ساجدين تواضعًا لله تعالى، قابلين خطه؛ أي: نسألك أن تحط عنا ذنوبنا، فخالقوا وبدلوا فدخلوا يزحفون على إسطاهم قائلين ألفاظًا مهملة لا معنى لها، كـ«حبة في برة» لأنهم جعلوا على التحريف والتبديل بقصد العناد لا غير، ومن ثم قال عزَّ قائلًا: ﴿فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رَجْرًا...﴾ [البقرة: ٥٩].

قيل: أُرْسِلَ عليهم الطاعون مات منهم في ساعة أربعة وعشرون ألفًا.

(أَوْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ) شك من الراوي، وبفرض أن هذا اللفظ هو الواقع من عمومته هو ووكله الشهرة لا سيما كونه في القرآن (فَإِذَا) أي: أخبرتم (بِهِ بِأَرْضٍ) أي: حال كونه واقعًا فيها (فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ) بأن تدخلوها لغير حاجة، ومنه لكون الأصل في النهي الحرمة أخذ أئمتنا حرمة دخول بلد به طاعون ولو في أول ابتدائه أو آخره، وقد يؤخذ من تعبير «بأرض» دون بلد أنه لو وقع طرف إقليم حُرِّمَ الدخول إليه ولو لم يقع فيه؛ لأن الغالب أنه إذا وقع بإقليم عمه سريعًا.

(وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ) يؤخذ من التعبير بها نظير ما مر، ويحتمل خلافه فيهما، وأنه لا يحرم الدخول والخروج إلا إلى ومن المحل الذي وقع فيه بالفعل، لكن يؤيد قول أئمتنا: إن الأصحاء في زمن الطاعون ينفذ بمرغمهم المنجز إلا من ثلث أموالهم كرهن في مرض الموت؛ لأن الأبدان بعد وقوعه تصير كلها في قوة المرتهن به، فنزلوه منزلة الموجود بالنسبة لمن لم يصبه، فقياسه تنزيله منزلة الموجود ببلد لم يقع به ووقع في قريب منه.

المشكاة/ الجزء الخامس

الفرق يلتزم ملتزم إذا وقع ببلد من إقليم لا ينفذ بنزع جميع أهله لفساد أبدانهم كلهم بالقوة حينئذٍ، ووجه حرمة الدخول: ما فيه من التعرض به إلى الخطر والوقوع في التهلكة وما قد تنفر منه النفس وتضجر به، وأنه قد يقع به شيء فتنسبه إلى دخوله، فيؤدي إلى الوقوع في الطيرة الممنوعة.

(وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ) فيحرم الخروج منه حينئذٍ؛ لإنبائه عن السخط بالقضاء؛ ولأنه لو حل الفرار لفر غالب الأقوياء وبقيت المرضى بلا متعهد ومجهز لموتاهم، وخرج بقوله: «فِرَارًا مِنْهُ» ما لو خرج لحاجة لعذر، حينئذٍ نعم يشترط في تلك الحاجة يكون بحيث يخرج لحصلت مشقة شديدة تحتل غالبًا.

وظاهر الحديث: بد في التحريم من قصده الخروج للفرار، فلو خرج ولم يقصده لم يحرم.

وظاهر كلام أئمتنا: أنه لا يمنع التحريم . الخروج بقصد الحاجة المذكورة، وعليه فيجاء عن الحديث بأنه خرج مخرج الغالب من حالة أنه لا يقصد حينئذٍ إلا الفرار، فلا يشترط قصده، بل الشرط عدم قصد الصارف عنه وهو الخروج للحاجة؛ لأنه الغرض الصحيح المانع لتوهم قصد الفرار به.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وفيه الإشارة إلى النهي عن أن يتسبب الإنسان إلى إيقاع نفسه في بلاء أو خطر، فإن ذلك تهوّر لا يليق بعاقل، ومن ثم حرم عندنا الوقوف لكفار أمكنه الهرب منهم، وقد زادوا على الضعف وعلم أنهم يقتلون صبرًا من غير أن يقدر على إيقاع نكاية بأحد؛ لأنه سعى في قتل نفسه من غير فائدة البتة.

ويؤيد ذلك أيضًا ما صحّ على ما قاله شارح: «إِنَّهُ ﷺ لما بلغ الحجر ديار ثمود المعذبين فيها أصحابه» أي: خشية يصيبهم ما أصابهم.

أخرجه البخاري (٤٢٣)، ومسلم (٢٩٨٠)، وعبد الرزاق (١٦٢٤)، وأحمد (٥٦٤٥)، والنسائي في الكبرى (١١٢٧٤)، وابن حبان (٦٢٠٠)، ولفظ الحديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا مَرَّ بِالْحَجَرِ قَالَ: «لَا

والذي استدل به أثمتنا لما قالوه من ندب الإسراع لمن مر بأرض قوم معذبين قوله ﷺ: «إذا مررتم بأرض قوم معذبين فأسرعوا لا يصيبكم ما أصابهم» وعن النهي ألا يفر الإنسان من القدر؛ أي: أن يظهر ما يوهم الفرار منه فإنه حمق وجهل، وكيف يليق بعامل فضلاً عن مسلم أن يتوهم النجاة من قدر كتب عليه؟ وربما قررته من أن النهي في الأمرين التحريم هو منقول أثمتنا، وكان شارحاً شافعيّاً توهم أنه للتنزيه فيما حيث قال: أحد الأمرين تأديب وتعليم، والآخر تفويض وتسليم. انتهى.

إلا أن يقال: ليس ذلك صريحاً في عدم التحريم وإن أوهمه.

[وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِي بِحَبِيبَتَيْهِ فَصَبْرٌ عَوَّضَتْهُ مِنْهُمَا الْجَنَّةُ يُرِيدُ عَيْنَيْهِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ].

(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِي بِحَبِيبَتَيْهِ) أي: بفقد بصر عينيه، وكأنهما سميتا بذلك؛ لأنه لا أحب عند الإنسان في حواسه منهما، وإن كان السمع أفضل من البصر على الأصح؛ لأن فوائد السمع غالبها أخروي؛ لأنه محل إدراك القرآن والسنة والعلوم، وفوائد البصر غالبها دنيوي.

وهذا أولى وأوضح من قول شارح: سميتا بذلك؛ لأن العالم عالمي الغيب والشهادة، وكل منهما محبوب ومدرَك الأول بالبصيرة والثاني بالبصر، واشتق الحبيب من حبة القلب، وهي سويداؤه ونظره: سويداء العين؛ ولأن السرور يكنى عنه بـ«قرة العين» لما شاهد المحبوب منها، ويكنى عن الحزن بسخونتها للمفارقة عنه. انتهى.

هي لتراخي زمن الصبر؛ لأنه يبعد بمقتضى الحيلة البشرية غالباً أن

تَدْخُلُوا مَسَاكِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ أَنْ يُصِيبَكُمْ مَا أَصَابَهُمْ ثُمَّ تَقْنَعَ بِرِدَائِهِ وَهُوَ عَلَى الرَّحْلِ.

انظر السابق.

أخرجه البخاري (٥٦٥٣).

فتح الإله في شرح المشكاة/ الجزء الخامس

حقيقة الصبر عقب فقد العينين، فلا بد من تسليّة النفس وتدريبها حتى توجد حقيقة الصبر أو لتراخي رتبة إشارة إلى أن البلاء نعمة؛ لاقتضائه ترتب الثواب العظيم عليه، وأن الصبر نعمة؛ لأنها المحصلة لذلك الثواب، لكنها أكمل؛ لأنها باختيار المكلف بخلاف البلاء.

(فَصَبْرٌ) صبرًا جميلًا خاليًا عن التضجر والتسخط، مفوضًا أمره إلى خالقه وموجده من العدم، معتقد أن الله تعالى يفعل في خلقه ما يشاء؛ لأنه المالك الحقيقي دون غيره **(عَوَظَتْهُ مِنْهُمَا)** أي: بدلها أو من أجل فقدتهما **(الْجَنَّةُ)** أي: دخولها مع الناجين أو منازل مخصوصة فيها، ووجه هذا الجزاء بأن فاقدتهما حبيس، فالدنيا سجنه حتى يدخل الجنة على ما ورد: **سجن المؤمن وجنة الكافر** . انتهى.

وقريب منه يقال: إن الأعمى بمنزلة الميت في المدرك الحقيقي منه روحه فقط، والميت المؤمن تصعد روحه بمجرد خروجها منه إلى محلها الأعلى، فنزل الأعمى منزلته في ذلك وجعل عماء بمنزلة موته **(يُرِيدُ)** بحبيبيته **(عَيْنَيْهِ)** كما مر.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) وفي حديث آخر عند غير البخاري: فقد أحد العينين فيه الجنة أيضًا، وفضل أوسع من ذلك.

وينبغي لمن ابتلي بذلك أن يتأسى بأحوال أكابر الأئمة الذين حصل لهم فصبروا عليه ورضوا به وعدوه نعمة، ومن ثم لما ابتلي به خير الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أنشد:

إن يذهب الله من عيني نورهما ففي لساني وقلبي للهدى نور

أخرجه مسلم (٢٩٥٦)، والترمذي (٢٣٢٤) وقال: وأحمد (٨٢٧٢)، وابن ماجه (٤١١٣)، وابن حبان (٦٨٧)، وأبو يعلى (٦٥٢٦)، والطبراني (٦٠٨٧) وفي «الأوسط» (٢٧٨٢)، وأبو نعيم (٣٥٠/٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٧٩٧)، والديلمي (٣١٠٣)، (٦٥٤٥) وقال: غريب صحيح الإسناد.

(الفصل الثاني)

١٥٥٠ [عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مُسْلِمًا عُدْوَةً صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُمِيتَ، وَإِنْ عَادَهُ عَشِيَّةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ].

(عَنْ عَلِيٍّ) كرم الله وجهه (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مُسْلِمًا عُدْوَةً) هي من الفجر إلى الزوال (إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ) أي: دعا واستغفر له (سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُمِيتَ) أي: حتى ينتهي المساء وانتهاءه بانتهاء نصف الليل

نافية (عَادَهُ عَشِيَّةً) هي ما بعد الزوال (إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ) انتهى وقت الصباح وانتهاءه بالزوال، وكون المساء من نصف الليل الأول، والصباح من أول النصف الثاني إلى الزوال هو ما صرح به ثعلب.

قال بعض المحققين المطلعين: وهي فائدة عزيزة، ويستفاد من الحديث أن سائر الأوقات بالنسبة إلى العبادة مستوية، ويظهر أن أوائل النهار أولى؛ لأن المريض فيها أنشط غالباً.

وأما قول بعضهم: يستحب في الشتاء ليلاً وفي الصيف نهاراً فغريب، وإن وجهه بأن الليل يطول شتاءً، ففي العيادة فيه تخفيف لبعض مشاقه؛ إذ هي بعظم الليل أكثر. انتهى.

وإنما يصح ذلك في نحو قريب صديق يحب المريض حضوره عنده في وإلا فالغالب كراهته لدخول من ليس كذلك عليه ليلاً، ويؤيد ذلك قوله: لا العيادة في وقت من الأوقات إلا في الوقت الذي يشق على المريض فيه.

وقولهم: السنة أن غباً فلا يواصلها كل يوم غلب عليه،

إطالة المكث عنده إلا إن أنس المريض بالعائد، وإن كان يتبرك به فحينئذ يواصل ويطلق المكث .تقم قرينة على خلاف ذلك.

(وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ) أي: بستان مخروف؛ أي: مجتني من ثمرها، ومر في «خرفة الجنة» ما ذلك **(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ)** وفيه من الحث على العيادة وعظم ثوابها ما يحمل من له أدنى نظر إلى الكمال على فعلها ويكرر كل من يسن له. **١٥٥١** [وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رضي الله عنه قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِعَيْنِي . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رضي الله عنه قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِعَيْنِي . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ) وسنده صحيح وبه ردوا قول ابن الصلاح: يُسن على عيادة الأرمذ، ولا حجة في خبر: «ثلاثة ليس لهم عيادة: العين والدمل والضرس» لأنه موقوف على بعض التابعين.

١٥٥٢ [وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، وَعَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ مُحْتَسِبًا بُوعِدَ مِنْ جَهَنَّمَ مَسِيرَةَ سِتِّينَ خَرِيفًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].
(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ) أي: أتى به صحيحاً أو كاملاً **(وَعَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ مُحْتَسِبًا)** أي: قاصداً وجه الله لا غير بوضوئه وعيادته **(بُوعِدَ مِنْ جَهَنَّمَ مَسِيرَةَ سِتِّينَ خَرِيفًا)** أي: سنة كما قاله أنس رضي الله عنه كناية عن عدم دخولها والتأذي بشيء من حرها بأبلغ وجه، وعبر عن السنة بـ«الخريف» لأنه بعضها، والعرب تؤرخ أعوامهم به؛ لأنه وقت قطافهم وإدراك غلاتهم، إلى أن أرخ عمر رضي الله عنه بسنة الهجرة **(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ)**

فإن قلت: هذا يرد قول أئمتكم: لا يُسن الوضوء لعيادة المريض.

(١) أخرجه أبو داود (٣١٠٤)، والبيهقي في «سننه» (٦٨٢٧).

(٢) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٨٨٨٦).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٠٩٧)، والطبراني في «الأوسط» (٩٤٤١).

قُلْتُ: إنما رده له ولمن قال: «من توضأ ليعود أخاه» لأن هذا هو الذي فيه التصريح بسن الوضوء للعيادة.

وأما عبارة هذا الحديث فمحتملة، وغاية ما فيها الوضوء ندب لأجل الذكر الذي يأتي به؛ لأن كل الأذكار يُسن له الوضوء، أو أن العيادة مع الوضوء فيها هذا الثواب، ولا يلزم من ذلك سن الوضوء لأجل العيادة لا غير؛ ومع ذلك فلا [.....] عن توقف فيه، والاعتذار عنهم باحتمال أنهم لم يروا هذا الحديث بعيد مع كون السنة بين أعينهم.

وقول شارح شافعي فيه: الوضوء سنة في عيادة المريض؛ لأن العائد عاد وسمى الله وهو على الطهارة كان أقرب إلى الإجابة، إن أراد بذلك أن الأكل كونه على طهارة فواضح، أو أنه يسن الوضوء لأجل العيادة كان مخالفاً لأئمة مذهبه.

١٥٥٣ - [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مُسْلِمًا فَيَقُولُ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَنْ يَشْفِيكَ، إِلَّا شَفِيَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَظَرٌ أَجَلُهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ].

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مُسْلِمًا فَيَقُولُ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ لَأَنَّهُ أَعْظَمُ الْمَخْلُوقَاتِ، وَمِنْ ثَمَّ ذَكَرَهُ فِي دَعَاءِ الْكَرْبِ الْمَشْهُورِ (أَنْ يَشْفِيَكَ) (إِلَّا شَفِيَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَظَرٌ أَجَلُهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ).

وإن قلت: هذا الدعاء يقال كثيراً ولو من الصالحين، ولا شفاء ولا موت. قلت: يحتمل أن قوله: «إلا شفي... إلخ» حصراً منافي باعتبار الغالب، وأن الحصر مشروط بصدق اليقين والوجهة وإخلاص النية وأنى بذلك!.

١٥٥٤ - [وَعَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ مِنَ الْحُمَى وَمِنَ الْأَوْجَاعِ كُلِّهَا أَنْ

يَقُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ الْكَبِيرِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ مِنْ شَرِّ كُلِّ عَرَقٍ نَعَارٍ، وَمِنْ شَرِّ النَّارِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَهُوَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.]

(وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْلَمُهُمْ مِنْ) أَجَلِ (الْحَتَّى وَمِنْ) أَجَلِ (الْأَوْجَاعِ كُلِّهَا أَنْ يَقُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ الْكَبِيرِ) أي: البالغ نهاية الكبرياء في جميع صفاته وأفعاله «الكبرياء رداي والعظمة إزاراي من نازعني واحداً منهما قصته» فلا يطلب الشفاء إلا منه.

(أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ مِنْ شَرِّ كُلِّ عَرَقٍ نَعَارٍ) بنون فمهملة؛ أي: خارج مرتفع عن محله؛ لكثرة امتلائه المنبئ عن تغيير الجسد، ويقال: «جرح نَعَارٍ ونعور» صوت دمه عند خروجه، وفلان نَعَارٍ في الفتن: سعى فيها وصوت بالناس.

(وَمِنْ شَرِّ حَرِّ النَّارِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَهُوَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ) ومع ذلك يُسن ذكر ذلك العائد؛ لأن الضعيف حجة في مثل ذلك اتفاقاً.

١٥٥٥ [وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ اشْتَكَى شَيْئًا أَوْ اشْتَكَاهُ أَخٌ لَهُ فَلْيَقُلْ: رَبَّنَا اللَّهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ تَقَدَّسَ اسْمُكَ، أَمْرُكَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ كَمَا رَحِمْتَكَ وَفِي السَّمَاءِ، فَاجْعَلْ رَحْمَتَكَ فِي الْأَرْضِ، اغْفِرْ لَنَا حُوبَنَا وَخَطَايَانَا، أَنْتَ رَبُّ الطَّيِّبِينَ أَنْزِلْ بِهِ رَحْمَةً مِنْ رَحْمَتِكَ وَشِفَاءً مِنْ شِفَائِكَ عَلَى هَذَا الْوَجْعِ فَيَبْرَأَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.]

(وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ اشْتَكَى مِنْكُمْ شَيْئًا أَوْ اشْتَكَاهُ أَخٌ لَهُ فَلْيَقُلْ: رَبَّنَا) مبتدأ (اللَّهُ) خبره (الَّذِي) صفة موصحة بخلافها في:

(١) أخرجه الترمذي (٢٢١٩).

(٢) أخرجه أحمد (٩٣٤٨)، وأبو داود (٤٠٩٠)، وابن ماجه (٤١٧٤)، وابن حبان (٥٦٧١)، وابن ماجه (٤١٧٥)، وهناد في «الزهد» (٨٢٥).

(٣) أخرجه الحاكم (١٢٧٢)، وأبو داود (٣٨٩٢).

﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] لأن الرب يطلق على غير الله، بخلاف لفظ فإنه يسمّ به غيره تعالى قط باتفاق سائر الملل.

(في السّماء) أي: أمره وسلطانه المقتضي لنزول العذاب على أعدائه يستأصلهم، وهذا مما اختلف فيه السلف والخلف بعد اتفاقهم على تنزيه الله تعالى عن ظاهره الموهوم للمكان أو الجهة المحالين عليه تعالى، كما أشار إليه ﷺ إلى ذلك بقوله: (تَقَدَّسَ اسْمُكَ) التفات إلى الخطاب للتلذذ به؛ أي: تنزه عن كل نقص.

ومن ثم حرم على الأصح اختراع اسم له تعالى أو صفة لم ترد في القرآن، ولا في السنة بلفظه في غير خبر المقابلة، وإن صح ورود أصله كالفعل؛ لأنه لا يعلم ما يليق بالتسمية والوصف على ما ينبغي إلا نبينا ﷺ فإذا تنزه الاسم حتى عن ذلك فالذات العلي أولى بالتنزيه عن كل ما يليق بعلي كماله المطلق، فقال أكثر السلف: يفوض علم ذلك إليه تعالى ولا يخوض في تأويله.

وقال أقلهم والخلف: بل يؤوله؛ لأن البدع قد كثرت، والعقائد قد فسدت، فلو على ظاهره من غير صرف له عنه لتثبت به كل من في قلبه مرض.

ومن ثم قال إمام الحرمين: لو كان الناس على ما كانوا عليه في الصدر الأول صفاء العقيدة لم يحضر عمدة التأويل، وأمّا وقد صارت أمواج البدع تلتطم فلا سبيل إلى تركه.

قالوا: وطريق السلف أسلم؛ أي: من الوقوع في ورطة التأويل، وطريق الخلف أعلم؛ أي: يحتاج إلى مزيد علم وافر محيط بمعاني المؤول والمؤول به وأنى بذلك، ومن ثم توزع في كثير من التأويلات بأنها لا تناسب الوضع اللغوي، بل شنع بعض الحنابلة على أئمة التأويل بما أنبأ عن فساد عقائدهم وانحراف طرائقهم، فالواجب ألا يلتفت إليهم ولا يعول عليهم؛ لأن قائدهم بدعة التجسيم والجهة قال فيه علماء عصره: إنه عبد ذكر الله وأصله.

(أَمْرُكَ) بما يريد نافع (في السّماء والأرض) ومن فيهما، يطلق الأمر على المأمور

به ومنه: ﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾ [فصلت: ١٢] أي: ما أمر به فيها ودبره من خلق الملائكة والنبيرات وغيرها، أو شأنها وما يصلحها.

هي كافة مهية لدخول حرف التشبيه على الجملة (رَحْمَتِكَ) العامة الممدة لأهل الأرض أي: لا يوجد خير فيها إلا من الرحمة النازلة إليها منها.

قال تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢] وخصت بها دون الأرض؛ لأن الجمهور على أنها أفضل؛ لأنها محل المعصومين، فلم يُعص فيها، وإباء اللعين من السجود لم يدفن فيها، أو هو نادر فلا يلتفت إليه، وكون الأرض مدفن الأنبياء وهم أفضل من كل الملائكة على الأصح، بل الصواب يقتضي أفضليتها مع وقوع المعاصي الكثيرة فيها من لدن نشئها إلى زوالها.

وإذا تقرر اختصاص الرحمة بالسماء (فاجعل رَحْمَتَكَ فِي الْأَرْضِ) أيضًا لاضطرار أهلها كذلك، ولما كان منها، بل أعظمها التجاوز عن الزلات، ذكره من غير عاطف إشارة إلى ما بينهما من تمام الاتصال، فقال: (اغْفِرْ لَنَا حُوبَنَا) بفتح أوله وضمه؛ أي: إثمنا، (وَحَظَايَانَا) عليه للتأكيد.

تأكيد وزيادة في التوسل إظهارًا لمزيد الافتقار، ورجاء لإجابة ما المقصود من الشفاء (رَبُّ الطَّيِّبِينَ) الأنبياء والملائكة والصالحين؛ أي: مربيهم بجلال نعمك وخوارق معرفتك، وإجابة دعائهم وقبول شفاعتهم.

(أَنْزِلْ بِهِ) عبَّر به وهو من خواص الأجسام في المعاني استعارة وتشبيهًا، إيماء إلى ذلك المعنى لو تجسم لكان عظيمًا (رَحْمَةً) عظيمة (مِنْ) جملة (رَحْمَتِكَ) الواسعة التي لا تُحصى ولا تعد.

(وَشِفَاءً) عظيمًا (مِنْ) جملة (شِفَائِكَ) الباهر المزيل لكل عناء ومشقة (عَلَى هَذَا) (الْوَجْعِ) بكسر الجيم؛ أي: المريض، ويصح فتحها؛ أي: على هذا المرض، (فَيَبْرَأَ) بيان لـ «يقول» يُبَيِّن به.

أقول: هذا الدعاء المشتمل على هذا الشفاء والتذلل للبرء، لا

إن كان ممن خلصت نيته وصفت سريرته (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ)

١٥٥٦ [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ يَعُودُ مَرِيضًا، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ اشْفِ عَبْدَكَ يَنْكَأُ لَكَ عَدُوًّا، أَوْ يَمْشِي لَكَ إِلَى جَنَازَةٍ . رَوَاهُ وَأَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ يَعُودُ مَرِيضًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ اشْفِ عَبْدَكَ) أي: هذا (يَنْكَأُ) بفتح وهمز آخره بالجزم جواب «اشفِ» ويصح الرفع بتقدير «وانه» (لَكَ عَدُوًّا) أي: يكثر فيه النكاية والإيلام بجرح أو قتل أو إقامة الحجة عليه، وبيان تسفيهه رأيه وشدة غوايته، ولعل اقتصار الشارح على الأولين؛ لأن عدو الله حقيقة هو الكافر كما هو في الاستعمال القرآني، لكن الوجه ما ذكرته من العموم؛ لأنه الأنسب بهذا المقام؛ إذ المقصود من شفاء المريض كل ذلك إن صلح له منها.

(أَوْ يَمْشِي) المحفوظ إثبات الياء فيه، ولا تأييد فيه للرفع؛ لأنه نظير القراءة المشهورة في «مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ» ونظيره قول الشاعر: «ألم يأتيك».

والحاصل: أن إثبات الياء مع الجازم لغة شهيرة، ف«يمشي» يحتمل الأمر كسلاً. أي: لأجل رضاك وامتنال أمرك (إِلَى جَنَازَةٍ) لتجهيزها أو تشييعها، وخُصت؛ لأن غيرها من القربات ليس كذلك، بل ليكون مقابلاً لما قبلها؛ إذ هو سعي في دفع العقاب عن أعداء الله بمجاهدتهم حتى يكونوا من أوليائه، على أنه جاء في رواية: «إلى صلاة» فالمراد: ليجمع مرتين الكمال من دفع كل أذى واتصال كل بر، وهذا مقام الكمل (رَوَاهُ وَأَبُو دَاوُدَ) ولم يضعفه فيكون صالحاً عنده.

(١) أخرجه أحمد (٦٦٠٠)، وأبو داود (٣١٠٧)، وابن السني (٥٥٢)، والحاكم (٢٠١٣) وقال: الإسناد.

(٢) أخرجه الحاكم صحيح على شرط مسلم، وعبد بن حميد (٣٤٤)، وابن حبان (٢٩٧٤).

١٥٥٧ [عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أُمِّيَّةَ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنْ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وَعَنْ قَوْلِهِ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] فَقَالَتْ: مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مُنْذُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: هَذِهِ مُعَاتِبَةُ اللَّهِ لِلْعَبْدِ بِمَا يُصِيبُهُ مِنَ الْخَمَى، وَالنَّكْبَةِ حَتَّى الْبِضَاعَةُ يَضَعُهَا فِي كَمِّ قَمِيصِهِ فَيَفْقِدُهَا، فَيَفْرَعُ لَهَا حَتَّى إِنَّ الْعَبْدَ لَيُخْرِجُ مِنْ ذُنُوبِهِ كَمَا يُخْرِجُ التَّبَرُّ الْأَحْمَرُ مِنَ الْكَبِيرِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.]

[عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أُمِّيَّةَ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنْ قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ وَعَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ فَقَالَتْ: مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ مُنْذُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَي: عنها.]

[فَقَالَ: هَذِهِ] المحاسبة أو المجازاة المذكورة في الآية (مُعَاتِبَةُ) من عتب، وروي «مبايعة» ومعناها هنا صحيح خلافاً لمن نازع فيه؛ لأنه تعالى تبعه بمعنى: طالبه، فترجع لمعنى عاتبه: أخذه، ومن ثم سميت مظالم الناس بالتبعات؛ لأنهم يتبعون بها ويعاقبون عليها، ومن ذلك خبر: «اتبعوا القرآن» أي: اقتدوا به «ولا يتبعكم» أي: لا يطلبكم بما صنعتموه من حقوقه كما يطلب أحدكم ظالمة بما عنده من الحق؛ فالمعنى على كل هذه مؤاخضة، ومطالبة (اللَّهُ لِلْعَبْدِ) المذهب (بِمَا) صلة معاتبة، ويصح كون الباء للسببية (يُصِيبُهُ) في (مِنَ الْخَمَى) خست؛ لأنها من أشد الأمراض وأخطرها.

(وَالنَّكْبَةُ) أي: الحوادث المزعجة، وكان سبب سؤال عائشة عن ذلك: ظنها أنها مؤاخضة غضب وعقاب أخروي فاستشكلته، فبيّن لها ﷺ أنها مؤاخضة عتاب يقع بين المتحابين، وعقاب دنيوي تمحيصاً له عن سوء ما اقترف، ورداً له عن التماادي في غيئه،

والاسترسال في شهواته عناية وعطفًا ورحمة، ولطفًا من اللطيف الكريم الرؤوف الرحيم، ولأجل ذلك لما شقت الآية الأولى على الصحابة وأزعجتهم نزل عقبها: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] أنه شق عليهم ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وتفسيره ﷺ لها بأن يذكر فلا ينسى ويطاع فلا يعصى ويُشكر فلا يكفر نزل: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

(حَقِّي) غائبة جارة أو ابتدائية (الْبِضَاعَةُ) أي: المتخذ للتجارة، سمي بذلك تشبيهًا بالبضعة، أي: قطعة اللحم؛ لأن الإنسان يقطع من ماله قطعة يتجر فيها.

(يَضَعُهَا فِي كُمِّ قَمِيصِهِ) أي: كمه، سمي يحل فيه (فَيَفْقِدُهَا) يطلبها لسقوطها أو أخذ سارق لها منه (فَيَفْرُغُ) أي: يتغير حاله من شدة (لَهَا) أي: لأجل ذهابها، ثم لا يزال يكرر عليه تلك النكبات (حَتَّى إِنَّ الْعَبْدَ) أظهره ليكرر وصفه بالمعبودية المؤذنة بمزيد صحبة ولطفه به ورده إليه قهراً بما ابتلاه به.

(لِيَخْرُجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَمَا يَخْرُجُ التَّنْبُرُ) أي: الذهب غير المضروب، ويطلق على غير المطلوب من الفضة أيضًا (الْأَحْمَرُ مِنَ الْكَبِيرِ) أي: من النار التي نفخت بالكبر عليه حتى أخرجت جميع ما فيه من الخبث والغش، وفي هذه السببية من مزيد المبالغة في التمحيص ما لا يخفي عظم وقعه (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) وفيه تسليمة عظيمة للمصابين، وحمل لهم على الصبر الجميل؛ لينالوا هذا الثواب الجزيل.

١٥٥٨ [وَعَنْ أَبِي مُوسَى ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يُصِيبُ عَبْدًا نَكْبَةٌ، فَمَا فَوْقَهَا أَوْ دُونَهَا إِلَّا بِذَنْبٍ، وَمَا يَعْفُو اللَّهُ عَنْهُ أَكْثَرُ، وَقَرَأَ: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.]

(وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يُصِيبُ عَبْدًا نَكْبَةٌ) أي: يبلي بلية (فَمَا فَوْقَهَا) في العظم (أَوْ دُونَهَا) في الحقارة، ويصح عكسه، ونظيره: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦] لا يقال: القليلة تصدق بأدنى القليل فلا دون منها؛ لأننا نقول: إنما يتوجه هذا لو كان التنوين للجنس، وأما إذا كان للتقليل فالقلة نسبية فقد يقل الشيء بالنسبة لما فوقه لا لما دونه.

(إِلَّا بِذَنْبٍ) يصدر من العبد، وهو يستلزم أن كل ذنب يقابله بلية في مقابلة ذنب، ومن ثم قال: (وَمَا يَعْفُو اللَّهُ عَنْهُ أَكْثَرُ، وَقَرَأَ: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ).

١٥٥٩ [وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ الْعَبْدَ إِذَا كَانَ عَلَى طَرِيقَةٍ حَسَنَةٍ مِنَ الْعِبَادَةِ، ثُمَّ مَرَضَ قِيلَ لِلْمَلِكِ الْمُوَكَّلِ بِهِ: اكْتُبْ لَهُ مِثْلَ عَمَلِهِ إِذَا كَانَ طَلِيقًا حَتَّى أُطْلِقَهُ أَوْ أَكْفَيْتَهُ إِلَّا] .

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ الْعَبْدَ إِذَا كَانَ عَلَى طَرِيقَةٍ حَسَنَةٍ مِنَ الْعِبَادَةِ) الواجبة والمندوبة بأن يسلم من أسباب الفساد، وشوائب النقص (ثُمَّ مَرَضَ قِيلَ لِلْمَلِكِ الْمُوَكَّلِ بِهِ) أي: قال الله تعالى كما مرَّ في الرواية الأخرى، ودل عليه قوله هنا حتى أطاعه... إلخ؛ لكتاب الحسنات: (اَكْتُبْ لَهُ مِثْلَ عَمَلِهِ إِذَا كَانَ طَلِيقًا) أي: مطلقًا من هذا المرض، فكتب له جميع ما فاته لأجل المرض مما جعله الشارع عذرًا فيه، كالقيام في الفرض والجماعة، والنوافل [والمقضيّات.....].

(حَتَّى أُطْلِقَهُ) أي: أعافيه من (أَوْ أَكْفَيْتَهُ إِلَّا) أي: أميته، واجعل الأرض كفاتًا؛ أي: ضامة له إلى أن يلقياني.

[وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا ابْتُلِيَ الْمُسْلِمُ بِبَلَاءٍ فِي جَسَدِهِ

قَالَ لِلْمَلِكِ: اَكْتُبْ لَهُ صَالِحَ عَمَلِهِ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُ، فَإِنْ شَفَاهُ غَسَلَهُ وَطَهَّرَهُ، وَإِنْ قَبَضَهُ غَفَرَ لَهُ وَرَحِمَهُ. - رَوَاهُمَا فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ».

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا ابْتُلِيَ الْمُسْلِمُ بِبَلَاءٍ فِي جَسَدِهِ قَالَ) أي: الله تعالى (لِلْمَلِكِ: اَكْتُبْ لَهُ صَالِحَ عَمَلِهِ) أي: مثله (الَّذِي كَانَ يَعْمَلُ) في صحته فعاقه عنه المرض؛ لعذره فيه (فَإِنْ شَفَاهُ) تعالى منه (غَسَلَهُ وَطَهَّرَهُ) عطف تفسير؛ أي: من ذنوبه؛ لأن المرض كَفَرَهَا (وَإِنْ قَبَضَهُ غَفَرَ لَهُ وَرَحِمَهُ) أي: زيادة على ذلك التطهير لما جاء أن المرض كفارة لكل مسلم.

فمن مرض ثم عوفي حصل له تكفير واحد، ومن مرض ثم مات حصل تكفيران، تكفير بالمرض، وتكفير بالموت، لكن هذا أُلْمًا لم يجد ما يكفره، فحصل له في مقابلته تلك المغفرة والرحمة، ويدل كذلك قولهم في صوم عرفة: «تكفير سنين» وأمثاله لو لم يوجد ذنوب، ولو ليكفرها بالصلوات الخمس ونحوها رفع درجات كثيرة في مقابلة ذلك (رَوَاهُمَا) البغوي (فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»).

- [وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَتِيكَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الشَّهَادَةُ سَبْعُ سَوَى الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: الْمَطْعُونُ شَهِيدٌ، وَصَاحِبُ ذَاتِ الْجَنْبِ شَهِيدٌ، وَالْمَبْطُونُ شَهِيدٌ، وَصَاحِبُ الْحَرِيقِ شَهِيدٌ، وَالَّذِي يَمُوتُ تَحْتَ الْهَدْمِ شَهِيدٌ، وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ بِمُجْمَعٍ شَهِيدٌ. - رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ].

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَتِيكَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الشَّهَادَةُ) طرقها المحصلة لها (سَبْعٌ) بل أكثر كما علم من أحاديث آخر (سَوَى الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) ثم

(١) أخرجه أحمد (١٢٥٢٥) وابن أبي شيبة (١٠٨٣١)، وأبو يعلى (٤٢٣٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٩٣٣).

(٢) أخرجه مالك (٥٥٤)، وأحمد (٢٣٨٠٤)، وأبو داود (٣١١١)، والنسائي (١٨٤٦)، وابن ماجه (٢٨٠٣)، والطحاوي (٢٩١/٤)، وابن حبان (٣١٨٩)، والطبراني (١٧٧٩)، وقال: صحيح الإسناد، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢١٤١).

بَيْنَ تِلْكَ السَّبْعِ بِذِكْرِ مُحَالِهَا الْمُسْتَلْزَمِ لَذِكْرِ سَبَبِهَا، وَالِاعْتِنَاءِ بِتِلْكَ الْمُحَالِ فَقَالَ:
(الْمَطْعُونُ شَهِيدٌ، وَصَاحِبُ ذَاتِ الْجَنْبِ) وَهِيَ قُرُوحٌ تَحْدُثُ دَاخِلَ الْجَنْبِ ثُمَّ تَنْفَتِحُ
 الْوَجْعَ، وَذَلِكَ وَقْتُ الْهَلَاكِ، وَمِنْ عَلَامَاتِهَا: الْوَجْعُ تَحْتَ الْأَضْلَاعِ، وَضِيقُ
 النَّفْسِ مَعَ مَلَازِمَةِ الْحُمَى وَالسَّعَالِ، فَهِيَ فِي النِّسَاءِ أَكْثَرُ.

(شَهِيدٌ وَالْمَبْطُونُ) عَطْفٌ عَامٌ عَلَى خَاصٍّ، لَمَّا مَرَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ كُلُّ ذِي مَرَضٍ
 مَخُوفٍ بِجُوفِهِ **(شَهِيدٌ، وَصَاحِبُ الْحَرِيقِ)** الْمَيِّتُ بِهِ **(شَهِيدٌ، وَالَّذِي يَمُوتُ تَحْتَ الْهَدْمِ)**
 بِالسَّكُونِ وَالْفَتْحِ كَمَا مَرَّ، وَلَمْ يَعْبُرْ فِيهِ بِصَاحِبِ الْهَدْمِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُوْهَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَالِكُ
 الْمُنْهَدَمِ **(شَهِيدٌ، وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجَمْعٍ)** بَضْمُ الْجِيمِ فَسَكُونُ الْمِيمِ، كَالذَّخْرِ بِمَعْنَى:
 الْمَذْخُورِ، وَجَوَزَ الْكِسَائِيُّ كَسْرَ الْجِيمِ؛ أَيْ: بِسَبَبِ مَا جَمَعَ فِي بَطْنِهَا مِنْ بَأَنَ تَمُوتُ
 بِالْوِلَادَةِ أَوْ سَابِقِهَا كَالطَّلُقِ، أَوْ لَاحِقِهَا كَبَاقِي الْمَشِيمَةِ بِجُوفِهَا، وَهِيَ الْمُسْمَاةُ بِالْخِلَاصِ،
 وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي تَمُوتُ بِكَرٍّ؛ فِيهَا **(شَهِيدٌ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو**
دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ)

١٥٦٢ [وَعَنْ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلَاءً؟ قَالَ: الْأَنْبِيَاءُ
 ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ، حَتَّى يُنْتَلَى الرَّجُلُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ، فَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ صُلْبًا اشْتَدَّ
 بَلَاؤُهُ، وَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ رِقَّةٌ هَوَّنَ عَلَيْهِ، فَمَا زَالَ كَذَلِكَ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى الْأَرْضِ مَا لَهُ
 دَنْبٌ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ -

(وَعَنْ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلَاءً؟ قَالَ: الْأَنْبِيَاءُ) لِأَنَّهُمْ
 يَتَلَذَّذُونَ بِهِ كَمَا يَتَلَذَّذُ غَيْرُهُمْ بِالْعَافِيَةِ؛ وَلِأَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ فِيهِ مِنْ تَجَلِيَّاتِ الْجَلَالِ
 وَالْقَرَبِ مَا يَسْهَلُ عَلَيْهِمْ تَحْمَلُ مَشَاقِقَهُ، وَيُوجِبُ لَهُمُ الرِّضَا الْكَامِلَ؛ وَلِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَبْتَلَوْا
 لَتَوَهَّاهُمْ فِيهِمْ بَعْضُ ضَعْفَاءِ الْعُقُولِ الْأُلُوْهِيَةِ كَمَا تَوَهَّمَ النَّصَارَى فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ.

أَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ (٢١٥)، وَأَحْمَدُ (١٤٨١)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (١٤٦)، وَالدَّارِمِيُّ (٢٧٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ
 (٢٣٩٨) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٠٢٣)، وَابْنُ حَبَانَ (٢٩٠١)، وَالْحَاكِمُ (١٤١).

(ثُمَّ) هي لتراخي الرتبة (الْأَمْتَلُ) أي: الأشبه بهم في نوع من الفضل، والأقرب إليهم في الخير؛ لأنه الوارث، وهو يلحق بمورثه في بعض أحواله (فَالْأَمْتَلُ) الفاء لتعاقب المراتب، وبيان التنزل فيها من الأعلى للأدنى و«أل» فيما ذكر للجنس، ويصح كونها للاستغراق خلافاً لما يوهمه كلام الشارح؛ إذ لا يخلو واحد من أولئك الكمل من عظيم ابتلاء ومحنة بالنسبة لأهل زمنه.

ثم بيّن ذلك بقوله: (حَتَّى يُبْتَلَى الرَّجُلُ) هنا للاستغراق، ويصح كونها للجنس خلافاً للشارح أيضاً؛ لأن بعض أفراد الرجال قد لا يُبتلى، وقد لا يكون له دين حتى يحبه، فإن أريد بالرجل المسلم، أو المسلم المتصف بنوع كمال دلّ عليه السياق؛ لأنه في الأمثل اتضح ما قاله.

(عَلَى حَسَبِ) أي: قدر (دِينِهِ) كمالاً ونقصاً (فَإِنْ كَانَ) هو (فِي دِينِهِ) متعلق بالخبر، وهو (صُلْبًا) أي: عظيم الصلابة والشدة بأن يأخذ في كل عمل يعمل بالأحوط حتى ينزه عن شبهة الوقوع في ورطة خلاف، أو نقص (اشْتَدَّ بَلَاءُهُ) لرضائه به أو صبره عليه الصبر الجميل الدافع لكل شكاية وضجر؛ فيه من قوة اليقين الناشئة عن الصلابة في

(وَإِنْ كَانَ) هو، فالجملة بعده وهي: (فِي دِينِهِ رِقَّةٌ) الخبر، أن رقة الاسم، ولم يؤنث «كان» للفصل، وما قبلها الخبر، والمراد بها: التساهل في العمل بأن يأتي غير مبالٍ بما أُقرن به من النقائص المانعة لكماله.

(هَوْنٌ عَلَيْهِ) البلاء؛ لئلا يضجر؛ ليس عنده من قوة اليقين ما يحمله على تجرّع مرارة الشدة والصبر عليها، وإذا عرف ما في البلاء من التكفير، وتقرر هنا أنه يشتد أو يسهل بحسب الدين (فَمَا زَالَ) المبتلى (كَذَلِكَ) أي: يشتد عليه البلاء أو يسهل ويتكرر يعافى، فيطلق من حبس المرض، و(يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ) في حال كونه (مَا لَهُ) أي: عليه (دَنْبٌ).

وجعل ضمير زال، وكذا الإشارة في «كذلك» شاملاً للنوعين كما هو صريح

الجزء الخامس

الحديث أولى من قول الشارح: إنه للأول دون الثاني على أن فيه منافاة؛
في الأحاديث المرض كفارة للكمال والناقص (رواه الترمذي وابن ماجه
والدارقطني، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح)

١٥٦٣ [وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا أُغِيطَ أَحَدًا يَهْوَنِ مَوْتٍ بَعْدَ
الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ شِدَّةِ مَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ].

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا أُغِيطَ) من الغبطة، وهي محبة
حصول المغبوط عليه للغابط (أَحَدًا يَهْوَنِ مَوْتٍ) سبب موت هين رقيق يحصل
له منه شدة (بَعْدَ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ شِدَّةِ مَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ)
وسبق في الفصل

١٥٦٤ [وَعَنْهَا قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالْمَوْتِ وَعِنْدَهُ قَدَحٌ فِيهِ مَاءٌ،
وَهُوَ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْقَدَحِ ثُمَّ يَمْسَحُ وَجْهَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى مُنْكَرَاتِ الْمَوْتِ،
أَوْ سَكْرَاتِ الْمَوْتِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ].

(وَعَنْهَا قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالْمَوْتِ) أي: مشغول ملتبس
بمقدماته (وَعِنْدَهُ قَدَحٌ فِيهِ مَاءٌ، وَهُوَ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْقَدَحِ ثُمَّ يَمْسَحُ وَجْهَهُ) (ثُمَّ
يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى مُنْكَرَاتِ الْمَوْتِ) أي: ما تنكره النفس وتستغربه من شدائد
مقدماته التي لم يلحق مثلها قبل.

شك من الراوي (سَكْرَاتِ الْمَوْتِ) شدائد مقدماته التي تقوى على الروح
حتى تفنيها عن إدراكها، وقد صح أنه ﷺ كان يغمى عليه في مرضه من شدة المرض،
وفي دعائه ﷺ بذلك من إظهار الذل والافتقار ما يليق بعلا كماله، وجليل مقامه
التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ)

١٥٦٥ - أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الْخَيْرَ عَجَلَ

لَهُ الْعُقُوبَةُ فِي الدُّنْيَا، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ الشَّرَّ أَمْسَكَ عَنْهُ بِذَنْبِهِ حَتَّى يُؤَافِيَهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.]

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الْخَيْرَ عَجَّلَ لَهُ الْعُقُوبَةَ) بالبلايا التي تتفاير عليه (فِي الدُّنْيَا) حتى يلقاه ولا ذنب عليه، أفاده ما يأتي في ضده (وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الشَّرَّ أَمْسَكَ عَنْهُ) ما يستحقه من العقوبة (بِذَنْبِهِ) أي: بسببه (حَتَّى يُؤَافِيَهُ بِهِ) الفاعل: الضمير المستتر لله، والمنصوب للعبد أو عكسه؛ أي: لا يجازيه به بذنبه يأتيه متوافر الذنوب وافيها فيجازى بها (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) إن لم يعف عنه (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ).

١٥٦٦ - [وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ ﷻ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السُّخْطُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.]

(وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ) بالتكفير ورفع الدرجات (مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ) أي: يصاحبه ولا ينفك عنه ما لم يوجد محبطة كالتسخط بالقضاء خلافاً لمن قال: يثاب مطلقاً وإن عصى بالتسخط؛ لأنه جهة أخرى.

(وَإِنَّ اللَّهَ ﷻ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ) ليمحص ذنوبهم ويرفع درجاتهم، ومن شأن المحب أن يفعل ذلك بحبيبه، ألا ترى أن من بلغ من المحبة ما بلغ يرى أن بما أوجبه المحبة عليه أن يسقي حبيبه وينحل دونه بالأدوية الحارة، بل ويقطع المتاكل من جسده؛ لئلا يسري لباقيه، فكذلك الابتلاء بالمصائب؛ لترتب عليها تلك الفوائد، ولم يصرح بمفهوم هذا.

وإذا أبغض قوماً لم يبيلهم إشارة إلى مزيد تحقيرهم، وأنهم ليسوا أهلاً لأن

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٩٦)، وقال: حسن غريب، والحاكم (٨٧٩٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣٩٦) وقال: حسن غريب، وابن ماجه (٤٠٣١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٧٨٢)، والقضاعي (١١٢١).

المشكاة/ الجزء الخامس

يذكروا بالنص، بل بالتلويح والإيماء، وإنما ذكر جزاءهم في مقابلة جزاء الأولين مبالغة في تحقيرهم، والتسجيل عليهم قال مفرعاً على ما ذكر ومفهومه المطوي الذي تقرر: بما وصل إليه من تأدية التصرف فيه كيف أراد، والظاهر أنه أراد بالرضا هنا: ما يشمل الصبر لمقابلته بالسخط الضد لهما معاً؛ ولأن ظواهر الأحاديث تدل على أن ما جاء من ثواب المرض يحصل للصابر أيضاً، وإن كان الراضي أكمل منه بمراتب، لكن لعسر وجوده بكماله بأن تطمئن نفسه بالبلاء كما تطمئن بالعافية لم به عموم الناس رفقا بهم وتوسعة في ثوابهم.

(قَلَّه الرِّضَا) بالثواب الأخروي الذي لعظمته تقرر به عينه **(وَمَنْ سَخِطَ)** القضاء بالمرض بأن كرهه **(قَلَّه السُّخْطُ)** أي: الإثم والعقاب عليه في الآخرة **(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ**

قال الشارح: وقوله: «فمن رضي... إلخ» شرط وجزاء، فتم منه رضا مسبوق برضا العبد، ومحال أن رضا العبد عن الله إلا بعد رضا الله عنه، كما قال تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩] ومحال أن يحصل رضا يحصل رضا العبد في الآخرة لما قال: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٧-٢٨]. انتهى.

(تنبيه):

ما صرحت به من حرمة السخط بالقضاء هو صريح الحديث هو ما صرح به بعض محققي أئمتنا حيث قال: إن شك المريض حاله لغيره تبرماً وتسخطاً حرم وإن قلَّت الشكوى [.....] لاستجلاب دعاء صالح مع الرضا بالقضاء، فلا كراهة وإن لم يخطر له ذلك كرهت، وإكثارها أشد كراهة، وقد يفرق بين إجابة سائل عن حاله، وذكر ذلك تضجراً. انتهى.

وقضية صيغ الجواهر من كتب أئمتنا: إن السخط غير الجزع، وإن السخط محرم والجزع مكروه، والضجر قد يكون لسخط وقد يكون لجزع.

وكان الفرق بينهما السخط: كراهة القضاء من حيث كونه قضاء. والجزع: هو عدم الصبر، ولا يلزم منه الكراهة من تلك المذكورة فكان أخف، وبهذا التفصيل يجمع بين ما في الأحاديث وكلام الأئمة ظاهره التنافي فاستفده.

[وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بِالْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنَةِ فِي مَالِهِ وَنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ خَطِيئَةٍ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَى مَالِكٌ نَحْوَهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَزَالُ الْبَلَاءُ) **(بِالْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنَةِ)** الواو بمعنى: أو بدليل أفراد الضمير، ثم رأيت في نسخة أو واستفيد من الوصف بالإيمان؛ أي: الكامل أنهما صابران أو راضيان به **(فِي مَالِهِ وَنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ)** هو على حد **﴿وَلَتَبْلُوَنَكُمْ فِي شَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾** [البقرة: ١٥٥].

(حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ خَطِيئَةٍ) أي: من الخطايا التي تقبل التكفير كما هو معلوم **(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَى مَالِكٌ نَحْوَهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ**

- [وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ السُّلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا سَبَقَتْ لَهُ مِنَ اللَّهِ مَنَزِلَةٌ لَمْ يَبْلُغْهَا بِعَمَلِهِ ابْتِلَاءُ اللَّهِ فِي جَسَدِهِ أَوْ فِي مَالِهِ أَوْ فِي وَلَدِهِ، ثُمَّ صَبَرَهُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يُبْلَغَهُ الْمَنَزِلَةُ الَّتِي سَبَقَتْ لَهُ مِنَ اللَّهِ ﷻ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.]

(وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ السُّلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا سَبَقَتْ لَهُ مِنَ اللَّهِ مَنَزِلَةٌ) أرادها له في الأثر، **(لَمْ يَبْلُغْهَا بِعَمَلِهِ)** لعجزه عنه.

العمل الموصل إليها (ابْتَلَاهُ اللَّهُ فِي جَسَدِهِ أَوْ فِي مَالِهِ أَوْ فِي وَلَدِهِ، ثُمَّ صَبَّرَهُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى) غائبة أو تعليلية (يُبْلِغُهُ الْمَنْزِلَةَ الَّتِي سَبَقَتْ لَهُ) إرادتها (مِنْ اللَّهِ ﷻ). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ) وبه يعلم أنه من ثواب الصبر على البلاء ما لا يبلغه عمل الطاعات، ولعل هذا من جملة الأسباب التي ميّزت الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل بأشدية البلاء على غيرهم.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَثَلُ ابْنِ آدَمَ وَإِلَى جَنْبِهِ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ مَنِيَّةً، إِنْ أَخْطَأَتْهُ الْمَنَايَا وَقَعَ الْهَرَمُ حَتَّى تَمُوتَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَثَلُ ابْنِ آدَمَ) أي: صور (وَإِلَى) الواو للحال (جَنْبِهِ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ) الأظهر أن المراد الكثير لا التحديد؛ لأن ابتلاء ابن آدم يزيد على هذا المعدد (مَنِيَّةً) هي: الموت، والمراد بها هنا البلية؛ لأنها مقدمته؛ أي: خلق وطبع، على أن من شأنه أنه لا ينفك عنه البلايا والأمراض.

(إِنْ) فرض الندرة (أَخْطَأَتْهُ) تلك (الْمَنَايَا) والنوائب (وَقَعَ الْهَرَمُ)

دواء له، واستمر عليه (حَتَّى تَمُوتَ). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)

١٥٧٠ [وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَوَدُّ أَهْلُ الْعَافِيَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْطَى أَهْلُ الْبَلَاءِ الثَّوَابَ لَوْ أَنَّ جُلُودَهُمْ كَانَتْ فَرِصَتْ فِي الدُّنْيَا بِالْمَقَارِيضِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.]

(وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَوَدُّ) أي: يتمنى (أَهْلُ الْعَافِيَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

حِينَ يُعْطَى أَهْلُ الْبَلَاءِ الثَّوَابَ) العظيم الذي لا غاية له على بلائهم (لَوْ) أنهم في

أخرجه الترمذي (٢٤٥٦) وقال: حسن صحيح غريب، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٥٧٥)، والضياء (٤٥٨)، والطبراني في «الأوسط» (٢٨٣٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢١١/٢).

أخرجه الترمذي (٢٤٠٢) وقال: غريب، والبيهقي (٦٣٤٥)، والطبراني في «الصغير» (٢٤١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٩٢١).

ابتلوا بأعظم البلاء.

ومنه (أَنَّ جُلُودَهُمْ كَانَتْ قُرِصَتْ فِي الدُّنْيَا بِالْمَقَارِيطِ) فالو» وما بعدها في محل مفعول «يود» أي: يودون أعظم البلايا لينالوا أعظم الثواب واختير ذلك [.....] ولأن الثاني يحتاج تقدير قابلين «لو أن جلودنا... إلخ» وما لا يحتاج لتقدير أولى الترمذي، وقال: وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

١٥٧١ [وَعَنْ عَامِرِ الرَّامِ، قَالَ: فَذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَسْقَامَ، فَقَالَ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَصَابَهُ السَّقَمُ، ثُمَّ عَافَاهُ اللَّهُ ﷻ مِنْهُ كَانَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِهِ وَمَوْعِظَةً لَهُ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ، وَإِنَّ الْمُنَافِقَ إِذَا مَرَضَ ثُمَّ أُعْفِيَ كَانَ كَالْبَعِيرِ عَقَلَهُ أَهْلُهُ، ثُمَّ أَرْسَلُوهُ فَلَمْ يَدْرِ لِمَ عَقَلُوهُ، وَلِمَ أَرْسَلُوهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْأَسْقَامُ؟ وَاللَّهِ مَا مَرِضْتُ قَطُّ، فَقَالَ: قُمْ عَنَّا فَلَسْتُ مِنَّا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ].

(وَعَنْ عَامِرِ الرَّامِ) ويقال: الراي؛ لأنه كان حسن الرمي قوي الساعد (قَالَ: فَذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَسْقَامَ) أي: ثوابها (فَقَالَ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَصَابَهُ السَّقَمُ ثُمَّ عَافَاهُ اللَّهُ ﷻ مِنْهُ كَانَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِهِ) أي: التي تقبل التكفير (وَمَوْعِظَةً لَهُ) أي: تذكيراً له بما أنعم عليه من الرضا، ثم العافية؛ ليشكر الله ويدوم على طاعته وعدم مخالفته.

(فِيمَا يَسْتَقْبِلُ، وَإِنَّ الْمُنَافِقَ إِذَا مَرَضَ ثُمَّ أُعْفِيَ) عبّر بهذا فيه إشارة إلى غاية تحقيره، ليس أهلاً لأن يقال في حقه: عافاه الله ولا عوفي، بل أعفي، تطلق لتناسب ما يأتي من تشبيه بالتعبير (كَانَ) في غفلته عن شكر نعمة العافية، وأن مرضه بسبب جنائياته وذنوبه (كَالْبَعِيرِ عَقَلَهُ أَهْلُهُ) كناية عن المرض (ثُمَّ أَرْسَلُوهُ) كناية عن العافية.

(فَلَمْ يَدْرِ لِمَ) أي: لأي (عَقَلُوهُ، وَلِمَ أَرْسَلُوهُ) فكذلك ذاك لا أدري لِمَ

(١) في الأصل: (دون أو أن جلودنا ليطلق أو يعم ألف سنة) وهو غير واضح.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٠٨٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧١٣٠).

المشكاة/ الجزء الخامس

مرض ولا ليم عوفي، بل هو أضل من البعير الذي هو من الحيوانات، قال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الأعراف: ١٧٩] فهو باقٍ على غباوته وعدم تنبيهه، فعلم أن المراد مقابلة المنافق للمؤمن، وأن المؤمن يتنبه بمرضه، ثم عافيته إلى أن مرضه نشأ عما ارتكبه قبل فلا يعود لمثله بعد، بل يندم على ما أسلفه حتى يكفر الله عنه، والمنافق لا يتنبه لذلك، بل يستمر على بلادته ومعصيته؛ لأنه فاق أبلد الحيوانات في الغباوة، وعدم الميل لما ينفعه، فلا يكفر شيء من ذنوبه.

(فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) علمنا ثواب الأسقام (وَمَا الْأَسْقَامُ) وهي غير ما نعرفه، فإني (وَاللَّهِ مَا مَرِضْتُ قَطُّ، فَقَالَ: قُمْ عَنَّا) أي: ابعد عنا فإنه لا مناسبة بيننا، أو قم حال كونك متجاوزًا ومتباعداً عنا (فَلَسْتُ مِنَّا) الظاهر أنها هنا تبعية؛ أي: لست من أهل سنتنا على حد «ليس منا من استنجد من الريح» أو لست من بعض أهل ملتنا؛ إذ الظاهر أنه منافق، وقد سبق أن المنافق قليل البلاء أو عديمه، ولا ينافيه ما في هذا الحديث أنه يمرض؛ لأنه بفرض وقوع مرض له نادر يكون كالبعير فيما ذكر، وأما قول الشارح: الظاهر أن «من» اتصالية كما في قول الشاعر:

فإني لست منك ولست مني

فبعيد وليس ما نحن فيه كهذا؛ لأن النفي في صورتنا؛ لإخراجه من جملة عداد الكاملين أو المسلمين كما تقرر، وهذا لأن يتصور في «لست مني» فتعين أن المراد: لست متصلاً في وصله ود ومحبة، نعم إن تحمل هنا على التعظيم اتجه ما قاله، لكنه بعيد من نظائره التي أشرت إلى بعضها **(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ)**

[وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دَخَلْتُمْ عَلَى الْمَرِيضِ فَنَفْسُوا لَهُ فِي أَجَلِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَرُدُّ شَيْئًا وَيُطَيِّبُ بِنَفْسِهِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ،

أخرجه ابن عساكر (١١١٥٥)، وابن عدي (٣٥/٤).

أخرجه الترمذي (٢٠٨٧) وقال: غريب، وابن ماجه (١٤٣٨)، وابن السني (٥٤٢)، والبيهقي في «الشعب» (٩٢١٣)، وابن أبي شيبة (١٠٨٥١)، وابن عدي (٣٤٣/٦)، والدليعي (١٠٤٢).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دَخَلْتُمْ عَلَى الْمَرِيضِ) تعودونه (فَنَفْسُوا) من التنفيس، وأصله: تفريج الكربة، وأريد به هنا ما يستلزمه، وهو التطميع في الحياة؛ أي: طمّعه، فاللام للتأكيد (في) طول (أجله) ووسعوا له فيه بقولكم: تعيش طويلاً، وهذا مرض يبعد الموت منه، ونحو ذلك مما يفرج به كربته؛ لكونه يهش سماعه، ويلتذ به؛ لما أن النفس جبلت على محبة الحياة، وقد أفاد ذلك ﷺ بقوله: التنفيس المذكور (لَا يَرُدُّ شَيْئًا) ففضى به على المريض، وهو الموت.

إنما هو لكونه (يُطَيَّبُ بِنَفْسِهِ) الباء زائدة لتأكيد رواية «ويطيب نفسه» ويصح بعد كونها للتعدية، والفاعل ضمير يعود للتنفيس؛ أي: يتزوج بنفسه أو تزوجها بنفسها؛ لأن ذلك له أثر بيّن في دفع العلة واضعاً فيها حيث كان في الأجل مدة، فهو من باب التداوي المطلوب.

ومن ثم بالغ الأطباء في الحث على أنه ينبغي أن يفعل بالمريض كل ما فيه انتعاش للنفس وإزالة لكدوراتها، فإنه لا أبلغ من ذلك في دفع العلة؛ لأن الحار الغريزي كلما قوي وقوي القلب، وذلك سبب عظيم عجيب في تعجيل البرء.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ) ولم لأصحابنا تصريحاً يندب ما في هذا الحديث من التوسيع من أجله بما جزم فيه ولا كذب، والندب واضح جلي لما تقرر من أن فيه دواء نافعا للمريض، ولا يقال: لعلمهم تركوا ذلك لقراءة الحديث الضعيف يعمل به في الفضائل، بل إجماعاً على أن الغرابة قد تجامع الصحة، فلا يلزم من كونه غريباً كونه ضعيفاً.

وقد استدرك جماعة من أئمتنا على باقيهم أنهم أهملوا استحبابات في السنة، ولم

يذكروا هذا.

منها: يسن للمريض قرب نزعه الاستياك، وحديثه في «الصحيحين» عند موته ﷺ وقال: «إنه يسهل نزاع الروح» .

ومنها: التطيب لأجل الملائكة، وجاء فعله عن سلمان عند موته.

ومنها: لبس الثياب النظيفة الطاهرة، وجاء عن فاطمة وأبي الحدرى، رضي الله عنهما.

ومنها: الصلاة لقصد حبيب، والاعتسال، وجاء عن فاطمة، رضي عنها.

- [وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صَدْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَتَلَهُ بَطْنُهُ لَمْ يُعَذَّبْ فِي قَبْرِهِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ].

(وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صَدْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَتَلَهُ بَطْنُهُ) أي: من مات بداء في بطنه، فإسناد القتل إلى البطن مجازاً مبني على الاستعارة بالكناية؛ لما فيه من تشبيه تولد الموت عما يتولده عن الآلة المحدودة المعدة للقتل، ثم إثبات ما للمشبه به للمشبه، وهو لفظ القتل تبعاً، فهي تمثيلية ترشيحية وتبعية قرينها ذلك الإسناد، وهذا مما يصرح بما قدمته في خبر: «والمبطون شهيد» كل من مات بداء في بطنه يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ) أي: طهارته من الذنوب التي تكفرها الشهادة.

وقد صحَّ في مسلم: «الشهيد يغفر له كل شيء إلا الدين» حقوق الآدميين؛ لأنها كلها ذنوب على متحملها بالأبدان يخرج منها لأربابها في الدنيا بالرد والاستحلال، ففي الآخرة بأخذ حسناته ما وجدت، وإلا فبطرح سيئاتهم عليه

(١) ذكره القاري (٢٩٣/٥).

(٢) أخرجه الطيالسي (١٢٨٨)، وأحمد (١٨٣٣٧)، والترمذي (١٠٦٤) وقال: غريب، والنسائي (٢٠٥٢)، وابن حبان (٢٩٣٣)، والطبراني (٦٤٨٦)، وابن قانع (٢٨٩/١).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه مسلم (١٨٨٦)، وأحمد (٧٠٥١)، وأبو عوانة (٧٣٦٩)، والحاكم (٢٥٥٤) وقال: صحيح الإسناد.

كما دلت على ذلك الأحاديث، وهذا هو السبب لتأويلي لما مرَّ في «كان كفارة لما من ذنوبه» وغيره بما قدمته في ذلك **(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ)**

(الفصل الثالث)

[عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَمَرَضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: أَسْلِمَ، فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ، فَقَالَ: أَطْعَ أَبَا الْقَاسِمِ فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.]

(عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ غُلَامٌ) هو وإن كان حقيقة في غير البالغ،

به هنا البالغ، فلا دليل في الحديث لصحة إسلام الصبي، وإنما صحَّ إسلام علي - كرم الله وجهه - وهو صبي لما ذكره الأئمة الأحكام قبل الهجرة كانت منوطة بالتمييز.

على أن قوله: «أنقذه من النار» صريح في بلوغه؛ إذ الأصح الذي عليه الأكثرون، ودلت عليه الأحاديث الصحيحة أن أطفال المشركين في الجنة، وقوله ﷺ: «هم من آبائهم» قبل أن يعلمه الله بذلك، فلما أعلمه أخبر به **(يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ)** فيه جواز استخدام الذي ومخالطته لكن بالظاهر فقط، وأما مودته ومحبته بالقلب فحرام، وهي محمل قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وعلى هذا التفصيل يحمل كلام بعض أئمتنا الموهم للتناقض في ذلك

فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ) فيه ندب عيادة الذي، ومثله المعاهد والمستأمن، لكن إن كان ثم نوع صلة لنحو قرابة أو جوار، وكذا رجاء إسلام ومثله مبتدع ومتجاهر بفسق

(١) أخرجه البخاري (١٣٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠١٣)، ومسلم (٤٦٤٩)، وأبو داود (٢٦٧٤)، والترمذي (١٦٦٥)، وأحمد

وجبت توبته، فإن أيقن ذلك جازت.

(فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ) يؤخذ منه السنة للعائد تحري الجلوس عند رأسه أمكنه ذلك، وحكمته: إنه ينبغي للعائد ملاطفة المريض بسؤاله عن حاله وتطبيب خاطره، وذلك إنما يتم أو يسهل إذا كان عند رأسه.

(فَقَالَ لَهُ: أَسْلِمَ) فيه أنه ينبغي للعائد إذا رأى أمارات الموت، وعلم أنه لا يشق عليه كلامه له أن يرغبه في التوبة والوصية والتوصل من جميع الحقوق بكل ما يمكنه بأداء، أو استحلاله لكل من بينه وبينه مخالطة أو معاملة، ويُسن له أن يبالغ في تحسين ظنه بربه وتطمينه في رحمته، بل يحث جمع من أئمتنا وجوب ذلك إذا رأى منه أمارات اليأس أخذًا من قاعدة «النصيحة الواجبة» وهذا من أهمها، وقد نقل القرطبي الإجماع في نحو ذلك.

وهل يؤخذ من قوله ﷺ «أسلم» من عاد مريضًا يجب عليه عرض الإسلام عليه؛ لأن الأصل في فعله ﷺ أن يكون للوجوب على خلاف فيه في الأصول، أو يفرق بأنه ﷺ متحتم عليه إبلاغ الدعوة لكل من أمكنه إبلاغه بخلاف غيره؟ محل نظر، والظاهر عدم الوجوب في خصوص هذا حتى عليه ﷺ؛ لأنه قد بلغ الدعوة لهذا ولغيره تبليغًا متكررًا متأكدًا؛ ولأنه لو امتنع لم يجبر لزمته وأمانه فلم يتضح وجه الوجوب.

(فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ) كلمتحي منه، ورأى أبوه أن له ميلًا إلى الامتثال فلم يجب يكدر عليه بمنعه منه **(فَقَالَ)** له: **(أَطِيعَ أَبَا الْقَاسِمِ)** فيما أمرك به، وفي جريان هذه الكنية على لسانه حينئذ الإشارة إلى عظيم المرتبة التي أوتيتها ﷺ وأشار إليه بقوله: «إنما أنا قاسم والله معطي» .

كيف وقد قسم لهذا الخادم له الذي تشرف بخدمته، وحل عليه نظر سعادته

تلقينه نجاته وسعاده الدائمة، فأعطاه الله بركة تلك الوجهة إليه ذلك الكمال الأبدي والعز السرمدي، وأبقى أباه إن لم يكن أسلم باطنًا في الهوان والبوار، ولم ينفعه ذلك الأمر شيئًا؛ لأنه تقرب عارٌّ عن مخالفته لما أمر به غيره فحرم بره وخيره، ويؤخذ منه أن أمر الكافر مثله بالإسلام لا يكون إسلامًا؛ لأن الإنسان كثيرًا ما يؤمر ولا يرضاه.

(فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ) من عنده فرحًا مسرورًا بنجاته، وأن خدمته له لم تذهب سدى **(وَهُوَ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ)** أخرجه **(مِنَ النَّارِ)** لو مات كافرًا أو من الكفر المسمى نارًا؛ لأنه سببها أو الذي يؤول بمن قام به إليها **(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ)**

١٥٧٥ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ عَادَ مَرِيضًا نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ طُبْتُ وَطَابَ مَمَشَاكَ، وَتَبَوَّاتُ مِنَ الْجَنَّةِ مَنْزِلًا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه.]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ عَادَ مَرِيضًا) أي: على ما ينبغي مما يطلب من العائد باطنًا وظاهرًا **(نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ)** إعلامًا للملائكة بعظيم فضل هذا العائد، ومزيد ثواب هذه العيادة التي أتى بها ليزداد الدعاء والاستغفار له من الملائكة القائمين بالدعاء والاستغفار للمؤمنين **(وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا)** [غافر: ٧].

خلقًا وحياء في هذه بما هو من كريم الأخلاق التي بها التواصل بين المؤمنين المطلوب التأكد؛ ليتم تصادقهم وتجتمع قلوبهم، فتعود بركة صالحهم على طالحهم **(وَطَابَ مَمَشَاكَ)** أي: كثر ثواب مشيك إلى هذه العبادة الفاضلة.

(وَتَبَوَّاتُ مِنَ) منازل **(الْجَنَّةِ)** العالية **(مَنْزِلًا)** عظيمًا، دعوا له بصيغة الماضي تفاؤلاً بتحقيق ذلك ووقوعه، ومن ثم قالوا: «غفر الله له» أبلغ من «اللَّهُمَّ اغفر له» أي: طيب خلقه بالتزهد عن قبائح الأفعال وردائل الصفات حتى يصدر عنه إلا

المشكاة/ الجزء الخامس

الأعمال الصالحة والأخلاق الكريمة، وعيشه في الدنيا يقع في فتنة ولا ولا رذيلة، وممشاه بسلوك طرق الأعمال الأخروية للإتيان بها على كمالها، وفي الآخرة برفعته منازل الأبرار ونعيم الأخيار.

(رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه) وأصل الطيب: ما تستلذه الحواس والنفس، ثم استعير للتخلي بجليتي العلم والعمل، والتخلي عن رذيلتي الجهل والزلل.

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ عَلِيًّا خَرَجَ مِنْ عِنْد النَّبِيِّ ﷺ فِي وَجَعِهِ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ، فَقَالَ النَّاسُ: يَا أَبَا الْحَسَنِ، كَيْفَ أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: أَصْبَحَ بِحَمْدِ اللَّهِ بَارِتًا] .

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ عَلِيًّا خَرَجَ مِنْ عِنْد النَّبِيِّ ﷺ فِي زَمَنِ (وَجَعِهِ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ، فَقَالَ النَّاسُ: يَا أَبَا الْحَسَنِ) فِيهِ نَدَبٌ بِكُنْيَةِ الْكَبِيرِ بِأكبر أولاده (كَيْفَ أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟) فِيهِ الْعِيَادَةُ إِذَا تَعَسَّرَتْ لِعَارِضِ كَغَلْبَةِ الْمَرِيضِ أَوْ اشْتِغَالِهِ بِاسْتِعْمَالِ دَوَاءٍ سُنَّ السُّؤَالُ عَنْ حَالِهِ مِمَّنْ يَعْلَمُهُ، وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِهِ أَثْمَنًا لَكِنَّهُ ظَاهِرُ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ إِذَا بَلَغَهُ ذَلِكَ يُسَرُّ بِهِ.

(فَقَالَ: أَصْبَحَ بِحَمْدِ اللَّهِ بَارِتًا) من كل ما يعتري المريض من القلق والغفلة، أو قريبًا من البرء بحسب قلته، أو للتفاؤل وحمله بحمد الله خير، و«بارتًا» حال من فاعله أو عكسه، وفيه أنه ينبغي لمن سُئِلَ عن المريض أن يجيب بما يشعر برضا المريض بما هو فيه عن الله تعالى، وأنه مستمر على حمده وشكره لم يغيره عن ذلك شدة ولا مشقة، ومما يؤذن بخفة مرضه أو قرب عافيته للتفاؤل بذلك، وهذا وإن لم يصرح به أصحابنا لكنه واضح أيضًا.

[وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَلَا أُرِيكَ إِمْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: هَذِهِ الْمَرْأَةُ السَّودَاءُ، أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ:

إِنِّي أَصْرَعُ وَإِنِّي أَتَكَشَّفُ فَادْعُ اللَّهَ لِي، فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ وَلَكَ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَكَ، قَالَتْ: أَصْبِرْ، فَقَالَتْ: فَإِنِّي أَتَكَشَّفُ فَادْعُ اللَّهَ أَلَّا أَتَكَشَّفَ، فَدَعَا لَهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَلَا أُرِيكَ إِمْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟) أي: لتتبرك بها ويحل نظرها عليك بلحظة أو دعوة، وإن بلغت من العلم ما بلغت؛ لأن الله تعالى أسراراً في خلقه لا تتقيد بأرباب العلوم الظاهرة، وفي هذا عن ابن عباس إشارة إلى أنه ينبغي للعالم يرشد أتباعه إلى التحلي بجميع خلال الكمال، والتخلي عن سائر أسباب النقص، وإلى إدامة الافتقار، والتزهد عن دسائس النفس بأسرها، وإلى أنه ينبغي لكل إنسان وإن جلَّت مرتبته أن على غاية من الذل والتواضع وإظهار الافتقار، والتبرك بالضعفاء، لا سيما المبتلين، وطلب الاستمداد منهم، وألا يستحقر أحداً قط، فإن مواهب الله تعالى لا تتقيد بأحد «رُب أشعث أغبر ذي طمرين لا يؤبه له لو أقسم على الله لأبره».

(قُلْتُ: بَلَى) أي: وأتَى لي أن يقع نظري على مثل هذه فإنني مفتقر إلى رؤية مثلها؛ لأستمد منه؛ بصدد الاستمداد لما ينفعني الله به في الدنيا والآخرة (قَالَ) هي (هَذِهِ الْمَرْأَةُ السَّوْدَاءُ) سبب كونها من أهل الجنة أنها (أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي أَصْرَعُ) أي: يعتريني داء الصرع الناشئ عن غلبة بعض الأخلاط حتى يغطي نور العقل فأذهل عن نفسي، وأصل لحالة قريبة من حالة الجنون (وَإِنِّي) لأجل ذلك (أَتَكَشَّفُ) فترى عورتي (فَادْعُ اللَّهَ لِي) يعافيني من ذلك.

(فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ) على هذه البلية العظيمة في مقابلة ذلك (الْجَنَّةِ) إلى أن تموتي على الإسلام، ويكون لك في الجنة منزلة عليّة بدليل ما مر من

أخرجه البخاري (٥٦٥٢)، ومسلم (٦٧٣٦)، وأحمد (٣٢٩٧)، والبيهقي في «الشعب» (٩٦٠٨).

الترمذي (٣٨٥٤) وقال: صحيح حسن، والضياء (١٥٩٥)، وقال: (٥٢٧٤)

الإسناد، وأبو نعيم (٣٥٠/١).

المشكاة/ الجزء الخامس

عظيم ثواب المريض الصابر، وكأنه ﷺ إنما أرشدها لذلك أولاً؛ لأنه ظهر منها مخائل الصدق والصبر (وَأِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَكَ، قَالَتْ) محققة لما أمله ﷺ فيها (أَصْبِرْ، فَقَالَتْ) لي حينئذٍ مسألة لا بد لي منها، سيما وهي ليست لحظ نفسي فقط؛ بل لأن الله تعالى فيها حقاً أكيداً.

(فَإِنِّي أَتَكَشَّفُ) إذا صرعت فتظهر عورتي فيسوئني ذلك إذا أفقت (فَادْعُ اللَّهَ) لي (أَتَكَشَّفُ، فَدَعَا لَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فيه أن الصرع من جملة الأمراض بل من أخطرها، وأنه يندب عيادة المريض صاحبه، وأن في الصبر على المرض عظيم الثواب، وأن من طهر له من مريض طهارة نفسه عن حظوظها ندب له أمره بالصبر، بل الرضا، وإن إدامة المرض أفضل من العافية، لكن بالنسبة لبعض الأفراد ممن لا يعطله المرض عما هو بصده من نفع المسلمين وتعليم الجاهلين وتربية المريدين، وإن ترك التداوي أفضل، لكن لا مطلقاً، بل فيه تفصيل ذكره أصحابنا أخذاً من مجموع الأحاديث.

وحاصله: إنه يُسن التداوي؛ لخبر أبي داود وغيره: أنتداوي؟ فقال: «تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء غير الهرم» ولم يجب كإساعة اللقمة، ولو لم يجد غيرهما للقطع بإفادة هذا دون التداوي، وندبه لا ينافي تأكيد الصبر؛ لأن المراد منه عدم التضجر بالمرض لا عدم التنصل عنه بالكلية.

ومن ثم قال أئمتنا: إنه لا ينافي التوكل؛ أي: لأن أولى تعاريفه أنه مباشرة الأسباب مع شهود خالقها؛ ولأنه ﷺ فعله وهو سيد المتوكلين، ومع ذلك ترك التداوي توكلًا كما فعل أبو بكر - كرم الله وجهه - فضيلة.

- [وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا جَاءَهُ الْمَوْتُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ

الطيالسي (١٢٣٢)، وأحمد (١٨٤٧٨)، وأبو داود (٣٨٥٥)، والترمذي (٢٠٣٨) وقال: حسن صحيح، والنسائي في «الكبرى» (٧٥٥٣)، وابن ماجه (٣٤٣٦)، وابن حبان (٤٨٦)، والطبراني (٤٦٤)، والطحاوي (٣٢٣/٤)، وابن قانع (١٣/١)، والحاكم (٤١٦) وقال: والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٥٢٨)، والضياء (١٣٨٤).

ﷺ: فَقَالَ رَجُلٌ: هَنِيئًا لَهُ مَاتَ وَلَمْ يُبْتَلْ بِمَرَضٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَيْحَكَ، وَمَا يُدْرِيكَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ ابْتَلَاهُ بِمَرَضٍ فَيَكْفُرُ عَنْهُ مِنْ سَيِّئَاتِهِ . رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا.

(وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا جَاءَهُ الْمَوْتُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ: هَنِيئًا لَهُ مَاتَ وَ) (لَمْ يُبْتَلْ بِمَرَضٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَيْحَكَ)

تمدح عدم المرض بقولك ذلك، وأتى بويح الدالة على الترحم لعذره في ظنه أن عدم المرض مكربة (وَمَا يُدْرِيكَ) فقد المرض مكربة، بل المكربة وجوده.

(لَوْ أَنَّ اللَّهَ ابْتَلَاهُ بِمَرَضٍ) لو للتمني ف«ما يدريك» معترضة؛ أي: ليته مرض، أو للامتناع، فهي معمولة لـ«يدريك» أي: وما يدريك أن الله لو ابتلاه به لكان خيرًا له (فَيَكْفُرُ عَنْهُ مِنْ) للتبعيض؛ لما مرَّ (سَيِّئَاتِهِ. رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا).

- [وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، وَالصَّنَابِيحِيِّ - رَضِيَ عَنْهُمَا - أَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى رَجُلٍ مَرِيضٍ يَعُودَانِهِ فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ قَالَ: أَصْبَحْتُ بِنِعْمَةٍ، فَقَالَ شَدَّادٌ: أَبْشِرْ بِكَفَّارَاتِ السَّيِّئَاتِ، وَحَظَّ الْخَطَايَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنًا، فَحَمِدَنِي عَلَى مَا ابْتَلَيْتُهُ، فَإِنَّهُ يَقُومُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ مِنَ الْخَطَايَا، وَيَقُولُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا قَيَّدْتُ عَبْدِي وَابْتَلَيْتُهُ، فَأَجْرُوا لَهُ مَا كُنْتُمْ تُجْرُونَ لَهُ، وَهُوَ صَحِيحٌ . رَوَاهُ أَحْمَدُ.]

(وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، وَالصَّنَابِيحِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى رَجُلٍ مَرِيضٍ يَعُودَانِهِ فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟) أي: على أي حالة من حالات المرض أنت (قَالَ: أَصْبَحْتُ) ملبسًا (بِنِعْمَةٍ) عظيمة من نعم الحق أوصلها من المرض، والصبر عليه.

(فَقَالَ شَدَّادٌ: أَبْشِرْ) إذ كنت بهذه من عد المرض نعمة أي نعمة، ومن الصبر أو الرضا به (بِكَفَّارَاتِ السَّيِّئَاتِ، وَحَظَّ الْخَطَايَا) من عطف البيان أو الرديف،

وهو الأظهر لتساويهما جلاء وخفاء، والداعي إليه أن المقام مقام بشارة، وهي يتأكد فيها الإطناب مبالغة في إدخال السرور وتكريره.

(فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: إِذَا ابْتَلَيْتُ) فائدته:

تقوية الحكم وبيان مزيد الاعتناء به، وإنه مما ينبغي أن يرضى به لعظيم فائدته (عَبْدًا مِنْ عِبَادِي) حال كونه (مُؤْمِنًا) بي؛ أي: مصدقًا بوعدي، وبأنه لا حجر علي لأحد، وبأنني الحكيم المطلق الذي لا يضع شيئًا إلا في محله الذي هو الأليق به.

(فَحَمِدَنِي) بسبب ذلك (عَلَى مَا ابْتَلَيْتُهُ) به (فَإِنَّهُ يَقُومُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ) الذي

هو فيه؛ أي: مرضه، سمي باسم ملازمه غالبًا، وهو متجرد عن ذنوبه (كَيَوْمٍ) أي: كتجرده ظاهرًا في وقت (وَلَدَتْهُ أُمُّهُ مِنَ الْخَطَايَا، وَيَقُولُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا قَيَّدْتُ عَبْدِي وَابْتَلَيْتُهُ، فَأَجْرُوا لَهُ) من كتابة الشواب تركه لأجل مرضه مما هو عذر فيه (مَا كُنْتُمْ تُجْرُونَ لَهُ، وَهُوَ صَحِيحٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ).

فيه أنه ينبغي للعائد سؤال المريض عن حاله بنحو كيف أصبحت؟ وكيف نجذك؟ كما كان ﷺ يفعله، وتطبيب خاطره بما له من عظيم الأجر، والتكفير للمريض أن يكون على غاية من الصبر، بل والرضا، وأن يظهر لعوده أنه في نعمة من ربه، وأنه على غاية من الصبر، وعدم التأثير بما هو فيه، وأن المريض إنما يحصل له جميع ما ورد فيه من الشواب والتكفير إذا صبر، بخلاف ما إذا جزع أو تضجر فلا يحصل له ذلك، وفيه رد على من قال: يحصل بالسخط؛ معصية أخرى منفكة عن المرض.

[وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَثُرَتْ

ذُنُوبُ الْعَبْدِ وَلَمْ يَكُنْ مَا يُكْفِّرُهَا مِنَ الْعَمَلِ ابْتَلَاهُ اللَّهُ بِالْحُزْنِ لِيُكْفِّرَ عَنْهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ].

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَثُرَتْ ذُنُوبُ الْعَبْدِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يُكَفِّرُهَا مِنَ الْعَمَلِ ابْتَلَاهُ اللَّهُ بِالْحُزْنِ) بضم فسكون ويفتحتين؛ أي: بأسبابه التي ينشأ عنها من والوساوس الضارة، وداؤه من أعظم الأدواء، ومن ثمَّ امتن الله بكشفه عن نبيه يونس عليه السلام بقوله: ﴿وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ﴾ [الأنبياء: ٨٨] وكان ﷺ يستعيد منه في صلاته وخارجها (لِيُكَفِّرَهَا عَنْهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ)

[وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ عَادَ مَرِيضًا لَمْ يَزَلْ يَحُوضُ فِي الرَّحْمَةِ حَتَّى يَجْلِسَ، فَإِذَا جَلَسَ اغْتَمَسَ فِيهَا رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ.]

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ عَادَ مَرِيضًا لَمْ يَزَلْ يَحُوضُ فِي الرَّحْمَةِ) أي: فيها، شبهها بالماء في إزالة الأوساخ والدرن، كما أنها تزيل الذنوب ودرنها، فهو استعارة بالكناية، وذكر الخوض والانغماس ترشيح، وابتداء خوضه فيها من حين يتوجه إلى المريض قاصداً عيادته لله (حَتَّى يَجْلِسَ) عنده (فَإِذَا جَلَسَ) عنده (اغْتَمَسَ فِيهَا) كناية عن عموم تطهيرها من الذنوب حينئذٍ ضرورة تميز الغايات على البدايات والمقدمات.

وفي رواية: «استقرت فيه» كناية عن حيازته لأعظم أسباب التطهير والمغفرة (رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ) وفيه أبلغ الحث ومزيد التأكيد على العبادة.

١٥٨٢ [وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَصَابَ أَحَدَكُمْ الْحُمَّى، فَإِنَّ الْحُمَّى قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلْيُطْفِئْهَا عَنْهُ بِالْمَاءِ، فَلْيَسْتَنْفِغْ فِي نَهْرٍ جَارٍ فَلْيَسْتَقْبِلْ جَرِيَّتَهُ، فَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اشْفِ عَبْدَكَ، وَصَدِّقْ رَسُولَكَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلْيَتَغَمَّسْ فِيهِ ثَلَاثَ غَمَسَاتٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ فِي ثَلَاثٍ فَخَمْسٍ، فَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ فِي خَمْسٍ فَسَبْعٍ، فَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ فِي سَبْعٍ فَتِسْعٍ، فَإِنَّهَا لَا تَكَادُ تُجَاوِزُ تِسْعًا]

يُذِنُ اللَّهُ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

(وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَصَابَ أَحَدَكُمْ الْحُمَّى، فَإِنَّ الْحُمَّى

قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ) أي: لشدة ما يلقي المريض فيها من الحرارة الظاهرة والباطنة، وهذا

تعليل لقوله جواباً لـ «إِذَا» وهذا أوضح من جعل «فإن» وما بعدها جواب

وما بعده مترتب عليه؛ لأن فيه تكلفاً أشار إليه قائله بقوله.

والتقدير: إذا أصاب أحدكم الحمى فليعلم أن الحمى قطعة من النار فليطفئها

(عَنْهُ بِالْمَاءِ) وهذا خاص ببعض أنواع الحمى الصفراوية التي يألفها أهل الحجاز لا

بكلها؛ لأن من أنواعها ما يكاد الماء قاتلاً، فلا ينبغي للمريض

إطفائها بالماء بعد استشارة طبيب ثقة عارف.

(فَلْيَسْتَنْقِصْ) بيان لكيفية الإطفاء المطلوب هنا على حد: «فَتَوْبُوا إِلَى بَارِيكُمْ

فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» [البقرة: ٥٤] فقتل أنفسهم بيان لما أمروا به من التوبة **(فِي نَهْرِ جَارٍ**

فَلْيَسْتَقْبِلْ جَرِيَّتَهُ) بأن يجعل وجهه لصوب جريانه، فإن حركة الماء وقوته حينئذ مع

طول المكث فيه المستفاد من التعبير بالاستنقاع تؤثر في البدن من البرودة وانتعاش

النفس ما يذهب عفونة الحمى المتعفنة في الجوف، وتوقظ الطبيعة بعد خمودها من

شدة الحمى إلى أن يعتدل طبخها وهضمها.

(فَيَقُولُ) في حال ذلك الاستقبال: **(يُسَمِّ)** أستعين على ذهاب ما بي من الحمى

(اللَّهُمَّ اشْفِ عَبْدَكَ) يعني: نفسه وآثره على «اشفني» لأن في ذكر العبدية المشعرة لمزيد

الاضطرار والافتقار ما هو كالوسيلة إلى قضاء الحاجة وإجابة الدعوة؛ أي: أتوسل إليك

بعد التوسل بجميع أسمائك بافتقاري إليك.

بمعافاتك، يأمن ذلك **(رَسُولَكَ)** المخبر بأن في ذلك الشفاء **(بَعْدَ)**

ظرف لـ «يستنقع» **(صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ)** لأنه وقت نزول الرزق والبركة؛

الخبر: «نوم الصبحة يمنع الرزق» وخبر: «بورك لأمتي في بكورها» ولأن الغالب في الأدوية استعمالها قبل النوم حينئذ؛ لأن الطبيعة تكون عقب النوم مستريحة من الخواطر، ومتهيئة لفراغها من فضول الأغذية قبول ما تتداوى به.

(و) يقنع في هذا الاستنقاع بمرة، بل (لِيَنْعَسَ فِيهِ ثَلَاثَ غَمَسَاتٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) متوالية كما الظاهر؛ لأن الغالب في الأدوية أنها لا تؤثر إلا بعد الثلاث فأكثر (فَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ فِي ثَلَاثٍ فَخَمْسٍ) من الغمسات في خمسة أيام متوالية تفعلهن (فَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ فِي خَمْسٍ فَسَبْعٍ) تفعلهن كذلك (فَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ فِي سَبْعٍ فَتِسْعٍ) كذلك (فَإِنَّهَا) أي: الحمى (لَا تَكَادُ تُجَاوِزُ تِسْعًا) من هذه المرات، بل تذهب غالباً إن لم يكن ذهابها (يَاذُنِ اللَّهِ) لها في ذلك؛ أي: بسبب أمره لها بعدم العود، ويصح يراد بالإذن هنا (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ).

١٥٨٣ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذُكِرَتِ الْحُمَى عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَبَّهَا رَجُلٌ، فَقَالَ ﷺ: لَا تَسُبَّهَا، فَإِنَّهَا تَنْفِي الذُّنُوبَ كَمَا تَنْفِي السَّرَّ حَبَثَ الْحَدِيدِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذُكِرَتِ الْحُمَى) أي: بعض أوصافها كشدتها كما يدل عليه السياق (عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وكان من عظيم حلمه عليهم ورأفته بهم أنه يمكنهم من الخوض عنده في الأمور المباحة، ويتكلم معهم فيها، ثم يتحفهم بحقائق العلوم والآداب (فَسَبَّهَا رَجُلٌ فَقَالَ ﷺ: لَا تَسُبَّهَا) هو نهي تنزيه كما مر، ويومئ تعليله النهي بقوله: (فَإِنَّهَا) لشدة ما يلقيه المحموم من حرها أو بردها

(١) أخرجه أحمد (٥٤٠)، والبيهقي في «الشعب» (٤٥٤٨).

(٢) أخرجه الطبراني (٧٢٧٧)، وأحمد (١٥٥٩٥)، والدارمي (٢٤٣٥)، وأبو داود (٢٦٠٦)، والترمذي (١٢١٢) وقال: وابن حبان (٤٧٥٤)، والطيالسي (١٢٤٦)، والبيهقي (١٨٢٣٧)، وأبو يعلى (٧٥٠٠).

(٣) أخرجه ابن ماجه

(تَنْفِي الذُّنُوبِ) أي: تُذهِبها (كَمَا تَنْفِي النَّارَ حَبَثَ الْحَدِيدِ) كناية عن المبالغة في تمحيصها من الذنوب (رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ)

١٥٨٤ [وَعَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَادَ مَرِيضًا فَقَالَ: أَبَشِّرْ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: هِيَ نَارِي، أَسْلَطَهَا عَلَى عَبْدِي فِي الدُّنْيَا؛ لِتَكُونَ حَظَّهُ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».]

(وَعَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَادَ مَرِيضًا فَقَالَ: أَبَشِّرْ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: هِيَ) أي: الحمى كما يفيد السياق (نَارِي) أي: نار لطفي ورحمتي؛ لكونها تذهب الذنوب وتقي من نار الغضب الأخروية التي لا تطاق، ولكوني إنما (أَسْلَطَهَا عَلَى عَبْدِي) الكامل الإيمان، والتصديق المستلزم لرضاه بها أو صبره عليها (فِي الدُّنْيَا؛ لِتَكُونَ حَظَّهُ) أي: نصيبه المجعول له بدلاً (مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) التي كانت تصيبه بطريق الأصاله لما اقترفه من الذنوب (رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»)

١٥٨٥ [وَعَنْ أَنَسٍ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: وَعِزِّي وَجَلَالِي لَا أَخْرِجُ أَحَدًا مِنَ الدُّنْيَا أُرِيدُ أَغْفَرَ لَهُ حَتَّى أَسْتَوْفِيَ كُلَّ خَطِيئَةٍ فِي عُنُقِهِ بِسُقْمٍ فِي بَدَنِهِ، وَإِقْتَارِي رِزْقِهِ . رَوَاهُ رَزِينُ.]

(وَعَنْ أَنَسٍ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ) أي: تنزه عن مشابهة الأرباب لما أنهم قهره وإرادته (يَقُولُ: وَعِزِّي وَجَلَالِي) هو تعالى غني عن الإقسام، لكن لمزيد لطفه ورحمته بعباده أكد لهم وقوع المقسم عليه الآتي بالإقسام عليه مبالغة في النعمة عليهم (لَا أَخْرِجُ أَحَدًا مِنَ الدُّنْيَا) حالة كوني (أُرِيدُ) أي (أَغْفَرَ لَهُ) ويصح كونها صفة لـ«أحد» (حَتَّى أَسْتَوْفِيَ كُلَّ) أي: جزاء كل (خَطِيئَةٍ) اقترفها، وكنى عن هذا بقوله: (فِي عُنُقِهِ) لأن الغالب أن الجاني يربط بجبل في عنقه يقاد به

أخرجه البيهقي (٦٣٨٣) وابن أبي شيبه (١٠٨٠٢) وأحمد (٩٦٧٤) وابن ماجه (٣٤٧٠) والحاكم (١٢٧٧) وقال: صحيح الإسناد.

ذكره ابن الأثير في «جامع الأصول من أحاديث الرسول» (٧٣٥٤).

يُستوفى منه؛ ولهذا سمي القصاص: قودًا (بِسُقْمٍ) متعلق بـ«أستوفي» مضمناً معنى أَسْتَبْدِلَ (فِي بَدَنِهِ، وَإِقْتَار) أي: تضييق (فِي رِزْقِهِ. رَوَاهُ رَزِين)

وفيه غاية البشارة للمبتلين بالمرض أو الفقر، وكان هذا من أسباب كون الفقراء يدخلون الجنة قبل الأغنياء بخمسمائة عام؛ لأنهم محصوا في الدنيا بفقرهم، فإن حوسبوا كان حسابهم يسيرًا، والأغنياء يقفون ليحاسبوا ويجلسون ليمحصوا.

[وَعَنْ شَقِيقِ تَلْمِيزِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: مَرِضَ عَبْدُ اللَّهِ فَعُدْنَاهُ فَجَعَلَ يَبْكِي، فَعُوتِبَ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَبْكِي لِأَجْلِ الْمَرَضِ؛ لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْمَرَضُ كَفَّارَةٌ، وَإِنَّمَا أَبْكِي أَنَّهُ أَصَابَنِي عَلَى حَالِ فِتْرَةٍ، وَلَمْ يُصْبِنِي فِي حَالِ اجْتِهَادٍ؛ لِأَنَّهُ يُكْتَبُ لِلْعَبْدِ مِنَ الْأَجْرِ إِذَا مَرِضَ مَا كَانَ يُكْتَبُ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَمْرُضَ فَمَنْعَهُ مِنْهُ الْمَرَضُ رَوَاهُ رَزِين].

(وَعَنْ شَقِيقِ تَلْمِيزِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: مَرِضَ عَبْدُ اللَّهِ) مسعود ؓ (فَعُدْنَاهُ فَجَعَلَ يَبْكِي، فَعُوتِبَ) في ذلك توهماً أنه بكى جزعاً من أجل المرض (فَقَالَ) ردّاً لهذا التوهم: (إِنِّي لَا أَبْكِي لِأَجْلِ الْمَرَضِ؛ لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْمَرَضُ كَفَّارَةٌ، وَإِنَّمَا أَبْكِي) لأجل (أَنَّهُ) أي: المرض (أَصَابَنِي) ويصح كسر إن (عَلَى حَالِ فِتْرَةٍ) فتور وضعف للجسم عن الاجتهاد في العمل والاستكثار منه، وهذا بحسب همته العلية وإلا فأقل أعماله يعجز عنها أكابر العباد بعده، كيف وقد قال ﷺ في حقه: «رَضِيتَ لَأَمْتِي مَا رَضِيَ لَهَا ابْنُ أُمِّ عَبْدِ»

(وَلَمْ يُصْبِنِي) المرض (فِي حَالِ اجْتِهَادٍ) كنت عليه فيما مضى؛ كنت قوي الجسم، شديد البطش، ولوددت يكون مرضي وأنا على هذه الحالة لِلْعَبْدِ مِنَ الْأَجْرِ إِذَا مَرِضَ) أي: مثل (مَا كَانَ يُكْتَبُ لَهُ) من العمل الذي كان يعملهُ

ذكره ابن الأثير في «جامع الأصول من أحاديث الرسول» (٧٣٥٥).

أخرجه الحاكم (٥٣٨٧) وقال: صحيح على شرط الشيخين، وابن أبي شيبه (٣٢٢٣١)، والطبراني (٨٤٥٨)، والحاكم (٥٣٨٨).

(قَبْلَ أَنْ يَمْرَضَ فَمَنْعَهُ مِنْهُ الْمَرَضُ. رَوَاهُ رَزِين) ويؤخذ منه المكتوب للمريض هو مثل الأعمال التي عاقه عنها هذا المرض التي سبقت له قبل ذلك.

١٥٨٧ - [وَعَنْ أَنَسٍ ؓ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَعُودُ مَرِيضًا إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَالبَيْهَقِي فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»].

(وَعَنْ أَنَسٍ ؓ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَعُودُ مَرِيضًا إِلَّا بَعْدَ) مضي (ثَلَاثٍ) من الأيام (رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَالبَيْهَقِي فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ») ولهذا اعتبر المصنف كالغزالي المستدل به على العبادة إنما تُسن بعد مضي ثلاثة أيام من ابتداء المرض، وليس الحال كما ظن في الحديث؛ لأنه موضوع كما قاله الحافظ الذهبي وغيره، لكنه إذا راج على مثل الحافظ البيهقي كابن ماجه فلا ملام على من راج عليه بعدهما؛ فالصواب ندب العبادة من يوم المرض كما اقتضته الأحاديث السابقة وغيرها.

١٥٨٨ - [وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دَخَلْتَ عَلَى مَرِيضٍ فَمُرُّهُ يَدْعُو لَكَ، فَإِنَّ دُعَاءَهُ كَدُعَاءِ الْمَلَائِكَةِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه].

(وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دَخَلْتَ عَلَى مَرِيضٍ فَمُرُّهُ) بأنه (يَدْعُو لَكَ) ويصح جزمه على لغة من يحذف حرف العلة للجازم كما مر قريباً نظيره جواباً للأمر الواصل إليه عنه ﷺ على حد: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] على أحد الأعراب فيه (فَإِنَّ دُعَاءَهُ كَدُعَاءِ الْمَلَائِكَةِ) لأنه أشبههم في التنقي من الذنوب بسبب مرضه، ودعاء غير العاصي مقبول ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧] (رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه).

- [وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ تَخْفِيفُ الْجُلُوسِ، وَقِلَّةُ الصَّحَبِ فِي الْعِيَادَةِ عِنْدَ الْمَرِيضِ قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَثُرَ لَغْظُهُمْ

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٢١٦)، وابن ماجه (١٥٠٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٤٤١)، وابن السني (٥٦٣)، والديلمي (١٠٩٤).

وَاخْتَلَفُوهُمْ: قُومُوا عَنِّي رَوَاهُ رَزِينٌ.]

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ تَخْفِيفُ الْجُلُوسِ، وَقَلَّةُ الصَّخَبِ) أي: رفع الصوت (فِي الْعِيَادَةِ عِنْدَ الْمَرِيضِ) ومن أخذ أئمتنا قولهم: إطالة الجلوس عنده؛ لأنها تضجره ما لم يفهم عنه الرغبة فيها.

ويؤخذ من الثاني أنه يُسن لمن عنده ألا يكثروا اللغط ورفع الأصوات بكلام مباح، وألا يأتوا بشيء من الخصومة عنده؛ لأن ذلك يشق عليه، وما ذكرته من التفصيل غير بعيد، وإن لم يصرحوا به من أصله، وعلى شقه الأول يحمل تعبير ابن عباس نقله الصحيح، وعلى شقه الثاني يحمل قول شارح: المراد بقلته عدمه؛ لأن اضطراب الأصوات للخصام منهي عن أصله، لا سيما عند المريض. انتهى.

(قَالَ) ابن عباس استدلالاً على ما قاله من قلة الصخب (وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَثُرَ لَغَطُهُمْ وَاخْتَلَفُوهُمْ) أي: عنده وهو في مرض موته قريب موته حين قال: «هلموا أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده» فقال عمر: «إن رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجد وعندكم القرآن حسبكم كتاب الله» فارتفعت أصواتهم، فمنهم من وافق عمر، ومنهم من خالفه وقال: قربوا يكتب لكم، فلما اللغظ والاختلاف قال ﷺ: (قُومُوا عَنِّي - رَوَاهُ رَزِينٌ)

وكانه ﷺ لما أراد الكتابة فوق الخلاف ظهر المصلحة في عدمها تركها اختياراً منه، كيف هو ﷺ لو صمم على شيء لم يمكن أحداً عمر وغيره أن ينطق ببنت شفة؟ ولقد بقي حياً بعد هذه القضية نحو ثلاثة أيام ليس عنده عمر ولا غيره، بل أهل البيت كعلي والعباس، فلو رأى المصلحة في الكتابة بالخلافة أو غيرها لفعله، على أنه اكتفى في الخلافة بما كاد أن يكتف، نصاً جلياً، وهو تقديم أبي بكر ﷺ للإمامة بالناس أيام مرضه.

(١) ذكره ابن الأثير في «جامع الأصول من أحاديث الرسول» (٤٩٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٣٢)، والبيهقي في «الدلائل» (٣١٠٩)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (٤٦٥٨).

ومن ثم قال عليّ كرم وجهه خطب بمبايعة أبي على رؤوس الأَشْهاد: رضيهِ ﷺ لديننا أفلا نرضاه لدينانا، إن رسول الله ﷺ أرسل إليه أن صلّ بالناس وأنا جالس عنده ينظرني ويبصر مكاني، ونسبة علي: فارس الإسلام على الإطلاق إلى التقية جهل بعظيم مكانته، وأنه ممن قال الله فيهم: ﴿وَلَا يَخَافُونَ﴾ في ﴿لُؤْمَةٍ لَائِمٍّ﴾ [المائدة: ٥٤].

ولقد قال أبو سفيان بن ٥٥: شئت لأملأنها على أبي خيلاً ورجلاً، فأغلظ علي عليه سباً وزجراً إعلاماً له ولغيره بأن أبا بكر هو الخليفة مرية في حقية خلافته.

١٥٩٠ - [وَعَنْ أَنَسٍ ٥٥ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْعِيَادَةُ فُؤَاقٍ نَاقَةٍ]

(وَعَنْ أَنَسٍ ٥٥ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْعِيَادَةُ) أي: زمنها الأفضل (فُؤَاقٍ) بضم الفاء وفتحها (نَاقَةٍ) أي: قدر ما بين الحلبتين من الوقت؛ لأنها تحلب ثم تترك سويعة ترضعها الفصيل؛ لتدر ثم تحلب؛ أي: زمنها الأفضل قدر هذا الفواق، ومن ثم قال أئمتنا: يُسن للعائد ألا يطيل المكث إلا يظن من المريض يؤثر التطويل لنحو صداقة أو تبرك أو قيام بما يصلحه.

١٥٩١ - [وَفِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مُرْسَلًا: أَفْضَلُ الْعِيَادَةِ سُرْعَةُ الْقِيَامِ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»].

(وَفِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مُرْسَلًا: أَفْضَلُ الْعِيَادَةِ) أي: أفضل ما يفعله العائد من إطالة المكث تارة وتخفيفه أخرى (سُرْعَةُ الْقِيَامِ) لعذر كما تقرر (رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»).

١٥٩٢ - [وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَادَ رَجُلًا فَقَالَ لَهُ: مَا نَشْتَهِي؟ قَالَ: أَشْتَهِي خُبْزَ بُرٍّ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ خُبْزُ بُرٍّ فَلْيَبْعْثْ إِلَى

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٢٢٢)، والديلمي (٤٢٢٤).

(٢) تقدم تخريجه.

أَخِيهِ. ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا اشْتَهَى مَرِيضٌ أَحَدَكُمْ شَيْئًا فَلْيُطْعِمْهُ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَادَ رَجُلًا فَقَالَ لَهُ: مَا تَشْتَهِي؟ قَالَ: أَشْتَهِي خُبْزَ بَرٍّ) كان ذلك قلته عندهم، ورفعته بالنسبة لأكثر ما كوله من الشعر ونحوه (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ خُبْزُ بَرٍّ فَلْيَبْعْ) به (إِلَى أَخِيهِ) فيه لهم على كريم الأخلاق، سيما للمحتاجين المنقطعين (ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا اشْتَهَى مَرِيضٌ أَحَدَكُمْ شَيْئًا فَلْيُطْعِمْهُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ).

ويؤخذ منه وإن لم أرَ من صرح به من أصحابنا أنه يُسن للعارف بالأغذية والأدوية أن يسأل المريض عن مشتهاه، وأن يطعمه ما اشتهاه إن صدقت شهوته له، ولم يظن ترتب ضرر عليه، فإن الشفاء كثيرًا ما يحصل من تناول ما صدق اشتهاه النفس له، لا سيما إن كان من مألوفها الذي انقطع عنها، وما ذكرته أولى من قول من قال فعله ﷺ ذلك إما بناء على التوكل، فإن الله تعالى هو الشافي، أو أن المريض قد شارف الوفاة. انتهى.

وجه الأولوية في أن من الواضح هذا طعامه مشتهاه بالقيدين ذكرتاهما من كون المطعم عارفًا، وشهوة المريض صادقة من باب التداوي، وقد مر أنه ﷺ فعله وهو سيد المتوكلين، فالتوكل ليس ترك الدواء بل استعماله، لكن مع شهود أنه لا ضرر ولا نفع إلا من الله تعالى، وأن قوله: «أو أن المريض... إلخ» قصر الأمر بإطعامه مشتهاه على من قربت وفاته، وهذا تخصيص للخبر لمجرد الوهم، وغفلة عن علة الأمر من أن الغالب أن تناول المشتهى سبب للبرء.

[وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: تُوِيَ رَجُلٌ بِالْمَدِينَةِ مِمَّنْ وُلِدَ بِهَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: يَا لَيْتَهُ مَاتَ بِغَيْرِ مَوْلِدِهِ، قَالُوا: وَلِمَ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَاتَ بِغَيْرِ مَوْلِدِهِ قِيسَ لَهُ مِنْ مَوْلِدِهِ إِلَى مُنْقَطَعِ أَثَرِهِ فِي

الْجَنَّةِ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: تُؤَفِّي رَجُلٌ بِالْمَدِينَةِ مِمَّنْ
وُلِدَ بِهَا) (فَصَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: يَا لَيْتَهُ مَاتَ بِغَيْرِ) (مَوْلِدِهِ، قَالُوا:
وَلَمْ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَاتَ بِغَيْرِ مَوْلِدِهِ قِيسَ لَهُ) مكان قدر
(مِنْ) (مَوْلِدِهِ إِلَى مُنْقَطَعِ أَثَرِهِ) أي: موضع قطع أجله، وهو محل طلوع
روحه، وقول: «هو في قبره» فيه نظر.

سمي الأجل: أثراً؛ لأنه يتبع العمر، وأصله من أثر مشيه في الأرض وبالموت
يزول ذلك متعلق بـ«قيس» أي: قيست هذه المسافة من الجنة، ثم
باب إليها من قبره.

(رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ) وفيه فصل كبير في الموت في الغربية، وظاهر الحديث
أنه متى مات في غير محل ولادته كان له ذلك، وإن ولد بغير وطنه أو بوطنه، وعقب ذلك
انتقل عنه وتوطن بغيره وألفه ولم يصير يلتفت لمحل ولادته رأساً، لكن المعنى في ذلك
وهو أن من شأن الميت غريباً أن يكون ذليلاً منكسراً لمفارقته أهله ووطنه، يقتضي
اختصاص ذلك بمن يصدق عليه أنه مات غريباً.

وكان وجه مناسبة هذا الحديث لما نحن فيه المريض كان غريباً، فشق ذلك
عليه كثيراً، فذكر بذلك ليتسلى عما هو فيه؛ إذ غاية أمره أن يموت غريباً، وفي الموت
في الغربية هذا الثواب العظيم.

[وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَوْتُ
غُرْبَةٍ شَهَادَةٌ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.]

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَوْتُ غُرْبَةٍ
شَهَادَةٌ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ) فالميت غريباً، تسهيل لما يلقي من المشقة التي أشرت إليها آنفاً،

(١) أخرجه أحمد (٦٦٥٦)، والنسائي (١٨٣٢)، وابن ماجه (١٦١٤)، وابن حبان (٢٩٣٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٦٨١).

ويأتي هنا في ضابط الغريب ما تقرر في الذي قبله.

١٥٩٥ [وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ مَاتَ مَرِيضًا مَاتَ شَهِيدًا، وَوُفِّيَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ، وَغُدِي وَرِيحٌ عَلَيْهِ بِرِزْقِهِ مِنَ الْجَنَّةِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ مَاتَ مَرِيضًا مَاتَ شَهِيدًا، وَوُفِّيَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ) أي: عذابه وشدة ضيقه (وَعُدِي وَرِيحٌ) من الغدو، وهو من الفجر والرواح، وهو منه إلى الغروب (عَلَيْهِ) حال (بِرِزْقِهِ) نائب الفاعل؛ أي: حي له يرزقه حال كونه نازلاً عليه (مِنَ الْجَنَّةِ) على والاستمرار؛ إذ لم يرد بهذين الوقتين كالبكرة والعشي في: «وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا» [مريم: ٦٢].

الوقتان المعلومان بل دوام وصول الرزق واستمراره، الفرق بين ما في الآية وما هنا: إن الجنة لا بكرة فيها ولا عشي؛ لانعدامهما بانعدام الشمس، وإنما كفى بهما عن مثل قدرهما في الدنيا بخلافه هنا، فإن حقيقة الغدو والرواح موجودة، لكن ليس تحديد مجيء الرزق بهما، وإنما المراد دوامه واستمراره كما تقرر.

وقيل: هو كناية عن مجرد التنعم؛ لأن المتنعم عند العرب من وجد غذاؤه غدواً وعشيًا، وهذا لا يحتاج إليه؛ لأن ما تقرر أولاً يفيد هذا وزيادة، وهو المتبادر منه، فلا وجه لقصره على ما دون تلك الزيادة التي هي دوام الرزق عليه في سائر الأوقات، ثم المراد بالرزق هنا: حقيقته؛ إذ لا استحالة في أن الروح تتغذى بالغذاء الحسي بنزوله عليه من الجنة، وصوله إليه منها سواء أكان فيها أم خارجها أو تحت العرش، ومنهم من روجه على شكل طائر تعلق في شجرها وتأكل من ثمره كيف شاءت.

(رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ») ونزاع ابن الجوزي فيه، وقو

صوابه: «من مات مرابطاً» مردود، وكذا قول غيره: المريض بوجع البطن» ليوافق الأحاديث المارة في المبطن.

وجه رد هذا: أن فيه تخصيصاً بالوهم؛ إذ لم يتواردا على شيء واحد حتى يدعي تعارض أو تخصيص، وإنما حديث المبطن خاص، وحديث من مات مريضاً عام، وذكر بعض العام لا يخصه كما هو محقق في الأصول.

[وَعَنِ الْعُرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَخْتَصِمُ الشُّهَدَاءُ وَالْمُتَوَفَّوْنَ عَلَى فُرُشِهِمْ إِلَى رَبَّنَا ﷻ فِي الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنَ الطَّاعُونَ، فَيَقُولُ الشُّهَدَاءُ: إِخْوَانُنَا قُتِلُوا كَمَا قُتِلْنَا، وَيَقُولُ الْمُتَوَفَّوْنَ عَلَى فُرُشِهِمْ: إِخْوَانُنَا مَاتُوا عَلَى فُرُشِهِمْ كَمَا مِتْنَا، فَيَقُولُ رَبَّنَا: انْظُرُوا إِلَى جِرَاحِهِمْ، فَإِنْ أَشْبَهَتْ جِرَاحُهُمْ جِرَاحَ الْمُقْتُولِينَ، فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ وَمَعَهُمْ، فَإِذَا جِرَاحُهُمْ قَدْ أَشْبَهَتْ جِرَاحَهُمْ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ].

(وَعَنِ الْعُرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَخْتَصِمُ الشُّهَدَاءُ وَالْمُتَوَفَّوْنَ عَلَى فُرُشِهِمْ) ظاهره أن هؤلاء ليسوا شهداء، فينافي ما قبله أن الميت مريضاً شهيد، وقد يجاب بتقدير صحة الحديثين بحمل الشهداء على شهداء المعركة، والمتوفون على فرشهم على غيرهم، وإن كانوا شهداء أيضاً.

لكن كيف يتصور النزاع بين الفريقين حينئذٍ؟ هو معلوم أن المطعون ليس من أولئك، وإنما هو من هؤلاء؟ أو تحمل هؤلاء على الميتين على فرشهم من غير مرض، لكنه بعيد من اللفظ؛ إذ لا يقال للميت فجأة: مات على فرشه، ويقال لنحو المطعون: مات على فرشه، أو أن المراد بمن مات على فرشه: من لم يظهر فيه أثر يحال الموت عليه؛ لأنه لا يشبه شهيد المعركة، وإن كان شهيداً في نفسه، بخلاف من ظهر فيه ما لا يشبه ذلك؛ لأنه يشبهه؛ أي: يقرب ثوابه من ثوابه، ولعل هذا هو الأقرب، وحينئذٍ ففائدة التنازع أن الميت مطعوناً هل هو كبقية شهداء غير المعركة أو يلحق بشهادتها

زيادة في فضيلته؟.

(إِلَى رَبَّنَا) أثره؛ لأن التنازع فيه، وهو لحوق المطعون بشهداء المعركة من جملة فضل عليه وترتيبه لشوابه حتى يلحقه بثوابهم (كَذَلِكَ فِي الَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنَ الطَّاعُونَ، فَيَقُولُ الشُّهَدَاءُ) هم (إِخْوَانُنَا) أي: نظراؤنا في الشهادة الكبرى؛ لأنهم (قُتِلُوا كَمَا قُتِلْنَا) أي: لما صح أن الطعن وخز كفرة الجن، فالمقتول به قاتله كما مر فكان كشهيد المعركة سواء.

(وَيَقُولُ الْمُتَوَفَّوْنَ عَلَى فُرُشِهِمْ) هم (إِخْوَانُنَا) أي: نظراؤنا؛ لأنهم (مَاتُوا عَلَى فُرُشِهِمْ كَمَا مِتْنَا) على فرشنا (فَيَقُولُ رَبَّنَا) فصلاً بين الفريقين وترجيحاً لحجة (انظُرُوا) أي: معشر المتخاصمين الملائكة (إِلَى جِرَاحَتِهِمْ) سمي ما ينشأ عن الطعن مما يخرج في ظاهر جراحة؛ لأنه ينشأ عن طعن الجني الكافر بسنان رمح أو نحوه.

(فَإِنْ أَشْبَهَتْ جِرَاحُهُمْ) جمع: جراحة بكسر الجيم (جِرَاحَ الْمُقْتُولِينَ، فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ) أي: لأن القاعدة الشرعية الشيء المتنازع فيه يلحق بشبهه ونظيره، فإنه أشبه شيئين ألحق بأقواهما شبيهاً (وَمَعَهُمْ) في درجتهم أو قريب منها، فينظرون (فَإِذَا جِرَاحُهُمْ قَدْ أَشْبَهَتْ جِرَاحَهُمْ) أي: فيلحقون بهم.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ) وفيه فضل عظيم للمطعون، يؤخذ منه أنه أفضل الشهداء الذين هم غير شهداء المعركة، وهو ظاهر؛ لأنه قاسى من حرارة طعن الكافر ما يقاسيه شهيد المعركة من ذلك.

[وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْفَارُّ مِنَ الطَّاعُونَ كَالْفَارِّ مِنَ الرَّحْفِ، وَالصَّابِرُ فِيهِ لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ.]

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْفَارُّ مِنَ الطَّاعُونَ) أي:

هاربًا من المحل الذي هو فيه إلى ما ليس فيه ظانًا نجاته منه **(كَالْفَارِّ مِنَ الرَّحْفِ)** أي: حرب الكفار، ووجه المشابهة واضح مما تقرر، فإن طعن كفار الجن قد شبه بطعن كفار الإنس، فالفار من طعن أولئك كالفار من طعن هؤلاء، وحينئذ فيؤخذ من ذلك الفرار من الطاعون كبيرة كالفرار من الزحف.

(وَالصَّابِرُ فِيهِ) مكث في محله محتسبًا موطنًا نفسه على الموت به **(لَهُ أَجْرٌ شَهِيدٍ)** أي: وإن لم يمت منه أخذًا بظاهر اللفظ حيث عبّر بالصابر دون الميت **(رَوَاهُ أَحْمَدُ)**.



فهرس محتويات الجزء الخامس

فهرس محتويات الجزء الخامس

٣	تتمة كتاب الصلاة
٣	باب السنن وفضلها
٤	الفصل الأول
١١	الفصل الثاني
١٦	الفصل الثالث
٢٤	باب صلاة الليل
٢٤	الفصل الأول
٣٨	الفصل الثاني
٤٤	الفصل الثالث
٤٨	باب مَا يَقُولُ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ
٤٨	الفصل الأول
٥٤	الفصل الثاني
٥٧	الفصل الثالث
٥٩	باب التحريض على قيام الليل
٥٩	الفصل الأول
٧٠	الفصل الثاني
٧٦	الفصل الثالث
٨١	باب القصد في العمل
٨١	الفصل الأول

المشكاة/ الجزء الخامس

٨٨.....	الفصل الثاني
٩٠.....	الفصل الثالث
٩٢.....	باب الوتر
٩٢.....	الفصل الأول
١٠٤.....	الفصل الثاني
١١٥.....	الفصل الثالث
١٢٠.....	باب القنوت
١٢٠.....	الفصل الأول
١٢٤.....	الفصل الثاني
١٢٧.....	الفصل الثالث
١٢٩.....	باب قيام شهر رمضان
١٢٩.....	الفصل الأول
١٣٣.....	الفصل الثاني
١٣٨.....	الفصل الثالث
١٤٩.....	باب صلاة الضحى
١٤٩.....	الفصل الأول
١٥٤.....	الفصل الثاني
١٥٨.....	الفصل الثالث
١٦١.....	باب صلاة التطوع
١٦١.....	الفصل الأول
١٦٧.....	الفصل الثاني
١٧٤.....	صلاة التسبيح
١٨٣.....	باب صلاة السفر

فهرس محتويات الجزء الخامس

١٨٣.....	الفصل الأول
١٩٤.....	الفصل الثاني
١٩٧.....	الفصل الثالث
٢٠٤.....	باب الجمعة
٢٠٤.....	الفصل الأول
٢١٤.....	الفصل الثاني
٢٢١.....	الفصل الثالث
٢٢٩.....	باب وجوبها
٢٢٩.....	الفصل الأول
٢٣٠.....	الفصل الثاني
٢٣٥.....	الفصل الثالث
٢٣٨.....	باب التنظيف والتبكير
٢٣٨.....	الفصل الأول
٢٤٧.....	الفصل الثاني
٢٥٤.....	الفصل الثالث
٢٦٢.....	باب الخطبة والصلاة
٢٦٢.....	الفصل الأول
٢٧٦.....	الفصل الثاني
٢٧٨.....	الفصل الثالث
٢٨٣.....	باب صلاة الخوف
٢٨٤.....	الفصل الأول
٢٩٣.....	الفصل الثاني
٢٩٣.....	الفصل الثالث

٢٩٥	باب صلاة العيدين
٢٩٥	الفصل الأول
٣٠٩	الفصل الثاني
٣١٧	الفصل الثالث
٣٢٢	باب الأضحية
٣٢٣	الفصل الأول
٣٣٦	الفصل الثاني
٣٤٧	الفصل الثالث
٣٥١	باب العتيرة
٣٥١	الفصل الأول
٣٥٣	الفصل الثاني
٣٥٤	الفصل الثالث
٣٥٦	باب صلاة الخسوف
٣٥٦	الفصل الأول
٣٦٩	الفصل الثاني
٣٧١	الفصل الثالث
٣٧٤	باب سجود الشكر
٣٧٤	الفصل الثاني
٣٧٩	باب الاستسقاء
٣٧٩	الفصل الأول
٣٨٤	الفصل الثاني
٣٨٩	الفصل الثالث
٣٩٥	باب في الرياح
٣٩٥	الفصل الأول
٣٩٩	الفصل الثاني

فهرس محتويات الجزء الخامس

٤٠٥.....	الفصل الثالث
.....	كتاب الجنائز.....
٤٠٨	باب عيادة المريض وثواب المرض
٤٠٨	الفصل الأول
٤٤٣.....	الفصل الثاني
٤٦٥.....	الفصل الثالث
٤٨٧	فهرس محتويات الجزء الخامس